



دار الكتب والوثائق القومية

الثورة .. والحرية

مصر والسودان

تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر

تأليف: د. محمد فؤاد شكرى

مصر والسودان

تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر



دار الكتب والأرشيف
بالتعاون مع

الثورة .. والحرية (١٤)

مختصر السودان

تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر

تأليف

د. محمد فؤاد شكرى

مطبعة دار الكتب والأرشيف
بالتعاون مع

(١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م)

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة
أ. د. محمد صابر عرب

شكرى ، محمد فؤاد .

مصر والسودان: تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في
القرن التاسع عشر/ تأليف محمد عبد الرحمن حسين . -
القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية ، 2011 -
٥٧١ ص؛ 20 سم . - (الثورة والحرية)
تدملك 6 - 0817 - 18 - 977 - 978
١ - مصر - تاريخ - العصر الحديث .
٢ - السودان - تاريخ - العصر الحديث .
٣ - وادي النيل .
أ - العنوان .

٩٦٢

إخراج وطباعة:

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا الكتاب بأى
طريقة كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى
من الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١١/٩٠٠٤

I.S.B.N. 978 - 977 - 18 - 0817 - 6



مركز الكتب والأرشيف الوطني

الثورة .. والحرية سلسلة غير دورية

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. محمد صابر عرب

إشراف

أ.د. أحمد زكريا الشلق

سكرتارية التحرير

ميادة مدحت عاشور

الإشراف الفني

محمد علي الشريف

تصميم الغلاف

محمد عماد

مقدمة

تتناول هذه الدراسة تاريخ وادى النيل : شماله : مصر ، وجنوبه : السودان ، وذلك منذ أن تأسست الوحدة السياسية في مطلع القرن التاسع عشر إلى الاحتلال البريطاني لمصر ١٨٨٢ ، وضياح السودان ثم استرجاعه من « المهديّة » وإنشاء نظام الحكم الثنائي في السودان بين مصر وبريطانيا في سنة ١٨٩٩ .

وتلك دراسة تشمل تاريخ الوادى في مدة ثمانين عاماً تقريباً تتصل الوقائع في أثنائها بعضها ببعض اتصالاً وثيقاً ، وتمضى في تطور مستمر ، وتنتهى في سياقها الطويل إلى نتائج معينة محددة ، أهمها أن جوهر العوامل التى شكلت تاريخ شطرى الوادى في هذه السنوات الطويلة كان واحداً ، وأن ما وقع من حوادث في أحد شطرى الوادى كان ذا رد فعل يؤثر على مجرى الأمور في شطره الآخر ، وأن وحدة وادى النيل السياسية التى بدأت في مطلع القرن التاسع عشر قد تأثرت وتدعمت خلال هذا القرن وظلت قائمة حتى نهايته .

وأما هذه النتائج المعينة المحددة ، فهى تستلزم بحث مسائل معينة ومحددة كذلك ، هى : البواعث التى دعت في عام ١٨٢٠ إلى اتحاد شطرى الوادى في « نظام سياسى » واحد ، زاد التمسك به في السنوات التالية ، وظل قائماً حتى وقت الثورة المهديّة ، والبواعث التى دعت إلى المعارضة في إخلاء السودان ١٨٨٤ ، ثم إلى استرجاعه ١٨٩٨ ، ويدخل في ذلك كله بحث « الوضع » في مصر وتطورات السياسة المصرية ابتداء من عام ١٨٢٠ لغاية ١٨٩٨ ، و « الوضع » في السودان إلى وقت إبرام الاتفاق الثنائي في عام ١٨٩٩ .

ثم مدى الإنشاء والتعمير الذى حدث في السودان ليتحقيق رفاهية أهله في عهد المصرية ، وهو العهد المعروف في السودان باسم « التركية » ؛ أى منذ الضمّ أو الفتح وبجىء المصريين في عام ١٨٢٠ إلى وقت قيام ثورة محمد أحمد المهدي ، ثم إخلاء السودان في عامى ١٨٨٤ - ١٨٨٥ .

ومدى ما حققه « عهد المصرية » من تدريب السودانين على ممارسة شئونهم

بأنفسهم ، بتطبيق « الحكم الذاتي » في السودان ، منذ أن بدأ الأخذ بهذا النظام والعمل به عقب الضم أو الفتح مباشرة (١٨٢٠ - ١٨٢٣) ، وما تلا ذلك من توسع في تطبيق الحكم الذاتي ، حتى صار - عند اشتعال الثورة المهدية - أكثر الوظائف الهامة وذات المسؤولية في الإدارتين المركزية والمحلية في أيدي السودانين فعلاً . لا يستثنى من ذلك سوى منصب الحكمدار وبعض المناصب القليلة في المديریات والحامیات .

وما ترتب على تأسيس الوحدة السياسية من حيث اتحاد شطرى الوادى في كيان ، أو جثمان سياسى واحد ، موئل السيادة الشرعية فيه لصاحب السلطة والحكم في الوادى وهو باشا أو خديو مصر الذى كان بدوره يعترف بالسيادة العثمانية عليه . ولقد ظلت مصر مع تبعيتها للسلطان العثمانى ، وبحكم هذه التبعية لدرجة كبيرة كذلك صاحبة السيادة على السودان حتى نهاية القرن . فلم يؤسس عهد المهدية من الناحية الدولية حقوقاً في السيادة على السودان ، حيث اعتبر فريق من الدول الأراضى السودانية « ملكاً مباحاً » (Res Nullius) ، واعتبر فريق آخر كان من بينه إنجلترة التى كانت لفترة من الزمن من عداد الفريق الأول - أن « المهدية » لم تكن سوى ثورة على صاحب السلطان الشرعى حدث بسببها ، وبصورة مؤقتة فحسب ، أن تعطلت مصر عن ممارسة ما لها بحكم تبعيتها للسلطان العثمانى وبحكم فتوحاتها من حقوق في السيادة على السودان .

وأخيراً عجزت المهدية عن إنشاء الحكومة القوية الرشيدة التى انعقدت الآمال على قيامها لنشر ألوية الأمن والسلام بعد أن أنهت المهدية حكم المصريين من السودان ، ثم إخفاقها في المحافظة على كيان الوطن السودانى بالحدود التى كانت له عند انتقاله إليها ، حتى ضاع قسم كبير من أملاك السودان في بحر الغزال ونخط الاستواء وهرر والصومال وساحل الدناكل وبوعوص وسنهييت . ذلك إذاً هو موجز المسائل التى سوف تتناولها هذه الدراسة .

منشأ الوحدة السياسية

١٨٢٠ - ١٨٤٠

تركز وحدة وادى النيل على أسس طبيعية جغرافية وأثنوجرافية ثقافية واقتصادية من الأزمان القديمة . ولا يعنينا في هذه الدراسة أمر هذه الأسس ، ولكن يعنينا بحث الأسس التاريخية التي ارتكزت عليها وحدة وادى النيل السياسية في العصر الحديث باستعراض تاريخ العلاقات بين مصر والسودان في القرن التاسع عشر . ووجه الأهمية في ذلك أن ثبوت الوحدة السياسية يستتبعه لزوماً ثبوت حقوق السيادة لموئل السلطة ومقرها في شطرى الوادى . ولقد ترتب على الأوضاع السائدة في مصر والسودان عند تحقق الوحدة السياسية ، أن تكون مصر باشوية أو « ولاية » عثمانية ، وأن تكون حكومة القاهرة هى موئل السلطة في شطرى الوادى ، وأن تكون مصر تبعاً لذلك صاحبة حقوق في السيادة على شطرى الوادى : مصر والسودان ، مع تبعيتها للباب العالى صاحب السيادة الشرعية على مصر نفسها وعلى السودان الذى كان للدولة العثمانية حقوق في السيادة عليه منذ القرن السادس عشر لم تلبث أن اتسعت وتدعمت عندما بدأ المصريون فتوحهم السودانية باسم السلطان العثمانى في مطلع القرن التاسع عشر .

فقد تضافرت عوامل عدة على أن تسيّر مصر حملة على السودان ، لإدخاله في نطاق ذلك « النظام السياسى » الذى أوجده محمد على ، وفرغ من وضع قواعده خصوصاً بين عامى ١٨٠٧ و ١٨١١ على أساس الحكومة المستبدة المستتيرة في الداخل ، والتوسع صوب الشرق والجنوب في الخارج ، لنقل مصر من مجرد إمالة عثمانية بسيطة إلى باشوية وراثية سواء أكانت منفصلة عن جثمان الدولة العثمانية أم داخلة في نطاق الإمبراطورية العثمانية إذا كان الاستقلال والانفصال متعذراً . وكان أكبر العوامل شأنًا في إرسال حملة السودان ، مطالبة أهل السودان أنفسهم بإنشاء حكومة قوية على يد مصر ، تقضى على أسباب الفوضى المنتشرة

في بلادهم وتستبدل بها عهداً من الأمن والنظام والطمأنينة والرخاء أو الانتعاش الاقتصادي* فدخلت أقاليم النوبة وسنار وكردفان في حوزة مصر (١٨٢٠ - ١٨٢٣) ، وبدأ من هذا التاريخ تأسيس وحدة الوادي السياسية ، كما بدأ من هذا التاريخ بسط « السيادة » على الوادي بأسره ، وتقرير حقوق « السيادة » هذه لمصر التي هي موثلها المباشر .

ولقد طلب محمد علي من السلطان العثماني أن يأذن له في فتح السودان ، على اعتبار أن للسلطان العثماني حقوقاً في السيادة من أوائل القرن السادس عشر الميلادي ليس على ولاية السودان فحسب ، بل على الحبشة كذلك . ووافق محمود الثاني على أن يفتح محمد علي ما يشاء من أقاليم السودان على أن يحدث هذا باسم السلطان العثماني ، فظلت السيادة العليا من حق تركيا بوصفها صاحبة السيادة الشرعية على مصر نفسها أولاً ، وصاحبة حقوق في السيادة على السودان نفسه ثانياً .

وقد تبع هذا إذاً أن جاء تعيين إسماعيل كامل بن محمد علي الذي قاد حملة الفتح ، كأول حاكم أو حاكم للسودان ، من قبيل الباب العالي ، فصدر به في عام ١٨٢٢ أمر من الباب العالي . ولكن مما تجب ملاحظته أن هذا « الأمر » الذي أصدره الباب العالي لم يوضع موضع التنفيذ كإجراء مباشر ، بل صدر تقليد الحكم لإسماعيل من لندن محمد علي رأساً . ثم إنه لم تعد تأتي بعد هذا الحادث في عام ١٨٢٢ أية « أوامر » أخرى من الباب العالي لتعيين الحكمدارين في السودان ، بل صار يصدر تقليدهم من محمد علي رأساً ، واستمر هذا الإجراء متبعاً في تقليد جميع الحكمدارين في العهود التالية على يد خلفاء محمد علي .

ووجه الأهمية في ذلك أنه لو عين إسماعيل في عام ١٨٢٢ ، وتعين سائر الحكمدارين الذين خلفوه ، بناء على أمر يصدر رأساً من الباب العالي ، لكان

* الملك بشير واد عقيد (بشير العقدي) من الجعليين جاء إلى مصر في أوائل ١٢٣٢ هـ (١٨١٦ - ١٨١٧) مستجداً محمد علي باشا لأن الملك نمر كان وثى به لدى ملك سنار ، فأرسل محمد علي من استقبله عند الحدود ورحب به . فأنشد أحد أتباع الملك عقيد وهو يخاطب بشيراً ما يأتي : ولالك مقهور ، ولالك منصور . وساكت بطرجيت شاكي . وكم تلبا كبير منك يبيغي ويكاكي . سلام عليك يا مصر العزيزة الليلة مكنتنا جاكى .

هذا الإجراء دليلاً على أن السودان يخضع مباشرة لسلطان الباب العالي ، وعلى أن تركيا هي الممثل أو صاحبة السيادة المباشرة عليه فعلاً . ولكن صدور التقليد من جانب الولاة والحديويين كان معناه أن خصائص السيادة على السودان قد انتقلت إلى هؤلاء الولاة والحديويين . ويجب أن نذكر مع ذلك أن هذا لا يعنى أن مصر قد انفردت بحقوق السيادة على السودان ، لأن مصر نفسها — كما قدمنا — تدين بالتبعية لتركيا ، وتركيا صاحبة السيادة الشرعية عليها ، ولأن حقوق سيادة مصر على السودان نفسه مبعثها الأول ما انتقل إليها من خصائص السيادة بمقتضى فرمانات التي نالها الولاة والحديويون من تركيا : سواء فيما يتعلق بممارسة شئون الحكم في الولاية أو الحديوية وتنظيم علاقاتها مع الدول ، أم فيما يتعلق بممارسة شئون الحكم في السودان .

ولم يكن يكتفى لصيانة الوحدة السياسية ، أن يظل مرتبها بقاء هذه الوحدة بمشيئة الباب العالي ، فإذا شاء جرد الولاة والحديويين — وهم دائماً يمثلون السلطة القائمة في شطرى الوادى — من ممارسة شئون الحكم في السودان ، وإن شاء أبقى لهم هذا الحق . بل وجب أن تعتمد مصر في مزاوله حقوق السيادة على السودان ، على سند دولى ، قائم على حق واقعى بدلا من مجرد الاستناد فى ممارسة هذه الحقوق على ما تدين به مصر من تبعية للسلطان العثمانى .

وقد اتضحت هذه الحقيقة من وقت مبكر بسبب ما طرأ من تغيير على العلاقات بين مصر وتركيا أدت إلى نشوب حرب الشام الأولى « ١٨٣١ - ١٨٣٢ » ، والثانية « ١٨٣٩ » ، وتدخل الدول لإنهاء هذا النزاع المصرى العثمانى ، ووضع تسوية للمسألة المصرية فى عامى ١٨٤٠ و ١٨٤١ . ومنذ أن بدأت تسوء العلاقات بين محمد على ، باشا مصر ، ومحمود الثانى ، سلطان تركيا ، صار البت فى مصير السودان من أهم الموضوعات التى شغلت محمد على . وكان صون وحدة الوادى السياسية وتعزيزها كل ما عنى به محمد على فى هذه الأزمة .

فهو قد اعتبر الأقطار السودانية جزءاً من الأقطار المصرية ، تسرى فيها جميعها نظم واحدة ، ويجرى الإنفاق عليها من خزينة واحدة . ومن الثابت أن مصر على أيامه قد أنفقت بسخاء لتعمير السودان وإنعاش الحياة الاقتصادية به ، وتعليم أبنائه وتشجيعهم بكل الطرق على السير فى ركب الحضارة . ومن

الثابت كذلك أن مصر عملت على تدريب السودانين على حكم أنفسهم بأنفسهم على أساس ما سماه المعاصرون الأجانب الذين زاروا السودان في ذلك الحين « مبدأ إشراك العناصر الوطنية في شئون الحكم والإدارة ». أى أن السودان قد شهد العمل بما صار يعرف باسم « السودنة » في الاصطلاح الحديث .

ومن الأيام الأولى التي تم فيها تأسيس الوحدة السياسية لـ « صاير لمصر رسالة » في شطر الوادي الجنوبي لا تقرر أو تجيز ضياع جهود مصر سدّي وعودة عهود الفوضى التي سبقت التنظيم الجديد . عندما تأزمت الأمور بين مصر وتركيا ، وبات من الواضح : إما أن يستقلّ محمد علي بملك مصر ، وإما أن تظل مصر في نطاق الدولة العثمانية على قاعدة إنشاء الحكم الوراثي بها ، عمد محمد علي إلى توضيح ما كان لمصر من حقوق ثابتة على السودان غير تلك المستمدة من واقع تبعية مصر للباب العالي .

والجدير بالذكر أن محمد علي لم يعتمد في بيان هذه الحقوق على « حق الفتح » ، مع العلم بأن « حق الفتح » كان مأخوذاً به في تحديد العلاقات الدولية في ذلك العصر ، بل استمر معترفاً به إلى وقت قريب جداً ، حيث ألغى « حق الفتح » نهائياً بمقتضى ميثاق هيئة الأمم المتحدة في بؤنية ١٩٤٥ . بل استند محمد علي في ضرورة المحافظة على وحدة الوادي على أمور ثلاثة :

أولها : رسالة مصر في السودان — التي سبقت الإشارة إليها — وفي سبيل توضيح أن لمصر رسالة في السودان لا يمكن التخلي عنها إطلاقاً ، قام محمد علي عشية تأزم علاقاته مع الباب العالي برحلته المشهورة إلى السودان « أكتوبر ١٨٣٨ — مارس ١٨٣٩ » . ونشر بعد عودته « جرنالا » لهذه الرحلة في أبريل ١٨٣٩ . وكان لنشر هذا « الجرنال » أهمية عظيمة لسببين : أولهما متصل بالرسالة التي لمصر في السودان ، وثانيهما متصل بالنظرية التي نادى بها محمد علي لتبرير بقاء السودان متحداً مع مصر في « نظام سياسي » واحد ، ونعني بذلك نظرية « الحلو » التي سوف يأتي بيانها . ذلك أن « الجرنال » فيما يتصل برسالة مصر في السودان قد أثبت نص خطبة ألقاها محمد علي في أعيان البلاد الذين اجتمعوا به في جهة « فاشنغارو » بالقرب من « غازوغلي » ، كما أثبت طائفة من أحاديث محمد علي مع الزعماء المحليين وتوجيهاته للحكام المسئولين . وأوضحت هذه جميعها مبلغ اهتمام

محمد على بتأمين الأهلىن على أرواحهم وأرزاقهم ، بمنع اعتداءات الأعباش عليهم واعتداءات أهل سلطنة دارفور — ولم تخضع دارفور للحكم المصرى إلا فى عهد الخديو اسماعيل — ثم حثه الأهلىن على استغلال موارد بلادهم وتعليم أبنائهم والسفر فى ركب الحضارة . مما لا يدع مجالاً للشك فى أن « الباشا » ما قام بهذه الرحلة الشاقة وقد ناهز السبعين ، وأنه ما أبدى هذا الاهتمام الفائق بشئون السودان ، إلا لإظهار عزمه القاطع على الاحتفاظ بشرط الوادى الجنوبى حتى يتسنى لمصر إتمام « رسالتها » من حيث واجب النهوض بالسودان إلى مصاف الأمم المتمدينة الرشيدة .

وثانيها : ضرورة الاطمئنان إلى توفير ما تحتاج إليه مصر ، بل السودان نفسه ، من مياه النيل . فقد عمد حكام الحبشة والنوبة من الأزمنة القديمة إلى تهديد مصر بقطع مياه النيل عنها ، وذلك كلما ساءت العلاقات بينهم وبين مصر . بأن يعملوا على تحويل مجرى النيل بحيث لا تصل مياهه إلى مصر . وفى العصور القريبة يذكر الرحالة « جيمس بروس » (James Bruce) خطاباً من أحد ملوك الحبشة إلى الباشا العثمانى فى مصر فى سنة ١٧٠٤ يقول فيه : « فى النيل وحده الوسيلة التى تكفى لعقابكم ، لأن الله جعل منبع هذا النهر وفيضان مائه تحت سلطاننا . وفى وسعنا التصرف فى مياه هذا النهر بالكيفية التى نلحق الأذى البليغ بكم » . وحتى عهد محمد على كان لا يزال الخوف من تحويل مجرى النهر قائماً . ولقد ظل التهديد بتحويل مجرى النيل وقطع مياه النهر عن مصر باقياً طوال العصور كلها ، وخلال القرن التاسع عشر بل إن هناك كثيرين اعتقدوا حتى عهد قريب أن تحويل مجرى النهر عملية ممكنة .

ومن بين الذين أخذوا بهذا رأى ، الرحالة والمستكشف الإنجليزى « شارلس بيلك » (Charles T. Beke) الذى سجل هذا رأى فى مذكرة تقدم بها إلى « اللورد بالمستون » (Palmerston) فى سنة ١٨٥١ بعنوان : « مذكرة عن إمكان تحويل مياه النيل بحيث يمتنع الرى فى مصر » . وبعد هذا التاريخ تحدث كثيرون عن إمكان تحويل مجرى النيل . نذكر من هؤلاء « السير صمويل بيكر » (Sir Samuel W. Baker) الذى طرق كثيراً هذا الموضوع بين عامى ١٨٨٤ و١٨٨٨ ، و « اللورد ملنر » (Milner) فى عام ١٨٩٢ . وهكذا . وكانت أكثر هذه الأحاديث

أيام ضياع السودان بسبب المهدية .

ولقد استأثر الاهتمام بمسألة توفير مياه النيل للرى في مصر والسودان معاً ، بانتباه محمد علي . فالمصريون في عهده هم الذين شقوا الطريق إلى حوض النيل الأعلى عندما قام « البباشي سليم قبودان » برحلاته الاستكشافية الثلاثة في النيل الأبيض بين سنوات ١٨٣٨ و ١٨٤١ لاستكشاف منابع النيل فوصلت تحرياته إلى خط عرض ٤٢ ° شمالاً . وفي عهد محمد علي كذلك قامت في عام ١٨٤٠ محاولة في أثناء حكمدارية أحمد باشا جركس ، المعروف بأبي ودان (١٨٣٨-١٨٤٣) لسبق الأحباش وتقويت أغراضهم عليهم ، وذلك بمحاولة تحويل مجرى نهر المارب « الفاش » أو الجاش (Gash) إلى العطبرة .

وعلى ذلك فقد كان من شأن الاحتفاظ بالسودان أن يتمكن محمد علي من تلافي أخطار تحويل مجرى النيل ومنع مياهه لا عن مصر فقط بل عن السودان نفسه كذلك .

وثالثها : الاستناد إلى ما يعرف باسم نظرية الخلو أو الملك المباح (Res Nullius) . وفحوى نظرية محمد علي أن الأقطار السودانية عند ضمها إلى مصر لم يكن أحد يمتلكها في الحقيقة ، لأن السلطة كانت مقتصبة من أصحابها الشرعيين ، ونشرت قبائل العربان الفوضى في أنحاء السودان . فإذا استطاع حاكم أن ينتزع هذه الأراضي من قبضة أولئك الذين اغتصبوا كل سلطة بها ، وأن ينشئ حكومة مرهوبة الجانب ، تزدود عن حياضها وتصون السودان من الغزو الأجنبي ، وتكفل لأهله الاستقرار والعيش في هدوء وسلام ، فقد صار واجباً أن يستمتع هذا الحاكم بكل ما يخوله سلطانه أو سلطته من حقوق السيادة على هذه الأراضي الحالية ، وهذا الملك المباح أصلاً .

ولقد كان الغرض كذلك من رحلة محمد علي إلى السودان (١٨٣٨-١٨٣٩) ونشر « جرنال » الرحلة الذي نوهنا عنه ، إذاعة نظرية « الخلو » هذه ، والاستناد عليها في صون وحدة الوادي ، أي بقاء شطريه : مصر والسودان ، في نظام سياسي واحد .

ولذلك فقد يادر « لاورين » (Laürin) القنصل النمساوي في مصر بالكتابة إلى حكومته في ١٩ أبريل ١٨٣٩ بصدد نشر « جرنال » الرحلة : « أن مقصد

الباشا من نشر هذا " الجرنال " أن يذيع على الملأ كل حقوق السيادة التي يطليها لنفسه على تلك الأقاليم التي يعتبرها خالية (Vacans) ولا يملكها أحد . والسبب في ذلك أن تأسيس مملكة تضم أقطار السودان إليها قد أصبح عقيدة راسخة في ذهن محمد علي وفي ذهن أولئك الذين يدرسون عن كذب رغبات وميول الباشا . . . ويغلب على الظن أن نشر " جرنال " الرحلة ليس سوى مقدمة لإنشاء مملكة السودان الحديثة . هذا ، ولم يكن إنشاء ما أطلق عليه " لا ورين " اسم مملكة السودان الحديثة إلا لإتمام الوحدة السياسية التي تجمع شطرى وادى النيل - مصر والسودان - في إطار ونظام سياسى واحد .

تلك إذاً كانت الحجج والدعاوى التي استندت عليها مصر في صون وحدة الوادى عندما شرعت الدول تعمل لوضع تسوية للمسألة المصرية في عامى ١٨٤٠ و ١٨٤١ . ولقد أخذت الدول بوجهات النظر هذه جميعها ، فكان من أركان تسوية ١٨٤٠ و ١٨٤١ ، الفرمان الصادر في ١٣ فبراير ١٨٤١ ، والذي أعطى محمد علي - مدى الحياة - حكومة النوبة وسنار وكردفان ودارفور وجميع ملحقاتها ، ولو أن دارفور لم تكن قد ضمت بعد . فكان هذا الفرمان الوثيقة الأولى التي دعمت حقوق مصر في السيادة على شطر الوادى الجنوبي مع تبعيتها للباب العالى ، وبموافقه الدول .

تسوية المسألة المصرية

١٨٤٠ - ١٨٤١

١ - أصول التسوية :

عندما اشتد النضال بين محمد علي والسلطان محمود الثاني تدخلت الدول الأوروبية كي تضع حداً لتحديد العلاقات التي يجب أن تقوم بينهما . وكان مبعث هذا التدخل حرص الدول على صون مصالحها الخاصة المتمثلة وقتئذ في ضرورة المحافظة على كيان الدولة العثمانية . وقد وضع « بالمرستون » سياسة حكومته وغرضها من هذا التدخل في رسالة بعث بها إلى « كامبل » (Campbell) القنصل الإنجليزي في مصر ، في ٤ فبراير سنة ١٨٣٣ ، جاء فيها أن الحكومة الإنجليزية مهتمة بضرورة المحافظة على كيان الدولة العثمانية ، حيث تعتبر بقاءها عاملاً لا غنى عنه في بقاء التوازن الدولي في أوربا . وكان من هذا الرأي كذلك سائر الدول الكبرى . ولذلك فإنه عند استئناف الحرب بين محمود الثاني ومحمد علي « حرب الشام الثانية » وانهازم تركيا ، أسفر هذا الاتفاق في الرأي عن إبرام معاهدة أو « وفاق » لندن في ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ بين إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا . وكان هذا « الوفاق » أول وثائق التسوية التي وضعت للمسألة المصرية . وأما جوهر الحل الذي تضمنته هذه المعاهدة فكان إعطاء محمد علي وأسرته الحكم الوراثي في مصر ولكن بشريطة أن تبقى مصر ولاية عثمانية . وقبلت فرنسا « التسوية » وانضمت إلى حظيرة الدول بتوقيعها اتفاقية البوغازات في ١٣ يولية ١٨٤١ ، وكانت فرنسا لم توقع على معاهدة لندن . وهذه المصلحة المشتركة التي أملت على الدول إبرام معاهدة لندن ، بقي أثرها ظاهراً في كل الوثائق التي قامت عليها تسوية المسألة المصرية في عامي ١٨٤٠ و ١٨٤١ على أساس « الحل » الذي تضمنته معاهدة لندن لهذه المسألة .

ويمكن حصر وثائق هذه التسوية فيما يلي :

(١) معاهدة أو « وفاق » لندن التي ذكرناها في ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ .
وتتألف من « وفاق » مبرم بين الباب العالي من جهة ، والدول الأربع : إنجلترا ،
وروسيا ، والنمسا ، وبروسيا ، من جهة أخرى « متعلقاً بإعادة السلم في الشرق » ،
ومن « عقد مفرد ملصوق بالاتفاق المبرم في ١٥ يوليو ١٨٤٠ » بين الدولة العثمانية
والدول الأربع « يعد » فيه الباب العالي بعرض « الشروط » التي ذكرتها معاهدة
لندن على محمد علي من أجل الصلح .

ومما تجدر ملاحظته أن مقدمة المعاهدة أو « الوفاق » ذكرت أن الغرض من
إبرامها المحافظة على استقلال تركيا وسلامة كيائها . وأن « العقد المفرد » نص
— ضمن أشياء أخرى — على وجوب سريان المعاهدات والقوانين الجارية العمل
بها في الدولة العثمانية ، في الباشوية المصرية .

(٢) مذكرة بتاريخ ١٨٤١ أرسلتها الدول الأربع : إنجلترا ، وروسيا ،
والنمسا ، وبروسيا للباب العالي لإعطاء محمد علي وأسرته الحكم في مصر وراثياً .
وكان السلطان عبد الحميد بعد وفاة السلطان محمود الثاني في ١٨٣٩ قد عزل محمد
علي في ١٤ سبتمبر ١٨٤٠ لعدم إذعانه — خلال المهلة المعلقة له — لقبول
شروط الصلح التي تضمنتها معاهدة لندن . ومما يلاحظ بشأن هذه المذكرة أن
الحكم الوراثي الذي نصت عليه . كان على أساس الوراثة الصليبية المباشرة
— وقد عارض الباب العالي في هذا النظام . ويلاحظ أن الدول اعتبرت إعطاء
محمد علي وأسرته الحكم الوراثي في مصر « منحة » (Favour) من الباب العالي ومن
« إحساناته ونعمه » ، وأن هذا الحكم الوراثي لا يتعارض مع حقوق السيادة التي
للباب العالي ولا ينتقص منها شيئاً . وأنه لا يتعارض مع الواجبات المفروضة على
باشا مصر كأحد رعايا السلطان ، وكحاكم لإحدى مقاطعات الدولة بناء على
دعوة « تكليف » موجهة إليه من السلطان نفسه . ولقد أشارت الدول الأربع
تأكيداً لهذه الحقيقة إلى المواد : الثالثة والخامسة والسادسة من مواد « العقد المفرد »
الملحق أو « الملصق » بوقاق أو معاهدة لندن ؛ وتنص هذه المواد على وجوب
تطبيق كافة المعاهدات والقوانين العثمانية الحالية والمستقبلية في الباشوية المصرية ،
كما تطبق وتنفذ هذه المعاهدات والقوانين في أية مقاطعة أخرى من مقاطعات
الدولة العثمانية .

(٣) فرمان الباب العالى إلى محمد على بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ . وقد
تقرر فيه — لأول مرة — إعطاء محمد على وأسرته حكومة مصر وراثية ، على أن
يختار الباب العالى نفسه من يتقلد منصب الولاية من أبناء محمد على المذكور ،
خلفاً له ، ثم من يخلف هذا من بعده ، وهكذا حتى إذا انقرضت ذرية محمد
على المذكور لا يكون لأولاد نساء (عائلته) المذكور حق أيّاً كان فى الولاية
المذكورة ، واختار الباب العالى لها من يشاء . ثم ذكر هذا فرمان أن إعطاء
محمد على باشوية مصر وتقرير الحكم الوراثى بها بالصورة المنوه عنها إنما هو
« منحة » من السلطان العثمانى . وتأكيذاً لذلك نص فرمان على ما يأتى : « وحيث
إن الامتياز (أو المنحة) المعطى بوراثة ولاية مصر خاضع للشروط الموضحة
أعلاه] وكانت هذه : الجزية ، الإنفاق على الحرمين الشريفين ، سلك النقود ،
عدد الجيش (١٨ ألفاً) ، الخدمة العسكرية ، التعيين فى الرتب العسكرية]
ففى عدم تنفيذ أحد هذه الشروط موجب لإبطال هذا الامتياز » .

وعلى ذلك فإنه بينما يختلف هذا فرمان فيما يتعلق بترتيب الوراثة عما جاء فى
مذكرة الدول (٣٠ يناير ١٨٤١) ، فقد اتفق مع هذه من حيث تقرير تبعية
باشوية مصر كولاية من ولايات الدولة لسيادة الباب العالى الشرعية عليها ، فنص
فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ على أن : « جميع أحكام نخطنا الشريف الهمايونى الصادر
عن كلخانة ، وكافة القوانين الإدارية الجارية العمل بها أو تلك التى سيجرى العمل
بموجبها فى ممالكنا العثمانية ، وجميع العهود المعقودة ، أو التى ستعقد فى مستقبل
الأيام بين بابنا العالى والدول المتحابة يتبع الإجراء على مقتضاها جميعها فى ولاية
مصر أيضاً » .

ونخط شريف كلخانة الذى ورد ذكره فى هذه العبارة ، كان قد صدر
فى الآستانة وتلى يوم ٣ نوفمبر ١٨٣٩ فى كشك كلخانة بسرائى السلطان فى حفل
حضره كبار رجال الدولة والرؤساء الروحانيون وممثلو الدول الأوروبية وممثلو الشعوب
الخاضعة لتركيا : اليونان والأرمن والكاثوليك واليهود ، وهو يكفل الحريات
والضمانات التى أعطيت للشعوب العثمانية ، ويتضمن برنامجاً لإصلاح الإدارة فى
أقاليم الإمبراطورية على قواعد جديدة تؤمن الأفراد على أرواحهم وأعراضهم
وأموالهم ، وتجري بمقتضاها فرض وجباية الضرائب بطريقة عادلة ومنظمة ، ثم

اتباع طريقة منظمة في التجنيد مع تحديد مدة الخدمة العسكرية . ويعتبر نخط شريف كلخانة « بجلخانة » أول عهد دستوري أصدره السلاطين العثمانيون . ولقد كان هذا الخط أبلغ الأثر في تكييف العلاقات بين تركيا ومصر ، حيث أثرت بسببه الأزمة التي عرفت باسم أزمة التنظيمات الخيرية العثمانية في عهد عباس الأول ، على نحو ما سيأتى ذكره .

(٤) ولقد أبلغ الباب العالى فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ إلى الدول فى ١١ مارس ١٨٤١ ، وأجابت هذه عليه بمذكرة مشتركة فى ١٣ منه ، عادت فأكدت « تبعية » مصر كولاية عادية لسيادة السلطان العثمانى الشرعية . وفضلاً عن ذلك فقد ترتب على تبليغ الباب العالى لهذا فرمان إلى الدول ، ثم إجابة الدول على هذا التبليغ بمذكرتها المشتركة فى ١٣ مارس ، واعتبار الدول أن فرمان متضمن للقواعد الأساسية التى نصت عليها معاهدة لندن والعقد المفرد فى ١٥ يوليو ١٨٤٠ — نقول إنه ترتب على هذا أن أصبح فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ « اتفاقاً دولياً » ، لا يمكن تعديله أو نقضه من غير موافقة إجماعية سابقة من بجانب الدول المتعاقدة جميعها .

(٥) ولما كان محمد على قد اعترض على القيود التى جاءت فى فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ، وهى الخاصة بترتيب الوراثة ، وتقدير الجزية المطلوبة — وكانت هذه قدرت بربع الإيرادات — والتعيينات العسكرية أو الرتب فى الجيش ، فقد تبودلت لتسوية هذه المسائل جملة مذكرات بين الباب العالى والدول . وأسفرت المساعى عن الوصول إلى حل نهائى ، بموافقة الدول — تمثل فى صدور فرمان فى ٢٣ مايو ١٨٤١ أعقبه فرمان آخر بنفس المعنى فى أول يونية ١٨٤١ . ويلاحظ بشأن هذين فرمانين : أنهما يشتملان على ترتيب الوراثة بشكل يجعلها منحصرة فى الأكبر « الأرشد » فالأكبر من ذرية محمد على — أى انتفاء حق الاختيار الذى كان للسلطان بموجب فرمان ١٣ فبراير . ولكن على شريطة أن يصدر التقليد بالولاية دائماً من الباب العالى . حتى إذا انقرضت ذرية محمد على المذكور ، حق للباب العالى أن يعين شخصاً آخر للولاية : « وليس فى مثل هذه الحالة لأولاد بنات محمد على حق أو وجه شرعى يسوغ لهم الادعاء بالإرث » . وأنهما ينصان على ضرورة تنفيذ نخط شريف كلخانة والمعاهدات المبرمة مع الدول

أو التي تبرم معها في المستقبل ، وكذلك القوانين السارية في الدولة حالياً أو التي تسن في المستقبل .

(٦) فرمان الصادر في ١٣ فبراير ١٨٤١ بخصوص السودان . وقد نص على تقليد محمد علي « ولاية مقاطعات النوبيا والدارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر ، ولكن بغير حق الإرث » ، أي لدى الحياة فقط .

ويتضح مما تقدم عدة حقائق نجلها فيما يلي :

أن الدول نجحت نهائياً في تقرير المبدأ الجمهوري الذي أرادت منه خدمة مصالحها الذاتية قبل أي اعتبار آخر ، وهوبقاء مصر جزءاً من أجزاء الإمبراطورية العثمانية ، بالرغم من إعطاء أسرة محمد علي الحكم الوراثي بها . فنجحت في وضع الحل الذي ارتأت أنه ملائم لمصالحها في المسألة المصرية . لأن الحكم الوراثي في نطاق الدولة العثمانية ، وبالضمانات التي نصت عليها المذكرات المتبادلة بين الدول والباب العالي ، ثم فرمانات التي أصدرها هذا الأخير ، كان لا يتعارض في نظرها مع مبدأ المحافظة على سلامة الإمبراطورية العثمانية .

وأن الدول الأوروبية اشتركت اشتراكاً فعلياً في تحديد « الوضع » (Status) النهائي الذي كفلته تسوية عامي ١٨٤٠ و ١٨٤١ للوادي بشطريه : مصره وسودانه . وقد اكتسبت هذه « التسوية » صبغة دولية ظاهرة ، حتى إن « دي مارتنس » (De Martens) من كبار علماء القانون الدولي ، قال عن أثر معاهدة لندن (١٥ يوليو ١٨٤٠) - التي هي أساس التسوية والأصل الذي استندت عليه « الحلول » التي تضمنتها في « العقد المفرد » في التاريخ نفسه ، ثم في المذكرات المتبادلة بين الدولة والباب العالي : قال : حيث إن معاهدة لندن والعقد المفرد قد صار إبراهيم باتفاق دولي ، فمن الواضح أن اتفاقاً جديداً بين الدول الأوروبية العظمى ، هو وحده الذي يجري بمقتضاه تعديل الحقوق والامتيازات التي أوجدتها معاهدة لندن والعقد المفرد . لقد صدرت فرمانات خاصة من جانب الباب العالي كان من شأنها توسيع الحقوق التي للبasha - أي وإلى مصر - قبل الباب العالي ؛ ولكن مما لا يحتمل أية مناقشة أن ليس في مقدور هذه فرمانات بحال من الأحوال إلغاء « الوضع » الذي أوجدته معاهدة لندن والعقد المفرد أو تعديله بصورة

جوهريّة . وقال « دى مارتنس » كذلك إن الوضع الذى صار للحكومة مصر كما حدّدته وعيّنته المعاهدات المبرمة فى لندن فى ١٥ يوليو ١٨٤٠ يظل قائماً ولا يمكن المساس به إطلاقاً ، ولا بد من حصول اتفاق الدول سلفاً حتى يمكن تعديله أو إبطاله وإلغاؤه .

وإن ما يسرى على مصر يسرى كذلك على السودان ، لا من حيث تقرير الحكم الوراثى ، لأن فرمان الخاص بالسودان أعطى محمد على الحكم مدى الحياة فحسب ، ولكن من حيث اعتبار السودان جزءاً من أجزاء الإمبراطورية العثمانية يجرى فيه تطبيق وتنفيذ المعاهدات المبرمة بين الباب العالى والدول حالياً أو التى يصير إبرامها فى المستقبل ، وكذلك القوانين المعمول بها فى الدولة حالياً أو التى يعمل بها مستقبلاً .

• • •

ب - نقد تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ :

ولكن هذه التسوية التى وضعها الدول للمسألة المصرية كانت شاذة وضعيفة . فالدول التى أرادت بها خدمة مآربها المتمثلة وقتئذ فى المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية تهرباً من مواجهة مشكلة ملء الفراغ الذى ينجم من تقلص ظلها فى أوروبا ، ثم حرصاً على التوازن الدولى فى هذه القارة ، لم تدخل فى اعتبارها ضرورة تنظيم العلاقات بين مصر وتركيا على قواعد ثابتة قوية . فكانت هذه التسوية مصدر كل ما طرأ بعد ذلك من اضطراب وقلق على العلاقات المصرية العثمانية .

وكان الشذوذ الظاهر فى « الوضع » الذى نالته مصر هو بقاءها مقاطعة كسائر مقاطعات الدولة العثمانية مع قيام الحكم الوراثى بها . ويتضح هذا الشذوذ فى منع مصر من المفاوضة مباشرة مع الدول ، ومن عقد المعاهدات مستقلة عن الباب العالى صاحب السيادة الشرعية عليها ، ثم مطالبتها بقبول المعاهدات والاتفاقات المبرمة بين تركيا والدول ، وتنفيذ القوانين العثمانية فى حين كفلت هذه التسوية لمصر فى الوقت نفسه شطراً من الاستقلال الداخلى فى الإدارة وفرض الضرائب الداخلية والرسوم الجمركية والقيام بالإصلاحات ، وممارسة شئون الحكم

الداخلي ، أو الذاتي عموماً ، ثم مراعاة ظروف البلاد الخاصة وحاجاتها عند تطبيق القوانين العثمانية .

وعلى ذلك فقد قيدت « الشروط » التي تضمنتها أصول التسوية سلطة الولاة من ناحية ، ثم إنها مهدت السبيل من ناحية أخرى لتدخل الباب العالي من وقت لآخر في الشؤون المصرية . وكان هذا التدخل مصدر أضرار كثيرة ، لأن تركيا التي أعطت الفرمانات السالفة الذكر في أثناء أزماتها الكبرى ونحت ضغط الدول ، صارت بعد « التسوية » تتحين الفرص للتدخل ، رائدها في ذلك تعطيل تقدم البلاد وسحب أو إلغاء « المنح السخية » التي تضمنتها الفرمانات ، وإرجاع البلاد إلى حظيرة الدولة العثمانية كماحدى المقاطعات البسيطة العادية الأخرى ، ثم إلغاء هذه الفرمانات ذاتها في آخر الأمر .

وقد ترتب على هذا أن انحصر نشاط الولاة في المدة التالية في ثلاثة أمور : أولاً : درء الخطر : خطر سحب أو إلغاء الامتيازات التي جاءت بها الفرمانات ، متعلقة بمبدأي الحكم الوراثي ، والحكم الذاتي في مصر . ثانياً : الحصول على ضمانات أوفى لاستقرار الأمور في مصر على أساس تعديل نظام الحكم الوراثي بحيث تصبح الوراثة المباشرة أو الصليبية هي النظام المعمول به ، ثم توسيع الحكم الذاتي بحيث تصبح مصر — في ممارسة شئونها الداخلية مع ما يستلزمه هذا من عقد اتفاقات مع الدول — مستقلة عن الباب العالي داخلياً ، فلا يربطها بفضل هذا كله غير تبعية السيادة الشرعية . وأما الحافز إلى هذا المسعى فهو إغلاق باب التدخل الضار في وجه الباب العالي . وثالثاً : محاولة الظفر بالاستقلال والانفصال عن الدولة العثمانية نهائياً ، كمخير ضمان ، للأسباب التي ذكرناها ، لاستقرار الأوضاع في مصر .

على أنه لما كان متعذراً من الناحية القانونية الدولية إجراء أي تعديل في « الوضع » القائم إلا بموافقة الدول التي اشتركت في وضع تسوية ١٨٤٠-١٨٤١ ، فقد وجدت مصر في الجهود التالية أن لا معدى لها عن الاستعانة بالدول الأجنبية : الأمر الذي مكن من تغلغل النفوذ الأجنبي في شؤون مصر .

ومن أهم ما يؤخذ على تسوية ١٨٤٠-١٨٤١ أنها قد فتحت باب التدخل الأجنبي وتغلغل النفوذ الأجنبي في مصر . وذلك أن هذه التسوية قد وضعت — في الحقيقة —

مصر تحت الإشراف أو الوصاية الأوربية . حيث كان في مقدور الدول — كما أسلفنا — تغيير أو إلغاء « الوضع » الذي صار لمصر بموجب تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ . أضف إلى هذا أن من بين المعاهدات والاتفاقات المبرمة بين الباب العالي والدول ، والتي طلب تطبيقها في مصر معاهدات والامتيازات الأجنبية « السائدة في الإمبراطورية العثمانية » ، والتي قال عنها اللورد « ملنر » (Milner) : « إنها قيدت سيادة السلطان العثماني في داخل ممتلكاته بشكل لا نظير له » .

حقيقة أن محمد علي قد شجع وفود الأجانب إلى مصر ، وأمن لهم إقامتهم بها ، ولكن سلطة الباشا وسيادته الداخلية حيال هؤلاء استمرت كاملتين طوال حكمه إلى أن وُضعت هذه التسوية . غير أن الحال لم يلبث أن تبدل بعد عام ١٨٤١ لسبب جوهرى هو أن أوروبا التي تأثرت بحدوث الانقلاب الصناعى بها في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، أخذت تشعر تدريجياً بحاجتها إلى مواطن جديدة للخامات وإلى أسواق خارجية لتصريف مصنوعات ، ووجدت في مصر مجالا واسعا للاستغلال يجذبها إليه اعتدال المناخ وخصوبة الأرض وتوقع الغنى السريع . وعندما بدأ سيل الأوربيين والليفانتين يتدفق على هذه البلاد ، كانت مصر قد خرجت من نضالها العنيف الطويل مع تركيا ، وصار لها ذلك « الوضع » الشاذ الذي ساعد الأجانب على الوفود إليها واستغلال مواردها في كنف معاهدات « الامتيازات الأجنبية » التي سرت في هذه البلاد سرياتها في الدولة العثمانية بموجب « التسوية » ، يحميهم في استغلالهم إياها ونشر نفوذهم بها ورعاية مصالحهم ذلك « الإشراف الأوربي » الذي تحدثنا عنه . ولم تكن مصالح هؤلاء الوافدين دائماً شريفة ، لأن أكثرية الأجانب الذين انقضوا على مصر آنئذ كانوا كما وصفهم « سيدنى لو » (Sidney Low) من المغامرين الذين لا أخلاق لهم ولا مبادئ ، فكانوا لا يعنون إلا باستغلال البلاد استغلالا مزرياً مشيناً ، ويساعدونهم في ذلك قناصل الدول طمعاً في اقتسام الربح والغنيمة معهم .

ولم يكن هذا كل الأذى الذي نجم عن تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ ، فقد قاسى السودان من أذاها ما قاسته مصر نفسها . فقد ترتب على تخويل السلطان العثماني محمد علي ضم السودان ، ثم صدور فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ ، الخاص

بالسودان ، أن ظل شطر الوادى الجنوبي كشطره الشمالى مقاطعة من مقاطعات الدولة العثمانية . ولقد اعتبر السودان فى فرمانات الصادرة للولاة والخديويين من الملحقات المصرية . فلم يصدر فرمان خاص بالسودان لخلفاء محمد على ، على خلاف ما حدث معه . بل نصت فرمانات الصادرة إلى إبراهيم (أغسطس ١٨٤٨) ، وإلى عباس الأول (نوفمبر ١٨٤٨) ، ومحمد سعيد (يوليو ١٨٥٤) وإسماعيل (يناير ١٨٦٣) - على تقليد هؤلاء ولاية أو باشوية مصر وتوابعها أو ملحقاتها (dependances) ؛ ثم إنها نصت على أن يكون هذا التقليد بالشروط نفسها التى تضمنها فرمان ٢٣ مايو ١٨٤١ وأول يونيو ١٨٤١ الصادر إلى محمد على . ومن معنى هذا سريان المعاهدات التى أبرمتها الدولة العثمانية أو تبرمها مع الدول ، وسريان القوانين التى سنّها أو تسنها ، فى السودان كذلك . ومن هذه المعاهدات كما ذكرنا « الامتيازات الأجنبية » .

وشجع الأجانب على الذهاب إلى السودان والإقامة به ، عدا الانتفاع بالمزايا التى كفلتها لهم تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ ، عاملان هامين : استتباب الأمن فى ربوع السودان نتيجة لتأسيس الحكومة الموطدة فى الخرطوم ، ثم فتح النيل الأبيض للملاحة بفضل الرحلات التى قام بها سليم قبودان بين عامى ١٨٣٨ و ١٨٤١ على نحو ما ذكرنا .

فقد جاء إلى السودان ، فى مبدأ الأمر ، الرحالة والمستكشفون ، بعضهم مع جيش إسماعيل كامل بن محمد على ، والبعض الآخر فى أعقابهم ؛ ثم تبعهم التجار الأوربيون والليفانتيون لجمع العاج والاتجار فيه أولاً ، ثم لاقتناص الرقيق عندما نضبت موارد العاج وقل الربح من تجارته أخيراً . ولم يكن التجار الذين جاسوا فى السودان بين ١٨٤٠ و ١٨٦٠ خصوصاً من خيار القوم كذلك ، بل كانوا كما وصفهم فى عام ١٨٦٠ القنصل الإنجليزى فى مصر « كوهون » (Colquhoun) من المغامرين الذين وقفوا كل جهودهم على اقتناص الرقيق والاتجار به . ولقد تسبب عن اتساع نفوذ تجار الرقيق ، هؤلاء الذين حثهم « الامتيازات » الأجنبية ، وأولاهم القناصل رعايتهم ، أن ضعفت سلطة الحكومة ، فصارت لا تتعدى الخرطوم ثم زالت تماماً فى الأنحاء البعيدة ، فى حين ظهرت الجماعات المسلحة ، وانتشرت « الزرائب » أو المحطات التى كانت مخازن للمؤن والأسلحة

والبارود ومستودعات للرقيق والعاج ، وأقفرت أقاليم واسعة من سكانها ، وعمت
الفوضى من جديد في ربوع السودان .

. . .

جـ - أثر التسوية في توجيه السياسة المصرية في شطرى الوادى :

تبين مما تقدم إذا مدى النتائج التى ترتبت على تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ سواء في مصر أو في السودان . وكان من المتحتم لذلك أن تملأ هذه التسوية القاصرة الشاذة نوع السياسة التى وجب على مصر أن تتبعها في علاقاتها مع تركيا ، صاحبة السيادة الشرعية عليها ، ثم مع الدول التى اشتركت في وضع «التسوية» ، والتي كان لا يمكن إدخال أى تعديل أو تغيير عليها من غير موافقتها . وفي السنوات التالية انحرف هدف السياسة المصرية (أولاً) : في المحافظة على «الوضع» في مصر والسودان كما جاء في «التسوية» - والسبيل إلى ذلك إبطال مسعى الباب العالى الذى يريد إلغاء الامتيازات التى تضمنتها فرمانات ، ويريد إرجاع مصر إلى حظيرة الدولة كمجرد باشوية عادية كسائر باشويات ومقاطعات الدولة العثمانية ، ثم (ثانياً) : في تأمين هذا الوضع ، وذلك بمنع الباب العالى من التدخل في شئون الحكم ووقف محاولاته التى أراد بها تقييد سلطة الولاة أو الباشوات ، وتعطيل المشروعات الإصلاحية . وكانت مقومات هذا «التأمين» المحافظة على الحكومة الوراثية في مصر مع استمرار وحدة الوادى السياسية ، أى خضوع مصر والسودان لنظام سياسى واحد ، ثم تجنب البلاد أخطار الوضع الشاذ الذى أوجدته تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ . وذلك عن طريق تغيير ترتيب النظام الوراثى بحيث يصبح نظام الوراثة المباشرة أو الصليبية هو المتبع بدلاً من أن تبقى الوراثة من حق الأرشد فالأرشد من أسرة محمد على كما قررها فرمانا ٢٣ مايو وأول يونيو ١٨٤١ ؛ ثم عن طريق الحصول على السلطة التامة في ممارسة شئون الحكم الداخلية ، حتى تتمتع البلاد بالحكم الذاتى الكامل ، فيتسنى حينئذ الأخذ بأسباب الإصلاح اللازم للنهوض بها ؛ ثم العمل إلى جانب هذا كله ، من أجل وقف نشاط المغامرين الأجانب الذين جاءوا لاستغلال موارد القطر ، مصره وسودانه .

وثمة حقيقة جديرة بالملاحظة ، هي أن تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ ، ولو أنها كانت تمنع حدوث أى تعديل أو تغيير جوهري في « وضع » البلاد من غير موافقة الدول ، إلا أنها من ناحية أخرى كانت لا تمنع « الولاية » بحال من الأحوال ، من القيام بأية محاولة ترمي إلى إقناع الباب العالي بضرورة إدخال التعديلات أو التغييرات التي يرى هؤلاء ضرورة إدخالها على فرمانات الولاية ، ما دامت هذه التعديلات أو التغييرات لا تتناول جوهر العلاقة بين تركيا ومصر — أى اعتراف مصر بالتبعية الرسمية لتركيا — ، وما دامت تلتقي موافقة الدول عليها .

وعلى ذلك فقد صار على مصر بعد انقضاء عهد محمد علي أن تختار بين أمرين : إما البقاء في نطاق الإمبراطورية العثمانية مع تعديل « الوضع » الذي نالته في ١٨٤٠ - ١٨٤١ بالصورة التي تحقق الأغراض التي ذكرناها ، وإما الاستقلال الكامل والانفصال عن تركيا . ومن مزايا الأمر الأول صيانة مصر من الغزو الأجنبي حيث اتفقت وقتئذ سياسة الدول على المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية ، وقد استمرت هذه السياسة قائمة حتى عام ١٨٧٠ تقريباً . أما الاستقلال الكامل والانفصال عن تركيا فمعناه تخليص البلاد نهائياً ، مصر والسودان ، من العوامل أو القيود المعطلة لنهوضها ورفيها . وكانت مصر ترى أن الاستقلال خير الحلول التي يجب أن تفضل على غيرها ، لإنهاء الوضع الشاذ المتولد من تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ بكل آثاره السيئة . على أن محاولات مصر في سبيل الاستقلال الكامل لم تنجح لأنها صارت تصطدم دائماً مع رغبات الدول التي تدخلت للحيلولة بين مصر واستقلالها الكامل . ولقد أخفق الولاية بعد محمد علي في الوصول إلى الاستقلال ، ولكنهم نجحوا من ناحية أخرى في توسيع استقلال البلاد الداخلي ، بدرجة تكون معها مصر والسودان وحدة سياسية واحدة منفصلة تماماً عن تركيا .

وكان — حتى يتسنى إدراك هذا الاستقلال الداخلي أو الحكم الذاتي الكامل الذي أبقي على مجرد التبعية لتركيا ، هذه التبعية التي كادت أن تكون اسمية فحسب ، كالصلة التي تربط بين مصر والإمبراطورية العثمانية — أن تطورت سياسة مصر وعلاقاتها مع الدولة العثمانية والدول الأوروبية ، في أدوار أو مراحل

معينة كان لكل طابعه الخاص به ، ولو أن السياسة المصرية في هذه الأدوار جميعها كانت تخضع في الحقيقة لمؤثر واحد ، مترتب على الاعتبارات التي ذكرناها ، هو ضرورة تحرير الوادي ، مصر والسودان ، من نفوذ أو تدخل تركيا من جهة ، ثم من نفوذ أو تدخل أو « وصاية » الدول الأوروبية من جهة أخرى .

مصر من ١٨٤٨ إلى ١٨٦٣

تمهيد :

امتد من سنة ١٨٤٨ إلى سنة ١٨٥٤ أول أدوار التطور ، الذى طرأ على السياسة المصرية نتيجة للتسوية التى وضعت فى عامى ١٨٤٠ و ١٨٤١ . وقد تميز هذا الدور بوقوع أزمة التنظيمات العثمانية الخيرية فى أثنائه ، وهى الأزمة التى أثارها تركيا حتى تستطيع بسببها إلغاء الامتيازات التى « منحها » لمصر فى فرمانات ١٨٤١ ، وإزالة الوضع الذى نالته مصر فى تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ ، والعودة بهذه البلاد إلى « وضع » الباشوية أو الولاية العادية كإحدى المقاطعات البسيطة الخاضعة للدولة العثمانية . ولقد استطاع القائمون بالحكم فى مصر اجتياز أزمة « التنظيمات » بسلام والاحتفاظ « بالوضع » الذى كان لمصر بمقتضى « التسوية » . وكان فى أواخر هذا الدور أن سعى عباس الأول (١٨٤٨ - ١٨٥٤) لتوسيع حقوقه فى ممارسة شئون الحكم الداخلى ، وتعديل نظام الوراثة بجعلها صلبية مباشرة أى منحصرة فى أكبر أبنائه وأبناء أبنائه بدلا من بقائها كما كانت حسب فرمانات منحصرة فى الأرشد فالأرشد من أعضاء أسرة محمد على . ومن المعروف أن إبراهيم الذى حكم من ١٤ أبريل إلى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٤٨ - وقد توفى محمد على فى ٢ أغسطس ١٨٤٩ فى عهد عباس الأول - حاول تغيير الوراثة وجعلها من نصيب أكبر أبنائه الأمير أحمد رفعت ، فكتب فى أواخر أيامه للسلطان العثمانى فى ذلك . ولكن إبراهيم بنى هذا الطلب - لإقصاء عباس عن الولاية - على اتهام عباس بالخيانة وبغير ذلك من التهم لأنه كان يكرهه . والأثر الذى تركته هذه الخطوة كان انقسام الأسرة ، ووجود المتحيزين لبيت إبراهيم ، وتدمير المكاييد والمؤامرات فى الآستانة ومصر ضد عباس . والذى يعيننا أن المسعى لتغيير الوراثة ظل متصلا فى عهد محمد سعيد (١٨٥٤ - ١٨٦٣) ، أى خلال ذلك الدور الذى مرت به السياسة المصرية والذى تميز بمحدثين ارتبطا فى نظر محمد

سعيد بضرورة تقوية مسند الباشوية على نفس الأساسين اللذين سبق ذكرهما ،
أى تعديل نظام الوراثة ، وتوسيع الاستقلال الداخلى . وهذان الحدثان هما إعطاء
امتياز حفر قناة السويس إلى فرديناند دلسبس فى ١٨٥٤ و ١٨٥٦ ، وإرسال
الأورطة السودانية إلى المكسيك فى ١٨٦٣ .

١ - أزمة التنظيمات العثمانية :

والتنظيمات العثمانية هى مجموعة القوانين والأنظمة التى سنت أو صدرت
مستندة على القواعد التى تقررت فى خط شريف كلكانة الصادر فى ٣ نوفمبر
١٨٣٩ . وكان من هذه القوانين والتنظيمات : (أولا) ما تعلق بإعطاء الضمانات
لتأمين الشعوب الخاضعة للإمبراطورية مهما اختلفت أجناسهم ودياناتهم ، على
أرواحهم وأعراضهم وأموالهم ، وتنظيم فرض الضرائب وجبايتها ، وتنظيم التجنيد
وتحديد مدة الخدمة العسكرية . (ثانيا) ما تعلق بالأنظمة الإدارية على أساس
تدعيم السلطة المركزية فى القسطنطينية ، وتوثيق الإشراف المركزى من عاصمة
الإمبراطورية على إدارة الأقاليم والولايات بحرمان الولاة أو الباشوات ككل سلطة
لهم ، عن طريق توزيع السلطات المحلية فى الأقاليم أو الولايات بين الحاكم
العسكرى و « المال مدير » أو المحصل أو الدفتردار ، والمجالس الإقليمية فى
المقاطعات - نقلا عن الأنظمة الأوربية - لإشراك أعيان الأقاليم فى إدارة
الشئون العامة ، ثم حرمان الباشا أو الوالى حق القصاص ، أى حرمانه
من إصدار أحكام الإعدام وتنفيذها دون الرجوع إلى القسطنطينية للحصول على
تصديقها .

هذه « التنظيمات » أبلغها الباب العالى إلى محمد على منذ ٦ ديسمبر ١٨٣٩ ،
ولكن هذا الأخير صار ينتحل بنجاح مختلف المعاذير لعدم تطبيقها فى باشويته .
ومنذ مايو ١٨٤١ اعترف الباب العالى بأن من حق محمد على مراعاة ظروف البلاد
المحلية وحالة السكان عند تطبيق التنظيمات العثمانية . فكان ذلك تسليماً فى واقع
الأمر من جانب الباب العالى بعدم تطبيق التنظيمات فى مصر ، لا سيما أن الباب
العالى لم يلبث أن اعترف كذلك بحرية محمد على فى فرض الضرائب وجبايتها
وإدارة شئون ولايته المالية دون حاجة لخدمات الدفتردارين أو المحاسبين اللذين

يستمدون سلطتهم مباشرة من الآستانة . وهكذا ظل محمد علي صاحب السلطة الثامة في شئون باشويته الداخلية . وفي عهد إبراهيم (إبريل - نوفمبر ١٨٤٨) لم تُشر مسألة التنظيمات العثمانية .

ولكن عندما تولى عباس الأول ، كانت قد بدأت تظهر آثار التسوية التي وضعت للمسألة المصرية في ١٨٤٠ - ١٨٤١ من حيث ابتداء تغلغل النفوذ الأجنبي في البلاد نتيجة لتلك « الوصاية » الدولية التي أتت بها التسوية ، على نحو ما سبق ذكره . ثم إنه بعد هذه « التسوية » بدأ التنافس يخدم بين إنجلترا وفرنسا على الاستئثار بالنفوذ الأعلى في مصر . وكانت فرنسا في السنوات الأخيرة من حكم محمد علي قد صارت صاحبة نفوذ كبير في مصر ، لا يسوغه ذلك الدور الذي اتسم بالتردد والحذلان الذي لعبته في الأزمة المصرية العثمانية (١٨٤٠) وهو الدور الذي كان عباس الأول لا يزال يذكره جيداً .

ولقد خشي عباس إذا استمر النفوذ الفرنسي يتزايد على أيدي أولئك الذين درسوا في فرنسا وتأثروا بمساعي فرنسا التي تعمل لكسب ودهم ، وكان يتزعم هؤلاء عمه محمد سعيد - خشي عباس أن تتدهور الباشوية المصرية إلى مجرد بلاد خاضعة « للحماية » الفرنسية . تعمل على مكافحة النفوذ الفرنسي ، ولم تجهل فرنسا حقيقة ميوله نحوها وكراهيته لها . فراحت من جهتها تكيد له وتربص به الدوائر . وسنحت لها الفرصة عندما اشتد النزاع بين عباس وسائر أعضاء الأسرة بسبب اختلافهم على تقسيم تركة محمد علي ، وتآمر هؤلاء ضده خصوصاً نازلي هانم - من بنات محمد علي - مع رجال الديوان العثماني لإقصائه عن الولاية ، وشوّه أعداؤه سمعته في تركيا ، فأنهموه بالإسراف والاستبداد وقلة الدربة والعجز عن إدارة شئون الحكم ؛ وروجت فرنسا هذه الاتهامات ضده في القسطنطينية وفي العواصم الأوروبية ، وصارت تؤيد مساعي أعدائه لدى الباب العالي الذي اتخذ من هذه الاتهامات مبرراً لتنفيذ تلك السياسة التي لم يستطع تنفيذها أيام محمد علي وإبراهيم ، والتي هدفت إلى إلغاء الامتيازات التي تمتعت بها مصر بفضل القرارات الصادرة في عام ١٨٤١ باعتبار أن تشويه الحكم والإساءة إلى سمعة الحكام ، في مصر يؤديان إلى ثبوت الاتهام على الباشوية المصرية بالضعف والعجز ، فلا يبقى هناك مبرر لاستمرار تمتع هذه الباشوية بالامتيازات التي

أعطيتها ، بل يجب تجريدتها من هذه الامتيازات وإرجاعها إلى حظيرة الدولة ولاية عادية حتى تستقيم أحوالها . ولم تكن أغراض الباب العالي هذه سرّاً خافياً . فقد قال الواقفون على بواطن الأمور في اليوم نفسه الذي قرئ فيه فرمان تولية عباس باشا بالقلعة في ١٩ فبراير ١٨٤٩ : « يبدو محققاً أن الباب العالي يريد أن ينتقص من نواح متعددة السلطات المستقلة التي كان يمارسها محمد علي ، وأن يضع مصر تحت إشرافه المباشر بأكثر مما كان عليه الحال في السنوات العلوية الماضية » .

وأما وسيلة الباب العالي إلى ذلك فكانت مطالبة عباس بتطبيق التنظيمات العثمانية في ولايته . بل إن الباب العالي عندما اشتدت المكاييد ضد عباس في الآستانة وتزايد نفور الباب العالي منه ، قرر إخراجه من الحكم نهائياً عند سنوح أول فرصة . وكان محمد سعيد — متزعم الجماعة الفرنسية ، والذي آزرته فرنسا — هو المرشح للولاية بعد عزله .

وعلى ذلك طلب الباب العالي من عباس في مارس ١٨٥٠ إدخال التنظيمات العثمانية لتطبيقها بحذافيرها في مصر ، وإعطاء الضمانات الكافية لحماية الأرواح والأعراض والأموال بإقامة الإدارة العادلة في البلاد ، وإنزال القوات البرية المصرية إلى الحد الذي نصت عليه فرمانات « أي ثمانية عشر ألفاً » ، وهذا عدا مطالب أخرى بشأن إزالة القيود التي فرضها عباس على أعضاء الأسرة من أعدائه الذين منعهم من الذهاب إلى « دار الخلافة » أي تركيا .

ولم يلبث عباس أن عارض بشدة في تطبيق « التنظيمات » بحذافيرها دون تعديل ، واستند في معارضته هذه على أساسين جوهريين : (أولهما) أن تطبيق التنظيمات بالصورة المطاوعة متعارض مع الحقوق التي هي من أركان الحكومة الوراثية كما رسمها فرمان فبراير ١٨٤١ ، وكما ضمنها الدول بموافقتها عليها . فن حق الوالي بفضل فرمانات أن يمارس السلطة الداخلية في شئون ولايته كاملة غير منقوصة . وأما إذا طبقت التنظيمات ، كما هي ، في مصر فإنها سوف تطفئ على كل حقوقه في الإدارة الداخلية بإخضاع كل شئون القضاء والإدارة والمال رأساً للديوان العثماني بالقسطنطينية ، الأمر الذي يترتب عليه خفض مركز الوالي في مصر إلى مستوى الباشوات العاديين في الروملّى أو الشام وغير ذلك من الولايات

أو المقاطعات العادية في الدولة . وذلك مناقض لما تقرر في الفرمانات التي أعطت مؤسس البيت الحاكم في مصر حق الولاية بموافقة الدول الأوروبية .
و (ثانيهما) أن تطبيق التنظيمات العثمانية على علائها في مصر لا يتفق إطلاقاً مع ظروف هذا القطر وأحواله وحاجاته . من ذلك ما نصت عليه التنظيمات بشأن عدم توقيع عقوبة « الإعدام » على القتلة والثائرين من غير أن يجيز ذلك فرمان يصدر من الحضرة الشاهانية . فكان من رأى عباس ، وأيده في هذا القنصل الإنجليزي « شارلس مري » (Charles Murray) أنه في بحر ستة شهور من نشر مثل هذا القانون في مصر سوف لا يفقد - فحسب - المسيحيون كل أمن على أموالهم وأرواحهم بل إن القطر بأكمله كذلك سوف يرمى في أحضان الفوضى والثورة .
ثم كان من رأى عباس أن الأعراب في الصحراء والفلاحين بالصعيد والأهلين في النوبة وسنار ، لا يابهون للأوامر التي يصدرها الباب العالي ، وهو الذي يبعد بعداً شاسعاً عنهم ، ولا ينجشون بأسه وسطوته ، ولكنهم ينجشون الحكومة التي تقتصص منهم في التو والساعة إذا حصل ما يوجب الاقتصاص منهم ؛ فصار الأمن مستتباً واطمأن الناس على أرواحهم وأموالهم وأعراضهم بخلاف الحال في ولايات الدولة العثمانية الأخرى .

ومن المسائل التي أثارها عباس للتدليل على عدم ملائمة التنظيمات : مسألة « القصاص » ذاتها . فالشريعة الإسلامية تجيز لولي الدم - أي أقرباء المقتول وورثته - قبول الدية (ثمن الدم) من القاتل ، فلا يعدم هذا إذا دفعها هو وقبلها هؤلاء ، فأرادت التنظيمات الآن أن يكون للحكومة حق القصاص من القاتل حتى بعد تقديمه الدية (أي دفع ثمن الدم) وقبول « ولي الدم » لها ، أي بعد صفح هذا عنه ، وذلك بمحاكمته ثم معاقبته بالحبس - بعد ثبوت الجرم عليه - بالأشغال الشاقة من سنة إلى خمس سنوات وذلك بدلا من الإعدام مما من شأنه - كما قال عباس - إثارة شعور الأهلين المسلمين الذين يحرمهم هذا التشريع حقوقهم .
ولا كان تطبيق التنظيمات العثمانية قد أخلق في أكثر ولايات الدولة ، إن لم تكن في جميعها ، في تأمين الناس على أرواحهم وأعراضهم وأموالهم ، فقد ساد الاعتقاد في مصر بأن ليس الغرض من المطالبة بتطبيقها في هذه البلاد سوى تحقير عباس وإهانته ، يدفع الباب العالي إلى ذلك تأثره - كما اعتقد عباس -

بالمكايد التي كان يدبرها له أعداؤه في القسطنطينية لإضعاف سلطته .
والحقيقة أن إدخال التنظيمات العثمانية في مصر والإصرار على تنفيذها برمتها
وعلى علاقتها كان معناه إلغاء الباشوية الوراثية ، كآثر خطوات هذا التدخل
من جانب الباب العالي ، وكما جاءت هذه الباشوية الوراثية في فرمانات الولاية .
في هذه الظروف إذا قرر عباس الاستعانة بالنفوذ الأجنبي . ولما كان متعذراً
على عباس للأسباب التي عرفناها أن يتجه صوب فرنسا لمساعدته ، فقد ولي وجهه
شطر إنجلترا . وما يجب ذكره أن علاقات عباس بهذه الدولة لم تكن طيبة عند
بداية حكمه . فهو يكره كل نفوذ أجنبي سواء كان فرنسياً أم إنجليزياً ، ثم إنه
قد رفض منذ ديسمبر ١٨٤٨ إنشاء سكة حديدية بين السويس والإسكندرية
أراد الإنجليز إنشاءها لتسهيل تجارتهم ويريدهم مع الهند عبر الطريق البري ،
لأن عباساً كان يخشى انتشار النفوذ الإنجليزي . ثم إنه عندما شاهد القنصل
الإنجليزي « مري » يسعى لجذب البدو إليه في شبه جزيرة سيناء لأغراض قد
تكون متصلة برغبة الإنجليز في تأمين مواصلاتهم البرية ، بادر عباس في عام
١٨٥٠ بإنشاء مركز حربي في « الطور » ليحول دون تأسيسهم مراكز أو مناطق
نفوذ في تلك الجهات يهددون منها حدود مصر الشرقية . ولذلك لم يكن الإنجليز
متحمسين لمصلحته بتاتاً عندما ثار النزاع بينه وبين الباب العالي وقويت المكايد
ضده في الآستانة . بل كان « السير سترايتفورد كانينج » (Stratford Canning)
السفير الإنجليزي لدى الباب العالي يكره عباساً كراهية شديدة ، ومن المشكوك
فيه كثيراً أن هذه الكراهية قد زالت أو انكسرت حدتها في أثناء التعاون المصري
البريطاني في القسطنطينية بعد ذلك .

زد على ذلك أن الإنجليز قد اتبعوا في علاقاتهم مع مصر وتركيا خطة التزام
حرفية الفرومانات لاتفاق ذلك مع مصالحهم السياسية ، وقد جعلتهم هذه الخطة
لا يرتاحون إلى سعيات ومكايد أعداء عباس ضده في القسطنطينية ولا يوافقون
على أي تدبير يرمي إلى عزله من الباشوية لأنه لم يكن من مصلحتهم أن يتدخل
الباب العالي في شئون الباشوية المصرية بالصورة التي تمكنه من استرداد نفوذه
كاملاً في الباشوية ، فيهدم بذلك أحد أركان التسوية التي وضعت للمسألة
المصرية ، وهو إخراج الباشوية المصرية من تدخل الباب العالي والسيطرة الفعلية

العثمانية ؛ ولأنه لم يكن من مصلحتهم أن يفسح المجال أمام فرنسا منافستهم القوية للاستثمار بالنفوذ الأعلى في مصر على يد محمد سعيد بعد عزل عباس ، فيصبح النفوذ الفرنسي خطراً يهدد مصالح الإنجليز الذين يعنيهم قبل أى اعتبار آخر بقاء الطريق البرى : السويس - القاهرة - الإسكندرية مفتوحاً لمواصلاتهم الإمبراطورية مع الهند .

ولكن هذه الخطة نفسها - التزام حرفية الفرمانات - قد جعلتهم من ناحية أخرى ، على نحو ما قال « بالمرستون » نفسه في رسالته إلى القنصل الإنجليزى في مصر « شارلس مرى » في ٢٠ فبراير ١٨٥١ : « لا يريدون ، بل إنهم يمتنعون عن تأييد عباس في معارضة تطبيق التنظيمات العثمانية في مصر » . وذلك على اعتبار أن تطبيقها ينطوى على إصلاحات مفيدة لإنشاء الحكومة العادلة الطيبة في مصر ، ثم إنه لا يتعارض مع مبدأ الحكم الوراثى الذى استند عليه مسند الباشوية ؛ ولأنه لم يكن منتظراً إجراء أى تعديل في الأوضاع القائمة من غير موافقة الدول ، ولأن عباساً كان معاكساً - بموقفه من السكة الحديد التى أراد الإنجليز إنشاءها - مصالح هؤلاء ، ولم يكن ، كما أسلفنا ، على علاقات طيبة معهم ؛ بينما هم على خلاف ذلك ، كانوا أصحاب حظوة لدى الباب العالى بفضل السمعة والنفوذ الكبيرين اللذين تمتع بهما سفيرهم في الأستانة وقتئذ السير « ستراتفورد كانينج » لدى دوائر الباب العالى .

ولكن عباساً عندما صمم على الاستماعة بالنفوذ الإنجليزى لاجتياز الأزمة ، كان يدرك تماماً حقيقة الموقف ، الأمر الذى جعله مستعداً للدفع الثمن الذى يرضاه الإنجليز لخدماتهم ؛ وهذا الثمن هو موافقته على مد السكة الحديد في الطريق البرى من الإسكندرية إلى السويس . ومنذ ١٦ فبراير ١٨٥١ استطاع عباس الاتفاق مع « شارلس مرى » على أصول قواعد الاتفاق بينه وبين الحكومة البريطانية : أن تتدخل إنجلترا لدى الباب العالى للمحافظة على حقوق عباس كما جاءت في فرمانات الوراثة ؛ وأن يتفاوض عباس مع المهندس الإنجليزى « السير روبرت استيفنسون » (Sir Robert Stephenson) لمد الخط الحديدى ؛ وأن يعمل عباس على تشجيع التجارة البريطانية وتأمين المواصلات مع الهند .

وفي ٧ مارس ١٨٥١ بعث « بالمرستون » بتعليماته إلى « مرى » : « كى يؤكد

لعباس باشا استجابة الحكومة الإنجليزية لرغائبه « وتبليغه » أنها قد أصدرت تعليماتها إلى سفيرها بالقسطنطينية ليقدم كل مساعدة في استطاعته لعباس لدى الباب العالي .

وكان من العوامل التي جعلت الحكومة الإنجليزية تبادر بالموافقة على التفاهم والاتفاق مع عباس ، أن هذا الأخير كان قد أطلع « شارلس مري » على عرض تقدمت به فرنسا إليه منذ يناير ١٨٥١ فحواه أن تتعهد فرنسا بمساعدته في القسطنطينية في مسألة التنظيمات العثمانية على قاعدة الاحتفاظ : « بمبادئ الفرمانات وبقدر الاستقلال الذي أعطته الفرمانات إلى عباس في الإدارة الداخلية » في نظير أن تطمئن هي إلى صداقة عباس لها وارتباطه في أعضائها .

وهذا الاتفاق الذي تم التفاهم عليه بين عباس وإنجلترا ، حدث في وقت مناسب ، لأن العلاقات بين الباب العالي وعباس كانت قد زادت توتراً بسبب أزمة التنظيمات للدرجة أن صارت تركيا تسعى جدياً لعزله . فكان من كلام « بتراكى » (Petraki) قنصل إسبانيا العام بالإسكندرية ، والذي عهد إليه عباس في بذل المساعي لدى الحكومتين المتساوية في فيينا والبروسية في برلين ، لتوضيح الموقف لهما أو بالأحرى إقناعهما بتأييد قضيتهم ، كان من كلامه : « من الواضح أن خطة رشيد باشا [الوزير العثماني] — وأرتين الوزير المصري ، وكان قد هرب من مصر إلى الآستانة ، ترمي إلى إثارة الاضطرابات الخطيرة في مصر حتى يتسنى بفضل ذلك لا عزل عباس باشا فحسب ، بل حرمان كل أسرة محمد علي (من الولاية) — فيصبح متيسراً عندئذ وضع أحد صنائع الوزير العثماني في حكومة مصر ، الأمر الذي يمكن بواسطته استخدام مورد جديد (مصر) لإصلاح الحالة التعيسة السائدة في مالية الإمبراطورية (العثمانية) » .

ومن ناحية أخرى فإن الباب العالي كان يلقي تأييداً له في موقفه لا من جانب فرنسا وحدها فقط — وقد سبق ذكر أسباب عداتها لعباس — بل من جانب روسيا والنمسا ، وهما اللتان قال القنصل الأمريكي في مصر « ماكولي » (McCauley) في ١٣ أغسطس ١٨٥١ يفسر مسلكيهما : كانتا مدفوعتين في هذه السياسة « بعامل الحسد من النفوذ الذي تمتعت به إنجلترا في مصر وصارت تخدم به مصالحها المرتبطة بإمبراطوريتها في الهند » .

ولكن كان من المنتظر إذا انضمت إنجلترا إلى عباس في كفاحه السياسى فى القسطنطينية ، أن تبدل هذه الدولة قسارى جهدها بلحذب الدول المعارضة إلى صف عباس ، أو تسعى لتخفيف وطأة المعارضة ضده فى دوائر الباب العالى ، بفضل ما كان لسفيرها « ستراتفورد كانينج » من سمعة ونفوذ فى القسطنطينية . وبالفعل لم تلبث أن خفت حدة المعارضة ضد عباس بسبب الدبلوماسية النشيطة التى اتبعتها الحكومة الإنجليزية فى سان بطرسبرج « روسيا » وبرلين « بروسيا » والقسطنطينية ، ثم إن انقلاباً لم يلبث أن حدث فى فرنسا ذاتها ، فى ديسمبر ١٨٥١ ، مهد لإنشاء إمبراطورية نابليون الثالث — الإمبراطورية الثانية — وكانت سياستها انتقام مع إنجلترا ، مما ترتب عليه أن زال كل تفكير لدى الباب العالى فى خلع عباس وإقصائه عن الولاية ، وزال كل خطر يهدد الباشوية الوراثية نفسها ؛ وما لبثت المفاوضات أن بدأت بين الباب العالى وعباس لتصفية المسائل المختلف عليها بينهما .

وانتهت أزمة التنظيمات بالاتفاق نهائياً بين الطرفين فى ١٦ و ١٧ أبريل ١٨٥٢ ؛ وفى ٢٣ أغسطس ١٨٥٢ قرئ رسمياً فرمان السلطان فى القاهرة ؛ وهو يتضمن ما انتهى إليه الاتفاق بشأن تطبيق التنظيمات العثمانية فى مصر . فترك لعباس حق القصاص — إصدار أحكام الإعدام — من غير موافقة الباب العالى مقدماً على نصوص الأحكام الصادرة به ، على أن يكتفى بإرسال إعلام شرعى بهذه الأحكام ومحاضرها ، بعد نفاذ الأحكام ، إلى الآستانة . وقبل الباب العالى أن يظل « القصاص » من حق عباس « مؤقتاً » لمدة سبع سنوات . وأما فيما يتعلق بإشراف الباب العالى المباشر على شئون الإدارة فإن شيئاً من ذلك لم يتحقق . وظل عباس محتفظاً بكل سلطاته الداخلية كاملة حسب ما جاء فى فرمانات الولاية . وأما إنجلترا فقد حصلت على ثمن وساطتها عندما صدر فى أكتوبر ١٨٥١ فرمان من الباب العالى بالموافقة على إنشاء السكة الحديدية . وكان عباس قد بادر منذ ١٨ يوليو ١٨٥١ بإبرام عقد مع « السير روبرت ستيفنسون » لإنشاء سكة حديدية بين الإسكندرية والقاهرة . فعل ذلك سرّاً ودون أن ينتظر تصريحاً من الباب العالى ، بل على الرغم من تحذير هذا الأخير له ضد هذا العمل . فثارت نائرة الباب العالى واعترض بشدة على هذه الخطوة فى مذكرة جافة اللهجة إلى

عباس في ٤ سبتمبر ١٨٥١ . وراح الباب العالي يتهم عباساً بأنه يريد التخلص من السيادة العثمانية والانفصال عن الدولة وإعلان استقلاله . ولكن تدخل الحكومة الإنجليزية لم يلبث أن أسفر عن إيجاد حل لهذه المشكلة ، وذلك على أساس أن يحصل عباس أولاً على إذن « أو تصريح » من الباب العالي . وصدر هذا الإذن في صورة فرمان في أكتوبر ١٨٥١ كان يتضمن كذلك الشروط التي رآها السلطان ضرورة لإنشاء السكة الحديدية ، وفحواها أن لا يُعهد بإنشاء السكة الحديدية إلى شركات ؛ وألا يُسخر الأهالي في بنائها ، وألا تفرض ضرائب جديدة أو تعقد قروض أجنبية بسببها ، وأن يُخصص للإنفاق عليها فائض الإيرادات فحسب بعد تأدية الجزية ودفع نفقات الإدارة الداخلية العادية . وفي عهد عباس تم إنشاء الخط الحديدي من الإسكندرية إلى كفر الزيات (١٨٥٤) .

* * *

ب - آثار أزمة التنظيمات العثمانية :

خرجت مصر من أزمة التنظيمات العثمانية ، وقد أفلحت في صيانة « الوضع » الذي نالته في تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ . لقد كانت أزمة التنظيمات من هذه الناحية أو محاولة خطيرة قامت بها تركيا منذ انتهاء الأزمة العثمانية المصرية (١٨٣٩ - ١٨٤٠) في عهد محمد علي لإرجاع مصر إلى حظيرة الدولة كباشوية أو ولاية بسيطة من ولايات الإمبراطورية العثمانية العادية ، وذلك بإلغاء الامتيازات التي حصلت عليها مصر في فرمانات ١٨٤١ ، وأهم هذه الامتيازات : الحكم الوراثي ، والحكومة الذاتية أو الاستقلال الداخلي . والحقيقة أن أزمة التنظيمات العثمانية لم تلبث أن وضعت موضع الاختبار تلك التسوية التي وضعت للمسألة المصرية (١٨٤٠ - ١٨٤١) والتي نهض الدليل الآن على ضعفها وشذوذها ، والتي كان فرض الوصاية الدولية على مصر من أهم مظاهر هذا الضعف والشذوذ ، حيث كان متعلداً - على نحو ما سبق ذكره - إجراء أي تعديل أو تغيير في « التسوية » من غير موافقة الدول .

وقد رأينا في هذه الأزمة ، كيف تدخلت الدول إما لتأييد الباب العالي ضد عباس ، وإما لتأييد هذا الأخير والنوسط في صالحه لدى الباب العالي . وكان

بفضل اعتماد عباس على مساعدة إنجلترا له أن استطاع اجتياز الأزمة ؛ ولكن في نظير أن يقوى النفوذ الإنجليزي بعد ذلك بدرجة صارت الدول تخشى معها أن يمهّد ذلك لاحتلال الإنجليز للبلاد في النهاية ، وحتى إن عباساً نفسه صار لا يرتاح لزيادة هذا النفوذ الإنجليزي .

والى جانب صون « الوضع » في مصر ، وازدياد النفوذ الإنجليزي ، كان هناك أثر ثالث لأزمة التنظيمات العثمانية ، هو أن العلاقات ما لبثت أن تحسنت بين الباب العالي وعباس ، ونهج الأخير بعد هذه الحوادث خطة توثيق علاقاته بتركيا . وزادت علاقاته توثقاً بتركيا عندما تأزمت الأمور بين تركيا وروسيا ، وأعلنت الدولة الحرب على روسيا في أكتوبر ١٨٥٣ ، وقامت الحرب المعروفة باسم حرب القرم . وكان عباس منذ أن هدد شبح الحرب الدولة قبل هذا التاريخ ، وطلب إليه السلطان عبد الحميد إرسال جنود مصريين إلى تركيا ، قد أمر في يونيو ١٨٥٣ بإرسال ما يتم تجهيزه من هذه النجديات تبعاً ؛ فبادر بإرسال القوات البرية والبحرية والذخائر والأموال إلى الدولة .

هذه الآثار الثلاثة المحددة : نجاح عباس في صون « الوضع » الذي كان للباشوية ، وازدياد النفوذ الإنجليزي ، ورغبة عباس في توثيق صلاته بتركيا ، كانت العوامل التي شكلت سياسة عباس الأول في الفترة الباقية من حكمه ، من أبريل ١٨٥٢ إلى يوليو ١٨٥٤ .

وأما هذه السياسة فكانت تقوم على أساس واحد : تقوية مسند الباشوية . وذلك بطريقتين ؛ أولهما : تغيير نظام الوراثة من النظام الذي رسمته فرمانات ، واستبدال نظام الوراثة المباشرة أو الصليبية به ؛ وثانيهما توسيع سلطاته الداخلية أو استقلاله الداخلي . ويسير جنباً إلى جنب مع هذا البرنامج ويظل لازماً له استمرار مصر نفسها في حوزته بتأمين بقائها في نطاق الإمبراطورية العثمانية . وكان الخوف من الأخطار التي قد تتعرض لها مصر بسبب حرب القرم خصوصاً ، وانهيار الإمبراطورية العثمانية المنتظر ، واقتسام الدول أملاك رجل أوروبا المريض — أي تركيا — فيما بينها ، واستيلاء الإنجليز على مصر نفسها ، وهو الخوف الذي أثاره اشتباك الدولة في حرب القرم — كان مبعث تمسك عباس بضرورة بقاء الدولة العثمانية ومنع انهيارها ، الأمر الذي حمله على الإسراع بنجدها .

شرح هذه الحقيقة القنصل الأمريكي « إدوين دي ليون » (Edwin de Leon) عندما كتب إلى حكومته في ١٨ أبريل ١٨٥٤ ما معناه « أن الإنجليز يمنون أنفسهم بأن الحرب سوف تمهد لهم السبيل لاحتلال البلاد "مصر" . . . ومن المتوقع لذلك عند أول فرصة تسنح أن تجتمع في مصر فرقة من الجنود الإنجليز من الهند لحماية البلاد . وكل ما يجب على إنجلترا أن تفعله — لتحقيق هذا — هو أن تحصل من فرنسا على موافقتها ، وهذا ممكن لأن فرنسا سوف ترضى بأخذ سوريا في نظير ذلك » .

وأما مسعاه من أجل تغيير نظام الوراثة . فقد أراد عباس أن يخلفه ابنه إبراهيم إلهامى باشا بدلا من عمه محمد سعيد — الأرشيد في الأسرة من بعده — على أن تنحصر الوراثة في الأكبر من أبناء إلهامى ومن أبناء أبنائه — أى وراثة صليبية مباشرة . وطلب عباس تعضيد إنجلترا له في هذا المسعى ، واعتمد على ما هنالك من منافسة على النفوذ الأعلى في مصر بين إنجلترا وفرنسا في أن إنجلترا سوف تقبل على مؤازرته ، ولكن كل ما ظفر به كان بلاغ الحكومة الإنجليزية لقنصلها الجديد في مصر « بروس » (Bruce) أنها مستعدة لمعاونة عباس « في كافة أغراضه المشروعة » .

وكان من الوسائل التي اعتمد عليها عباس في نيل مأربه أن يهيئ لابنه إبراهيم إلهامى باشا أسباب القوة في داخل البلاد ذاتها ، وفي دوائر الباب العالي ، وذلك بإقطاعه الأراضي الشاسعة ، وجمع ثروة طائلة له ولنفسه معاً ، ثم تزويجه — أى إبراهيم إلهامى — من كريمة السلطان عبد المجيد ؛ وكان عباس يرجو بفضل هذا الزواج — وقد تمت الخطبة على منيرة هانم وأعلنها السلطان رسمياً في فبراير ١٨٥٤ — أن يتمكن من إقناع الباب العالي بتغيير نظام الوراثة . ويدخل في خطة استمالة الباب العالي لتغيير نظام الوراثة وتوسيع حقوق الباشوية الداخلية ، إقبال عباس على إرسال الأموال والتجندات إلى الدولة في أثناء حربها مع روسيا (حرب القرم) .

وقد تحدث القنصل الإنجليزي « بروس » عن مشروعات عباس عموماً في رسالته إلى حكومته في ١٣ أغسطس ١٨٥٤ أى بعد وفاة عباس بشهر واحد فقط ، فقال عنه إنه كان يرى في مشاكل تركيا الحالية خير فرصة للضغط عليها

من أجل تنفيذ مآربه . ثم إنه لم يكن يريد بثباتاً أن يرى تركيا متمتعة بأية حيوية أو نشاط ذاتي بل كان من دأبه الخط في كل مناسبة من شأن قواتها الحربية . حقيقة لم يكن عباس يريد امتداد نفوذ روسيا حتى يصل إلى القسطنطينية ، ولكن كان يهيمه كثيراً أن يأتي إنقاذ تركيا ونجاتها على أيدي الدول المتحالفة [في الحرب — أي إنجلترا وفرنسا] ، وأن يتضح لأوروبا أن تركيا ليس في مقدورها أن تستمر حازماً منيعاً ضد روسيا ، أو أن تبقى ركناً متيناً لقيام قوة إسلامية منتعشة » .

ولكن عباساً لم يلبث أن توفي فجأة بقصره في بنها في الساعات الأولى من يوم ١٣ يوليو ١٨٥٤ . فلم يشهد شيئاً يتحقق من مشروعاته هذه جميعها ، كانت وفاته طبيعية على أثر نوبة من الصرع ، وكان مريضاً بهذا الداء في سنواته الأخيرة . وذلك بعد أن أمضى الليل في مباحثات مع وزير خارجيته محمود بك بشأن رحلة ولده إلهامى ، الذى كان قد غادر البلاد ووصل وقتئذ إلى مالطه ، في طريقه إلى أوروبا ، وقرر الطبيبان الإيطاليان اللذان استدعيا لفحص جثمانه عقب الوفاة مباشرة ، أن الوفاة حدثت بسبب نوبة صرع . ونقل هذه الأخبار القنصل الإنجليزى « بروس » في القاهرة إلى حكومته في ١٧ يوليو ١٨٥٤ ، وضمن رسالته هذه أيضاً الإشاعات التى راجت حول وفاة عباس ، والتى قالت إنه مات مقتولاً بأيدي غلمانه أو مماليكه . وبعد أن تأكد لدى « بروس » بصورة قاطعة كذب هذه الشائعات عن وفاة عباس ، كتب إلى حكومته ثانية في ١٣ أغسطس ١٨٥٤ يكذبها تكذيباً قاطعاً ، ويعزو ترويحها إلى أنصار عباس الذين كانوا يريدون حرمان محمد سعيد من الولاية بفضل اتهامه بأنه المحرض على قتل ابن أخيه ، والذين يريدون استقدام إلهامى عل عجل لتنصيبه والياً . وكان « بروس » نفسه قد ذكر تفاصيل هذه المحاولة في رسالة ١٧ يوليو . وهى المحاولة التى كان من أسباب إخفاقها إصرار الممثل الإنجليزى « بروس » بحضور الممثل الفرنسى — وكان القنصل الفرنسى بالقاهرة « دى لا بورت » (de La Porte) — على أن تكون الولاية من نصيب محمد سعيد باشا ، الذى من حقه اعتلاء أريكتها بحكم نظام الوراثة المعمول به حسب القروانات السلطانية .

• • •

ج - محاولات تقوية مسند الباشوية :

بعد تسوية مسألة التنظيمات العثمانية في مصلحة عباس الأول بحوالى عام ١٨٥٣ : « إن مركز عباس لم يكن يوماً من الأيام في مثل القوة والمثانة التي له الآن » . وكان من بين ما ذكره « ساباتيه » للتدليل على صحة قوله هذا ، أن الباب العالي قد وافق على أن يكون لعباس حق القصاص - أى إصدار أحكام الإعدام - مدى الحياة ، أى بدلا من تحديد ممارسة هذا الحق لمدة سبع سنوات فقط حسب اتفاق أبريل ١٨٥٢ ؛ وأن الباب العالي قد منح عباساً لقب « خديو مصر » . وقال « ساباتيه » إن اغتباط عباس جدد عظيم : « لأنه ما كان يريد شيئاً قدر اتساع سلطته » . وزيادة على ذلك فقد قضت الصلوات الوثيقة التي نشأت بينه وبين الباب العالي على مكاييد أعدائه من أعضاء الأسرة المناوئين له في الآستانة . وفي الشهور التالية قوى مركزه إزاء الباب العالي لدرجة أن كتب القنصل الأمريكي « أدوين دى ليون » إلى حكومته في ٢ فبراير ١٨٥٤ . أن عباساً صارت لا تربطه بالباب العالي سوى رابطة السيادة الاسمية فحسب .

وهكذا عند وفاة عباس كانت مصر قد استطاعت الاحتفاظ « بالوضع » الذي نالته بمقتضى تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ والذي جعل لباشوية مصر مركزاً ممتازاً بين ولايات الدولة ، على أساس قيام الحكم الوراثي بها وتوسيع سلطات الحكومة الداخلية أو الاستقلال الداخلى . ولكن لم يكن ميسوراً الاطمئنان إلى تسوية هذا الوضع « الممتاز » لعدة أسباب : أهمها أن الباب العالي الذى يتحين فرصة انتهاء عهد محمد على ليعمل على إلغاء امتيازات القرمات ، ولم يمنعه من تنفيذ مآربه سوى دبلوماسية عباس التي اعتمدت على الاستعانة بنفوذ دولة أجنبية - إنجلترا - من جهة ، وإنشاء الصلات الطيبة مع الباب العالي من جهة أخرى . نقول إن الباب العالي لم يكن قد تنازل عن خطته نحو الباشوية المصرية ، بل ظل يترقب الفرصة السانحة لاسترداد سلطانه الكامل على هذه الباشوية . ثم كان من الأخطار التي تهددت الباشوية المصرية ، استمرار حرب القرم ، وبقاء الخوف تبعاً لذلك من انهيار الدولة العثمانية ومبادرة الإنجليز باحتلال مصر الأمر

الذى - كما ذكرنا - كان يخشاه عباس في حياته .

ولذلك فقد بدت عناصر الموقف السياسى فى مصر عند تولية محمد سعيد فى سنة ١٨٥٤ مشابهة لعناصر الموقف عند تولية عباس فى سنة ١٨٤٨ . فكان من المتوقع أن تعمل الحكومة الجديدة بالقاهرة لتحقيق نفس الأغراض التى عملت الحكومة السابقة لتحقيقها . من حيث تقوية مسند الباشوية عن نفس الطريقتين المعهودتين : تعديل نظام الوراثة بجعل الوراثة صلبية ، وتوسيع نطاق الاستقلال الداخلى . ثم إنه كان من المتوقع كذلك أن تسلك حكومة محمد سعيد نفس المسلك الذى سلكته حكومة سلفه فى علاقاتها مع تركيا ومع الدول ، وذلك من جهة بأن يستمر إرسال النجيدات إلى تركيا لمعاونتها فى حربها ، لأن محمد سعيد كان كذلك يخشى ضياع الباشوية المصرية عند انهيار الإمبراطورية العثمانية وتوزيع تركية رجل أوروبا المريض بين الدول ؛ ومن جهة ثانية بأن يستمر الاعتماد على مساعدة دولة أجنبية .

وقد جعل الاعتماد على مؤازرة دولة أجنبية ضرورياً أن تركيا كما سبق القول لم تشأ التخلي عن خططها نحو مصر ، أى إرجاع مصر إلى مجرد إيالة عادية ، وذلك بالرغم من النجيدات التى أرسلتها هذه لها ؛ فبدأت بمحاولة فرض إشرافها الدقيق على شئون الحكم الداخلية ، ولما يمض سوى شهرين فقط على بداية الحكم الجديد . فكتب « إدوين دى ليون » فى ١٨ سبتمبر ١٨٥٤ : أن القسطنطينية قد أرسلت « دفترداراً » للإشراف على الأعمال فى مصر ، تكون مهمته التجسس فى الحقيقة على الباشا نفسه . واستطرد « إدوين دى ليون » يقول : لقد كان الباب العالى يرسل هؤلاء الدفتردارين أيام محمد على ، ولكنهم كانوا « يموتون بسرعة » ، ثم انقطع إرسالهم حتى حدث إرسال هذا الأخير والغرض من إرساله أن يكون « ضابطاً على أعمال الباشا » .

وأما سياسة سعيد ، كما اتضح معالمها ، وصار يعمل لتنفيذها من بداية الحكم إلى نهايته ، فتتلخص فى محاولته تقوية مركزه بالطرق التى أسلفنا ذكرها ، وأولها تغيير نظام الوراثة ، وثانيها تخليص مصر نهائياً من قيود الرقابة أو الإشراف العثمانى وتدخل الباب العالى فى شئونها ؛ على أن يحدث ذلك : إما بالاستقلال والاتصال النهائى عن تركيا ، وإما بالتمتع بأوفى قسط من السلطة الداخلية ،

مع قدر كبير من الحرية في علاقات مصر مع الدول الأجنبية ، وذلك إذا اتضح أن نيل الاستقلال متعذر . وفي كل الأحوال كان لا يمكن — بحكم تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ — إجراء أى تعديل أو تغيير في «الوضع» القائم من غير موافقة الدول . ولهذا صار ضرورياً أن يستعين سعيد بمؤازرة دولة أجنبية على نحو ما سعى سلفه . وكان من المنتظر أن يتجه سعيد صوب فرنسا ، لأن فرنسا هي الدولة التي أيدت — لمصلحته — المؤامرات ضد عباس في مصر وتركيا ، والتي بدأت تكسب سمعة طيبة في الميدان الدولي في عهد إمبراطوريتها الثانية : إمبراطورية نابليون الثالث . وكما دفع عباس الثمن لكسب التأييد الإنجليزى في شكل موافقته على مد الخط الحديدى من الإسكندرية إلى القاهرة ، دفع سعيد الثمن لكسب التأييد الفرنسى ، وذلك في شكل إعطاء امتياز حفر قناة السويس إلى فرنسى هو «فردنند دلسبس» ، وإرسال أورطة سودانية إلى المكسيك لمساعدة الفرنسيين في حربهم هناك ، من أجل تأسيس إمبراطورية في المكسيك تحت نفوذهم ؛ وفتح أبواب البلاد على مصاريحها في مصر والسودان للنفوذ القنصلى والاستغلال الأجنبى . والأسباب التي جعلت سعيداً يعطى «فردنند دلسبس» امتياز قناة السويس — وعقد الامتياز الأول كان في ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤ ، والعقد الثانى في ٥ يناير ١٨٥٦ — لم تكن لأن «دلسبس» كان صديقاً له ، أو لمجرد كسب مؤازرة فرنسا له فحسب ، بل كانت هناك إلى جانب هذا عوامل أخرى ؛ منها اعتقاده — كما كتب «إدوين دى ليون» إلى حكومته في ٩ مايو ١٨٥٥ — «أن عملاً مثل إنشاء قناة السويس من شأنه أن يضعه تحت حماية جميع الدول العظمى في العالم الأمر الذى سوف يكون بمثابة الضمان الذى يحفظ له ولذريته عرش البلاد المصرية» . وزيادة على ذلك فإن سعيداً — لخوفه من النتائج السيئة التي تعود على البلاد من انحلال الإمبراطورية العثمانية — كان يرى في الاستقلال عن هذه الدولة خير الوسائل بمنع سقوط مصر في قبضة إحدى الدول الأوربية الكبيرة الطامعة في امتلاكها . ولذلك صار يجد في شق قناة السويس ما يساعده على تحقيق أغراضه : لأن نجاح المشروع يستتبع تأييد مصلحة فرنسا في مؤازرة مسند الباشوية محافظة منها على نفوذها وعلى مصالحها المتزايدة في البلاد ، فتقبل فرنسا حينئذ على تأييد مساعيه من أجل تغيير الوراثة ، وتعمل لمنع تدخل الباب العالى

في شؤنه وتعاونه على الاستقلال في النهاية . يؤخذ هذا مما بعث به القنصل الإنجليزي في مصر « كوهون » (Colquhoun) إلى حكومته من الإسكندرية بتاريخ ٣ و ٤ يونيه ١٨٦٠ ، وإلى السفير الإنجليزي في القسطنطينية السير « هنري بلور » (Bulwer) في ٢٣ يوليو ١٨٦١ . وثمة سبب آخر ، هو أن الانتعاش المنتظر من فتح هذا الطريق الحديد بين الشرق والغرب سوف يفيد في تقوية البلاد بتنمية مواردها وزيادة ثروتها ، الأمر الذي توقع سعيد أن يساعده على المضي في جهوده السياسية . وكذلك لأن شق قناة في برزخ السويس يفصل البلاد ، عند حدودها الشرقية ، عن بقية ممتلكات الدولة العثمانية الآسيوية ، ويقيها شر الغزو « الأجنبي » من هذه الناحية ؛ وأخيراً لأن ضمان الدول لحياذ القناة عند شقها سوف يستتبعه حتماً ضمان الدول — كما اعتقد — لحياذ مصر ذاتها .

واستهدف سعيد بسبب امتياز قناة السويس لغضب إنجلترا ، التي قاومت المشروع في القسطنطينية بواسطة سفيرها « لورد ستراتفورد كالكينج دي ردكليف » (Redcliffe) ، وكان — كما سبق أن ذكرنا — صاحب نفوذ عظيم في العاصمة العثمانية ، حتى إنه كان يقال : « عبد الكاننج » والسلطان ستراتفورد^(١) ؛ وكذلك استهدف سعيد لغضب تركيا التي عارضت المشروع ، على أساس أن الدول الكبرى لم تتفق كلمتها على قبوله : ولأن المشروع إذا تحقق فسوف يؤدي إلى تأسيس مستعمرة فرنسية على جانبي القناة تهدد ببسط الحماية الفرنسية على مصر في آخر الأمر ؛ ولأن شق القناة معناه إنشاء بوغاز « مضيق » ثالث إلى جانب البوغازين الآخرين « الدردنيل والبسفور » ، وليس من الحكمة إطلاقاً ترك مثل هذا « المفتاح » البحري الهام في يد فرد من رعايا الدولة مهما علت مرتبته ؛ ولما كان سعيد بعد حرب القرم قد زاد عدد جيشه ، وتردد ذكر عبارة الاستقلال و« انفصال مصر » في رسائل السياسيين الإنجليز كلما تناول هؤلاء موضوع القناة ، فقد خشي الباب العالي أن « ينتهز سعيد الفرصة عند سنوحها للقيام بالدور الذي قام به من قبل » ؛ ثم إن الباب العالي أزعجه ازدياد النفوذ الفرنسي

(١) كان لستراتفورد دي ردكليف نفوذ عظيم في القسطنطينية في المدة بين ١٨٤٢ و ١٨٥٨ فيما عدا الفترات التي قضاه متغيباً عنها في إنجلترا أو عندما كان في مهمة أخرى . وسلطان تركيا وقتئذ هو عبد المجيد (١٨٣٩ - ١٨٦١) .

في الباشوية المصرية التي هي « ولاية » عثمانية .

وعلى ذلك فإن سعيداً لم يلبث أن وجد نفسه مهدداً بالعزل ، تماماً كما كان موقف عباس عندما اتفق مع السير « روبرت ستيفنسون » على مد السكة الحديد من غير استئذان الباب العالي أو موافقته . ولكن — كما زاد اعتماد عباس على إنجلترا وقتذاك — زاد اعتماد سعيد على فرنسا الآن . واستناداً على المعاونة الفرنسية المنتظرة إذاً طفق سعيد يعمل لتحقيق مشروعاته السياسية .

فقد بدأ بأن أراد انتهاء فرصة حرب التحرير الإيطالية في سنة ١٨٥٩ ؛ لإعلان استقلاله . وكان السياسي الإيطالي « كافور » (Cavour) قد أثار هذه الحرب لطرد النمسا من إيطاليا بمعاونة فرنسا ؛ الإمبراطور نابليون الثالث ؛ ومن المعروف أن الجيوش الفرنسية انتصرت على النمساويين في معركتي « ماجنتا » (Magenta) و « سلفرينو » (Solferino) في ٤ و ٢٤ يونيو ١٨٥٩ ؛ فأراد سعيد انتهاء هذا الاضطراب الدولي للانفصال عن تركيا . وكان وقتئذ أن ألقى سعيد خطابه المشهور بقصر النيل بين كبار رجال الحكومة من عسكريين وملكين في ١٩ نوفمبر ١٨٥٩ ، وهو الخطاب الذي أثبتته أحمد عرابي ، قائد الثورة العرابية فيما بعد ، في مذكراته : « كشف الستار عن سر الأسرار » ، وقد تحدث سعيد في هذه الخطبة عن تصميمه على تحرير البلاد ، وذلك بتربية الشعب وتهذيبه تهذيباً يجعله صالحاً لأن يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة . ويستغنى بنفسه عن الأجانب » . وقد علق أحمد عرابي على هذا الكلام بقوله إنه اعتبر « هذه الخطبة أول حجر في أساس نظام " مصر للمصريين " . . . »

وفي ٤ يونيو ١٨٦٠ تحدث القنصل الإنجليزي « كوهون » في رسالة مطولة إلى حكومته عن مشروعات سعيد وجهوده السياسية ، فقال إنه — أي سعيد — يتوقع أن يستمر اضطراب الأمور في أوروبا مدة العامين المقبلين ، وعلى الأخص مدة السبعة الأشهر التالية ، مما يرى فيه سعيد أنسب الظروف لإحياء أمله مرة أخرى في الظفر بالاستقلال في أثناء مشغولية الدول بالاصطدام أو الحرب المنتظر وقوعها . وأما إذا لم تقم الحرب لحرص الدول الكبرى على المحافظة على السلام ، فقد عقد سعيد آمالاً كبيراً على معاونة فرنسا له في موضوع تغيير نظام الوزارة لجعلها صليبية ، وذلك في نظير ما فعله لفرنسا ، أو كما قال « كوهون » :

« عن طريق علاقاته مع شركة القناة من حيث إنه قد وضع بلاده مصفدة اليدين والقدمين تحت سيطرة فرنسا » .

وفي ٢١ يونيو من السنة نفسها — ١٨٦٠ — كتب « كوهون » إلى السفير الإنجليزي بالقسطنطينية وقتئذ ، السير « هنري بلور » (Bulwer) : « أن سعيداً باختياره الوقت الذي تواجه فيه تركيا صعوبات كثيرة لإخراج مشروع قناة السويس إلى حيز الوجود ، لا يدل على أنه من رعايا الساطان المخلصين . ولكنه بفعله هذا إنما يقوى التهم الموجهة ضده بشأن محاولاته الاستقلالية » . وفي هذه الرسالة كذلك أشار « كوهون » إلى ضرورة إجبار سعيد على وقف نشاطه بدلاً وخيراً من تركه يتهاوى فيه ، وذلك لأن الدول — كما قال « كوهون » : « لن تسمح بهدم التزاماتها التي ارتبطت بها في سنة ١٨٤١ » . والالتزامات التي يشير إليها القنصل « كوهون » ، يقصد بها الالتزامات المترتبة على تسوية المسألة المصرية في ١٨٤٠ — ١٨٤١ والذي كان ظاهراً ، وكما ذكر « كوهون » في رسالته هذه أيضاً ، أنها بقدر ما كانت لا تجيز إضعاف سلطة الباشوية في ممارسة شئونها الداخلية ، كانت لا تجيز أي عمل من جانب الباشوية يقصد به تسديد ضربة — مهما كانت ضئيلة وطفيفة الأثر — إلى السلطان صاحب السيادة الشرعية على الباشوية المصرية .

ولكن سعيداً لم يبطل محاولاته ومساعيه . وظل يصف علاقاته مع الآستانة بأنها المصدر الذي يأتيه منه القلق والانعراج وعدم الراحة . وعند ما تولى السلطان عبد العزيز ، بعد وفاة عبد الحميد في يونيو ١٨٦١ ، راح سعيد يشكو من أن السلطان الجديد لا يحمل شعوراً طيباً نحو بيت محمد علي ، وأنه — أي سعيداً — لا يتوقع لذلك شيئاً غير ما يمكن أن يفعله دائماً وجود مثل هذا الشعور غير الطيب وقال : « إن الآستانة لا تتردد في إيلاسه وجرحه أو النيل منه كلما وجدت الفرصة سانحة لفعل ذلك » .

وفي صيف ١٨٦٢ قرر سعيد السفر إلى أوروبا بعد أن أجريت له عملية جراحية في أبريل — وكان يشكو من علة الناصور — للترفيه والسياحة وتبديل الهواء . فغادر الإسكندرية في ٢٦ أبريل وعاد إليها في أول أكتوبر ١٨٦٢ ، بعد أن زار على وجه الخصوص باريس ولندن والقسطنطينية . وتوضح أغراض سعيد

الحقيقية من هذه الرحلة مما كتبه « كوهون » إلى حكومته من الإسكندرية في ١٠ مايو ١٨٦٢ ، فقال : « إن الشائعات الكثيرة في هذا المكان تعزو الغرض الأساسي من زيارة سعيد لأوروبا إلى محاولته استمالة الدول الأوربية الكبرى للموافقة على إعطاء توصيتها لتركيا من أجل تغيير نظام الوراثة وجعل الباشوية المصرية وراثية في صلبه » ، وأضاف « كوهون » : « وقد أفهمت أن الممثل الفرنسي شجع في ذهن الباشا احتمال مقابلة هذا الطلب بقدر من الترحيب في باريس ، كما أن سعيداً نفسه قد ذكر — دون تدبر أو تمعن — أنه متأكد من نيل الصوت الفرنسي إلى جانبه ، ولكنه يخشى أن تأتية المعارضة من ناحية إنجلترا » .

وبقدر ما كان سعيد غير موفق في مسعاه في لندن ، بقدر ما نجح مسعاه في باريس . فقد سجل ما حدث في هذه الأخيرة ، أحد الذين اشتركوا في ترتيب زيارة سعيد إلى باريس ، وهو « مارييت بك » — باشا فيما بعد — (Mariette) عالم الآثار المصرية المشهور ، ولو أنه أراد أن يكون « متحفظاً » فيما يكتب لأنه لم يشترك شخصياً كما قال في المحادثات أو المفاوضات التي جرت ، فقال : « إنه قد درست في هذه المحادثات الفرمانات التي سوف يطلب من الباب العالي استصدارها في مصلحة سعيد ، وأن الاتفاق قد تم على المبادئ التي سوف تتضمنها هذه الفرمانات الجديدة على قاعدة توسيع الاستقلال الداخلي ، فيما يتعلق بمصر ، وتعديل نظام الوراثة تعديلاً جوهرياً ، يجعلها صلبية ، وذلك فيما يتعلق بالوالي المصري » .

وواضح مما حدث في باريس ، أن سعيداً في هذه المرحلة كان قد نزل نهائياً عن مشروع الاستقلال الكامل والانفصال عن الدولة العثمانية .

وأما آثار هذا التفاهم المصري — الفرنسي ، الذي تدعمت قواعده من جديد فقد ظهرت عقب عودة سعيد إلى مصر من رحلته مباشرة . وذلك فيما جرى من استعدادات كبيرة لتهيئة الأورطة السودانية المشهورة التي أرسلت إلى المكسيك للاشتراك في الحرب الدائرة هناك إلى جانب فرنسا .

فقد كانت فرنسا — على أيام نابليون الثالث — تريد إنشاء إمبراطورية بالمكسيك تحت النفوذ الفرنسي ، على أنقاض حكومة المكسيك الوطنية « الحرة »

فتصدى الوطنيون لمقاومة الفرنسيين الذين نصبوا « الأرشيديوق مكسمليان » النمىوى إمبراطوراً على البلاد ؛ وقاد المقاومة الوطنية فى الشمال « بنيتوجوارز » (Benito Juarès) وفى الجنوب « بورفيريو دياز » (Porfirio Diaz) . وتكبد الفرنسيون خسائر فادحة بسبب حرارة الشمس المحرقة وانتشار الحميات ، فأراد نابليون الثالث الاستعانة بفرقة سودانية يتحمل رجالها قسوة المناخ فى المكسيك ؛ وطلب من الحكومة المصرية إعارته فرقة كاملة (١٢٠٠ من جنود وضباط إلخ) لهذه الغاية ، ووافق سعيد على ذلك ، وكان هذا أثناء وجوده بباريس . وفى ٨ يناير ١٨٦٣ غادرت « الأورطة السودانية » - وقوامها ٤٥٣ جندياً - الإسكندرية على ظهر النقالة الفرنسية « لاسين » (La Seine) ، فوصلت فيراكروز بالمكسيك فى ٢٣ فبراير ، ومن المعروف أن هذه الأورطة السودانية اشتركت فى الحرب هناك من سنة ١٨٦٣ إلى ١٨٦٧ .

ولكن إرسال الأورطة السودانية إلى المكسيك أثار دهشة الدوائر السياسية الأجنبية فى مصر ، وراح قناصل الدول ينتقبون عن أسباب إرسالها ؛ وبأدروا بإرسال تفصيلات كثيرة عن هذه الأورطة وسفرها . وفى ١٠ يناير سنة ١٨٦٣ كتب « سوندرس » (Saunders) ، من رجال القنصلية الإنجليزية بالإسكندرية إلى حكومته : أنه وزميله القنصل النمىوى « شرايئر » (Schriener) قد اهما بهذا الأمر « على اعتبار أن هذا العمل إنما هو خرق لاشتراطات أو التزامات سنة ١٨٤٠ التى تقوم بموجبها الولاية أو الباشوية المصرية » . ويقصد « سوندرس » بقوله هذا أن سعيداً كان لا يستطيع الاتفاق رأساً مع دولة أجنبية : « فرنسا » فى مسألة سياسية : « التدخل فى حرب المكسيك » دون تصريح من الباب العالى أولاً ، ودون أن يتال مقدماً موافقة الدول المشتركة فى تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ ثانياً . وشرح « سوندرس » موقف القنصل الأمريكى « وليام ثاير » (William Thayer) - ولم تكن دولته من الدول المشتركة فى تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ - فقال إن هذا القنصل : « يتناول المسألة على اعتبار أنها خرق للحياة ، وذات أثر على المصالح الأمريكية » . ومن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت متمسكة بتطبيق « مبدأ مونرو » (Monroe Doctrine) الذى يمنع دول أوربا من التدخل فى شئون العالم الجديد ؛ وبالفعل فإن القنصل الأمريكى لم يلبث أن

راح يحتج لدى وزير الخارجية المصرية ذو الفقار باشا على إرسال الأورطة السودانية لمخالفة هذا العمل لمبدأ مونرو .

غير أنه لم تمض أيام قليلة على رسالة « سوندرس » السالف الذكر ، حتى أبرق هذا من الإسكندرية في ١٧ يناير ١٨٦٣ بأن الباشا في شدة المرض وأن النهاية قريبة ، وفي ١٨ يناير توفي سعيد .

وفي يوم الوفاة بعث « وليام ثاير » القنصل الأمريكي بتقرير مسهب إلى حكومته عن الأورطة السودانية ، تحدث فيه عن أغراض سعيد من إرسال هذه الأورطة إلى المكسيك ، فكتب ما يلي :

« تذييع الصحف الفرنسية ، فكرة تعزوها إلى الإمبراطور نابليون الثالث توضح طلبه إلى سعيد باشا إرسال جنود سودانيين إلى المكسيك ، هي أن هؤلاء سوف يكونون أقدر على تحمل قسوة المناخ في شواطئ المكسيك ، ذلك المناخ الذي تكبد بسببه جند الإمبراطورية (الفرنسيون) خسائر كبيرة . . . ولكن لما كانت هذه المفاوضة بين الباشا والإمبراطور في مسألة الأورطة السودانية تحمل الاعتراف عملياً باستقلال مصر عن الباب العالي ، فقد كان من رأى آخرين أن هذا العمل ينطوي على غرض آخر مفيد : هو التظاهر ضد المبدأ البريطاني القائل بضرورة المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية . والمعتقد أن فرنسا قد جست النبض في العواصم الأوروبية حتى تعرف مقدماً مدى استعداد الدول للوقوف إلى جانب إنجلترا عند احتجاجها ضد هذه المسألة في مصر ، وأما إذا تمكن الإمبراطور من تحقيق أغراضه بأمان فإنه سوف يعتز — كما هو محتمل — بهذا النصر في مصر ، وهو النصر الذي سوف يواجه به حيثئذ النفوذ الكبير الذي لبريطانيا في القسطنطينية . لقد كان الإخفاق دائماً حتى الآن من نصيب المشروعات الفرنسية في الشرق بسبب السياسة الإنجليزية » .

ذلك إذا كان مبلغ ما وصل إليه نشاط السياسة المصرية بين ١٨٥٤ و ١٨٦٣ وهو نشاط يمكن تلخيصه في أن « محمد سعيد » قد هدف إلى نفس ما هدف إليه سلفه من قبل ، أي تقوية مسند الباشوية . وحيث إن الاستقلال كان متعزراً بسبب موقف أكثرية الدول — إن لم تكن جميعها — التي اشتركت في تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ ، وهي التي ظلت حتى هذا الوقت متمسكة بمبدأ المحافظة على

كيان الإمبراطورية العثمانية لاتفاق ذلك مع مصالحها السياسية ؛ ولا تستطيع مصر لهذا السبب الدخول في حرب لانتزاع استقلالها عنوة ، فقد سلك سعيد نفس الطريق الذى سلكه عباس لتقوية مسند الباشوية ، أى العمل على تعديل نظام الوراثة وجعلها صلبية وتوسيع استقلال الباشوية الداخلى ، بمنع الباب العالى كلية من التدخل فى شئون الحكم بها .

ولكن حتى انقضاء هذه الفترة (١٨٤٨ - ١٨٦٣) لم تكن قد ظهرت آثار هذه السياسة التى أملت على مصر إملاء نتيجة للتسوية التى وضعت للمسألة المصرية (١٨٤٠ - ١٨٤١) ؛ وذلك فيما عدا بقاء الوضع الشاذ والضعيف الذى حددته هذه التسوية للباشوية المصرية على حاله ودون تغيير .

ومما لا شك فيه أن احتفاظ مصر بالوضع الذى نالته فى تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ كان كسباً سياسياً بالرغم من شذوذ هذا الوضع وضعفه ؛ لأن تركيا كما شاهدنا كانت تسعى دائماً لإلغاء امتيازات الفرمانات وتخفيض الباشوية المصرية إلى مستوى سائر ولايات الدولة العادية . ولم تستطع مصر التغلب على الصعوبات التى صادفتها من هذه الناحية إلا بفضل اعتمادها على النفوذ الإنجليزى تارة والفرنسى تارة أخرى . ولم يكن هناك مفر من الاستعانة بهذا النفوذ الأجنبى بسبب تلك « الوصاية الدولية » التى فرضتها على البلاد تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ نفسها . على أن ثمة نتيجة خطيرة لم تلبث أن ترتبت على الاعتماد على النفوذ الإنجليزى فى عهد عباس والنفوذ الفرنسى فى عهد سعيد ، تلك كانت تغلغل النفوذ القنصرلى والأجنبى لا فى مصر وحدها فقط بل فى السودان كذلك .

• • •

د - تغلغل النفوذ الأجنبى والقنصرلى :

شجع الأجانب على الوفود إلى مصر ، بعد انقضاء فوضى العهد المملوكى ، تأسيس الحكومة القوية التى استطاعت منذ استتباب الأمر لمحمد على تأمين الأجانب على أرواحهم وأموالهم ، واتباع سياسة الاكتفاء الذاتى فى عهد محمد على أساس تصنيع البلاد حتى تستغنى بمنتجاتها عن السلع المستوردة من الخارج فيتم لها الاستقلال الاقتصادى الذى هو ضرورى لتحقيق استقلالها

السياسى ، وثمة سبب آخر هو أن محمد على كان يستعين بالعملاء الأجانب لتصريف منتجاته فى الأسواق الأوروبية . فبلغ عدد الأجانب فى مصر فى عام ١٨٣٣ حوالى الخمسة آلاف ، ولما كان نظام التمثيل القنصلى فى هذا العصر لا يمنع القناصل من مزاوله التجارة ، بل كان أصحاب البيوت التجارية الكبيرة هم الذين ينالون هذه المناصب فى العادة ، فقد عاون جماعة من هؤلاء القناصل الحكومة المصرية فى نشاطها التجارى ، وصاروا يقومون بأعمال الاستيراد . نذكر من بين الذين توطدت صلاتهم بمحمد على : قنصل السويد « أنسطاسى » (Anastasi) ، وقنصل اتحاد الهانسا — ويتألف من همبرج ولوبك وغيرهما من البلدان فى ساحل ألمانيا الشمالى والراين — « زيزينيا » (Zizinia) ، وهو يونانى الجنسية ، وقنصل اليونان « باستريه » (Pastré) ، وقنصل تسكانيا « روشى » (Rossetti) . ولكن هؤلاء لم يكن لهم أى نفوذ قنصلى ، بمعنى أنهم كانوا لا يستطيعون الانتفاع « بالحقوق » التى اغتصبها زملاؤهم فى ولايات الدولة العثمانية الأخرى بفضل سريان معاهدات الامتيازات الأجنبية بها . بل لقد بلغ من تصميم محمد على على إخضاع الأجانب لسلطته ، أنه أراد الاستئثار لنفسه بحق اعتماد تعيين القناصل متى وافق هو عليهم — وذلك عندما ساءت علاقته بالسلطان — وكان المتبع أن تأتى براءات اعتماد القناصل من السلطان صاحب السيادة الشرعية . ولكن الدول التى حرصت على بقاء الباشوية المصرية من أملاك الدولة العثمانية ، لم تلبث أن حالت دون تنفيذ هذه الرغبة .

ولقد فقد الأجانب بتولية عباس الأول (١٨٤٨) التشجيع الذى كانوا يلقونه فى عهد محمد على . وزيادة على ذلك فقد عمد عباس إلى وقف نزوح هؤلاء إلى مصر ، وكان مجيء الأجانب قد تزايد نتيجة لانتشار الانقلاب الصناعى فى أوروبا واتجاه الدول إلى البحث عن مواطن جديدة للخامات أو أسواق لتصريف مصنوعات ، ثم الاعتقاد بأن مصر موطن الذهب ، والبلد الذى يستطيع الإنسان فيه الثراء بسرعة . ولما كان عباس — كما قدمنا — يخشى توطد النفوذ الفرنسى فى مصر ، فقد أخرج عدداً من الفرنسيين المشتغلين فى المعامل والمصانع وأعادهم إلى بلادهم . وفى أوائل عهده (مارس ١٨٤٩) قدر القنصل الأمريكى « ماكولى » (McCauley) عدد الموظفين الأوربيين الذين طردهم

عباس بحوالى ستمائة كانوا — كما قال القنصل — موالين لسلفه إبراهيم باشا ومن محبيه كثيراً . ولقد عول عباس على ترحيل عدد آخر من الروسيين واليونانيين ، لولا توسط القنصل الأمريكى « إدوين دى ليون » سنة ١٨٥٣ فى صالح اليونانيين ، فسمح عباس ببقاء المشتغلين منهم بالتجارة ، على شرط أن يقدموا الضمان اللازم ، فيحصلوا فى نظير ذلك على « تذاكر للترخيص تدون فيها أشكائهم وأسمائهم منعاً للغش والتزوير » . ولم يغير شيئاً من موقف عباس إزاء الموظفين الأجانب ، اتفاهه المعروف مع السير روبرت ستفنسون بشأن سكة الحديد ، فقد رفض عباس استخدام مهندسين إنجليز لتشغيل الآلات وأصر على أن يقوم بالعمل فى هذه السكة الحديدية المصريون وحدهم .

وعلى ذلك فقد امتنع بسبب هذه السياسة « اللأوربية » وجود أى نفوذ أجنبى أو قنصلى فى مصر فى عهد عباس الأول .

والحدير بالملاحظة هنا ، أنه فى خلال السنوات الثلاث عشرة — من وقت تسوية المسألة المصرية فى ١٨٤٠ — ١٨٤١ إلى نهاية عهد عباس الأول فى يوليو ١٨٥٤ — لم يظهر أثر لتغلغل النفوذ الأجنبى والقنصلى فى مصر على غير المتوقع من وضع البلاد تحت ذلك النوع من الوصاية الدولية الذى أوجدته هذه التسوية ، والذى أعطى الدول حقاً دولياً فى تقرير مستقبل أو مصير الباشوية المصرية نفسها ، وكان من المتوقع بفضل ما تضمنته الفرمانات من وجوب سريان المعاهدات المبرمة أو التى تبرم فى المستقبل بين الباب العالى والدول ، فى الباشوية المصرية ، كأحد أركان التسوية ، وأهم هذه المعاهدات : معاهدات الامتيازات الأجنبية — كان من المتوقع أن يقوى نفوذ القناصل ويتغلغل النفوذ الأجنبى فى مصر .

لقد استطاعت الدول : إنجلترا فى عصر عباس ، وفرنسا فى عصر سعيد ، فرض نفوذها السياسى فى تحديد علاقات هذه الباشوية مع الباب العالى صاحب السيادة الشرعية عليها ، وكان ذلك — كما عرفنا — على أساس إلزام الطرفين بالإبقاء على « الوضع » الذى أتت به تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ ، فلم يستطع الباب العالى إلغاء امتيازات الفرمانات ، ولم تستطع الباشوية المصرية الانفصال عن تركيا وإعلان استقلالها ، ولكن هذا النفوذ السياسى ، أو الوصاية السياسية ، لم يفد شيئاً فى تمكين « التمثيل القنصلى » من فرض تدخله فى شئون الحكم الداخلى

ونشاط البلاد الاقتصادي خصوصاً . وذلك حتى انقضاء عهد عباس للأسباب التي ذكرناها .

ولكن الحال لم يلبث أن تغير بعد ذلك ، فبدأ بمجرد وفاة عباس ذلك الأثر الذي تحدثنا عنه كنتيجة مترتبة على وضع البلاد تحت الوصاية الدولية ؛ ونعني به تغلغل النفوذ الأجنبي والقنصلي في مصر .

فقد اشتهر عن محمد سعيد (١٨٥٤ - ١٨٦٣) حبه للأجانب وتساوله معهم ، وانتظر هؤلاء كل خير على يديه ؛ فعظم نزوحهم إلى مصر في عهده ، ولم يكونوا كلهم من خيار القوم ، بل كانوا إجمالاً من المغامرين الذين أرادوا استغلال البلاد واستنزاف دماؤها طلباً للثراء السريع . واسترعى تدفقهم على البلاد ونشاطهم غير المشروع انتباه القنصل الفرنسي « ساباتيه » الذي كتب في ٢ أكتوبر ١٨٥٤ بعد مضي حوالي ثلاثة أشهر فحسب من بداية الحكم الجديد : « لقد تدفق على البلاد من جميع أنحاء أوروبا ، بمجرد ذبوع الخير عن وفاة عباس باشا جمهور كبير انقض على مصر كما لو كانت هذه « كاليفورنيا » جديدة » . وقال « ساباتيه » : « إن هؤلاء كانوا من المغامرين الذين جاءوا للبحث عن الذهب ، وقد جعلوا دأبهم تقديم المشروعات الخيالية والمخططات الجنونية إلى سعيد باشا الذي لا يزال يضيع وقتاً ثميناً في فحصها لطيبته ولرغبته في الإصلاح » . ولم تكن هذه المشروعات الإصلاحية المزعومة إلا وسيلة للتحايل على الحكومة ومطالبها بتعويضات مالية طائلة ، بدعوى أن الحكومة بعد قبول هذه المشروعات قد تعمدت تعطيلها أو أخطأت في تنفيذها ، إلى غير ذلك من الدعاوى والتلفيقات التي كان يساعد هؤلاء المغامرين عليها قناصل دولهم الذين كانوا يتجرون لحسابهم الخاص والذين شاركوهم في هذه التعويضات .

فلم يمض وقت طويل حتى وجد سعيد أن سيلاً من القضايا قد انهل عليه ، وتولى نظر هذه القضايا المحاكم القنصلية لأن أصحاب القضايا من الأجانب ، واتبعت هذه المحاكم خطة لا تحيد عنها هي الحكم دائماً لمصلحة رعاياها المتخاصمين مع الحكومة ، ولفائدة القناصل أنفسهم ، وكان من بين ذوى السمعة السيئة في هذا الميدان القنصل الأمريكي « إدوين دي ليون » الذي خرج بمغانم طائلة ، والقنصل البلجيكي واتحاد الهانسا « زيزينيا » ، وقنصل اليونان

« باستريه » ، والقنصل الفرنسي « ساباتييه » والقنصل النمساوى « شراينر » ،
ومن الأفراد العاديين : « برافاى » (Bravay) و « سكاكينى » (Sakakini)
و « باولينو » (Paolino Dranhet Bey) — وهو يونانى الأصل وإن كان
بولندياً — و « كستلانى » (Castellani) وهو نمساوى الجنسية . وقضية هذا
الأنخير مشهورة ، تلخص فى أنه طالب وحصل من الحكومة المصرية على
تعويض عن تلف أصاب كميات من دود القز كان أحضرها من الصين لحساب
بعض المصانع الإيطالية والفرنسية ، فتلقت فى أثناء نقلها عبر الأراضى المصرية
إلى أوروبا ، وقد أيد هذه الدعوى القنصل النمساوى « شراينر » .

وفى ١٢ أغسطس ١٨٦١ كتب القنصل الإنجليزى « كوهون » إلى حكومته
« أن الادعاءات الهامة المقامة على الحكومة المصرية للمطالبة بتعويضات هى
ادعاءات السادة « روشى » ، « برافاى » ، « زيرينيا » ، « جبارا » (Gibarra)
وحديثاً كستلانى . والأموال التى دفعت لهؤلاء الأفراد كان من الممكن استخدامها
فى سداد ربيع مقدار الديون التى على الباشا » .

وعلى ذلك فقد حاول سعيد أن يحدد من سلطان القناصل والمحاكم القنصلية
ولا سيما فى مسألة التعويضات ، وأن يسترجع للحكومة هيبتها المفقودة ، وذلك
بإدخال نوع من الإصلاح القضائى ، الذى يلائم على الأقل بين ما للباشوية من حقوق
فى السيادة الداخلية ، وبين « الحقوق » التى اغتصبها القناصل استناداً على معاهدات
الامتيازات الأجنبية والتى أخضعت الأجانب لسلطة هؤلاء القناصل وحدهم .

كانت أولى هذه المحاولات فى عام ١٨٥٧ عند ما وصل سعيد إلى اتفاق مع
القناصل فى أغسطس وسبتمبر من هذا العام لتنظيم أحوال الأجانب فاستصدر
« لائحة عمومية فيما يخص ترتيب ضبط وربط الأهالى الأجنيين بمملكة محروسة
مصر القاهرة » . وأفصح سعيد عن غرضه من استصدار هذه اللائحة بأنه لم يكن
الافتئات على « المهورنومات » — أى المعاهدات — التى قالت ديباجة اللائحة إنها
« كانت رابطة وأساساً لمعاملة الحكومة للأجانب » ، والتى « لم يزل العمل جارياً
بموجبها إلى الآن » .

ولكن لما كانت الحكومة قد عجزت فى هذا التنظيم الجديد عن تجريد
القناصل تماماً من الحقوق التى أكتسبهم إياها العرف ، فقد صارت هذه المحاولة

عديمة النفع ، ولم تسترد الحكومة شيئاً من هيبتها أو سلطتها المفقودة ؛ واتجه تفكير سعيد لإنشاء محاكم مختلطة في استطاعتها بحث القضايا الجنائية والمدنية « التجارية » على غرار ما حدث في تركيا .

وبما يجدر ذكره أن الباب العالي ، في عهد عباس ، كان — بإيعاز من إنجلترا — قد أصدر فرماناً في مارس ١٨٥٠ — وذلك قبل أن يتم التفاهم بين عباس والإنجليز الذي بدأ في فبراير ١٨٥١ — بإنشاء محكمتين مختلطتين جنائيتين إحداهما في القاهرة والأخرى في الإسكندرية . ورفض عباس العمل بهذا المشروع حرصاً منه على سلطانه الداخلي في الوقت الذي كان يناضل فيه لمنع تطبيق « التنظيمات العثمانية » ولنع التدخل العثماني في شئون باشويته الداخلية .

وفي ٢٠ يونيو ١٨٦٠ عقد شريف باشا وزير الخارجية المصرية اجتماعاً في وزارته حضره قناصل الدول الخمس المشتركة في تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ ، بسط فيه شريف الأسباب التي جعلت الحكومة تريد إنشاء محكمة مختلطة للنظر في ادعاءات التعويضات المحجفة ، على أن تنظر ما قيمته ٥٠,٠٠٠ ريال أو ١٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي أو ما يزيد على ذلك . ولكن هذا المشروع في أيدي القناصل لم يلبث أن خرج عن الغرض الأساسي الذي قصده سعيد باشا منه ؛ فقد وضع هؤلاء مشروعاً نهائياً لإنشاء محكمة مختلطة دولية في الإسكندرية . وعلى خلاف ما كان يريده سعيد ، جعلوا استئناف الأحكام بمقتضى هذا المشروع النهائي ، لدى الباب العالي ، لأن إنجلترا على وجه الخصوص ، وهي التي احتضنت المشروع من البداية كانت تريد الاحتفاظ بسلطة الباب العالي صاحب السيادة الشرعية على مصر . فلم يلق هذا المشروع قبولا لدى سعيد ، في الوقت الذي كان يعمل فيه بجهد للتحرر من تدخل الباب العالي في شؤنه ، بل ينشد الاستقلال والانفصال عن تركيا إذا استطاع ذلك . وكانت معارضة سعيد من أهم الأسباب لإخفاق هذا المشروع : أول مشروعات الإصلاح القضائي ، ولو أن من أسباب الإخفاق كذلك معارضة القنصل الفرنسي « دي بوفال » (de Beauval) الذي أراد أن يكون استئناف الأحكام أمام محكمة الدولة التابع لها المدعى ، أي في الخارج ، فإذا كان فرنسياً يكون الاستئناف في باريس ، وإذا كان ألمانياً ففي فيينا ، وهكذا ، وكذلك كان على رأس المعارضين ، القنصل

الأمريكي « إدوين دى ليون » ، وقناصل الدول « الأقل أهمية » . وهم جميعاً الذين استفادوا أكبر فائدة مادية من بقاء نظام القضاء القنصلى على حاله ، وخصوصاً « إدوين دى ليون » الذى كان يضع تحت حمايته أفراداً من كل الجنسيات من إيطاليين وبولنديين . . إلخ حتى من الأقباط فى مصر . وأما الدعوى « الظاهرية » التى استند إليها « إدوين دى ليون » فى معارضة المشروع فهى ، كما قال ، أن المشروع يجعل حق تعيين قضاة المحكمة المنتظر إنشاؤها مقصوراً على الدول الخمس الكبرى التى اشتركت فى تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ ، مما سوف يؤدى إلى بسط حماية هذه الدول الخمس على مصر .

• • •

وكان إخفاق سعيد فى مقاومة أصحاب الادعاءات فى التعويضات الجسيمة على الحكومة المصرية ، من الأجانب الجشعين ، أحد العوامل التى أدت إلى استحكام الأزمة المالية ، وهى التى كانت قد بدأت تتجمع أسبابها من مدة سابقة .

فقد ذكر القنصل الإنجليزى « كوهون » الشئ الكثير عن أسباب هذه الأزمة المالية فى تقرير مسهب إلى حكومته فى ٢١ فبراير ١٨٦٠ جاء فيه : « إن النظام المالى الذى اتبعه سعيد باشا من مدة سابقة قد بدأ الآن يكشف عن آثاره السيئة . إذ لا توجد خزانة — مهما كانت الأموال مكدسة بها — تستطيع مواجهة سيل الطلبات الذى أخذ ينال عليها كما هو حاصل من مدة قريبة على الخزانة المصرية » . وأما أسباب هذه « الطلبات » فقد ذكر منها « كوهون » : ولع سعيد بالعسكرية ، وحبه للمنشآت العسكرية مثل التحصينات المقامة عند القناطر الخيرية ، ومشترياته من الأراضى الواسعة والقصور التى يدفع ثمنها فى صورة مستندات « أذونات » على الخزانة بأجال تروح بين ١٨ و ٢٤ و ٣٦ شهراً ، وتداول هذه المستندات فى السوق عند ما صارت الحكومة تدفع بها أثماناً مشترياتها من التجار : بضائع ، مؤن ، مهمات عسكرية ، عربات سكة حديد ، الأمر الذى رفع سعر الخصم بنسبة ١٧ ٪ و ١٨ ٪ من قيمة المستندات . وقدر « كوهون » قيمة ما صدر من هذه المستندات بمبلغ يروح بين ٣ و ٣ ¼ مليون جنيه إنجليزى . وفى رسالة أخرى بتاريخ ٣ مايو ١٨٦٠ قال « كوهون » : إن من أسباب

الارتباك المالى إغداق سعيد على صنائعه أمثال « براشاى » وغيره بالأموال الطائلة .
ويؤخذ من رسالتى « كوهن » - فى ٢١ فبراير و ٣ مايو ١٨٦٠ - أن
الحكومة لم تعد قادرة على دفع مرتبات موظفيها ، فتأخرت مرتبات الموظفين
كبارهم وصغارهم على السواء ومن عسكريين وملكيين مدة تروح بين ١٢ و ١٨
شهرًا ، وكان من الوسائل التى حاولت بها الحكومة التوفير فى المصروفات ، أن
طردت عدداً كبيراً من الشرطة والقواسين ؛ فطردت فى القاهرة وحدها حوالى ثلثي
رجال البوليس - مما أدى إلى زيادة السرقات . وكان القواسون المطرودون هم
الذين ينهبون ويسرقون .

ولكى يخرج سعيد من مأزقه عقد قرضه الخارجى الأول فى باريس
على يد صنيعته « باولينو بك » فى ١٧ يوليو ١٨٦٠ ، وقيمته ٢٨ مليون فرنك ،
وتسدد أقساطه كل ثلاثة أشهر ابتداء من ٣٠ سبتمبر ١٨٦١ لغاية ٣٠
يولية ١٨٦٥ .

ولم يكن منتظراً إمكان تسديد هذا القرض ، لأن سعيداً عقد اتفاقاً مالياً
مع فردنند دلسبس فى ٦ أغسطس ١٨٦٠ تعهد فيه بسداد ديونه لشركة قناة
السويس ابتداء من عام ١٨٦٣ ؛ ولأنه دفع فى سبتمبر ١٨٦٠ تعويضاً
« ليزينيا » - عن وعود كان محمد على قد وعده بها ثم ألغاه (١) - ثم دفع
٥٠٠,٠٠٠ فرنك لابن أخيه مصطفى باشا ، ١,٢٥٠,٠٠٠ فرنك لأخته نازلى
هانم (المتوفاة سنة ١٨٦٠) ثمن عمارة كبيرة . وعند اقتراب موعد القسط الأول
كتب « كوهن » فى ١٠ مايو ١٨٦١ : « إن مالية الحكومة المصرية فى شدة
الارتباك ، وبنفس ما كان عليه الحال سابقاً ؛ وإن سعيداً وقد قرب موعد القسط
الأول من القرض الفرنسى ، قد أرسل وكيله « باولينو بك » إلى باريس للاتفاق
مع أصحاب القرض على تأجيل الدفع سنة أخرى .

وأما سعيد فقد عقد قرضه الثانى مع بيت « فرولنج جوست » (Frühling
Goschen) الإنجليزى الألمانى بلندن فى ١٨ مارس ١٨٦٢ ، وقيمته الاسمية
٣,٢٩٣,٠٠٠ جنيه إنجليزى والحقيقية ٢,٤٠٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى ، وفى ٥ يناير
١٨٦٣ أى قبل وفاة سعيد بحوالى أسبوعين - وكانت وفاته فى ١٨ يناير ١٨٦٣ -
بعث القنصل النمساوى « شراينر » إلى حكومته بتقرير طويل ، كان مما تناوله فيه مسألة

ديون سعيد من سائرة وثابتة ، فقدرها بسبعة ملايين وأربعمائة ألف جنيه إنجليزي.

* * *

تلك إذا كانت آثار تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ على توجيه السياسة المصرية في شطر الوادي الشمالى « مصر » خلال ربع قرن تقريباً : أصحاب الحكم في مصر يبذلون قصارى جهدهم للمحافظة على « الوضع » الذى نالته البلاد بمقتضى « التسوية » ، وذلك بمنع الباب العالى من إلغاء امتيازات الفرمانات المعطاة إلى أسرة محمد على : أى بقاء الباشوية الوراثية ، والاستئثار الكامل بشئون الحكم الداخلية ، أو الاستقلال الداخلى ؛ ثم يعملون على تقوية مسند الباشوية ؛ إما بتعديل نظام الوراثة بجعل الوراثة صلبية ، وتوسيع دائرة الاستقلال الداخلى ، داخل لطاق الإمبراطورية العثمانية ؛ وإما بالانفصال عن الدولة وإعلان الاستقلال .

ولم يكن في وسع الولاة — فى كلا الحالين — تحقيق هذه الغاية إلا بالاعتماد على مؤازرة إحدى الدول الأجنبية التى اشتركت فى وضع تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ للمسألة المصرية ، وهى التسوية التى ذكرنا أنها فرضت نوعاً من « الوصاية الدولية » على مصر جعل مصير الباشوية مرتبها بإرادة الدول فى الحقيقة .

ولقد تمكن الولاة فى نهاية هذا الشوط من الاحتفاظ بالوضع القائم ؛ وكان هذا « كسباً » لا شك فيه . ولكنه كان من ناحية أخرى « كسباً » محدوداً ، وذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الولاة قد أخفقوا فى تحقيق استقلال البلاد من جهة ، وساعدوا من جهة ثانية باعتمادهم على مساعدة الدول لهم على دخول وتغلغل النفوذ الأجنبى والقنصلى فى مصر ، وتعريض البلاد للاستغلال الشنيع على أيدي المغامرين والأفاقيين الأجانب ؛ وكان ذلك فى حد ذاته شراً لا سبيل لالتقائه كآثر من آثار « الوصاية الدولية » التى أوجدتها تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ ؛ والتى زادت قوة على قوتها فى أثناء هذه الفترة .

على أن نتائج هذه التسوية الشاذة والضعيفة لم تظهر فيما جرى من توجيه السياسة المصرية تلك الوجهات المعينة التى عرفناها ، فى مصر وحدها فحسب ، بل كان لهذه التسوية نتائج لا تقل فى خطورتها عن هذه ، لم تلبث أن ظهرت فيما جرى من توجيه لنشاط السياسة المصرية وجهات معينة فى السودان كذلك .

السودان من ١٨٤٨ إلى ١٨٦٣

تمهيد :

سيطرت التسوية التي وضعت للمسألة المصرية (١٨٤٠ - ١٨٤١) على توجيه السياسة المصرية بحيث تشكلت الحوادث في السنوات التالية في مصر بالصورة التي درسناها بين عامي ١٨٤٨ و ١٨٦٣ . ولقد استمرت هذه التسوية بفضل ما ترتب عليها من نتائج متلاحقة - تحكم السياسة المصرية حتى نهاية العصر الذي ندرسه لا في مصر وحدها فحسب بل في السودان كذلك .

وفي هذا القسم من الدراسة سوف يكون كلامنا مقصوراً على الأثر الذي أحدثته التسوية على سير الأمور في السودان في الفترة نفسها التي درست فيها آثار هذه التسوية في مصر .

والذي نود أن نلفت النظر إليه هو أن هذه « التسوية » كانت ذات آثار « سلبية » و « إيجابية » - إذا جاز لنا هذا التعبير - على السياسة التي اتبعت وقتئذ في السودان .

« فالسلبية » مبعثها أن المسائل التي أوجدتها « التسوية » - أي أزمة التنظيمات العثمانية ، ومسعى الولاة لتقوية مسند الباشوية ، عن طريق تغيير نظام الوراثة ، وتوسيع الاستقلال الداخلي ، وتغلغل النفوذ القنصلي - جعلت من المتعذر التفرغ لشئون السودان إلا بالقدر الذي يوجب الاحتفاظ بوحدة الوادي .

وأما « الإيجابية » فكانت من شقين : أحدهما مبعثه أن الاحتفاظ بوحدة الوادي كان الهدف الذي حددته « التسوية » لما يجب أن تتجه لتحقيقه السياسة المصرية في السودان ، فرسمت - أي التسوية - معالم الطريق الذي يجب أن تسير فيه السياسة المصرية لتحقيق هذه الغاية . وعلى ذلك فقد تألفت الإيجابية من كل تلك المسائل التي صارت موضع عناية الباشوية في شطر الوادي الجنوبي ؛ سواء أكان نجاحها - أي الباشوية - في ذلك ملحوظاً ، أم عجزت عن إحراك

مبتغاها ، وأهم هذه المسائل : إقامة الحكومة الموطدة والقوية في الخرطوم والتي
تدود عن حدود السودان ، وتنشر الأمن والسلام في ربوعه ؛ وتعليم أبناء السودان
وإنعاش اقتصاديات البلاد ؛ ودعم أركان الحكم الذاتي .

وأما شق الإيجابية الآخر فكان مبعثه أن « التسوية » التي فرضت على
الباشوية المصرية تلك « الوصاية الدولية » التي كان من أهم آثارها على الشؤون
الداخلية في مصر تغلغل النفوذ القنصلي والأجنبي ، خصوصاً أيام سعيد باشا —
قد فرضت هذه الوصاية الدولية نفسها على السودان كذلك ، من حيث سريان
المعاهدات والاتفاقات المبرمة والتي تبرم بين الباب العالي والدول في السودان ،
كسريانها في مصر بموجب الفرمانات ؛ ومن هذه المعاهدات — كما عرفنا —
معاهدات الامتيازات الأجنبية التي استند عليها النفوذ القنصلي في مصر ؛
ومن حيث تعذر تعديل أو تغيير « الوضع » الذي حددته الفرمانات للسودان ،
من غير موافقة الدول . ولقد ذكرنا فيما تقدم أن السودان — منذ فرمان الصادر
إلى إبراهيم في أغسطس ١٨٤٨ — قد اعتبرته الدولة العثمانية ، وبموافقة الدول ،
من « توابع أو ملحقات » الباشوية المصرية .

ومثلما تغلغل النفوذ الأجنبي والقنصلي في مصر ، تغلغل في السودان . ولكن
مع فروق هامة : أولها أن الأجانب قد بدأوا يفدون بكثرة زائدة على السودان ،
بوقت مبكر على نزوحهم إلى مصر ، ولذلك أسباب منها ما رأيناه متعلقاً بموقف
حكومة القاهرة من الأجانب الذين لم يلقوا تشجيعاً على المجيء إلى مصر بعد
انقضاء عهد محمد علي إلا من أواسط ١٨٥٤ ، ومنها ما سوف يأتي ذكره في
موضعه .

وثاني هذه الفروق أن تغلغل النفوذ الأجنبي والقنصلي في مصر عند ما حدث
بين عامي ١٨٥٤ و ١٨٦٣ — وقد استمر كما سنرى بعد ١٨٦٣ — قد ترتب عليه
أن تقيدت أو نقصت للدرجة معينة ممارسة أو مباشرة حقوق السيادة الداخلية التي
للباشوية المصرية ، حيث تقلصت ولايتها القضائية في داخل حدودها بسبب
المحاكم القنصلية التي أوجدتها الامتيازات الأجنبية ؛ وقد أخرجت هذه من ولاية
القضاء الوطني — إلى جانب السكان الأجانب الخاضعين للقضاء القنصلي —
فريقاً من الرعايا الوطنيين أنفسهم ؛ بل نظر القضاء القنصلي في الدعاوى التي

صار يقيمها أجنبى على الحكومة ذاتها . ويجوار هذا الانتقاص الظاهر من حقوق « السيادة العليا » فى داخل « السولة » كان الأثر الذى أحدثه التغلغل القنصلى والأجنبى من هذه الناحية ، وهو إرهاب الخزانة المصرية بالتعويضات الجسيمة ، وإرباك مالية البلاد ، والتمهيد للأزمة المالية التى استحكمت حلقاتها فى السنوات التالية .

ولكن الأمر فى السودان كان أكثر خطورة ، لسبب جوهري ، هو أن النفوذ القنصلى هناك ، ومقره بالخرطوم ، قد اتخذ لنفسه ميداناً غير المطالبة بالتعويضات المالية الجسيمة ، وأما هذا الميدان فكان مؤازرة تجارة العاج لاستدراج الأرباح الوفيرة منها ؛ ثم مؤازرة تجارة الرقيق والانغماس فيها — عند ما نصب معين تجارة العاج — فكان من ثم أن تأسست على أيدي المغامرين الأوربيين والليفانتين : « الزرائب » أو المحطات المسلحة التى كانت مستودعات للذخائر والأسلحة والرقيق ، واغتصب تجار الرقيق السلطة تدريجاً من حكومة الخرطوم فى أصقاع شاسعة من السودان . حتى إنه لم يعد باقياً للحكومة أى نفوذ خارج الخرطوم والجهات القوية منها ؛ وصار السودان فى نهاية هذا العهد ، مهدداً بالضياح تماماً من الباشوية المصرية . وصار من الواجب — إذا شئت الباشوية استبقاء السودان والاحتفاظ بوحدة الوادى السياسية — أن تشرع من جديد فى استرجاعه ، وأن تعمل لاستخلاصه وإنقاذه من قبضة تجار الرقيق الأجانب ، والوطنيين الذين حلوا حلومهم وصار لهم شأن فى هذه التجارة .

ولقد برزت فى نهاية الفترة التى ندرسها (١٨٤٨ — ١٨٦٣) مشكلة تجارة الرقيق بالصورة التى جعلت التفكير فى وسائل القضاء عليها أمراً ضرورياً ومحتماً ، إذا أرادت الباشوية استبقاء السودان والمحافظة على وحدة الوادى السياسية . ولقد حاول المعاصرون تفسير انتشار تجارة الرقيق فى السودان ، وحاول الكتاب المحدثون أن يفعلوا ذلك ، وأسفرت هذه المحاولات ، ضمن أشياء أخرى ، عن إلقاء اتهامات معينة بالحكم المصرى فى السودان فى هذه الفترة (١٨٤٨ — ١٨٦٣) ، والادعاء عليه بجملة ادعاءات يعنينا منها : أولاً ما يتصل بطبيعة الحكم المصرى وقتئذ ، وثانياً ما يتصل بوحدة الوادى السياسية . أما تشويه الحكم المصرى فقد كان باتهامه بأنه لا يبنى من إدارة السودان سوى استغلال موارده لمصلحة الحكومة

القائمة فحسب ، واتخاذها منى للمغضوب عليهم والمشردين من مصر ؛ ثم الادعاء على الباشوية بأنها — وقد هالها ما وصل إليه سوء الحال في السودان — قد أرادت التخلي عن السودان (في ١٨٥٧) والتفريط في وحدة الوادى ، بدلا من البحث عن الحلول التى تحسم بها المشكلات التى واجهتها في الجنوب .

ولكن لا يلبث أن ينكشف مدى صحة هذه الاتهامات والادعاءات عند دراسة السياسة التى سارت عليها الباشوية في السودان ؛ وهى السياسة التى كانت تخضع اتجاهاتها لتوجيه تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ .

* * *

١ - الحكم المصرى :

اعتقد كثيرون من المعاصرين أن اشتداد الأزمة العثمانية المصرية ، وهى أزمة التنظيمات العثمانية ، سوف يجعل من المتعذر على حكومة القاهرة أن تولى شئون السودان عنايتها الكاملة . وهذا القول صحيح إذا ذكرنا كيف كانت هذه الأزمة تهدد لا بإضعاف مسند الباشوية فحسب ، بإلغاء الامتيازات التى كفلتها لها الفرمانات ، بل بخلع عباس باشا نفسه وإخضاع الباشوية المصرية لسيطرة الباب العالى كمجرد إيالة ، أو ولاية ، بسيطة من ولايات الدولة العادية ، الأمر الذى حتم على عباس أن يبذل قصارى جهده لاجتياز هذه الأزمة بسلام ، ثم لتدبير الوسائل التى تمنع وقوع مثل هذه الأزمة في المستقبل ، والتى يمكن بفضلها — أى بفضل هذه الوسائل — دعم مسند الباشوية ذاته .

ولكن هذا البرنامج المؤسس على الاحتفاظ بالباشوية المصرية ، استتبع حتماً أن يدخل في نطاقه الاهتمام بشئون السودان ؛ واتخذ هذا الاهتمام صوراً متنوعة كانت جميعها متصلة بالأوضاع السائدة في الباشوية ، أى بالأوضاع المترتبة على تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ ، من حيث إن هذه الأوضاع — على نحو ما عرفنا — قد أوجدت فيما يتعلق بالعلاقات بين الباشوية وتركيا ، حزباً أو جماعة مناوئة للحكومة القائمة في القاهرة ، ويستند الباب العالى على هذه الجماعة في تدبير المؤامرات ضد عباس وضد الباشوية ذاتها . ثم إنها أوجدت ، فيما يتعلق بالعلاقات بين الباشوية وبين الدول الكبرى ، ثغرة لتغلغل النفوذ الأجنبى والقنصلى ، وليس

ذلك لأن عباساً استعان بالنفوذ الإنجليزي على اجتياز أزمة التنظيمات — وقد رأينا كيف أنه قاوم كل نفوذ أجنبي في مصر — بقدر ما كان السبب في ذلك أن هذا النفوذ الأجنبي قد اعتمد على سريان معاهدات الامتيازات الأجنبية في الباشوية المصرية سريانها في ولايات الدولة العثمانية الأخرى ، أى سريان معاهدات الامتيازات الأجنبية في السودان الذي هو جزء من الباشوية المصرية . وعلى ذلك فقد تأسس على الأمر الأول : العلاقة بين الباشوية وتركيا ، أن تحم الاهتمام بشئون السودان ، لأن إهمال السودان مضعف لمركز الباشوية نفسها ومهدد بانفصام عرى الوحدة السياسية في الوادي .

فقد اعتبرت الدولة العثمانية ، وهي صاحبة السيادة الشرعية على مصر والسودان معاً ، أن هذين الإقليمين يؤلفان وحدة سياسية واحدة ، وذلك منذ أن امتنع صدور فرمان منفصل بإعطاء حكم السودان لمدي الحياة فقط . على نحو ما حدث في فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ ، الخاص بالسودان ، والصادر إلى محمد علي . ولأن فرمان الولاية الصادر في العشرة الأولى من المحرم سنة ١٢٦٥ (٢٧ نوفمبر سنة ١٨٤٨) إلى عباس قد أعطاه حكومة مصر « وتوابعها » على أن يكون ذلك بالشروط التي جاءت في فرمان ٢٣ مايو ١٨٤١ المرسل إلى محمد علي باشا . والمعروف عن هذا فرمان الأخير أنه أعطى الحكم الوراثي في مصر ولم يذكر السودان الذي صدر بشأنه فرمان المنفصل في ١٣ فبراير ١٨٤١ والذي جعل الحكم فيه لمدي الحياة فقط . ولذلك فقد صار هناك احتمالان : أحدهما أن يكون الحكم في السودان وراثياً باعتبار السودان من « توابع » إيالة أو ولاية مصر التي ذكرها فرمان ٢٣ مايو ١٨٤١ ، ولكن مما يشكك في قيمة هذا الاحتمال أن الخريطة الملحقة بفرمان ٢٣ مايو أو بفرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ من قبل ، والتي رسمت حدود الباشوية المصرية وتوابعها وملحقاتها — وهي الباشوية التي يكون الحكم فيها وراثياً ، لم تدخل السودان ضمن هذه الحدود . والاحتمال الآخر : أن يبقى الحكم في السودان مدي الحياة فقط ، لأن فرمان ٢٣ مايو ١٨٤١ لم يذكر شيئاً عن توابع مصر وملحقاتها ، وبالأحرى عن السودان الذي صدر به فرمان منفصل ، فلم يكن القصد من فرمان المعطى لعباس في ٢٧ نوفمبر ١٨٤٨ أن يصبح الحكم في السودان وراثياً ، بل أن يظل تقليد الحكم فيه لمدي الحياة فقط ، وأن

يتجدد هذا التقليد عند اعتلاء كل باشا جديد لأريكة الولاية أو الباشوية المصرية . قال بهذا الرأي « هوبر » (Huber) القنصل النمساوي بالقاهرة والذي كتب إلى حكومته في ٦ يناير ١٨٥٢ ليبين أن حكومة السودان : « ليست حقاً وراثياً من حقوق أسرة محمد علي ، ولكن إدارة أقاليم سنار — أي السودان — ملحقة بإدارة الباشا في مصر ، والباشا هو الذي يعين الحاكم في الخرطوم » .

والجدير بالملاحظة هنا ، سواء كان الاحتمال الأول أم الثاني هو الصحيح ، أن السودان بمقتضى فرمان الأخير الذي لم يلق أية معارضة من جانب الدول — أي أنها كانت موافقة عليه — قد تأكد انضمامه إلى مصر في نظام سياسي واحد ، وبحيث يكون الحكم في السودان من حق صاحب الحكم في مصر .

ولا جدال في أن المحافظة على هذه الوحدة السياسية قد اقتضت أن يسير النشاط لدعم مركز الباشوية في مصر جنباً إلى جنب مع العمل للاحتفاظ بالسودان : في مصر كما عرفنا ، يمنع تدخل الباب العالي في شئون الباشوية الداخلية ، وبأن تصبح التابعة الاسمية فحسب هي كل ما يربط الباشوية بالدولة ؛ وفي السودان باتباع سياسة تحول دون خروج هذه البلاد من حوزة الباشوية .

وعلى ذلك فقد عملت الباشوية بين ١٨٤٨ و ١٨٦٣ على إقامة الحكومة القوية المستندة على المركزية الإدارية التامة في السودان ، ومعناها أن تسيطر حكومة الخرطوم ، وعلى رأسها حكامدار السودان الذي يجمع في شخصه السلطة العليا المدنية والعسكرية في أنحاء السودان ، ولا يكون مسئولاً إلا أمام الباشا في القاهرة . ولقد دلت التجربة في العهد السابق — أي منذ « الضم » (١٨٢٠ — ١٨٢٣) على صلاحية هذه المركزية الإدارية في مجموعها كنظام للحكم في السودان .

وعلى نحو ما حدث في العهد السابق كذلك اعتمدت هذه المركزية الإدارية على إشراك العناصر الوطنية في الحكم والإدارة ، أي استمرار سياسة السودنة وتمكين السودانيين من حكم أنفسهم بأنفسهم ، وهي السياسة التي سار عليها الحكم المصري في السودان من أيام « الضم » الأولى ، فعرف هذا العهد كثيرين ممن اشتهروا بحسن تصريف الأمور وصارت لهم مكانة ملحوظة لدى الحكمدارين ، منهم الرؤساء والزعماء الذين تقلدوا المشيخات المختلفة ، مثل

عبد القادر ود الزين لمشيخة مشائخ عموم الجزيرة - وتقلد كذلك وظيفة معاون الحكمدارية ، وعدلان محمد لمشيخة جبال الفونج ، وحسين خليفة لمشيخة العتمور ، أو الذين صاروا أعضاء بمجلس الدعاوى ، وهو بمثابة محكمة عليا ، أو الذين تولوا مناصب الإفتاء مثل الشيخ إبراهيم عبد الدافع الذى عين مفتياً للمحكمة ، وهكذا .

وكان نجاح هذا النظام الإدارى القائم على المركزية التامة مرهوناً قبل كل شيء بنوع الحكمدارين الذين يختارون لملء منصب الحكمدارية فى الخرطوم ، وهو منصب خطير ، لأن صاحبه مسئول عن تنفيذ سياسة الباشوية فى السودان من حيث استتباب الأمن والسلام فى كل ربوعه ، ورد غارات المغيرين على حدود البلاد وأطرافها البعيدة ، والعناية بشئون الاقتصاد والتعليم ، وما إلى ذلك من شئون الحكم . ولكن مما زاد فى خطورة هذا المنصب ، أن صاحبه - الحكمدار - الذى تتجمع فى يده كل أسباب السلطة فى السودان ، كان بحكم المسافات الشاسعة التى تفصل بين مقره فى الخرطوم ومقر الحكومة الرئيسية فى القاهرة ، بعيداً عن إشراف هذه الأخيرة المباشر ، فإذا أحسن الباشا اختيار الحكمدارين تمتع السودان بحكومة طيبة ، وإذا أسىء الاختيار ، سار الحكمدارون فى الحكم سيرة سيئة ، أضف إلى هذا أن بُعد الحكمدارين عن رقابة القاهرة المباشرة من شأنه أن يجعلهم أكثر تعرضاً لإغراءات الباب العالى الذى قد يحرضهم على الخروج على الباشوية ، استناداً إلى أن تركباً صاحبة حقوق مباشرة فى السيادة الشرعية على السودان ، ومن زمن سابق على الفتح المصرى الذى حصل بدوره باسم السلطان العثمانى . ومن الواضح أن فصل السودان عن مصر مضعف للباشوية ، ويسر للباب العالى تنفيذ أغراضه من حيث إرجاع الباشوية إلى حظيرة السولة كولاية عادية محرومة من الامتيازات التى كفلتها لها الفرمانات . وعلى ذلك فقد كان الخطر كامناً فى أن يعتمد هؤلاء الحكمدارون إذا أسىء اختيارهم ، أو إذا طال مكثهم بالبلاد ، وتوطدت أقدامهم فى حكومتهم البعيدة من القاهرة - إلى الانفصال عن مصر وإعلان استقلالهم بالسودان وإنشاء باشوية تدين مباشرة بالتبعية للباب العالى .

ولم يكن هذا الخطر خيالياً . فقد سبق فى الزمن القريب أن حاول

الخروج على طاعة الباشوية ، أحد حكامدارى السودان : أحمد باشا جركس المعروف باسم « أبو ودان » - ومدة حكمداريته من ديسمبر ١٨٣٨ إلى سبتمبر ١٨٤٣ . ولم يمنع هذا الخطر سوى وفاة أحمد باشا فجأة . ومع أن أقوالاً كثيرة قد صارت تتردد وقتذاك عن مشروعات هذا الحكمدار وسبب وفاته ، فالذى يبدو محققاً أن شكايات وتقارير عديدة قد بلغت محمد على عن محاولة الحكمدار الاستقلال بحكومة الخرطوم ، معتمداً في هذه المحاولة على مؤازرة الآستانة له ، وعلى نجاسه في جمع الزعماء والرؤساء الوطنيين حوله ؛ فلما استدعاه محمد على إلى القاهرة رفض أحمد باشا تلبية أوامره منتحلاً شتى الأعذار حتى ينتهى من تدبيره ، ولكنه مات بغتة ، والمرجح أنه مات مسموماً ، في سبتمبر ١٨٤٣ .

وكتب القنصل الفرنسى في مصر « لافاليت » (La Valette) عن هذه الحوادث إلى حكومته من الإسكندرية في ١٦ أكتوبر ١٨٤٣ - وكان هذا قبل أن يصل خبر وفاة الحكمدار - « أنه قد بلغت مسامعه الإشاعات المخيفة التى انتشرت بين الناس عن الحالة في السودان ، حيث يقال إن أحمد باشا الحكمدار ، إذا استمر يرفض أوامر محمد على باشا المتكررة لحضوره من الخرطوم إلى القاهرة فعناه أن أحمد باشا جركس ثائر. ونخرج على الحكومة المصرية ، وأنه يعتزم أن يطلب من الباب العالى ، وسوف يحصل منه على فرمان مباشر يتقصد بموجبه « ولاية السودان » في مقابل جزية سنوية هى ثمانمائة ألف ريال . ثم إن الباب العالى الذى كان من مدة سابقة قد اعترم تهيئة السبيل لخيانة أحمد باشا ، قد رفض مغرضاً ذكر سنار (والمقصود هنا : السودان) في الخط الشريف الصادر في سنة ١٨٤١ (والمقصود هنا : فرمان ٢٣ مايو ١٨٤١ و فرمان أول يونيو من السنة نفسها) كجزء من الباشوية الوراثة المصرية ؛ « وقال « لافاليت » : إن الباشا يريد دعوة كبار ضباطه للاجتماع في القاهرة كى يبحثوا من غير إهمال الوسائل الواجب اتخاذها لمعاقبة الحكمدار الثائر ، ومع أن « لافاليت » اعتقد وقتئذ أن هذه الأخبار عن عصيان أحمد جركس ومؤامرة الباب العالى في السودان ، مبالغ فيها كثيراً ، أو مستبعدة ، فقد ذكر في نفس رسالته هذه : « أن قنصلى إنجلترا والنمسا غادرا الإسكندرية بمجرد أن وصلت إلى مسامعهما هذه الأخبار المزعجة » ، وقال : « إنهما الآن إلى جنب محمد على » . ثم إنه عاد فأكد في

رسالة لاحقة بمجرد ذبوع خبر وفاة أحمد جركس ، بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٨٤٣ أن الحكمدار قد رفض فعلا تلبية أوامر محمد علي بالهجرة إلى القاهرة ، وقال « لا فإليت » تعليقاً على حادث الوفاة : « إن موت أحمد باشا قد أزال الصعوبات العديدة والخطيرة التي كانت لا محالة واقعة — إذا قدر له النجاح ، وتحققت مطامعه في الخرطوم — حيث كان من المحتمل في هذه الحالة أن تدخل مصر في حرب مميتة ، وأن يتعرض التفاهم الودي الظاهر الآن بين الباب العالي ومحمد علي إلى مؤثرات خطيرة » .

هذه المشروعات الاستقلالية التي كانت لأحمد باشا أبو ودان في السودان تحدث عنها كذلك القنصل النمساوي في مصر « لاورين » (Laurin) ، فكتب في ٦ سبتمبر ١٨٤٣ أن أحمد باشا سلك منذ عامين في حكمداريته مسلكاً يثير الشبهات والظنون في أنه يريد الخلاص والاستقلال من سيطرة محمد علي . فهو على نحو ما أجمعت عليه كلمة الرواد الأوربيين الذين زاروا الخرطوم لا يطيع من أوامر محمد علي إلا ما وجدته منها متفقاً مع أغراضه ، ويرفض ما عداها قائلاً إن : « محمد علي يحكم في مصر وأنا أحكم في السودان . . » ، ومع أن محمد علي طلب مراراً قدومه إلى القاهرة فقد انتحل المعاذير في كل مرة لعدم مغادرة السودان . وراح « لاورين » يردد نفس ما ذكره القنصل الفرنسي « لا فإليت » عن الشائعات الرائجة حول الدور الذي يقوم به الباب العالي في هذه المسألة ، فقال : « ويعزى إلى أحمد باشا أنه قام بمساع في القسطنطينية حتى ينال تقليداً من السلطان يباشوية الحبشة (أثيوبيا : والمقصود هنا السودان) . وأنه يرغب كثيراً في دفع جزية عظيمة في نظير هذا التقليد ، وأنه قد وزع في القسطنطينية ما يزيد على أربعمئة ألف فلورين — أي حوالي ٢١,٢٥٠ جنيهاً إنجليزياً — في سبيل تحقيق أغراضه » ، ثم استمر « لاورين » يقول : « ولا يريد محمد علي تصديق أن هذه الأموال قد أمكن إرسالها فعلاً إلى القسطنطينية ، ولكنه لا يشك في أن أحمد باشا إذا تمكن من إفساد ، أو رشوة ، بعض أصحاب النفوذ في القسطنطينية ، يستطيع الاستقلال والخروج على سلطة محمد علي » ، وكتب « لاورين » أن محمد علي قد أبلغ حفيده عباس باشا من أيام قليلة مضت : « أنه سوف يذهب بنفسه إلى السودان لإحضار أحمد باشا إذا لم يحضر هذا

الأخير من نفسه إلى القاهرة .

تلك إذا كانت التجربة الخطيرة التي تهددت وحدة الوادى السياسية ،
والتي شهدتها عباس باشا قبيل وصوله إلى الحكم ، والتي كان لا مناص من مشوها
دائما في ذهنه بسبب الأزمة التي أثارها الباب العالى حول التنظيمات العثمانية ،
والتي اقترنت بتدبير المؤامرات لإخراج عباس نفسه من الحكم وإلغاء امتيازات
الباشوية .

وعلى ذلك فقد عنت حكومة القاهرة باختيار الحكمدارين من بين الأكفيا
الذين امتازوا بالحد وحسن تصرف الأمور والاستماع لشكايات الأهالى ؛
واشتهر أكثرهم - إن لم يكونوا كلهم - بالأمانة والاستقامة ، وذلك بشهادة
المعاصرين الأجانب والوطنيين ؛ ولم تضطر حكومة القاهرة إلى استدعاء أحد من
الحكمدارين الذين عينوا بين ١٨٤٩ و ١٨٥٤ - وكان عددهم أربعة - سوى
واحد بسبب الشكايات التي قدمت ضده من الأهلى والأجانب خصوصا ، وهو
جركس لطيف ، أو عبد اللطيف باشا ، البحرى الذى احتكر التجارة فى النيل
(البحر) الأبيض لحسابه ، ولنفعه الخاص .

ولقد استطاع هؤلاء الحكمداريون أن يدفعوا غارات قبائل الدنكا على الحدود
وعلى أطراف سنار الجنوبية ، ويخضعوا السود فى جبال تقلى بالكردفان وقبائل
البشارين فى السودان الشرقى ، ويردوا اعتداء الأحباش على الحدود الشرقية ،
ويدعموا سلطان الحكومة ، وينشروا الأمن فى ربوع السودان . وعلى يد هؤلاء
الحكمدارين أمكن تعهد المساجد بالإصلاح والتعمير ، وهى دور العلم والدرس
وبيوت العبادة وأداء الفريضة الدينية . وأجرى الحكمداريون - وذلك كله
تنفيذا لتعليمات حكومة القاهرة - الرواتب على القائمين بشئون هذه المساجد
والزوايا والخلوات ، وأكرموا فقهاء السودانين وعلماءهم ، وشجعوا منهم من
أراد الدراسة بالأزهر ، وأوصت حكومة القاهرة الحكمدارين بهؤلاء خيرا عند
عودتهم إلى بلادهم .

وكان فى هذا العهد أن تأسست فى الخرطوم أول مدرسة نظامية فى السودان .
ولكن الحديث عن مدرسة الخرطوم يجب أن يسبقه الكلام عن أثر آخر من
آثار تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ ، فيما هو متصل بالعلاقات بين الباشوية وتركيا ،

وهو الأثر الذى أوجد أزمة التنظيمات العثمانية المعروفة ؛ ونعنى بذلك المكاييد والمؤامرات التى صارت تحاك ضد عباس فى القاهرة والآستانة ، وما اضطّر عباس إلى اتخاذه من وسائل لإحباطها . فقد كان من هذه الوسائل أن عمد عباس إلى نفي وتشريد الذين تشكك فى إخلاصهم وولائهم له والذين خشى أن يغريهم الباب العالى بالمال والوعود ، ولا سيما أن أقوى خصومه من أفراد أسرته وكبار موظفى الحكومة قد نزحوا فى العهد السابق إلى الآستانة ، حيث لقوا كل ترحيب من الباب العالى .

على أن هذا النفي والتشريد لم يكن معناه أن السودان — كما زعم مشوهو عهد المصرية فى هذه الفترة من التاريخ — قد صار فى اعتبار حكومة القاهرة مجرد المنفى الذى يتلقى المجرمين والمذنبين وأصحاب السيرة السيئة ، أو أن حكومة القاهرة فى هذا العهد لم يعد يهمها — فيما عدا استخدام الجنوب كسجن كبير للمغضوب عليهم منها — أى شأن من شئون السودان . بل الثابت على العكس من ذلك تماماً وهو أن رفاهية أهل السودان وتأمينهم على أرواحهم وأموالهم كان موضع عناية الباشوية ؛ والثابت أن الموظفين الذين أبعادوا إلى السودان كانوا من الأكفباء القادرين على الاضطلاع بأعباء الحكم والإدارة .

قال « جورج ملتى » (Melly) — وقد زار السودان سنة ١٨٥٠ — ١٨٥١ — عن سبب « إبعاد » الذين غضب عليهم عباس فنفاهم إلى هذه البلاد : « يبدو أن هؤلاء قد أسخطوا الباشا عليهم لأنهم كانوا يحاولون إملاء إرادتهم عليه ، كما كانوا يتبرعون بإسداء النصيح من تلقاء أنفسهم ، ولأن الباب العالى كان يدفع لهم مالا لقاء تعهدهم بخدمته إذ كانوا يميلون إلى تأييد مصالحه ، وهذا هو الرأى الراجح — وسواء أفعلا ذلك حقيقة أم كان الأمر لا يخرج عن حد الخدس والتخمين فإن اعتداء السلطان على حقوق مصر أمر معروف مشهور . على أن ترحيب السلطان بأولئك الموظفين من رجال حكومة القاهرة لا يدع مجالاً للشك فى سوء نواياهم » نحو عباس باشا . وأما عن « الموظفين » الذين أبعادوا إلى السودان « فقد كتب « ملتى » : أنه نجم عن إرسال أمثال هؤلاء الرجال إلى المنفى « أن صارت مديريات السودان تستمتع بحكومة حسنة ، ذلك بأن مقاليد الأمور فى الخرطوم وبربر ودنقلة وفازوغلى وغيرها قد تسلمها الآن رجال ذور فطنة وذكاء

تعددت أسفارهم وأفادوا من ملاحظاتهم الدقيقة .
ولعل المسئول الأول عن إذاعة الاتهام ضد حكومة القاهرة في هذا العهد بأنها نظرت إلى السودان « كنفى » وسجن كبير فحسب لأعدائها والمغضوب عليهم ، كان رفاعة رافع الطهطاوى ، من أعلام النهضة العلمية المصرية ، والذي أوفده عباس على رأس نخبة من الأساتذة الأكفاء من زملائه أعضاء البعث العلمية في عهد محمد علي لتأسيس مدرسة نظامية بالخرطوم . فقد ظل رفاعة يشكو مر الشكوى من وجوده بالخرطوم بلذريعة إنشاء هذه المدرسة النظامية كما قال ، وهي المدرسة التي لم يكن الغرض من إنشائها كما ادعى رفاعة ، وادعى كثيرون من بعده ، سوى إقصاء بعض المغضوب عليهم من القاهرة ، والتي كان تأسيسها في واقع الأمر بناء عن برنامج موضوع للتعليم على يد حكومة ذلك العهد في مصر نفسها ، وهو برنامج بحثه المعنيون بدراسة شئون التربية والتعليم في تلك الحقبة من التاريخ لتوضيح أغراضه ، فكان من رأى جماعة من الذين تعمقوا في هذا النوع من الدراسة ، أولاً أن عباساً لم يكن ذلك الرجل الذي يعتمد إلى إلغاء معاهد العلم بحجة قلم ودون تفكير في العواقب ، وثانياً أن إنشاء مدرسة نظامية واحدة في الخرطوم كان جزءاً من البرنامج التعليمي الذي أعدته حكومته .

وبما يدفع الاتهام الآخر : أى إهمال اقتصاديات السودان ، أن احتكار تجارة الصمغ والسنامكى ومنتجات سنار (السودان) قد ألغى منذ عام ١٨٤٩ كما ألغى نظام العهد ، حتى إن « شارلس مري » القنصل الإنجليزى بالقاهرة لم يلبث أن كتب إلى حكومته في ٣ يناير ١٨٥٠ : أنه قد نجم عن إلغاء احتكار الصمغ والسنامكى ومنتجات سنار (السودان) الأخرى أن استطاع كثير من الأوربيين أن يشتغلوا بالتجارة في السودان .

ولكن لم يكن ميسوراً نجاح هذه الإصلاحات التي كان الغرض منها إطلاق حرية التجارة في السودان لإنعاش حياته الاقتصادية ، لأن الحكمدارين والمديرين البعيدين عن إشراف حكومة القاهرة المباشر - كانوا لا يريدون إبطال الاحتكار ، والسبب في ذلك أنهم كانوا يجنون أرباحاً طائلة من التجارة التي راجت سوقها منذ أن فتح النيل الأبيض للملاحة بعد رحلات سليم بمباشى الاستكشافية المعروفة (١٨٣٨-١٨٤١) - وهي التجارة التي أرادوا احتكارها لأنفسهم

نخصوصاً في النيل الأبيض من جهات النيل العليا ، أى تجارة العاج وتجارة الرقيق .

وكان من بين الذين اشتهروا بمعارضة إبطال الاحتكار ، حاكم السودان عبد اللطيف باشا البحرى ، أو جركس لطيف باشا ، ومدته من نوفمبر ١٨٤٩ إلى يناير ١٨٥٢ . وذلك لأنه أراد احتكار الملاحة في النيل الأبيض لحسابه ، الأمر الذى أثار ضده احتجاجات التجار الليفانتيين والأوريين الذين كانوا قد بدأوا يفدون إلى الخرطوم منذ أن فتح النيل الأبيض للملاحة للتجارة في العاج ثم في الرقيق . وبعث القناصل بشكاواهم من الخرطوم إلى القاهرة .

وكتب عباس إلى استيفان بك وكيل الشؤون الخارجية في ٢٢ ديسمبر ١٨٥٠ « إنه إذا كان الحاكم المسمى إليه في الحقيقة يعتمد وضع تجارة صنف الصمغ تحت يد واحدة (أى احتكارها) ويتدخل في معاملات الأجانب التجارية ويقصد إيذاءهم ، فلا شك أنه قد ارتكب خطأ ، وإن مثل هذه الحركات توافق رضانا من كل الوجوه ، ولا تحوز قبولنا . . . » ولما كان لطيف باشا قد استمر يحتكر التجارة لحسابه ، ولم يستمع لنصح الباشا وأوامره وتزايدت لذلك شكاوى التجار الأجانب والقناصل ضده ، فقد انتهى الأمر بإعلان حرية الملاحة في النيل (البحر) الأبيض ، واستدعاء لطيف باشا من السودان في ١٣ يناير ١٨٥٢

ولكن عزل عبد اللطيف باشا لم يترتب عليه استقامة الأحوال في السودان ، لأسباب جوهرية لم يكن الحكمدارون من بعده مسئولين عنها ، وبخاصة عندما كان هؤلاء ممن حسنت سيرتهم بشهادة معاصريهم .

فكان جركس رستم باشا الذى خلف عبد اللطيف باشا ، ثم توفي بعد أربعة أشهر ، رجلاً استحق ثناء كثيراً مدة قيامه بأعباء حكمادية السودان ، ومع أن الحكمدار التالى إسماعيل حقي باشا الكردي المعروف بأبى جبل لم يلبث أن استدعى لتولى قيادة الجيش الذهاب لمساعدة الدولة في حرب القرم ، فقد استطاع في مدته القصيرة بالسودان — وكانت أقل من عام — أن يعصد هجوماً للأحباش على القلايات وأن يقوم برحلة تفتيشية في السودان الشرقى ، وكان جزائري سليم باشا ، أو سليم باشا الخربوطلى ، الحكمدار التالى ، قد خدم طويلاً في

السودان قبل إسناد الحكمادارية إليه ، قال عنه الدكتور « هوجلين » (Houglin) القنصل النمساوى بالخرطوم إنه كان رجلاً أميناً ، ولو أن عملاً ما لم يصدر عنه لمرضه ، ذلك المرض الذى جعله يطلب إعفاءه وعودته إلى القاهرة .

وأما الأسباب الجوهرية التى أدت فى النهاية إلى إخفاق الجهود التى بذلتها الباشورية لتنظيم الحكم والإدارة فى السودان ، فى إظهار الآثار التى كان واجباً أن ترتب عليها ، فكانت متعددة ، منها أن الأنظمة الضريبية ، أى التى وضعت لتقدير الضرائب وجمعها ، وتلك الإدارية ، أى التى حددت العلاقات بين المديرين فى الأقاليم والحكمدارين فى الخرطوم من جانب ، وبين كل من هذين الفريقين والحكومة الرئيسية فى القاهرة من جانب آخر ، قد صارت فى حاجة إلى تعديل أو تغيير فى ضوء التجارب المالية والإدارية خلال السنوات الماضية الطويلة وذلك حتى يمكن أن تنى هذه الأنظمة بالغرض المرجو منها تماماً وهو استتباب الأمن والهدوء فى أرجاء السودان ، وضمان الرفاهية والرخاء والنهوض المستمر لأهله ، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً .

فقد تناول الدكتور « هوجلين » مسألة النظام الضريبى فى تقرير رفعه إلى حكومته فى ٢٥ أبريل ١٨٥٤ ، قال فيه : إنه فرضت بمقتضى هذا النظام ضرائب ثقيلة على الأهلىن كان من أثرها — كما حدث فى إقليم بربر مثلاً ، وهو الإقليم الذى اشتهر أهله بنشاطهم فى الزراعة والتجارة والعمل فى السفن النهرية كنوتية . . . إلخ — أن هاجر أناس كثيرون هرباً من وضع الضريبة ، فبلغ عدد المهاجرين من بربر عدة آلاف ذهبوا إلى كردفان والنيلين الأبيض والأزرق ، ثم صاروا يذهبون إلى أقصى حدود كردفان الجنوبية . وحدث مثل هذا أيضاً بين الأهلىن فى إقليم التاكة والسودان الشرقى عموماً . ولكن عبء الضرائب الباهظة لم يلبث أن وقع على كاهل أولئك الذين بقوا فى بلادهم ، فدفعوا إلى جانب الضرائب المقررة عليهم ، ما كان مقرراً على الذين هاجروا كذلك . وزاد الحال سوءاً أن رؤساء القبائل والزعماء والشيوخ الوطنيين ، وهم المكلفون بتحصيل الضرائب وتوريدها للحكومة ، صاروا ينهبون القرصنة للانتقام من أعدائهم ، أو لاستغلال هذا النظام لفائدتهم الذاتية ، وساعدهم على ذلك أن جميع رجال الإدارة كبارهم وصغارهم كانوا يستولون على نصيب معين لأنفسهم من الضرائب

بعد تحصيلها ؛ وكانت هذه الضرائب يدفع ربعها نقداً والباقي عيناً . وأما نتيجة ذلك كله فكان ذبوع التذمر والاستياء الشديد بين الأهليين ، حتى كثرت الاضطرابات وتعدد العصيان ، واضطرت الحكومة إلى إرسال الغزوات أو التجريدات — وهي الحملات العسكرية — من وقت لآخر لإخضاع هذه الثورات المحلية ولعائنة الشيوخ والرؤساء والكشاف وعمال الإدارة عموماً على جمع الضرائب . ولقد تعددت أنواع الضرائب ، فمنها ما كان على السواقي ، ويذكر المعاصرون أنها بلغت عن الساقية الواحدة في إقليم النوبة ما قيمته ثلاثة جنيهات إنجليزية سنوياً ؛ ومنها ما كان على النخيل المشمر ، ويذكر هؤلاء المعاصرون أن مديرية بربر مثلاً كانت تدفع سنوياً ستة آلاف كيس (ضريبة) أي حوالي الثلاثين ألف جنيه سنوياً . . . وهكذا .

وكان النظام الضريبي المتبع في السودان ، هو النظام الذي وضع أصلاً عقب « الفتح » المصري ، وبنيت قواعده منذ سنة ١٨٢٦ ، أي من أيام محمد علي . ولكن النهضة العمرانية التي استمرت خلال كل هذه السنوات الطويلة ، وما صاحبها من ظهور مدن جديدة واختفاء أخرى أو فقدانها لأهميتها السابقة ، وانتعاش الزراعة في بعض الجهات ، وانصراف الناس في جهات أخرى للاشتغال في مصانع النيل وغيرها ، وهي المصانع التي أنشئت في أثناء السنوات الثلاثين السابقة خصوصاً ١٨٣٠ — ١٨٣٦ ؛ وازدحام بعض البلدان بالسكان وإفقار بلدان أخرى منهم ، واختلاف قوة النقود الشرائية تبعاً لازدياد النشاط التجاري ، ومغادرة كثيرين الحقول وذهابهم إلى أقاليم النيل العليا سعياً وراء الربح الوفير والغنى السريع نتيجة لازدهار تجارة العاج ، ثم لانتشار تجارة الرقيق ، وبخاصة بعد إطلاق حرية الملاحة في النيل الأبيض — نقول إن ذلك كله قد استلزم أن يعمد المسئولون إلى إعادة النظر في النظام الضريبي بأكمله حتى يتسنى إزالة أسباب الشكوى وتخفيف العبء عن كاهل الأهليين الذين ظلوا يقدحون الأرض ويزرعونها على جانبي النيل وفي أرض منار وفي جهات كردفان .

هذا . وأما فيما يتعلق بتغلغل النفوذ الأجنبي والقمصلي في السودان ، فسوف يأتي علاج هذه المشكلة عند الكلام عن العلاقات بين الباشوية المصرية والدول الأوروبية الكبرى من حيث إن هذه لكونها مترتبة على التسرية التي وضعت

للمسألة المصرية (١٨٤٠ - ١٨٤١) ، قد أوجدت الأوضاع التي فتحت ثغرة التدخل لتغلغل هذا النفوذ الأجنبي والقنصل في السودان .

* * *

ب - التمسك بوحدة الوادى :

وكان من الواضح أن الحال في السودان في سنة ١٨٥٤ قد صار يتطلب عناية كبيرة لإصلاح شتونه ، سواء أكان هذا الإصلاح مالياً أم إدارياً أم متصلاً بمشكلة الرقيق . وهو إصلاح لا معدى عنه في كل الأحوال لضمان بقاء وحدة الوادى السياسية ، على أساس أن الإصلاح الذى يزيل أسباب الشكوى والتذمر ، ويضع حداً لحركات العصيان الداخلية بسبب قدم العهد بالأنظمة المالية والإدارية القائمة ، ويؤدى إلى دعم أركان الحكومة واسترجاع نفوذها في الأقاليم البعيدة عن مقر الحكم في الخرطوم ، وإلى دفع اعتداءات المغيرين على الحدود في الشرق والغرب والجنوب - نقول على أساس أن الإصلاح الذى يحقق كل ذلك من شأنه أن يحفظ السودان من الضياع ، ويحول دون انفصام عرى الوحدة السياسية .

ولا جدال في أن الباشوية في السنوات التالية لانقضاء عهد عباس الأول كان قد صبح عزمها - وكما فعلت في الماضي - على الاحتفاظ بالسودان وصون الوحدة السياسية ، ولذلك أسباب ، هي نفسها الأسباب التي أملت سياسة الاستمسك بالوحدة السياسية منذ منشأ هذه الوحدة ، ونفس الأسباب التي أوجدها الوضع الذى نالته الباشوية في تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ ، والتي دارت حول دعم مسند الباشوية . ولقد تبين من دراسة السياسة التي جرى عليها محمد سعيد منذ وصوله إلى الباشوية في يوليو ١٨٥٤ أن أهدافه لم تختلف في جوهرها عن أهداف سلفه ، من حيث الاستقلال بمصر إذا استطاع إلى ذلك سبيلاً ، أو تغيير نظام الوراثة وجعل الوراثة صلبية ، وتوسيع نطاق الاستقلال الداخلى ، وذلك لتقوية مسند الباشوية ، لأنه خشى - كما خشى سلفه من قبل - أن تكون الدولة العثمانية على وشك الانهيار وأن تستولى إحدى الدول الأوروبية الكبيرة على مصر عند تقسيم أملاكها ، أو تعتمد الدولة العثمانية إذا واثها الفرص إلى خلق

أزمة من طراز أزمة التنظيمات العثمانية لإلغاء الامتيازات التي نالتها الباشوية بمقتضى
الفرمانات ، أو التدخل في شئون الباشوية لتعطيل الإصلاحات اللازمة لنهوضها .
والدليل على أن الباشوية في العهد الجديد ، لم تكن تريد التخلي عن السودان
إطلاقاً — وهو الاتهام الذي ألصقه بعض الكتاب خطأ بالباشوية أيام محمد سعيد
(١٨٥٤ — ١٨٦٣) ، كما سبق أن أشرنا إليه ، والذي سنرى أنه لا يستند على
أى أساس من الصحة — نقول إن الدليل على أن الباشوية ظلت متمسكة بوحدة
الوادي السياسية ، هو أن حكومة القاهرة قد وجدت لديها متسعاً من الوقت أكبر
من ذي قبل للتفرغ لشئون السودان ، وأن عزمها قد صبح على إصلاح أحواله
وإسعاد أهله ، ويتضح ذلك من أن الباشوية قد اختارت لحكومة الخرطوم الأمير
محمد عبد الحلیم باشا ، وهو أخو محمد سعيد ، وذلك بعد فترة وجيزة شغل
منصب الحكمندارية في أثنائها على سرى الأرثوذكى باشا من يوليو إلى ديسمبر
١٨٥٤ ، رجركس على باشا من ديسمبر ١٨٥٤ إلى نوفمبر ١٨٥٥ .

وادعى كثيرون أن حكومة القاهرة أرادت إقصاء عبد الحلیم ، بتعيينه حكمداراً
للسودان ، ولكن ذلك ادعاء خاطئ ، لأن السبب في تعيين هذا الأمير الذي
رغب هو نفسه في شغل هذا المنصب ، أن محمد سعيد أراد اختيار رجل يثق به
كل الثقة يعمل على توفير أسباب الراحة للسودانيين ، وينظر في شكاواهم ،
ويوطد سلطان الحكومة ، ويتخذ الأهبة لاستقبال سعيد نفسه إذا دعتة تقلبات
السياسة إلى ترك القاهرة واتخاذ الخرطوم مقراً لحكومته يواصل منه مساعيه لتحقيق
برنامجہ السياسی . فكتب « ساباتيه » القنصل الفرنسي بالقاهرة إلى حكومته في
٣٠ نوفمبر ١٨٥٥ ، أي بعد أسبوع تقريباً من صدور القرار في ٢٤ نوفمبر بتقليد
عبد الحلیم : « لقد عين حلیم باشا حكمداراً على السودان ، وفي استطاعته إذا
أحسن تصريف الأمور أن يبرر تلك الثقة التي وضعها فيه الجناح العالي ، وأن
يدخل تحسيناً كبيراً على أحوال السودانيين البائسين ذوي الحظ السيئ الذين
خضعوا من أيام الفتح لكل أنواع الاستغلال والتعذيب . دون أن يكون من
المستطاع وصول شكاياتهم إلى مسامع السلطات العليا إطلاقاً » .

وبعد ذهاب عبد الحلیم باشا إلى الخرطوم بأشهر قليلة ، كتب القنصل
الأمريكي « إدوين دي ليون » في أول مايو ١٨٥٦ يصف لحكومته الغرض

السياسي من مهمة هذا الأمير ، فقال : « لا مجال للشك في أن سعيد باشا سيكون مستعداً عند سنوح الفرصة للقيام بنفس الدور الذي قام به محمد علي من قبل . ذلك أنه قد نصب أخاه عبد الحلیم باشا حكماً عاماً على الأقاليم السودانية ، تلك الأقاليم التي تعتبر المدخل إلى قلب أفريقية الوسطى والطريق الموصل إلى بلاد العرب . على أن سعيداً يقف موقف الملاحظ الدقيق الذي يرقب في حذر وانتباه نتائج ما ألم بتركيا من ضعف يتزايد على الأيام ، كما يرقب آثار تلك المنافسة الظاهرة بين الدول الأوروبية » .

ولقد أوضح الأمير عبد الحلیم نفسه ، بعد ثلاثين عاماً ، الغرض من إرساله إلى السودان فقال إن أخاه كان يهدف من ضروب الإصلاح الذي أوصاه به « إلى ضرورة دعم أركان الأمن وإدخال الطمأنينة » على نفوس الأهلين . وعزا اضطراب الأمن وانزعاج النفوس إلى طغيان تجار الرقيق في أقاليم النيل العليا وتعطيل التجارة المشروعة في النيل الأبيض ، ولأن الجهاز الإداري والنظام الضريبي قد صارا لا مندوحة عن إصلاحهما أو تغييرهما .

وأما الدليل الآخر على أن الباشوية في هذا العهد لم تكن تريد التخلي عن السودان ، فهو الرحلة التي قام بها محمد سعيد إلى السودان للوقوف بنفسه على حقيقة الأحوال به ، حتى يتسنى اتخاذ إجراءات الإصلاح الضرورية لإزالة أسباب الشكوى . وقد استغرقت هذه الرحلة حوالي الاثنى عشر أسبوعاً فقط ، حيث غادر سعيد مع صحبه القاهرة في ٢٧ نوفمبر ١٨٥٦ فوصل إلى الخرطوم يوم ١١ يناير ١٨٥٧ ، وغادرها يوم ٢٨ يناير عائداً إلى القاهرة فوصل إليها في ٢١ فبراير ١٨٥٧ .

والذي يعنيننا من أمر هذه الرحلة معرفة أسبابها وأغراضها ، ثم ما اتخذ في أثناءها من إجراءات لإصلاح شئون السودان ، ثم مبلغ الإصلاح الذي حققته هذه الإجراءات ، أو ماذا كان عليه الحال في السودان عند نهاية هذا العهد الذي ندرسه ، أي في سنة ١٨٦٣ .

وأما عن أسباب وأغراض الرحلة فقد كانت هذه تدور حول ضرورة الاحتفاظ بالسودان . وتتضح هذه الحقيقة من تحديد أغراض هذه الرحلة فيما يلي :
أولاً : تأمين سلامة الحدود الشرقية من ناحية الحبشة ، والحدود الغربية من

ناحية دارفور - . وذلك فيما يتعلق بالأمر الأول ، أى بإزالة أسباب العداء والنفور من جانب « ثيودور كاسا » (Kassa) الذى توج إمبراطوراً على الحبشة سنة ١٨٥٥ باسم « ثيودور الثانى » (Theodore II) ، وكان هذا صاحب أطماع كبيرة يريد إعادة مجد إمبراطورية إثيوبيا القديمة ، ويهدد بغزو السودان ، وتكثر إغارات رجاله على الحدود الشرقية خصوصاً . وكان الاعتقاد الدائع أن الإنجليز هم الذين كانوا يحرضونه على العدوان ، ويشيرون كوامن حقه على الإدارة المصرية بالسودان ، على خلاف ما كان يدعيه قناصلهم فى مصر وقتئذ من أنهم إنما يريدون أن يسود السلام بين مصر والحبشة .

ولقد تحدث عن أطماع ثيودور هذا ، القنصل الفرنسى فى مصر « بنديتى » (Benedetti) فذكر فى رسائله إلى حكومته فى ٥ وفى ٣٠ نوفمبر ١٨٥٦ أن « ثيودور كاسا » يهدد بالإغارة على السودان المصرى ، ويريد تحويل مجرى النيل حتى يجعله يجرى صوب البحر الأحمر . وأكد وجود هذه الأطماع لدى ثيودور ، القنصل الإنجليزى المقيم بالحبشة ، وهو « بلودن » (Plowden) الذى كتب فى ١٢ نوفمبر ١٨٥٦ يقول : « إن ثيودور يطلب البلاد العربية الواقعة على حدوده الشمالية حتى سنار ، كما أنه يريد مصروع كذلك ومرتفعات البوغوص والمنسا والحباب وغيرها . . . » ، وأما عن تحرّض الإنجليز لثيودور ، فقد تحدث عنه القنصل النمساوى « هوبر » عند ما قال فى رسالته إلى حكومته من الإسكندرية فى ١٨ نوفمبر ١٨٥٦ : « إن سعيد باشا كثير القلق من ناحية هذه الحركات التى يقوم بها كاسا البحرىء النشيط - وخصوصاً ما يذاع فى القاهرة من أن وسوسة الإنجليز فى أذن كاسا تريده تدمراً وغضباً من الإدارة المصرية فى السودان ، والواقع أن كاسا قد حصل على بعض المدفعية والبنادق لمساكره من عدن . » وفى هذه الرسالة ذكر « هوبر » أن الباشا يريد فى رحلته هذه تعيين حدود السودان التى لا تزال غير واضحة المعالم وموضع نزاع ، وذلك لتأمينها ضد هجوم يأتى عليها من جيرانها المتأخين لها فى الشرق ، وهم الأحباش ، وفى الغرب ، وهم أصل سلطنة دارفور .

وأما فيما يتعلق بدارفور نفسها فقد أراد سعيد الاتفاق والتفاهم مع سلطانها « محمد الحسين » حتى يستتب الأمن على الحدود الغربية وتستأنف العلاقات

التجارية نشاطها بين دارفور والكردفان . وعلى ذلك فقد بعث سعيد عند وصوله إلى بربر برسالة ودية في ٥ يناير ١٨٥٧ إلى سلطان دارفور ، كما بعث في الوقت نفسه برسالة ودية أخرى إلى « ثيودور » . وفي رسالة سعيد إلى سلطان دارفور ، دعاه لزيارة الخرطوم . ولكن السلطان الغوري الذي لم يجب الدعوة لخوفه من مقاصد سعيد — ودون مسوغ — لم يلبث عند ما انضح له خطأ ظنونه — أن أرسل إلى القاهرة « سفارة » ود وصداقة ، وذلك بعد عودة سعيد باشا إليها .

ثانياً : إزالة أسباب شكايات الأهالي من كبار وصغار موظفي الحكومة في الخرطوم وفي سائر الجهات ، وهم الذين استبدوا في أحكامهم وتعسفوا دون أن يردعهم رادع ، على وجه الخصوص ، لأن حكومة الباشوية في القاهرة تفصلها عن الخرطوم مسافات شاسعة . ولقد اقترن بإزالة أسباب الشكوى توسع كبير في السودان ، وتمكين لقواعد الحكم الذاتي في السودان ، على اعتبار أن ذلك إجراء يبعث على إدخال الطمأنينة إلى النفوس ويساعد على نشر الأمن والسلام .

فقد عمد سعيد عند نزوله في بربر (٤ ، ٥ يناير ١٨٥٧) إلى جمع المشايخ والرؤساء وكل الذين حضروا لاستقباله من أهل البلاد ، حتى يطلب منهم « أن يؤمروا عليهم أميراً يختارونه من بينهم ، ممن يستبشرون بإمارته ويتوسمون فيه الخير للبلاد وتحصل على يده السكينة والخلود إلى الطاعة . . . » وفي شندى أعلن سعيد في حضور الرؤساء والزعماء الوطنيين عزمه على إعادة جميع الموظفين الأتراك إلى القاهرة ، وعلى أن يترك للأهالي إدارة شئونهم بأنفسهم ، ثم تخلف بأمر الباشا « فردنند دلسبس » ، وكان من بين الذين صحبوه في هذه الرحلة ، حتى بقي في شندى بضعة أيام يبحث في خلالها مع رجال الحكومة موضوع إنشاء « مجالس بلدية » تتألف بالانتخاب من بين رؤساء الأسر الوطنية ، لأن المجالس البلدية — كما قال سعيد — « هي في الحقيقة العامل الرئيسي في وجود كافة الجماعات النظامية » . وفي الخرطوم « طرد » سعيد جميع كبار الموظفين — نتيجة كذلك للإصلاح الإداري الذي أدخله — وكى يتولى أكبر عدد ممكن من السودانيين وظائف الحكم والإدارة . واستدعى لهذه الغاية إلى الخرطوم المشايخ والمكوك الذين وضعهم سعيد مكان المطرودين من الخدمة « تحت مسئوليتهم الشخصية » .

ثالثاً : إعادة النظر في الجهاز الحكومي ، لإعادة بنائه بصورة تمكن من

القضاء على أسباب التدمير والشكوى ، وتحقيق الرفاهية لأهل السودان ، وتوطد سلطان الحكومة في الخرطوم وفي الجهات والأقاليم البعيدة .

وقد تحدث القنصل النمساوي في الخرطوم « الدكتور هوجلين » في تقريرين أحدهما من الخرطوم في ١٢ يناير ١٨٥٧ والثاني من كورسكو في ٢٣ فبراير ١٨٥٧ عن الجهاز الإداري ومساوئه ، وقام زميله بالقاهرة « هوبر » (Huber) بتلخيص هذين التقريرين في رسالة مطولة إلى حكومته من القاهرة في ١١ مارس ١٨٥٧ ، جاء فيها أن السودان المصري كان يتولى الحكم فيه حكام ذو سلطة مطلقة تقريباً ، مقره بالخرطوم ، في حين يتألف السودان من ست مديريات هي الخرطوم ، وسنار ومعها فازوغلي ، وكردفان ، ودنقلة ، وبربر ، والتاكة ، ويقوم على رأس كل منها مدير يخضع له « حكام » في الجهات والنواحي ، وللحكام حق القيادة العامة على قوات الجنود النظاميين وغير النظاميين « الباشيزوق » الذين مهمتهم المحافظة على الأمن والسلام ، وصون الحدود وجمع الضرائب . وقد أدى هذا النظام إلى استخدام عدد عظيم من الموظفين كانوا -كبيرهم وصغيرهم - شبه مستقلين في أعمالهم ، ولا رقابة فعالة عليهم ، لاتساع مساحة المديرية الواحدة ، ولبعد المسافات التي فصلتهم عن مقر الحكومة المركزية بالخرطوم ، ولرداءة طرق المواصلات وقتها . ولذلك فقد أساء هؤلاء الموظفون الحكم وأرهقوا الأهليين بأنواع المظالم ، ونظروا للسودان كعين لا ينضب للثراء الفاحش والغنى السريع . مما ترتب عليه أن عانى الأهليون الفقر والحاجة الشديدة وصاروا يهاجرون في جماعات كثيرة من جهات أفقرت بأكملها من سكانها ، حتى لحق الأرض الخراب وقل الإنتاج ، وارتفعت الأثمان ، وانتشرت المجاعات . فبات إصلاح الجهاز الإداري ، ضرورياً .

وأما هذا الإصلاح فقد قام على أساس إلغاء المركزية وإنشاء اللامركزية الإدارية ، ثم التوسع في إشراك العناصر الوطنية في الحكم والإدارة . وذلك بأن ألغيت الحكماء العامة ، وعين للخرطوم مدير - كان « أراكيل » أخا « نوبار » - وأنقص عدد المديريات من ست إلى خمس ، وصار كل مدير مسئولاً عن الإدارة في مديريته أمام حكومة القاهرة مباشرة ، وملئت الوظائف الإدارية برجال جدد معظمهم من المشايخ والزعماء والمكوك الوطنيين .

رابعاً : البحث في مسألة الضرائب ، لتخفيف أعبائها عن الأهلين ، حتى يستقر هؤلاء في قراهم ودساكرهم ويعود المهربون إلى الأرض ، فلا يلحقها البوار ، ويساعد هذا الاستقرار على إنعاش الحياة الاقتصادية في البلاد ، وذلك عدا ضروب الإصلاح الأخرى الضرورية عموماً .

وقد عالج سعيد مسألة الضرائب فور وصوله إلى بربر ، وذلك بأن طلب من الرؤساء والزعماء الوطنيين : أن يقدروا مبلغ الخراج الذي يسهل عليهم القيام به بلا كلفة ولا مشقة . وقد فعل هؤلاء ذلك . ولكن سعيداً لم يلبث أن أنقص فئات الضرائب التي حددوها بأنفسهم على السواق وعلى الأرض ، وكان لتقرير هذه الإصلاحات الإدارية ، والضريبة خصوصاً ، أن أصدر سعيد وهو بالخرطوم مراسيم أربعة في ٢٦ يناير ١٨٥٧ تضمنت القواعد الإدارية والمالية الجديدة : وأهمها تقريباً الضرائب بالاتفاق مع أعيان البلاد على هيئة جمعية ، وجعل الفصل في المنازعات والقضايا المحلية من اختصاص المشايخ والمكوك ، وتشكيل مجلس لبحث القضايا التي يتعذر على هؤلاء الفصل فيها ، وتخفيض ضرائب الأتليان والسواق ، وإناطة جمعها بمشايخ البلاد ، إلى غير ذلك من الإصلاحات التي كانت تهدف إلى الترفيه عن السودانيين ، بإنقاص الضرائب وتحديد فئات جديدة لها تتناسب مع مقدرة الأهالي على دفعها من جهة ومشجعة لهم على العودة إلى الأرض التي هجروها من جهة أخرى ، ثم كانت إلى جانب هذا تهدف إلى إشراكهم في حكومة بلادهم إشراكاً فعلياً .

ولقد سحب الإصلاحات الإدارية والضريبة ، إصلاحات أخرى كثيرة ، لتنشيط التجارة وإنشاء الطرق وتعبيدها تسهيلاً للمواصلات ، ولربط أقاليم السودان بعضها ببعض من جهة ، ولربطها بحكومة القاهرة من جهة أخرى . ولعل أهم هذه الإصلاحات — من حيث إنه كان إجراء لا مفر من اتخاذه ، ليس كعمل إنساني فحسب ، بل للقضاء على سلطان تجار الرقيق ، واسترجاع نفوذ الحكومة في الأصقاع الشاسعة التي أخضعها النخاسون لسيطرتهم — كان إعلان إلغاء الرقيق وإبطال تجارته ، وقد صدر هذا الإعلان في بربر في أوائل يناير ١٨٥٧ .

• • •

تلك إذا كانت أسباب رحلة محمد سعيد إلى السودان ، والأعمال التي تمت في أثناءها والتي بوسعنا الاستدلال منها على بطلان الاتهام الذي ألصق بالبشاوية في هذا العهد وهو أنها كانت تريد التخلي عن السودان .

ولعل المسئول عن ذبوع أسطورة إخلاء السودان كان « فردنند دلسپس » صديق سعيد ، وأحد الأوربيين الذين رافقوه في هذه الرحلة ونذكر من هؤلاء موجيل بك (Mougel) رئيس المهندسين الذي رافقه حتى كورسكو ، والدكتور « أباته » (Abbate) الإيطالي طبيب الباشا والذي نشر كتاباً عن الرحلة في ١٨٥٨ ، « وپوپولانی » (Popolani) قنصل البرتغال العام ، « وباولينو بك » وقد مر ذكره كثيراً ، وكان هذا قد رافق محمد علي في رحلة إلى فازوغلي ، والدكتور « تيودور فون هوجلين » القنصل النمساوي بالخرطوم ، والدكتور « إيجناز كنوبلخر » (Ignaz Knoblocher) رئيس البعثة الكاثوليكية التبشيرية ، وقد لازمه هذان الأخيران خلال زيارته بالسودان .

فقد زعم « دلسپس » أن محمد سعيد لشدة تأثره بما شاهده من بؤس أهل السودان والكوارث التي نزلت بهم بسبب سوء الإدارة ، لم يلبث أن أبدى عزمه ، وهو بمدينة بربر في طريقه إلى الخرطوم ، على إخلاء السودان ، وحتى يؤكد « دلسپس » روايته ادعى أن سعيداً أبدى هذه الرغبة نفسها وهو بالخرطوم ، فقال إنه كان على مائدة الطعام مع الباشا وحدهما عند ما أريد وجه سعيد بغتة وراح يشكو من حرج الموقف الذي وجد نفسه فيه واستحالة إصلاح شيء وإزالة ما كان يشكو منه السودانيون ، وأنه — أي سعيداً — لا يجد سبيلاً للخروج من هذا المأزق سوى ترك السودان .

والدليل على تلفيق هذه الرواية ، عدا أن الإصلاحات التي استحدثها محمد سعيد في أثناء هذه الرحلة تنهض وحدها دليلاً على تمسكه بالسودان ، نقول يمكن إيجازه فيما يلي :

إن أحداً من الذين رافقوا سعيداً لم يذكر هذه القصة : لا الدكتور « أباته » وقد نشر كتابه عن الرحلة سنة ١٨٥٨ ، ولا الدكتور « هوجلين » في رسائله إلى القنصل « هوبر » بالقاهرة ، ولا غير هذين ممن كانوا مع الباشا . وأن « دلسپس » نفسه نشر عقب الرحلة ، مقالا أعده لأكاديمية العلوم

الفرنسية في باريس ، عن سفرته مع سعيد باشا إلى السودان ، وتحدث في هذا المقال الذي نشره في سنة ١٨٥٧ عن أشياء كثيرة ، ولكن لم يشر لا من بعيد ولا من قريب إلى حكاية « الإخلاء » .

وأن « دلسبس » لم يشر إلى هذه الواقعة إلا بعد مضي ١٨ سنة ، وذلك في رسائله وجورناله والوثائق المتصلة بامتياز قناة السويس ، وتلك في خمسة أجزاء نشرت في باريس بين عامي ١٨٧٥ و ١٨٨١ ، ثم إنه لم يذكر تفاصيل الواقعة ، وحكاية تناوله الطعام منفرداً مع سعيد بالخرطوم إلا بعد سبع وعشرين سنة من تاريخها . وذلك في « ذكريات رحلته إلى السودان » التي نشرت سنة ١٨٨٤ وقد أعاد « دلسبس » هذه الحكاية — حكاية تناول الطعام مع سعيد وحدهما ، وأن أحداً غيره لم يسمع هذا الحديث — في كتابه : « ذكرياته في أربعين عاماً » الذي نشر سنة ١٨٨٧ ، وبعد المدة ، وحرصه على تأكيد أن أحداً لم يحضر الحديث الذي دار بينه وبين سعيد ، يدعو للتشكك في صحة الرواية ، وأن من بين الذين رافقوا سعيداً كان — كما عرفنا — الدكتور « هوجلين » والدكتور « كنوبلخر » ، وكان هذان موضع ثقة سعيد واستعان بهما في معرفة أحوال السودان ، وكان لآرائهما أثر ظاهر في مختلف الإصلاحات التي صدرت بها مراسيم الخرطوم الأربعة في ٢٦ يناير ١٨٥٧ . ومع ذلك فإن أحداً منهما لم يذكر أن سعيداً أبدى رغبة في التخلي عن السودان .

وإن من المستبعد جداً أن يصطلي سعيد « دلسبس » دون الآخرين في أثناء هذه الرحلة ، حيث إنه من الثابت أن « دلسبس » لم يكن مقرباً وقتئذ من سعيد ، ولأن « دلسبس » لم يكن يعنيه خلال هذه الرحلة إلا شيء واحد هو الإصلاح على سعيد حتى ينال موافقته على كل ما كان لديه من مسائل متصلة بامتياز قناة السويس .

وإن أمراً خطيراً كإخلاء السودان ، وتسليمه للرؤساء والزعماء الوطنيين ما كان من الممكن أن يظل سراً مكتوماً ولا يعلم هؤلاء عنه شيئاً لا سيما أن سعيداً قد قلد عدداً كبيراً منهم المناصب ، فلم يذكر السودانيون في تواريتهم شيئاً عن هذه المسألة إطلاقاً .

هذا وقد تحدث القنصل النمساوي « هوبر » (Huber) عن أسباب هذه

الرحلة في رسالة له إلى حكومته في القاهرة في ٢٨ نوفمبر ١٨٥٦ فقال :

« وفي اليوم السابق على نهائسفره قابل سعيد باشا القناصل ، وبهذه المناسبة بلغهم أن سبب الرحلة إلى السودان ليس حربيًا مطلقاً ، بل على العكس من ذلك ليس الغرض من الرحلة سوى فحص إدارة السودان فحوصاً دقيقاً ، بعد أن أهملت إهمالاً تاماً من زمن طويل . فقد صار لهذه الأقاليم السودانية وهي منضمة إلى مصر ٣٨ عاماً تقريباً . وعلى ذلك تعذر الحصول على أية إيرادات منها أو الاستفادة منها مالياً ، بل تسببت في خسائر كبيرة كل سنة ، ولذلك فإذا اتضح أن من المستحيل إزالة مساوئ الإدارة ، فما لا غبار عليه أن من الأجدي والأففع للحكومة المصرية ترك هذه الأراضي ، وعندئذ تعود البلاد إلى أصحابها السابقين ، أي الرؤساء العرب » ثم استمر القنصل النمسي يقول :

« ولكن أرجو أن يسمح لي سيدي الوزير بإبداء ملاحظة على هذا الكلام ، هي أن هذا القول لا يتفق مع ما سبق أن عرفناه عن آراء سعيد باشا والتي تدل على أنه يعتبر امتلاك السودان أمراً خطير الشأن » .

• • •

ح - تغفل النفوذ الأجنبي وتجارة الرقيق :

دلت الإصلاحات التي أجراها سعيد إذاً على أن الباشوية متمسكة بوحدة الوادي وتريد الرفاهية لأهل السودان ، ولقد كانت هذه الإصلاحات الإدارية والضريبية وإلغاء الرق وما إلى ذلك ، إصلاحات بعيدة الغور ، لو أتاحت الفرصة لنجاحها لكان ممكناً معالجة كثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع السوداني والمتعلقة بجهاز الحكم والإدارة ، ولأمكن تلافي الأسباب التي أدت بعد ذلك بحوالي ربع القرن من الزمان إلى إشعال الثورة المهدية في السودان . وكانت أسباب إخفاق هذه الإصلاحات كثيرة : منها بعد مقر الحكومة الرئيسية للباشوية في القاهرة عن السودان ، ومشغولية حكومة القاهرة بالمسائل السياسية المتعلقة بتقوية مسند الباشوية ، بل بالمحافظة على الباشوية نفسها ، واقتدار السودان إلى العناصر الحديدية من موظفي الحكومة والإداريين سواء كانوا من غير السودانين أم من الزعماء والرؤساء الوطنيين أنفسهم ، وهم الذين

توقف نجاح الإصلاح من عدمه على مدى إدراكهم جميعاً لأهمية المراسيم الأربعة : مراسيم الخرطوم المعروفة في ٢٦ يناير سنة ١٨٥٧ . ولقد توقع كثيرون لهذا السبب نفسه — إخفاق الإصلاح الإداري اللامركزي . ومنذ ٢٠ مارس سنة ١٨٥٧ كتب « ساباتيه » القنصل الفرنسي : « أنه يخشى أن يكون إدخال اللامركزية على الإدارة وتقسيم السلطة الإدارية عملاً جانبياً التوفيق وذا آثار غير حميدة ، لأن من أسهل الأمور على المرء أن يجد رجلاً واحداً ذا كفاية من أن يجد في البحث عن أربعة رجال أكفاء » ، أضف إلى هذا أن الغرض من الإدارة اللامركزية كان وقف طغيان كبار وصغار الموظفين في المديریات والأقاليم والحد من استبدادهم بالأهلين وإساءة معاملتهم ، ولكن الذي حدث عند إلغاء الحكمادارية وجعل المديرين مسئولين أمام حكومة القاهرة مباشرة أن انتقلت المركزية من الخرطوم إلى القاهرة مما عاد بالضرر على السودان ، لأن الباشوية من جهة كانت مشغولة — كما عرفنا — بمشكلات كثيرة وخطيرة تجعل متعذراً عليها أن تتفرغ تماماً لشئون السودان ، وتلك إحدى نتائج تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ . ولأن شئون السودان من جهة ثانية صارت بانتقالها إلى القاهرة موزعة بين وزارتي المالية والداخلية ، وأما في السودان نفسه فقد أدى تطبيق اللامركزية ، بشهادة المعاصرين ، إلى إصابة كل جهود السلطان المحلية ، ولا سيما الجهود العسكرية لتقرير الأمن والسلام ، خصوصاً على الحدود وفي السواحل — بالشلل في كل المديریات . وانتهى الأمر بإلغاء اللامركزية وإعادة منصب الحكمادارية واسترجاع الحكمادارية لسلطاتها القديمة في مايو ١٨٦٢ . وكانت مسألة الرقيق من المسائل التي أخفق « النظام الجديد » في علاجها . ومن أسباب هذا الإخفاق أن الرق كان متغلغلاً في كيان السودان الاجتماعي والاقتصادي من الأزمنة القديمة ، وأن مكافحته تتطلب جهوداً عظيمة ومثابرة طويلة ، في حين أهمل المديرون وسائر المسؤولين أوامر إلغاء الرق التي أصدرها سعيد ، ثم إن سعيداً نفسه كان مسئولاً لدرجة ما عن هذا الإخفاق عند ما أراد سنة ١٨٥٩ تشكيل حرس خاص له من السود ، فاتفق بلحب هؤلاء من السودان مع « شركة » السيد موسى العقاد ، وهي من أكبر البيوت أو الشركات العربية المشتغلة بتجارة العاج والرقيق في النيل الأبيض .

ومن أهم أسباب إخفاق محاولة إبطال تجارة الرقيق ، وأهم الدوافع على زيادة نشاط هذه التجارة ، فتح النيل الأبيض للملاحة والتجارة . فقد وفد إلى السودان منذ نجاح حملات سليم قبودان ، المغامرون والرواد والمستكشفون ، والتجار من الأوربيين والليفانتين ، الذين انتفعوا من النفوذ الذي صار لقناصل الدول الأوربية التي اشتركت في تسوية ١٨٤٠-١٨٤١ ، ومع أن عباساً قد نجح في وقف نزوح الأجانب إلى مصر في عهده فقد وجد هؤلاء في السودان ميداناً لنشاطهم ، وكما تدفق على مصر سيل من الأجانب في عهد سعيد ، تدفق على السودان جماعة كانوا مثل إخوانهم في مصر من « حثالة القوم » باعتراف معاصريهم من الأوربيين أنفسهم ، أساءوا إلى سمعتهم كما أساءوا إلى سمعة بلادهم ، لأنهم - كمواطنيهم في مصر - لم يكونوا يهتمون إلا بالوصول إلى الغنى السريع واكتناز المال من أي سبيل ، فتاجروا في العاج في مبدأ الأمر ، حتى إذا قل العاج انقلبوا إلى التجارة في الرقيق . فصارت مراكبهم في النيل الأبيض تحمل الرقيق محتمية بأعلام الدول التي كانوا من رعاياها أو تجنسوا بجنسياتها ، يؤازرهم في نشاطهم ويقوم بالدفاع عنهم لدى السلطات المحلية قناصلهم في الخرطوم .

وواقع الأمر أن هذا العهد كان عهد القناصل الذهبي في السودان كما كان الحال في مصر ، فقد أشرف على مصالح الإنجليز بالخرطوم أحد السورين . هو « خليل شامى » حتى عين « جون بثرليك » (John Petherick) نائب قنصل سنة ١٨٤٩ ، ثم قنصلاً بعد ذلك ، وكان أول قنصل للنمسا في الخرطوم هو « البارون ملر » (Muller) سنة ١٨٥٠ ، ثم بعده الدكتور « تيودور فون هوجلين » ، ثم خلفه الدكتور « ناترر » (Natterer) وقد توفى بالخرطوم سنة ١٨٦٢ ، وتولى منصب القنصل الفرنسي ، السيد « تيبو » (Thibaut) ، وكان لسردينيا قنصل هو المسيو فوديه (Vaudey) الذي قتله مع ستة عشر من أتباعه قبائل البارى حول غندكرو في أبريل ١٨٥٤ ، وكان يتاجر في العاج والرقيق ، وتولى القنصلية بعده « بران روليه » (Brun-Rollet) ، وقد توفى سنة ١٨٥٦ ، وشغل منصب قنصل الولايات المتحدة بالخرطوم قبلى هو شنودة « الابن » . ومنذ ديسمبر ١٨٦١ قدم قنصل إيران في مصر ميرزا أمان خان ،

التماساً بأن إيران تريد تعيين وكيل لها في السودان لرعاية مصالح رعاياها، ويرجو الاعتراف بالتاجر « الرعية الإيرانية » المقيم بالسودان، جرجس بولص وكيله . وكان جميع هؤلاء - باستثناء « الدكتور هوجلين » قطعاً ، ومن المحتمل كثيراً المسيو « جون بريك » - يتاجرون في الرقيق ، وبينما كان لا يتجاوز عدد الأجانب من الأوربيين والليفانتين المقيمين بالخرطوم خمسة فقط في سنة ١٨٤٧ ، بلغ عددهم بها في سنة ١٨٦٠ حوالي ٢٥ ، كانوا من جنسيات مختلفة : الفرنسية ، والإيطالية « السرديني » والمالطى ، والأيونيانى ، والإنجليزى والغسوى . وقد وصف البيئة التى عاشوا فيها رحالة فرنسى معاصر ، هو « تريمو » (Trémaux) الذى زار السودان وإثيوبيا وأصدر كتاب رحلته فى باريس سنة ١٨٦٢ ، فرسم صورة سيئة لحياتهم الأخلاقية والاجتماعية : كتعدد حوادث الطلاق ، وزواج المتعة ، والزواج المختلط ، وإهمال أولادهم . وأكد أن جميعهم اشتغلوا بتجارة الرقيق تحت ستار التجارة فى العاج الذى لم يكن إلا ادعاء فحسب ؛ وإن منهم من كان يسعى كى يستمر نشاطه المشين وفعاله القبيحة - وهى صيد الرقيق - للحصول على منصب قنصل لإحدى الدول الأوربية التى تكون مهتمه بأن يصبح لها نفوذ كبير فى السودان يمكنها من « صيانة مصالح رعاياها » فى هذه البلاد البعيدة .

ولا جدال فى أن فتح النيل الأبيض للملاحة كان من أهم الأسباب التى جعلت هؤلاء الأوربيين والليفانتين يقبلون على صيد الرقيق والتجارة فيه ، وذلك لأن فتح النيل الأبيض للملاحة الحرة سرعان ما جعل فى استطاعة هؤلاء التجار التوغل فى أصقاع شاسعة جديدة يصيدون فيها الفيلة ويجمعون العاج من الأهالى السود فى أقاليم النيل الأبيض وبحر الحبل وبحر الغزال ، ونهر السوبات ، ويجنون أموالاً طائلة من هذه التجارة . ولما كانت الحملات ، أو الغزوات والتجريدات التى يرسلونها لهذه الغاية تتكلف نفقات باهظة ، ثم بدأ معين العاج ينضب فى هذه الجهات ، فقد صار التجار يصيدون السود لاستخدامهم كحمالين وتخدم فى أثناء الحملة ، ثم لبيعهم فى أسواق الرقيق بعد انتهاء الحملة ومنذ نهاية عام ١٨٥٤ تقريباً ، صاروا تجار رقيق قبل أى شىء آخر ، وتحت ستار التجارة فى العاج .

ومن تجار الرقيق المشهورين في هذا العهد : « ديبونو » (Debono) ، وقريبه « أمبيلي » (Ambile) ، وهما مالطيان . (وقد دافعت الحكومة الإنجليزية عن « ديبونو » لأن جنسيته بريطانية ، فأدعت أنه لا توجد أدلة كافية ضده لاثامه بالتجارة في الرقيق ١٨٦٢) ، « وملزك » (Malzac) وهو فرنسي ، وصاحب زرائب كبيرة لجمع العاج وصيد الرقيق من نهر الزهل وفي إقليم بحر الغزال عموماً ، وأشهرها محطة « رمبرك » (Rumbek) ؛ و « بارثلمى » (Barthlemy) « ولافارج » (Lafargue) وهما أيضاً فرنسيان ، وكثيرون غير هؤلاء ، وكانت الشركات أو البيوت الأجنبية المشهورة في الخرطوم سبعة بيوت : أربع شركات لفرنسيين : « بارثلمى » ، والأخوان « وبونسيه » (Poncet) ، « وفايسير » (Vayssière) « وملزك » (Malzac) ؛ واثنان لإنجليز : « بتريك » (Petherick) ، والمالطي « ديبونو » ، وواحدة إيطالية : « أنجيلو — بولونيزى — انطونيولى — (Angelo — Bolognesi — Antognoli) واختصت هذه بالتجارة الحبشية .

وفي سنة ١٨٦٠ باع أكثر هؤلاء الأجانب زرائبهم ومخطاتهم إلى التجار العرب ، لأنهم وجدوا أن النخاسة قد صارت قوام كل نشاط تجارى في السودان ، ولأنهم عجزوا عن منافسة التجار العرب ، وأما من بقى من الأوربيين والليفانتين في السودان بعد سنة ١٨٦٠ يمارسون التجارة في النيل الأبيض والنيل الأعلى ، فقد كانوا — ما عدا القليل منهم — من تجار الرقيق . فاستمر « ديبونو » في نشاطه ، واشتهر الخرفرانز بندر (Franz Binder) من ترنسيلفانيا — أى أنه كان نمسويًا — الذى ابتاع زريبة « ملزك » الفرنسى في « روبرك » سنة ١٨٦٠ واتخذ رحاله إلى جانب ذلك مقرًا لهم في « غابة شامبي » .

وأما العرب الذين أنشوا في هذا العهد البيوت أو الشركات التجارية ، فقد اشتهر لهم في الخرطوم بيوت أربعة تتاجر في الرقيق هى شركات : العقاد ، السيد أحمد العقاد وشريكه موسى العقاد ؛ البصيلي ؛ محجوب البصيلي ؛ وعبد الحميد ، وأبو عمورى ؛ على أبو عمورى ، وقد بدأت تجارة هذه الشركات في العاج ، ثم صارت تتاجر في الرقيق . ومن تجار الرقيق العرب المعروفين في هذا العهد : محمد خير ، وواد إبراهيم ، وخليل شامى ، وشنودة ، وخطاس ، وخورشيد أغا ، وكوشك على . . . الخ . وتألفت من أبو عمورى وبصيلي

وكوشك على «ديكتاتورية ثلاثية» استأثرت بكل نفوذ وسلطة حقيقية على السود في إقليم بحر الغزال، في حين تألفت من ديبونو، وشنودة، وخورشيد أغا، ديكتاتورية ثلاثية أخرى، حول غندكرو في إقليم بحر الجبل وجهات النيل العليا.

وكان الغرض من تأليف هذه الشركات أن يساوم أصحابها، من العرب وغيرهم، السلطات الحكومية في الخرطوم على احتكار تجارة العاج - وهي التجارة التي اتخذوها شعاراً لإخفاء نشاطهم في النخاسة وتجارة الرقيق - في مناطق شاسعة كانت خارجة عن سلطات الحكومة في الخرطوم، والتي لم تجد الحكومة غضاضة لهذا السبب في إجابتهم إلى ما يريدون، وهذه المناطق كانت تقع جنوب دارفور أو في كردفان أو على جانبي النيل الأبيض حتى غندكرو، أو في الجنوب. وقد نجم عن تنازل الحكومة عن هذه المناطق لتجار الرقيق، أن تلاشى نفوذها وسلطانها تماماً في هذه الأصقاع الواسعة والبعيدة، وأقامت الشركات التي نالت «امتياز» الاحتكار بها سلطات مستقلة عن حكومة الخرطوم تفرض الضرائب على الأهليين وتعتمد إلى توزيع مناطق النفوذ بالاتفاق فيما بينها، وذلك دون أن تستطيع حكومة الخرطوم تحريك أي ساكن لكبح إجماع هؤلاء التجار، بل حدث في أواخر سنة ١٨٦٣ أن دخل كل من محمد خير وواد إبراهيم في مفاوضات مع حكومة الخرطوم، مشفوعة بإرسال الهدايا، لإغراء المسئولين على قبول ما يريدان، وهو أن يعين محمد خير شيخاً من قبل الحكومة على قبائل الدنكا ويعين واد إبراهيم على قبائل الشلوك، ولم يفسر هذه المفاوضة غير تغيير الأحوال عند اعتزام الباشوية بعد انقضاء عهد محمد سعيد، أن تسترجع نفوذها وسلطانها في هذه الجهات النائية.

والحقيقة أن جهات بأكملها في حوض النيل الأبيض والنيل الأعلى قد صارت عند وفاة محمد سعيد في يناير ١٨٦٣ خارجة كلية عن سلطان ونفوذ حكومة الخرطوم البعيدة نتيجة لتغلغل النفوذ الأجنبي في السودان ونشاط تجار الرقيق من الأجانب والعرب على السواء.

وعلى ذلك فقد كانت المسألة الهامة التي واجهت الباشوية بعد ١٨٦٤ للاحتفاظ بوحدة الوادي السياسية ودعم هذه الوحدة، هي ضرورة استرجاع

سلطات الباشوية في السودان ، بتوطيد نفوذ الحكومة المركزية بالخرطوم ، وبسط سلطان الحكومة على الأصقاع البعيدة في جهات النيل الأعلى خصوصاً وعلى حدود السودان ، وكان من الواضح أن شيئاً من ذلك لن يتحقق إلا إذا بذلت الباشوية كل ما وسعها من جهد وحيلة للقضاء على النخاسة وتجارة الرقيق .

الخديوية

خديوية مصر والسودان

١٨٦٣ - ١٨٧٩

تمهيد :

واجهت الباشوية المصرية بعد سنة ١٨٦٣ المشكلة نفسها في الأدوار السابقة ، والتي ترتبت على التسوية التي وضعت للمسألة المصرية (١٨٤٠ - ١٨٤١) ، وتعني بذلك ضرورة تقوية مسند الباشوية بتعديل نظام الوراثة وتوسيع دائرة الاستقلال الداخلى ، وذلك في نطاق الإمبراطورية العثمانية ، طالما أن الدول - ولا سيما المشتركة في تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ لا تريد أن تنال مصر استقلالها وأن تنفصل عن تركيا .

ولقد شاهدنا كيف أن العمل لتحقيق هذه الغاية قد اقترن بمسعى معين من جانب الباشوية ، أولاً فيما يتعلق بتحرير الباشوية من النفوذ الأجنبي والقنصلى ، وثانياً فيما يحفظ وحدة وادى النيل السياسية ، بإنشاء الحكومة القوية الصالحة في السودان ، ولكن هذا المسعى أخفق في ناحيته ، بحيث لاحظنا عند نهاية الدور السابق في سنة ١٨٦٣ أن النفوذ الأجنبي والقنصلى صار متغلغلا في مصر والسودان معاً ، مما أدى في مصر إلى بداية ظهور المصاعب من ناحية ، وإلى افتتاح المحاكم القنصلية على سلطان الحكومة والحد عملياً من سيادة الباشوية الداخلية ، من ناحية أخرى ، وبما أدى في السودان إلى خروج مناطق بأكملها من نفوذ حكومة الخرطوم ، وتخضوعها لسيطرة النخاسين وتجار الرقيق ، وبالتالي إلى انتشار الرق والشخاسة في السودان . ولقد كان من نتائج ضعف أو زوال نفوذ حكومة الخرطوم من الأقاليم البعيدة عن مقر هذه الحكومة أن تعرضت أطراف السودان لغارات القبائل الحبشية والفوارية والقبائل السود الواقعة على حدود السودان الشرقية والغربية والجنوبية بالتوالى .

ووقع على كاهل الباشوية في هذا الدور (١٨٦٣ - ١٨٧٩) معالجة كل هذه المشكلات . ونهضت الباشوية بهذا العبء خلال الست عشرة سنة التي تولى زمام الأمور خلالها إسماعيل بن إبراهيم بن محمد على الذي خلف محمد سعيد في يناير ١٨٦٣ ، ولا جدال في أن الجهود التي بذلتها الباشوية في هذه الفترة لمعالجة المشكلات السالفة الذكر ، قد جعلت هذا الدور من أهم الأدوار في تاريخ مصر في القرن التاسع عشر ، وذلك من حيث نجاح الباشوية في علاج بعض المشكلات وإخفائها في البعض الآخر ، ثم من حيث النتائج التي تربت في آخر الأمر على هذا النجاح والإخفاق كليهما .

ففي هذا الدور استكملت مصر سيادتها الداخلية أو استقلالها الداخلي . بعد أن عجزت بسبب تدخل الدول ، وعلى نحو ما حدث في الأدوار السابقة ، عن الظفر باستقلالها الكامل والانفصال عن تركيا . وقد حصل هذا الاستكمال على أساس تغيير نظام الوراثة وجعلها صلبية ، ثم توسيع دائرة الاستقلال الداخلي وقد رمز إلى تقوية مسند الباشوية بهذه الصورة لقب « الخديوية » الذي نالته مصر . ولو أنه مما يجب التنبيه إليه فوراً أن هذا اللقب لم يكن يحمل معه معاني أو امتيازات غير تلك التي تضمنتها وأتت بها فرمانات التي أعطيت للباشوية سواء عند وضع تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ ، أم عند صدور فرمانات ١٨٦٦ و ١٨٦٧ - أي فرمانات التي جعلت الباشوية ، ثم الخديوية من بعد ذلك تخضع لسيادة الباب العالي الشرعية ، ولا سبيل لها إلى الانفكاك من هذه التبعية ، وذلك بالإضافة إلى أن « الوضع » المعدل الذي قامت عليه الخديوية ، في عامي ١٨٦٦ و ١٨٦٧ قد نال موافقة الدول التي اشتركت في تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ ، فلا تزال بموجب هذه الموافقة الوصاية الدولية قائمة على الخديوية .

وفي هذا الدور تدعمت وحدة الوادي السياسية : لأن كلا من القطرين ، مصر والسودان ، قد صار متمماً للآخر وجزءاً لا يتجزأ منه ، وذلك بفضل فرمانات التي أنشأت الخديوية وجعلت نظام الوراثة الجديد ، الوراثة المباشرة والصلبية منطبقاً في السودان إنطباقه في مصر ، فتأسست من ثم ما يصح تسميته « خديوية وادي النيل » ، وفي هذه الدولة التي اكتمل تكوينها السيامي قانوناً في إطار الخديوية ، استقرت خصائص السيادة في موثل السلطة الفعلية ، في

مصر ، مع استمرار التبعية لتركيا صاحبة السيادة الشرعية على مصر و «ملحقاتها» ولو أن هذه التبعية قد استحال اسمية فحسب .

ولأنه أمكن استرجاع المناطق الشاسعة التي كانت قد خرجت في السودان عن سلطان حكومة الخرطوم . وقد اقتضى استرجاع هذه المناطق الدخول في نضال شديد ، أو حرب حقيقية ، مع النعاسين وتجار الرقيق لاستنقاذ هذه المناطق منهم ؛ وكان من مقتضيات هذا الكفاح محاولة القضاء على الرق والنعاسة في مواطنها الأساسية وإغلاق المنافذ التي يجري فيها تصدير الرقيق إلى الخارج ؛ الأمر الذي استتبع التوسع المصري في الجنوب ، بضم مديرية خط الاستواء ، وفي الشرق والجنوب الشرق ، بضم بوغوص ، وهرر ، وتاجورا ، وزيلع ، وبربرة ، وفي الغرب ، بضم دارفور ، وقد أدى هذا التوسع في السودان الشرقي إلى قيام الحرب الحبشية - المصرية (١٨٧٦) من جهة ، وإلى عقد معاهدة إلغاء الرقيق مع إنجلترا في ٤ أغسطس ١٨٧٧ ، ثم إبرام المعاهدة البريطانية - المصرية «بخصوص ساحل السومال» في ٧ سبتمبر ١٨٧٧ ، من جهة أخرى .

على أن الخديوية قد عجزت عن تحرير البلاد من ربة الوصاية الدولية التي فرضتها عليها تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ ، فكان بعد عناء شديد - أن استطاعت الخديوية إدخال الإصلاح القضائي الذي أوجد المحاكم المختلطة في مصر ، وهي التي بدأت عملها في فبراير ١٨٧٦ ، وكان إصلاحاً حقق عدة مبادئ جديدة في تاريخ القضاء المصري ، لعل من أهمها استقلال القضاء عن الإدارة على أساس الفصل التام بين القضاء والسلطة التنفيذية ؛ وهذا إلى جانب أنه وضع حداً للاغتصاب المالي عن طريق التعويضات الباهظة التي أرغمت مصر على دفعها تحت الضغط القنصلي ، أضف إلى هذا أن الإصلاح قد كفّل للخديوية استقلالاً ذاتياً تاماً ، عند ما اعترفت الفرمانات المعطاة لهذه الخديوية - وبخصوصاً الفرمان الشامل في ١٨٧٣ - بحق الدخول مباشرة في مفاوضات مع الدول ، أي الاعتراف بسلطة الحكومة المصرية في التصرف طبقاً للقانون الدولي . ولقد نالت مصر بفضل الاتفاق الذي أسفر عنه إنشاء المحاكم المختلطة مركزاً ممتازاً في تقدير الدول التي نزلت لمصر ، بمقتضى هذا الاتفاق ، عن مباشرة حق

القضاء « القنصلى » ، الناشئ عن الامتيازات الأجنبية — ولو أنه كان تنازلاً جزئياً — كما أن مصر قد نالت هذا المركز الممتاز نفسه فى تقدير السلطان صاحب السيادة الشرعية عليها ، حيث كان واضحاً أن الدول لم تتنازل عن هذا « الحق » لمصلحته ، وإنما لمصلحة الخديو الذى أسند باسمه القضاء إلى المحاكم الخديوية .

حقيقة تلك كانت مزايا لا يستهان بها ، ولكن مع ذلك كله ، فإنه سرعان ما ترتب على إنشاء المحاكم المختلطة إضعاف مسند الخديوية نفسه ، وذلك لأن اختصاصات هذه المحاكم قد قيدت فى النزاعات المدنية والتجارية وكذلك الجزائية أو الجنائية ، فاستثنى الأجانب من قضائها فى حالات معينة بقى الفصل فيها للقضاء القنصلى ، على خلاف ما كان يتوخاه الخديو أصلاً من الإصلاح القضائى ؛ وفضلاً عن ذلك فقد أعطيت المحاكم المختلطة حق إخضاع الحكومة ومصالحها والدوائر الخديوية وأعضاء الأسرة المالكة لأحكامها فى الدعاوى التى تقوم بينهم جميعاً وبين الأجانب : الأمر الذى وصفه أحد الكتاب الذين تناولوا تاريخ الخديوية : « بأنه لا نظير له فى أى دولة متمدنة » .

فلقد كان أخطر ما تعرضت له الخديوية بسبب هذا الإصلاح القضائى أن آزرت المحاكم المختلطة الدائنين الأجانب ضد الحكومة المصرية إبان اشتداد الأزمة المالية ، حيث أوجب الاتفاق ليس فقط خضوع الخديو لأحكام المحاكم ، بل تنفيذ الأحكام الصادرة ضده كذلك .

ولقد كان عجز الخديوية عن حل المشكلة المالية ، التى ظهرت بوادرها فى صورة الديون التى خلفها محمد سعيد ، من سائرة وثابتة ، ثم لم تلبث أن استحسنت فى عهد إسماعيل لأسباب موفى يأتى ذكرها فى موضعها — من العوامل التى أفضت إلى انهيار هذه الخديوية نفسها — النهاية ؛ ليس مصر وحدها ، بل فى السودان كذلك ، ففى مصر فقدت الخديوية كل هيبة لها بعد خلع الخديو إسماعيل ونفيه من البلاد بسبب تدخل الدول الأوروبية ، فهدت الخديوية الضعيفة المتخاذلة بعد ذلك للاحتلال البريطانى ودعم أركانه فى مصر ، وفى السودان أضعف انهيار مسند الخديوية فى مصر حكومة « الحكمدارية » فى الخرطوم بحيث عجزت هذه عن قمع الثورة المهدية وهى لا تزال فى بدايتها ،

فاستفحل شر هذه الثورة حتى أنزلت بتحطيم وحدة الوادى وأسفرت عن فقد السودان لعدة سنوات .

وفيما يلي تفصيل هذه الموضوعات .

. . .

١ - الفرمانات وحقوق السيادة فى وادى النيل (١٨٦٣ - ١٨٦٧) :

على أن الذى يعنينا فى موضوع العلاقات بين مصر والسودان فى هذه المرحلة ، إنما هو بحث مسألة السيادة على ضوء ما أتت به الفرمانات التى أنشأت « خديوية » مصر والسودان . ويرتكز بحث هذه المسألة ، قبل كل شئ ، على تحديد طبيعة حقوق السيادة كما أقرتها الفرمانات الصادرة فى هذه الفترة . وأولها الفرمان الصادر بتولية إسماعيل فى العشرة الأولى من شهر شعبان ١٢٧٩ ، وهى تبدأ من يوم ٢٢ يناير ١٨٦٣ ، وقد جاء فى هذا الفرمان ما نصه : « لما كان محمد سعيد باشا قد توفى فى ٢٨ رجب ١٢٧٩ (١٨ يناير ١٨٦٣) ، فقد عهدنا بحكومة مصر وملحقاتها (Dependances) إلى إسماعيل باشا بنفس الشروط التى تضمنها الفرمان الصادر إلى محمد على باشا . . . - أى فرمان ٢٣ مايو ١٨٤١ ، وهى الشروط التى تأكدت كذلك فى فرمان أول يونيو ١٨٤١ ، ومثل هذا الفرمان فى أنه تحدث عن مصر وملحقاتها ، مثل الفرمان الصادر إلى عباس الأول فى نوفمبر ١٨٤٨ ، والفرمان الصادر كذلك إلى محمد سعيد فى يوليو ١٨٥٤ ؛ ثم لم يصدر فرمان منفصل خاص بالسودان . ولذلك ينسحب ما سبق ذكره من تعليقات على فرمان ١٨٤٨ الصادر لعباس ، وعلى الفرمان الصادر لمحمد سعيد ، ثم على الفرمان الذى صدر الآن إلى إسماعيل فى يناير ١٨٦٣ . وفحوى هذه التعليقات : اعتبار السودان من ملحقات باشوية مصر ؛ واشتراط ممارسة شئون الحكم فى مصر وملحقاتها بالشروط نفسها الواردة فى فرمان ٢٣ مايو ١٨٤١ ، أى يطبق فى مصر وملحقاتها نخط شريف كلخانة الصادر فى نوفمبر ١٨٣٩ ، وأن تسرى بها وملحقاتها المعاهدات المبرمة أو التى تبرم بين الباب العالي والدول الأجنبية ، ومن أهمها معاهدات الامتيازات الأجنبية ؛ ثم إن فرمان يناير ١٨٦٣ بإعطائه إسماعيل باشا حكومة مصر وملحقاتها بالشروط

التي نص عليها فرمان ٢٣ مايو ١٨٤١ قد أقر قاعدة الوراثة في نظامها المعمول به ، أي أيلولة الحكم ، أو الباشوية ، إلى الأرشد فالأرشد من الأبناء المذكور في الأسرة ، هذا فيما يتعلق بمصر ، وانتقال الحكم في السودان إلى صاحب الحكم في مصر مدة حياته .

وواضح إذًا من هذا كله أن « الوضع » الذي صار لمصر والسودان في عام ١٨٦٣ هو نفس ما كان عليه « الوضع » قبل أن يصل إسماعيل إلى الباشوية . أي أن ذلك « الوضع » الشاذ المتناقض ، الذي يضر استمراره بمصالح مصر والسودان معاً ، قد ظل باقياً كما كان ؛ وأصبح لامنتوحة عن أن تبدل الباشوية قصارى جهدها لتصحيحه ، ولم يكن هناك مناص من أن يسلك إسماعيل الطريق نفسه الذي سلكه أسلافه .

ولما كان يمتنع إدخال أي تغيير على الوضع القائم في مصر من غير موافقة الدول ، فقد استعان إسماعيل بحكومتى فرنسا وإنجلترا لتأييد مسعاه لدى الباب العالي من أجل تغيير الدراسة وجعلها صليبية ، وتوسيع دائرة استقلاله الداخلي . ونال إسماعيل مساعدتهما ، وكانت إنجلترا وفرنسا تتجهجان سياسة قائمة على التعاون فيما بينهما في المسألة المصرية وقتئذ . وحرص إسماعيل في الوقت نفسه على كتمان هذه المساعي عن روسيا ، وكانت هذه منافساً شديداً لفرنسا وإنجلترا في القسطنطينية .

وكان مسعى مصر منصرفاً لإقناع الدول ، على الأقل ، بعدم التعرض للتغيير المطلوب ، إن لم تشأ هذه الدول تأييده .

وتتلخص وجهة النظر المصرية : في أنه حينما عقدت الدول اتفاقية لندن المعروفة في يوليو ١٨٤٠ ، ورفض محمد علي قبول فرمان الوراثة الأول في فبراير ١٨٤١ ، طلب الباب العالي رأي الدول ، فكان رأيها أن المؤتمر — أي مؤتمر لندن — لم يضع ولم يؤيد سوى قاعدة واحدة هي مبدأ الوراثة من حيث هو فحسب . ومع ذلك فقد نصح المؤتمر الباب العالي — في حالة قبوله ملاحظات محمد علي المتعلقة بجعل الوراثة من حق الأرشد فالأرشد من أبنائه المذكور بدلا من أن يكون للباب العالي حق اختيار من يشاء للولاية من أبناء أسرة محمد علي المذكور — نصح المؤتمر الباب العالي بأن يوضح لمحمد علي أن النظر بعين

الاعتبار في ملاحظاته لم يكن من أجل شخصه هو ، بل كان مبعثه احترام الباب العالي لنصح الدول الخليفة فقط ، وبناء عليه صار استصدار فرمان النهائى (٢٣ مايو ، أول يونية ١٨٤١) . فوجهة النظر المصرية إذاً هى أن الدول الأوربية مسئولة بالتضامن عن بقاء الحكم فى مصر فى بيت محمد على . وأما نظام الوراثة نفسه فهو مسألة داخلية بين الباشا ، أو الوالى ، وبين السلطان العثمانى ، ويجرى حلها بالاتفاق فيما بينهما وحدهما فقط .

تلك كانت وجهة النظر المصرية . وما يجدر ذكره أن إنجلترا كانت مقتنعة وقتئذ بأن مسألة نظام الوراثة داخلية ، أو عائلية ، لا شأن لها بها ، ما دامت الباشوية المصرية تابعة للدولة العثمانية : وما دامت هذه الباشوية لا تحاول تمكين نفوذ أجنبي بها يتفوق على نفوذ الإنجليز السياسى بهذه الباشوية . واتفقت إنجلترا وفرنسا بأن جعل الوراثة صلبية من شأنه تقوية مصر وجعل إدارتها مستقرة ، أى يكفل استقرار الحكم بها . بل صار يهمها أن لا يكون هذا « التغيير » بمثابة الفرصة أو السبب الذى يؤدى فى نتائجه المستقبلية إلى وضع مصر تحت إشراف رجال القسطنطينية المباشر ، بمعنى أنه صار يهم فرنسا وإنجلترا أن لا يترتب على قبول الباب العالي لإجراء هذا التغيير فى نظام الوراثة ، أن تنال تركيا فى نظير ذلك امتيازات أو « حقوقاً » تخضع مصر بفضلها لسيطرة الباب العالي ، فيضعف مسند الباشوية إزاء السلطنة العثمانية ، وينتفى حينئذ الغرض الذى وافقت من أجله كل من فرنسا وإنجلترا على تغيير نظام الوراثة وجعلها صلبية .

وفى ٢٧ مايو ١٨٦٦ صدر فرمان الوراثة الصلبية ؛ وذلك كما جاء فى هذا فرمان : « لحسن إدارة مصر ، ونمو سعادة أهلها » .

ووجه الأهمية فى هذا فرمان ، عدا تغيير نظام الوراثة وجعلها صلبية ، أنه جعل صراحة تطبيق هذا النظام الوراثى سارياً على « الملحقات » المصرية — أى على السودان ، فقد نصّ فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦ — موجهاً الخطاب إلى إسماعيل باشا على أن « تنتقل ولاية مصر مع ما هو تابع إليها من الأراضى وكامل ملحقاتها ، وقائمقامى سواكن ومصوع إلى أكبر أولادك الذكور بطريق الإرث وبالصورة نفسها إلى أكبر أولاد ذريتك . فإذا أخلى منصب الولاية من وال ، ولم يترك الوالى المتوفى ولداً ذكراً ، انتقل الإرث حينئذ إلى أكبر إخوته

وإن لم يكن له إخوة ، فإلى أكبر أولاد كبير إخوته المتوفين المذكور .
وبما يجب ملاحظته فيما يتعلق بقائمقامتى سواكن ومصوع ، أنه كان قد صدر بشأنهما فرمان إلى إسماعيل باشا فى ١١ مايو ١٨٦٥ (العشرة الثانية فى شهر ذى الحجة ١٢٨١) ، جاء فيه : « إنه قد أعطى بناء على طلبه ، وكما سبق أن حدث هذا فى الماضى خلال سنوات حكم محمد على ، ميناءى مصوع وسواكن مع مديرية تاكة ، لأن هذا من شأنه أن يكفل الرخاء لهذه الأماكن ، ويقضى على تجارة الرقيق ، ولكن على شريطة عدم خضوع هذين الإقليمين للحكم الوراى .

وأما الآن ، فى فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦ ، فقد انتهى هذا الشرط . وجرى تطبيق قاعدة الحكم الوراى على شطر الوادى الجنوبى بأسره بما فى ذلك قائمقامتى مصوع وسواكن ، المنضمتين حديثاً - أى منذ فرمان ١١ مايو ١٨٦٥ - إلى حكومة مصر و « ملحقاتها » .

وفى فقه القانون الدولى ، جعل سريان النظام الوراى على « ملحقات » الحكومة المصرية ، السودان ، جزءاً لا يتجزأ من الباشوية المصرية فيقول « جول كوشيرى » (Jules Cocheris) : « إن فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦ قد جعل من هذه الأملاك (possessions) ، بحكم الوراثة [جزءاً متصلاً أو مكملًا - [أى لا يتجزأ] - من الخديوية [ويقصد الباشوية] . وبذلك تكون قد تأكدت وحدة الوادى السياسية ، وتحدد موئل السيادة ، فى الباشوية التى أنشئت « فقهياً » منذ ١٨٦٦ ، ثم فى الخديوية ، منذ صدور فرمان إنشاء هذه الأخيرة فى العام التالى : وهى خديوية مصر والسودان .

على أن تأسيس هذه - الباشوية المصرية - السودانية ، يجب ألا يجعلنا تغفل الحقيقة الواقعة دائماً : وهى أن مصر كانت لا تزال تدين بالتبعية للباب العالى صاحب السيادة الشرعية عليها وعلى ملحقاتها . بل إن فرمان الصادر فى ٢٧ مايو ١٨٦٦ قد أبرز هذه الحقيقة عند ما نص على أنه : « فضلاً على ما ذكر ، فإن الشروط المبينة فى (فرمان ٢٣ مايو ١٨٤١) تبقى ولن تزال دائماً أبداً نافذة المفعول كما فى الماضى ، ومن المقتضى مراعاة كل شرط منها ، لأن فى مراعاتها والقيام بما هو مفروض بها من الواجبات ، ما يوجب استمرار

الامتيازات الناشئة عنها .

ومن هذه الواجبات كما عرفنا سريان المعاهدات المبرمة أو التي تبرم بين الباب العالي والدول ، والقوانين التي سنها أو يسنها الباب العالي ، سريانها في مصر كسريانها في سائر مقاطعات الدولة . أضف إلى هذا أن إعطاء الحكم الوراثي المباشر في نظامه الجديد ، لا يعدو حسب منطق هذا فرمان ، والذي كان تقريراً لمبدأ أو لقاعدة قديمة مأخوذ بها منذ فرمان ١٨٤١ ، لا يعدو أن يكون « منحة » يتوقف الاحتفاظ بها على القيام بالواجبات المنصوص عليها في فرمانات ، وزيادة على ذلك فقد وصف الباب العالي مصر في فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦ بأنها : « مقاطعة من مقاطعات مملكتي الأكثر أهمية » .

وفي ٨ يونيو ١٨٦٧ صدر فرمان الذي أنشأ الخديوية المصرية « أو المصرية السودانية » وبمقتضاه وسعت حقوق مصر في إدارة شئونها الداخلية ، مع الاحتفاظ دائماً بالتبعية للباب العالي . فجاء في هذا فرمان ما نصه :

« إن فرماني الهمايوني الذي منح نيابة مملكة مصر (Viceroyalty) امتياز التوارث اشترط خلاف ما ذكر ، وهو [أن] تكون القوانين الأساسية الجارية العمل بموجبها في كافة أنحاء المملكة العثمانية مرعية الإجراء ونافذة أيضاً في مصر ، بما يوافق الحق والعدل ، مع مراعاة عادات الأهليين وأخلاقهم . أما القوانين الأساسية المذكورة فليكن معلوماً أنها إن هي إلا المبادئ العمومية المنشورة في تنظيمات كلخانة . [خط شريف كلخانة الصادر في ٣ نوفمبر ١٨٣٩] ، أعني تأمين الأرواح والأموال والشرف [الأعراض] . ولكن حيث تسلمت إدارة مصر الداخلية وبالتبعية لها مصالح مصر المالية والمادية وسواها إلى نائب الملك (Viceroy) ، روي أن من الضروري أن تمنح حكومة مصر الإذن في تنظيم كافة القوانين والقواعد المقتضى تنظيمها بشأن ذلك بصورة عقود خصوصية مختصة بالإدارة الداخلية . وكل ما وقعت عليه الحكومة الشاهانية من العهود [المعاهدات والاتفاقات] يكون نافذاً في مصر ، كما كان حتى الآن . على أنه مرخص لخديوي مصر أن يعقد مع وكلاء الدول الأجنبية وثائق خصوصية متعلقة بالجمارك وأجور الضبطية للرعايا الأجانب والترانسييت وإدارة البوستان ، ولا يسوغ بوجه من الوجوه أن تحرر الوثائق المذكورة بصفة معاهدات

أو وثائق سياسية . [لأن هذا يتناقض مع الوضع الذى للخديوية ، التابعة لسيادة الباب العالى ، والتي ليست بالدولة المستقلة التى حق لها إبرام المعاهدات والاتفاقات السياسية ، لأن هذا من حق المتبوع وحده] . وإذا لم تكن هذه العقود موافقة للصورة المبينة أعلاه ، وكانت تمس الحقوق السلطانية فى ممالكها ، وجب اعتبارها باطلة وكأنها لم تكن . فإذا وقع للحكومة المصرية شك فى أنها غير حاصلة على [كامل] حقوقها أو أن حقوقها هذه قد مسها ضرر ، فعليها إذاً قبل أن تتخذ قراراً قطعياً فى شأن ذلك أن تعرض الكيفية للباب العالى . وكلما عقد مؤتمر الآن فصاعداً بين حكومتى الشاهانية وسائر الدول ، وكان المقصود إبرام وفاق تجارى أو معاهدة تجارية ، تستشار الحكومة المصرية حينئذ فى ذلك ويطلب رأيها صيانة لمصلحتها التجارية .

وجدير بالملاحظة أن فرمانى ٢٣ مايو ١٨٦٦ ، ٨ يونيو ١٨٦٧ لم يغيرا شيئاً من حقيقة « الوضع » القانونى الذى كان لمصر منذ تسويته ١٨٤٠-١٨٤١ بالرغم من المزايى التى نالتها مصر أو « الخديوية » الجديدة ، من حيث إن الوراثة قد صارت صلبية وتوسع نطاق الاستقلال الداخلى ، وقد عمت وحدة وادى النيل السياسية . فقد ظلت « الخديوية » جزءاً من الإمبراطورية العثمانية ، وتدين بالتبعية للباب العالى ، وظل السلطان العثمانى هو موثل (أو مقر) السيادة العليا . ثم إن الباب العالى . علاوة على ذلك كله ، لم يعلق أية أهمية على « منح » أو إعطاء لقب الخديوية للباشوية المصرية ، بل لم يكن هذا اللقب يحمل فى اعتباره أية حقوق استقلالية .

ومع ذلك فما لا شك فيه أن تغيير نظام الوراثة الذى جعلها صلبية ، قد أعطى الباشوية ، أو الخديوية ، المصرية ميزة خاصة بحيث صار متعزلاً من الآن فصاعداً اعتبار الباشوات أو الخديويين المصريين مجرد ولاية على قدم المساواة مع باشوات أو ولاية مقاطعات الدولة العثمانية الأخرى العادية . وكان بناء على ذلك أن صار إسماعيل ينظر للقب الخديوية بشكل مخالف لنظر الباب العالى لهذا اللقب ، فكان هذا التناقض بين وجهتى النظر المصرية والعثمانية ، مبعث كل ما طرأ من سوء على العلاقات بين مصر وتركيا فى السنوات القليلة التالية وذلك عند ما صار الاستقلال التام. الهدف الذى يبغي الخديو تحقيقه .

فند عام ١٨٦٧ اعتبر الخديو أن من حقه بفضل الفرمانين الصادرين في ٢٣ مايو ١٨٦٦ و ٨ يونية ١٨٦٧ أن يسلك مسلك الحاكم المستقل تماماً ، من ذلك اشتراك حكومته « مستقلة » عن تركيا في مؤتمر النقد الذي انعقد في باريس سنة ١٨٦٧ : وحمله الملكة فكتوريا ملكة الإنجليز على تقليده وسام الحمام (Carter of Bath) أرفع الأوسمة ، وبسبب جنوده من كريت النائرة على الحكم التركي بالرغم من إلحاح الباب العالي في بقائها ، وتشجيعه لأهالي كريت على إعلان رغبتهم في انفصالهم عن تركيا وانضمامهم إلى الباشوية المصرية ؛ وإرسال « ثوبار » وزيره إلى أوروبا لإجراء المفاوضات مع حكوماتها من أجل الإصلاح القضائي ؛ وسفره هو - إسماعيل - إلى أوروبا سنة ١٨٦٩ ، لدعوة ملوكها ورؤساء دولها لحضور حفلة افتتاح قناة السويس ، خصوصاً دعوة ملك اليونان « جورج » ، الذي كان على علاقات عدائية مع السلطان العثماني ، وتسليح قواته البرية والبحرية وقد رفع الجيش إلى ١٦٠,٠٠٠ ، وأبرم اتفاقات لصنع ٢٠٠,٠٠٠ بندقية وبناء أربع فرقاطات ؛ وتعيينه السير صمويل بيكر في أبريل ١٨٦٩ حاكماً في خط الاستواء دون استئذان الباب العالي . وكل هذا مع ما صارت تذيبه الصحف الأوروبية أثناء زيارة إسماعيل لأوروبا سنة ١٨٦٩ عن آماله وأطماعه كان قرائن تدل على أن إسماعيل - كما اعتقد الباب العالي - يبدي أو يرغب في إعلان استقلاله .

وعلى ذلك فقد ساءت العلاقات بين مصر وتركيا ، وفي عام ١٨٦٩ كانت الأمور قد تأزمت تماماً بينهما ، وعول الباب العالي على إلغاء جميع الامتيازات التي منحها الفرمانات الأخيرة إلى مصر ، كما قرر استخدام القوة إذا لزم الأمر لإخضاع الخديو لمقتضيات النظام في الدولة . واستعد إسماعيل من جهته للانفصال عن جثمان الدولة العثمانية ، والاستقلال عنها استقلالاً تاماً نهائياً وراح يتأهب كذلك لمجابهة القوة بمثلها ، فنشأت من ثم الأزمة المصرية العثمانية المشهورة في عام ١٨٦٩ .

• • •

ب - الأزمة المصرية - العثمانية في عام ١٨٦٩ :

وللأزمة العثمانية - المصرية في عام ١٨٦٩ أهمية فريدة لأسباب نذكر منها ثلاثة :

أولها : أنها تبرز بصورة عملية واضحة نواحي الضعف والشذوذ الكائن في تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ ، والوضع الذي نالته مصر بمقتضى هذه التسوية . وذلك لأنه لم يكن من المتوقع كما أوضحنا أن يستقيم في آخر الأمر إنشاء الحكم الوراثي في ولاية من الولايات إلى جانب تمتعها بقسط وافر من الاستقلال الداخلي ، مع بقاء هذه الولاية خاضعة لسلطان صاحب السيادة الشرعية عليها ، وبحيث يجد هذا في تبعيتها له ميداناً إذا سنحت له الفرصة للحد من الامتيازات التي نالتها بموجب فرمانات ، أو لإلغاء هذه الامتيازات جميعها . فكان لامر من أن تعمل مصر لتحطيم القيود المفروضة عليها ، وأن تسعى عاجلاً أو آجلاً لخلاصها وتحررها وإدراك استقلالها ، وهذا ما حاولت أن تفعله في العهود السابقة ، وما صارت تريد أن تفعله في عام ١٨٦٩ كذلك . . .

وثانيها : أن هذه الأزمة أبرزت كذلك وبصورة عملية ، جانباً آخر من جوانب تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ ، ولم يفت - كما شاهدنا - على الولاة السابقين ، كما لم يفت على الخديو نفسه إدراكه ، وهي نوع « الوصاية الأوربية » التي أنت بها هذه التسوية والتي وجب بسببها نيل موافقة الدول سلفاً على أى تعديل أو تغيير يراد إدخاله على « الوضع » القانوني ، القائم ، للولاية المصرية .

فلإن فرنسا وإنجلترا اللتين آزرتا مصر في الحصول على فرماني ١٨٦٦ و ١٨٦٧ - لدعم مسند الباشوية لتحقيق مصالحهما السياسية والاقتصادية فحسب - قد رفضتا الآن رفضاً باتاً مؤازرتها في مسعاها لنيل استقلالها . ونصحت حكومتا باريس ولندن للخديو في أثناء رحلته في أوروبا سنة ١٨٦٩ ، وهي الرحلة التي قام بها لدعوة ملوك ورؤساء الدول في أوروبا بالحضور حفلة افتتاح قناة السويس - بالألا يمحضى في تكدير علاقاته مع الباب العالي . فأعلن إليه وزير الخارجية الفرنسية « دي لا فاليت » (De LaValette) في أثناء

زيارة الخديو لبائيس - من ١٣ إلى ٢٣ يونيو ١٨٦٩ - أن فرنسا سوف تنظر باستياء إلى أى نزاع بين مصر وتركيا ، وأن مثل هذه الاختلافات إذا استمرت من شأنها إلحاق الأذى بالخديو وأسرته . وذلك ، كما أفهم دى لافاليت الخديو ، لأن فرنسا كسائر دول أوربا يسوؤها نشوب أى نزاع بين الخديوية والباب العالي وأن مثل هذا النزاع إذا نشب يؤذى إبداء بليغاً مصالح الخديو وأسرته . وتساءل الوزير الفرنسى ، هل يستطيع الخديو حقيقة أن ينسى بهذه السهولة كل تلك المصاعب التى صادفها والأموال الطائلة التى أنفقها فى سبيل الحصول على فرمان الوراثة الصلبية ؟ وهل يجهل إذا غضب عليه السلطان - أن هذا فرمان سوف يلغى ، وأن الباب العالي سوف يؤيد إدعاءات خصومه (الأمير مصطفى قاضل) من أعضاء الأسرة الآخرين على أريكة الخديوية ؟ وأنه إذا ألغى فرمان الوراثة الصلبية هذا ، فسوف يتحتم على إسماعيل أن ينفق الأموال ويغدق الذهب على رجال الآستانة حتى يحصل على فرمان جديد بدل الذى ألغى ؟ وألا يعتقد الخديو أن الرابطة التى تربطه بالإمبراطورية العثمانية ، أكبر ضمان لسلامة مصر نفسها فى رعاية مبدأ المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية ، وأن خير ما تنصح له به حكومة فرنسا ، أن يحتفظ الخديو بما لديه من سلطات فعلية ومزايا لا يستهان بها فى نطاق الدولة ، الأمر الذى لا يكلفه إلا إظهار الاحترام والوقار لصاحب السيادة الشرعية عليه ، السلطان العثمانى .

هذه النصيحة لم يلبث أن استمع الخديو إلى نصيحة مشابهة لها عند زيارته للندن بعد ذلك من ٢٤ يونيو إلى أول يولية ١٨٦٩ ، فقد أعلن إليه وزير خارجية إنجلترا اللورد « كلارندون » (Clarendon) أنه - أى الخديو - لن يفوز بمهم من إعلان استقلاله عن تركيا ، ولكنه على العكس من ذلك سوف يخسر كثيراً إذا فعل ؛ فإذا رفضت مصر عنها التبعية لتركيا فإنها سوف تقع تحت التبعية لفرنسا . ومن شأن هذا خلق مشكلات خطيرة لمصر وللخديو . وقد كتب « كلارندون » تقريراً عن حديثه هذا مع الخديو ، جاء فيه أن جواب إسماعيل على ملاحظاته هذه كان وافياً وأكيداً . فهو لم يعلن أنه متفق مع الوزير البريطانى فيما ذهب إليه فحسب ، بل قال إنه يرى من صالحه حقاً الإبقاء على علاقاته القائمة فعلاً مع السلطان العثمانى ، وأن كل ما يريده هو

أن يمتنع التدخل في شئون مصر الداخلية ، وأضاف أنه سوف يسدى كل مساعدة للسلطان تطالب منه في أية مناسبة ، وعلى نحو ما ظل يفعل حتى هذه الآونة .

ولم يغب عن إسماعيل أن « النصيح » الذي تقدم به إليه ، « دى لا فاليت » ، في باريس ، و « كلارندون » في لندن ، إنما كان تهديداً مباشراً من جانبى فرنسا وإنجلترا بتعريض الخديوية نفسها إلى الخطر إذا حاول الخديو الاستقلال والانفصال عن تركيا ، كما كان واضحاً في الوقت نفسه أن لندن وباريس سوف لا توافقان بتاتاً الباب العالى إذا أراد هذا الأخير دون أسباب كافية ، إلغاء نظام الوراثة الصليبية أو خلع الخديو نفسه ، وكانت الأسباب كافية في نظرهما أن يحاول إسماعيل إعلان استقلاله .

على أن معارضة إنجلترا لاستقلال مصر لم تكن عن رغبة في المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية . يؤيد هذا الرأى المؤرخ الألمانى « أدولف هازنكلير » ، ذلك أن الأتراك كانوا قد أخفقوا مراراً وتكراراً في إدخال الإصلاحات التى ترمى إلى تحسين أحوال رعايا الدولة المسيحيين ، فلم ينفذ الأتراك شيئاً من الوعود التى تضمنها خط شريف كلخانة في ٣ نوفمبر ١٨٣٩ عشية مؤتمر لندن سنة ١٨٤٠ الذى قطعت فيه الدول ، وفي مقدمتها إنجلترا ، عهداً على نفسها بالمحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية في نظير إدخال هذه الإصلاحات اللازمة في تركيا ، وفي نظير أن توفى تركيا بالالتزامات التى التزمت بها في خط شريف كلخانة . وكذلك عجز الأتراك عن تنفيذ تعهداتهم بإدخال الإصلاح المطلوب وتأمين رعاياهم المسيحيين على أموالهم وأرواحهم وأعراضهم بمقتضى الخط الهمايوى الصادر في ١٨ فبراير ١٨٥٦ ، على غرار خط شريف كلخانة السابق ، وذلك عشية مؤتمر باريس الذى انعقد بين فبراير وأبريل ١٨٥٦ لوضع الصلح عقب حرب القرم . ففخر الأتراك بذلك كل حق لهم في مطالبة إنجلترا باتباع السياسة التى درجت عليها سابقاً من حسن تأييدها لمبدأ المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية .

وأما فيما يتعلق بمصر نفسها ، فقد تضافرت في السنوات الأخيرة عوامل عديدة جعلت الإنجليز يعارضون في استقلال مصر ، ويتطلعون بدلاً من ذلك

إلى أن يستأثروا بكل نفوذ سياسى بها أو للاستيلاء عليها إذا كان ذلك ممكناً .
ومن هذه العوامل ، أن أهمية مصر كطريق للمواصلات السريعة بين إنجلترا
وممتلكاتها في الهند ازدادت وضوحاً عند ما اضطر الإنجليز إلى إرسال التجديدات
من إنجلترا عبر مصر في عام ١٨٥٧ ، لإخماد عصيان قام به الجنود الهنود في
حامية دلهى ، ثم ظهرت حاجة إنجلترا لاستخدام هذا الطريق السريع — طريق
مصر — مرة أخرى . عند ما اضطرت ، في عام ١٨٦٧ ، إلى إرسال حملة تأديبية
إلى الحبشة التى كان ملكها « تيودور الثانى » (Theodorus) قد سجن القنصل
الإنجليزى « كامرون » (Cameron) ، ثم سجن بقية بعثة مؤلفة من « راسام »
(Rassam) ، « وبلان » (Blanc) ، « وبريدو » (Prideaux) ، كانت
الحكومة الإنجليزية قد أوفدتها للتوسط في الإفراج عن القنصل الإنجليزى .
ثم حدث في عام ١٨٦٩ أن افتتحت قناة السويس للملاحة ، وصار الاستيلاء
على هذا الطريق المائى الحديد من أغراض السياسة الإنجليزية . أضف إلى هذا
كله أن إيطاليا — وهى الدولة المطلة على البحر الأبيض المتوسط — كان قد تم
تأسيس وحدتها في عام ١٨٧٠ ، كما كان قد تم اتحاد ألمانيا في العام نفسه ،
وأعلنت الإمبراطورية الألمانية الجديدة في بداية العام التالى (١٨٧١) ، فصارت
إيطاليا وألمانيا قوتين لا مندوحة للإنجليز في نشاطهم السياسى الاستعمارى عن
إدخالها في حسابهم . فقد ترتب على قيام إيطاليا وألمانيا تغيير في قوى التوازن
الدولى في أوروبا ، ولم يكن هناك مفر من أن يتأثر بظهورهما مركز إنجلترا
في حوض البحر الأبيض الشرقى .

وعلى ذلك فقد أدت كل هذه العوامل إلى تحويل أطماع إنجلترا نحو
مصر ، مفتاح السيطرة في البحر المتوسط وقتئذ ، والمدخل للتوسع في أفريقية :
القارة التى أصبحت ميداناً للسباق الاستعمارى بين الدول . ولكن إذا كان من
المتعذر وقتئذ لسبب أو لآخر الاستيلاء على مصر ، فقد كان من الميسور أن
يبدل الإنجليز قصارى جهدهم للاستئثار بالنفوذ السياسى والاقتصادى بها ،
وهو أمر لا يتحقق إلا إذا بقيت مصر خاضعة لتركيا ، ومعنى ذلك أن يبقى
ذلك الركن الأساسى من تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ الذى ربط مصر بتركيا
على حاله ودون تغيير ، وعارضت إنجلترا استقلال مصر .

وأما فرنسا فقد اعتقدت أن هناك خطة موضوعة ليعلن الخديو استقلال مصر في أثناء الاحتفال بافتتاح قناة السويس . ذلك الاحتفال الذي دعيت لحضوره ولترؤسه الإمبراطورة « أوجيني » (Eugénie) زوجة الإمبراطور نابليون الثالث الفرنسي . ونعى إلى علم الحكومة الفرنسية أن إسماعيل متفاهم مع فكتور عمانويل الثاني ملك بيدمنت (إيطاليا) على أن يقوم هذا بإبلاغ تركيا أنها إذا حاولت التدخل في مسألة إعلان الاستقلال فإن جيوش بيدمنت وبحريتها سوف تقوم بهجوم على إحدى ولايات الدولة العثمانية النائية (المقصود بذلك تونس أو طرابلس الغرب) . وعلى ذلك فإنه ما علم نابليون الثالث بهذه التدابير حتى بادر بالتدخل لوقفها ، واضطر إسماعيل إلى التخلي عن مشروع استقلاله .

وهكذا وقفت كل من الحكومتين الإنجليزية والفرنسية موقف المعارضة من الاستقلال . فأبلغت الحكومتان الخديو في مايو ١٨٧٠ في عبارات حاسمة أنهما لن تسمحا بحال من الأحوال بفهم العلاقات بين تركيا ومصر وخلق متاعب ومشكلات جديدة لا مفر من حدوثها إذا أعلن الخديو استقلال مصر وانفصالها عن تركيا .

فمنذ ٢ فبراير ١٨٧٠ طلبت الحكومة الإنجليزية من قنصلها العام في مصر « الكولونيل ستانتون » (Stanton) أن يبلغ الخديو : « أن الحكومة البريطانية ، وهي لا يقل أو يختلف موقفها في هذا الشأن عن موقف حكومة فرنسا ، كما سوف يعلم الخديو ذلك من القنصل الفرنسي العام ، سوف تنظر بعين القلق الشديد إلى أية أعمال من جانبه ، يترتب عليها تكدير السلام في الليمانات » ، وذلك بسبب الإشاعات التي بلغت الحكومة الإنجليزية عن الإجراءات التي يتخذها الخديو ، والتي تدل على أنه يريد أن ينبذ ولاءه للباب العالي . وفي ٢٧ أبريل أبلغت الحكومة الإنجليزية قنصلها في مصر « ستانتون » أنه قد نعى إليها أن الخديو يبتاع أسلحة من الولايات المتحدة ، ويرم عقوداً لاستخدام ضباط من الأمريكان ، وأن الحكومة الروسية ليست فقط على علم سابق بنشاط الخديو ، بل تبتاع هي الأخرى لحسابها أسلحة كثيرة من الولايات المتحدة . وواضح من هذا القول أن إنجلترا تخشى تدخل روسيا إذا وقعت

الحرب بين الخديو والسلطان ، لتفيد من ذلك على حساب الإمبراطورية العثمانية .
 وما يجدر ذكره أن الخديو ، كما ذكر القنصل الإنجليزي « ستانتون » في
 رسالته إلى « كلارندون » من الإسكندرية في ٢٧ مايو ١٨٧٠ ، قد نبى أن له
 أية علاقة بروسيا ، وأنه كسلم يجب عليه مساعدة الدولة العثمانية ضد أعدائها ،
 وعلى ذلك فقد طلب وزير الخارجية « كلارندون » من « ستانتون » في رسالته
 بتاريخ ٢٧ أبريل ، إذا اتضح له أن ما نبى إلى الحكومة الإنجليزية حقيقى ،
 أن يبلغ الخديو ، « أن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية (فكتوريا) يزعمها
 ويقلقها كثيراً المتاعب التى يوشك الخديو أن يورط نفسه فيها » ، ثم يقول « ولقد
 أصدرت تعليمات لسفير جلالة الملكة في باريس [وهو اللورد ليونس (Lyons)]
 ليتكلم جاداً مع نوبار باشا فى هذا الموضوع » . وعندما تأكد لدى حكومة
 لندن أن الخديو قد أبرم اتفاقات لشراء أسلحة من أمريكا ، واستخدم عدداً
 من الضباط الأمريكان وأن بعض هؤلاء قد وصلوا فعلاً إلى مصر ، أصدر
 « كلارندون » تعليماته إلى « ستانتون » فى ١٩ مايو ١٨٧٠ بأن : « يبين للخديو
 الخطر الذى يجلبه على نفسه بإثارة شبهات الباب العالى المحقة — أو العادلة —
 فيما يتعلق بالسياسة التى يهدف إليها » ، وكان « كلارندون » يرجو أن يترك
 هذا التبليغ — إذا أفرغ فى قالب ودى ونقل إلى الخديو بلباقة — الأثر المطلوب
 فى ذهن الخديو دون « جرح شعوره » ، ويؤدى إلى وقف استعدادات الخديو
 العسكرية .

وفى ٢٠ مايو ١٨٧٠ كتب « كلارندون » ، إلى « ستانتون » أنه قد بلغه
 من « اللورد ليونس » ، السفير الإنجليزي فى باريس ، أن رئيس الوزارة
 الفرنسية « المسيو إميل أوليفيه » (Emile Ollivier) ووزير الخارجية الفرنسية
 « الدوق دى جرامون (Gramont) قد أبديا لنوبار باشا أسفهما وعدم موافقة
 الحكومة الفرنسية على استعدادات الخديو العسكرية ، وأضافا إلى ذلك أن الخديو
 إذا أثار المتاعب فى « الشرق » فإنه قطعاً لن ينال أى تأييد من جانب فرنسا .
 هذا . وأما عن موقف الحكومة الفرنسية الذى أشار إليه « كلارندون »
 فقد تحدث عنه نوبار باشا فى رسالته إلى إسماعيل ولا سيما فى المدة بين ١٠ و ١٨
 مايو سنة ١٨٧٠ .

ففي مذكرة بتاريخ ١٠ مايو ١٨٧٠ بعث بها نوبار إلى القاهرة ، وكانت من إملاء « فردنند دلشيس » ، قال « دلشيس » إنه قابل « الدوق دي جرامون » الذي أوضح له أن حكومة الإمبراطور بلغها أن الحديو قد عقد معاهدة مع الولايات المتحدة الأمريكية لاستخدام حوالي خمسين من الضباط الأمريكيين ، وللتنصية على صنع سفن حربية وذخائر وعتاد الحرب ، وأنه قد قرر رفع راية العصيان ضد السلطان ، وعلى ذلك فإن فرنسا بالرغم من صداقتها للحديو ولمصر لا تستطيع تأييد هذه السياسة ، وسوف لا يكون هناك مناص من انحيازها إلى جانب إنجلترا وسائر أوروبا. وقد استمر الدوق دي جرامون يقول : وعند حصول المتاعب سوف تكون أمريكا بعيدة جدًا ، ولن يلحق الأذى بمصر أو بقناة السويس ، ولكن بالحديو نفسه .

وفي رسالة من نوبار بتاريخ ١٢ مايو ١٨٧٠ بعث بها من باريس إلى الحديو ، قال نوبار إن « اللورد ليونس » الذي تقابل معه في حفل استقبال أقامه السفير الإسباني ، أبلغه أن معلومات قد وصلت إلى « اللورد كلارندون » من مصادر متعددة عن التوصيات التي عقدها الحديو بحلب السلاح من أمريكا ، وأن « اللورد كلارندون » قد طلب منه (أي من السفير) أن يتحدث مع نوبار في هذا الموضوع ، وأن يحذره بأن الطريق الذي يوشك الحديو أن يسلكه طريق مخوف بالمخاطر. وفي مقابلة ثانية في اليوم التالي ، أضاف السفير أنه إذا استمرت هذه المسألة ، فسوف يترتب عليها مشاكل جديدة لا تريدها أوروبا ، ومن الطبيعي جدًا - كما استمر يقول - أن يريد الحديو أن يكون مستقلًا ، ولكن سموه رجل عاقل وذكي ويدرك أن هذا التسلح يثير شبهات الباب العالي ، ومخاوف الدول .

وفي رسالة تالية في ١٨ مايو ١٨٧٠ نقل نوبار إلى الحديو رسالة من « إميل أوليفيه » رئيس وزارة فرنسا الذي طلب من نوبار أن يبلغ مولاه « باسمه وكصديق له أن هذه التسليحات تثير المخاوف ، وأن الحكومة الفرنسية ، وقبل كل شيء الإمبراطور نفسه ، لا يريدان متاعب ومشاكل ، وأن هذه التسليحات بدلا من توطيد مركز الحديو بالعكس هي مضعفة له .

وبسبب هذه المعارضة إذاً من جانب إنجلترا وفرنسا اللتين هددتا إذا

وقع صدام بين الخديو والسلطان بأنهما سوف تنحازان إلى جانب تركيا — ومعنى ذلك ضياع الخديوية نفسها — لم يجد الخديو مناصاً في النهاية من التزول مرغماً ، عن مشروع استقلاله .

وثالث وجوه أهمية الأزمة العثمانية المصرية في عام ١٨٦٩ ، أنه كان لهذه الأزمة أثران متصلان بما حدث من نشاط في شطر الوادي الجنوبي (أى السودان) : أولهما أن مصر — وقد صارت تستعد للحرب في أثناء هذه الأزمة كى تظهر باستقلالها عنوة — عيّنت بضرورة إعداد جيشها وتنظيم هيئة أركان الحرب العامة . وكانت مصر قد استقدمت لهذا الغرض بعثة عسكرية فرنسية برئاسة « الكولونيل ميرشر » (Mircher) سنة ١٨٦٤ ، أشرفت على تنظيم المدرسة الحربية ، التى نقلت من قصر النيل إلى العباسية ، وصار إرسال البعث من الضباط المصريين إلى فرنسا ، وعند عودة هؤلاء تأسست هيئة (أو قلم) أركان الحرب في الجيش المصرى سنة ١٨٦٧ . وقد غادر أعضاء البعثة العسكرية الفرنسية مصر عام ١٨٦٩ ، وحل محلهم هؤلاء الضباط الأمريكان الذين استقدمهم الخديو بعد ذلك . والذين ذكرهم « اللورد كلارندون » في تعليماته إلى « ستانتون » وذكرهم الوزراء الفرنسيون في أحاديثهم مع نوبار باشا .

ولما كان الاستغناء عن البعثة الفرنسية ، واستخدام الضباط الأمريكان قد أثار احتجاجات فرنسا من جهة ، وجعل إنجلترا تهتم من جهة أخرى لمعرفة خرض الخديو من استخدام هؤلاء الضباط ، فقد لخص القنصل الإنجليزى في مصر « الكولونيل ستانتون » في رسالتين إلى حكومته بتاريخ ١٢ و ٢٧ مايو سنة ١٨٧٠ أسباب تخلص الخديو من البعثة العسكرية الفرنسية ، فقال إن ضباط هذه البعثة الذين جاءوا للخدمة في مصر بناء على أوامر وزير الحرب الفرنسية ، رفضوا دائماً أن يذعنوا لغير التعليمات التى تأتيم من حكومتهم ، مع العلم بأن الحكومة المصرية هى التى تدفع لهم المرتبات الكبيرة التى يتألفونها ، ولما كان الضباط المصريون لم يفيلوا كثيراً من تعليم هذه البعثة فقد نجح الخديو في التخلص منها ، وظل مصمماً على موقفه ، وغادر أعضاؤها البلاد فعلاً ، بالرغم من استياء الحكومة الفرنسية الشديد واحتجاج قنصليتها العامة في مصر . والسبب في هذا الاستغناء — إلى جانب ما تقدم ذكره — أن الخديو ، كما قال

« ستانتون » كان يريد استخدام ضباط يدينون له بالولاء والطاعة ، ويأخذون تعليماتهم من حكومته . وقال « ستانتون » في رسالة ٢٧ مايو ، إن الخديو في أثناء زيارته لبرلين في العام السابق (١٨٦٩) كان قد عرض عليه البروسيون إرسال بعثة ألمانية إلى مصر ولكنه رفض ، حتى لا يزيد إزعاج وغضب فرنسا .

وأما الأثر الثاني : فهو أن انتهاء الأزمة العثمانية - المصرية وعدم قيام الحرب للأسباب التي ذكرناها بين مصر وتركيا ، ثم تحسن العلاقات تدريجياً بعد ذلك بين البلدين ، وهو التحسن الذي أفضى إلى حصول الخديو في سنة ١٨٧٣ على فرمان شامل المشهور ، قد جعل التفرغ لشئون السودان ممكناً .

فشهدت الفترة التالية من ١٨٧٣ إلى ١٨٧٩ أعظم نشاط حدث في تاريخ السودان الحديث . في نواحي التعمير والإنشاء ، والسودنة ، ومكافحة الرق والنخاسة ، والاستكشافات الجغرافية والعلمية ووضع المصورات أو الخرائط التفصيلية لأقاليم السودان ، كما شهدت هذه الفترة فتح أو ضم دارفور ، وبعض جهات النيل العليا مثل « أونورو » (Unyoro) وأقاليم واسعة من أوغندا ، ثم في السودان الشرقي : هرر وزيلع وبربرة ، وفي ساحل الصومال ، وفي هذه الفترة كذلك ، قامت الحرب المصرية - الحبشية . ولقد كان من جراء هذا النشاط الكبير أن شهدت كذلك السنوات من ١٨٧٣ إلى ١٨٧٩ دعم حقوق مصر كموئل للسيادة في وادي النيل - مع ملاحظة أن التبعية لتركيا قائمة دائماً - وذلك بموجب اتفاقيات أو معاهدات أبرمت رأساً مع حكومة الخديوية المصرية - السودانية .

• • •

٣ - الضباط الأمريكان في الجيش المصري :

كانت العناية بإعداد الجيش المصري ، وتنظيم هيئة أركان الحرب من الآثار المباشرة المتخلفة عن الأزمة العثمانية - المصرية في عام ١٨٦٩ ، نتيجة لتأهب الخديو لهيابة القوة بمثلها إذا لزم الأمر للحصول على الاستقلال . ولقد بدأ هذا التنظيم قبل تأزم العلاقات بين مصر وتركيا بحوالى خمس سنوات على يد البعثة العسكرية الفرنسية ، السالفة الذكر . وعندما تخرجت الأمور بين الباب العالي

والخديو ، وظهرت معارضة فرنسا وإنجلترا الصريحة لمشروع استقلال مصر ، وصمم الخديو على المضي في استعداداته ، ولم تكن هاتان الدولتان قد أنذرتاه بعد بانحيازهما إلى جانب تركيا إذا وقع صدام بين الخديو وبينها ، اتجه إسماعيل نحو الاستعانة بجهود خبراء عسكريين من دولة أخرى ليست لها مصالح سياسية أو أطماع خاصة في مصر . وكانت هذه الدولة هي الولايات المتحدة الأمريكية . وساعد على استخدام الضباط الأمريكيين أن عدداً كبيراً منهم كانوا قد سرحوا من الخدمة العسكرية في بلادهم على أثر انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ - ١٨٦٤) التي قامت بين ولايات الشمال الداعية إلى الاتحاد والفيدرالية وولايات الجنوب الداعية إلى الانفصال والكونفدرالية ، وهكذا كان هناك عديدون من الضباط ذوي الخبرة في الفنون العسكرية سواء من جيش الشمال (Union Federal Army) أو جيش الجنوب (Confederate Army) السابقين يرغبون في استئناف حياتهم العسكرية في بلدان وميادين أخرى .

وحدث أول اتصال بين الحكومة المصرية وهؤلاء الضباط في ١٨٦٨ - أي في الوقت الذي لم تكن فيه البعثة العسكرية الفرنسية قد غادرت البلاد - وذلك عندما فوَّتح « الجنرال بوريجار » (Beauregard) ، وهو من لوزيانا ، وأحد قواد الجيش الكونفدرالي « الجنوبي » سابقاً ، في العمل بمصر ، وقبل هذا الخدمة في الجيش المصري ، ثم راح يؤكد بأن كثيرين كذلك من زملائه سوف يقبلون على الالتحاق بالخدمة في هذا الجيش حتى يتعاونوا معه على إنهاضه في مدة تقل عن سنة واحدة ، وبدرجة تمكنه - أي الجيش المصري - من تحدي جيش أية دولة أوربية من دول الدرجة الثانية . ولكن هذا الاتصال الأول لم يسفر عن نتيجة .

وفي العام التالي (١٨٦٩) . فوَّتح الكابتن « تادوس موط » (Thaddeus Mott) من ضباط الجيش الاتحادي الشمالي (Union Army) السابق في أمر الخدمة في الجيش المصري . وكان ذلك بناء على اقتراح وتوصية من القائد العام للجيش الولايات المتحدة وقتئذ « الجنرال وليام شرمان » (William T. Sherman) ، الذي أبدى اهتماماً بمسألة إمداد الجيش المصري بالضباط الأمريكيين وأراد أن يشرف على هذا الأمر بنفسه . وقد حضر « موط » إلى مصر في السنة نفسها ، وفي سبتمبر صدر أمر تعيينه « أميناً خديوياً » ، ورفَّع في الوقت نفسه إلى مرتبة فريق ، وأبرم معه عقد

لمدة خمس سنوات ، ثم أوفد إلى الولايات المتحدة مكلفاً باستخدام عدد من الضباط الأمريكان باسم الحكومة المصرية ، من بين المرشحين القدامى من جيشي الشمال والجنوب على السواء .

وقد أوصى « الجنرال شيرمان » نفسه بتعيين طائفة كبيرة من هؤلاء الضباط ، كان من أوائلهم « الجنرال وليام لورنج » (Loring) - وهو كونفدرائى - ، « الجنرال هنرى سبلى » (Sibley) - كونفدرائى - وقد وصل هذان إلى الإسكندرية في يناير ١٨٧٠ ، ثم لم يلبث أن حضر بعدهم عدد آخر من الضباط من بينهم « الجنرال شارل بومروى ستون » (Charles Pomerooy Stone) وهو فلورائى ، شمالى ، والضباط « شارل شايبه لونج » (Charles Chaillé Long) كونفدرائى -جنوبى . واستمر وفود الضباط الأمريكان إلى مصر والتحاقهم بخدمة الجيش المصرى على دفعات في السنوات التالية . فبلغ عددهم في مايو ١٨٧٠ عشرين ضابطاً . ووصلوا إلى خمسين في عام ١٨٧٨ . وفي يونيو من هذا العام سُرح الضباط الأمريكان جميعهم بسبب اشتداد الأزمة المالية والتدخل أو الضغط الأجنبي « الفرنسى - الإنجليزى » ما عدا « الجنرال ستون » الذى ترك الجيش عقب حوادث الثورة العربية وبداية الاحتلال البريطانى ، في عام ١٨٨٢ .

ويظهر الغرض من استخدام هؤلاء الضباط الأمريكان بمراجعة عقود استخدامهم ، فقد تضمنت هذه شروطاً معينة . أهمها النص على أن يقاتل هؤلاء في أى حرب تنشب بين مصر وبين عدو من أعدائها ، مهما يكن هؤلاء الأعداء ، وفي أى مكان تحدث فيه هذه الحرب ، مع استثناء واحد فقط هو الحرب ضد الولايات المتحدة نفسها . وزيادة على ذلك فقد طلب من كل ضابط أمريكى عند التحاقه بالخدمة أن يحلف يمينا بتأدية عمله بأمانة وصدق ، والقيام بواجباته المفروضة عليه ، والمبينة في عقد استخدامه - وفي مقدمتها الشروط السالفة الذكر : القتال ضد أعداء حكومة مصر مهما كانوا وفي أى مكان ، بكل ما لديه من قوة ، ثم إطاعة أوامر الحكومة المصرية الخديوية في كل ما يتصل بإنهاض الخديوية وتحقيق رفعتها ورفاهيتها .

وقد أطلع المسئولون الضباط الأمريكان قبل حلف اليمين على الغرض المباشر من إلحاقهم بالجيش المصرى ، وهو القتال من أجل استقلال مصر وتحريرها

من ربة التبة البغضة لركبا .

وتتضح أهمية استخدام الضباط الأمريكان فى البلىش المصرى إذا أخذنا بعين الاعتبار جملة حقائق ، منها :

أن استخدامهم بدأ إبان اشتداد الأزمة العثمانية- المصرية (١٨٦٩-١٨٧٠) وهى الأزمة التى لم تبدأ تنفرج إلا فى عام ١٨٧٢ . ودل النص فى عقود استخدامهم على وجوب أن يقاتلوا فى جيش مصر ضد أعدائها مهما كان هؤلاء ، والمقصود هنا مباشرة تركيا - دل على أن مصر فى عامى ١٨٦٩ ، ١٨٧٠ كانت صحيحة العزم على إعلان استقلالها . ولذلك فقد احتجّ قنصلا إنجلترا « ستانتون » ، وفرنسا « تريكو » (Tricou) فى يوليو ١٨٧٠ « بطريقة غير رسمية » على استخدام هؤلاء الضباط الأمريكان فى البلىش المصرى . ولكن احتجاجاتهما ذهبت سدى ، فاستمر استخدام الضباط الأمريكان فى السنوات التالية كما رقى منهم كثيرون ، ولم تأبه الحكومة المصرية لهذه الاحتجاجات ، لسبب جوهري واحد ، هو أنها - وقد كانت أصلاً مصممة على نيل الاستقلال عنوة ، وتريد على كل حال تنظيم البلىش وتقوية الحصون ، وما إلى ذلك من التدابير والاستعدادات العسكرية ، التى يجب اتخاذها للدفاع عن الخديوية . من اعتداءات الباب العالى ، إذا أراد إلغاء الامتيازات التى كانت لها بمقتضى فرمانات ، وقد عرفنا أن فرنسا وإنجلترا قد عارضتا فى هذا الاستقلال - لم تجد بداً من الاستعانة بطائفة من الضباط الأجانب فى البلىش المصرى من جهة ، وكان طبيعياً من جهة أخرى ، أن تعتمد الحكومة المصرية إلى استخدام الضباط الأمريكين ، لأنهم كما قلنا يتمتعون إلى دولة لا مصالح سياسية ولا أطماع لها فى وادى النيل وقتئذ . . .

ودل استخدام الضباط الأمريكان فى البلىش المصرى ، على أن عهد خضوع البلىش المصرى للنفوذ الفرنسى قد انتهى ، وهو الخضوع الذى بدأ من أيام محمد على . وما يجب ملاحظته فى هذه المسألة أن خروج البعثة الفرنسية العسكرية من مصر لم يكن - كما يدعى كثيرون - بسبب توقع الحرب بين فرنسا وألمانيا ، وهى الحرب المعروفة باسم السبعينية (١٨٧٠) ؛ بل كان خروجهم بناء على تصميم حاسم من جانب الخديو فى أثناء أزمته مع تركيا واستعداداته العسكرية ، للتخلص من هذه البعثة ، وذلك بالرغم من غضب فرنسا الشديد . وعلاوة على

ذلك فقد دلّ استخدام الضباط الأمريكان على أن مصر قد صبح عزمها على التحرر من التدخل البريطاني - الفرنسي في شئونها الداخلية وهو التدخل الذي أوجدته « الوصاية الدولية » التي أقامتها تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ المعروفة . وأما إخفاق مصر في إنهاء هذا التدخل البريطاني الفرنسي فكان مرده إلى ارتباك شئونها المالية في الفترة التالية . . .

ثم إن وفود الضباط الأمريكان والتحاقهم بالجيش المصري كان بناء على عقود خاصة ، وبما يجب ذكره أن هؤلاء لم يؤلفوا بعثة عسكرية رسمية جاءت إلى هذه البلاد بموافقة الحكومة الأمريكية . ومع ذلك فإن التحاق هؤلاء بالجيش المصري كان بتشجيع المسئولين في الولايات المتحدة . وذلك عندما تدخل رئيس قواتها المسلحة « الجنرال شرمان » ، كما شهدنا ، من أجل « التوصية » باستخدام عدد كبير منهم .

ولقد أكد « شاييه - لونج » - أحد هؤلاء الضباط - أن « الجنرال شرمان » عندما أوصى باستخدام من اختارهم للالتحاق بالجيش المصري ، إنما فعل ذلك وهو يعلم حق العلم أن الغرض من التحاقهم معاونة مصر على بلوغ استقلالها والتحرر من تبعيتها لتركيا . ولقد زار « الجنرال شرمان » نفسه مصر في شتاء ١٨٧٢ ، واستمر استخدام الضباط الأمريكيين في السنوات التالية حتى عام ١٨٧٨ .

ولقد أثار وزير الخارجية البريطانية « اللورد كلارندون » في رسائله مع « إدوارد ثورنتون » (Edward Thornton) الوزير البريطاني في واشنطن ، هذه المسألة بالذات ، أي مدى تفاهم أو اتفاق الخديو مع الحكومة الأمريكية فيما يتعلق باستخدام الضباط الأمريكان في الجيش المصري ، وشراء الأسلحة من الولايات المتحدة . ويتضح من الرسائل المتبادلة بينهما ، وكذلك بين « كلارندون » والقنصل البريطاني في مصر « الكولونيل ستانتون » ، في غضون عام ١٨٧٠ ، أن الحكومة الأمريكية حقيقة لم تكن لها علاقة رسمية « بهذين الموضوعين » ، ولكن قرائن كثيرة كانت لا تجيز إنكار أن هذه الحكومة لم تكن واقفة على ما يحدث ، أو على الأقل أنها ما كانت تجد ما يدعوها إلى « عدم تشجيع » ذلك .

فقد بعث « ثورنتون » إلى « كلارندون » بصورة رسالة من الوزير العثماني

في واشنطن «بلاق بك» (Blacque Bey) إلى الباب العالي بتاريخ ٢٢ أبريل ١٨٧٠ من واشنطن ، كان الوزير العثماني قد سلمها إلى « ثورنتون » ، وهي خاصة باستخدام الضباط الأمريكيين . وقد أثبت « بلاق بك » في هذه الرسالة قائمة بأسماء الضباط الأمريكيين : وهم « موط » من الجيش الشمالي الفدرالي ، و « سبلي » من الجيش الجنوبي الكونفدرالي ، و « لورنج » مثله ، و « ستون » ، من الجيش الشمالي الفدرالي ، و « بوردي » (Purdy) مثله ، و « براج » (Bragg) وأصله من الجيش الفدرالي ثم انضم إلى الجيش الجنوبي الكونفدرالي ، و « رهط » (Rhett) من الجيش الجنوبي الكونفدرالي — ثم جاء فيها : « إنه مما تجدر ملاحظته أن أكثر هؤلاء الضباط من الأسلحة المختلفة ، قد تخرجوا في المدارس الحربية الفدرالية (الشمالية) » . ثم كان مما لاحظته الوزير العثماني ، أن القنصل الأمريكي العام في مصر « جورج بطر » (Butler) قد غادر الولايات المتحدة إلى مصر في نفس الوقت الذي غادرها فيه الضباط الأمريكيين إليها . وقد سعى عمه الجنرال « بن بطر » في تعيينه لهذا المنصب . والجنرال « بن بطر » هذا عضو في مجلس الكونغرس الأمريكي ويتاجر في الأسلحة وعلى صلة بالجنرال « موط » . ويقول الوزير العثماني : من المحتمل أن « موط » في أثناء زيارته الأخيرة في الولايات المتحدة . قد اتفق مع « بن بطر » لإنشاء العلاقات التي أسفرت ليس عن سفر الضباط الأمريكيين إلى مصر فحسب ، بل عن تعيين « المستر جورج بطر » في قنصلية مصر كذلك . وقد طلب الجنرال « بن بطر » هذا التعيين من الحكومة الأمريكية « خدمة » له ، وأجابه إلى رغبته رئيس الولايات المتحدة (وكان جرانت) ليكسب مؤازرته لبعض المسائل الإدارية المعروضة على الكونغرس . وأما القنصل نفسه ، وعلى خلاف ما كان منتظراً فإنه لم يذهب لمقابلة الوزير العثماني في واشنطن ، قبل سفره إلى مصر .

وجاء في رسالة من الوزير « ثورنتون » إلى « كلارندون » من واشنطن في ٢٥ أبريل ١٨٧٠ ، بعد تحرياته في موضوعي الضباط الأمريكيين والأسلحة : أن « ليس مستحيلاً أن حكومة الولايات المتحدة لا يؤسفها أن ترى إنجلترا متورطة في حرب بسبب مصر ، قد يستطيع الأمريكيون في أثناءها أن يحققوا أطماعهم الخاصة بالاستحواذ على ممتلكاتنا (أي ممتلكات الإنجليز) في الجزء

الشمالي من هذه القارة » . ثم استمر يقول : « ومن المحتمل أن يستطيع القنصل الإنجليزي في مصر الحصول على معلومات أكثر بشأن الضباط الأمريكيين الذين في خدمة باشا مصر ، وعما إذا كانت حكومة الولايات المتحدة تؤيد مشروعات وأطماع هذا الأخير الظاهرة » . والقنصل البريطاني المشار إليه ، هو « ستانتون » ؛ وقد بعث هذا في رسالته إلى حكومته من الإسكندرية في ٢٧ مايو ١٨٧٠ ينفي أن هناك — على مبلغ علمه — ما يدعو للاعتقاد بأن الحكومة الأمريكية تشجع الخديو في هذا الموضوع .

ولكن مما يجب ملاحظته ، أن « ستانتون » في رسالته هذه ، قد نفي كذلك أن الخديو يريد إطلاقاً الاستقلال والانفصال عن تركيا ، وأكد أن الذي يريده من استعداداته العسكرية لا يتجاوز التهيؤ « للدفاع » فحسب ، لأنه يخشى ، على نحو ما رددنا ذلك مراراً ، نوايا الباب العالي ، ويقول « أى الخديو » إن الصدر الأعظم يريد إلغاء امتيازات الفرمانات أو إنقاصها . وكانت حجة « ستانتون » التي استند عليها في نفي نية الاستقلال أن ليس من المعقول أن يعتمد إسماعيل — أمام المعارضة الإنجليزية والفرنسية — إلى محاولة انتزاع استقلاله انتزاعاً ، إلا إذا كان مجرداً من كل حكمة . وهذا القول صحيح . ولكن يجب أن نذكر أن الخديو بدأ يستخدم هؤلاء الضباط الأمريكيين في غضون عام ١٨٦٩ ، ووصلت فعلاً إلى مصر طائفة منهم في يناير ١٨٧٠ ، أى قبل أن « تبلغ » حكومتنا إنجلترا وفرنسا الخديونها شيئاً أنهما مصممتان على الوقوف إلى جانب تركيا إذا وقع صدام بين الخديو والباب العالي . وهو التبليغ الذي حدث كما عرفنا في مايو ١٨٧٠ .

والخلاصة أن الحكومة الأمريكية ، وإن كانت لم تتخذ موقف « التشجيع » الرسمي لحركة التحاق الضباط الأمريكيين بالجيش المصري ، فهي على الأقل لم يزعمها أن يقع هذا ؛ وفي كل الأحوال فهي تعلم يقيناً بما يحدث سواء فيما يتعلق بخدمة الضباط الأمريكيين في الجيش المصري أم بمسعى الخديو لشراء الأسلحة من بلادها . . .

أضف إلى ما تقدم أن التحاق هؤلاء الضباط الأمريكيين بالجيش المصري أتاح الفرصة لإعادة تنظيم هيئة أركان الحرب . فحدث هذا التنظيم تحت إشراف

« الجنرال ستون » ، الذى تعين رئيساً لهيئة أركان الحرب منذ مارس ١٨٧٠ . وكان من أهم نتائج هذا التنظيم أن صار للقسم المعروف باسم القسم الثالث (3rd. Section) من هيئة أركان الحرب مكانة بالغة . وهذا القسم هو الذى اضطلع بأعمال الاستكشافات العلمية والجغرافية والمساحية فى أقاليم السودان. نذكر من أعضائه الأمريكان : « كولستون » (Colston) و « بوردى » ، و « ماسون » (Mason) ، و « براوت » (Prout) ، و « كامبل » (Campbell) ، و « متشيل » (Mitchell) ، و « شايبه — لونج » ، وغيرهم . ونذكر من الضباط المصريين : محمد مختار ، ومحمد رؤوف ، وعبد الله فوزى ، وعبد الرازق نظمى ، ومحمد عزت ، وحسن واصف ، ومحمد ماهر ، ويوسف حلمى ، وأحمد حمدى ، ومحمود صبرى ، ومحمد صادق ، وغيرهم . وقد اشترك كل هؤلاء ، فى تعاون وثيق بينهم ، من أمريكيين ومصريين ، فى أعمال الكشف الجغرافية ، وإعداد الرسوم والمصورات الطبوغرافية ، فى جميع أنحاء السودان ، وقاموا بمساحة كثير من أقاليمه . وقد توج هذا العمل بوضع خريطة مفصلة لأفريقية تحت إشراف « الجنرال ستون » نشرت فى أغسطس ١٨٧٧ باسم هيئة أركان حرب الجيش المصرى ، وضعت كما كتب عليها « حسب الاستكشافات المصرية مع الاستناد إلى أوثق المصادر الجغرافية » .

وهكذا فإنه عندما اضطر الخديو بسبب تدخل إنجلترا وفرنسا إلى التخلي عن مشروع استقلاله ، ولم تقم الحرب بين مصر وتركيا ، صار السودان الميدان الرئيسى الذى شهد نشاط الضباط الأمريكان ، خصوصاً من أعضاء « القسم الثالث » السالف الذكر . وزيادة على ذلك فقد اشترك نفر من هؤلاء مثل « شايبه — لونج » و « كامبل » مع « غوردون باشا » فى مأمورية خط الاستواء ، كما اشترك « الجنرال لورنج » وضباط أمريكيين آخرون فى الحرب الحبشية المصرية فى عام ١٨٧٦ .

• • •

د — فرمان الشامل (١٨٧٣) :

ولقد أظهرت الأزمة العثمانية — المصرية ، وهى التى استمرت حوالى أربعة

أعوام من ١٨٦٩ إلى ١٨٧٢ ، كل عوامل الضعف والتناقض والشذوذ التي انطوت عليها تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ . فالخديو لا يستطيع الاستقلال وتحطيم التبعية التي تربطه بتركيا بالرغم من تأهبه لفعل ذلك عنوة ، بسبب تدخل الدول ، إنجلترا وفرنسا خصوصاً ، التي عارضت في استقلال مصر . والباب العالي لا يستطيع إلغاء الامتيازات التي منحتها الفرمانات إلى مصر كولاية وخديوية في سنوات ١٨٤١ ، ١٨٦٦ ، ١٨٦٧ ، ويعجز عن خلع (عزل) الخديو كما أراد أن يفعل في أثناء أزمة ١٨٦٩ بسبب تدخل الدول كذلك ، وهي التي أرادت بقاء الوضع القائم .

وظهرت في أثناء هذه الأزمة وجهات نظر ثلاث :

وجهة نظر مصرية : تبغى الاستقلال ، ويعبر عنها مسمى الخديو للظفر به ، وهو الذي صار - كما رأينا - يسلك مسلك الحاكم المستقل سواء في اتصالاته المباشرة مع الحكومات الأوروبية في مفاوضات الإصلاح الذي أراد به إنهاء فرضي تعدد الاختصاصات القضائية (بين قنصلية ووطنية) في مصر ، وإبطال نفوذ القناصل ، وتحرير سيادة الدولة الداخلية ، أم في دعوة الملوك والأمراء ورؤساء الحكومات الأوروبية لحضور حفلة افتتاح قناة السويس ؛ أو في إبرام عقود استخدام الأجانب رأساً في الجيش المصري ، كما فعل مع الضباط الأمريكان ، أو لمهمات أخرى كما حدث عند استخدام « السير صمويل بيكر » في عام ١٨٦٩ للأمورية خط الاستواء ؛ أو شراء الأسلحة أو التوصية على صنعها في إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة ، وكذلك السفن الحربية من فرنسا . . .

وجهة نظر عثمانية : وفحواها أن الامتيازات التي أعطيت إلى مصر في فرمانات ١٨٤١ ، ١٨٦٦ ، ١٨٦٧ واقب الخديوية الذي منحه السلطان إلى إسماعيل لم تغير جميعها شيئاً من « وضع » الخديوية . فهذه لا تزال ولاية أو مقاطعة من مقاطعات الدولة العثمانية ، وأن الخديو بمسلكه كحاكم مستقل قد خرج على نصوص الفرمانات ، ويجب لذلك عزله ، وأنه لا مناص لاستقامة الأمور في مصر من إلغاء كل الامتيازات التي نالها والتي كانت مجرد « منحة » لها من الباب العالي . . .

وجهة نظر أوروبية : عبرت عنها الحكومات إنجلترا وفرنسا والنمسا وغيرها ،

وفجوها ضرورة بقاء « الوضع » الذي كفلته القرارات لمصر منذ تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ كما هو ودون تغيير يطرأ على جوهره ، أى بقاء مصر تابعة لتركيا صاحبة السيادة الشرعية عليها . فيمتنع على الخديو أن يسلك مسلك الحاكم المستقل ، ويمتنع على الباب العالي أن يجرد الخديوية من الامتيازات التي صارت لها ، وأهمها تمتعها بالاستقلال الداخلى ، بل رأت الدول أن من الضروري زيادة درجة هذا الاستقلال الداخلى ، بدعوى ضرورة تقوية مسند الخديوية ، وذلك لما سوف يترتب على توسيع الاستقلال الداخلى من إتاحة الفرصة لهذه الخديوية حتى تعقد ما تشاء من اتفاقات أو معاهدات تجارية واقتصادية مع الدول ، تتمكن هذه بفضلها من استغلال رؤوس أموالها في مصر ، ومن التمتع بأكبر قسط من النفوذ السياسى بها نتيجة لهذا النشاط الاقتصادى والمالى ، والتدخل في شئون مصر الداخلية بدعوى العمل من أجل صيانة مصالح رعاياها . أى أن الدول أرادت أن تبيع لنفسها في النهاية ما كانت تسعى لحرمان تركيا منه ، وهو التدخل في شئون الحكم في مصر ، ولذلك فقد نصحت الدول الباب العالي والخديو معاً ، بضرورة تسوية خلافتهما « سلباً » .

ونتيجة لموقف الدول إذاً - وهي التي رفضت من جهة استقلال مصر ، وعارضت من جهة أخرى في تجريد الخديوية من امتيازاتها - لأنه قد ظهر واضحاً أن لا مناص من بقاء الخديوية - مصر والسودان - في نطاق الإمبراطورية العثمانية ، نتيجة لهذا صار لزاماً على الخديو أن ينحو منحى جديداً في سياسته ، يهدف منه إلى تحقيق غرضين ، أولهما ، استئناف علاقاته الودية مع تركيا لإزالة الأثر السيئ الذي خلفته أزمة ١٨٦٩ ، وذلك لدعم مركز الخديوية بتوسيع استقلالها الداخلى ، عن طريق ما يمكن استصداره من قرارات محقة لهذه الغاية بموافقة الدول دائماً ، من صاحب السيادة الشرعية عليه . وكان من المنتظر في هذه الحالة أن يلقى مؤازرة الدول في مسعاها هذا . .

وثانيهما ، صوت وحدة الوادى السياسية ودعمها ، عن طريق تعزيز ما تملكه مصر من حقوق في السيادة على شطر الوادى الجنوبى ، وذلك باستكمال ممارسة هذه الحقوق المستمدة من تبعية مصر لتركيا في الأصقاع التي دانت بالسيادة لتركيا مباشرة ، والتي لم تذكرها القرارات السابقة (في السودان الشرقى) ، أو

بعقد الاتفاقات والمعاهدات رأساً ومباشرة بين مصر والدول ، والتي تتضمن الاعتراف بحقوق مصر في السيادة أو بسط حقوق السيادة المصرية على الأقاليم أو الإمارات (مثل هرر) التي لم يكن لتركيا أية ادعاءات في حقوق السيادة عليها . وكان واضحاً أن دعم وحدة الوادي السياسية بالشكل الذي ذكرناه ما كان يتسنى حدوثه إلا إذا نجح الخديو في دعم مركز الخديوية ، بأن يكتسب حقوقاً وامتيازات جديدة تزيد بفضلها درجة استقلال هذه الخديوية الداخلي ، وبحيث يمتنع على تركيا التدخل في شئونها من ناحية ، وتملك مصر حقاً أوسع في إبرام الاتفاقات والمعاهدات التي تريدها مع الدول سواء ما تعلق منها بمصر أو بالسودان ، طالما أن هذه لا تتعارض مع تبعية الخديوية لتركيا ، من ناحية أخرى .

فأما فيما يتعلق بالأمر الأول ، أي استئناف العلاقات الودية مع تركيا ، فقد تسنى للخديو تحقيق الغرض الذي هدف إليه من هذا الأمر ، فاستصدر من الباب العالي فرمان شامل (أو الجامع) في ٩ يونية ١٨٧٣ . وهو فرمان الذي صُفيت بمقتضاه أزمة العلاقات العثمانية - المصرية أخيراً .

وما يجب ملاحظته بصدد هذه التصفية أنها كانت من نوع التصفية التي لم يكن هناك بدء من الوصول إليها ، بسبب تدخل الدول التي منعت الخديو من الاستقلال والانفصال عن تركيا ، من جهة ، ومنعت الباب العالي من إلغاء الامتيازات التي نالها مصر بمقتضى فرمانات مُنذ تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ من جهة أخرى ، مع إتاحة الفرصة لتوسيع حقوق الخديوية في ممارسة شئون الحكم الداخلية ، بمعنى تمكينها من عقد الاتفاقات أو المعاهدات التي تريدها مع الدول ، طالما كانت هذه متصلة بشئون الحكم الداخلية ، ولا ينال إبرامها شيئاً من حقوق السيادة التي لتركيا على الخديوية ، وزيادة على ذلك فإن توسيع هذا الاستقلال الداخلي ، قد لقي موافقة الدول ، ولا سيما إنجلترا وفرنسا ، وذلك لاتفاقه مع مطالب مصالحها السياسية ، من حيث إنه يؤدي إلى تقوية مسند الخديوية « الولاية » الشرعي داخل نطاق الإمبراطورية العثمانية ، لما انطوى عليه ذلك من المحافظة على كيان هذه الإمبراطورية . لأن المحافظة على كيانها كان لا يزال يعتبر ضرورياً في نظر الدول لعدم الإخلال بالتوازن السياسي في أوروبا ، ولتلافى المشكلات التي لا مفر من حدوثها إذا أرغمت الدول على أن تبحث في

الكيفية التي يجب بها ملء الفراغ الذي يشجم من تقلص الإمبراطورية العثمانية في أوروبا نتيجة لتصدعها ، ولأن توسيع استقلال الخديوية الداخلي ، أو تقوية مسند الخديوية بالنسبة للباب العالي متفق مع مصالح الدول الاقتصادية ، حيث إنه يمكن الدول من العمل على تغلغل نفوذها الاقتصادي في الخديوية عن طريق إبرام الاتفاقات الاقتصادية معها ، أو بمعنى أدق ، إمداد مصر بالتمروض المالية التي تريدها ، فتستطيع الدول بسط نفوذها السياسي نتيجة تغلغل النفوذ الاقتصادي في الخديوية .

ولقد مرت تصفية أو تسوية العلاقات العثمانية - المصرية في بحالة مراحل ، بدأت بقبول الباب العالي « للتفسيرات » أو « التوضيحات » التي فسر بها الخديو إجراءاته أو مظاهر نشاطه التي شكها منها الباب العالي : كالاتصال المباشر بحكومات الدول الأجنبية ، وشراء الأسلحة ، والتوصية على صنع السفن الحربية . وقام « تفسير » الخديو على أساس أنه بمسلكه ساوكة الحاكم المستقل ، وهو المسلك الذي شكها منه الباب العالي في هذه المسائل ، ما كان ينبغي الخروج على تبعيته لتركيا ، وأن الخديوية إيالة من إيالات الدولة العثمانية ، ولا ميزة تميزها من سائر ولايات الدولة ، إلا ما صارت تستمتع به من امتيازات منحها إياها السلطان العثماني لنفسه ، كدليل على تقدير الباب العالي - كما قال - لولاء الخديو وطاعته إياه كأحد رعايا السلطنة .

ولكن كان من العسير على الباب العالي ، وهو الذي اضطر اضطراراً إلى تسوية علاقاته « سلماً » مع الخديو بسبب تدخل الدول ، أن يرضى ببقاء الخديوية متمتعة باستقلالها الداخلي ، فاستمسك في الفرمان الذي أصدره إلى إسماعيل في ٢٩ نوفمبر ١٨٦٩ بضرورة إشرافه (أى إشراف الباب العالي) على شئون مصر المالية . وكان إسماعيل في المدة بين ١٨٦٤ و ١٨٦٨ قد عقد خمسة قروض أجنبية قيمتها الاسمية ٢٦,٠٦١,٥٠٠ جنيه إنجليزي ، وقيمتها الحقيقية ١٩,٢١٢,٠٦٣ جنيه إنجليزيًا ، منها أربعة قروض بفائدة قدرها ٧٪ وواحد بفائدة قدرها ٩٪ ، فطلب الباب العالي أن يجري تحصيل الضرائب باسم السلطان (الشاهاني) ، ونص الفرمان على أن السلطان لا يقبل « مطلقاً بوجه من الوجوه أن تستعمل المبالغ الحاصلة من الضرائب المنوه عنها في غير احتياجات البلاد

الحقيقية ، ولا يثقل عاتق الأهلىن بضرائب جديدة لا تستلزمها الضرورة الحقيقية الثابتة ، ولا يقبل السلطان علاوة على ذلك : « ما يعقده (الخديو) من القروض فى الممالك الأجنبية » ، لما يستدعيه ذلك ، « من حبس إيرادات البلاد سنين طويلة » ولا يقبل « أن تستخدم الإيرادات فى سبيل سداذه إلا بعد (أن يعرض الخديو) الأسباب المفصلة الموجبة للاستقراض ، وتصدر به الرخصة اللازمة من لدن السلطان نفسه . ثم استمر السلطان يقول فى فرمانه هذا : « إرادتى الشاهانية هى أن لا يعقد قرض فى أى زمن كان إلا بعد أن تثبت الحاجة الكلية إليه ، وتصدر به الرخصة من مدتنا الملوكية » .

هذا ، وقد أكد فرمان ٢٩ نوفمبر ١٨٦٩ حقوق السيادة العثمانية على الخديوية المصرية ، وبالصورة التى رسمتها تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ فجاء فى ختام هذا فرمان : « على أنه من المقتضى أن تكون أعمالك (مخاطباً الخديو) وإجراءاتك من الآن فصاعداً موافقة لأحكام فرمانى هذا الشاهانى القاطعة ، لأنه مطبق كل التطبيق على الحقوق والواجبات المقررة ، وعلى فرمانات السابقة » .

وواضح أن فرمان ٢٩ نوفمبر ١٨٦٩ بسبب هذا القيد الذى فرضه على الخديوية من حيث إخضاع شئونها المالية لرقابة تركيا وإشرافها ، لم يته الأزمة العثمانية - المصرية ؛ ولو أنه حدد معالم المسألة - وهى المسألة المالية - التى صارت من الآن فصاعداً مثار النزاع الرئيسى بين الخديوية والدول العثمانية . ولكن لم تلبث أن بدأت الأزمة تنفجر رويداً رويداً ، بسبب تدخل الدول التى أرادت إنهاء هذا النزاع « سلماً » وبفضل الجهود التى بذلها الخديو لدى الباب العالى ، والأموال التى أنفقها كهدايا ورشاوى فى الآستانة ، وذلك منذ أن اتضح له - للأسباب التى عرفناها - تعذر الاستقلال والانفصال كلية عن تركيا . وعلى ذلك فقد صدر أخيراً فى ٢٥ سبتمبر ١٨٧٢ فرمان أجاز لخديو مصر أن يعقد القروض « باسم الحكومة المصرية » ، وبدون حاجة إلى الحصول على ترخيص بذلك من الباب العالى . وكانت الخطوة التالية أن يسعى الخديو لاستصدار فرمان شامل بحوى كل الامتيازات التى حصلت عليها الخديوية ويؤكد فى جلاء « الوضع » الذى صارت متمتعة به منذ تغيير نظام الوراثة ، وتوسيع استقلالها الداخلى . فصدر فرمان الشامل أو الجامع فى ٨ يوفية ١٨٧٣ .

ويلاحظ بشأن فرمان ٨ / ٩ يونية ١٨٧٣ ، أنه — وعلى حد ما جاء به — إنما يقوم مقام الفرمانات السابقة ، بمعنى أن تكون « الأحكام المندرجة فيه معمولاً بها ، ومرعية الإجراء على الدوام » ؛ وذلك من حيث تقرير قاعدة الوراثة الصلبية كما أتى بها فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦ ، ومن حيث توسيع استقلال الخديوية الداخلي . كما بدأ في فرمانات ١٨٤١ (٢٣ مايو وأول يونية) ثم في فرمان ٨ يونية ١٨٦٧ الذي أقام الخديوية ، ثم فرمان ٢٥ سبتمبر ١٨٧٢ الخاص بعقد القروض ؛ هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فلا تغيير في « الوضع » الذي أقرته الفرمانات للخديوية بالرغم من هذين الامتيازين : الحكم الوراثي والاستقلال الداخلي ، فالتبعية لتركيا قائمة .

ويلاحظ كذلك أن فرمان ٩ يونية ١٨٧٣ روعى فيه التوفيق بين توسيع الاستقلال الداخلي للخديوية وبين خضوع الخديوية لصاحب السيادة الشرعية عليها ؛ ومن أهم مظاهر هذا الخضوع كما نصت عليه الفرمانات أن القوانين المعمول بها في الدولة العثمانية ، ونخط شريف كلخانة خصوصاً ، والمعاهدات المبرمة بين الباب العالي والدول — يعمل بها أيضاً في مصر . فقد نص فرمان ٩ يونية ١٨٧٣ على أن يكون للحكومة مصر أن تسن ما تراه من قوانين متفقة مع حاجاتها ومطالبها ، وإبرام ما تراه من اتفاقات ومعاهدات متصلة بشئون الإدارة الداخلية على شريطة عدم « الإخلال بمعاهدات الدولة العلية مع الدول » . وبناء على هذه القاعدة إذاً ، أجاز فرمان للخديو الحق في عقد القروض الخارجية « باسم الحكومة المصرية » .

وما يجب ذكره أن هذه القواعد والأحكام المتعلقة بالحكم الوراثي في نظام الوراثة الصلبية والمباشرة ، ثم توسيع الاستقلال الداخلي ، بما فيه من حق سن القوانين وإبرام المعاهدات بالصورة التي ذكرناها ، صارت بمقتضى فرمان ٩ يونية ١٨٧٣ منطبقة على السودان ، شطر الوادي الجنوبي ، وجزء الخديوية المتم لها ، انطباقها على مصر ، ويشمل السودان في هذه الحالة الأقاليم التي ذكرها فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ (ما عدا دارفور لأنها لم تكن قد فتحت بعد) ، ثم قائم مقامتي سواكن ومصوع . وقد سبق أن أعطى إسماعيل هاتين القائمتين من غير الحق الوراثي بمقتضى فرمان ١١ مايو ١٨٦٥ ، ثم أدجهما فرمان الوراثة

الصلبية في ٢٧ مايو ١٨٦٦ في « ملحقات » مصر - أي السودان - التي تنفذ بها أحكام ذلك فرمان . فنص الآن فرمان ٩ يونيو ١٨٧٣ على أن : « خديوية مصر الجلية وملحقاتها وجهاتها المعلومة الجارية إدارتها بمعرفتها مع ما صار إلحاقه بها أخيراً من قائم مقامى سواكن ومصوع وملحقاتها » ينطبق عليها جميعاً نظام الوراثة الصلبية وأما « ملحقات » سواكن ومصوع هذه ، فقد كانت تمتد من رأس علبة في الشمال على شاطئ البحر الأحمر الغربي إلى رهيفة عند باب المنذب في الجنوب .

وهكذا إذا سويت العلاقات بين مصر وتركيا ، بدعم مستند الخديوية ، وتوسيع استقلالها الداخلى إلى أقصى درجة ممكنة أو متفقة مع تبعية الخديوية لتركيا ، ثم بدعم وحدة الوادى السياسية عند تأكيد المبدأ الذى جاء به فرمان الوراثة الصلبية الأول في ٢٧ مايو ١٨٦٦ . فالخديوية تشمل أقطار الوادى جميعها في مصر وسودانه ، وهذه الخديوية أن تسن القوانين وتضع الأنظمة الحكومية ، التي تسرى في مصر والسودان على السواء ، وتعقد ما تشاء من اتفاقات أو معاهدات خاصة بمصر وبالسودان ، طالما أن هذه الاتفاقات أو المعاهدات غير متعارضة مع الاتفاقات المبرمة بين تركيا والدول . تفعل الخديوية ذلك كله بفضل ما صار تأكيده لها من حق ممارسة خصائص أو سلطات السيادة المستمدة من تركيا بحكم تبعيتها لها ، وبمقتضى فرمانات الصادرة إلى الخديوية .

• • •

هـ - آثار تسوية العلاقات بين مصر وتركيا (١٨٧٣) :

وكان لتسوية العلاقات بين مصر وتركيا على الأسس التي سبق ذكرها ، آثار بالغة على تطور الحوادث في شطرى الوادى في السنوات التالية . كما أن هذه التسوية قد انطوت على مبادئ وحقائق متصلة بوحدة الوادى السياسية . فقد اشتدت تصفية الأزمة العثمانية - المصرية على نفس القواعد التي اتخذت أساساً للتسوية التي وضعت للمسألة المصرية في ١٨٤٠ - ١٨٤١ . وذلك من حيث تبعية مصر لتركيا ، وموافقة الدول على نوع « النظام السياسي » الذى ربط بين مصر وتركيا ، وكان معنى هذه الموافقة استمرار « الوصاية الدولية » التي

أوجدتها تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ . بل إن الأدوار التي مرت بها تصفية أزمة العلاقات العثمانية - المصرية منذ سنة ١٨٦٩ قد أتاحت الفرصة لأن يظهر خلالها بصورة عملية « نوع » هذه الوصاية الدولية ، عندما تدخلت الدول ، على نحو ما شاهدنا ، لإنهاء الخلاف بين الخديو وإسطنبول العثماني ، وصدر فرمان ٢٥ سبتمبر ١٨٧٢ ، وفرمان ٩ يونية ١٨٧٣ بموافقتها ، فبقى متعذراً أن يطرأ أى تغيير جوهري على التصفية التي تمت لأزمة العلاقات العثمانية - المصرية ، من غير موافقة الدول .

ولا جدال في أن الخديوية لو كانت نجحت في مشروع الاستقلال ، لأزيلت الوصاية الدولية التي أوجدتها الرقابة الدولية التي أنشئت لضمان الوضع الذي حدّد العلاقات الواجب - في نظر الدول - أن تقوم بين مصر وتركيا . أما وقد بقيت هذه الوصاية الدولية ، وبقيت كذلك التبعية لتركيا ، فقد صار لتسوية أزمة العلاقات العثمانية - المصرية ، بالصورة التي تضمنها أخيراً فرمان شامل في ٩ يونية ١٨٧٣ ، أهمية كبيرة ، من نوع آخر ، في تاريخ مصر والسودان .

ذلك أن القرارات التي صدرت في الفترة الأخيرة : في ٢٦ مايو ١٨٦٦ عن الوراثة الصليبية المباشرة ؛ و ٨ يونية ١٨٦٧ عن الخديوية ؛ و ٩ يونية ١٨٧٣ وهو فرمان شامل ، قد أدمجت شطري الوادي وجعلت مصر والسودان « كلاً » واحداً ، فتدعمت بفضل ذلك وحدة وادي النيل السياسية . وحيث إن هذه القرارات قد صدرت بموافقة الدول ، فقد كان معنى هذا أن الدول صارت معترفة بوحدة الوادي السياسية ومقرّة لها . ولقد ترتب على هذه الحقائق أنه صار لا يمكن بحال من الأحوال ، من الناحية القانونية الدولية ، وعن طريق إجراء منفرد قد تتخذه دولة من الدول منفصلة عن زميلاتها ، فصم هذه الوحدة أو الانتقاص من حقوق السيادة التي للخديوية على الوادي بأسره ، أو اقتطاع إقليم من الأقاليم الخاضعة لهذه السيادة القانونية .

وكذلك صار متعذراً على تركيا صاحبة السيادة الشرعية العليا ، وبإجراء منفرد من جانبها كذلك ، أن تنقض هذه الوحدة أو تفصمها أو تدخل أى تغيير على الوضع الذي قامت على أساسه هذه الوحدة السياسية ؛ ثم إنه صار متعذراً

أيضاً هدم هذه الوحدة إلا عن أحد طريقتين : إما طريق العنف والقوة ، وفي ذلك خرق للتسوية التي وضعت للمسألة المصرية ١٨٤٠ - ١٨٤١ واستندت عليها المبادئ الجهورية لهذه التصفية التي أنهت أزمة العلاقات العثمانية - المصرية وتضمنها فرمان ٩ يونية ١٨٧٣ ؛ وإما طريق الاتفاق بين الدول واتحاد كلمتها . وفضلاً عن ذلك فلا يكتفى أيضاً أن تنزل مصر عن حقوق سيادتها المباشرة على السودان أو أن تنزل تركيا عن سيادتها الشرعية العليا عن الخديوية - وتشمل الخديوية مصر والسودان - وذلك كإجراء « تلقائي » في كلا الحالين ، أي تقوم به تركيا أو مصر من تلقاء نفسها . بل يجب لقانونية مثل هذا التنازل - إذا حدث - أن يتضمنه اتفاق دولي .

وعلى ذلك فقد انطوت تصفية الأزمة العثمانية - المصرية على ضمان لاستقرار الوضع ، القائم في الخديوية . وكان لهذا الضمان آثار مباشرة على تطور الحوادث في مصر والسودان معاً ، ولم تلبث أن أفضت هذه الآثار إلى نتائج معينة في كل منهما .

ففي مصر ، تتمثل هذه النتائج في تغلغل النفوذ الأجنبي وزيادة تدخل الدول في شئون مصر الداخلية ، عندما ترتب على اتساع نطاق استقلال مصر الداخلي أن استمر الخديو يعقد القروض الخارجية ، في عام ١٨٧٠ ، حيث عقد قرض الدائرة الثاني . ويلاحظ أن قرض الدائرة الأول قد عقد مع بيت الأنجلو - إجيبتان المالي في ١٨٦٥ - ١٨٦٦ ؛ وفي عام ١٨٧٣ عقد مع بيت أوبنهايم المالي القرض الذي صار يعرف باسم القرض المشنوم . وهذا عدا القروض الداخلية كدين الرزنامة في ١٨٧٤ - والرزنامة مصلحة حكومية يودع بها الأهالي أموالهم كأمانات تتصرف فيها الحكومة بشرط دفع معاشات للمستحقين ؛ وعدا بيع الأسهم التي لمصر في شركة قناة السويس (١٨٧٥) ، وكان عددها ٦٠٢ ، ١٧٦ سهم أي ما يوازي $\frac{7}{11}$ من رأس مال شركة قناة السويس وقد ارتبكت مالية البلاد ارتباكاً شديداً ، أدى في نهاية الأمر إلى عزل الخديو إسماعيل ، وذلك في ظروف سوف يأتي ذكرها .

وأما في السودان ، فقد تمثلت هذه النتائج : نتائج تصفية الأزمة العثمانية - المصرية ، في اهتمام مصر المتزايد بشئون الجنوب . وقد اتخذ هذا الاهتمام

مظهرين : أولهما ، العمل من أجل زيادة عمار السودان ، وتقدمه ، وقد ذكرنا نواحى هذا النشاط مفصلة فى كتابنا « الحكم المصرى فى السودان ١٨٢٠-١٨٨٥ » (طبع القاهرة ١٩٤٧) . ولقد استمر الإنفاق على شطر الوادى الجنوبى بالرغم من الأزمة المالية التى صارت تعانيها الخديوية ، فشهدت السنوات التالية ، بلوغ السودنة ذروتها ، فشغل السودانيون الوظائف الهامة ، وصار منهم المديرون ، ونظار الأقسام والمعاونون . . . إلخ . وتعدد إنشاء المجالس المحلية للفصل فى قضايا الأهالى فى مختلف المديرىات ، فى : الناكسة ، وبربر ، والخروطوم ، ودنقلة ، وكردفان ، وغيرها ، ثم أشرك شيوخ القبائل مع سائر العناصر الوطنية فى تحمل مسئوليات الحكم ، وكثر تعمير المساجد ، ونشر التعليم والاهتمام بالزراعة والتجارة إلى غير ذلك من ضروب العمران ، كما استمر النشاط على أشده فى مكافحة الرق والنخاسة ، وأرسلت البعثات - من الضباط المصريين والأمريكان فى الجيش المصرى - للقيام بالاستكشافات العلمية والجغرافية ورسم الخرائط التفصيلية لمختلف أقاليم السودان .

وأما المظهر الثانى لاهتمام مصر بشئون السودان ، فكان مسعى الخديوية لاستكمال وحدة الوادى السياسية من ناحية ، ودعم حقوق السيادة على الوادى من ناحية أخرى . ولقد كان استكمال وحدة الوادى السياسية هو الهدف الثانى الذى ذكرنا أن مصر قد سعت لتحقيقه منذ أزمة العلاقات العثمانية - المصرية فى عام ١٧٦٩ ، من أجل المحافظة على هذه الوحدة نفسها ودعمها .

• • •

و - استكمال وحدة وادى النيل السياسية ودعمها :

واتبعت الخديوية فى استكمال وحدة وادى النيل السياسية ودعم هذه الوحدة سُبُلًا متعددة : منها استصدار فرمانات من الباب العالى بإلحاق الأقاليم التى كان لتركيا حقوق فى السيادة عليها ، ولم تكن قد ألحقت بعد بالخديوية ؛ ومنها ضم الأقاليم التى ظلت خارجة عن نطاق هذه الوحدة ، والتى كانت لا تدين أصلا بالتبعية للعثمانيين ، وليس هؤلاء أية حقوق فى السيادة عليها ؛ ومنها عقد اتفاقات مع الدول متصلة بشئون السودان ، ولقد كانت هذه الاتفاقات مع

بريطانيا ، وتضمنت الاعتراف بحقوق السيادة التي للخديوية على الأقاليم التي دخلت حديثاً في نطاق الوحدة السياسية .

وقد بسطنا الحديث عن هذا الموضوع في كتابنا « مصر والسيادة على السودان — الوضع التاريخي للمسألة » (طبع القاهرة في ١٩٤٧) .

ويمكن إيجاز الخطوات التي تم بفضلها هذا كله فيما يأتي :

أولاً : دعم حقوق السيادة في السودان الشرقي وعلى طول ساحل البحر الأحمر الغربي حتى مضيق باب المندب ، وعلى بلاد الصومال حتى مصب نهر جوبا . ولقد بدأ النشاط لبلوغ هذه الغاية منذ أن ذهب في عام ١٨٧٠ أسطول مصري بقيادة جمالي باشا إلى مياه بلهار وبربرة ، المطلين على خليج عدن ، وهما ميناء سلطنة أو إمارة هرر ، وكذلك بلاد الصومال ، ومنذ أن تعين في الوقت نفسه ممتاز باشا حاكماً على جميع الشاطئ الأفريقي الشرقي من السويس إلى رأس غردافوى ، بما في ذلك بلهار وبربرة . وقد تعين السويسى « فرنر منزنجر » (Werner Munzinger) حاكماً على مصوع ، وفي عام ١٨٧٢ استطاع « منزنجر » الاستيلاء على إقليم بوغوص (أو سنهيت) . بين التاكة ومصوع . وقد تعين في فبراير عام ١٨٧٣ حاكماً على السودان الشرقي من سواكن في الشمال إلى راحيتا أورهيطة في الجنوب بما في ذلك إقليمى بوغوص وتاكة .

ثانياً : فتح دارفور في السودان الغربي . وقد اشترك في فتحها الزبير رحمت وإسماعيل أيوب باشا حكامدار السودان وقتئذ . وقد احتل عاصمتها الفاشر الزبير في ٣ نوفمبر وإسماعيل أيوب في ٦ نوفمبر ١٨٧٤ . وكان فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ قد ذكرها ضمن الأقاليم السودانية التي صارت حكومتها لمحمد على مدى الحياة . ولكن دارفور ظلت مستقلة حتى هذا الوقت ولم تكن تدين بأية تبعية للسلطان العثماني . فخضعت الآن لحكومة الخديوية ، وصارت جزءاً من الخديوية ، وانطبقت عليها ممارسة حقوق السيادة التي كان موثلاًها النهائي في حكومة القسطنطينية بحكم تبعية الخديوية ذاتها للسلطنة العثمانية .

ثالثاً : استصدار فرمان من الباب العالي في ١٨ يوليو ١٨٧٥ حصلت الخديوية بمقتضاه على زيلع . وكان مرمى زيلع تابعاً لسنجق الخديوية . فتنازل عنه السلطان العثماني الآن لإلحاقه — كما جاء في فرمان — « بمصر التي هي جزء

مهم من ممالك « الدولة العثمانية » ، وذلك لقاء « خمسة عشر ألف ليرة عثمانية تدفع للخزينة السلطانية » سنوياً . ولقد جاء انضمام زيلع إلى الخديوية بعد أن ضمت سواكن ومصوع إليها ، ولذلك فقد كتب القنصل الأمريكي في مصر « بيردسلي » (Beardsley) في ١٧ يوليو ١٨٧٥ تعليقاً على هذه الخطوة الأخيرة ، أن الاستيلاء على زيلع قد وضع ساحل البحر الأحمر الأفريقي برمته تحت السيادة المصرية .

رابعاً : فتح سلطنة هرر ، وكانت هذه إمارة مستقلة . مهدد لفتحها الاستيلاء على زيلع ، حيث صارت هذه الأخيرة قاعدة للحملة التي قامت منها بقيادة محمد رءوف باشا في سبتمبر ١٨٧٥ لفتح هرر . وعرض أميرها (محمد بن علي بن عبد الشكور) على رءوف باشا أن يسلم إليه ، فكتب في ٥ أكتوبر ١٨٧٥ إلى رءوف أنه يقبل ويقر « طائعاً ومختاراً » التسليم هو « وأهل طاعته ومملكته » إلى الخديوية ، وأن « برغبته أن يكون تحت طاعة الحكومة الخديوية ليأمن على نفسه وماله وعياله » ، ويرجو من الخديوية « مكافأة لصداقته لما أن يصدر له فرمان كريم أن الإمارة له ولذريته من بعده ، هذا ما دام صادقاً هو وذريته » للحكومة الخديوية . وفي ١١ أكتوبر دخل المصريون هرر العاصمة . وتآمر عبد الشكور مع القبائل المجاورة ضد الحكم الجديد ، فهاجمت القبائل الجيش المصري في أعداد كبيرة (حوالى ٦٠,٠٠٠) . ولكنها ردت . وفي ١٩ أكتوبر لقي عبد الشكور حتفه مخنوقاً على يد أحد الجنود غير النظاميين (الباشيزوق) في الجيش المصري .

خامساً : فتح جهات النيل الأعلى ، وإقليم بحر الغزال . وقد اقتضى ضم هذه الجهات إلى السودان تأسيس مديرية خط الاستواء ، ومركزها غندكورو أولاً ثم اللادو . وقد عهد بهذه المهمة إلى « السير صمويل بيكر » من ١٨٦٩ إلى ١٨٧٣ ، ثم خلفه « الكولونيل شارل جورج غوردون » من ١٨٧٤ إلى ١٨٧٦ . وذلك لإنشاء حكومة قوية في هذه الأقاليم ، لمكافحة الرق والنخاسة وذلك بإقصاء النخاسين وتجار الرقيق من هذه المديرية ، وفتح الملاحة النهرية إلى بحيرة ألبرت وفكتوريا (نيانزا) ، ووضع السفن التجارية المصرية في هاتين البحيرتين ، وإدخال التجارة المشروعة ، والوسيلة إلى ذلك كله إنشاء سلسلة من المراكز أو المحطات الحكومية المسلحة على طول الخط ، بعد غندكورو ، وفي إقليم البحيرات .

ولم ينجح « السير صمويل بيكر » في مهمته ، لأنه لم يلبث أن دخل في « حروب » مع الأهالي السود من قبائل الشير والبليينيان والباري وغيرها مما أثار عداوة هذه القبائل للحكومة المصرية . ولم يستطع سوى إنشاء ثلاث محطات مسلحة فحسب : في غندكورو ، وفويرة ، وفاتيكو ، وهذا عدا مدينة التوفيقية التي أسسها على بعد أربعة أميال من ملتقى السوبات بالنيل الأبيض . وأما غوردون فقد أنشأ إحدى عشرة محطة على النيل الأعلى (بحر الجبل) : في فويرة ، وفاتيكو — من جديد — واللادو — العاصمة الجديدة شمال غرب غندكورو — والإبراهيمية أو الدفلاي أو دوفيلة ، واللابورية ، والرجاف ، ومكركة ، وشامبة — أو غابة شامبي — واللاتوكة ، وبور ، والناصر ، وسبت (السوبات) . ثم أمكن الوصول إلى بحيرة ألبرت والملاحة حول شواطئها ، قام بذلك الإيطالي « رومولو جيسي » (Romolo Gessi) الذي رفع العلم المصري عند « ماجنغو » في مدخل البحيرة في ١٠ أبريل ١٨٧٦ . وكذلك ضمت أونيورو إلى الأملاك المصرية ، وتأسست في أوغنده محطتان ، في أوروندوجاني وكوسيترا ، ولم يلبث أن أخلاهما غوردون . وعندما غادر غوردون مديرية خط الاستواء في سبتمبر ١٨٧٦ كانت مروي المحطة المصرية ، عند مدخل بحيرة كيوجا ، التي كشفها « شاييه لونج » الأمريكي وسماها بحيرة إبراهيم في ١٨٧٤ ، هي حدود مديرية خط الاستواء الجنوبية .

سادساً : العمل لبسط حقوق السيادة المصرية في ساحل أفريقية الشرق من غردافوي إلى مصب نهر جوبا . وكان غوردون قد اقترح في أثناء وجوده بمأمورية خط الاستواء ، فتح طريق للتجارة المشروعة من منطقة البحيرات إلى الساحل الشرق كخطوة ضرورية للقضاء على الرق والنخاسة . وقد وافق الخديو على هذا المشروع ، على اعتبار أن حقوق السيادة المصرية لا تقف عند رأس غردافوي أو رأس حافون ، جنوبيه ، ولكنها تشمل كل ساحل الصومال الشرق حتى مصب نهر جوبا ، بحسبان بلاد الصومال من ملحقات سواكن ومصوع . وعلى ذلك فقد أرسل الخديو حملة بحرية من السويس بقيادة الضابط الأسكتلندي ، الذي كان في خدمة الحكومة المصرية ماكيلوب باشا (McKillop) . وقد وصلت هذه الحملة إلى مصب نهر الجوبا في منتصف أكتوبر ١٨٧٥ ، ثم اضطرت إلى

إنزال الجنود في بقعة تقع إلى الجنوب من المصب قليلاً بسبب شدة الأنواء بالمصب .
فأنزل الجنود عند قسمايو . ولكنهم وجدوا بها حامية من زنيجار . ولم يلبث سلطان
زنيجار — سيد برغش بن سعيد (من آل بو سعيد وأصلهم من عمان) أن احتج
على ما سماه اعتداء من المصريين على حقوقه . وقد حرضه الإنجليز وخصوصاً
قنصلهم « الدكتور كيرك » (Kirk) على هذا الاحتجاج . وعندئذ تدخل
في القاهرة القنصل الإنجليزي « ستانتون » لدى السلطات المصرية ؛ وإزاء هذا
الضغط اضطر الخديو إلى إصدار أمره إلى « ماكيلوب » في ديسمبر ١٨٧٥
بالانسحاب من الجوبا .

* * *

على أنه كان لسياسة التوسع هذه في السودان الشرقى على طول ساحل
البحر الأحمر الأفريقى وفي بلاد الصومال نتائج معينة ، منها أن هذه السياسة
التوسعية قد أفضت إلى قيام الحرب بين الحبشة ومصر ، فقد أرادت الحبشة أن
تطمح الحلقة التي وجدت أن مصر قد طوقها بها . وادعى الأحباش حقوقاً لأنفسهم
في ملكية إقليم بوغوص وساحل البحر الأحمر بأكمله ، ثم أكثروا من الإغارة على
السودان الشرقى ؛ وفي سنة ١٨٧٥ هددوا باجتياز الحدود المصرية — السودانية
والزحف على بوغوص نفسها . فأعد الخديو لتأديب ملك الحبشة يوحنا الرابع
(أويوحناس) حملتين إحداهما بقيادة « الكولونيل السويدي أرندروب » (Arndrup)
ومهمته مهاجمة يوحنا من الشمال ، والأخرى بقيادة السويسرى « فرنر متزنجر » ليذهب
على إقليم العيسى الواقع بين الحبشة والأملاك المصرية عند تاجورا في الجنوب .
ولكن « أرندروب » انهزم في واقعة « جندت » في ١٨ نوفمبر ١٨٧٥ في حين
قتل متزنجر غيلة في ١٦ نوفمبر وهو في طريقه إلى أراضى العيسى . فاضطر
الخديو إلى إرسال حملة جديدة في ديسمبر ١٨٧٥ بقيادة راتب باشا واشترك
فيها كثيرون من الضباط الأمريكان وتحمل المصريون والأحباش خسائر جسيمة ،
وكان بعد واقعة « قُرع » (Gura) في ٩ مارس ١٨٧٦ أن طلب يوحنا الصلح في
١٣ مارس ، فعقدت الهدنة ، وفي ١٨ مارس بدأ يوحنا انسحابه إلى « عدوة » وانسحب
المصريون بنورهم إلى « مصوع » ؛ وقامت المفاوضات لتسوية العلاقات بين
الحبشة ومصر .

وكأثر مباشر للحرب الحبشية - المصرية خرجت مصر من هذا النضال محتفظة بجميع أقاليمها في السودان الشرقى وبلاد الصومال وعلى طول ساحل البحر الأحمر الأفريقى ، وتأيدت حقوق السيادة التى كانت لها على هذه الأقاليم بأكملها . ولم يستطع يوحنا تحطيم الحلقة التى أحاطت بالأحباش ، ولم يستطع هؤلاء أن ينقلوا ادعاءاتهم على بوغوص أو في السودان الشرقى عموماً . ولقد أوفد يوحنا في يونية ١٨٧٦ مندوباً إلى القاهرة للاتفاق على مسألة تخطيط الحدود بين الحبشة والخديوية المصرية - السودانية ، وللحصول على امتيازات معينة للأحباش تمكنهم من استخدام ميناء مصوع ، ولكن هذه المفاوضات لم تسفر عن نتيجة . وفي العام التالى (١٨٧٧) استؤنفت المفاوضات ، وعلى يد غوردون في هذه المرة عندما وصل إلى مصوع في طريقه إلى الخرطوم ، وكان غوردون قد تعين حاكماً للسودان ، ولكن دون نتيجة ، بسبب إصرار يوحنا على أن يُنحى المصريون بوغوص وميناء « زولا » (Zulla) وكل ساحل الدانكل - أى الساحل الذى يشمل من الشمال إلى الجنوب موانئ : زولا ، وأنفيلة ، وإد (Idd) ، وبيلول ، وعصب ، ثم رهيفة عند باب المندب ، وذلك عدا تعويض عن أضرار الحرب تدفعه مصر إلى يوحنا . وقد ظل الحال على ذلك - أى دون اتفاق بين الخديوية والحبشة - حتى قامت الثورة المهدية ، وجاء الاحتلال البريطانى إلى مصر ، وتقرر إخلاء السودان ، واستطاع المهديون محاصرة غوردون في الخرطوم ، واضطرت الحاميات المصرية في السودان إلى الانسحاب ، وعندئذ أمكن عقد معاهدة عدوة في ٣ يونية ١٨٨٤ بين حكومة الخديو محمد توفيق ، وبريطانيا ، والحبشة (الملك يوحنا) جاء فيها أنه حتى يسهل على جنود الخديو الانسحاب من كسلا وإمبديب وسنيت (بوغوص) عبر الأراضي الحبشية إلى مصوع ، وفي نظير أن يقوم يوحنا من جانبه بتسهيل عملية الانسحاب هذه قد صار إعادة أو إرجاع بوغوص إلى الحبشة وسوف يأتى ذكر هذه المعاهدة في موضع آخر .

وأما النتيجة الثانية لسياسة التوسع في السودان الشرقى على طول ساحل البحر الأحمر وفي بلاد الصومال ، فكانت اعتراف الإنجليز ، من حيث المبدأ ، بما كان للخديوية من حقوق في السيادة الشرعية - مع تبعيتها دائماً لتركيا - على جميع الشاطئ الصومالى . ثم محاولتهم بعد حملة جوبا وحرب الحبشة أن يحددوا بوضوح

سلطة الخديوية الشرعية على الساحل الصومالى بحيث تقف حقوق السيادة هذه عند رأس غردافوى (جردفون) ؛ وذلك فى نظير أن يفتح الخديو موانئ زيلع وبلهار وتاجورا للتجارة الحرة ، ثمناً لهذا الاعتراف .

وقد جرت بالفعل مفاوضات شاقة بين الإنجليز والخديو ، حاول الخديو فى أثنائها أن يشمل الاعتراف بحقوق السيادة المصرية كل بلاد الصومال إلى نهر جوبا جنوباً ، كما أنه رفض أن يعلن موانئ زيلع وبلهار وبربرة وتاجورا مفتوحة للتجارة الحرة — أى عدم تحصيل رسوم على المتاجر التى ترد إلى هذه الموانئ — لأن من شأن ذلك أن يحمله خسارة فادحة ، فى حين تدفع الخزينة المصرية لتركيا — كما قال — جزية سنوية فى نظير أن تبقى هذه الموانئ فى حوزة الخديوية .

وفى مارس ١٨٧٧ وافقت إنجلترا على أن تشمل السيادة المصرية الإقليم الواقع بين رأس غردافوى (جردفون) ورأس حافون ، ويقع هذا على الساحل الصومالى جنوب رأس غردافوى على طرف ساحل خليج عدن الجنوبى الشرقى . ووافقت إنجلترا على أن يحصل الخديو رسوماً معتدلة فى زيلع وتاجورا وسائر الموانئ على الساحل الصومالى . وتعهدت الحكومة المصرية من جانبها بأن تبذل قصارى جهدها لوقف تجارة الرقيق فى الأقاليم الواقعة بين بربرة ورأس حافون ، وبناء على ذلك فقد أبرم اتفاق فى ٧ سبتمبر ١٨٧٧ بين مصر وإنجلترا : « بشأن اعتراف حكومة صاحبة الجلالة (فكتوريا ملكة بريطانيا) بحقوق صاحب السمو (الخديو إسماعيل) الشرعية تحت سيادة الباب العالى على الساحل الصومالى حتى رأس حافون (حفون) .

وعلى هذا النحو إذا أيد الإنجليز وجهة النظر المصرية التى اعتبرت بلاد الصومال جزءاً من الملحقات التى كانت لقائم مقامى سواكن ومصوع . ولم يكن اعتراف الإنجليز هذا فى معاهدة ٧ سبتمبر ١٨٧٧ إلا تقريراً لذلك الوضع الدولى الذى جعل للسيادة المصرية حقوقاً على جميع أقطار السودان الشرقى على طول ساحل البحر الأحمر ابتداء من رأس علبة فى الشمال ، إلى رأس حافون فى الجنوب . وذلك بمقتضى القرارات التى صدرت بإعطاء إسماعيل سواكن ومصوع وزيلع فى سنوات ١٨٦٥ و ١٨٦٦ ، و ١٨٧٥ ، وبحكم ما كان للباب العالى من حق السيادة على هذه البقاع جميعها . ولقد كانت معاهدة سبتمبر ١٨٧٧ آخر الخطوات

التي اتخذت لتأييد حقوق مصر الشرعية في السيادة على السودان ، على أيام
الحديوية .

• • •

ولقد كان لسياسة التوسع في السودان نتائج بعيدة الأثر في تطور حوادث
السودان في السنوات التالية ؛ ويتضح هذا من ذكر بعض الحقائق المتصلة
« بطبيعة » هذا التوسع ، أو الأسس التي قام عليها ، من جهة ، وبما ارتبط به
وترتب عليه في الوقت نفسه من جهة أخرى ، من تدخل الحكومة الإنجليزية
خصوصاً « للضغط » على الحكومة المصرية « الحديوية » لاتخاذ كل وسيلة من
أجل إلغاء الرق والقضاء على تجارة الرقيق في الأقاليم التي هي جزء من الحديوية
وتدخل في نطاق « سيادتها » . وهو « الضغط » الذي أدى في آخر الأمر إلى
إشعال الثورة في السودان .

وأول هذه الحقائق ، أن سياسة التوسع التي جرت عليها الحديوية في السودان
لم يكن مبعثها الرغبة في الفتح للفتح في حد ذاته وامتلاك أقطار جديدة فحسب ،
بل كان من بواعثها العزم الأكيد على مكافحة تجارة الرقيق ، وذلك بالقضاء على
الرق والنخاسة في مواطنهما الأصلية في السودان ، أي في بحر الغزال ودارفور
وأقاليم النيل الأعلى (أو نيورو وأوغندة) وفي سواكن ومصوع وبوغوص وهرر
والصومال ؛ ثم بإغلاق منافذ تصدير تجارة الرقيق وهي موانئ البحر الأحمر :
سواكن ، ورهيطه ، وتاجورا ، وموانئ الصومال على خليج عدن : زيلع ،
وبلهار ، وبربرة .

فقامت من ثم على أسس إنسانية إمبراطورية مصرية كبيرة في أفريقية .
وما يجب ذكره أن هذه الإمبراطورية الإنسانية قد خدم قيامها العلم كذلك ،
لأن توغل المصريين في النيل الأبيض وجهات النيل الأعلى منذ حملات سليم
قبودان ، وانتشار الأمن والسلام في ربوع السودان نتيجة لإنشاء الحكومة المركزية
القوية في الخرطوم في صدر عهد المصرية ، ثم في عهد الحديوية ، ثم التوسع
الذي حدث في عهد الحديوية لاستكمال وحدة وادي النيل السياسية - قد أعان
ذلك كله على فتح قلب القارة المجهولة ، للاستكشافات العلمية والجغرافية ،
فشهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر نشاطاً عظيماً قام به الرواد والرحالون

والمستكشفون من ناحية ، ورجال الحكومة المصرية سواء من المصريين أم من الأمريكان الذين كانوا في خدمة الجيش المصري من ناحية أخرى ، لاستكشاف منابع النيل وارتداد الأقاليم السودانية ورسم المصورات الجغرافية والطبوغرافية وجمع المعلومات عن أجناس أهل السودان ، وعاداتهم ولغاتهم ، وعن الحيوان والنبات والآثار وغير ذلك . وقد تحدثنا عن هذا النشاط بإسهاب في الفصل السادس من كتابنا « الحكم المصري في السودان ١٨٢٠ - ١٨٨٢ » تحت عنوان « المصريون والكشوف الجغرافية » .

ولقد سبق أن ذكرنا أن فتح النيل الأبيض للملاحة والوصول إلى عند كورو قد أدّى إلى ازدهار تجارة الرقيق ، وأن أقاليم بأسرها - نتيجة لذلك - كانت عند نهاية عهد محمد سعيد (يناير ١٨٦٣) قد خرجت من نفوذ حكومة الخرطوم ونخضعت لسلطان تجار الرقيق ، مما اقتضى الخديوية أن تبذل كل ما ملكت من جهد لمحاربة تجار الرقيق والقضاء على تجارتهم الشائنة .

ولذلك فقد كان لتنفيذ هذه السياسة أن أعدت الحكومة المصرية منذ مارس ١٨٦٥ برنامجاً مفصلاً يفرض رقابة صارمة على نشاط النخاسين في النيل الأبيض ، ويجعل من الممكن الإشراف على تصدير الأسلحة والبارود إلى السودان - ويستخدم تجار الرقيق الأسلحة والبارود - ويطلب معاونة قناصل الدول في الخرطوم بأن يرفع هؤلاء « حمايتهم » عن تجار الرقيق من العرب والأوربيين والليفانتيين . وأصرت الحكومة المصرية على وجوب رفع هذه « الحماية » إذا أريد النجاح لأية محاولة للقضاء على تجارة الرقيق في الأقاليم السودانية . وقد لازم تنفيذ هذا البرنامج ، افتتاح الأقاليم التي ذكرناها والتي ضمت إلى « الخديوية » في السودان الشرقي والجنوبي والغربي على السواء .

وأما الحقيقة الثانية المتصلة بسياسة التوسع في السودان ، فهي أن إنجلترا كانت أسبق الدول الأجنبية التي اهتمت أشد الاهتمام بضرورة إلغاء الرق والقضاء على تجارة الرقيق في مصر والسودان . ولقد بدأ هذا الاهتمام أيام محمد علي ، ثم عظم اهتمامها بضرورة الإلغاء عندما اتسع نطاق تجارة الرقيق وزاد نشاط النخاسين في السودان للأسباب التي عرفناها بين عامي ١٨٤٨ و ١٨٦٣ . ومنذ وصول إسماعيل إلى الحكم ، بادرت إنجلترا بإظهار هذا الاهتمام بوضوح . وعلى ذلك

فقد انهمز « اللورد رسيل » (Russell) وزير خارجيتها فرصة زيارة السفير الإنجليزي لدى تركيا ، « السير هنرى بلور » (Bulwer) ، لمصر ، فأرسل إليه في ٢٢ فبراير ١٨٦٥ بتعليمات طلب منه فيها « أن لا يدع مناسبة تمر دون أن يوضح للبasha (أى إسماعيل) مبلغ اهتمام الحكومة الإنجليزية بضرورة القضاء على تجارة الرقيق في أفريقية ، وترحيبها العظيم بالتعاون مع سموه ما وسعها ذلك ، في اتخاذ أية وسيلة من شأنها إنهاء هذه التجارة غير الإنسانية » . وقد أكد السفير لحكومته أن إسماعيل صادق الرغبة في هذا التعاون من أجل إنهاء تجارة الرقيق . وكان من أثر ذلك أن وضع ذلك البرنامج المفصل لمكافحة الرق والنخاسة في السودان ، وهو البرنامج الذى ذكرنا أن الحكومة المصرية قد أقرته في مارس ١٨٦٥ . وزيادة على ذلك فإن استخدام « السير صمويل بيكر » في ١٨٦٩ ، ثم « الكولونيل غوردون » في ١٨٧٣ ، في مأمورية خط الاستواء كان الدليل على أن الخديو يرغب حقيقة في القضاء على الرق والنخاسة .

وكان من أجل القضاء على تجارة الرقيق في جهات النيل العليا ، وهى من مواطن الرقيق الأصلية الكبيرة ، أن أصدر غوردون في أثناء وجوده بالخرطوم ، وهو في طريقه إلى غندكورو مقر مأموريته ، قراراً في ١٧ مارس ١٨٧٤ باحتكار تجارة العاج لحساب الحكومة - وتجارة العاج كانت الستار الذى يخفى وراءه تجار الرقيق نشاطهم . كما منع قرار ١٧ مارس أى فرد من الذهاب إلى مديرية . خط الاستواء دون أن يكون لديه مقدماً « تذكرة » تعطيه هذا الحق ، يحصل عليها من حكامدار السودان ، وموقعاً عليها من سلطات « المأمورية » في غندكورو أو في غيرها . وكذلك امتنع بفضل هذا القرار إنشاء الجماعات المسلحة في مديرية خط الاستواء ، وإدخال الأسلحة النارية والبارود إليها ، وصار كل مخالف لهذه الأوامر مهدداً بتوقيع أشد العقوبات التى تجيزها القوانين العسكرية عليه . ولا جدال في أن اتخاذ هذا القرار - قرار ١٧ مارس ١٨٧٤ باحتكار تجارة العاج لحساب الحكومة - كان إجراءً ضرورياً وقتئذ إذ أريد به إحصاء تجارة الرقيق بضربه قاتلة ، ولكن من ناحية أخرى ، كان هذا القرار ، من العوامل التى ساعدت في النهاية على قيام الثورة المهدية بعد ذلك . والسبب في هذا أنه لما صار محتملاً أن يحصل جميع التجار سواء من تجار الرقيق أم من غيرهم على

تصريح ، « تذكرة » ، خاص يمكنهم من إرسال مراكبهم في النيل الأبيض إلى مديرية خط الاستواء ، فقد ترتب على التشدد في تنفيذ هذا الإجراء أن تعطلت الملاحة في النهر الذي أغلق الآن في وجه التجارة الحرة « المشروعة » مما ألحق الأذى بتجارة السودان عموماً . زد على ذلك أن تعطيل نشاط التجار سواء كانوا من تجار الرقيق أم من أصحاب التجارة المشروعة لم يلبث أن سبب زيادة تدميرهم من الحكومة التي صاروا يشهزون كل فرصة لمقاومتها ، ويعملون لتقويض أركانها . وكان تجار الرقيق على وجه الخصوص هم الذين آزرُوا محمد أحمد المهدي ، وأشعلوا الثورة في السودان .

وأما الحقيقة التالية فهي أن اهتمام الإنجليز بإغلاق المنافذ التي يجري منها تصدير تجارة الرقيق هو الذي جعلهم يقرون حقوق السيادة التي لمصر على ساحل البحر الأحمر الغربي وشاطئ خليج عدن الجنوبي ويعترفون بها . ومنذ ١٣ نوفمبر ١٨٧٣ ذكر سفيرهم في الآستانة « السير هنري إليوت » (Elliot) عند حديثه في رسالته إلى حكومته عن الوسائل الجديدة في القضاء على تجارة الرقيق ، أن الاعتراف بحقوق مصر — ذات التبعية لتركيا — في هذه الجهات من شأنه المساعدة على مكافحة الرق والنخاسة ، كما أيد قنصلهم في مصر « الكولونيل ستانتون » للغرض نفسه احتلال بربرة بالقوات المصرية . وكان بسبب ذلك أن أبرمت إنجلترا مع مصر معاهدة ٧ سبتمبر ١٨٧٧ السالفة الذكر .

وآخر هذه الحقائق ، أن اهتمام الإنجليز بمكافحة الرق والنخاسة جعلهم يضغطون على الخديو إسماعيل منذ سنة ١٨٧٣ حتى يعقد معهم معاهدة لتحديد مدة معينة يتم في أثناءها إبطال تجارة الرقيق نهائياً من مصر والسودان . فأسفر هذا الضغط عن إبرام « معاهدة الرقيق » مع بريطانيا في ٤ أغسطس ١٨٧٧ .

* * *

ي — معاهدة الرقيق مع بريطانيا (٤ أغسطس سنة ١٨٧٧) :

فقد ارتبطت المفاوضات التي انتهت بإبرام معاهدة ٧ سبتمبر ١٨٧٧ ، بمفاوضات أخرى كانت تدور في الوقت نفسه بين إنجلترا ومصر من أجل الاتفاق على الوسائل الفعالة للقضاء على تجارة الرقيق في السودانين الشرقى والأوسط

وفي الأقاليم المطلّة على البحر الأحمر وعلى خليج عدن .

فعلى الرغم من الجهود التي صار يبذلها الخديو إسماعيل للقضاء على تجارة الرقيق ، ظلت إنجلترا تطلب المزيد من هذه الجهود ، لأن حكومتها كانت تقع وقتئذ تحت ضغط شديد من ناحية الرأي العام في بلادها نتيجة للنشاط الذي أبدته جمعية مكافحة الرق « (The Anti-Slavery Society) . ومع أن الخديو كان يدرك أن من المتعذر تحديد وقت معين لإلغاء تجارة الرقيق إلغاء تاماً ، وأن هذا الإلغاء يقتضى وقتاً ليس بالقصير لتحقيقه ، فقد أصرت الحكومة الإنجليزية على ضرورة إبطال هذه التجارة نهائياً من مصر في بحر سبع سنوات ، ومن السودان والملحقات المصرية في اثنتى عشرة سنة . ولما كان الخديو يعاني أزمة مالية حادة ، ويبنى مؤازرة إنجلترا له في اجتيازها ، والحد من غلواء فرنسا في تحسيسها لصيانة مصالح الدائنين من رعاياها خصوصاً ، ويبنى علاوة على ذلك نجاح مفاوضاته مع الإنجليز أنفسهم فيما يتعلق باعترافهم بالسيادة المصرية في ساحل البحر الأحمر الغربي والساحل الصومالي ، فقد رضى بإبرام معاهدة لإلغاء الرقيق مع إنجلترا على هذا الأساس — أى على أساس إبطال أو إلغاء الرقيق في مصر في بحر سبع سنوات وفي السودان في بحر اثنتى عشرة سنة — وكان ذلك في ٤ أغسطس ١٨٧٧ . وفي رأى المؤرخين ، أن عقد هذه المعاهدة لم يكن عملاً حكيماً ، ولم تكن توجبه أية ضرورة . وأجمع المعاصرون على أنه كان من المتعذر تنفيذها ، كما أجمعوا على أنها كانت السبب الذي أشعل ثورة محمد أحمد المهدي ، وأدى إلى ضياع السودان . وكان من رأى غوردون أن الإنجليز أرغموا الخديو إرغاماً على عقدها ، وكتب « الكولونيل ستewart » (Stewart) في تقريره عن السودان (Report on the Sudan) الذي رفعه إلى حكومته في ١٨٨٣ : من المستحيل أن يتوقع إنسان زوال الرق من السودان في عام ١٨٨٩ ، أى عند انتهاء فترة الاثنتى عشرة سنة المنصوص عليها في المعاهدة ؛ وأن مشكلة عويصة . كشكلة تجارة الرقيق من المتعذر معالجتها بعقد المعاهدات .

والكولونيل ستewart هذا هو الذى سحب غوردون بعد ذلك إلى الخرطوم في فبراير ١٨٨٤ في مهمة لإخلاء السودان ، ثم قتله الثوار في طريق عودته مع آخرين إلى مصر وقت اشتداد الحصار على الخرطوم في سبتمبر ١٨٨٤ ، وفي

ظروف سيأتى ذكرها .

وكان وجه الخطر من عقد « معاهدة الرقيق » هذه أن تضطر مصر إلى اتخاذ إجراءات متطرفة وبعيدة عن الحكمة كي تتمكن من تنفيذ نصوصها . وكان ذلك عين ما حدث .

فقد عُين غوردون حاكماً عاماً لعموم السودان . وفي ١٨ فبراير ١٨٧٧ غادر القاهرة إلى الخرطوم فبلغها في ٥ مايو ١٨٧٧ . وأعد « مشروعاً » يقوم على إحكام الرقابة على نشاط تجار القوافل في الداخل ، وعلى منعهم من حمل الرقيق إلى موانئ البحر الأحمر ، وكان يعتقد أن الزمن وحده كفيل بالقضاء على تجارة الرقيق إذا أمكن تقيدها بصورة تجعل املاك الرقيق عملاً غير قانوني بعد تاريخ معين . ولكن غوردون لم يلبث أن أرغم على تبني سياسة « التقييد » هذه عندما رفض « مشروعه » ثم أُطلب إليه تنفيذ معاهدة الرقيق — عند إبرامها — فاضطر إلى نشر المعاهدة مع « الديكترتو الخديو » الذي صدر في ٤ أغسطس ١٨٧٧ أيضاً « لتنفيذها » ، وذلك بتحريم بيع وشراء الرقيق من الزوج والحباشان منعاً باتاً في مصر في مدى سبعة أعوام من تاريخ صدور الديكترتو تنهى في عام ١٨٨٤ ، وفي مدى اثني عشر عاماً في السودان والملحقات المصرية تنهى في عام ١٨٨٩ . وقد نص هذا الديكترتو على معاقبة أي فرد يقبض عليه ويقدم للمحاكمة بتهمة الاتجار في الرقيق ، بعد هذين التاريخين بالسجن مدة تتراوح بين خمسة شهور وخمس سنوات . وعلى ذلك فقد بدأ غوردون نشاطه كحاكم للسودان بمطاردة تجار الرقيق مطاردة عنيفة لا هوادة فيها ، وهم الذين كانوا متدمرين منذ أن صدر في ١٧ مارس ١٨٧٤ قرار احتكار تجارة العاج لحساب الحكومة . فكان من أثر هذه المطاردة أن انتشر العصيان ، واشتعلت الثورة في كل مكان ، وبدأت العمليات العسكرية الواسعة لإخمادها وبخاصة في دارفور (ثورة هارون) وبحر الغزال (سليمان الزبير) وكردفان (صباحي أحد قواد الزبير رحمت السابقين) .

وارتكب غوردون عدة أخطاء ، منها أنه عزل عدداً كبيراً من الموظفين المصريين والسودانيين الأكفاء واستبدل بهم جماعة من الأوروبيين . فقد عين في شهر واحد (يوليو ١٨٧٨) أربعة عشر أوروبياً . وكان من المصريين الذين عزلهم محمد رؤوف باشا حاكم دارفور الذي توهم غوردون أنه يريد الاستقلال في هرر ، ومن

السودانيين : يوسف حسن الشلاحي الذي عزله غوردون من غير جريرة من حكومة بحر الغزال .

وأما الأوروبيون الذين عينهم غوردون ، فكان منهم « شارل ريجوليه » (Rigolet) الفرنسي ، وقد عين مديراً لداره ، و « سلاطين » (Slatin) النمساوي الذي خلف الأول في هذا المنصب ، و « إميليانى » (Emiliani) الإيطالى مدير كويه (كوبي) ، و « فردريك روسيه » (Rosset) وكان تاجراً بالخرطوم ووكيلاً لقنصل ألمانيا ، وقد جعله غوردون مديراً لدارفور ، وعند وفاته تولى هذا المنصب الإيطالى « ميسيداليا » (Messedaglia) ، ثم « جيكلر » (Giegler) الألمانى الذى عين بالخرطوم مفتشاً على عموم تلغرافات السودان ثم عين بعد ذلك مديراً عاماً لمصلحة تجارة الرقيق . وفى مديرية نط الاستواء عين غوردون لحكومتها الأمريكى « براوت » (Prout) ، ثم الألمانى الدكتور « شنيترز » (Schnitzer) أو أمين أفندى .

وزيادة على ذلك فقد استخدم غوردون طائفة جديدة من السودانيين لم يكن موقفاً في اختيارهم ، نذكر منهم « بساطى تمدنى » ومحمد التهامى جلال الدين . وقد عمل الاثنان سكرتيرين لغوردون ، ووثق بهما هذا كل الوثوق .

ويقول ميخائيل شاروويم صاحب « الكافى في تاريخ مصر القديم والحديث » إن التهامى كان رجلاً « من شر الرجال وأنجسهم نية وأفسدهم طوية » وقال عن غوردون بسبب ذلك إنه سلك « مسلكاً نفر منه القلوب وحرك في صدور الأهالى كامن الحقد عليه » . ثم من الذين استخدمهم غوردون : إلياس (باشا) ومحمد إمام الخبيرى (باشا) وأولاد محمد إمام الخبيرى الثلاثة : حمزة ، وأحمد النور ، ومحمود إمام . وقد تولوا جميعاً مناصب الحكم والإدارة في كردفان ودارفور ، ثم إدريس أبتر والنور عنقرة وطيب بك (مدير فاشودة) وسرور أفندى (مدير بور) . وقد قال عنهم صاحب الكافى إنهم : « كانوا سيارة يتجرون في الإماء والعبيد والريش وسن الفيل ، وأطلق (غوردون) لهم الكلمة حتى تصرفوا في سائر الأمور ، فعملوا لغير ما تقتضيه مصلحة البلاد ، وبالفرا في منع الاتجار بالرقيق ، وصادروا التجار في أموالهم وأرزاقهم وضيقوا عليهم سبل الاتجار وأقفلوا في وجوههم أبواب الكسب » ، فعظم التدمير واشتدت الكراهية للحكومة والسخط عليهما . وكان غوردون يرجو من استخدام كل هؤلاء أن يستطيع بفضل معاونتهم له

تنفيذ سياسة الإلغاء الصارمة . ولم يخيب الحكام الجدد الأوربيون ظنه ، فشنوا حرباً شعواء على تجار الرقيق ، يصادرون متاجرهم ، ويطلقون سراح الإماء والعبيد ويطاردون الجلابيين وينكلون بهم ، إلى غير ذلك من ضروب الاضطهاد والمضايقة . ولما كان هؤلاء الأوربيون « مسيحيين » فقد سهل على الأهلين ، الذين هم أقرباء لتجار الرقيق ولا يخلو بيت من بيوتهم من وجود الرقيق به ، الاعتقاد بأن هذه الحرب التي يشنها « الكفار » عليهم إنما هي حرب دينية قائمة على التعصب الديني . واعتبر الأهلون أن تحرير مواليتهم وخروجهم من حوزتهم على أيدي هؤلاء الأجانب « الكفار » اضطهاد ديني من النصرانية للإسلام . ويقول في هذا ميخائيل شاروويم أيضاً : « وكان شيونهم وعلمائهم يؤيدون لهم ذلك بالأدلة المقبولة والشواهد المعقولة ، حتى أصبحت عندهم حقيقة لا شك فيها ، فكانوا يخفون ما بقلوبهم من نار التآلم والحقد على أعمال الحكومة ويرقبون كل سائحة حتى ظهر محمد (أحمد المهدي) وأيقظ الفتنة الراقدة » .

وأما الأثر المباشر لسياسة الشدة والصرامة التي اتبعها غوردون في تنفيذ « معاهدة الرقيق » فقد كان لحوء تجار الرقيق إلى أوكارهم القديمة في بحر الغزال ودارفور ، وقيام الثورات بها ، وهي الثورات التي سلفت الإشارة إليها وإرسال الحملات العسكرية ضد هؤلاء الثوار في إقليم بحر الغزال حيث انتصر الإيطالي « جيسى » على سليمان الزبير ، ابن الزبير باشا رحمت ، في معركة حامية بالقرب من ديم سليمان في ١٦ مارس ١٨٧٩ ، وانتهى الأمر بإعدام سليمان بعد تسليمه هو ورجاله ، وذلك على يد « جيسى » في ١٤ يوليو ١٨٧٩ . ثم في دارفور ضد هارون حفيد السلطان محمد الفضل وأحد أقرباء سلطان دارفور السابق إبراهيم الذي سقط في موقعة منواشي في ٢٤ أكتوبر ١٨٧٤ عند فتح دارفور وكان هارون قد لجأ إلى برقر ، ثم عاد منها لقيادة الثورة في دارفور واعتصم في جبل مرة فخرج غوردون نفسه لمطاردته وتمكن من هزيمة صياحي في كردفان وأعدمه ، ثم عهد بمطاردة هارون إلى « ميسيداليا » وأشرك معه في العمليات العسكرية « إميليانى » مدير كوبي و « سلاطين » مدير دارة . وقضى على الثورة بقتل هارون على يد نور عنقوة مدير كلكل في أول يوليو ١٨٨٠ .

تلك إذاً كانت نتيجة سياسة الإلغاء التي أصرت الحكومة الإنجليزية على

تنفيذها « بدقة وأمانة » إذا شاءت حكومة الخديو إقامة الدليل على صدق نواياها في مكافحة الرق والنخاسة واحترام معاهدة إلغاء الرق وإبطال تجارة الرقيق في الأقاليم السودانية، ثم وجد غوردون نفسه ملزماً باتباعها . وفي هذا الرأي - مخالفة ظاهرة للقول بأن غوردون قد أقبل عامداً على تنفيذ سياسة الإلغاء بالعنف والصرامة وأنه كذلك قد ارتكب عامداً الأخطاء التي ارتكبها ، ينبغي من ذلك تحريك الثورة في السودان ، والتمهيد لفقده وإجبار مصر على إخلائه لصالح بريطانيا . وأما سياسة الإلغاء هذه فقد نشرت الفوضى والاضطراب في السودان .

• • •

حقيقة إنه تبع القضاء على ثورات تجار الرقيق في بحر الغزال ودارفور هدوء الحالة في السودان ، ولكن هذا الهدوء كان ظاهرياً فحسب . فلم ينخدع به أحد من المعاصرين الذين أدركوا حقيقة الأمور ، وصاروا يؤكدون أن النار لم تنطفئ جذوتها قط ، بل إن موجة من التدمير الشديد لا يطمئن إنسان إلى عواقبها تطغى على السودان . ولقد أثبت قيام هذه الثورات ، خصوصاً ثورة سليمان الزبير ، على اكتاف تجار الرقيق واشترائك صيادي الرقيق ، الذين يسمون كذلك بالبحارة لأنهم كانوا يغزون في البحر أو النيل الأبيض ، في النضال المسلح ضد الحكومة ، أن الجلايين كانوا شديدي العزم على مقاومة سياسة الإلغاء بالسيف والنار ، أي بنفس الوسائل التي لجأ إليها غوردون ورجاله لتنفيذ هذه السياسة الخاطئة .

وعلى ذلك فقد باتت مهمة الحكومة في الخرطوم ، أن تعمل هذه لإحكام الرقابة على نشاط تجار الرقيق حتى يتلعم انتصار الحكومة الأخير عليهم ، وحتى يعجزوا عن إلقاء البلاد في أحضان الفوضى من جديد . وتلك مهمة جد خطيرة ، ولا سبيل إلى تحقيقها إلا إذا ظلت حكومة الخرطوم مستمتعة بما كان لها من قوة ونفوذ ، وفي وسعها اتخاذ كل إجراء سريع وحاسم لإخماد أية اضطرابات قد يثيرها تجار الرقيق .

ولكن هذا الشرط الجوهري ، أي استمرار الحكومة القوية في الخرطوم ، سرعان ما تعذر تحقيقه عندما حدث ، في الوقت الذي قامت فيه الحملات العسكرية لإخماد الثورة في بحر الغزال ودارفور ، أن تدخلت الدول لتخلف إسماعيل

من الخديوية ، ونجحت في مبتغاها في يونيو ١٨٧٩ . فترتب على عزل الخديو
في مصر قيام الحركة العربية التي انتهت بالاحتلال البريطاني للبلاد سنة ١٨٨٢ ،
وفي السودان قيام الثورة المهدية سنة ١٨٨٠ التي أدت إلى ضياع السودان سنة
١٨٨٥ ، ثم إلى إنشاء نظام الحكم الثنائي به بعد استرجاعه سنة ١٨٩٨ ، ١٨٩٩ .

ضعف مسند الخديوية

تمهيد :

يعتبر عزل الخديو إسماعيل في ٢٦ / ٢٧ يونية ١٨٧٩ من آثار تصفية أزمة العلاقات العثمانية - المصرية بالصورة التي انتهت إليها هذه التصفية ، أى باستصدار فرمان شامل في ٨ / ٩ يونية ١٨٧٣ . وذلك لأنه كان من قواعد هذه التصفية - كما ذكرنا - أن يتسع استقلال مصر الداخلى ، وأن يكون للخديو الحق في عقد القروض الخارجية « باسم الحكومة المصرية » ، أى من غير الرجوع في ذلك إلى الباب العالى . وقد ذكرنا أن النتيجة المباشرة لاستصدار هذا فرمان كانت دعم مسند الخديوية إزاء تركيا ، ولكننا ذكرنا كذلك أن هذه « التصفية » قد أقرت استمرار « الوصاية الدولية » التي أوجدتها تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ فكان هذان الأمران : دعم مسند الخديوية إزاء تركيا ، وبقاء الوصاية الدولية على حالها ، هما منشأ كل ما حدث من أسباب أفضت إلى عزل الخديو ؛ أى إلى إضعاف مسند الخديوية في نهاية الأمر . ولذلك فإن عزل الخديو إسماعيل لم يكن إلا نتيجة حتمية لذلك « الشنود » التي اتصفت به تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ .

فقد انتقل النضال الآن ، بعد تصفية النزاع العثماني - المصري في سنة ١٨٧٣ ، من نضال بين الباشوية أو الخديوية المصرية والباب العالى صاحب السيادة الشرعية على هذه الخديوية للتحرر من رقابة الباب العالى ولتضع التدخل العثماني في شئون الخديوية ، إلى نضال بين الخديوية « والوصاية الدولية » للتحرر من رقابة الدول ولتضع ذلك التدخل الأجنبي الذي اتخذته الدول ذريعة له في صيانة مصالح رعاياها المالية .

ثم إن الدول التي كانت تؤيد مسند الخديوية إزاء الباب العالى في الماضي ، لم تلبث بمجرد أن تحول تدخلها من تدخل مالى إلى آخر سياسى وضع عزيمتها على

خلع الخديو إسماعيل - لم تلبث أن فتحت طريق التدخل للباب العالي نفسه في شئون مصر ؛ وذلك عند ما توسطت لدى الباب العالي في استصدار القرار بخلع الخديو ؛ فأتاحت الفرصة للباب العالي حتى يصل لاسترداد نفوذه في المسألة المصرية بأن يكون لإرادته أثر فعال - على نحو ما كان ينبغي - في تسوية ما قد يجد من مشكلات بعد عزل الخديو . سواء كانت هذه متعلقة بشئون مصر الداخلية أم بعلاقات الخديوية مع الباب العالي نفسه أو مع الدول الأجنبية : أى تسوية ما قد يجد من مشكلات متعلقة « بالوضع » الذى تقرر لمصر سنة ١٨٤٠ - ١٨٤١ .

ولقد ترتب على ضعف مسند الخديوية بسبب هذه العوامل مجتمعة ، أن زاد تدعيم الوصاية الدولية ، وتزايد التدخل الأجنبي « السياسى » في الشئون الخديوية . مما ترتب عليه كذلك في آخر الأمر ، أن احتلت بريطانيا مصر من ناحية ، وأن أخلى السودان ، وفقدته مصر ، من ناحية أخرى .

ويمكن إيجاز الأسباب التى أدت إلى خلع إسماعيل ، وبالتالي إلى الآثار المترتبة على هذا الخلع أو ضعف مسند الخديوية ، وذلك في مصر والسودان معاً ، في أن المسألة أو الأزمة المالية المصرية في عهد الخديو إسماعيل كانت السبب المباشر الذى تذرعت به الدول لإحكام الوصاية الدولية ، على مصر عن طريق التدخل المالى أولاً ، ثم التدخل السياسى أخيراً ؛ وأن اشتداد المنافسة بين فرنسا وإنجلترا لإحراز النفوذ السياسى الأعلى في شئون الخديوية ، كان العامل الحاسم في عزل الخديو إسماعيل . وكانت فرنسا هى المسئولة أكثر من غيرها عن العزل ؛ وأن تدخل ألمانيا ، ومستشارها بسمارك ، كان من العوامل المباشرة في عزل الخديو إسماعيل .

١ - الأزمة المالية :

ولعل أهم ما يجب ذكره بشأن الأزمة المالية ، أن ارتفاع سعر فائدة الديون الذى أصرّ عليه المرابون الأجانب ، عن القروض التى عقدتها مصر ، كان السبب الأساسى في الارتباك المالى الذى حدث . لقد بدأت قصة القروض الخارجية التى عقدتها مصر من أيام محمد سعيد

(١٨٦٢) ، وكان آخر ما ذكرناه من هذه القروض في عهد الخديو إسماعيل القرض المشنوم (١٨٧٣) . فبلغت ديون مصر الثابتة ٦٨,٤٩٦,٣٠٠ جنيه إنجليزي ، وديونها السائرة ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي تقريباً . وذلك عدا القروض الداخلية : القرض الذي صدر به قانون المقابلة في ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١ ؛ وذلك بأن يدفع الأهالي الضرائب المربوطة على أطيانهم سلفاً لمدة ست سنوات في نظير إعفائهم على الدوام من نصف الضريبة المطلوبة وبشريطة عدم زيادة هذه الضرائب المنتقص منها ، أو مطالبتهم بالمساهمة في قروض أخرى إلا بموافقة مجلس شورى النواب وتصديق مجلس النظار . وقد حصلت الحكومة من هذا القرض حتى نهاية عام ١٨٧١ خمسة ملايين جنيه إنجليزي تقريباً . وأما القرض الآخر فكان « دين الرزنامة » في سنة ١٨٧٤ الذي ذكرناه سابقاً ، وقد حصلت الحكومة منه ١,٨٧٨,٠٠٠ جنيه إنجليزي . ولما لم تف هذه القروض بسد حاجة المالية الخديوية — باع الخديو أسهم قناة السويس التي كانت لمصر في نوفمبر ١٨٧٥ .

ومما يجب ذكره أن « المجلس الخاص » الذي كان يدعوه الخديو من النظار والباشوات للنظر في شئون الدولة العامة ، والذي دعاه الخديو لبحث موضوع « قانون المقابلة » المزمع إصداره ، أرفق بمشروع هذا القانون تقريراً في ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١ ، جاء فيه أن العلة أو « الداء » الذي سبب الارتباك المالي كان ارتفاع سعر فائدة الديون . فالتقرير يقول : غير أن الوصول إلى اكتشاف الدواء يستلزم معرفة الداء . فأين هو الداء ؟ إن الداء في سعر الفوائد المرتفع التي تدفعها حكومة سموكم والتي تبلغ وحدها أكثر من نصف الإيرادات العمومية . وكان من أسباب الارتباك المالي الذي أدى إلى بيع أسهم قناة السويس ، التكاليف التي تحملتها الحكومة بسبب هذه القناة نفسها . فقد تكلفت

الحكومة نفقات أساسية في مسألة قناة السويس ٣٦٦ و ١٧٩ و ٢١٢ فرنكاً
٧١٧ و ٣٩٤ و ٨ جنيهات إنجليزية

منها ٨٨,٨٢١,٠٠٠ فرنك ثمن أسهم عددها ١٧٧,٦٤٢ سهماً ، و ٨٤,٠٠٠,٠٠٠ فرنك دفعتها مصر نزولاً على قرار التحكيم الذي أصدره نابليون الثالث في ٦ يوليو ١٨٦٤ . وقد أخذ إسماعيل ٣,٩٧٧,٠٠٠ جنيه إنجليزي من هذه المبالغ ثمن

أسهم قناة السويس عند بيعها للإنجليز في ١٨٧٥ في حين أنه دفع مبلغ ٥٩٦,٤٧٤ جنيهًا بين سنتي ١٨٧٧ و ١٨٧٩ كفايدة للمبلغ الذي اشترت به الحكومة الإنجليزية في نظير تنازل إسماعيل عن ربيع هذه الأسهم المباعة ، منذ ١٨٦٩ لشركة قناة السويس . فيكون مجموع ما تكلفه إسماعيل بسبب القناة ٧,٣٦٦,٥٩٣ جنيهًا إنجليزيًا .

وكان من أثر الارتباك الظاهر في مالية الحكومة المصرية أن طلب الخديو من إنجلترا إرسال بعثة لفحص مالية البلاد على أمل أن تظهر هذه البعثة في تقريرها المنتظر أن مركز مصر المالي متين ، فيتدعم بذلك مركز الخديو المالي لدى الدول الدائنة . وفي ديسمبر ١٨٧٥ حضرت بعثة « ستيفن كيف » (Cavo) إلى مصر . ونشرت هذه البعثة تقريرها في سنة ١٨٧٦ ؛ ويسترعى النظر في هذا التقرير أن صاحبه تحدث عن جشع الممولين الأجانب الذين قدموا القروض لمصر والذين تسبب جشعهم في إرباك مالية البلاد . فقال : إن التكاليف الحقيقية لكل قرض مصرى لم تقل عن ١٢٪ سنويًا ومنها ما بلغت ٢٦,٩٪ كما حدث في قرض السكة الحديد لسنة ١٨٦٦ ؛ وأن جشع الممولين الأجانب كان من العوامل التي أدت إلى ارتباك المالية ؛ وأن هذا الجشع لم يظهر في عمليات القروض فحسب ، بل في كافة مقاولات الأشغال العمومية التي عقدها مع الحكومة ، أى الدين السائر . وثمة عامل آخر هام لتضخم الفوائد ، هو ازدياد الأقساط السنوية المطردة التي تحملها الحكومة المصرية ، بالصورة الآتية :

في ١٨٦٢ كان القسط السنوي للدين الخاص ٢٦٤,٦٠٧ جنيهات إنجليزية .
في ١٨٦٧ بلغ القسط السنوي للدين الخاص ١,٥٠٨,٦٣١ جنيهًا إنجليزيًا .
في ١٨٦٨ بلغ القسط السنوي للدين الخاص ٣,٠٩١,٣٢٥ جنيهًا إنجليزيًا .
في ١٨٧٤ بلغ القسط السنوي للدين الخاص ٥,٧٠١,٨٤٥ جنيهًا إنجليزيًا .
واقترح « كيف » لإنهاء الارتباك المالي وضع الإدارة المصرية تحت « المراقبة » لضمان الدقة في سير الأعمال والاقتصاد في النفقات . وبدأ التدخل السياسى عند ما أصدر الخديو أمراً عاليًا في ٢ مايو ١٨٧٦ بإنشاء « صندوق الدين العمومى » لتسلم إيرادات المصالح المحلية : الجمارك ، والسكك الحديدية ، وبعض المديریات . . . إلخ المخصصة لخدمة الدين . على أن تتألف إدارة الصندوق من

أجانب يعينهم الخديو بعد أن ترشحهم حكوماتهم. وكان المندوبون : الفرنسي « دبلنير » (de Blignieres) ، والنمساوي « دي كريمر » (de Kremer) والإيطالي « بارافيلي » (Baravelli) ، والإنجليزى (منذ ١٨٧٧) « إيفلين بارنج » (Baring). ثم صار في ١٨٨٥ مندوبون لألمانيا وروسيا . وكذلك أعطيت المحاكم المختلطة — وكانت بالإسكندرية والقاهرة والزقازيق ، مع محكمة استئناف بالإسكندرية ، وقد بدأت هذه أعمالها في يناير ١٨٧٦ — الحق في نظر النزاعات والفصل في الدعاوى التي يرفعها صندوق الدين العمومى على الحكومة لصالح الدائنين .

وفي ٧ مايو ١٨٧٦ أصدر الخديو أمراً عالياً آخر بمقتضاه : أولاً — توحدت الديون من ثابتة وسائرة في دين واحد قيمته ٩١ مليوناً من الجنيهات الإنجليزية بفائدة ٧ ٪ ومدة استهلاكه ٦٥ سنة ؛ وثانياً — استبدلت بقروض ١٨٦٢ و ١٨٦٨ و ١٨٧٠ و ١٨٧٣ ، سندات جديدة بواقع ٩٥ ٪ من قيمتها الاسمية ، وأما سندات الدين السائر فيستبدل بها سنوات جديدة بواقع ٨٠ ٪ من قيمتها الاسمية ؛ وثالثاً — تخفيض فائدة قرض ١٨٦٧ من ٩ ٪ إلى ٧ ٪ مع تعويض أصحاب سندات هذا القرض بإعطائهم سندات إضافية من الدين الجديد توازى قيمتها رأس المال الناتج عن فروق الفوائد ؛ ورابعاً — تخصيص الموارد المعينة في الأمر العالى بتاريخ ٢ مايو ١٨٧٦ لتسديد الدين الموحد وفوائده . والإيرادات المذكورة تقدر بمبلغ ٦,٤٧٥,٢٥٦ جنيهًا إنجليزيًا ، بما في ذلك المبلغ المقرر على الدائرة السنوية وقدره ٦٨٤,٤١١ جنيهًا إنجليزيًا ؛ وخامساً — تحديد القسط السنوى للدين الموحد بمبلغ ٦,٤٤٣,٦٠٠ جنيه إنجليزي ؛ وسادساً — وقف دفع المقابلة .

وكان نتيجة هذا التوحيد — توحيد الديون — مع فقد الثقة في مقدرة الحكومة المالية أن تساوى حاملو سندات الدين السائر مع حاملى سندات الدين الموحد . وكانت معظم سندات الدين السائر بأيدي الفرنسيين في حين كانت غالبية سندات الدين الموحد بأيدي الإنجليز . ولذلك لم يرحب الفرنسيون بهذا المشروع .

وأصدر الخديو أمراً عالياً ثالثاً في ١٤ مايو ١٨٧٦ لإنشاء مجلس أعلى للمالية مهمته التفتيش على إيرادات وخزائن الحكومة وملاحظة الدخل والمنصرف ومراجعة الحسابات والتحقق من صحتها ، ثم بحث مشروع الميزانية الذى تقدمه الحكومة كل سنة .

وفي أكتوبر ١٨٧٦ جاءت بعثة تمثل مصالح أصحاب الديون الثابتة الذين أُلحق بهم الضرر توحيد الديون، وكانت هذه البعثة تتألف من « جوشن » (Goschen) الذي يمثل الدائنين الإنجليز ، و « جوبير » (Joubert) الذي يمثل الدائنين الفرنسيين . فأقام المندوبان القضايا على الحكومة المصرية أمام المحاكم المختلطة . وفصلت هذه المحاكم في صالح الدائنين ، وتوقع الحجز على أملاك الدائرة السنية (المعروفة بالدومين) بأسرها .

واقترح المندوبان إنشاء نظام « المراقبة الثنائية » (Dual Control) ، وأن تتألف « لجنة للدين العام » تتسلم من المراقبين ، الإنجليزي والفرنسي ، الإيرادات وتضع ما كان مخصصاً منها لخدمة الديون في بنكي إنجلترا وفرنسا ، كما أنهما اقترحا إنشاء لجنة مختلطة من مصريين وفرنسيين وإنجليز لإدارة السكك الحديدية واقترحا تخفيض الديون من ٩١ مليوناً إلى ٥٩ مليوناً من الجنيهات الإنجليزية .

ومعنى هذه المقترحات — إذا نفذت — تقييد سلطة الخديو ، ونحشيت فرنسا وإنجلترا أن يتوقف الخديو عن دفع الديون ، فيعلن إفلاس البلاد ، فبادرت إنجلترا بإيفاد « اللورد فيفيان » (Vivian) ، وفرنسا بإيفاد « البارون دي ميشيل » (Des Michels) إلى القاهرة للضغط على الخديو كي ينفذ مقترحات بعثة « جوشن — جوبير » ، وقد هدد هذان الخديو بأنخلع إذا هو أقدم على إشهار إفلاس البلاد ، وتعاون معهما في هذه المهمة « جوشن » و « جوبير » .

وبناء على ذلك أصدر الخديو في ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ أمراً عالياً أنشئت بمقتضاه « المراقبة الثنائية » : وعضواها الإنجليزي « رومين » (Romaine) للإشراف على الإيرادات ، والفرنسي « البارون دي مالاريه » (de Malaret) للإشراف على المصروفات . على أن يصدر التعيين من الخديو بعد أن ترشحهما حكومتاهما . وقد أنشئت بمقتضى هذا الأمر العالى كذلك « اللجنة المختلطة » لإدارة السكك الحديدية .

وفما يتعلق بالديون ، أنشأ الأمر العالى في ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ الدين الممتاز وذلك بأن أخرج هذا القرار من الدين الموحد ، الذي بلغت قيمته ٩١ مليوناً من الجنيهات الإنجليزية في قرار ٧ مايو ١٨٧٦ ، الديون قصيرة الأجل التي عقدها الخديو في سنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ و قيمتها ٤,٢٩٣,٠٠٠ جنيه ،

فاعتبرت هذه ديناً قائماً بذاته تسدد أقساطه من أموال المقابلة ، ثم استنزل من الدين الموحد ١٧ مليوناً أصدرت بها سندات دين ممتاز جديد بفائدة ٥ ٪ ، وسدادها في ٦٥ عاماً . وكذلك اعتبر دين الدائرة الستية وقدره ٨,٨١٥,٠٠٠ جنيه إنجليزي ديناً قائماً بذاته . وهكذا بفضل هذه العملية أنقص الدين الموحد إلى ٥٩ مليوناً بفائدة ٦ ٪ .

والى جانب هذا ، لم يلبث أن وجد الخديو نفسه مرغماً تحت ضغط فرنسا وإنجلترا للدرجة التهديد بالقضاء على الخديوية ذاتها ، على قبول تشكيل « لجنة تحقيق عليا » فصدر أمر عال في ٢٧ يناير ١٨٧٨ بتأليف هذه اللجنة وآخر في ٣٠ مارس ١٨٧٨ لتنظيمها وتحديد اختصاصاتها . وقد سيطرت « لجنة التحقيق » بفضل هذين المرسومين على كل شئون المالية المصرية . وكان « فردنند دلسبس » رئيس لجنة التحقيق ، وكان أكثر الوقت متغيباً في الإسماعيلية ، وكان ينفرد بالسلطة الفعلية وكيلها الإنجليزي « ريفرز ويلسون » (Rivers Wilson) وكان للجنة وكيل آخر فرنسي ، هو « دى بلنير » ، في حين كان أعضاؤها : « بارافلتى » و « بارنج » و « كريمير » ، وهم أعضاء صندوق الدين ، ثم كان لها وكيل مصري هو رياض باشا ، وسكرتير هو « ليرون ديروول » (Liron d'Airoles) وكاتب لمخاضر الجلسات هو المحامي « كولون » (Coulon) .

ولم تلبث أن وجدت لجنة التحقيق العليا أن من الضروري الحد من سلطة الخديو المطلقة كشرط أساسى لأى إصلاح مالى . فصدر أمر الخديو في ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ بإنشاء الوزارة المسئولة - أى المسئولة عن الحكم ، والتي يحكم الخديو بواسطتها ، وهى الوزارة المعروفة كذلك بالمختلطة . حيث كان من أعضائها الإنجليزي « ريفرز ويلسون » ، وزيراً للمالية ، والفرنسى « دى بلنير » وزيراً للأشغال العمومية . وقد ألغت هذه الوزارة « المراقبة الثنائية » في ديسمبر ، ولكن على شريطة أن يعود نظام المراقبة الثنائية من تلقاء نفسه إذا خرج من الوزارة أحد الوزراء الأوربيين من غير موافقة حكومته على إخراجهم . وأما مهمة هذه الوزارة الأولى فكانت دفع الأقساط المستحقة للدائنين الأجانب ، لتصفية الدين السائر .

وعلى هذه الصورة تم تقييد سلطة الخديو ، وإخضاعها فيما يتصل بإدارة

شئون البلاد الداخلية لإشراف « الوصاية الدولية » الفعلى . وأمكن بفضل هذه الإجراءات أو التنظيمات التى اتخذت تحت ستار السهر على مصالح الدائنين يفرض الرقابة الأجنبية الفعالة على مالية البلاد ، أن تفرض « الوصاية الدولية » إشرافاً سياسياً على الخديوية ، وذلك منذ أن تأسس نظام (المراقبة الثنائية) فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ ، وخضعت الحكومة لنفوذ ممثلى فرنسا وإنجلترا خصوصاً . فلم تعد مهمة « الوصاية الدولية » مقصورة على ملاحظة « الوضع » الذى أوجدته أصلاً تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ ، وذلك من حيث بقاء علاقة التبعية التى تربط مصر بالدولة العثمانية والاحتفاظ بها ، بل صارت مهمتها الآن ممتدة إلى فرض السيطرة على شؤون الخديوية الداخلية .

وحينئذ صار متوقعاً أن تدخل الخديوية فى نضال مباشر مع الوصاية الدولية ، عند ما صارت هذه الوصاية الدولية ، هى مصدر الخطر المباشر الآن على سلطة الخديوية وحقوقها فى ممارسة شئونها الداخلية ، بل مصدر الخطر كذلك على مسند الخديوية نفسها ، إذا ذكرنا الضغط للدرجة التهديد بالخلع الذى يلحأت إليه « الوصاية الدولية » لتنفيذ مآربها .

على أن الخديوية لم تقف وحدها منفردة فى هذا النضال ، بل اشترك فى النضال إلى جانبها أصحاب المصالح الحقيقية من أهل البلاد وهم ملائكة الأرض ، الذين ضم ممثلهم مجلس شورى النواب منذ أن تأسس هذا المجلس فى نوفمبر ١٨٦٦ ؛ فقد أخذ يقوى ساعد هذا المجلس ويشتد تدريجاً ، حتى صار الأعضاء فى دورة نوفمبر ١٨٧٦ ، ودورة فبراير ١٨٧٧ يرون من اختصاص المجلس البحث فى مسألة « تسوية الديون » . وسرعان ما انضم قادة الشعب — أو أعيان هذه الطبقة البورجوازية ذات المصالح الظاهرة — إلى الخديوية فى نضالها ضد الوصاية الدولية ، عند ما اتضح أن الوزارة المسئولة أو الأوربية المختلطة التى قامت على أساس أن تقييد سلطة الخديو شرط أساس لكل إصلاح مالى ، كانت أساليبها لا تختلف فى شيء عن أساليب الحكومات الماضية .

فقد بلحات الوزارة الأوربية لمعالجة الأزمة المالية إلى عقد قرض فى لندن فى آخر أكتوبر ١٨٧٨ من بيت روتشيلد . قيمته الاسمية ٨,٥٠٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى وقيمتها الفعلية وما حصلتته الحكومة منه ٦,٢٩٧,٠٠٠ جنيه إنجليزى

على أن يرهن في مقابله (أى كضمان) بعض أملاك الخديو والأسرة وقدرها ٤٢٥,٧٢٩ فداناً . ولكن بعد أن دفع قسط الدين الثابت في نوفمبر ١٨٧٨ وقدره ١,٢٢٥,٠٠٠ جنيه ودفعت الجزية السنوية للباب العالي وقدرها ٥٠٠,٠٠٠ جنيه ، ثم عمولة القرض وهي ٢٦٢,٠٠٠ جنيه لم يبق من المبلغ الذى وصل إلى الحكومة من هذا القرض ، وهو كما ذكرنا ٦,٢٩٧,٠٠٠ جنيه سوى ٤,٣٦٠,٠٠٠ جنيه لتصفية الدين السائر فلم يدفع شيء منه حيث أنه لسداد مرتبات الموظفين المتأخرة أو للإتفاق على مرافق البلاد العامة .

واشتدت الوزارة الأوربية في تحصيل الضرائب ، فاستخدم « الكرياج » في جمعها ، ثم عمدت إلى تسريح فريق من رجال الجيش ، وجبست المرتبات عن موظفى الحكومة ، وذلك كله لصالح الدائنين الأجانب ، فعظم سخط الشعب المصرى عموماً عليها ، وتزايدت حدة التذمر عندما طردت الوزارة عدداً كبيراً من الموظفين الوطنيين ، لتستخدم بدلاً منهم أجانب صارت تدفع لهم المرتبات الضخمة مع عدم استحقاقهم لها لقلّة كفايتهم .

وأخذ الخديو يشجع حركة الاستياء العامة هذه . لأنه كان ينقم من جهة على تقييد سلطته ، حيث كان ممنوعاً بمقتضى مرسوم ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ من رئاسة جلسات الوزارة ؛ ولأن هذه الوزارة من جهة ثانية ، صارت لا ترجع إليه في شأن من الشؤون ، وانعدم كل تعاون بينها وبينه ، بل صارت الوزارة « مشولة » أمام نفسها فحسب ، لا أمام الخديو ، ولا أمام الشعب الممثل في مجلس شورى النواب ، ولقد حكمت البلاد بالفعل وقتئذ ديكتاتورية ، مؤلفة من : نوبار رئيس الوزارة و « ريفرز ويلسون » ، و « دى بليير » . أولئك الذين اعتبروا أنفسهم « مسئولين » أمام أشخاصهم فقط .

ونسب عن سخط الخديو على الوزارة الأوربية أن صارت العقوبات الكثيرة توضع في طريق هذه الوزارة حتى تحدث « المستر فيفيان » (Vivian) القنصل الإنجليزى مع الخديو عن « عدم التعاون » البادى من جانب الخديو وعن عرقلة الخديو لجهود الوزارة حتى صارت هذه تصادف صعوبات عديدة في جمع الضرائب ، فتنصل الخديو من مسئولية عرقلة أعمال الوزارة ، حيث إنه قد قبل وضع الحاكم الدستورى عند ما قبل إنشاء الوزارة المسئولة . ويتضح من جواب

الحديد على ملاحظات «المستر فيفيان» أنه — وقد جرده إنشاء هذه الوزارة الأوربية المسئولة من سلطته ، وهذا ما أغضب الحديد من الوزارة وأثار حفيظته عليها — قد صار لازماً على هذه الوزارة ، وخصوصاً بعد أن أمعت في تجاهل شأنه ، أن تتحمل بمفردها مسئولية أعمالها ، وقبل كل شيء أن تضع موضع التنفيذ «مبدأ» المسئولية الوزارية الذي أنشئت هذه الوزارة من أجل تحقيقه ، وذلك بأن يكون لمجلس شورى النواب القول الفصل في المسألة التي اعتبرت دعامة الحياة النيابية منذ ظهورها : لا ضرائب من غير تمثيل ، أو المسألة المالية عموماً .

قال الحديد (مخاطباً «فيفيان») : «إن المسئولية التي تريدون إلقاءها على عاتق بشأن عدم نجاح النظام الحديد وجباية الضرائب ، إنما هي مسئولية متناقضة مع المنطق والعدل . لأنني قد تخليت عن أملاكي الخاصة وعن سلطتي الشخصية ، وقبلت مختاراً مركز الحاكم الدستوري فأنشئت الوزارة المسئولة لتقوم بأعباء الحكم . فإذا كان ذلك الذي أفهمه عن مبادئ الحكم الدستوري صحيحاً ، فالمسئولية في هذه الحالة إنما هي ملقاة على عاتق الوزارة وليس على عاتق أنا . وأما فيما يتعلق بجباية الضرائب فلاني لا حول لي ولا قوة في هذا الأمر ، ولا سبيل إذا لإلقاء أية مسئولية على من هذه الناحية . وأما فيما يتعلق بفرض ضرائب جديدة ، فلاني لا أزال أعتقد أن ذلك لا يجوز حدوثه من غير موافقة مجلس شورى النواب . ولهذا أرى أن يجمع المجلس لهذا الغرض ولاستشارته في كل المقترحات المالية التي اقترحتها بلجنة التحقيق .»

واشتدت حدة النضال بين الحديدية والرصاية الدولية عند ما دعا الحديد مجلس شورى النواب للانعقاد في ٢ يناير ١٨٧٩ . وجاءت الوفود تشكو إلى الحديد قسوة الوزارة الأوربية وصرامة إجراءاتها في جمع الضرائب . وكتب «فيفيان» في ١١ يناير ١٨٧٩ إلى حكومته إلى ، اللورد «دربي» (Derby) وزير الخارجية — أنه قد نمي إليه من مصدر ثقة إن قادة الرأي في مجلس شورى النواب قد عقدوا اجتماعاً سرياً ، أبلغهم الحديد في أثناءه أنه لن يضيره بحال أن يتصدى الجميع لمعارضة الإدارة الأجنبية التي أرغم هو على قبولها إرغاماً .

ولقد أساءت الوزارة المختلطة التصرف ، عند ما عممت السخرة ، وسرحت في فبراير ١٨٧٩ حوالي ٢٠٠٠ ضابط من الجيش بدون أن تدفع لهم مرتباتهم المتأخرة وطلبت منهم أن يأتوا إلى القاهرة كي يسلموا بها أسلحتهم . فاجتمع منهم عدد كبير بالقاهرة ، لم يلبثوا أن قاموا بمظاهرة ١٨ فبراير ١٨٧٩ المشهورة ضد الوزارة الأوربية والتي أهين فيها نوبار وريفرز ويلسون وأراد العسكريون أن يشترك معهم أعضاء من مجلس شورى النواب في إظهار السخط على الوزارة حتى تكون حركة وطنية شاملة ، فأوفد المجلس ثلاثة من أعضائه . وكانت مظاهرة ١٨ فبراير ١٨٧٩ أول عصيان عسكري من نوعه . وترتب على هذه المظاهرة أن سقطت الوزارة الأوربية التي عجزت عن القيام بمسئولية المحافظة على الأمن في البلاد ، في ١٩ فبراير ١٨٧٩ . وتخلص الحديو من نوبار .

ولكن سقوط الوزارة الأوربية لم يمهله المشكلة الناجمة من تقييد سلطة الحديو . وحاول الحديو استرجاع سلطته المفقودة بأن أظهر لمثل الدول (إنجلترا وفرنسا خصوصاً) أنه عاجز عن تحمل مسئولية أعمال الوزارة ما لم يشترك هو فعلياً في إدارة البلاد ؛ واعتبر اشتراكه هذا ضرورياً إذا شاءت الدول تنفيذ الأمر الصادر في ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ الخاص بإنشاء الوزارة المسئولة تنفيذاً صحيحاً . وفي ٩ مارس ١٨٧٩ أمكن الوصول إلى حل لم يعالج هذه المسألة علاجاً ناجحاً . حيث تم الاتفاق على عدم إشراك الحديو في مباحثات مجلس النظائر بحال من الأحوال ، ولكن على أن يكون له الحق في دعوة النظائر لديه مجتمعين أو منفردين كي يعرض عليهم آراءه في الموضوعات التي ييغنون نيل موافقته عليها ، أو في تلك التي يرى الحديو أن هناك فائدة من عرضها عليهم . ثم اشترطت إنجلترا وفرنسا في نظير قبولهما لهذا « الحل » أن يكون للعضوين الأوربيين في النظارة الحق في وقف كافة الأمور التي لا يوافقان عليها بصورة نهائية ، على أن يستخدما هذا الحق بالتضامن معاً فقط . وعلى هذا الأساس شكلت الوزارة الجديدة برئاسة الأمير محمد توفيق في ٢٢ مارس ١٨٧٩ .

ولقد كان ظاهراً أن هذه المبادئ التي قام عليها تشكيل الوزارة الجديدة قد قيدت تقييداً كبيراً سلطة الحديو . عند ما صار للعضوين الأوربيين ، على وجه الخصوص ، حق الاعتراض المطلق (Veto) بفضل الشرط الذي وضعت

إنجلترا وفرنسا في نظير الصلة البسيطة التي سمح بإنشائها في هذا الترتيب الحديد بين الحديد والوزارة فصار للعضوين الأوربيين بفضل حق الاعتراض هذا — وبالتالي لإنجلترا وفرنسا — الكلمة العليا في شئون البلاد الهامة بدعوى المحافظة على مصالح الدائنين .

أضف إلى هذا أن « الحل » الحديد قد سلب كذلك مجلس شورى النواب أهم الحقوق التي ظل يسعى من مدة ليظفر بها . فقربت المصلحة المشتركة حينئذ بين الحديد والمجلس . وثار الرأي العام ضد الوزارة — وزارة محمد توفيق — ثم لم يلبث أن وقع الصدام بين الوزارة والحديد عند ما أرادت تأجيل دفع القسط المستحق عن الديون السائرة — أي فائدة قرض ١٨٦٤ الذي كانت تحصله من ضريبة المقابلة ويستحق الدفع في أول أبريل ١٨٧٩ — وأعلنت الوزارة أن البلاد حالة إفلاس .

وعلى ذلك فقد تقدم النواب والعلماء وشيخ الإسلام وبطريك الأقباط ، وساخام اليهود ، والأعيان بلائحة وطنية بتاريخ ٢ أبريل ١٨٧٩ ، يطالبون فيها بتأليف وزارة مصرية خالصة ، وتقرير مبدأ المسئولية الوزارية الصحيحة ، أي مسئولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب ؛ كما تضمنت اللائحة الوطنية مشروع تسوية للديون من غير حاجة لإشهار إفلاس البلاد . « ولزيادة تأمين الدائنين » طالبوا بالعودة إلى نظام المراقبة الثنائية عملاً بالرسوم الصادر في ٨ ديسمبر ١٨٧٨ (الذي ألغى هذه المراقبة) بعد تشكيل الوزارة الأوربية الأولى ، وذلك « بتعيين مفتشين أورباويين لإيرادات ومصروفات المالية » .

وفي ٧ أبريل ١٨٧٩ حدث كما يقول « فارمان » في كتابه عن « مصر والغدر بها » ^(١) ، حدث ما عرف باسم « الانقلاب الحكومي » (Coup d'Etat) الذي قام به الحديد إسماعيل باشا . فقد أذيع في هذا اليوم نبأ استقالة وزارة محمد توفيق باشا ، وهي الوزارة التي أطلق عليها اسم « الوزارة الأوربية الثانية » . وفي اليوم التالي ، ٨ أبريل ، تشكلت « الوزارة الوطنية » برئاسة محمد شريف باشا . وهكذا كما يقول « فارمان » أيضاً : « صار الحديد مرة ثانية الرئيس الفعلي للحكومة

Farman E. E. Egypt and Its Betrayal. (١)

البلاذ ولىس رئىسها الرسمى فحسب؁ ولىو أن هذا الانقلاب قد أثار نائرة أو هىاج اللوائر السىاسية الأوربية . وفى بارىس حىث كان الشورى ضء الخءىو أشء ما يكون عنفاً وقئئء؁ ارئفع صوء الءىن صاروا يطالبون بعزل الخءىو . وفى ٢٢ أبرىل أصدر الخءىو أمراً عالىاً ىئضمن مشروع اللائءة الوطنىة لئسوىة الءىون؁ وىنكر إفلاس البلاذ وىقدر إىراءاء القطر لسنة ١٨٧٩ بمبلغ ٩٠٨٧٣٠٠٠ جنىة إنجلىزى بزيادة ٨٠٠٠٠٠ جنىة عن ئقءىر بلءة الئحقق وهى الئى رفعت ئقءىرها فى ٨ أبرىل ئم استقالت فى ١٢ أبرىل وءلك حئى لا ئعاون مع الوزارة الخءىة .

ولكن تألىف الوزارة الوطنىة : وإبعاء العضوىن الأوربىىن منها؁ وئقرىر مباء المسئولىة الوزارىة؁ ئم جعل إىجاد حل لمسألة الءىون من عمل الوزارة ومجلس شورى النواب وءءهما فقط؁ كان كل ذلك معناه وقف الئءخل الأجنبى وإبعاء النفوذ السىاسى الفرنسى — الإنجلىزى؁ وإمهاء نوع الئءخل والنفوذ الأجنبى الءى فرضئه الوصاية الءولىة على البلاذ . وعلى ذلك فقد رفضت إنجئرة وفرنسا إعاءة « الرقابة الشائىة »؁ وصارتا ئسعىان لإرجاع الأوربىىن إلى الوزارة؁ ولكن ءون جءوى . لأن الخءىو أبلغ هائىن الءولئىن فى ٤ مايو ١٨٧٩ أن الرأى العام المصرى لن ىسمح بءءول الأجانب فى الوزارة؁ كما أن شرىف باشا باءر فى ٧ مايو بإرسال مذكرة إلى الءولئىن : إنجئرة وفرنسا؁ يعرض فىها مساوىئ الوزارة الأوربىة وىذكر الأسباب الئى أءت إلى استىاء الأهالى منها .

ئم شرع مجلس النواب بىءء « لائءة أساسىة »؁ أى ءئوراً؁ ولائءة انئخاب وضمئنا بناء على ما طالبت به « اللائءة الوطنىة » بئارىء ٢ أبرىل ١٨٧٩ وقءم شرىف باشا « مسوءة » هائىن اللائءئىن إلى المجلس فى ١٧ مايو ١٨٧٩ . ومما ئجءر ملاحظئته بشأن اللائءة الأساسية فى مسوءئها المقءمة للمجلس وئئألف من ٤٩ مادة؁ أنها — جعلئ الإشراف على حالة البلاذ من حق مجلس شورى النواب؁ وأقصئ كل ئءءل أجنبى فى هذا الأمر . فنصئ الماءئان ٤٥ و ٤٦ على أن يكون للنواب الإشراف على المصروفاء؁ وفرض الضرائب وئءصىلها وئقرىر المىزانىة العامة؁ وأنها قررت طائفة من المباءئ الءئئورىة الهامة فأخذئ بمباء فصل السلطاء؁ حىث نصئ المادة ٣٨ على أن : « لا ئءئع وظىفة

النظارة والنيابة في شخص واحد . واتخذت قاعدة أساسية وهي عدم قبول موظفي الحكومة ضمن أعضاء مجلس النواب ، فجاء في المادة ٢٠ : « لا يجوز قبول متوظفي الحكومة ملكيين كانوا أو جهاديين ضمن أعضاء مجلس النواب ، ما عدا نظار السواوين ومفتشي الأقاليم ووكلاءهم والمديرين ووكلاءهم بشرط أن لا يتجاوزوا خمس عموم النواب عدداً » ؛ كما أعطى المجلس حق التشريع . ومع أن حق اقتراح القوانين — أو « وضع القوانين واللوائح » كما قالت المادة ٢٧ « يكون ابتداء بمجلس النظار » ، فقد اعتبرت موافقة مجلس شورى النواب عليها ضرورية حتى تصبح نافذة — بعد تصديق « الحضرة الخديوية » . وإلى جانب هذا فللنواب الحق : « أن يغيروا أو ينقحوا أو يعدلوا أى قانون من القوانين وأى بند من بنودها ، ومن جعلها هذه اللائحة الأساسية » . وقررت المادة ٢٨ أنه « إذا رفض مجلس النواب قانوناً من القوانين أو بنداً من البنود مما يعرضه عليه مجلس النظار فلا يجوز تقديمه إلى مجلس النواب ثانياً في أثناء مدة انعقاده تلك السنة » . وعلاوة على ذلك فقد تقرر مبدأ المسؤولية الوزارية ، حيث تقول المادة ٣٦ : « النظار مسئولون أمام مجلس النواب عن كافة الأحوال والأعمال المختصة بإدارتهم . وبناء على ذلك يجب على مجلس النظار المبادرة إلى وضع قانون لمحاكمة النظار عند الاقتضاء وعرضه على مجلس النواب » ؛ ثم إن هذه « اللائحة » قررت مبدأ السيادة على الوادى الذى دعمت وحدته السياسية ، فنصت المادة ٣٤ على أن : « أعضاء مجلس النواب لا يزيدون عن ١٢٠ نائباً بما فيهم نواب السودان حسب البيانات التى تتوضح بلائحة الانتخاب » .

وأخيراً فإن في المواد الجوهرية التى ذكرناها تقريراً لمبدأ « السيادة » التى موثلها المباشر — كسلطة تشريعية وذات إشراف على شئون الإدارة ، أى أعمال السلطة التنفيذية — هو الشعب نفسه فى مصر والسودان أى فى الوادى بأسره ؛ أى تقرير مبدأ أن الشعب — شعب مصر والسودان — هو مصدر السلطة .

وفى ٢ يونية ١٨٧٩ قدمت الحكومة « لائحة الانتخاب » إلى المجلس . ولكن قبل الفراغ من مناقشة اللائحة الأساسية « الدستور » ولائحة الانتخاب ، عزل الخديو إسماعيل ، فى ٢٦ / ٢٧ يونية ؛ وفى ٦ يوليو ١٨٧٩ تقرر فض المجلس ، وتفرق النواب قبل استصدار هذا الدستور والعمل به .

ب - المنافسة الدولية :

لقد ذكرنا أن العامل الثاني في إضعاف مسند الخديوية ، وعزل الخديو إسماعيل ، كان اشتداد المنافسة بين إنجلترا وفرنسا على إحراز التفوق أو النفوذ السياسى الأعلى في الخديوية ثم استعانة الفرنسيين بالتدخل الألمانى في تنفيذ مآربهم وهو خلع الخديو إسماعيل.

فرنسا وإنجلترا هما الدولتان صاحبتا المكانة الظاهرة في تلك الوصاية الدولية التي رسمت قواعدها تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ . وهما اللتان آزرتا « باشوية مصر » في مسعاها لإدخال نظام الوراثة الصلبية وتوسيع استقلالها الداخلى بالدرجة التي تأيد بها مسند الخديوية ، في فرمان شامل سنة ١٨٧٣ ، إزاء الباب العالى . وهما كذلك الدولتان اللتان تألف من رعاياهما أكثرية أصحاب الديون الأجانب - سواء كانت هذه ثابتة أم سائرة - ، ثم صارت سياستها إحراز النفوذ الأعلى في الخديوية .

فرنسا تبغى أن تستعيد كرامتها الوطنية بعد هزيمتها في الحرب السبعينية ، وإنجلترا لأنه طراً على موقفها من المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية تحول تدريجى منذ حوالى ١٨٦٩ لم يلبث أن جعلها لا تمانع في انهيار الدولة العثمانية ، ولكن على شريطة أن يكون لها صوت في توزيع تركة هذه الدولة ، ولها نصيب من التركة ؛ كما أن هذا التحول جعل اهتمامها يتزايد بتوطيد نفوذها السياسى في مصر . ولما كان تأليف الوزارة الوطنية - ٨ أبريل ١٨٧٩ - والنشاط الذى بدا من جانب مجلس شورى النواب ، معناه أن مصر قد صبح عزمتها على التخلص نهائياً من نوع الوصاية الدولية الذى فرض التدخل الأجنبى في شئونها ، أى التحرر من النفوذ الإنجليزى - الفرنسى ، فقد صار لذلك متوقفاً أن تعتمد هاتان الدولتان إلى إبطال هذا المسعى ؛ وأن تتخذاً ذريعة لذلك نفس الدعوى التي تدعم بها التدخل الأجنبى : دعوى المحافظة على مصالح أصحاب الديون الذين كان أكثرهم - كما عرفنا - من الرعايا الإنجليز والفرنسيين .

ولقد وجدت فرنسا أن السبيل الوحيد لإبطال مسعى مصر للتحرر من النفوذ الأجنبى عموماً ، ولاسترجاع نفوذها المفقود السابق خصوصاً ، إنما هو التمجيل

بعزل الخديو إسماعيل نفسه ؛ في حين لم تكن إنجلترا ترى من الضروري أن يترتب على المسعى من أجل احتفاظها هي بنفوذها المتفوق حيثئذ في البلاد ، خلع الخديو ؛ لسبب جوهري هو أن إسماعيل منذ أن بدأت الأزمة المالية خصوصاً ، كان قد أخذ يظهر انحيازاً واضحاً نحو إنجلترا من شأنه أن يكفل لهذه أن يستعلى نفوذها في الخديوية . ولقد كان هذا الانحياز الظاهر لإنجلترا هو نفسه السبب الرئيسي الذي جعل فرنسا تصر على خلع الخديو .

وقد أوضح هذه الحقيقة القنصل الأمريكي في مصر ، « ألبرت فارمان » في رسالة بعث بها إلى حكومته في ٨ يوليو ١٨٧٩ ، أى بعد أن غادر إسماعيل - بعد خلع - البلاد إلى المنفى في نابولي بأيام معدودات (٣٠ يولية) . فقد بسط « فارمان » الأسباب التي أغضبت فرنسا من انتقال النفوذ الأعلى في الخديوية إلى منافستها إنجلترا ، بحيث صارت تريد خلع الخديو كى تنفرد هي بالنفوذ المتفوق وعلى نحو ما كانت تتمتع به من قبل أن ينحاز الخديو إلى إنجلترا . ولقد أوضح « فارمان » إلى جانب هذا الأسباب التي جعلت إنجلترا في آخر الأمر ترضى بالانسحاق وراء السياسة الفرنسية ، فتوافق بدورها على خلع الخديو . وفحوى هذه الأسباب ، خوف إنجلترا من خروج الأمر من يدها ، وانتقال المسألة المصرية من مسألة محصورة بين إنجلترا وفرنسا إلى مسألة دولية تشترك بفضلها دول أخرى إلى جانب فرنسا وإنجلترا في النفوذ وفي التدخل في شئون الخديوية المصرية . ويعزو « فارمان » عزل الخديو إلى هذه المنافسة على النفوذ في مصر بين هاتين الدولتين ، وليس لحجب الارتباك المالى بسبب الديون التي عقدها الخديو ، بل إن « فارمان » ينفي أن الارتباك المالى نفسه كان مبعثه الديون . فقال « فارمان » إن السبب في الارتباك المالى لم يكن سوى الفوائد الباهظة ومغامرات المالىين الأجانب من فرنسيين وإنجليز الذين أقرضوا الخديو هذه المبالغ بفوائد ضخمة لم يكن منتظراً أن تستطيع البلاد بمواردها الراهنة سدادها ؛ وهذا إلى جانب تشدد أصحاب الديون ، من الفرنسيين خصوصاً ، في أن تدفع لهم الحكومة أقساط ديونهم ، حتى اعتبرهم « فارمان » مستولين ، قبل أى إنسان آخر ، عن خلق الأزمة المالية . وأما الفرصة التي مكنت فرنسا من الضغط على يد إنجلترا فقد واتها من أيام مؤتمر برلين (١٨٧٨) خصوصاً ، بسبب حاجة إنجلترا لمعونة فرنسا في هذا

المؤتمر لتأييد التسوية التي أرادتها للمسألة الشرقية ؛ ولأن أسباباً عدة أقنعت بسمارك ، الوزير الألماني ، بضرورة التدخل في الشؤون المصرية .

فقد كان « اللورد بيكونزفيلد » (Beaconsfield) — أو « دزرائيلي » (Disraeli) — عند عقد مؤتمر برلين يعول على إحراز نجاح كبير لسياسته في المسألة الشرقية بإعادة النظر في معاهدة سان استيفانو التي عقدت في مارس ١٨٧٨ على أثر انهزام تركيا في الحرب ضد روسيا (١٨٧٧ — ١٨٧٨) . وقد نالت بلغاريا في هذه المعاهدة وبفضل النفوذ الروسي استقلالاً إدارياً وتوسعت حدودها تحت السيادة العثمانية فصارت تمتد من البحر الأسود إلى بحر إيجه وتشمل إقليم الروملي ومقدونيا علاوة على بلادها الأصلية ؛ فضمنت المعاهدة بذلك استعلاء نفوذ روسيا في البلقان ، الأمر الذي عارضته إنجلترا لأنه كان يهدد بهدم النفوذ البريطاني في الدولة العثمانية لحساب روسيا ، التي استولت بفضل هذه المعاهدة إلى جانب امتداد نفوذها في البلقان على باطوم وأرزن (Ardahan) وقارص من أملاك الدولة العثمانية ، وكان « دزرائيلي » يبغى القيام بدور الصديق الذي يهيمه المحافظة على كيان الدولة العثمانية حتى يستطيع إقناع الدول بإعادة النظر في معاهدة سان استيفانو هذه . ولكن « دزرائيلي » ، قبل ذهابه إلى المؤتمر ، كان قد أبرم اتفاقين سرّيين في لندن أحدهما مع روسيا في ٣١ مايو ١٨٧٨ اعترفت فيه إنجلترا بامتلاك روسيا لباطوم ومنطقتها امتلاكاً نهائياً ؛ والثاني مع تركيا بشأن جزيرة قبرص في ٤ يونيو ١٨٧٨ تعهدت فيه بريطانيا بالدفاع عن ممتلكات السلطان الآسيوية على أن تحتل بريطانيا جزيرة قبرص في نظير جزية سنوية ، حتى تتمكن من القيام بمهمة الدفاع عن هذه الممتلكات الآسيوية ؛ وذلك على أساس أن يخلى الإنجليز قبرص بمجرد أن يخلى الروس باطوم .

والتأم مؤتمر برلين في ١٣ يونيو . ولكن سرعان ما ذاع خبر هذين الاتفاقين السريين ؛ الاتفاق مع روسيا ، وذلك في ١٤ يونيو ؛ ثم الاتفاق بشأن قبرص وذلك في ٨ و ٩ يوليو ١٨٧٨ . وكان « دزرائيلي » ووزير خارجيته « اللورد سولزبري » (Salisbury) قد وافقا على اقتراح بأن يبدأ المؤتمر أعماله باستصدار تصريح من كل عضو من أعضائه بأن حكومته قد جاءت المؤتمر وهي غير مقيدة في عملها بأية اتفاقات سرية سابقة متصلة بالمسائل موضع البحث في المؤتمر .

وعلى ذلك فقد أذاع ذبوع خبر هذين الاتفاقين دهشة عظيمة ؛ وتهدد الخطر
مباشرة « دزرائيلي » بأسرها في المسألة الشرقية ؛ وتهددت سمعته السياسية عموماً ،
بل مركز حكومته في داخل بلاده . وغضب المندوب الروسي « جرتشاكوف »
(Gortschakoff) وانحاز إليه زميله الفرنسي « وادنجتون » (Waddington)
وكاد المؤتمر يخفق . وبإدراك بسمارك الذي ترأس المؤتمر بالتدخل لإتقاذ الموقف ،
وبفضل وساطته تم الاتفاق بين « وادنجتون » و « دزرائيلي » على حل وسط كان
له أكبر الأثر على مجريات الأمور ، ليس في مصر وحدها بل في الشام ،
وأفريقية الشمالية كذلك ، فقد شمل هذا الحل الوسط : أن يسمح لفرنسا عند أول
فرصة سانحة باحتلال تونس ، دون أن تلقى أى معارضة من إنجلترا ، وذلك
كتعويض لها مقابل استيلاء إنجلترا على قبرص ؛ وأن تسير فرنسا بخطوات
متساوية مع إنجلترا في كل الاتفاقات أو التسويات المتعلقة بالشئون المالية في
مصر ؛ وأن تعترف إنجلترا بالحق الذي تدعيه فرنسا في حماية المسيحيين اللاتين
في سوريا . فاستطاع مؤتمر برلين حيثئذ إنجاز أعماله وتصفية موضوع بلغاريا
والمسألة الشرقية بالشكل الذي أرادته إنجلترا عموماً ، والذي تضمنته معاهدة برلين
التي أبرمت في ١٣ يوليو ١٨٧٨ .

وقد ترتب على هذا الاتفاق أن صار الإنجليز — كما شهدنا — منساقين وراء
الفرنسيين في سياسة إرضاء الدائنين الأجانب على حساب المصريين ، وقطعت
إنجلترا في هذا الطريق شوطاً بعيداً حتى تزايد تخرج الأزمة المالية من جهة ،
وصار الخديو ، من جهة أخرى نتيجة للقيود الشديدة التي فرضت على سلطته
منذ أغسطس ١٨٧٨ خصوصاً — يعمل لتحطيم هذه القيود بالتخلص من الوزراء
الأوربيين . فأسقط بتدبيره وزارة نوبار بعد حادث العصيان الأول المعروف
في ١٨ فبراير ١٨٧٩ ، وهو الحادث الذي أهين فيه نوبار والسير شارلس ريفرز
ويلسون . ثم لم يلبث أن تبع ذلك حادث آخر من نوعه في الإسكندرية في مارس
أهين فيه ريفرز ويلسون . وأنهى انقلاب ٩ أبريل ١٨٧٩ عهد الوزارة الأوربية
الثانية ، وعاد ريفرز ويلسون إلى بلاده .

ولما كان ريفرز ويلسون يعتبر الخديو مسئولاً عن كل الإهانات التي لحقت
به ، وعن كل الانقلابات التي وقعت لإنهاء السيطرة الأوربية ، فقد قصد

مباشرة إلى باريس بعد خروجه من مصر لمقابلة بيت روتشيلد المالى الذى عقلت معه الوزارة الأوربية الأولى (نوبار - ويلسون) قرض أكتوبر ١٨٧٨ بحوالى تسعة ملايين جنيه ؛ واجتهد فى إقناع آل روتشيلد بأن أموالهم مهددة بخطر الضياع بسبب الحوادث الأخيرة فى القاهرة والإسكندرية ، لأن الحديد - كما قال - يعترى عدم الوفاء بديونه تحت ستار إنشاء الحكومة الدستورية ، وأن آل روتشيلد إذا لم يبذلوا قصارى جهدهم لمنع إنشاء الحكومة الدستورية ضاعت عليهم أموالهم . وعندئذ شرع بيت روتشيلد يستخدم كل ما لديه من نفوذ سياسى للضغط على الحكومات فى باريس ولندن وبرلين من أجل التدخل الفعلى السريع . فى المسألة المصرية ؛ ووافق بسمارك على التدخل .

ولما كانت إنجلترا مشغولة بمتاعبها وقتئذ فى جنوب أفريقية (حرب الزولو فى ترنسفال) ، ولا يبدو أنها تميل إلى التدخل الجدى لعزل إسماعيل ، فقد اتجهت فرنسا إلى بسمارك تستحثه على التدخل بدعوى ضرورة العمل من أجل صيانة مصالح أصحاب الديون من الرعايا الألمان . ورحب بسمارك بهذه الفرصة ليجعل لألمانيا مكانة فى شئون الشرق : الأمر الذى أجبر الإنجليز على الانضمام إلى فرنسا . وعندئذ اتفقت الدول الثلاث على أن تطلب من الباب العالى كآخر خطوات التدخل ، أن يبادر بعزل الحديدو إسماعيل .

وبدأ تدخل ألمانيا بأن احتجت حكومتها فى ١٨ مايو ١٨٧٩ على المرسوم أو القرار الذى أصدره الحديدو فى ٢٢ أبريل ١٨٧٩ متضمناً مشروع « اللائحة الوطنية » لتسوية الديون - وهى اللائحة التى قلنا إن النواب والأعيان وضعوها يوم ٢ أبريل ، وتقدموا بها يوم ٥ منه ، وتبع تقديمها إقالة وزارة محمد توفيق أو الوزارة الأوربية الثانية فى ٧ أبريل ، وتأليف الوزارة الوطنية برئاسة محمد شريف فى اليوم التالى . فاحتج بسمارك على مشروع ألغى به إسماعيل - كما جاء فى احتجاج بسمارك - « حقوقاً قائمة ومعترفاً بها ، مخالفاً بذلك مخالفة صريحة رأسية التعهدات الدولية المعقودة عند الاتفاق على إنشاء الإصلاح القضائى » . وكانت المحاكم المختلطة قد أصدرت أحكاماً فى صالح أصحاب الديون واعتبرت الحكومة الألمانية حينئذ مرسوم ٢٢ أبريل ١٨٧٩ : « خالياً من كل ملزم قانونى ، فيما يتعلق باختصاص المحاكم المختلطة وحقوق رعايا الإمبراطورية الألمانية » ، واعتبرت

الحديدو مسئولاً عن كل نتائج أعماله غير الشرعية . فكان هذا الاحتجاج منشأ الإجراءات السريعة التي اتخذت في الأيام القليلة التالية وأسفرت عن خلع الحديدو إسماعيل .

• • •

حـ - تقرير « فارمان » (٨ يوليو ١٨٧٩ :

ولقد ذكر « فارمان » كل هذه الأسباب التي أدت إلى خلع الحديدو في ذلك التقرير الذي ذكرنا أنه بعث به إلى حكومته من القاهرة في ٨ يوليو ١٨٧٩ ، فقال :

« لقد بسطت لكم في تقارير سابقة الحوادث التي وقعت في مصر خلال الأيام القليلة الماضية . والآن سأذكر لكم بعض الملاحظات بشأن ما فعلته الدول الأوروبية بزعامة فرنسا وبتحريض من هذه الدولة .

« وليس غرضي أن أتولى الدفاع بصورة من الصور عن حكومة الحديدو السابق حيث يصعب جداً — عند ما لا تكون هناك أية آراء معينة عما يجب أن تقوم على أساسه الحكومة الصالحة أو الطيبة — أن يعثر الإنسان على مسوغ يمكن أن يسوغ به نشاط أو عمل أي أمير شرقي .

« ولو أرادت فرنسا وإنجلترا أن تخلعا أمير الأفغان أو شاه العجم أو سلطان الأتراك ، لما صعب عليهما أن يتخلسا سوء الحكم كعمر يسوغ فعلهما ، ولما وجدت صعوبة في جعل هذا الادعاء يرسخ في أذهان العالم المسيحي بأسره .

« إن ما أريد ذكره هو أن من بين كل هذه الحكومات ، كانت حكومة الحديدو إجمالاً هي أفضلها ، وذلك حسب أكل ما لدى من معلومات استطعت الحصول عليها . فهي الحكومة الشرقية الوحيدة التي انفردت دون نظيراتها بمحاولة التقدم والرقى إطلاقاتاً في كل ما يتصل بأسباب الحضارة الحديثة . والآن وقد بدأ الناس يستعرضون ما تم في عهد سموه ، فهذا التقدم الذي حصل إنما ينظر إليه على أنه كان عظيماً جداً .

« ولأنه لما يبعث على السرور دائماً أن نرى حكومات مطبوعة بالطابع الإنساني الحر تحل محل الحكومات القاسية والاستبدادية . ولا شك في أن العلم

التمدين سيرحب ترحيباً عظيماً بأى عمل يدعو لتخفيف بؤس طبقات الفلاحين في مصر وله شيئاً قليلاً . ولكن يتعذر علينا أن نتوقع بروز مشروعات إنسانية في الشرق على أيدي حكومات لم تر ما تفعله إزاء المذابح أو الفظائع البلغارية سوى تقديم الاعتذار — [والإشارة هنا إلى حادث الفظائع البلغارية المشهورة عند ما قام المسيحيون في بلغاريا بالثورة وذبحوا عدداً من العثمانيين ، وذبح العثمانيون منهم عند إخماد الثورة حوالي اثني عشر ألفاً في يوليو ١٨٧٦ ولم تتدخل فرنسا أو إنجلترا] — ثم كان في قدرتها ، وبكلمة واحدة منها لإنهاء نضال أهل كريت — [والإشارة هنا إلى الثورة التي قام بها أهل كريت ضد تركيا منذ ١٨٦٤] — من أجل الحرية ، ذلك النضال الذي استمر سنوات عديدة ، ولكنها لم تفعل . وهذه الدول هي كذلك تلك التي ظلت تؤيد الحكم الإسلامي في المقاطعات المسيحية في الدولة العثمانية . ولذلك أجد نفسي عاجزاً الآن عن إدراك ادعاء هذه الدول أنها تسرشد في عملها بأى مبدأ خلاف تحقيق مصالحها الذاتية . وهذه المصالح الذاتية مسألة تختلط بها شئون المال مع السياسة . والسياسة هي العنصر الجوهري في المسألة . والحقيقة أن المسألة المالية وشعور الاستياء العام الذي تسببت في إثارته في أوروبا [ضد الحديو] إنما هي مجرد أعذار أو الفرصة التي تجعل ممكناً تنفيذ خطط سياسية معينة .

« وطبعي أن يستنتج الإنسان أن كلمة الدول الأوروبية العظمى ما كانت لتتفق على عزل الحديو لو أنه لم تكن هنالك أسباب قوية تبرر اتخاذ هذه الخطوة ، ولو أننا حاولنا أن نعثر على مسوغ نبرر به العمل الجماعي بين الدول العظمى ، الذي يتأثر به جيران هذه الدول ، الضعفاء ، لاتضح لنا أن هذه مهمة عسيرة ، ولو أنه من السهل العثور دائماً على أعذار ودعاوى عريضة .

« وبطبيعة الحال لو أن الحديو لم يأخذ على عاتقه التزامات مالية يعجز عن مواجهتها أو القيام بسدادها ، لانهدم العذر أو السبب الذي دعا الآن إلى التدخل في شئون حكومته . ولكن لم يسبق أن اعتبر عجز الدولة عن دفع ديونها سبباً يخول الدول الأجنبية الحق في أن تخلع حاكمها أو أن تغير حكومتها . زد على هذا أن الحكومات الأوروبية تعرف جيداً ، ودرجة كبيرة ، كيف صار الدين المصري . ولا يجوز لنا أن نفترض أن هذه الحكومات [الأوروبية ، عند ما

أقرض رعاياها الخديو] كانت مكدوعة بما تكتبه الصحف [أى بدعاية الصحف
عن مائة مركز مصر المالى والمشروعات الإنشائية . . . إلخ] .

« فرنسا تعرف حق المعرفة الطريقة التى وجد بها الخديو أنه مرغم ظلماً ،
بسبب فعل حكومتها وفعل الحكومة الإنجليزية ، على دفع مبالغ طائلة إلى شركة
قناة السويس ؛ الأمر الذى هو منشأ متاعب مصر المالية . وفرنسا تعرف كذلك
جيداً الطريقة التى دخل بها رعاياها فى مغامرات مالية بعيدة عن الحكمة والصواب
يبغون بها الحصول على سعر أو فوائد ضخمة للأموال التى أقرضوها ، وذلك بسبب
اضطرار مصر إلى الاستدانة كى تسد حاجتها الضرورية .

« ولا أكون مجافياً للحقيقة إذا ذكرت أن الحكومة الفرنسية ورعاياها كانوا
مستولين عن خلق الموقف المالى الراهن فى مصر ، أكثر من أية حكومة من
حكومات الأمم الأخرى ، أو رعايا هذه الحكومات ، وبما فى ذلك أيضاً الخديو
نفسه .

« والمسيو فردنند دلسبس رجل عظيم وفاضل ، وإنى معجب به ، وتدين
تجارة الشرق لقدرته الفائقة ونشاطه ومثابرته . ولكن المسيو فردنند دلسبس فيما
يتعلق بمصر والخديو كان بمثابة الروح الشريرة التى سيطرت عليهما .

« وإنى لا أعتقد ، فى ضوء كل الظروف ، وفيما هو متفق مع الحقائق ، أن
الحكومة الفرنسية إنما اعتزمت القيام بحرب صليبية فى الشرق ، من أجل المال
فحسب ؛ ولو أنى أعرف تماماً كيف يعتبر كل فرنسى أن مصر منجم للذهب
مخصص له ، وأن حق الأولوية لاستغلال هذا المنجم من نصيب مواطنيه . والحافز
الحقيقى لفرنسا إنما ينحصر فى عاملين ؛ أحدهما استرجاع سمعتها المفقودة فى
الشرق ، وما يترتب على هذا من استرجاع ما كان لها من مزايا تجارية وسياسية ؛
والآخر ، هو التأثير لشرفها المثلوم . والفرنسيون هنا لا يجعلون من هذا العامل سراً
مكتوماً ، وكذلك لا تحاول صحفهم أن تخفيه ، ولو أنهم يحثرون من ذكر
مصدر شكواهم وإستياهم الرئيسى ، ذلك الذى نال من كبرياتهم الوطنى وجرح
هذا الكبرياء جرحاً بليغاً .

« ومن أزمان طويلة ، فى الواقع من أيام نابليون الأول ، اعتبرت فرنسا أن
لها حقاً فى الدول الأفريقية الشمالية ، وفى مصر والشام ، أعلى من حقوق الدول

الأوربية الأخرى. ولقد نظرت فرنسا إلى هذه المقاطعات كأنها ملحقات (تابعة لها) من حقها أن تملئ عليها إرادتها . وتلك فكرة وطنية فرنسية لم يطرأ عليها تغيير في عهد حكوماتها كلها ، مهما تغيرت . وفي مصر استمر النفوذ الفرنسي : مستعلاً على كل نفوذ آخر سنوات كثيرة ؛ ولا سيما في أيام الإمبراطور نابليون الثالث . ففي الوقت الذي بلغ فيه الإمبراطور نابليون الثالث أوج مجده ، كان القنصل الفرنسي في مصر هو خديو الحديو . ولكن حوادث ١٨٧٠ - ١٨٧١ وسقوط الإمبراطورية الثانية أفقدا فرنسا تفوقها في مصر للدرجة كبيرة . ومن ذلك الحين لم يقتصر الإنجليز على ممارسة نصيبهم من السيطرة فحسب ، بل صاروا أصحاب النفوذ الأول ، ثم أظهر الخديو ما صار يدل في وضوح وجلاء على أنه يفضل هؤلاء الإنجليز على سادته القدامى . ومن المحتمل أنه لم يكن يدور في خلده أن فرنسا سوف تستطيع في زمن قريب جداً القيام بدور هام في ميدان السياسة الشرقية .

« ولقد كان إنشاء قناة السويس مجهوداً فرنسياً ، ولكنه - للدرجة كبيرة - تم بفضل الأيدي المصرية والأموال المصرية . ثم إن الغرض من حفر القناة كان تحويل قسم مهم من تجارة الشرق إلى مرسيليا بدلاً من ذهابها إلى لندن وليربول ؛ ولكن هذه المحاولة لم تنجح إلا نجاحاً جزئياً . ومع كل هذا فقد نظر الفرنسيون إلى القناة كأنما هي ملك لهم ، أو اعتقدوا على الأقل أن الواجب يقتضي أن توضع القناة تحت سيطرتهم . فعند ما باع الخديو [حصّة مصر في أسهم القناة] إلى إنجلترا [كعملية خاصة بينه وبينها] جرح بفعله هذا كبرياء الفرنسيين . ولقد كان الغرض من بيع هذه الأسهم خدمة مصالح الفرنسيين أصحاب سندات الديون ومع ذلك فقد اعتبر هذا البيع ضربة شديدة موجهة ضد مصالح الأمة الفرنسية الوطنية ، ولم تغفر فرنسا للخديو ذلك أبداً . وما من شيء فعله الخديو أو كان في مقدوره أن يفعله منذ خريف ١٨٧٥ ، استطاع أن ينال رضا الفرنسيين . ومن ذلك الحين انعدمت كل رحمة في قلوبهم نحو مصر ، وتأثرت جميع أعمالهم التالية بالعداوة التي شعروا بها نحو الخديو .

« ونظرت إنجلترا إلى ارتباك مصر المالي بشيء من القلق والانشغال الذي مبعثه الخوف من الاحتمالات المتوقعة (للاعتداء) على الحقوق التي افترضت

وجودها لنفسها [في الحديدية] . وإنجلترا قد ناضلت دائماً ضد تفوق النفوذ الفرنسي في مصر . ولما كانت الآن — بعد عملية (شراء أسهم) قناة السويس — قد صارت للدرجة كبيرة ملكاً لها ، فقد تعذر عليها أن تترك فرنسا ، بدعوى الرغبة في المحافظة على مصالح رعاياها ، تظفر بسيطرة جديدة على مصر . ووجدت إنجلترا من الأفضل لها أن تسير مع فرنسا في هذا الطريق بدلاً من أن تتركها تمضي فيه وحدها . ومع ذلك ، وحسبها لدى من معلومات وثيقة ، لم يكن غرض إنجلترا يزيد على فعل شيء أكثر من مجرد استخدام ضغط دبلوماسي خفيف مع الاحتفاظ بصداقته في الوقت نفسه ، واستبقاء إيثاره لها .

« ولكن الحوادث التي وقعت في ١٨٧٧ — ١٨٧٨ خدمت فرنسا . وذلك لأن إنجلترا لم تلبث أن وجدت من الضروري أن تنال تأييد فرنسا لها في مؤتمر برلين . وقد نالت هذا التأييد فقط عند ما حصلت على موافقة الدول على أن تستبعد المسائل المصرية من دائرة بحث المؤتمر ، وأفهمت فرنسا أنه لن يحدث أي تدخل في السياسة التي تتبعها هذه في مصر .

وتحت ضغط المسائل المعروضة على بساط البحث في مؤتمر برلين ، والتي لم يكن المؤتمر قد وصل إلى قرار بشأنها ، عاونت إنجلترا — ضد نصيحة قنصلها العام في مصر — على إرغام [الحكومة المصرية] على دفع كوبونات مايو ١٨٧٨^(١) . « ولقد اعترفت إنجلترا بعد ذلك بهذا الخطأ الذي ارتكبه ، وحاولت النكوص على عقبيها ، ووقف فرنسا ومنعها من المضي في طريقها .

« وفي أثناء ذلك كانت قد شكلت لجنة التحقيق العليا [مرسوماً ٢٧ يناير و ٣٠ مارس ١٨٧٨] ، وتألقت هذه من مجرد عملاء للدائنين الأوربيين . وما كان يمكن أن تسفر نتائج أعمالها إلا عن إضافة ارتياكات جديدة . ولرغبة الحديد في استرضاء [الدول والدائنين] شكل وزارة نوبار باشا [في ٢٨ أغسطس وهي الوزارة المسئولة الأوربية الأولى المعروفة] وعين السير ريفرز ويلسون وزيراً للمالية . ولكن بتعيينه أظهر الحديد تفضيله الواضح للإنجليز ، مما جعل فرنسا تغضب لهذه الإهانة التي لحقت بها ، وتطلب تعيين وزير [فرنسي] في

(١) والكوبون قسيمة أو ورقة مرفقة بكل سهم أو سند تفصل عند ميعاد دفع الأرباح والفوائد وتقدم للحصول عليها .

الوزارة . فاضطر الحديو إلى إجابة مطلبها ، وعين المسيو دى بلنير وزيراً للأشغال العمومية . وفى هذا الحين لم تكن هذه مصلحة أو وزارة مهمة . فأبدى الفرنسيون عدم رضاهم وقالوا إن التعيين فى هذه الوزارة لا يتناسب مع كرامتهم ومجد أمتهم . فلإرضائهم ضمت عدة مصالح أخرى إلى وزارة الأشغال العمومية حتى صارت هذه الوزارة فى النهاية من الوزارات ذات الأهمية العظيمة .

« ولكن فشل الوزيرين الأجبيين الظاهر والمعترف به فى إدارة شئون وزارتهما لم يلبث أن أوجد ارتباطات جديدة ؛ ثم إنه أوجد حزبين بين الفرنسيين إلى جانب الحزبين اللذين كانا قد وجدا من قبل بين الإنجليز . والأحزاب التى وقفت ضد الوزيرين الأوربيين والتى نالت تعصيد القنصل الإنجليزى العام [فيفيان : (Vivian)] والقنصل الفرنسى العام [جودو : (Godcaux)] كانت هى الأقوى ، وعند ما أخرج الحديو السيدين ويلسون ودى بلنير فى ٧ أبريل ١٨٧٩ [والإشارة هنا إلى إقالة وزارة محمد توفيق أو الوزارة الأوربية الثانية] إنما بفعله هذا كان ينفذ الرغبة الإجماعية التى ظهرت فى مصر [لإخراجهما] .

« ولكن المعركة الحقيقية كانت قد بدأت . فالمسيو دى بلنير وأصدقائه كان نفوذهم قوياً فى باريس لدرجة تكفى للأخذ بأرائهم ، فسحب القنصل الفرنسى [وأرسل بدلاً منه المسيو تريكو : (Tricou)] . ومع أن السير ريفرز ويلسون لم يكن على الأقل منذ مدة طويلة ناجحاً فى لندن ، فالذى يروج الآن أن المستر فيفيان لا يعود إلى مصر [وقد عين بدلاً منه السير فرانك لاسال (Frank Lasalles) فى مارس ١٨٧٩] .

« وفى مبدأ الأمر كان قد تقرر فى لندن أن الأمور قد سارت شوطاً بعيداً فى مصر فى صالح الدائنين ، وأن أضراراً كثيرة قد لحقت بالشعب المصرى بسبب السياسة التى اتبعت ، واعترف الإنجليز بأن إرغام [الحكومة المصرية] على دفع كوبونات مايو ١٨٧٨ كان خطأ جسيماً ، وأن المجاعة التى انتشرت عقب ذلك فى الصعيد كانت لدرجة كبيرة ، على الأقل بسبب هذا الفعل الاستبدادى من جانب فرنسا وإنجلترا .

« وعلاوة على ذلك رأت إنجلترا أن اتباع سياسة لينت يعود بفوائد أكبر على نفوذها وتفوقها فى مصر ويدعو إلى دعمهما ؛ ولكن فرنسا لم تكن راضية أبداً .

وزحرت صحافتها بحملات النقد والتشنيع على الحديدو في أوربا ؛ وأتت هذه الحملة ثمارها. ومع أن حزباً قوياً من المصرفيين المضاربين [الإنجليز] اشترك مع فرنسا في حملتها هذه، فإن الحكومة الإنجليزية على ما يبدو لم تكن تميل لسلوك هذا الطريق، ولكن في هذه اللحظة بالذات حدث أن دخلت ألمانيا الميدان كالحليف الظاهر لفرنسا، وأى إنسان أتيح له أن يرقب سير الأمور في مصر من الناحية الدبلوماسية خلال العامين الماضيين، ويقف على شئونها، لن يجد أدنى صعوبة في معرفة السبب الذي حدا بالبرنس بسمارك إلى هذا التدخل غير المنتظر. « فقد لعبت ألمانيا حتى الآن دوراً متواضعاً في شئون الشرق، ولم يكن لها نفوذ يذكر إذا قورن هذا بما كان لإنجلترا وفرنسا، ومع هذا بلغ مقدار ما ساهمت به من الدين السائر ١٥٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي، صدرت بالجزء الأكبر منه أحكام من المحكمة المختلطة لصالح أصحابه. وكان من رأى قنصلها العام [البارون دي سورما] أن واقعة صدور أحكام من محكمة ذات صبغة دولية تضيق على [هذه الديون] طابعاً خاصاً، ومعنى عدم دفع هذه الديون، امتحان المحاكم [المختلطة] وعدم احترام [أو تحقير] أحكامها. ولما كانت النمسا في وضع يشبه هذا الوضع، فقد بذلت هاتان الحكومتان جهوداً كبيرة للحصول على دفع ديون [رعاياهما]. ولكن لما كان ضغط فرنسا وإنجلترا لدفع الكوبونات [أي أقساط الدين الثابت] : أكثر صرامة، فقد استفد دفع هذه كل الأموال المتحصلة ولم يدفع شيء. [لأصحاب الديون السائرة من الألمان والنمساويين]. »

« وشكا القنصلان العامان : الألمان والنمساوي — الهنغاري من أن الحديدو استجاب لمطالب القنصلين العامين الفرنسي والإنجليزي، في حين أنه لم يلق بالالمطالبتهما، وحقيقة الأمر أن هذين القنصلين ظلادون نفوذ إطلاقاً خلال عام ونصف حتى إنهما صارا يقولان إنه ليس بالقاهرة سوى قنصلين عامين فقط، وإن الأجنبي بسائر القناصل أن يعودوا إلى بلادهم. »

« وعند ما أبلغت هذه الحقائق إلى البرنس بسمارك، وجد فيها ما يجرح شعوره ويغضبه بسبب المركز [الثانوي] الذي صار لألمانيا في مصر. والحديدو لم يخطر بباله أن يجرح شعور ألمانيا، ولكنه اعتقد لما ظهر من إلحاح وتهديد من

جانب فرنسا أن دفع الكوبونات أمر لا يحصى منه ، فدفعها ، وعندئذ لم يبق لديه ما يدفعه لأصحاب الديون السائرة . وبذلك غدا أولئك الذين دفع لهم [تحت الإلحاح والضغط] وأولئك الذين لم يدفع لهم [لعدم وجود المال لديه] أعداء الحديو على السواء . لقد بذل الحديو قصارى جهده ولكنه لم ينجح في إرضاء أحد ! فرنسا لا تريد أن ترضى ، وألمانيا لم يكن لديها سبب يدعوها للرضا .

« وبعد ٧ أبريل [١٨٧٩] وهو تاريخ إقالة وزارة محمد توفيق] ، وعند ما بدا أن إنجلترا سوف تترك فرنسا وتتخلى عن مؤازرتها ، عمدت فرنسا إلى مفاتحة حكومات الدول العظمى في أوروبا في الأمر ، ووجد بسمارك عندئذ الفرصة السانحة للتدخل ، والظفر بالمركز الذي اعتقد أن من حقه أن يظفر به في شئون مصر .

« ولا علم لي بتاريخ سرى آخر أو بدوافع أخرى قد تكون هذه المسألة منطقية عليها . ولكن من المحقق أن فرنسا استطاعت تحريك إنجلترا فقط عند ما ذاع نبأ الموقف الذي أزمعت ألمانيا على اتخاذه . فتمت أدركت إنجلترا أنه صار يجب عليها أن تسير مع فرنسا ، وإلا سارت فرنسا في الطريق وحدها أو متحدة مع ألمانيا ، ونالت [فرنسا] بذلك مركزاً في مصر يضر بالمصالح الإنجليزية . وأما ما أدركته فرنسا من نجاح أخير [عزل الحديو] فردّه المباشر إلى ألمانيا ، لأنها بمجرد أن نالت تأييد إنجلترا ، بفضل ما فعلت ألمانيا ، صار من السهل عليها أن تحقق ما بقي في عزمها ، ولكن هذه النتيجة [عزل الحديو] كان لها آثارها . فإنجلترا صارت هي الخاسرة ، لأن الواجب صار يقتضى الآن ليس فقط استشارة ألمانيا والنمسا والمجر في شئون مصر ، بل ربما كذلك إيطاليا ، وهذا في الوقت الذي نالت فيه فرنسا مركز الزعامة . ففرنسا هي التي أوجدت الخلع [خلع الحديو] . وأصبح القنصل الفرنسي اليوم هو الحاكم الفعلي لمصر . فإذا قال اطردوا هذا الوزير ، وعينوا هذا الرجل أو ذاك في مكانه ، نفذ ما يريد في أربع وعشرين ساعة .

« ومن المحتمل الآن أن تبقى فرنسا وقتاً طويلاً وهي تحتفظ بهذه المكانة العالية جداً .

« ويشعر الإنجليز المقيمون هنا بأنهم هم الخاسرون ، وإذا استثنينا موظفيهم

فهم عموماً ينددون [بالسياسة] التي سارت عليها حكومتهم ، فقد رأوا الخديو صديقاً لإنجلترا ، وفي نظرهم أن هذه قد تخلت عنه جبناً ونذالة ، تسليمياً منها لتزوات فرنسا الشاذة .

« وما يقال عن وجود اتفاق حيي أو ودي بين فرنسا وإنجلترا في المسألة المصرية ، ليس إلا في الظاهر فقط ، بل يعترف الموظفون الإنجليز أنفسهم أنه قد صار استدراج حكومتهم بغواية إلى الدخول في محالفة مربكة وسيئة ، وتختلف آراؤهم كل الاختلاف عن آراء الفرنسيين فيما يجب فعله ، ويكاد يكون مستحيلاً أن يتفق إنجليزى وفرنسى في عمل مشترك بينهما : فكل فريق يشعر بالغيرة من الآخر ، وكل منهما يعتقد أن للآخر أطماعاً في مصر ، وكلاهما في سويدائه ، وكفاعة أولية يختلف عن الآخر في هذه المسألة برمتها ، وإذا كان هذا الاختلاف لا يؤدي عاجلاً إلى نزاع على بينهما ، فرد ذلك إلى وجود مصالح ومشكلات سياسية في أماكن أخرى تمنع إنجلترا من سلوك المسلك الذي تنوق لسلوكه لولا ذلك . ومن المعروف أن الموقف الراهن في الشرق في حالة تجعل من المحالفة الفرنسية ضرورة حتمية لإنجلترا ، وقد أفادت فرنسا من هذه الظروف لتسترجع مركزها [أو نفوذها] المفقود في مصر .

« ولقد لعبت المسألة المالية دورها في [مسألة عزل الخديو] ولكن رجال المال والمصاريفين ما كان في وسعهم أن يفعلوا شيئاً لولا وجود هذه الكراهية التي تشعر بها فرنسا نحو الخديو ، والتي سببها الاعتقاد بأن الخديو قد تخلى عنها وفضل عليها إنجلترا ، ولولا وجود فكرة استرجاع السمعة المفقودة . وأما أن الإنجليز لا يعدون هذا الحادث الأخير [خلع الخديو] انتصاراً لهم ، فينقض دليلاً عليه هبوط قيمة السندات المصرية [للدين الثابت] وهو الهبوط الذي حدث منذ أن خلع الخديو ، وقلاتل من بين أصحاب الديون السائرة هم الذين لا يعتبرون أن أذى ملموساً قد لحق بمصالحهم .

هذا وقد انتقل « فارمان » بعدئذ إلى الكلام عن نواحي الخطأ والظلم ، ثم الصواب والعدالة في الأزمة المصرية التي انتهت بخلع الخديو ، وقال إن مسائل الصواب والعدالة والخطأ والظلم هذه لا تدخل في اعتبار السياسة الأوربية التي تعد القوة والمصالح في المرتبة الأعظم أهمية .

ثم استمر « فارمان » يقول :

« لقد ذكرت من قبل أن الخديو - في رأي - قد بذل قصارى جهده في السنوات الثلاث الماضية حتى يوفى بالتزاماته نحو الدول الأوروبية ، وحتى يرضيها . ولقد سلك مسلكاً أميناً ، وفعل ذلك برغبة صادقة ، وزاد ، بالحملة ، ما فعله كثيراً على ما كان يجب عدلاً وإنصافاً على مصر أن تفعله . ولكن عمله هذا لم ينل تقديراً من أحد ، وزيادة على ذلك فقد عامله الممثلون الأوروبيون بسوء نية وغدر .

« ولقد عمل بمقترحات بعثة « جوشن » و « جوبير » تحت ضغط شبه رسمي . واحتج الخديو بأن إيرادات مصر لا تكفي لدفع ربح [أو فوائد] على ديونها تزيد على ٥ ٪ . ثم تلا ذلك سنة تميزت بالكساد العام وبأن النيل فيها كان منخفضاً ، والإيرادات كانت أقل من المعتاد . ومما زاد في أعباء مصر أنها اضطرت إلى إرسال عدد كبير من الجنود للاشتراك في الحرب الروسية - التركية [١٨٧٧ - ١٨٧٨] ولم يكن الخديو يريد الاشتراك في هذه الحرب ، فظل متردداً وقتاً طويلاً ، ولم يرسل جنوده [إلى البلقان] إلا بعد ضغط إنجلترا الأجنبي عليه ؛ ولذلك وجب أن ينال ثلاثون ألف جندي كسوتهم ، بما في ذلك أولئك الذين أرسلوا من قبل لمساعدة تركيا ضد الصرب ؛ ووجب أن يزودوا بالعتاد والأسلحة ؛ ثم أن يرسلوا عبر البحر المتوسط إلى تركيا ؛ ثم أن ينفق عليهم هناك مدة سنة تقريباً ؛ وأن يرجعوا بعد ذلك إلى مصر .

« وكان وقت عودة هؤلاء الجنود في ربيع سنة ١٨٧٨ ، وعند ما كان المحصول الشتوي قد فسد بأسره في قسم كبير من الصعيد ، راحت فرنسا وإنجلترا تطلبان دفع كوبونات مايو ١٨٧٨ ، وقد دفعت هذه بالطريقة التي أدت إلى تلك النتائج التي سبق أن أوضحناها في تقاريرى السابقة .

« وأصر كثيرون على أن الخديو يقش أوروباً ويخضعها فيما يتعلق بحقيقة إيرادات مصر ، وبناء على طلب إنجلترا وفرنسا كانت وقتئذ قد تشكلت لجنة تحقيق [هي التي عرفنا أن الأمرين العاليين في ٢٧ يناير و ٣٠ مارس قد صدرا بإنشائها وتحديد اختصاصاتها . . . إلخ] مزودة بأكمل سلطات ممكنة .

« وخشي الخديو في أثناء المفاوضات لإنشاء لجنة التحقيق هذه أن يكون

الغرض منها استخدامها ضده، وقد أوضح مخاوفه هذه. ولكن القناصل [خصوصاً
الإنجليزى والفرنسى] الذين قاموا بهذه المفاوضات أكدوا للخديو ووعده بأنه
إذا أمر بتعيين اللجنة وأعطاهما كامل السلطات التى يطلبونها لها، فهى لن تستخدم
بأى حال ضد شخصه. وأما هذه المعلومات فقد حصلت عليها من أحد [القناصل]
الذين بذلوا هذه الوعود.

« وبناء عليه أصدر الخديو [أمرين عاليين بتأليفها وتنظيمها]. ولكن كل
إنسان يعلم كيف أن لجنة التحقيق عمدت إلى بذل قصارى جهدها من البداية إلى
النهاية لإسقاط اعتبار الخديو وحكومته [أى تسوى سمعتهما].

« ثم اتضح سريعاً أن الخديو كان صادقاً في بيانه عن قيمة الإيرادات.
وحتى تسد اللجنة العجز، صممت على أن تتسلم [أو تأخذ] الدولة [أى
الحكومة] أملاك الأسرة الخديوية [وهذه ١٣١,٤٨٥ فداناً أملاك الخديو،
٢٣,٠٠٠ أملاك الأسرة]، ووافق الخديو فى آخر الأمر على هذا الإجراء.
ولكن بعد أن حصل على تأكيد فى نظير ذلك بأن يصير سداد الدين السائر،
وتسوية المركز المالى بشكل يبعث على رضا الدائنين والدول الأوربية، وعلى
ذلك فقد استولت على هذه الأملاك [بلغ ما استولى عليه ٢٥٠,٧٢٩ فداناً]
الوزارة المعروفة باسم الوزارة الأوربية [الأولى التى تشكلت فى ٢٨ أغسطس
١٨٧٨]. وقد جعلتها هذه [ضماناً] لقرض روتشيلد [دين اللومين لسنة ١٨٧٨
وهو القرض الذى قلنا إنه عقد فى لندن فى أكتوبر من هذه السنة]. ولكن الدين
السائر الذى كان قائماً من مدة طويلة بسبب المتاعب [المالية] فى مصر، بقى
كما هو ولم يدفع منه شيء.

« وعند ما طرد الخديو الوزيرين الأوربيين، لم يفعل إلا ما أملاه عليه
واجبه كرئيس للدولة، وما هو من حقه كذلك أن يفعله بمقتضى ترتيباته مع
الدول الأوربية [والإشارة هنا إلى مطالبة اللائحة الوطنية فى ٥ / ٤ / ١٨٧٩
 بإعادة المراقبة الثنائية حسب المرسوم الصادر فى ٨ / ١٢ / ١٨٧٨ بعد تشكيل
الوزارة الأوربية الأولى التى أصدرت هذا المرسوم]. ومن ذلك الحين [أى من
وقت تشكيل الوزارة الوطنية فى ٨ أبريل ١٨٧٩] جرت إدارة الحكومة من الناحية
الاقتصادية كإدارة حسنة — أو طيبة من المحتمل — لعدة سنوات مستقبلية —

أن تجربها أية حكومة في الشرق سواء كانت هذه حكومة وطنية أم يشرف عليها أجنب .

« وفيما يتعلق بما تفعله الدول الأوروبية ، يدين الممثلون الأمريكيون في مصر يرأى واحد فقط ، هو أن فعلها هذا لم يكن فقط ظالماً ، وبدون سبب كاف يبرره ، بل كان بعيداً عن العدل إطلاقاً بالنسبة للخديو وشعبه ؛ وأن الادعاء أو الاعتذار [لتبرير هذا المسلك] بأن الحكومة سيئة ، هو ادعاء لا يستند على أساس من الحقيقة إذا قيست هذه الحكومة [الخديوية] بالحكومات الشرقية الأخرى بما في ذلك بلاد الجزائر والهند أيضاً .

« ولقد تشكلت وزارة جديدة [هي الوزارة الوطنية في ٨ / ٤ / ١٨٧٩] على رأسها شريف باشا كوزير للخارجية ورئيس لمجلس النظار . ولا يمكن الادعاء بأن الوزارة الجديدة أفضل من الوزارات القديمة ، والمفهوم هنا أن التغيير حدث لمجرد أن يقال إن تغييراً قد حدث فعلاً .

« ويبدو أن الوزيرين الإنجليزي والفرنسي السابقين في الوزارة المصرية ، وهما المستر ريفرز وويلسون ، والمسيودي بلنير ، موجودان الآن في باريس للتشاور بشأن حكومة مصر المستقبلية ، ولا يزال هناك حزبان بين الفرنسيين والإنجليز ، أحدهما لإعادة تأسيس وزارة أوروبية ، والآخر لإنشاء رقابة أوروبية على المالية .

« والآن أعتقد أنني انتهيت من سرد قصة حكم إسماعيل باشا ، واليوم تبدأ مصر عهداً جديداً في تاريخها ، ولكني لا أرى في مستقبلها — كما لم أكن أرى في ماضيها — إلا ظلاماً يقع على طبقات الفلاحين البائسة ! »

ذلك هو تقرير « فارمان » الذي نشرناه لأول مرة كواحد من الملاحق التي ذيلنا بها كتابنا الذي نشرناه في عام ١٩٣٨ بالإنجليزية عن « الخديو إسماعيل والرق في السودان » . وهذا التقرير موجود ضمن الوثائق الأمريكية في قصر الجمهورية [عابدين سابقاً] .

والتقرير في تلخيصه لحكم إسماعيل ، وبيان الأسباب التي أحدثت الأزمة المالية ثم أدت إلى خلع الخديو ، متفق مع ما حدث فعلاً ، وصحيح من الناحية التاريخية ، ومن شأن تحقيق المسائل التي أثارها أن يقرر نقاطاً هامة ، منها :

بيان مدى الأخطار التي تهددت مصر من نوع « الوصاية الدولية » التي فرضتها عليها تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ ، ثم استبقنها تصفية الأزمة العثمانية - المصرية وصدور فرمان شامل في ٩ يونية ١٨٧٣ . وقد بدت هذه الأخطار في إمعان التدخل الأجنبي في شئون البلاد المالية ، ثم انتقال هذا التدخل إلى تدخل صريح في شئونها السياسية منذ أن أنشئت الرقابة الثنائية (١٨ نوفمبر ١٨٧٦) وقام نظامها الثنائي (Condominium) .

ثم إن هذا التقرير ينفي قطعاً أن سوء الإدارة كان سبب الأزمة المالية . فلم يذكر كلمة واحدة يمكن بها الاستدلال على أن « إسراف » الخديو - الذي تغالى الكثيرون في اعتباره عاملاً أساسياً - كان منشأ هذه الأزمة أو من العوامل التي ساعدت على استحكامها . بل إن « فارمان » كان صريحاً في قوله إن مغامرات المضاربين والمصرفيين الأجانب الذين طلبوا فوائد باهظة لديونهم كانت هي السبب الرئيسي في حدوث الأزمة المالية . وذكر « فارمان » ما يفيد أن الحكومة الخديوية عند ما عقدت القروض كانت في حاجة ملحة إلى المال ، أي أنها طلبت المال لمواجهة حالات معينة ، الأمر الذي أعطى المغامرين والمصرفيين الأجانب الفرصة لاستغلال هذه الحاجة حتى يطلبوا فوائد مرتفعة لديونهم ، وأما القول بأن الحكومة الخديوية كانت في حاجة إلى الاستدانة ، فهو قول تتضح صحته إذا استقصيت أسباب عقد كل قرض من هذه القروض على حدة ، وابتداء من قرض ١٨٦٤ المعروف باسم قرض « فرولنج - جوشن » ، ولقد شهد « فارمان » بأن الخديو بذل كل ما وسعه من جهد وحيلة لسداد هذه الديون وإرضاء أصحابها ، وإرضاء الدول ، وعلى ذلك فإذا لم يكن الإسراف هو طابع الإدارة المصرية ، وتوفر حسن النية ، وكانت العزيمة صادقة لسداد الديون ، فقد سقط « المبرر » الذي تذرعت به الدول للتدخل .

ويلقى هذا التقرير مسئولية زيادة الارتباك المالي والتدخل السياسي بالشكل الذي أدى إلى إحكام « الوصاية الدولية » على مصر ، حتى انتهى الأمر بخلع الخديو إسماعيل ، على فرنسا ، ويترتب على تأكيد هذا الرأي انتفاء أنه كان لإنجلترا في هذا الحين أغراض معينة في احتلال مصر تسعى لتحقيقها عن طريق إرباك الحكومة المصرية وإضعافها ، ويجب ملاحظة التفريق هنا بين « الرغبة »

في احتلال مصر ، والرغبة في بسط نفوذ إنجلترا السياسي على مصر . والمسلم به أن الإنجليز كانوا يريدون وقتئذ بسط نفوذهم السياسي على الخديوية . ويستدل من هذا التقرير كذلك ، وهو أمر صحيح ، أن تشويه سمعة الحكم على يد حكومة فرنسا وأصحاب الديون الفرنسيين - وأكثر ديون هؤلاء ديون سائرة - وفريق من الدائنين الإنجليز - وأكثر ديونهم ديون ثابتة - ، كان عملاً المقصود به تسويق التدخل السياسي في شئون مصر وخلع الخديو . ولقد وجدت إنجلترا عند ما انتهى الأمر باحتلالها هي لهذه البلاد أن من صالحها أن تستمر هذه الحملة المشوهة لسمعة الخديويين ، ولإظهار عجز البلاد عن إدارة شئونها عموماً - وذلك لتبرير أو تسويق حادث الاحتلال البريطاني نفسه . وكان تشويه سمعة الحكم هذا على يد فرنسا في أثناء الأزمة المالية ، واستمراره على يد الإنجليز عقب الاحتلال البريطاني ، منشأ « أسطورة » الإسراف الذي أرغم الخديوية على الاستدانة واستتبع لزوماً في عرف هذه الأسطورة احتلالاً أجنبيّاً للبلاد لإصلاح شئونها . وأوضح تقرير « فارمان » أن تدخل بسمارك ، وذلك بوساطته أولاً بين « وادنجتون » و « دزرائيلي » في أثناء مؤتمر برلين ، ثم لتدخله لعزل إسماعيل كان السبب المباشر الذي جعل إنجلترا تربط سياستها في المسألة المصرية بالسياسة الفرنسية ، وأن الموقف الدولي في أوروبا الذي اقتضى أن تطلب إنجلترا مؤازرة فرنسا لها في الميدان الدولي كان من العوامل الحاسمة في عزل الخديو إسماعيل . والذي يستخلص من هذا كله أن الأسباب المباشرة لعزل الخديو إسماعيل ، وإضعاف الخديوية ، كانت في جوهرها أسباباً « سياسية » وليست أسباباً « مالية » .

* * *

د - عزل الخديو إسماعيل (٢٦ يولية ١٨٧٩) :

قدم القنصل الألماني احتجاج حكومته على مرسوم ٢٢ أبريل ١٨٧٩ إلى الخديو في ١٨ مايو ، ثم حذت بقية الدول حثو ألمانيا . فقدمت النمسا احتجاجها في ١٩ مايو ، وإنجلترا في ٧ يولية ، وفرنسا في ١١ يولية ، وروسيا في ١٢ يولية وإيطاليا في ١٥ يولية .

وعندئذ طلبت فرنسا وإنجلترا رسمياً من إسماعيل أن يتزل عن الحكم لأن

« الخديو - كما قالتا - لم يقبل أبداً بإخلاص أن تتحدد سلطته على النحو الذي اقترحته لجنة التحقيق » . وحاول القنصل الإنجليزى « السير فرانك لاسال » وزميله الفرنسى « تريكو » أن يقنعا إسماعيل بالتزول لابنه توفيق ، وكانت إنجلترا وفرنسا تريدان أن يتم هذا التزول دون تدخل من الباب العالى ؛ حتى لا يكون للباب العالى « يد » أو فضل فى هذا التزول فيتخذ من ذلك ذريعة للحصول على « امتيازات » لنفسه . وبلحات الدولتان - وانضمت إليهما ألمانيا - إلى تهديد إسماعيل بتولية عمه عبد الحليم باشا بدلاً من ابنه توفيق إذا لم يدع لرغبتها ، ولكن إسماعيل كان يثق أن فى وسعه اجتياز هذه الأزمة بسلام بفضل معاونة السلطان له . وأصرّ أمام ضغط « لاسال » و « تريكو » على عدم التزول إلا إذا جاءه أمر السلطان بذلك ؛ حتى غضب « تريكو » وقال وقد نقد صبره : ومنذ متى كنتم سموكم نخادم الباب العالى المطيع ؟ فأجابه إسماعيل على الفور : منذ أن ولدت يا سيدى !

غير أن الباب العالى الذى أدرك أن الدول جادة فى خلع الخديو ، سرعان ما وجد أن الفرصة قد صارت سانحة لإظهار سيادته العليا باستخدام حقوقه الشرعية ومحاولة « إلغاء الامتيازات » التى نالتها مصر فى فرمانات ١٨٤١ - ١٨٧٣ إذا استطاع إلى ذلك سبيلا ، فأبرق إلى « خديو مصر سابقاً » فى ٢٦ يونية ١٨٧٩ يخبره بقرار الخلع ، وأبرق فى اليوم نفسه إلى محمد توفيق ، يخبره بأنه قد ارتقى « السدة الخديوية » . وفى ٣٠ يونية ١٨٧٩ غادر إسماعيل الإسكندرية إلى نابولى . وبقي فى المنفى بعيداً عن مصر حتى توفى بالقسطنطينية فى ٢ مارس ١٨٩٥ .

قال « فارمان » تعليقاً على حادث خروج إسماعيل إلى المنفى : « لم يقابل التغيير الذى حصل فى الحكومة بأى حماسة فى مصر ، ولكنه قوبل بإظهار العطف على العاهل الذى سقط والاحترام له ؛ وبالرغم من عادة الشرقيين أن يتخلوا عن الذين تنزل بهم الكوارث ، فقد كان قصر الخديو المعزول مزدحماً يوم نزوله عن العرش بالقاصدين إليه الذين جاءوا ليعبروا عن عواطفهم نحوه . ولقد صحبه إلى المحطة جمع عظيم من الناس . . . وعلى طول الطريق إلى الإسكندرية ، اجتمعت الجماهير فى المحطات حتى تظهر شعورها وعواطفها نحو شخصه

واحترامها له. وفي الإسكندرية كان الحشد عظيماً للدرجة أن الخديو اضطر إلى أن يسلك طريقاً آخر حتى يصل إلى سفينته وقد طلع على ظهر السفينة عدد كبير من الناس لتوديعه . وأما سموه فكان يقابلهم بود عظيم ، وفي هدوء نفساني كامل .

ويستمر « فارمان » فيقول : « ولم نلبث أن عرفنا بذلك الابتهاج العظيم الذي قوبل به في باريس نبأ ذلك النصر الدبلوماسي ، وذلك الانتقام الملقى . ولكن في مصر كان الشعور السائد هو شعور شعب مغلوب على أمره حال الأجنبي المكروه بينه وبين عاهله . »

آثار ضعف مسند الخديوية

في أثناء اشتداد الأزمة التي انتهت بخلع الخديو إسماعيل ، كتب القنصل الأمريكي « ألبرت فارمان » في ٢٧ مايو ١٨٧٩ يقول : « مهما اشتدت الحملة ضد إسماعيل فهناك شيء لا سبيل لتكرانه : هو أن مصر خلال الست عشرة سنة التي حكمها قد قطعت في جميع مناحي الحضارة الحديثة شوطاً في الرقي والتقدم ما كان في استطاعتها أن تقطعه في المائة سنة أو ربما في الخمسمائة سنة السابقة ، وليس من المحتمل كذلك أن يكون في استطاعتها أن تقطعه لزمناً طويلاً في المستقبل ، فالبلاد مدينة في هذا التقدم له كلية » . ثم استطرد يقول : « والخديو هو الذي فكر في إنشاء دولة أفريقية عظيمة - ربما إمبراطورية على نمط أوربي تقوم على خفاف التيل ، ممتدة من البحر الأبيض المتوسط إلى خط الاستواء » . ولقد كانت هذه آمالا عريضة . ومن الثابت أن الخديو إسماعيل لم يدخر وسعاً في إنهاض البلاد وبناء « إمبراطورية » أو دولة وادى النيل العظيمة . ولكن هذه الآمال لم تلبث أن انهارت بسبب إصرار الدول على إحكام الوصاية الدولية على مصر ، عن طريق التدخل المالي السياسي في شئون الخديوية . وأما النتيجة الحتمية لهذا التدخل الذي أفضى إلى خلع الخديو إسماعيل ، فكان ضعف مسند الخديوية ، وذلك لسبب جوهري واحد ، هو أن الدول التي آذرت إسماعيل في الحصول على فرمانات سنة ١٨٦٦ عن الوراثة الصليبية وسنة ١٨٦٧ عن الخديوية وسنة ١٨٧٣ المعروف بالفرمان الشامل ، لم تكن تبغى تقوية مسند الخديوية إزاء الباب العالي ، وإنما فعلت ذلك لخدمة مصالحها الاقتصادية والسياسية ، فلم يطرأ أي تغيير على « الوصاية الدولية » التي جاءت بها تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ ، بل زادت هذه الوصاية الدولية الآن قوة على قوتها ، الأمر الذي ترتب عليه أن ضعف مسند الخديوية ليس فقط إزاء الدول صاحبة المصالح في مصر وخصوصاً فرنسا وإنجلترا ، بل إزاء الباب العالي نفسه كذلك .

وقد ظهرت آثار ضعف مسند الخديوية بعد عزل الخديو إسماعيل في مصر والسودان معاً . أما في مصر فقد مهد هذا الضعف للاحتلال البريطاني في حين أنه قد مهد في السودان لقيام الثورة المهدية وتحطيم وحدة الوادى السياسية حوالى ست عشرة سنة . اسقطت الدول الأوروبية في أثنائها كل ما استطاعت أن تستقطعه من أقاليم السودان ، شطر الوادى الجنوبى .

ذلك كان المعنى الذى انطوت عليه عبارة من عبارات « فارمان » كذلك في سياق كلامه عند وزن عصر الخديو إسماعيل . فقال : « لو أن ” بيكونزفيلد “ أى ” دزرايلى “ لم يوافق على العمل مع فرنسا لدفع أقساط الديون ، ولولم يعزل الخديو إسماعيل ، وتنتقل الحكومة إلى ممثلى أصحاب الديون غير المسئولين ، لما كانت وقعت معركة التل الكبير ، وظهر مهدى ناجح وانهزم ” هيكز “ (Hicks) فى كردفان ، ولما وقعت هزائم سواكن وغيرها . »

لقد ترتب على ضعف مسند الخديوية إذاً قيام الحركة العرابية فى مصر والثورة المهدية فى السودان .

الحركة العربية

تمهيد :

نزل المصريون على قرار الدول (والباب العالي) بخلع الخديو إسماعيل يحدوهم الأمل بسبب الوعود الكثيرة التي بذلت لإدخال الإصلاحات المالية والاجتماعية والسياسية الواسعة ، في أن عهداً جديداً سوف يبدأ ، وتضافرت عدة عوامل على خلق هذا الأمل ، منها صفات العفة والاستقامة والاقتصاد والورع — الصفات التي تحلى بها محمد توفيق وكانت تحببه إلى الرعية ، وللميول الطيبة التي أظهرها أيام أبيه نحو « المصلحين » . فقد اتصل وقتذاك بالسيد جمال الدين الأفغاني ، وراح يمنيّه هو وأتباعه بالوعود الجميلة ، ويعدّه بالإصلاح ساعة أن يعتلى أريكة الولاية (الخديوية) .

ومن هذه العوامل الاعتقاد بأن الأزمة المالية سائرة في طريق التسوية لأن الخديو الخديو لم يلبث أن أصدر مرسومين في ٤ ، ١٥ سبتمبر ١٨٧٩ بإعادة تأسيس « المراقبة الثنائية » على أساس القرار الصادر في ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ ، وقبلت فرنسا وإنجلترا الآن إعادة المراقبة الثنائية ؛ ولو أنهما اشترطتا أن لا يعزل أحد من المراقبين : الإنجليزي ، وكان « إيفلين بارنج » ، والفرنسي وكان « دي بلنير » إلا بعد موافقة حكومتيهما على ذلك ؛ ولأن الخديو وقع على « قانون التصفية » في ١٩ يوليو ١٨٨٠ ، لتسوية الديون ، وقد قسمت هذه بمقتضاه إلى : ممتازة وموحدة ، وقروض قصيرة الأجل ، ودين الدائرة ، والدين السائر ، ثم ألغيت المقابلة في نظير دفع مبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي سنوياً لمدة خمسين سنة .

وقال الشيخ محمد عبده تعليقاً على « قانون التصفية » :

« كان يوم أمضى هذا القانون من الأيام المعروفة في تاريخ مصر ، وقد احتفل له في الإسكندرية جماهير من أهالي القطر المصري ، وعد الناس ذلك

اليوم من الأعياد الوطنية في ذلك الوقت ، وقالوا إنه فائحة الطمأنينة ، وضمان من الاضطراب الذي كان يخشى منه ، وفي الحقيقة كان هذا القانون فاصلاً بين ماضٍ قلق مشوش كان يتعسر السير فيه ، وبين مستقبل واضح معروف — كما تمنى الجانب اللخديوي وصرح مراراً من أنه يريد فصلاً بين الماضي والمستقبل ، وأهم ما غنمته الحكومة منه رضاء أوروبا عن الحالة التي قررها (القانون) ، واطمئنان الأهالي والجانب العالي على مسند اللخديوية وانقطاع المخاوف التي كانت المشاكل المالية تثيرها في الأوهام عند ما يخطر بالبال حادثة فصل إسماعيل باشا . وبذلك الطمأنينة كان الفرع لها كالاحتفال .

ولكن سرعان ما خابت الآمال عند ما اتضح أن الأجانب صاروا متسلطين على الحكومة لأن الاشتراط بعدم عزل أحد المراقبين في المراقبة الثنائية إلا بعد موافقة حكومته ، جعل هذه المراقبة تخرج من مراقبة مالية إلى أخرى سياسية صريحة ، حيث قد ترتب على حرمان الحكومة المصرية حق الاستغناء عن المراقبين في أي وقت شاءت ، أن صار هناك تدخل دائم من جانب الحكومتين الإنجليزية والفرنسية في الشؤون المصرية ، بصورة جعلت البلاد بمثابة « محمية » من المحميات . أي أن المراقبة تحولت الآن إلى « أداة » تفرض « حماية » إنجليزية — فرنسية على مصر .

وتأكد لدى الوطنيين أن حكومة رياض باشا التي تألقت في ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ — (وكانت الوزارة الوطنية أو الشريفة استقالت عقب ولاية توفيق ، وألف محمد شريف وزارة جديدة في ٣ يوليو ١٨٧٩ لم تلبث أن استقالت أيضاً وألف اللخديوي محمد توفيق وزارة برياسته هو نفسه في ٢٨ أغسطس لم تمكث إلا أقل من شهر جاءت بعدها وزارة رياض باشا هذه) — نقول إنه تأكد لدى الوطنيين أن حكومة رياض باشا قد قبلت هذه « الحماية » عند ما شاهدوا رئيس الوزارة يتعاون تعاوناً وثيقاً مع « المراقبة » التي لم تكن تهتم بمصالح الأهليين .

ثم تجمعت أسباب أخرى لزيادة الضغط على حكومة رياض . فقد ألغى رياض « السخرة » وأساء إلغاؤها الأعيان بسبب كراهيتهم له ولحكومته . كما حنقوا عليه بسبب إجراءاته الأخرى كزيادة أموال الأعيان العشورية . ثم إن أصحاب الأرض « الأعيان » كرهوا المراقبة عند ما ألغى قانون التصفية المقابلة دون

أن يعرضهم في تقديرهم التعويض الكافي عن إلغائها . فانتشر التذمر ضد « العهد الجديد » وكره الشعب « نظاماً » اعتبره امتداداً للظلم الذي تحمله لصالح الأجانب ؛ وسار المصريون بخطى سريعة في طريق الثورة ضد حكومة الخديو الضعيفة المستسلمة للنفوذ الأجنبي . ولم يجد الساخطون وسيلة لإنهاء هذه الحالة إلا بالمطالبة : « بتأسيس الحكومة على قواعد الشورى ، ومنح بعض المنتخبين من الأهالي حق المشاركة في كليات أعمال الحكومة » . ومعنى هذا تقييد السلطة التنفيذية كل إجراء ضروري لإنهاء النفوذ الأجنبي المسيطر عليها ، أو إنهاء « الحماية » . وكان بسبب هذا التذمر أن نشأ « حزب خفي من العظماء والكبراء والعلماء والنبهاء سموا أنفسهم بالحزب الوطني ، وجعلوا مركز حزبهم في مدينة حلوان » .

ولم يكن هؤلاء « العظماء والكبراء والعلماء والنبهاء » هم وحدهم المتذمرين من الحكومة بل انتشر التذمر كذلك بين « رجال العسكرية » ، وغرض هؤلاء التخلص من الطبقة الجركسية — التركية في الجيش ، وهي الطبقة التي احتكرت المناصب العليا واستولت على المرتبات الضخمة ، واستأثرت بالترقيات في حين ظل صغار الضباط والجنود « المصريين » محرومين هذا كله .

ويرجع تدمير هؤلاء إلى أيام حملة الحبشة (١٨٧٦) لسوء تصرف القيادة العليا والإهمال الذي أودى بحياة ألوف الجنود . فتكونت من هؤلاء أيضاً عند عودتهم جمعية سرية ، من رجالها أحمد عرابي وعلى فهمي وعلى الروبي ، وكان غرضهم في هذا الوقت المبكر ، إلى جانب التخلص من الطبقة الجركسية — التركية في الجيش وفتح باب الترقى للمصريين ، القضاء على حكومة الخديو إسماعيل وعزل الخديو نفسه . ثم تعرف أحمد عرابي بالشيخ محمد عبده ومحمود سامي البارودي ويعقوب سامي وغيرهم ، وحصل أول تأزر بين العسكريين و « الوطنيين » المدنيين في حادث مظاهرة ١٨ فبراير ١٨٧٩ التي أقيمت على أثرها — كما عرفنا — وزارة نوبار وهي الوزارة الأوربية الأولى .

ولا يعني في هذه الدراسة ذكر تفاصيل الحوادث الداخلية التي وقعت في أثناء الحركة العرابية . وإنما الذي يعني هو ذكر نتائج السياسة العقيمة التي اتبعتها فرنسا من حيث إصرارها على عزل الخديو إسماعيل .

ثم عجزها لسبب سياستها الضعيفة والمتردة ، بعد ذلك ، عن الاحتفاظ
بالنفوذ المتفوق في شئون مصر الذي كان ينبغي أن يكون لها بعد أن نجحت في
إقصاء إسماعيل من الخديوية . فلقد كان هذا العجز والضعف اللذان اتسمتا
بهما السياسة الفرنسية هما اللذان أتاحا للإنجليز — أكثر من أى شيء آخر —
الفرصة لاحتلال مصر .

* * *

١ — التعاون الفرنسي — الإنجليزي :

فقد استمر التعاون الفرنسي — الإنجليزي عقب عزل الخديو ، لإحكام
« الوصاية الدولية » على مصر ، ولجعلها مشاطرة بين إنجلترا وفرنسا فقط .
واقترض ذلك إبعاد النفوذ (أو التدخل) العثماني . وفي تركيا كان السلطان
عبد الحميد قد اعتلى العرش منذ ١٨٧٦ ، في وقت كانت الأزمة المالية قد
أخذت تستحكم حلقاتها في مصر ، فلم يكن في وسع خديوها إرسال الرشاوى
والهدايا المعتادة إلى الآستانة على خلاف الحال أيام السلطان السابق عبد العزيز ،
ولم يكن عبد الحميد في واقع الأمر يشعر بوجوب صداقة نحو إسماعيل . وعلاوة على
ذلك فقد كانت سياسة عبد الحميد تقوية حكومة السلطنة المركزية ، بإخضاع
ولايات الدولة لإشراف الآستانة الوثيق . وانهز الباب العالي فرصة خلع الخديو
فأراد أن يسترد الامتيازات التي منحها الفرمانات السلطانية لمصر . ولذلك فقد
اعترم في الوقت الذي صدر فيه قرار الخلع أن يسحب فرمان ٩ يونيو ١٨٧٣ ،
متناسياً أن فرمان الذي منح مصر استقلالها الداخلي نهائياً ، كان قد وافقت
عليه الدول ، وأنه اكتسب تلك الصفة الدولية التي تجعل منحه أو تعديله أو تغييره
من غير موافقة الدول مبدئياً أمراً متعذراً ، ولو أنه كان في هذا الاشتراط أو
النظام ذاته اعتداء واقعياً من جانب الدول على حقوق السيادة الشرعية التي للباب
العالي على الخديوية ، وذلك بعينه ما أوجد تلك « الوصاية الدولية » التي نشأت
— كما رأينا — من تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ .

ولذلك فإن فرنسا وإنجلترا بمجرد أن وقفنا على عزم الباب العالي ، طلبتا
الاطلاع على نص فرمان المزمع إرساله إلى توفيق ، ودارت من ثم مفاوضات

عطلت إرسال فرمان إلى مصر ، حتى إذا تأيدت وجهة نظر الدولتين ، صدر فرمان الولاية (أو التقليد) أخيراً إلى محمد توفيق في ٧ أغسطس ١٨٧٩ .

ولقد كان الأمران الظاهران في فرمان ٧ أغسطس ١٨٧٩ (١٩ شعبان ١٢٩٦) هذا ، أن تبعية الخديوية لتركيا قد تأكدت في نطاق الأوضاع الجمهورية التي تقررت في فرمانات السابقة ، فلم تفرز تركيا ببغيتها ؛ وأن مصالح أصحاب الديون ، وبالتالي الإبقاء على التدخل الأجنبي ، وتدعيم النفوذ السياسي الإنجليزي — الفرنسي في الخديوية ، قد روعيت في هذا فرمان .

فأما عن الأمر الأول فقد تأكدت تبعية مصر لتركيا على أساس فرمانات السابقة من حيث بقاء نظام الوراثة الصليبية ؛ وقد تم ذلك بناء على تمسك إنجلترا وفرنسا بضرورة بقاء هذا النظام ؛ ومن حيث « مأذونية » الخديو — أي الترخيص له — في عقد الاتفاقات الجمركية والتجارية وكل ما يتصل بالشئون الداخلية ، وذلك مع الدول « بشرط عدم وقوع خلل في معاهدات دولتنا العلية البوليتيكية ، وفي حقوق متبوعة مصر إليها » . ثم أضاف هذا فرمان قيماً جديداً ألغى به « الرخصة الكاملة » لعقد هذه الاتفاقات التي أعطيت للخديوية في فرمان ٩/٨ يولية ١٨٧٣ وذلك في قوله الآتي : « وإنما قبل إعلان الخديوية المشارطات (أي الاتفاقات . . . إلخ) التي تعقد مع الأجانب بهذه الصورة يصير تقديمها إلى بابنا العالى » .

ووجدت إنجلترا وفرنسا في هذا القيد ما يعطل مصالح الدولتين المالية ، ويقيد حرية التعاقد التي وجب في نظرهما أن يتمتع بها الخديو كي يتمكن من إتمام تصفية المسألة المالية بسهولة ، وعندئذ اعترف الباب العالى بأن هذا القيد لا يعنى وجوب حصول الخديو على تصريح خاص من السلطات لتنفيذ هذه الاتفاقيات .

ثم عاد الباب العالى فأكد في هذا فرمان حقوق سيادته الشرعية على الخديوية فقال : « وحيث إن الامتيازات التي أعطيت إلى مصر هي جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية التي خصت بها الخديوية وأودعت لديها (ومعنى هذا أن للدولة العلية الحق في منحها لأن هذه الامتيازات منحة وأمانة فحسب) لا يجوز لأي سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها (ومعنى هذا أنه

لا يجوز التنازل للغير عن حقوق السيادة التي تمارسها الخديوية مستمدة من تركيا ، أترك قطعة أرض من الأراضي المصرية إلى الغير مطلقاً ، ، والمقصود بالأراضي المصرية هنا : مصر والسودان معاً . لأن هذا فرمان ذكر في أوله : « وجهنا إلى عهدتكم الخديوية المصرية المحدودة بالحدود القديمة والمعلومة مع الأراضي المنضمة إليها المعطاة إلى إدارة مصر » . ومبعث هذا التحذير كان بداية النشاط الإيطالي في السودان الشرقي ، ولأن مسألة تخطيط الحدود بين الحبشة والخديوية بعد الحرب الأخيرة بينهما كانت لا تزال معلقة ، ولأن الباب العالي كان يخشى بسبب ما ظهر من تدخل إنجلترا وفرنسا للمحافظة على مصالحهما ، أن يؤدي هذا التدخل إلى احتلال أجنبي للبلاد ، فتوهم أن هذا « التحفظ » الذي أبداه كفيل بإفساد أية مشروعات من هذا القبيل .

وأراد الباب العالي أن يتلافى تكرار المنازعات السابقة التي نشأت من الطريقة التي فسر بها الخديو إسماعيل « امتيازات » الخديوية ، فزاد عدد الجيش ، وصار يوصى على صنع السفن الحربية . . . إلى آخره ، فجاء في فرمان أنه : « لا يجوز جمع عساكر زيادة على ١٨ ألفاً ، لأن هذا القدر كاف لمحافظة أمنية إيالة مصر الداخلية في وقت الصلح » . فلا يزداد هذا العدد إلا في الحالة التي تكون فيها الدولة العلية ذاتها في حرب مع غيرها ، وكذلك : « لا يرخص لخديو مصر أن ينشئ سفناً مدرعة إلا بعد الإذن وحصول رخصة قطعية إليه من دولتنا العلية ، ومن اللازم وقاية كافة الشروط السالفة الذكر والاجتناب من وقوع حركة تخالفها » .

وأما عن الأمر الثاني وهو رعاية مصالح أصحاب الديون ، وبالتالي الإبقاء على التدخل الأجنبي ، فمع أن فرمان ٧ أغسطس ١٨٧٩ حرم الخديو كبدأ هام عقد القروض « من الآن فصاعداً بوجه من الوجوه » ، إلا أنه استثنى من هذه القاعدة كل ما يعقد من قروض لتسوية المسألة المالية ، واعترف اعترافاً ضمنيّاً « في هذا الاستثناء بأن للدول « حقاً » في التدخل في شئون مصر « المالية » — لصيانة مصالح الدائنين — وذلك في وقت كان لا يمكن أن يبقى فيه هذا التدخل « مالياً » فحسب ، بل صار مالياً — سياسياً ، ومن المتوقع أن تغلب عليه الصفة « السياسية » فجاء في فرمان : « وإنما يكون (الخديو) مأذوناً بعقد

استقراض بالاتفاق مع الدائنين الحاضرين أو وكلائهم الذين يعينون رسمياً ، وهذا الاستقراض يكون متحصراً في تسوية أحوال المالية الحاضرة ومخصوصاً بها .

وهكذا لم يخرج الترتيب (أو النظام) الذي جاء به فرمان ٧ أغسطس ١٨٧٩ عن النظام المستند على تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ ، والذي أقرته « تصفية » ١٨٧٣ أى أن هذا الترتيب قد كفل بقاء الوضع الشاذ الذي أوجد ، ثم أكد ، قيام « الوصاية الدولية » إلى جانب « التبعية لتركيا » . وأما مسند الخديوية نفسه فقد لحق به ضعف كبير بسبب « القيود » التي فرضها هذا فرمان على سلطة الخديوية ، ولقد كانت هذه قيوداً أفاد منها التدخل الأجنبي قبل أى شيء آخر ، وزادت في تدعيم « الوصاية الدولية » .

ولم تلبث أن اتضحت هذه الحقيقة الأخيرة عند ما قامت الحركة العرابية .

• • •

ب - الوصاية الدولية والحركة العرابية :

فقد انهر الباب العالي فرصة الاضطرابات العسكرية بعد حادث عابدين في ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، كى يحاول احتلال البلاد بجنود عثمانيين ، ذلك بأن أحمد عرابي قدم في ٩ سبتمبر مطالب الحركة ، وكانت « إسقاط الوزارة المستبدية (وهي وزارة رياض التي تشكلت في ٢١ سبتمبر ١٨٧٩) ، وتشكيل مجلس نواب على النسق الأوربي ، (وقد بقيت الحياة النيابية معطلة منذ انقضاء آخر مجلس لشورى النواب في ٦ يوليو ١٨٧٩) ، وإبلاغ الجيش إلى العدد المعين في فرمانات السلطانية ، والتصديق على القوانين العسكرية » . وكانت تألفت لجنة لإصلاح القوانين العسكرية بمقتضى مرسوم في ٢٠ أبريل ١٨٨١ . فسقطت وزارة رياض باشا (في ١٠ سبتمبر ١٨٨١) وأحيلت المطالب الخاصة بتشكيل مجلس النواب وزيادة عدد الجيش إلى الآستانة ، ولما كان أحمد عرابي يبذل وقتشه قصارى جهده لاستمالة الباب العالي إلى تأييد الحركة الوطنية ويخشى أن يعتبره السلطان عاصياً ، فقد صارت الفرصة مواتية — كما اعتقد الباب العالي — لتدبير احتلال البلاد بجيش عثماني ، لا سيما أن الخديو نفسه كانت قد ضاعت سلطته تماماً بعد حوادث سبتمبر ١٨٨١ هذه .

ولكن سرعان ما تدخلت فرنسا وإنجلترا في الأمر ، فأعلنت الأولى على لسان وزير خارجيتها «بارتلمى سانت هيلير» (Barthelemy Saint Hilaire) ، والثانية على لسان وزير خارجيتها «اللورد جرانفيل» (Granville) ، أنهما تعارضان أية مجهودات قد يبذلها الباب العالي للتدخل (intervention) في شئون مصر الداخلية ، أو للاستفادة من العصيان العسكري لنيل حقوق قد لا تتفق واستقلال القطر الذاتي .

فاكتفى الباب العالي حينئذ بإيفاد بعثة إلى مصر ، من فؤاد باشا ونظامى باشا وقدرى بك لتحقيق أسباب العصيان العسكري ، وكان الباب العالي يرجو من ذلك أن يمهّد لاسترجاع نفوذه في شئون البلاد ، ووصلت هذه البعثة في ٦ أكتوبر ١٨٨١ ، وقد أجابت فرنسا وإنجلترا على ذلك بإرسال سفنهما الحربية إلى مياه الإسكندرية للقيام بمظاهرة بحرية ، فاضطرت البعثة العثمانية إلى مغادرة مصر في ٨ أكتوبر . وكانت نتيجة هذه البعثة أن حصل التقرب بين العرايين والدولة العثمانية ، وبدأ التفاهم والتعاون بين العرايين وبين الباب العالي في هذا الظرف بوصف أن السلطان العثماني صاحب السيادة الشرعية على مصر .

ولكن هذا المسعى من جانب تركيا لاستعادة نفوذها في مصر ، لم يلبث أن قرّب بدوره بين إنجلترا وفرنسا ، ثم سرعان ما إتضحت الحاجة إلى القيام بعمل مشترك من جانبهما لصيانة نفوذهما السياسى في البلاد .

فلما شريف باشا الذي شكل الوزارة ، (وهي الوزارة الشريفة الثالثة) في ١٤ سبتمبر ١٨٨١ ، بعد حوادث عابدين ، دعا مجلس النواب للانعقاد في يوم ٢٤ ديسمبر كوسيلة للفصل بين الحزب الوطنى والحزب العسكرى حتى يتسنى أن يسترد الخديو سلطته المفقودة ، وأعد شريف باشا «لائحة أساسية» أى دستوراً ليبحثه المجلس ، وكان هذا الدستور يتضمن مبدأ المشولية الوزارية أمام مجلس النواب ، ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية ، أى الحكومة ، ويعطى المجلس حق إقرار القوانين ، والميزانية ، والضرائب ، بحيث تعذر على الحكومة فرض أية ضريبة أو استصدار أى قانون إلا بعد تصديق المجلس . وكان معنى هذا إعطاء المجلس «مجلس النواب» حق النظر في الترتيبات اللازمة أو المتصلة بالتسوية المالية ، وذلك في وقت اشتد فيه السخط على أعمال المراقبة الثنائية التي تأسست ، كما عرفنا ،

منذ ٤ ، ١٥ سبتمبر ١٨٧٩ ، ثم على قانون التصفية الصادر في ١٩ يوليو ١٨٨٠ ، ثم على التدخل الأوربي الأجنبي عموماً .

وأزعج فرنسا إعداد هذا الدستور الجديد ، وخصوصاً لأن الصحف المصرية مثل الحجاز ، والمفيد ، والمحروسة ، ومصر - وهذه أيد صاحبها أديب إسحق بعد عودته من منفاه في باريس ، الحزب الوطني - والطائف ، والتشكيت والتبكيث - كانت جميعها تحمل آثد حملات عنيفة على التدخل الأجنبي ، وعلى الإنجليز والفرنسيين على السواء ، فصار الخوف عظيماً من أن تشتد المعارضة ضد هذا التدخل عند ما يجتمع مجلس النواب ، وحزمت فرنسا أمرها على التدخل .

ح - سياسة فرنسا وأصول المذكرة المشتركة (٧ يناير ١٨٨٢) :

وكانت سياسة « بارتلمي سانت هيلير » ، تؤثر احتلالاً فرنسياً - إنجليزياً مشتركاً لمصر على احتلال عثماني لها ، وأراد « بارتلمي سانت هيلير » ، من ذلك صيانة مصالح أصحاب الديون ، وإبعاد النفوذ العثماني والحيلولة دون انتشاره (أي النفوذ العثماني) في أفريقية الشمالية ، حيث كانت فرنسا قد فرضت على تونس معاهدة « باردو » (Bardo) أو قصر السعد في ١٢ مايو ١٨٨١ واعترفت تونس بموجبها بالحماية الفرنسية عليها ، فكان « بارتلمي سانت هيلير » يريد إذاً أن تتحول « المراقبة المالية » إلى أخرى « عسكرية » بالتضامن مع إنجلترا لمنع العثمانيين من احتلال مصر . وعند ما سقطت وزارة « جول فرى » (Jules Ferry) وكان « سانت هيلير » وزير الخارجية بها ، لم تتغير هذه السياسة في عهد الوزارة الجديدة التي شكلها « غمبتا » (Gambetta) في ١٤ نوفمبر ١٨٨١ وكان وزير الخارجية بها كذلك .

فقد اعتقد « غمبتا » أن الحركة الوطنية في مصر ليست سوى مظهر من مظاهر التعصب الإسلامي الذي اعتقد بوجوده في أفريقية الشمالية ، وبأن انتشار هذا التعصب قد تزايد بسبب حملة الفرنسيين في تونس التي انتهت بمعاهدة « باردو » السالفة الذكر والتي فرضت الحماية الفرنسية على تونس .

وكان « غمبتا » قد استمد آراءه عن الموقف في مصر من نوبار باشا وريفرز ويلسون اللذين كانا في باريس وقتئذ ، ثم إنه كان متأثراً لحد ما في سياسته

نحو مصر بالمصالح المالية اليهودية ، لأن « غمبتا » من أصل يهودى ، فقامت سياسته على منع الاحتلال العثماني لمصر بكل وسيلة ، وتمهيد السبيل للتدخل الفعلى المشترك بين إنجلترا وفرنسا ، وبالتضامن فيما بينهما ، وقبل كل شيء تجنب جعل المسألة المصرية مسألة دولية ، أى تجنب إشراك الدول الأوروبية الأخرى فى حل المسألة المصرية ، ووضع الحل المنتظر لها فى أيدي فرنسا وإنجلترا وحدهما .

وتلاقت السياسة الفرنسية ، من حيث جعل التدخل فى المسألة المصرية مقصوراً على إنجلترا وفرنسا ، مع السياسة الإنجليزية .

فقد أوضحنا سابقاً كيف أن إنجلترا ما كانت تريد المضي فى الخطوة التى رسمتها فرنسا والتى انتهت بخلع الخديو إسماعيل ، لولا أنها اضطرت لفعل ذلك . وكان جوهر سياستها الاحتفاظ لنفسها بالنفوذ السياسى المتفوق فى مصر ، ومنع انتقال المسألة المصرية من مسألة تفصل فيها إنجلترا وفرنسا وحدهما فحسب ، إلى مسألة دولية يكون للدول الأخرى شأن فعلى فى أمرها ، وكان ذلك هو السبب الذى جعلها تتعاون مع فرنسا فى عامى ١٨٧٨ و ١٨٧٩ خوفاً من تدخل ألمانيا وغيرها من الدول . ولكن سياسة إنجلترا بعد أن اشترت أسهم قناة السويس (١٨٧٥) واحتلت جزيرة قبرص ، وقد أخذتها من الأتراك فى صيف ١٨٧٨ ، وبعد أن احتلت فرنسا تونس فى مايو ١٨٨١ ، أخذت تتحول تدريجاً من الاقتصار على منع أية دولة أخرى من احتلال مصر ، والامتناع هى نفسها كذلك عن احتلالها - حيث رفضت فى ١٨٧٨ قبول نصيحة ألمانيا وروسيا لها باحتلال مصر - أخذت تتحول إلى التفكير ، إذا لزم الأمر ، فى التدخل الفعلى منفردة ، مع ما سوف يستتبعه هذا التدخل المنفرد إذا حصل ، من احتلالها لمصر وحدها فى النهاية .

ومع ذلك ، فى الوقت الذى أراد فيه « غمبتا » أن يتم احتلال فرنسا - إنجليزى مشترك لمصر ، كان العامل المسيطر على السياسة الإنجليزية لا يزال هو تجنب القيام بأى « عمل مادى » (Material action) ، أى « تدخل مسلح » ، والاحتلال تدخل مسلح . كما كان وزير خارجيتها « جرانفيل » يؤثر احتلالاً عثمانياً للبلاد على آخر فرنسى - إنجليزى إذا دعت ضرورة الموقف الداخلى فى مصر إلى « عمل مادى » .

ولكن لما كانت وزارة الأحرار في إنجلترا برئاسة المستر « غلادستون » (Gladstone) - و « جرانفيل » وزير الخارجية بها - تريد وقتئذ أن تعقد معاهدة تجارية مع فرنسا على أساس « حرية التجارة » كى تعزز بها مركزها الداخلى فى بلادها ، فقد صار ساستها يميلون إلى مجارة « غمبتا » فى آرائه ، وبصورة مؤقتة حتى ينالوا أغراضهم ، مؤملين فى الوقت نفسه قرب سقوط الوزارة الفرنسية الجديدة فكانت هذه المجارة منشأ « المذكرة المشتركة » ، وذلك على أساس أن مظاهره الدولتين للخديو من شأنه تقوية مسند الخديوية وإضعاف الحزبين : الوطنى والعسكرى معاً ، وما يستتبع هذا من شل نشاط مجلس النواب ومنعه من التعرض لمصالح أصحاب الديون . فقد قال « غمبتا » فى محادثة له مع اللورد « ليونس » السفير الإنجليزى فى باريس ، بصدد استدعاء مجلس النواب المصرى (وموعده ٢٤ ديسمبر ١٨٨١) : « إن قلبى يهتلى رعباً ، فليس من الممكن الخزر والتخمين عما عسى أن تقرره تلك الجماعة التى تسمى نفسها بالحزب الوطنى ، فقد يعمدون إلى تقرير طريقة مختلفة تتعارض مع مصالح الأوربيين . وإنى لا أجد وسيلة للاحتياط لمنع نهضة جديدة أفضل من أن نجعل المصريين يفهمون أن إنجلترا وفرنسا لا يمكنهما أن تحتكما شيئاً من هذه المطالب ، ولا تلك التزعجات » ومع أن « كرومر » (Cromer) ينهى فى كتابه « مصر الحديثة » أنه كان للعلاقات التجارية بين إنجلترا وفرنسا أى تأثير على حكومة « غلادستون » فى قبولها المذكرة المشتركة ، ويعزو هذا القبول إلى أحد أمرين : إما لأن اللورد « جرانفيل » فى رغبته مجارة الحكومة الفرنسية قد تخطى لبرهة قصيرة حدود الحكمة والخطر السياسى ، وإما لأنه قد عجز عن أن يدرك إدراكاً صحيحاً مدى الأخطار المحيطة بالموقف ، فالثابت على كل حال - وسواء كان أم لم يكن للشئون التجارية بين البلدين أى أثر فى حمل وزارة غلادستون على « مجارة » الحكومة الفرنسية - أن الوزارة الإنجليزية أرادت فعلاً مجارة « غمبتا » ، فكانت هذه المذكرة المشتركة .

فى ١٥ ديسمبر ١٨٨١ اقترح « غمبتا » على « لورد ليونس » فى أثناء حديثه معه بشأن قرب اجتماع مجلس النواب ، - وهو الحديث الذى سبقت الإشارة إليه - ضرورة أن تتشاور الحكومتان الفرنسية والإنجليزية فيما يجب عليهما معاً

اتخاذها من إجراءات لمواجهة حوادث معينة « ليس من المستحيل » وقوعها في مصر . وقد لاحظ « غمبتا » : « أن الأمر الأول والأعظم أهمية هو أن الحكومتين يجب ألا تكونا متحدتين فقط ، بل يجب أن يبرز اتحادهما هذا بوضوح لأصدقائهما ولأعدائهما معاً في مصر » .

وقد أجاب « جرانفيل » على هذا الاقتراح في ١٩ ديسمبر بالموافقة على ضرورة التشاور بين الحكومتين ، وأن من رأى حكومته أن يبرز دليل يوضح مدى التفاهم الودي الكامل بين الحكومتين الإنجليزية والفرنسية ، ولكن الأمر يتطلب تفكيراً عميقاً فيما يجب اتخاذها من خطوات إذا حدث ثانية أن وقعت اضطرابات جديدة .

وفي ٢٤ ديسمبر فاتح « غمبتا » الحكومة الإنجليزية ، عن طريق المسيو « شاميل لاكور » (Challemel Lacour) السفير الفرنسي في لندن في موضوع اشتراك الحكومتين في عمل يؤدي إلى تقوية سلطة الخديو ومنع تدخل الأتراك في مصر . وفي اليوم نفسه أ برق « ليونس » إلى حكومته أن « غمبتا » يرى أن تكون الخطوة الأولى والمباشرة لإصدار تعليمات إلى ممثلي الحكومتين في القاهرة بمناسبة اجتماع مجلس النواب حتى « يتقلا مشتركين إلى توفيق باشا عواطف فرنسا وإنجلترا نحوه وتأيدهما له ، وليشجعا سموه على التمسك بسلطته الحقة وتوكيدها » .

وقد أ برق جرانفيل بهذا الاقتراح إلى « السير إدوارد مالت » في القاهرة في ٢٦ ديسمبر واستفسر منه إذا كان لا يوجد لديه ما يعترض به على هذا الاقتراح . وأجابه « مالت » في اليوم التالي — ٢٧ ديسمبر — أن ليس لديه ما يعترض به عليه ، ولكنه أضاف أن التأييد الذي سوف يحتاج إليه الخديو إنما هو أن تبذل الدولتان جهدهما للمحافظة على « استقلال مجلس النواب » الذي يخشى عليه من غيرة الباب العالي وسوء ظنه بالنظم النيابية . وكان معروفاً للسير إدوارد مالت الذي قابل السلطان عبد الحميد في ١٣ سبتمبر ١٨٨١ ، في أثناء عودته بطريق القسطنطينية إلى القاهرة من إجازة قصيرة قضاها بإنجلترا ، أن السلطان العثماني لا يرضى عن قيام الحكومة الدستورية في مصر بدعوى « أنه لا يستطيع داخل أملاكه أن يسمح بإقامة الدستور في ولاية من الولايات يمنعه من ولاية أخرى » . وأبلغ « جرانفيل » المسيو « غمبتا » أن الحكومة الإنجليزية موافقة على اقتراحه ،

ووعده « غمبتا » أن يبعث إلى « جرانفيل » - لموافقته عليها - بمسودة للتعليمات المشتركة التي يرى إرسالها إلى كل من الممثل الفرنسي وزميله الإنجليزي في القاهرة .

ولكن في يوم ٢٦ ديسمبر كان مجلس النواب قد اجتمع في القاهرة ، وافتتح الحديو المجلس ، وكانت قد انتهت قبل ذلك بأيام قلائل (٢١ ديسمبر) الأزمة التي أثرت بين الوزارة والجيش حول التخصصات التي طلبها الجيش في الميزانية فأبرق « مالت » منذ ٢١ ديسمبر أن هذه المسألة قد سويت وأن التسوية تمت وفق مقترحات المراقبين الماليين ، أى بتخفيض الزيادة المطلوبة للجيش في الميزانية من ٢٦٨,٠٠٠ جنيه إلى ١٥٤,٠٠٠ جنيه .

ولما كانت الفرصة قد أتت للسير إدوارد مالت ، لأن يدرس تقرير « لورد ليونس » الذي بعث به إلى حكومته عن مقابله مع « غمبتا » يوم ١٥ ديسمبر ، وهي المقابلة التي أبدى فيها « غمبتا » ذعره من قرب اجتماع مجلس النواب المصري وانعدام ثقته بهذا المجلس ، فقد صار « مالت » يخشى أن تحمل التعليمات المنتظرة له ولزميله الفرنسي ، ما يحمل الحديو على الاعتقاد بأن الدولتين تؤيدانه إذا هو وقف موقف « التحفظ » من المجلس ولم يتعاون معه .

ولذلك فقد بادر « مالت » بالإبراق إلى « جرانفيل » يوم ٣٠ ديسمبر ١٨٨١ يلح عليه قبل تقرير صيغة التعليمات المشتركة نهائياً أن ينظر رسالته التي بعث بها إلى لندن يوم ٢٦ ديسمبر ، وكانت هذه تضم إليها مذكرة (Memorandum) من المراقب المالي الإنجليزي « السير أوكلاند كولفن » (Auckland Colvin) يشرح فيها رأيه ويبسط الموقف في مصر . ولبرقية « مالت » (في ٣٠ ديسمبر) لمذكرة « كولفن » (في ٢٦ ديسمبر) أهمية كبيرة من حيث إنها تضمنتا تحذيراً جدياً للحكومة الإنجليزية من اتخاذ إجراء ينطوي على أي عداوة ضد مجلس النواب وإن كان الغرض الظاهر من اتخاذه تأييد سلطة الحديو .

أما برقية « مالت » في ٣٠ ديسمبر ، فقد جاء بها : إنه من غير المرغوب فيه أن يلتقى الحديو تشجيعاً يجعله يأمل منا أن تؤيده إذا تمسك بموقف التحفظ من مجلس النواب ، فقد دعى هذا المجلس للانعقاد بموافقة تامة من شريف باشا الذي يعتمد في نجاحه على المجلس ، وينتظر أن ينال تأييده . فإذا امتنع

الاعتراف بهذا المجلس ، أدى ذلك إلى نفع الباب العالي ونيل مآربه ، وإلى زيادة نفوذ العسكريين ، ثم تقليل ذلك النفوذ الذى لنا الآن كأصدقاء يشجعون الإصلاح المتسم بالاعتدال . وجواب المجلس على خطاب الخديو يذكر عن أنه على درجة عظيمة من الاعتدال .

وأما رسالة « مالت » فى ٢٦ ديسمبر ، فقد بدأها صاحبها بقوله إنه بعث إلى حكومته بمذكرة من « السير أوكلاند كولفن » : « عن التطور المحتمل للحركة الوطنية فى مصر ، وعن الكيفية التى قد تؤثر بها (هذه الحركة) على المراقبة التى لإنجلترا وفرنسا ، فى هذه البلاد ، ثم يستمر « مالت » : « ويبدأ السير أوكلاند كولفن بافتراض أن الحركة سوف تتخذ عاجلاً أو آجلاً شكل الوصول إلى جعل الوزراء مسئولين أمام المجلس وإعطاء المجلس حق مناقشة الميزانية والتصديق عليها . فإذا حدث هذا ، تغير مركز المراقبة تغيراً كبيراً ، ومن رأى السير أوكلاند أن واجب الحكومتين الآن ، والحركة لا تزال فى طور الطفولة ، أن تدليا بيان رسمى تقولان فيه إنهما فى الوقت الذى تتركان كامل الحرية فيه للمصريين لتدبير ما يريدون من إجراءات تتعلق بحكومتهم الداخلية مادامت هذه لا تتعارض مع الوضع الذى نالته الدول ، لا تتنازلان كذلك بحال من الأحوال عن المصالح المادية التى لهما وعمما يملكانه من ضمانات ، وأنهما تبغيان المحافظة على هذه المصالح والتمسك بهذه الضمانات . »

ومذكرة السير أوكلاند كولفن التى أشار إليها مالت فى رسالته هذه بدأت بوصف طبيعة الحركة القائمة فى مصر . فقال كولفن إنها قطعاً حركة مصرية موجهة ضد الحكم التركى المستبد ، فإن رد الفعل الذى حدث ضد طغيان الخديو السابق إسماعيل ، وتحرر الفكر المصرى المطرد نتيجة لاحتكاك المصريين بالأوربيين ، والوضع الشاذ الذى وجدت مصر فيه نفسها بالنسبة لتركيا ولكل من فرنسا وإنجلترا ، كل ذلك قد أفضى مباشرة إلى الحوادث التى تجرى فى مصر اليوم . . . ومع أن الحركة فى أصولها موجهة ضد الأتراك فهى فى حد ذاتها حركة وطنية (أو قومية) مصرية ، وهى تتوخى الحل فى هذه اللحظة فى موقفها من الأوربيين لأنها فى حاجة لهم فى أثناء صراعها مع أعدائها المباشرين ، ولكنها لا تستطيع أن تنظر إليهم بعين الرضا أو أن تبهى فى أعماقها إلا أن تتخلص منهم فى النهاية .

وانتقل السير أوكلاند إلى بيان الأخطار التي تهدد المركز الذي تحتله كل من إنجلترا وفرنسا من ناحية هذه الحركة الوطنية (أو القومية) المصرية ، فقال إن الخطر خطر مزدوج مبعثه أولاً الميل نحو تجاهل الارتباطات المقيدة بها مصر أو تعديلها ، وثانياً التخلص من التدخل الأجنبي في فروع الإدارة التي لا توجد ارتباطات بشأنها . فأما عن الخطر الأول فإن مركز المراقبة الإنجليزية - الفرنسية سوف يلحقه تعديل أساسي إذا نال مجلس النواب حق بحث الميزانية والتصديق عليها ، أي حق الإشراف على المالية ، فللمراقبة الآن أثر فعال لأنها تملك مقعداً في مجلس الوزراء ، ولها صوت في أعمال المجلس ، واتصالها مستمر بالوزراء أعضائه ، وصلاتها بهؤلاء وثيقة ، ولكن الحال لا يلبث أن يتبدل إذا حل مجلس النواب محل مجلس الوزراء في حكومة مصر ، فلن يكون للمراقبة بمجلس النواب إلا أوهى الصلات ، وهي صلات غير مباشرة كذلك ، ويتعذر على المراقبة أن تضع ثقتها في مجلس تعتقد أنه سيء التكوين ، ولا يقدر أعضاؤه المسئولية ، ولا يمكنها أن تقبل أية قرارات تصدر عن هذا المجلس . حقيقة سوف يتناول هذا المجلس بحث الميزانية في نطاق الشروط التي جاء بها قانون التصفية ، ولكن هذه الشروط ذاتها « مطاطة » حتى إنها لتجعل ممكناً إساءة التصرف في الميزانية بدرجة تهدد التوازن المالي . وقال السير أوكلاند إنه وزميله الفرنسي قد لفتا نظر شريف باشا إلى هذه المسألة ، وإن شريفاً وعد بتعديل مشروع دستوره حتى يأتي متفقاً مع الآراء والملاحظات التي أبدت له . ولكن المهم هو معرفة إذا كان مجلس النواب يقبل أو لا يقبل هذا التعديل .

وأما عن الخطر الآخر ، أي رغبة مجلس النواب في التخلص من التدخل الأجنبي في فروع الإدارة التي لم ترتبط بالحكومة المصرية بشأنها بأية ارتباطات دولية قاطعة فقد كان من رأى السير أوكلاند أن أي هجوم يوجه بنجاح ضد فرع من فروع الإدارة هذه سوف يلحق الأذى بالمراقبة ويسلبها ذلك النفوذ الأدبي الذي لها ، كما يقضي هذا الهجوم ، وبنسبة نجاحه ، على السيطرة المادية التي للدولة في مصر .

وعلى ذلك كان من رأى السير أوكلاند كولفن ، بسبب هذه الأوضاع ، وحتى يجد هو وغيره من كبار الموظفين الإنجليز والفرنسيين في مصر ،

ما يسترشدون به ، كما قال ، في نشاطهم وسلوكهم في هذه البلاد ، أن تبادر الحكومتان الإنجليزية والفرنسية بإظهار ما تريدان أن يكون عليه مسلك أو موقف هؤلاء الموظفين . وحتى تستطيع الحكومة الإنجليزية أن تفعل ذلك وجد كولفن من واجبه أن يعرض على حكوماته « توصيات » معينة هي التي يعيننا من أمرها ما جاء في الفقرات التالية :

« إن الحركة القائمة الآن والتي تنشأ الحرية لا يجب بحال من الأحوال تعطيلها ، إن لها أعداء كثيرين لا يقلون بين الأوروبيين عنهم بين الأتراك ، ولكنني أعتقد أنها في صميمها نمو لروح الشعب ، وأنها موجهة لما فيه خير البلاد ، ومن خطل الرأي والسياسة خطأ عظيماً مقاومتها وهزيمتها ، ولكن يبدو لي بسبب رغبتى هذه نفسها في نجاحها أنه ضرورى من مبدأ الأمر أن تعرف هذه الحركة الحدود التي يجب ألا تتعداها حتى لا تعظم الآمال التي تنعقد عليها أو ما هو منتظر منها تحقيقه بالدرجة التي يترتب على إخفاقها أن يلحق الإخفاق الكامل بالحركة كلها . . . لذلك ، وكما يتضح مما تقدم ، فالسياسة (أو الخطة) التي أدعو إليها هي تأكيد الدول العظمى الصريح والقوى عن طريق وكلائها السياسيين في هذا الطرف الدقيق ، حيث تقوم مصر بإعادة بناء النظام الداخلى — تأكيداً لتلك المصالح المادية التي لها والتي تعتمد التمسك بها في الإدارة (أو الحكومة) على أن تترك للمصريين مطلق الحرية في اتخاذ ما يشاءون من إجراءات لإدارة شئونهم (أو حكومتهم) الداخلية ما دامت هذه الإجراءات ليست متعارضة مع المركز الذي صار للدول . . . ويتضح من الخطة أو السياسة التي دعا إليها كولفن في مذكرته هذه ، وهي تأكيد المصالح المادية التي للدول العظمى في الإدارة بالطرق الدبلوماسية العادية ، — معنى قوله « عن طريق وكلائها السياسيين » — أن كولفن يشير على حكومته بضرورة تجنب الاصطدام مع الوطنيين ما دام هؤلاء لا يتعرضون بشيء للمراقبة الثنائية ، ولا للاتفاقات المالية القائمة ، وكان من هذا الرأي أيضاً السير إدوارد مالت ، وكولفن ومالت هما ممثلا الحكومة الإنجليزية على مسرح الحوادث ، والمفروض أنهما يحيطان بدقائق الموقف .

وقد وصل تقرير مالت ومذكرة كولفن إلى لندن في ٢ يناير ١٨٨٢ ،

وهو اليوم الذى وصل فيه كذلك مشروع المذكرة المشتركة الذى كان غمبتا قد بعث بمسودته إلى السفير الفرنسى فى لندن منذ ٣٠ ديسمبر ، ومع ذلك فقد أقرت الحكومة الإنجليزية للأسباب التى أوضحناها مشروع المذكرة المشتركة .

ووافقت الحكومة الإنجليزية على أن تأخذ برأى فرنسا على أساس احتمال نشوء واحد من الاحتمالات الثلاثة الآتية :
إما لمنع وقوع أزمة .

وإما لمواجهة أزمة يترتب عليها هجوم على قناة السويس .

وإما لمواجهة أزمة قد يكون غرضها عزل الخديو على يد العسكريين .

وفى ٦ يناير ١٨٨٢ أقرت الحكومة الإنجليزية إرسال « المذكرة المشتركة » التى عرفت باسم مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢ ، تؤكد فيها الدولتان للخديو توفيق مؤازرتهما له فى وجه الصعوبات التى تحيط بموقفه .

ولكن الحكومة الإنجليزية أبدت « تحفظاً » هاماً قبل إرسال « المذكرة المشتركة » . فى ٦ يناير أبلغ اللورد ليونس السفير الإنجليزى فى باريس ، كتابة ، الميسو « غمبتا » : « أنه مخول من اللورد جرانفيل بإبلاغه أن الحكومة الإنجليزية توافق على مشروع التصريح الذى تضمنته مذكرة " غمبتا " بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٨٨١ ، ولكن بالتحفظ الآتى : وهو أنها (أى الحكومة الإنجليزية) لا تعتبر نفسها مرتبطة بذلك بأى أسلوب خاص للعمل إذا اتضح أن العمل صار ضرورياً .

واعتقد « جرانفيل » أن هذا « التحفظ » : عدم الارتباط بأى عمل مادى ، (Material action) — وهو معنى عدم الارتباط « بأى أسلوب خاص للعمل — كفيل بأن يفقد « المذكرة المشتركة » كل قيمة عملية لها من ناحية تدخل مسلح فرنسى — إنجليزى ، على خلاف ما كان يرمى إليه « غمبتا » ، وزيادة على ذلك فقد اعتقد « جرانفيل » أن هذا « التحفظ » سوف يجعل ممكناً — عند الضرورة القصوى — الالتجاء إلى إتاحة تدخل الأتراك المسلح فى الشئون المصرية : وهو أسلوب العمل الذى كان يفضل « جرانفيل » ، ولكنه مما كان يتعارض تماماً مع « سياسة » غمبتا الذى أخذ على نفسه أن يمنع التدخل العثماني ، بمختلف أنواعه ، وبكل الطرق .

د - نص المذكرة المشتركة في ٧ يناير ١٨٨٢ :

أبلغ « مالت » القنصل الإنجليزى ، و « سنكويتش » (Sienkiewicz) القنصل الفرنسى « المذكرة المشتركة » إلى الخديو في ٨ يناير وإليك نص هذه المذكرة ومعنى ما جاء بها :

« كلفتم (والخطاب هنا موجه للقنصلين) غير مرة بأن تنهوا إلى علم الخديو وحكومته إرادة فرنسا وإنجلترا وعزمهما على تأييده للتغلب على الصعوبات المختلفة التى قد تعترض انتظام الشؤون العامة فى مصر » .

ويستدل من هذه الفقرة على أن الدولتين تريدان المحافظة على الوضع الراهن (Status quo) ، فيما يتعلق بالمسألة المالية ونظام المراقبة الثابتة ، وفيما يتعلق بمركز الخديو ، وذلك إزاء الجيش على أساس خضوع العسكريين له ، وإزاء مجلس النواب على أساس الحقوق المكفولة للخديو . وكان مجلس النواب قد بدأ يجتمع منذ ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ . وفي ٢ يناير ١٨٨٢ كان شريف باشا قد قدم الدستور (أو اللائحة الأساسية) الجديدة إلى المجلس لمناقشتها ، وأخيراً تعتبر هذه الفقرة تحدياً للحزب الوطنى .

وفي الفقرة التالية : « أن الحكومتين على تمام الاتفاق فى هذا الصدد ، وأن الحوادث الأخيرة ، وبخاصة الأمر الصادر من الخديو باجتماع مجلس الأعيان قد هيأت الفرصة لتبادلها الآراء مرة أخرى فى هذا الشأن » .

وهذه الفقرة ذكرت السبب المباشر الذى اتخذته « غمبتا » مبرراً للتخاطب مع الحكومة الإنجليزية بشأن إصدار هذه المذكرة المشتركة وهو دعوة مجلس « الأعيان » للاجتماع . ثم يظهر من هذا النص ، أن سياسة تدعيم سلطة الخديو قد تأكدت الآن بسبب دعوة مجلس النواب وانعقاده . وفى هذا تكرار التحدى للمجلس ، وثمة ملاحظة أخرى ، هى أن إنجلترا بموافقتها على هذا التحدى « للوطنيين » قد خالفت رأى الذى أبداه « مالت » و « كولفن » من ضرورة تجنب الاصطدام مع الوطنيين ما داموا لا يتعرضون للاتفاقات المالية والمعاهدات الدولية القائمة وهذا - أى عدم التعرض لهذه الاتفاقات المالية والمعاهدات الدولية - هو عين ما فعله مجلس النواب ، فقد أكد الخديو احترامه فى خطبة العرش التى

تلاها بنفسه يوم افتتاح مجلس النواب في ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ ، ثم أكد النواب في جوابهم الذي أعدوه في ٢٩ ديسمبر على خطبة العرش ، احترامهم ، للاتفاقات المالية والمعاهدات الدولية . وعندما قدم شريف باشا « اللائحة الأساسية » أو الدستور إلى المجلس قال في خطبته للمجلس يوم ٢ يناير : « ... لا يخفاكم الحالة المالية التي كانت عليها مصر مما أوجب عدم ثقة الحكومات الأجنبية بها ، ونشأ من ذلك تكليفها بترتيب مصالح وتعهداتها بالتزامات ليست خافية عليكم ، بعضها يعقود خصوصية ، والبعض بقانون التصفية ، فهل يتيسر للحكومة أن تجعل هذه الأمور موضعاً لنظرها أو لنظر النواب ؟ حاشا ، لأنه يجب علينا قبل كل شيء القيام بتعهداتنا وعدم خدشها بشيء حتى نصلح نحللنا وتزداد ثقة العموم بنا ونكتسب أمنية الحكومات الأجنبية ... »

ثم استمرت المذكرة المشتركة تقول :

« وعلى ذلك فإنني أصدر إليكم تعليماتي بإبلاغ الخديو بأن الحكومتين الفرنسية والإنجليزية تعتبران تثبيت سمو الخديو على العرش طبقاً لأحكام فرمانات التي قبلتها الدولتان رسمياً هو الضمان الوحيد في الحال والاستقبال لاستتباب النظام ولتقدم سعادة مصر ورفاهيتها التي يهتم فرنسا وإنجلترا على السواء أمرها . »

ويلاحظ في هذه الفقرة : تقرير الوضع الذي كان لمصر منذ تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ والذي تأيد بصدور فرمان ٧ أغسطس ١٨٧٩ للخديو توفيق . ومعنى ذلك عدم السماح لتركيا بالتدخل - سواء لتغيير هذا « الوضع » أو « لاحتلال البلاد » وهما الأمران اللذان كان من المنتظر حدوثهما كنتيجة لهذا التدخل إذا وقع . وهذا يعتبر نزولاً من جانب (جرانفيل) عن فكرته الأصلية ، وهي تفضيل الاحتلال التركي على ما سواه . ومن ناحية أخرى أرادت الدولتان من إظهار عزمهما على تأييد مسند الخديوية أن تقطعا خط الرجعة على أية محاولة قد يقوم بها العسكريون خصوصاً تلحع الخديو توفيق . أضيف إلى هذا أنه بينما أرادت الدولتان أن تمنعا أي تدخل فعلي ، يحدث من جانب تركيا في شئون مصر فقد احتفظتا بمقتضى هذا النص ، لأنفسهما في الوقت ذاته بحق التدخل في

شؤونها ، وتلك هي سياسة غمبتا ، وقد ترتب على ذلك أن زادت مخاوف المصريين من إنجلترا ؛ وزاد ضعف مركز إنجلترا لديهم بسبب اشتراكها في هذه السياسة مع فرنسا .

وفي الفقرة التالية : « والحكومتان متفقتان اتفاقاً وطيداً على بذل جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية ، التي قد تهدد النظام القائم في مصر ، ولا يخامرهما شك في أن الجهر بعزمهما في هذا الصدد سيكون له أثره في اتقاء الأخطار التي يمكن أن تستهدف لها حكومة الحديو . ومن الحق أن هذه الأخطار ستلقى من فرنسا وإنجلترا اتحاداً وثيقاً للتغلب عاها » .

وفي هذه الفقرة : يدل ذكر « المشاكل الداخلية والخارجية » على خوف فرنسا من تدخل الباب العالي — مشاكل خارجية ، وفي هذا تأكيد لما جاء قبله ، ثم خوفها من طغيان العسكريين وتهديدهم سلطة الحديو — مشاكل داخلية . كذلك انطوت الإشارة إلى أن هذه المشاكل « قد تهدد النظام القائم » على تحد للرجبات (الوطنية) التي تريد تحقيق آمال دستورية عريضة بتوسيع اختصاصات مجلس النواب . ثم إن عبارة : « ومن الحق أن هذه الأخطار ستلقى من فرنسا وإنجلترا اتحاداً وثيقاً للتغلب عليها » حملت معنى أن هاتين الدولتين سوف تتدخلان تدخلاً فعلياً قد يكون فيه أو قد يجر إلى الاحتلال المشترك — وفي هذا تحقيق لسياسة غمبتا — ولا سيما أنه لم يأت في المذكرة شيء يستدل منه على عدم رغبة الدولتين في التدخل الفعلي ، واحتلال البلاد ، أو يؤمن المصريين من هذه الناحية ، وهذا بينما تحتاط الدولتان ضد تدخل تركيا ذاتها ، صاحبة السيادة الشرعية على مصر . وتقول الفقرة الأخيرة : « وتعتقد الحكومتان أن سمو الحديو يجد من هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة التي هو في حاجة إليها لإدارة شؤون الشعب المصري والبلاد المصرية » .

وقد انطوت هذه العبارة على تشجيع الحديو على اتباع أية خطة يريد لها نحو تعطيل آماني البلاد ، وإزاء الحزب العسكري خصوصاً ، ثم إغرائه بالعمل لإشاعة التفرقة بين الحزبين الوطني والعسكري . ومن ناحية أخرى ، وجدت « المعارضة » في هذه العبارة الدليل على أن الحديو توفيق قد صار آلة في أيدي الفرنسيين والإنجليز يحركونها كيف شاءوا .

وثمة ملاحظة أخيرة هامة : هي أن إصدار المذكرة المشتركة كان معناه ، وعلى نحو ما أراده « غمبتا » : « أن موقفاً قد قام في مصر يدعو للتدخل » — الأمر الذي أرادت الحكومة الإنجليزية تلافى أو تجنب الأخذ به . فكان من معنى « التحفظ » الذي أبدته ، إلى جانب عدم تقيدها سلفاً بأسلوب معين « للعمل المادى » ، أن الحالة في مصر لم ينشأ عنها بعد ، ذلك الموقف الذى يوجب التدخل أو هذا « العمل المادى » . (Material action) .

* * *

هـ — آثار المذكرة المشتركة :

يقول « بلنت » (Blunt) فى « يومياته » : « لقد كان أثر مذكرة المسيو « غمبتا » التى تهددت الحزب الوطنى كارثة على قضية السلام فى القاهرة . كنت مع " مالت " عقب وصول هذه المذكرة ، فأعطتها لى حتى أقرأها ، ثم سألنى رأيي فيها ، فقلت سوف يأخذونها كإعلان حرب عليهم » . وهذا عين ما وقع . فقد ثارت نائرة الرأى العام فى مصر على هذه المذكرة بسبب ما انطلوت عليه من معانى التحدى لمجلس النواب أولاً ، أى محاولة تعطيل الحركة الدستورية والحيلولة دون وقف التدخل الأجنبى ، وثانياً تشجيع الحديد على معارضة كل إصلاح . واعتبر الوطنيون والعسكريون أنها إنما تعبر عن خطة عدائية صريحة ضد مجلس النواب لأنها صدرت وقت انعقاده ، واتخذ هذا الانعقاد ، على نحو ما أشارت إليه المذكرة ذريعة من ضمن الذرائع الموجبة لإصدارها . ثم إنهم فسرُوا « معنى » المذكرة بأنه سوف لا يصبح للسلطان من الآن فصاعداً أى شأن (أو كلمة) فى شئون مصر ، قرأوا فى المذكرة ضياعاً لسلطة الباب العالى ، الذى هو كذلك خليفة المسلمين ، وذلك فى وقت كان قد نشط فيه الترويج لفكرة الجامعة الإسلامية ، والسلطان هو صاحب السيادة الشرعية على مصر . وهذا بينما يصبح الحديد آلة فى أيدي الأجانب الإنجليز والفرنسيين . ثم توقعوا أن يكون احتلال مصر عاجلاً أو آجلاً بجنود أجنبية هو مصيرها المحتوم .

ولإلى جانب هذا كله اعتبرت المذكرة تهديداً بالتدخل فى وقت لا تدعو فيه حالة البلاد الداخلية إلى اتخاذ أية خطوة من هذا القبيل ، ما دام زعماء الحركة ،

من وطنيين وعسكريين ، لا يبغون التعرض للاتفاقات الدولية التي حددت وضع البلاد السياسى أو تلك التى قامت على أساسها التسوية المالية ، وما دام الغرض من حركتهم الدستورية وتقييد سلطة الحكومة بأن تصبح مسئولة أمام مجلس النواب ، إنما هو إدخال الإصلاحات الشاملة التى كانت البلاد فى حاجة إليها . وكل تلك أمور داخلية ، وتخص المصريين أنفسهم ولا شأن للدول الأجنبية بها . وثمة أمر آخر ، هو أن زيادة التعلق بتركيا كان لإحدى النتائج المباشرة لهذه المذكرة . وذلك لأن الوطنيين سرعان ما اعتقدوا أن الضمان الوحيد لإنقاذ البلاد من الاحتلال الأجنبي الذى توقعوه لا يكون إلا بالتمسك بسيادة الباب العالى نفسه . ثم كان من أثر المذكرة أن حدث الآن الاندماج بين الجماعتين : الوطنية والعسكرية . وانضم المعتدلون مثل الشيخ محمد عبده ، والمصلحون بالأزهر إلى جماعة التقدم « المتطرفة » . ووجد أحمد عرابى نفسه زعيماً للحركة التى صار شعارها « مصر للمصريين » .

ولقد تحدث السير إدوارد مالت عن كل هذه الآثار فى برقيات ورسائله التى بادر بإرسالها إلى حكومته عقب تقديم المذكرة المشتركة . فقد أبرق إلى لورد جرانفيل من القاهرة فى ٩ يناير ١٨٨٢ يقول : « إن شريف باشا جاء لزيارة زميله الفرنسى ولزيارته ليقول لهما إن الأثر الذى أوجدته المذكرة المشتركة كان صيئاً للدرجة كبيرة . فقد اعتبر الناس أن المذكرة :

- (١) تشجع الحديد على أن يقف موقف العداء من الإصلاح .
- (٢) وأن منطوقها الذى ربط بين حوادث سبتمبر (١٨٨١) وافتتاح مجلس النواب إنما يدل على وجود روح عدائية ضد هذا المجلس .
- (٣) وأنها تشير إلى رغبة فى أن تنحل الروابط التى تربط الحديدية بالباب العالى .

(٤) وأنها تحتوى على تهديد بالتدخل لا يوجد إطلاقاً فى حالة البلاد الراهنة ما يبرره . ثم إن شريفاً فى هذه الزيارة طلب من الحكومتين الفرنسية والإنجليزية أن تبادرا بأسرع وقت ممكن باستصدار بيان آخر يزيل الأثر أو المعنى الذى يعتقد شريف - كما قال - أنه لم يكن فى نية الحكومتين أن يؤدى إليه تقديم المذكرة المشتركة .

وفي نفس التاريخ كتب مالت : « أن هذه المذكرة المشتركة قد أهدت عنا كل ثقة . لقد كانت الأمور تسير سيراً حسناً عظيماً ، وينظر الناس إلى إنجلترا أنها الدولة التي تريد الخير لمصر والتي تسهر على حمايتها ودفع الأذى عنها ، ولكن الآن عدت إنجلترا منحازة تماماً إلى فرنسا ومتفقة نهائياً معها . وأما فرنسا فقد ساد الاعتقاد بأنها مصممة على التدخل في مصر لتحقيق أغراضاً متصلة بمحلمتها في تونس .

وكان من رأى مالت إجابة شريف باشا إلى طلبه ، أى إصدار بيان يزيل الأثر الذي أحدثه تقديم المذكرة المشتركة ، فكتب في نفس رسالته هذه : أن أية مذكرات أو بيانات تالية يراد استصدارها يجب أن تكون ذات أثر يساعد على إعادة الهدوء والسلام ، وذلك بأن تتضمن تأكيداً بأن الدول إنما تنظر إلى الإصلاحات الجارية العمل بها ، وإلى قيام ووجود مجلس النواب كخير ما يمكن من ضمانات تملكها مصر لاستقبال ذلك المستقبل الذي تصبو إليه .

وفي رسالة أخرى في ١٠ يناير كتب مالت يؤكد صحة ما ذكره شريف باشا عن أثر المذكرة المشتركة عموماً ، وينبئ ما صار يشيعه الناس من أن الخديو توفيق قد طلب من مالت أن يسأل حكومته استصدار تصريح في المعنى الذي صدرت به المذكرة ، فقال مالت إن هذا ادعاء لا يستند على أى أساس ، بل إنه لم يحدث بثبات أن صدر من الخديو مجرد تلميح بأنه يرغب في معاونة خاصة خارجية ، ولقد وجد مالت الخديو بعد اجتماع مجلس النواب ، (وعلى نحو ما سبق أن ذكره مالت لجرانفيل في رسالة ٢ يناير) ، عظيم الثقة في مستقبل بلاده ولا يخشى من شيء إطلاقاً . ثم استطرد مالت يتحدث عن أثر المذكرة المشتركة فقال : من المتعذر في الوقت الحاضر إدراك النتائج النهائية التي سوف تترتب على تقديم هذه المذكرة . ولكن في هذه اللحظة ، كان من أثرها أن يحصل الاتحاد بصورة أتم وأوفى بين الحزب الوطني وجماعة العسكريين ومجلس النواب ، يجمع بين هؤلاء الثلاثة الاتفاق على الوقوف موقف المعارضة من إنجلترا وفرنسا . ومن أثرها كذلك أن يزداد قوة شعور هؤلاء ، وبدرجة أكثر مما حدث في الماضي ، بأن الصلة التي تربط مصر بالإمبراطورية العثمانية هي الضمان الذي يجب التمسك به بكل قوة لإنقاذهم من اعتداء الغير عليهم . وقال مالت إن العسكريين الذين كان اجتماع

مجلس النواب قد جعلهم يرتدون إلى الصفوف الخلفية سرعان ما صاروا الآن ملء الأسماع والأبصار . ولقد صار أحمد عرابي أسبق الناس احتجاجاً على ما صار يعتبره تدخلاً لا مبرر له في شئون البلاد . ثم استمر مالت يقول إنه كان من أثر تقديم المذكرة المشتركة القضاء على حالة الهدوء التي كانت سائدة في البلاد نتيجة لاجتماع مجلس النواب ؛ فلم يلبث أن تغير الحال تماماً خلال الأيام الثلاثة الماضية (من ٨ إلى ١٠ يناير) ، وذاع الاعتقاد بأن الإنجليز يريدون التدخل ، ولم يعد يسمع الإنسان من ذلك الحين إلا اسم عرابي وزملائه الضباط « المرعبين » تردده الألسنة . « ومن سوء الحظ أن يحدث هذا لأن عرابي بك كان قد انحاز قبلاً إلى جانب شريف باشا في مسألة الميزانية وقال لا ينبغي أن يكون للنواب حق التصويت على الميزانية ؛ ولكنه بعد المذكرة المشتركة لم يلبث أن غير موقفه تماماً » . ثم راح مالت يتحدث عن نفسه والانتهاكات التي صارت تكال له ، فقال إنه صار معدوداً في نظر الجميع خائناً كبيراً ، غدر بهم فجعلهم يعتقدون أن إنجلترا راضية عن الإصلاح وذلك حتى يجد ذريعة للتدخل ، وأنه ينبغي أن يقوم بالدور الذي لعبه روستان (Roustan) الفرنسي في تونس . ومع ذلك فقد أكد مالت في رسالته هذه « أنه شديد الرغبة ومهما كلف ذلك ، في أن يحاول دون حدوث تدخل ، حتى إنه ليفضل أن يحاول المصريون إدارة شئون بلادهم بدون حاجة للمراقبة الثنائية . تلك إذا كانت آثار المذكرة المشتركة .

ولقد طلب شريف باشا كما قال مالت أن تصدر الدولتان مذكرة أخرى تفسران بها المذكرة المشتركة ، وذلك لتخفيف وطأتها ، أو أن يصدر الخديو تصريحاً من ناحيته يعيد به الطمأنينة إلى النفوس .

ولم يكن جرانفيل يرى ما يمنع من إجابة مطلب شريف باشا وإعطاء « التفسيرات » التي يريدونها بالمعنى الذي ذكره مالت في رسالة ٩ يناير . واقترح جرانفيل على الحكومة الفرنسية إرسال برقية تفسيرية لبيان أنه قد أسى . فهم القرض من المذكرة المشتركة ، وبعض السبب في ذلك تعليقات الصحف الأوربية ؛ وأن الحكومة الإنجليزية لم تتدخل بحال من الأحوال عن السياسة التي كان لورد جرانفيل نفسه قد بسطها في تعليقات بعث بها إلى مالت منذ ٤

نوفمبر ١٨٨١ - وكان مالت قد اقترح على حكومته إرسال هذه التعليمات إليه وكتب نصها بنفسه ، ولم يغير منها جرانفيل شيئاً وذلك وقت ارتياح الوطنيين والعسكريين الشديد في نوايا الإنجليز وسياستهم خلال الأسابيع التي سبقت اجتماع مجلس النواب . فأعلن جرانفيل في تعليمات ٤ نوفمبر هذه : أن الحكومة الإنجليزية لا تهدف من سياستها نحو مصر إلا أن يعم الرخاء هذه البلاد وأن تستمتع استمتاعاً كاملاً بجميع الحقوق التي حصلت عليها بفضل الفرمانات المتتابعة التي أصدرها السلطان العثماني بما في ذلك فرمان ١٨٧٩ وهي حقوق كفلت لمصر قدراً من الاستقلال الإداري تجد الحكومة الإنجليزية أنه مما يتعارض تماماً مع تقاليد تاريخها القومي أن تبغى إنقاص هذه الحقوق أو التعرض بشر لأنظمة الحكم المتولدة منها ، ومن ناحية أخرى فإن هذه الحكومة (الإنجليزية) تعتقد أن الصلة التي تربط مصر بالباب العالي ضمان عظيم القيمة ضد التدخل الأجنبي ، ولا تلبث أن تجد مصر نفسها معرضة في المستقبل القريب ، إذا انفصلت عرى هذه الصلة ، لأخطار سوف تهددها من جانب أطماع دول المنافسة عليها . ولذلك فإن غرض الحكومة الإنجليزية هو العمل للمحافظة على هذه الصلة واستمرار بقائها بالصورة التي هي عليها في الوقت الحاضر ، ولا شيء يرغم الحكومة الإنجليزية على التخلي عن هذه السياسة إلا انعدام العدالة وانتشار القوضى في مصر .

ولمى جانب هذا رأى جرانفيل أن تتضمن البرقية التفسيرية المقترحة بياناً بأن الدولتين ، إنجلترا وفرنسا ، تكترهان التدخل ، سواء جاء من جانبهما أو من جانب آخريين ، وأنهما تنظران بعين الرضا لتجربة مجلس النواب ؛ وأنهما تيغيان أن تستمر الصلة قائمة بين مصر والباب العالي ، طالما بقيت هذه متفقة مع الحقوق التي نالتها مصر ؛ وأخيراً أن الغرض من المذكرة تقوية الحكومة المصرية والمحافظة على الأوضاع القائمة .

ولكن غمبتا عارض هذا الاقتراح معارضة شديدة ؛ ورفض إصدار أي تفسير للمذكرة المشتركة . وكان كل ما رضى به أن يذاع فقط نص المذكرة المشتركة .

ولقد زادت بسبب هذا الرفض ثورة الخواطر في مصر حدة على حدتها ؛

ونخشي الوطنيون والعسكريون أن يكون مقصد إنجلترا وفرنسا احتلال مصر كما احتلت إحداهما (فرنسا) تونس . وكتب مالت مرة أخرى في ١١ يناير أن الشائعات تعزو إليه أنه يريد القيام بمثل الدور الذي قام به روستان في تونس ، وأنه يبذل قصارى جهده لجعل حدوث التدخل ممكناً .

ولم يلبث أن ظهر التأزر تاماً بين الحزبين الوطنى والعسكرى ، وللمرة الأولى دخل مجلس النواب لناوأة إنجلترا وفرنسا ، وتزايد النشاط فى المجلس ، واصطدم النواب مع الوزارة الشريفة المتعاونة مع المراقبة المالية ، وذلك عند ما أصر النواب على أن يكون لهم الحق فى تقرير الميزانية على أن لا يتعرضوا للجزء المخصص من الإيرادات للدين العام . وهذا على خلاف ما كان يراه محمد شريف من ضرورة التريث وإرجاء البحث فى الميزانية ، حيث إن هذه كان قد صدر مرسوم باعتمادها فى ٢٢ ديسمبر ١٨٨١ ، أى قبل انعقاد مجلس النواب بأسبوع ، ولا يكون هناك بحث للميزانية إلا فى ختام عام ١٨٨٢ عند النظر فى إعداد الميزانية للسنة الجديدة (١٨٨٣) .

وكان شريف قد ارتبط بوعده وعد به المراقبة المالية بعدم تحويل المجلس الحق فى تقرير الميزانية بسبب إصرار المراقب المالى الإنجليزى والآخر الفرنسى على حرمان المجلس من هذا الحق بدعوى : « أنه ولو كان مقصوداً على المصالح التى لم تخصص إيراداتها للدين العام ، فإنه يضر بالضمانات المقررة للدائنين ، إذ أنه كنتيجة حتمية سوف يحل مجلس شورى النواب محل الوزارة فى إدارة شئون البلاد فيبطل بذلك عمل (المراقبة) وهو إبداء الملاحظة على تصرفات وزراء مسئولين أمام الخديو ، وفى وسعه عزلم إذا أساءوا التصرف فيما لا يكون للملاحظات (المراقبة) أية قيمة عملية أمام مجلس شورى النواب ، « غير المسؤل » ونخشي « بلنت » (Blunt) ونخشي الشيخ محمد عبده من أن يؤدى الاصطدام بين العرايين وبين الوزارة إلى إصرار فرنسا على تنفيذ ذلك « التمهيد » بتأييد مستند الخديوية الذى ذكرته (المذكرة المشتركة) ، مما يخشى منه احتلال البلاد . وقد عرفنا أن الخوف من هذا الاحتلال كان متشراً كآثر من آثار إرسال هذه المذكرة . ونصبح كل من « بلنت » والشيخ محمد عبده لرؤساء العرايين ولأحمد عرابى نفسه بالتريث ، ولكن دون جدوى .

فاستقالت وزارة شريف باشا في ٢ فبراير ١٨٨٢ ، وتألقت وزارة برئاسة محمود سامي البارودي ، وكان من أعضائها أحمد عرابي ، وزيراً للجهادية والبحرية وذلك في ٤ فبراير ، فجاء تأليفها انتصاراً ظاهراً للحزب العسكري ، وإقصاء تاماً لكل سلطة للخديو ، وتحدياً سافراً « للمراقبة الثنائية » والتدخل الأجنبي . وعلى ذلك فقد سارت الحوادث في مصر من هذا الحين بخطى سريعة نحو « إيجاد الموقف » الذي دعا للتدخل الذي أُنذرت به المذكرة المشتركة ، هذا من جهة ؛ ثم نحو إظهار الخلاف الكامن بين وجهتي النظر الإنجليزية والفرنسية فيما يتعلق « بتفسير » المذكرة المشتركة ذاتها ، وتحديد موجبات وطبيعة التدخل لتأييد الخديوية ، الذي « تعهد » به أصحاب المذكرة ، من جهة أخرى . وهو الخلاف الذي مهد تطوره ثم أدى إلى انفراد بريطانيا « بالعمل المادي » (Material action) أو التدخل ، وأوجد الاحتلال البريطاني في نهاية الأمر .

* * *

و — سياسة « فرسينيه » (Freycinet) ومنشور ١٢ فبراير ١٨٨٢ للدول :

فقد تقدم كيف أن « جرانفيل » عند ما قبل مقترحات « غمبتا » في ديسمبر ١٨٨١ كان قد أبدى « تحفظاً » قصد به إلى إبطال قيمة المذكرة المشتركة من ناحية تدخل إنجليزي — فرنسي مشترك ، كما كان مقصد « غمبتا » ثم تمكين تركيا ، بدلا من ذلك ، من التدخل المسلح في مصر عند الضرورة القصوى ؛ بينما لم يخطر ببال « غمبتا » بتاتا احتمال الموافقة من جانبه على تدخل العثمانيين واحتلالهم للبلاد . فلم تكن إنجلترا ، على كل الأحوال ، تريد أن تقيّد نفسها سلفاً بأي « عمل مادي » مطلقاً .

هذا الاختلاف الجوهرى بين وجهتي النظر الإنجليزية والفرنسية سرعان ما ظهرت آثاره في أثناء المفاوضات التي دارت بين الدوائين بشأن أزمة تقرير الميزانية التي أثارها مجلس النواب .

فبينما أبدى « جرانفيل » ميلا للتساهل مع الوطنيين في هذه المسألة ، تشبث « غمبتا » بعدم إعطاء المجلس أى حق في بحث وتقرير الميزانية .

واتضح موقف الحكومة الإنجليزية في حديث جرى بين « السير إدوارد مالت » وبين « المسيو سنكويتش » بعث هذا الأخير بفحواه إلى حكومته في باريس ، في ٢١ يناير ١٨٨٢ : فقال ما معناه : إن الحكومة الإنجليزية حسب ما وقف عليه من كلامه مع « مالت » . . . « ليس مرادها بأى شكل من الأشكال أن تقوم بعمل مباشر في مصر . . . »

ويبدو مما عرفه « سنكويتش » من زميله « الإنجليزي مالت » أن وزارة لندن سوف تفضل كثيراً عملاً مشتركاً من جانب الدول العظمى على تدخل لا يكون إلا تدخلاً فرنسياً — إنجليزياً فحسب .

وفي ٣٠ يناير ١٨٨٢ اضطر « جرانفيل » إلى توضيح موقف حكومته : وهو عدم موافقة حكومة لندن على احتلال إنجليزى ، أو آخر إنجليزى — فرنسى لمصر ، وأنها ترى كحل نهائى إذا لزم الأمر أن تقوم تركيا نفسها بهذا الاحتلال على اعتبار أنها صاحبة السيادة الشرعية على مصر .

ولكن في اليوم نفسه (٣٠ يناير ١٨٨٢) حدث أن استقالت وزارة « غمبتا » وألف المسيو دى « فرسينيه » الوزارة الجديدة ، في ٣١ يناير ، وكان وزير الخارجية كذلك في هذه الوزارة .

واختط « فرسينيه » سياسة مختلفة كل الاختلاف عن سياسة سلفه في الوزارة ، إذ بينما كان « غمبتا » يريد أن يجعل التدخل ، ثم الاحتلال عند الضرورة ، مقصورين على إنجلترا وفرنسا باعتبار أنهما صاحبتا المصالح الأكبر أهمية في مصر ، وصاحبتا النفوذ المباشر بها — وهذا ما رفضت الحكومة الإنجليزية الموافقة عليه ، نجد « فرسينيه » يرى أن فرنسا لا تزال تئن من آثار الحرب السبعينية مع ألمانيا ، ويخشى من عزلتها في أوروبا ، ويخاف من تحوش ألمانيا بها ، ويرى أن فرنسا شديدة الرغبة في المحافظة على السلام ، وأن أية وزارة تعتمد إلى تعكير هذا السلام بالتدخل المسلح في شئون مصر مباشرة سوف يكون لذلك مآلها السقوط لا محالة . وعلى هذا فقد عول « دى فرسينيه » من البداية على أن تصبح المسألة المصرية مسألة دولية . وواضح ، من هذه الناحية ، أن ذلك كان خروجاً صريحاً على سياسة سلفه « غمبتا » .

ثم كان من رأى « فرسينيه » أن من السهل عليه إقناع مجلس النواب الفرنسى

بالموافقة على تدخل فرنسي - إنجليزي لو اتفقت فرنسا وإنجلترا على التدخل بوصفهما متدبّتين من قبل الدول الأوروبية لهذا التدخل . قال : « فحملة على مصر سوف لا يحتملها أحد إلا إذا كان هناك تأكيد أو وثوق من أن السلام لن يكدر صفوه . وأما هذا التأكيد أو الوثوق فلن تراه البلاد إلا في نطاق انتداب محدد صريح من قبل الدول الأوروبية » .

أضيف إلى هذا ، أنه بينما عارض « غمبتا » في أن يحتل الأتراك مصر ، فقد جارى « فرسينيه » إنجلترا في رغبته ، فوافق من حيث المبدأ على أن تتدخل تركيا في شئون مصر ، وإنما على شريطة أن يحدث هذا وفق شروط وترتيبات تشرف بفضلها كل من فرنسا وإنجلترا على هذا التدخل .

وعلى هذا فقد تلاقت سياسة « فرسينيه » في أصولها الجوهرية مع سياسة إنجلترا في هذه المرحلة ، من حيث جعل المسألة المصرية ، مسألة دولية ، والموافقة على مبدأ تدخل تركيا . فكان هذا التلاقى منشأ (منشور دورى) (Circular) حددت فيه الحكومتان سياستهما في المسألة المصرية .

ففي ٦ فبراير ١٨٨٢ بعث اللورد جرانفيل بمذكرة (Note) إلى الدول يقترح تبادل الرأي في الموقف المصرى ويشير إلى أن أى تدخل ماضى مزعم يجب أن يكون بناء على « عمل متحد » (concerted action) ، أوربى ، وأن يكون للسلطان العثمانى دور فى هذا العمل مناسب لوضعه . وفى ٧ فبراير ١٨٨٢ اقترحت الحكومة الإنجليزية بواسطة سفيرها فى باريس اللورد ليونس على « فرسينيه » أن يصدر عن حكومتيهما منشور دورى بهذا المعنى ، وفى ١٢ فبراير صدر منهما هذا المنشور الدورى الذى يعثما به إلى الدول . وتنحصر القواعد التى تضمنها هذا (المنشور) فى إشراك الدول الأوروبية فى تبادل رأى حول الموقف فى مصر ، على أن يقوم تبادل رأى هذا على القواعد التالية :

أولاً : المحافظة على حقوق كل من السلطان العثمانى ، والحدبو ، والمحافظة كذلك على الاتفاقات الدولية والترتيبات الناجمة منها سواء مع فرنسا وإنجلترا وحدهما فحسب ، أو مع هاتين الدولتين متحدثتين مع سائر الدول .

ثانياً : احترام الحريات (liberties) - أو الحقوق - التى تضمنها فرمانات السلطانية (للشعب المصرى) .

ثالثاً : كفالة نمو النظم المصرية [أى نظم الحكم] نمواً حكيماً .
وثمة ملاحظة أخرى هامة : هى أن « فرسينيه » قد سلم كذلك بوجهة النظر
الإنجليزية التى اعتبرت أن الحالة الراهنة فى مصر لم ينشأ عنها الموقف الموجب
للتدخل ، على نحو ما حاولت إنجلترا أن تقرره فى « تحفظها » المعروف على
المذكرة المشتركة ، فجاء الآن فى المنشور الدورى (١٢ / ٢ / ١٨٨٢)
ما نصه : — « ولا تعتبر الحكومتان الفرنسية والإنجليزية أنه قد نشأت حالة
فعلية تدعو الآن إلى بحث ما يوجب التدخل ، حيث إن [مجلس النواب]
والحكومة الجديدة [وهى وزارة محمود سامى] قد أبديا رغبتهما فى القيام بالتعهدات
الدولية . ولكن إذا حدث نشوء حالة فعلية تدعو إلى التدخل ، فإن الحكومتين
الفرنسية والإنجليزية تريدان أن يأتى كل تدخل فى النهاية ممثلاً لعمل وتخويل
(تفويض) صادرين عن تأزر (أو اشتراك) أوربى ، وفى هذه الظروف
[أى فى الحالة التى توجب التدخل] ترى الحكومتان الإنجليزية والفرنسية أيضاً
أن يشترك السلطان العثمانى فى كل إجراء أو مباحثة مقبلة (أو تالية) » .

وعلى ذلك فقد تضمن منشور ١٢ فبراير ١٨٨٢ الدورى ، قواعد مناقضة
كل المناقضة للقواعد التى بنيت عليها سياسة « غمبتا » كما رسمتها (المذكرة
المشتركة) بتاريخ ٧ يناير ١٨٨٢ .

أما القواعد التى قام عليها المنشور الدورى هذا فقد لقيت قبولا لدى
الدول ، وخصوصاً ألمانيا ، حيث انحصرت سياسة (بسمارك) آنئذ فى تحويل
نشاط إنجلترا وفرنسا إلى ميادين خارج أوربا ، حتى تنفرد ألمانيا بالزعامة
السياسية فى القارة ، وكان بهم بسمارك أن يعزل فرنسا فى أوربا وأن يمنع أى
تحالف بينها وبين روسيا ، وقد كانت روسيا مستاءة من موقف ألمانيا التى لم تبذل
لها المساعدة فى حربها ضد تركيا (١٨٧٧) أو توازرها المأزرة الكاغية فى
مؤتمر برلين (١٨٧٨) . ثم إن بسمارك كان يرى فى تشجيع أطماع فرنسا
الاستعمارية — وهى التى احتلت تونس حديثاً (مايو — أكتوبر ١٨٨١) وتريد
أيام وزارة « غمبتا » التدخل المسلح فى مصر — الوسيلة التى سوف تؤدى عاجلاً أو
آجلاً إلى الاصطدام مع إيطاليا ، وهذه ذات أطماع فى طرابلس الغرب (ليبيا)
ثم إلى الاصطدام مع إنجلترا ، ولئذ مصالح فى قناة السويس ، وتحرص على

طريق مواصلاتها مع الهند ، والتي كانت سياستها (أى إنجلترا) الحيلولة دون إحرار أية دولة ، غيرها بطبيعة الحال ، التفوق السياسى فى مصر ناهيك باحتلالها .

وعلى ذلك فقد وجد بسمارك فى « الخطوة » أو السياسة التى رسمها المنشور الدورى ، ما يكفل تحقيق أغراضه ، ويتفق فى الوقت نفسه مع سياسته فى المسألة المصرية ، وهى سياسة تقوم فى خطوطها العريضة على عدم انفراط فرنسا وإنجلترا بالتدخل ؛ بل أن يكون هذا التدخل بناء على (اتفاق أوروبى) (accord européen) أى بعلم من الدول ، وكانتداب من الدول لهما . ولقد كان هذا هو رأى أكثرية الدول الأخرى كذلك ، وهو رأى يتفق — كما شاهدنا — مع ما كانت تذهب إليه إنجلترا .

• • •

ز — نشوء الحالة الفعلية الموجبة للتدخل :

ولكن عدم نشوء الحالة الفعلية الموجبة للتدخل — على نحو ما ذكره منشور ١٢ فبراير ١٨٨٢ الدورى — لم يلبث أن حل محله فى نظر إنجلترا وفرنسا : « نشوء حالة فعلية موجبة للتدخل » ، وذلك فى الأشهر القليلة التالية . وتتلخص عوامل نشوء هذه الحالة فيما يلى :

أولا : إعطاء النواب حق تقرير الميزانية :

فقد أقر مجلس النواب (اللائحة الأساسية) أو الدستور الذى تقدم به شريف باشا إلى المجلس فى ٢ يناير ١٨٨٢ بعد تنقيح اللائحة ، واشتملت اللائحة الجديدة التى صدرت (فى ٧ فبراير ١٨٨٢) على مبدأ المسئولية الوزارية والإشراف على أعمال السلطة التنفيذية (مواد ١٩ — ٢٢) . فجاء فى المادة ٢١ : « النظار متكافلون فى المسئولية أمام مجلس النواب عن كل أمر يتقرر بمجلس النظار ويترتب عليه إخلال بالقوانين واللوائح المرعية الإجراء » ؛ ثم تقرر حق مجلس النواب فى تقرير الميزانية (مواد ٣١ — ٣٣ ، ٣٥ — ٣٧) ولكن مع احترام تسوية الديون والاتفاقات ذات الصفة الدولية . فنصت المادة ٣٤ على أنه :

« لا يجوز للمجلس أن ينظر في دفعيات الويركو المقرر للآستانة أو الدين العمومي أو فيما التزمت به الحكومة في أمر الدين بناء على لائحة (قانون) التصفية (في ١٩ / ٧ / ١٨٨٠) أو المعاهدات التي حصلت بينها وبين الحكومات الأجنبية » .

وكان في ذلك معارضة صريحة لرغبة فرنسا وإنجلترا اللتين أرادتتا حرمان المجلس من تقرير الميزانية . وكان « مالت » منذ أن بدأ الاصطدام بين المجلس والوزارة الشريفة حول حق مجلس النواب في تقرير الميزانية قد كتب في ١٩ ديسمبر ١٨٨١ ، أنه إذا حاز النواب هذا الحق فقدت « المراقبة الثنائية » سطوتها على الشؤون المالية ، وفي ١١ يناير ١٨٨٢ كان رأي « مالت » : « أنه قد تقرر عنده أن المصريين قد دخلوا بحق أو بغير حق في طريقة الدستور ، وأن اللائحة التي يريد المصريون تقريرها لمجلس شورا هم تمثل في الحقيقة شرائط حريتهم » . حيث قد تقرر هذا المجلس بحالة نهائية ، فلا شيء . يمكن أن يبطله أو يلغيه إلا أن يكون تدخل ، وهو آخر ما ينهى إليه العمل » .

وفي ١٢ يناير ١٨٨٢ استفسر « جرانفيل » تلغرافياً من « مالت » عن حدود سلطة مجلس النواب في المالية المصرية على حسب ما قرره المجلس والشروط التي يطلبها . فأجابه « مالت » في ١٣ يناير - وهو يعني بذلك تفسير المادة ٣٤ التي جاءت في الدستور بعد ذلك - : « مرتبات الموظفين الذين لم يكن تعيينهم يعقود مع الحكومة تكون تحت مراقبة المجلس ، وعلى ذلك يمكنه أن يلغى مصلحة المساحة مثلاً لأنها لم يكفل تشكيلها باتفاق دولي ، ويمكنه الاستغناء عن عدد كبير من موظفي الأوربيين في الإدارة المصرية » . وتوضيح ذلك أن مجلس النواب كان قد قرر تعيين بلحتين لتحقيق بعض الشكاوى التي رفعت على مصلحة المساحة وعلى إدارة الخمارك ، وظهرت وجوه الخلل في أعمال الموظفين الأوربيين . وتحقق ما كانت نخشاه (المراقبة الثنائية) من مقاصد المجلس .

وفي ٢٠ يناير ١٨٨٢ أبقى « مالت » : « إذا تمسكنا بإيماننا على مجلس النواب أن ينظر في الميزانية كانت المداخلة العسكرية أمراً اضطرارياً (أى ضرورياً) . فلأن إصرار مجلس النواب على رأيه في ذلك جزء من مشروع أهد للثورة » .

فلما صدر الدستور في ٧ فبراير ١٨٨٢ اعتبر « دى بلنير » المراقب المالي الفرنسي تخويل المجلس حق تقرير الميزانية قاضياً على المراقبة الثنائية ، فاستقال (منذ ٦ فبراير) ، وقبل « فرسينيه » استقالته في ١١ مارس ، وعين بدلاً منه في اليوم نفسه المسيو « بريديف » (Brédif) مدير حسابات وزارة الخارجية الفرنسية . وأما السير أوكلانند كولفن (المراقب الإنجليزي) فقد امتنع عن التعامل مع الوزارة عند ما طلب محمود سامي - الذي عرفنا أن وزارته تشكلت في ٤ فبراير بعد استقالة وزارة شريف باشا (يوم ٢ فبراير) - أن تكون مخاطبة (المراقبة) مع الوزارة بالطرق الرسمية .

ثانياً : وقوع الإصطدام بين الحديدو والعرايين (المزاورة المشتركة) :

فقد زادت الوزارة مرتبات رجال الجيش لإرضائهم ، وأنشأت الوزارة فرقة جديدة ورقّت عدداً كبيراً من الضباط الوطنيين ، فاستاء البحراكسة والأتراك وتآمروا على حياة أحمد عرابي ورؤساء الحزب العسكري ، فألقى القبض بين يومى ١٢ ، ٢٢ أبريل ١٨٨٢ على ٤٨ من هؤلاء المتآمرين ، من بينهم عثمان رفقي وحوكوا أمام مجلس عسكري محاكمة سرية مع حرمانهم من حق الدفاع عن أنفسهم ، وفي ٣٠ أبريل صدر الحكم على أربعين منهم « بالنفى والتغريب لأقصى بلاد السودان » ، وكان من بينهم عثمان رفقي .

واستمع الحديدو لنصيحة « مالت » و « سنكويش » فرفض التصديق على هذا الحكم ، ثم زاد على ذلك حسب مشورة مالت أيضاً ، (رسالة مالت إلى جرانفيل في ٢ مايو) بأن استدعى سائر قناصل الدول الكبرى لاستشارتهم في الأمر ، وطلب إليهم معونة الدول ، ولا كان عثمان رفقي يحمل رتبة فريق من السلطان العثماني ، فقد انهر الباب العالي الفرصة للتدخل وطلب أن تحال الأوراق عليه ، فأجابه الحديدو إلى طلبه . وحاولت الوزارة حسم الخلاف في ٦ مايو باستبدال النفي خارج القطر بالنفى إلى السودان ولكن دون جدوى بدعوى أن المسألة قد انتقلت الآن إلى يد الباب العالي ثم تدخل « فرسينيه » كي يمنع تدخل الباب العالي ، فأشارت إنجلترا وفرنسا على الحديدو بتعديل الحكم دون انتظار لرأى الباب العالي . فاستجاب الحديدو لرغبتهما ، وأصدر في ٩ مايو ١٨٨٢ قراراً

بتعديل الحكم إلى النفي خارج القطر ، وعدم حرمان المحكوم عليهم من الرتب والنياشين .

استاءت الوزارة (أو بالأحرى العرابيون) من تصرف الخديو الذى أجاز تدخل الباب العالى ، وذلك ما قالوا إنه يعيد البلاد إلى مجرد إيالة عثمانية ، واستاءوا لأنه أجاز تدخل الدول الأجنبية لمحاولة الاستفادة من تعهد فرنسا وإنجلترا الذى تضمنته مذكرتهما المشتركة فى ٧ يناير ١٨٨٢ بتأييد مسند الخديوية . وقررت الوزارة دعوة مجلس النواب للاجتماع لتعرض عليه الخلاف بينها وبين الخديو .

وذاعت الأنباء عن تصميم العرابيين على خلع الخديو وإنشاء جمهورية على نمط جمهورية سويسرة وتضم إليها سوريا والحجاز (فى اتحاد فدرالى) . وكان قد بدأ الكلام عن خلع الخديو عند ما نسب الجمهور إلى دسائس السراى محاولة سم الأميرالاي عبد العال حلمى ، من زعماء العرابيين ، وأبرق « سنكويتش » إلى حكومته منذ ١٣ مارس ١٨٨٢ أن الإشاعات الباعثة على أشد القلق قد ذاعت بسبب هذا الحادث ، وأن هناك من يقولون إنه سيعلن خلع الخديو ، وبعد حادث الخلاف الأخير بين العرابيين والخديو ، أبرق « سنكويتش » إلى حكومته فى ١٠ مايو ١٨٨٢ ، « بأن الحكومة القائمة حكومة ثورية ، وأن عزل الخديو قد صار أمراً محتوماً » . وفى برقية أخرى قال : « إن عرابي قد صرح بأن الواجب يقتضى التخلص من أسرة محمد على بقضها وقضيفها » .

وكان خطأ الخديو أنه أبعد الوزارة عند مشاوراته مع معتمدى إنجلترا وفرنسا بشأن الحكم الذى صدر على المتآمرين . وذلك فى حين أن الوزارة نفسها كانت هى التى عرضت — كما رأينا — فى ٦ مايو ، على الخديو تعديل الحكم . فلام العرابيون عليه لوماً شديداً أنه انقاد باختياره « للأجانب » كى يعزز بعمله هذا نفوذهم ، ذلك النفوذ الذى يعتمد عليه الخديو نفسه . وطالب العرابيون بإدخال بعض تعديلات على الحكم كى ينهض ذلك دليلاً على أن الذى حدث لم يكن بتأثير من معتمدى إنجلترا وفرنسا ، ولكن هذين لم يلبثا أن أشارا على الخديو أن يتمسك بموقفه ، فاشتد الخلاف بين الفريقين ، وقررت الوزارة تحكيم مجلس النواب فى الخلاف بينها وبين الخديو ، وتقرر دعوة

المجلس للانعقاد سريعاً ، وكثر كلام العراقيين عن خلع الخديو فأبرق « سنكويتش » مرتين إلى حكومته بذلك في ١٠ مايو ، وقد ذكرنا هاتين البرقيتين

وشرح « مالت » الموقف لحكومته منذ ١٠ مايو ، فكتب : « أن الخديو دعا للاجتماع به في الساعة السادسة من مساء أمس (٩ مايو) ممثلي الدول العظمى وأبلغهم أن رئيس مجلس النظار (محمود سامي البارودي) أصر على وجوب تغيير قرار تعديل الحكم الذي أصدره الخديو — وهو يقضى بالنفي خارج القطر — إلى قرار بحذف المحكوم عليهم من الجيش . وقال الخديو : إن رئيس مجلس النظار صار يهدده بمجرد أن رفض مطلبه ويتكلم باستخفاف عن أية مساعدة قد يلقاها الخديو من ممثلي الدول الأجانب ، ويهدد بأن مذبحة عامة ضحيتها الأجانب ستكون نتيجة لإصرار الخديو على الرفض . وزار سنكويتش ومالت رئيس مجلس النظار بناء على طلب زملائهم منهما ، وقالاه إنه كان في اليوم السابق (٨ مايو) قد رجاهما استخدام نفوذ دولتيهما لتجنب تدخل عثمانى في مسألة المحاكمة العسكرية ، وأنهما في هذا الصباح قد أديا هذه الخدمة التي طلبها منهما بأن نصحا للخديو أن يصدر قرار تعديل الحكم . ولذلك كان مثار دهشتهم أن يبلغهما في نظير وساطتهما الطيبة هذه أن محمود سامي البارودي قد وجه تهديداً لمواطنيهم وأنه يعتمد لتحقيق القوة التي في وسعهما أن يحميا الخديو بها وأنه قد هدد الخديو . وعلى ذلك فهما قد جاءا الآن ليسألاه رسمياً باسمهما وباسم زملائهما إذا كان هناك خطر من المنتظر حدوثه في حالة رفض الخديو وامتناعه عن تغيير القرار حتى يبادرا مع زملائهما بإبلاغ حكوماتهم . فنفى محمود سامي أنه هدد الخديو أو أنه قال الكلام الذي نسب إليه وأعلن أن التغيير المطلوب إنما هو مجرد رجاء للخديو أن يقبله أو يرفضه . وعند ما سألاه عن النتائج ماذا تكون إذا حصل الرفض أجاب بأن من المستحيل عليه معرفة ما يحدث غير أن المسألة ستحال وقتئذ على مجلس النظار » .

وفي نفس اليوم كتب مالت أنه وزملاءه الفرنسي والتمسوي الألماني قد سألوا رئيس مجلس النظار اليوم أن يبسط لهم الموقف الراهن ، فأجاب : حيث أن الخديو ووزرائه قد تعذر عليهم أن يتفقوا ، وأن من المتعذر استقالة

الوزارة ، فقد دعت هذه مجلس النواب للاجتماع فوراً لتعرض عليه القضية التي بينها وبين الخديو ؛ وأن الوزارة في الوقت نفسه تضمن سلامة الخديو واستقرار الأمن العام ، وكتب مالت أن الوزارة وحدها هي التي دعت المجلس للاجتماع من غير أن تسأل موافقة الخديو على انعقاده ، وأن شكوى الوزارة ضد الخديو هي أنه سلك مسلكاً ينتقص من استقلال مصر الداخلي ، وفي حالات كثيرة كان يعمل دون أن يتشاور مع نظاره ، ثم استمر مالت يقول : إنه وزملاءه يعتقدون أن النية مبيتة على خلع الخديو إذا وافق مجلس النواب على بجارة الوزارة. وأما محمود سامي فقد ذكر لهم (لمالت وزملائه) أن المجلس قد يجتمع خلال ثلاثة أيام وأنه ، أي محمود سامي ، لا ينوي أن يتصل في شيء بالخديو حتى يتخذ المجلس قراراً يحسم به الخلاف القائم بين الوزارة والخديو .

وعاد مالت يبرق في ١٠ مايو كذلك : أن الموقف صار على جانب عظيم من الخطورة منذ أن انقطعت العلاقات بين الخديو ووزرائه ، وأن من المتعذر الاعتماد على الضمان الذي أعطاه النظار بالمحافظة على سلامة الخديو والأوربيين . وفي ١١ مايو كتب مالت أن الخديو أبلغه وزميله الفرنسي أن الوزارة دعت مجلس النواب للاجتماع ، ضاربة عرض الحائط بالسلطات التي للخديو ، وبعدم موافقته ، وبالمادة التاسعة من اللائحة الأساسية أو الدستور .

وبالفعل لم يلبث أن حضر كثيرون من النواب إلى القاهرة ؛ وكتب مالت في ١١ مايو أيضاً : أن هؤلاء كانوا يذهبون مباشرة إلى بيت عرابي باشا ، وأن من المنتظر انعقاد المجلس (يوم ١٢ مايو) وأن هذا المجلس سيعمد في التو والساعة إلى إعلان خلع الخديو واستصدار حكم بنفي أسرة محمد علي جميعها وتعيين رئيس مجلس النظار محمود سامي البارودي حاكماً عاماً (Governor-General) (حكامداراً) على مصر بمقتضى إرادة الأمة ، وقد لا تكون ثمة حاجة لأن يلاحظ المرء على هذا المجلس الذي يستبد به رعب بلغ أقصى غايته من العسكريين أنه لا يمثل بحال ما إرادة الأمة الصحيحة .

وفي ١٣ مايو كتب مالت أن القلق العظيم يسود القاهرة ، وأن كثيرين من الناس يغادرونها .

ولإزاء تهديد سلامة الخديو إذا ، وتهديد سلامة الأوربيين والأجانب

أبرق جرانفيل إلى السفير الإنجليزي في باريس ، لورد ليونس ، منذ ١١ مايو يطلب منه أن يبلغ الحكومة الفرنسية أن حكومة لندن تريد إرسال سفينتين حربيتين إلى الإسكندرية لحماية الأوربيين ، وأنها قد أبلغت ذلك إلى الدول الأخرى لعل هذه تريد أن تحذروا حذوها ، وفي ١٤ مايو أبرق جرانفيل إلى مالت أن يرتب مع زميله الفرنسي ، إذا رأى هذا الإجراء حكيماً ، استدعاء أحمد عرابي ليلغاه إذا وقعت اضطرابات بأنه سوف يلتقي أوربا وتركيا وكذلك إنجلترا وفرنسا قد وقفت جميعها ضده وأنه سيعتبر مسئولاً شخصياً عن هذه الاضطرابات ، أما إذا بقي على ولائه للخديو فإن شخصه وما يصدر عنه من أعمال سيكونان موضع الاعتبار ، وقال جرانفيل إنه طلب من سفيره في باريس الاتصال بالحكومة الفرنسية لينال موافقتها على هذا الإجراء .

وتعددت اجتماعات النواب الخاصة في منزلي محمود سامي البارودي رئيس النظار ومحمد باشا سلطان رئيس مجلس النواب ، وعقدوا هذه الاجتماعات في منازل الأفراد لأنهم - أي النواب ، لم يشاءوا أن يكون اجتماعهم رسمياً لمخالفة ذلك للمادة التاسعة من الدستور التي استند عليها الخديو نفسه في عدم مشروعية الاجتماع بدون موافقته ، ونصها : وإذا مست الحاجة إلى تكرار اجتماع المجلس في غير مدته المعتادة فيكون ذلك بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية تتقرر فيه مدة ذلك الاجتماع . وكثرت المساعي لتسوية الخلاف بين الوزارة والخديو ، وأخيراً أمكن الوصول إلى تسوية ظاهرية فحسب ، وبعد جهد ومشقة ، وذلك على أساس بقاء الوزارة وتعديل الحكم العسكري حسبما ارتأه الخديو (١٦ مايو ١٨٨٢) .

ولكن قيام الخلاف ، واجتماع مجلس النواب ، ثم ما تراءى عن تهديد الخديو بالخلع ، وتهديد سلامة الأوربيين والأجانب ، كل ذلك لم يلبث أن أوجد في نظر فرسينيه « موقفاً ثورياً » (Situation Révolutionnaire) يدعو في رأيه - للتدخل على أساس التعاون مع إنجلترا والتآزر مع الدول الأوربية .

• • •

ح - سياسة فرسينية مرة أخرى :

المظاهرة البحرية (تعليمات فرسينية في ١٢ مايو ١٨٨٢) :

نشأ عن الحوادث التي ذكرناها « الحالة الفعلية الموجبة للتدخل » التي لم تكن قائمة وقت إرسال فرنسا وإنجلترا لذلك المنشور الدوري بتاريخ ١٢ فبراير ١٨٨٢ إلى الحكومات الأوربية . ومن هذا الحين بدأ « التدخل » في مرحلته « الفعلية » والذي جرى بصورة أفضت إلى انفراد إنجلترا باحتلال مصر .

فقد كان من رأى فرسينيه أثناء أزمة المزامرة الشركسية أن الخديو توفيق هو المسئول الأول بسبب « ضعفه وتردده » عن كل الاضطرابات التي حدثت في مصر ، وصار يخشى أن يصل الحال إلى انتشار الفوضى بها إذا بقي الخديو توفيق في الحكم . فكتب جرانفيل في ٢١ أبريل ١٨٨٢ إلى مالت : أن الفرنسيين يضغطون أو يلحون إلحاحاً شديداً على حكومته أن توافق على تغيير الخديو ، واستبدال حلیم باشا به ؛ وقال جرانفيل إن حكومته عارضت في ذلك معارضة قوية ؛ واعتقد جرانفيل أن الفرنسيين نتيجة لذلك سوف يقلعون عن هذه الفكرة . ثم استمر يقول : ومع ذلك فإن الفرنسيين يقولون إنهم مستعدون للعمل بأي اقتراح نتقدم به ، وفي الوقت نفسه قد بعثوا برسالة خاصة ليقولوا إنهم لا يعارضون في قيام مظاهرة بحرية وبحيىء قوة من الجنود الإنجليز من الهند إلى مصر .

وتفسر رسالة جرانفيل هذه السبب الذي دعاه للإبراق إلى لورد ليونس في باريس في ١١ مايو : أن يبلغ الحكومة الفرنسية رغبة حكومة لندن في إرسال سفيتين حربييتين إلى الإسكندرية لحماية الأوربيين ، وهي البرقية التي سبقت الإشارة إليها وذكرنا أنها كانت نتيجة لتأزم الموقف في مصر عند ما أبرق مالت إلى جرانفيل من القاهرة في ١٠ مايو يبلغه قطع العلاقات بين الخديو ووزرائه ويقول إنه لا يمكن الاعتماد على الضمان الذي أعطاه الوزراء المصريون (العربيون) لتأمين سلامة الخديو والأجانب .

وفي ١٠ ، ١١ مايو وبعد أن أقنع عن فكرة تنحية الخديو توفيق ، وصار مستعداً بدلا من ذلك لاتخاذ أى إجراء لتأييد سلطة هذا الخديو ولضمان مصالح الأوربيين ، كان قد قرأ رأى فرسينيه على أن مملك الوزارة المصرية (وزارة

محمود سامي البارودي) قد صار يهدد بالخطر سلطة الخديو بدرجة تدعو إلى القيام بإجراء مفاجئ وسريع يقضي على الحركة الثورية في مصر ، ويقول فرسينيه في كتاب « المسألة المصرية » : إنه قد فاتح في هذه المسألة لورد ليونس الذي فكر كما فكر هو أن مظاهره بحرية هي الإجراء الملائم جداً في الظروف القائمة ، لأن هذه سوف يترتب عليها تقوية الخديو من غير حاجة إلى إثارة أحاسيس الدول العظمى ، ألمانيا وغيرها ، بعد أن كسبت الدولتان (إنجلترا وفرنسا) ثقة هذه الدول نتيجة للمنشور الدوري (١٢ فبراير ١٨٨٢) الذي أرسل للدول .

وبناء على ذلك فقد عقدت الوزارة الفرنسية اجتماعاً في قصر الإليزيه (l'Elysée) في ١٢ مايو حصل فيه الاتفاق على نص التعليمات التي يجب إرسالها - كما قال فرسينيه - إلى السفير الفرنسي الجديد في لندن الميسو تيسو (Tissot) لمفاتيحة الحكومة الإنجليزية في أمر هذه المظاهرة البحرية .
أما هذه التعليمات فقد جاء بها ما يأتي :

« قرر مجلس الوزراء (الفرنسي) في هذا الصباح (١٢ مايو ١٨٨٢) بالإجماع وفوضني في إبلاغكم الإجراءات (أو الترتيبات : (Combinaisons) التالية التي تحدثت بصددتها مع اللورد ليونس ، والتي أرجوكم أن تقرحوها فوراً على اللورد جرانفيل .

« (١) تبعث كل من فرنسا وإنجلترا بست سفن حربية خفيفة بالدرجة التي تمكنها من دخول ميناء الإسكندرية . . . وفي وسع ثلاث من سفننا (أي الفرنسية) . . . أن تكون بالإسكندرية يوم الاثنين [يوم ١٥ مايو] والثلاث الباقيات يوم الأربعاء [١٧ مايو] أو الخميس [١٨ مايو] . . . وعلاوة على ذلك سوف نبعث [أي فرنسا] بمركب خفيف إلى السويس على المنوال الذي يقترحه اللورد جرانفيل . . .

« (٢) تبرق حكومتنا باريس ولندن إلى سفيريهما في القسطنطينية لدعوة الباب العالي أن يمتنع في الوقت الحاضر عن كل تداخل (Intervention) أو تعرض (Ingérance) في شئون مصر .

« (٣) تبرق حكومتنا باريس ولندن كذلك إلى سفرائهما لدى الدول الأربع

العظمى لإبلاغها بإرسال السفن ولرجائها أن تبعث إلى سفرائها بالقسطنطينية بتعليمات مشابهة لتلك المرسلة إلى السفيرين الفرنسي والإنجليزى . [راجع بند ٢] .
« (٤) تعتقد (أو تسلم) الوزارة الفرنسية بأنه فى الظروف الفعلية الراهنة ، ولأخذها بعين الاعتبار لما فعله توفيق أخيراً بناء على نصيح فرنسا وإنجلترا (من حيث تعديل الحكم) — [والمقصود هنا تعديل حكم المجلس العسكرى المهروف] تعتقد الوزارة الفرنسية أن الواجب بمعناه الدقيق يقتضى تأييد الحديو بكل ما تتحمله أو تستدعيه الظروف . وعلى ذلك فنحن سوف نتعاون بأمانة ودون بطانة (أى نوايا باطنية) مع اللورد جرانفيل فى هذا المعنى » .

وبما تجب ملاحظته أن « فرسينيه » نفسه قد ذكر تعليقاً على هذه الفقرة الأخيرة : « وعلى ذلك فنحن سوف نتعاون . . . إلخ » أن هذه العبارة إنما تشير إلى ما كان قد حدث من مفاتحة رسمية من جانبه للورد جرانفيل بشأن عزل توفيق بسبب ما ظهر من عجزه فى إدارة شئون الحكم ، وهو العجز الذى ذكرنا أن « فرسينيه » يعتبره المصالح الجوهرى لكل هذه المتاعب المتجددة . ثم استمر يقول بأن كلا من المسيو « تيسو » (Tissot) فى لندن ، والمسيو « سنكوييتش » فى مصر قد أشارا بشدة بضرورة اتخاذ هذه الخطوة ، ولكن الوزارة الفرنسية لم ترحب بذلك . ولهذا فقد وجب عند ساعة العمل أن يحاول « فرسينيه » كما قال إزالة أى شك قد يكون عالقاً فى ذهن « جرانفيل » من ناحية نوايا فرنسا .

« (٥) ونحن مستمرون على معارضة تدخل تركى ، ولكننا لا نسمى تدخلنا تلك الحالة التى سوف ينشأ عنها وجود القوات التركية فى مصر بناء على دعوة منا لها بذلك ، والتى سوف تعمل فيها القوات التركية تحت مراقبتنا لتحقيق غرض وتحت شروط نكون نحن أنفسنا قد حددناها » .

ذلك إذا ، كان الحل الوسط الذى ارتآه « فرسينيه » للتوفيق بين رغبة الحكومة الإنجليزية من حيث إشراكه الأتراك فى كل إجراء أو مباحثة بشأن التدخل فى مصر على نحو ما جاء فى الفقرة الأخيرة من منشور ١٢ فبراير ١٨٨٢ الدورى ، وبين رغبة « فرسينيه » نفسه الذى أراد أن يجمع كما هو ظاهر بين إجازة التدخل لتركيا مع المحافظة على قاعدة جعل هذا التدخل بطريق الإشراف عليه وتحديد شروطه من حق إنجلترا وفرنسا بالاشتراك فيما بينهما .

وهذا الحل الوسط ينطوي — كما هو واضح — على تناقض مع ما جاء في المنشور (١٢ فبراير ١٨٨٢) الذي يدعو الدول لتبادل الرأي مع إنجلترا وفرنسا بشأن المسألة المصرية ، عند « نشوء الحالة » التي تدعو إلى التدخل ؛ ومعناه أن يكون للدول صوت في هذا التدخل عند وقوعه . في حين يريد « فرسينيه » الآن منع الدول من المشاركة في هذا التدخل وجعله مقصوراً على إنجلترا وفرنسا وحدهما . ولذلك فإن دل هذا الحل الوسط الذي ابتدعه « فرسينيه » على شيء فلأنما يدل ، كبرهان آخر ، على تردد سياسة « فرسينيه » وضعفها ، وينيئ بتوقع فشل هذه السياسة من الناحية العملية .

« (٦) وعلى ذلك فإنه في حالة ما إذا وجدنا بعد وصول سفنتنا إلى الإسكندرية أن من المفيد إنزال جنود إلى البر ، لا يكون اللجوء في ذلك لا إلى جنود بريطانيين ولا إلى جنود فرنسيين ، ولكننا ندعو جنوداً عثمانيين وفق الشروط الموضحة أعلاه . »

وقد فسر « فرسينيه » موافقته على إنزال جنود عثمانيين بقوله : « إنه لما كنا غير محولين بانتداب أوربي (Mandat) [للعمل الفعلي] لم نشأ إنزال جنود بريطانيين أو فرنسيين حتى لا تتجدد المصاعب التي نشأت بسبب (المذكرة المشتركة في ٧/٦ يناير ١٨٨٢) والتي سعينا بكل جهد لإزالتها . وحيث إن الدول لا تعترض على استخدام الجنود العثمانيين ، ففي وسعنا ودون محذور اللجوء لاستخدامهم في حالة الضرورة القصوى . »

« (٧) تصدر تعليمات لقنصلينا العامين بأن لا يعترفا بغير سلطة توفيق سلطة شرعية ، وبعدم الدخول في أية علاقات مع أية حكومة أخرى فعلية (Gouvernement de Fait de Facto govert.) إلا من أجل تأمين رعايانا على سلامتهم . »

أبلغ « ليونس » المسيو « فرسينيه » أن حكومته (الإنجليزية) قد وافقت على هذه الترتيبات (Combinaisons) ، كما بعث المسيو « تيسو » إليه من لندن بذلك . وأجاب فرسينيه في رده على تيسو في ١٤ مايو ١٨٨٢ : « أنه قد وصلته برفقة (سفيره) التي تبلغه موافقة الحكومة الإنجليزية على (معروض) الحكومة الفرنسية . وأنه سعيد بهذه النتيجة التي تتوثق بفضلها أواصر الوفاق بين البلدين . »

وتعليقات ١٢ مايو التي تضمنت المقترحات أو الترتيبات (Combinaisons) التي اقترحها فرسينيه على لورد جرانفيل توضح أصول حادث المظاهرة البحرية في مياه الإسكندرية الذي انتهى في ظروف سيأتى ذكرها بانفراد الأسطول الإنجليزى بضرب الإسكندرية ونزول البريطانيين في البلاد واحتلالهم لها .

ولذلك فقد صار لزاماً علينا معرفة المسئول عن هذه المظاهرة البحرية على وجه التحديد ؛ فهل كان الإنجليز هم المسئولين ؟ أو الفرنسيون ؟ حتى إذا أمكن الفصل في هذه المسألة تيسر الانتقال إلى غيرها من المسائل لمحاولة معرفة العوامل الحقيقية التي ساعدت على مجيء الاحتلال البريطانى إلى مصر .

فتعليقات ١٢ مايو هذه تبين في وضوح وجلاء أن حكومة الميسو فرسينيه هي صاحبة اقتراح وإجراءات المظاهرة البحرية ، وهي التي عرضت كل ذلك على الحكومة الإنجليزية وهي المسئولة عنه . ولقد كان اقتراح المظاهرة البحرية ، هو الاقتراح الذى تقدمت به الحكومة الفرنسية في رسالتها الخاصة إلى لندن عند ما بدأت تشتد أزمة المؤامرة الشركسية ، وذكره جرانفيل في كتابه إلى مالت في ٢١ أبريل ؛ وهو الاقتراح كذلك الذى جعل جرانفيل عند تخرج الأمور في مصر يبرق إلى ليونس أن حكومته تريد إرسال مدرعتين إلى مياه الإسكندرية ولا ترى بأساً في ذلك من أجل محاربة الأوربيين . وأما الإجراءات أو الترتيبات التي اقترحتها الوزارة الفرنسية في تعليقاتها هذه (في ١٢ مايو) فكانت متفقة في سياقها مع سياسة فرسينيه نفسه . وواضح إذاً أنه ليس صحيحاً أن وزير خارجية إنجلترا لورد جرانفيل هو الذى أفضى بفكرة المظاهرة البحرية ، وفي يوم ١٢ مايو بالذات — على نحو ما تدعى هذه الرواية — قائلاً إن الحاجة صارت ماسة إلى القيام بمظاهرة بحرية في مياه الإسكندرية ، فصادت الفكرة قبولاً من الحكومة الفرنسية . فذلك ادعاء لا سند له في جملة وتفصيله .

ولم تكن فكرة المظاهرة البحرية في حد ذاتها فكرة أصيلة ، فقد كانت هناك سابقة إرسال السفن الحربية الفرنسية والإنجليزية كما عرفنا إلى مياه الإسكندرية للقيام بمظاهرة بحرية في أكتوبر ١٨٨١ ، عند ما أرسل الباب العالي البعثة العثمانية — بعثة فؤاد باشا ونظامى باشا — للتحقيق في أسباب العصيان العسكرى .

وعلاوة على هذا كله ، فمن ناحية السياق التاريخى يتضح أيضاً أن الحكومة

الإنجليزية لم تكن هي صاحبة اقتراح المظاهرة البحرية .

فقد وافقت — كما ذكرنا — حكومة غلادستون — ووزير خارجيتها اللورد جرانفيل — على إرسال المذكرة المشتركة (٦ — ٧ يناير ١٨٨٢) بمجارة لوزارة (غمبتا) بمجارة « مؤقتة » ، حيث توقعت أن تسقط وزارته قريباً ؛ ثم مع « تحفظ » هام هو عدم الارتباط بأسلوب معين في العمل إذا اتضح أن هذا العمل قد صار ضرورياً مؤملاً أن تستطيع بفضل هذا « التحفظ » دعوة تركيا إلى التدخل « عند ما يصبح العمل ضرورياً » . ولقد جاء هذا « التحفظ » متفقاً وأغراض السياسة الإنجليزية وقتئذ ، وقد شرح « جرانفيل » هذه السياسة في كتاب له إلى « مالت » بتاريخ ٤ نوفمبر ١٨٨١ وهو الكتاب الذي ذكرنا أنه نفي فيه أن لإنجلترا و « فرنسا » أية أطماع توسعية في مصر وأعلن أن الوزارة الإنجليزية إنما تريد أن تحتفظ الحكومة المصرية باستقلالها الذي أقرته لها الفرمانات ، وقال إن الظرف الوحيد الذي يرغم إنجلترا على التخلي عن خططها هو أن تحدث أو تنشأ في مصر « حالة فوضى » .

ولم يكن من رأى الحكومة الإنجليزية إذا نشأت « حالة الفوضى » هذه ، أن السبيل لإعادة النظام في مصر يكون باحتلال إنجليزي — فرنسي على نحو ما أراد « غمبتا » ، ولكن بتدخل من جانب السلطان العثماني ، ولو أن التدخل العثماني كانت تعرضه صعوبات عديدة مبعثها معارضة وزارة « غمبتا » لأي تدخل عثماني معارضة شديدة ، واستياء الرأي العام في إنجلترا ذاتها من تركيا خصوصاً من أيام الفظائع البلقارية المشهورة في عام ١٨٧٦ ، وعند ما بعث غمبتا في ٣٠ ديسمبر ١٨٨١ « بمسودة » المذكرة المشتركة إلى لندن وافقت عليها الحكومة الإنجليزية للأسباب التي عرفناها و « بالتحفظ » السالف الذكر .

وقد ظهر في الفترة التالية مباشرة عمق الاختلاف بين وجهتي النظر الإنجليزية والفرنسية ، ففي ٣٠ يناير ١٨٨٢ أوضح « جرانفيل » مقصد الحكومة الإنجليزية من « التحفظ » الذي قبلت به المذكرة المشتركة ، عند ما أبلغ الحكومة الفرنسية كما عرفنا أن لندن لا توافق على احتلال إنجليزي ، أو احتلال إنجليزي فرنسي لمصر ، وأنها ترى كحل نهائي إذا لزم الأمر أن تقوم تركيا نفسها بهذا الاحتلال بوصفها صاحبة السيادة الشرعية على مصر . ثم تزايد الاختلاف بين وجهتي النظر

بصدده (المذكرة المشتركة) بين إنجلترا وفرنسا بمجرد أن ظهرت الآثار التي تركتها هذه المذكرة على الموقف الداخلي في مصر ، وعقب إرسالها فوراً . وهي الآثار التي سبق أن ذكرناها ، والتي أوجزها « جون مورلي » (John Morley) في كتابه عن « حياة غلادستون » ؛ فقال :

« لقد كان للمذكرة وقع القنبلة في القاهرة ، فلم يكن هناك من توقع تصريحاً مثل هذا ولم يكن هناك من علم بوجود أى سبب يشرح لماذا أطلقت هذه القنبلة (أو أرسلت المذكرة) . والشعور الذي تركته هو أن مثل هذه الخطوة الخطيرة في مثل هذا الموضوع الدقيق ما كان يمكن اتخاذها إلا بعد فحص وتقدير للنتائج ، ولتحقيق غرض جدي محدد ، ولذلك فقد اعتبر المعنى المقصود من المذكرة أن يزداد دفع السلطان أكثر من ذي قبل إلى الخلف ، وأن يغدو الخديو بصورة أوضح من ذي قبل الألعبوبة التي تحركها إنجلترا وفرنسا كيف تشاء أن وأن تجد مصر نفسها مجبرة عاجلاً أو آجلاً وفي صورة أو أخرى على مشاطرة المصير الذي انتهت إليه تونس ، ولذلك فقد كانت آثار المذكرة شيطانية أو مؤذية إلى أقصى حد . حيث لقي الخديو تشجيعاً على المضي في مقاومته لمواطن مجلس النواب ؛ وأحس بالخطر وتنبه له الحزب العسكري والوطني أو الشعبي ؛ وغضب السلطان ؛ وصارت الدول الأوروبية الأخرى مترعجة ، وأثير كل عنصر من عناصر الاضطراب ليعمل بنشاط . »

ولكن سقوط وزارة « غمبتا » في ٣٠ يناير ١٨٨٢ أنهى سياسة التدخل أو سياسة الاحتلال الفرنسي — الإنجليزى حسب ما أراد « غمبتا » . ووافق خلفه في الوزارة « فرسينيه » على نبل وجهة نظر « غمبتا » القائلة بأن المذكرة المشتركة إنما كانت تستهدف تحت ظروف معينة احتلالاً فرنسياً — إنجليزياً لمصر . وقبل « فرسينيه » تفسير الحكومة الإنجليزية وهو أن المذكرة المشتركة لم تكن تستهدف تدخلاً مادياً إلا بأن يأتي هذا التدخل على الأقل بناء على انتداب أو تكليف أوربي وعلى أن يكون لتركيا نصيب في هذا التدخل بوصفها صاحبة السيادة الشرعية على مصر . وقد تضمنت الحكومة الإنجليزية هذا التفسير في المذكرة (Note) التي بعث بها اللورد « جرانفيل » إلى الدول في ٦ فبراير ١٨٨٢ ، وهي المذكرة التي عرفنا أن « جرانفيل » اقترح فيها على الدول تبادل الرأي بشأن الحالة في مصر

على أساس أن يستند كل « تدخل مادي » منتظر على عمل متحد أوربي وأن يشترك السلطان العثماني في هذا « العمل » بما يتناسب مع « وضعه » . وكان قبول « فرسينيه » لهذا « التفسير » والذي تضمنه كذلك (المنشور الدوري) المعروف بتاريخ ١٢ فبراير ١٨٨٢ ، كان معنى هذا القبول : الاستعاضة عن فكرة ومبدأ التدخل الإنجليزى الفرنسى بفكرة أو مبدأ الاتحاد الأوربي في المسألة المصرية .

لقد قبل « فرسينيه » إذاً هذا « المبدأ » — ولكن « فرسينيه » عند ما قبل ذلك لم تكن لديه فكرة واضحة عن مدى الشوط الذى عول أن يسير فيه من حيث اتباعه لهذه السياسة العكسية أو المضادة لسياسة سلفه « غمبتا » ، أو من حيث استعدادده لقبول مبدأ تدخل تركيا في المسألة المصرية ، سواء كان هذا التدخل العثماني « مدنيًا » أو « عسكريًا » ، بوصف أن تركيا منتدبة لهذا التدخل بأحد نوعيه أو بكليهما من قبل الدول الأوربية .

ولقد دل « المنشور الدوري » في ١٢ فبراير ١٨٨٢ على أن الدولتين إنجلترا وفرنسا ، مع أنهما أشركتا الدول الأخرى في تبادل الرأي معهما ، واتفقتا عند نشوء الحالة الموجبة للتدخل على إشراك تركيا في كل مباحثة أو إجراء يتخذ بصدددها — دل هذا المنشور الدوري على أن السياسة الإنجليزية والسياسة الفرنسية قد تلاقتا في نقطة هامة هي : ضرورة استمرار التعاون بين الحكومتين من حيث جعل حق المبادأة في العمل في المسألة المصرية في أيديهما .

ولكن القاعدة التي قام عليها « المنشور الدوري » من حيث أن تصبح المسألة المصرية مسألة دولية ، كان لها أثر ظاهر على موقف سائر الدول ، خصوصاً ألمانيا .

فقد كان من سياسة بسمارك أن تستمر الصلات الودية أو (الوفاق) بين إنجلترا وفرنسا كجزء من الخطة العامة التي تهدف في رأيه إلى المحافظة على السلام في أوربا ، وإلى عزلة روسيا . ولكن كان من رأيه كذلك أن هذه الصلات الودية بين فرنسا وإنجلترا ، أثناء وزارة « غمبتا » قد اتخذت طابعاً خاصاً ، على الأقل في ذهن « غمبتا » . ولذلك فقد صار (بسمارك) يرجو أن يكون « فرسينيه » « أوربيًا » في وجهة نظره أكثر من سلفه « غمبتا » . ورحب بسمارك

بفكرة الاتحاد الأوربي في المسألة المصرية ، وصار مستعداً لمؤازرة مساعي الدولتين إنجلترا وفرنسا في إيجاد حل لهذه المسألة ، على أن تكون مؤازرته لهما مؤازرة « أدبية » فحسب ، وعلى أن يجري حل المسألة المصرية بالطرق السلمية فقط ورفض بسمارك أن تشترك ألمانيا في أى تدخل مسلح في مصر إذا نشأ « الطرف » الذى يوجب هذا التدخل المسلح .

واعتقد بسمارك أن لفرنسا أطماعاً في مصر . وحتى يتمكن من تعطيل هذه الأطماع عول بسمارك على إسداء معونته — الأدبية — للباب العالى صاحب السيادة الشرعية على مصر في حالة إذا ما اقتضت الضرورة أن يحدث احتلال « خارجي » للبلاد ، وأن يؤيد الباب العالى — إذا احتل العثمانيون مصر — ولكن تأييداً أدبياً كذلك . وكان من رأى بسمارك أن إنجلترا بتأزرها مع « غمبتا » على أمل أن تتوثق بفضل هذه المؤازرة صلاتها مع فرنسا ، إلى جانب أنها مهتمة بتوثيق صلاتها مع روسيا إنما كانت تسير في سياسة بعيدة عن الحكمة والصواب أو سياسة « مضادة للعقل » (absurd) لأن مصالح الإنجليز في الليفانت تختلف اختلافاً جوهرياً عن مصالح فرنسا وروسيا ، ولا مفر من أن يقوم النزاع عاجلاً أو آجلاً بين فرنسا وإنجلترا في المسألة المصرية . ثم إن بسمارك فضلاً عن ذلك لم يكن يثق في نجاح (الاتحاد الأوربي) في هذه المسألة كقوة أو أداة تنفيذية . بل كان يرى أن يعهد بالعمل والتنفيذ إلى دولة معينة . ومن الواضح أنه يؤثر أن تكون تركيا هي هذه الدولة التي يجب أن تعطى الفرصة الأولى للتدخل بحكم ما لها من علاقات مع مصر نظمتها المعاهدات الدولية والقرمانات . ومع أنه في وقت ما (في صيف ١٨٧٨) كان يفضل أن تكون إنجلترا هي المسيطرة على مصر في النهاية ، فقد تطورت بين شهرى فبراير ومايو ١٨٨٢ في ذهن بسمارك الفكرة التي استند عليها الحل الذي ارتآه للمسألة المصرية ، وذلك بأن يتدخل السلطان العثماني في مصر بوصفه « متديباً » من قبل الدول ، وبأن تقوم إنجلترا في آخر الأمر بدور الذى « يحتفظ » بهذه البلاد للسلطان العثماني ، أى أن تحتلها ، وعلى غرار ما يفعله المرء إذا « استأجر » بيتاً من صاحبه .

هذه الآراء هي التي تفسر لنا السبب في موافقة بسمارك على « مذكرة » اللورد « جرانفيل » التي بعث بها إلى الدول بتاريخ ٦ فبراير ١٨٨٢ . ولكن الذى يعنينا

مباشرة من هذه الآراء (أو السياسة) أن بسمارك كان يتوقع حدوث « فعل مادي » (Material action) ، أو « احتلال » كضرورة سوف تصبح أمراً محتملاً قبل مضي زمن طويل . وذلك ما كان يتوقعه « جرانفيل » أيضاً ؛ الذي أراد لهذا السبب نفسه أن يجيء التدخل عن طريق (اتحاد أوربي) وأن يقع على يد تركيا ، وهي منتدبة من قبل هذا الاتحاد الأوربي ؛ وعلى هذا الأساس صار لإرسال (المنشور الدوري) بتاريخ ١٢ فبراير ١٨٨٢ إلى الدول .

وأما الموقف وقت إرسال (المنشور الدوري) فيمكن تلخيصه في أن تدخل تركيا عسكرياً صريحاً ما كان يمكن أن يقبله « فرسينيه » بحال من الأحوال ، وأن تدخل فرنسا فرنسياً إنجليزياً مشتركاً كان يلقي معارضة من بسمارك ، ويرفضه « جرانفيل » ؛ وأن تدخل بريطانيا منفرداً كان لا يقبله « غلادستون » وفريق من وزرائه ، ومن بينهم « جرانفيل » ؛ وأن الحكومة الفرنسية علاوة على هذا كله لم يكن قد استقر رأيها على خطة معينة اللهم إذا استثنينا « السلبية » العامة ، ثم انتهى الأمر بأن قبل « فرسينيه » مبدأ احتلال عثماني تحت ضمانات وتحت مراقبة أوربية . ولقد دارت مفاوضات طويلة حول هذه (الضمانات) . وظل « فرسينيه » متردداً : لا يجرؤ على قبول اشتراك فرنسا في « عمل مادي » ، ولا يجرؤ كذلك على قبول تدخل تركيا مدنيّاً أو عسكريّاً في مصر .

وكان مبعث هذا التردد خوف « فرسينيه » من أن ينهز « بسمارك » — إذا حدثت الأزمة ونشأ الظرف الموجب للتدخل — فرصة انشغال إنجلترا وفرنسا بتسوية هذه الأزمة فيطلب من تركيا أن تبادر هي باحتلال مصر ، وأن يعدها بموازرة ألمانيا لها والنمسا وروسيا وروسيا وإيطاليا ، الموازنة « الأدبية » التي كان مستعداً لإسداؤها في المسألة المصرية . ولا جدال أن « فرسينيه » كان مخطئاً عندما وهم ذلك ، لأن الهدف الذي اجتهد بسمارك لتحقيقه وقتئذ — كان إيجاد الموقف الذي يجعل بريطانيا تتدخل في النهاية منفردة لاحتلال مصر بوصفها « المحتفظ » بهذه البلاد للباب العالي أو « المستأجر » لها . وذلك لموازنة الاحتلال الفرنسي في تونس ، باحتلال بريطانيا في مصر ، وحتى يتسنى انصراف إنجلترا وفرنسا بسبب مشاغلهما الاستعمارية في أفريقية عن الميدان الأوربي فتتمكن ألمانيا لذلك من إحراز التفوق السياسي في أوروبا .

ولكن بمجرد أن أكد السفير الفرنسي في برلين المسيودي كورسيل (Courcel) لحكومته أن السياسة الألمانية هي تأييد أى عمل تتفق عليه إنجلترا وفرنسا ، اطمأن « فرسينيه » من جانب ألمانيا ، وبادرت وزارته بالموافقة على « الترتيبات » التى تضمنتها تعليماته إلى سفيره بلندن المسيو « تيسو » فى ١٢ مايو ١٨٨٢ ، بشأن (المظاهرة البحرية) . وفى هذه التعليمات — وكجزء من الترتيبات — أبدى « فرسينيه » استعداداه لدعوة السلطان إلى إرسال جنود عثمانيين لاحتلال مصر ، بوصفه « متدباً » من قبل (اتحاد أوربي) بهذا العمل ؛ ولو أن « فرسينيه » أراد أن يكون لفرنسا وإنجلترا الإشراف على هذا التدخل العثماني . ذلك إذاً هو السياق التاريخي ، لسياسة وزارة « فرسينيه » ، والتى أفضت إلى وضع « الترتيبات » التى تضمنتها تعليمات هذه الحكومة الفرنسية إلى سفيرها « تيسو » فى لندن فى ١٢ مايو ١٨٨٢ بصدد المظاهرة البحرية .

• • •

ط — انفراد إنجلترا بالعمل :

وظاهر أن هذه — الترتيبات — (Combinaisons) المقترحة ، والتى اعترف المؤرخون الفرنسيون أنفسهم أنها كانت من صنع المسيو — فرسينيه — إنما كانت على حد قول — جول شارل رو — « تتألف من تخطيط وإلغاء جديد للسياسة التى سارت عليها فرنسا حتى هذا الحين » . وكانت آثار هذه الترتيبات وبيلة على فرنسا ، من حيث إنها لم تلبث أن أخرجتها من دائرة العمل الفعلي فى الأزمة المصرية . كما كانت آثارها وبيلة على مصر كذلك من حيث إنها أحضرت الاحتلال البريطانى فى النهاية إليها . والضعف الظاهر فى هذه — الترتيبات — أن شيئاً ما لم يذع ، وقت تقرير العمل بها ، عن نوايا اللولتين ، حتى يعرف الناس أنهما تعترمان دعوة تركيا إلى التعاون معهما حتى ولو كان هذا التعاون تحت مراقبتهما ووفق الشروط التى تضعانها حسب ما نعت عليه هذه — الترتيبات . وقد تنبه إلى هذا الضعف « إدوارد مالت » الذى أبرق إلى حكومته فى ١٤ مايو ١٨٨٢ : « لمرقاني بحقيقة الشعور السائد فى القاهرة أخشى إذا

لم يقع الحصول على تعاون السلطان المئو عنه في « الترتيبات » ، وعلم به الناس ، وإذا لم يؤيد السلطان من البداية عمل الدول ، أن ينجم من ذلك خطر الاتحاد أو التفاهم مرة أخرى بين مجلس النواب والجيش ، وقيام هذين بالمقاومة الأمر الذي أرى من المستحيل تجنبه بغير ما ذكرت .

وفي ١٥ مايو سنة ١٨٨٢ قابل « مالت » و « سنكويتش » معاً الخديو توفيق وأبلغاه رسمياً بأن الأسطولين الإنجليزي والفرنسي ، يصلان إلى الإسكندرية في ١٧ مايو . وقد بدأت تصل السفن فعلاً يوم ١٩ مايو ، واستمر وصولها حتى أوائل يونيو .

وفي ١٩ مايو ، أصدرت الحكومتان الفرنسية والإنجليزية تعليماتها إلى « سنكويتش » وإلى « مالت » بأن ينصحا الخديو بالاستفادة من « فرصة » وصول الأسطولين ، وهي فرصة « طيبة » فيقول وزارة محمود سامي البارودي ، ويؤلف وزارة برياسة شريف باشا أو يضع على رأسها أي رجل آخر « تبعث وزارته على الثقة » . وحاول « مالت » وزميله « سنكويتش » إقناع البارودي بأن يستقيل ، وعراقي بأن يغادر القطر ، ولكن دون جدوى . وكان من رأى « مالت » أن الخديو سيعجز عن تأليف أية وزارة أخرى ما دام الحزب العسكري صاحب السيطرة .

وهكذا انقطع كل أمل في انفراج الأزمة ، التي اعتقد كثيرون أنه حتى في هذه الساعة المتأخرة كان من الممكن انفراجها — بإزالة أسباب النزاع بين الخديو والعراقيين — ولو أنه كان ممكناً الحصول على تعاون الباب العالي .

وفي ٢٢ مايو أ برق « جرانفيل » إلى « مالت » أن الحكومة الفرنسية تخشى إذا هي أعلنت موافقتها على تدخل الأتراك المشروط أن يحدث ذلك انفجاراً في الرأي العام في باريس ضدها .

ولما كانت كل الجهود التي بذلتها « مالت » و « سنكويتش » قد أخفقت في إقناع البارودي بالاستقالة أو عراقي بالخروج من القطر ، وتبين للقنصلين أن سلطان باشا رئيس مجلس النواب ، وكان يقوم بدور الوساطة بينهما وبين عراقي وزملائه ، عاجز عن « الاعتماد على » (مسلك) النواب بسبب الاستياء الذي سببه تدخل الدولتين المترايد ، فقد اقترحا على حكومتهما في

٢١ مايو أن تخويلهما الحق في مطالبة عراقي وزملائه رسمياً أن يغادروا القطر . ثم لم يمض يومان حتى أ برق « مالت » إلى « جسرانفيل » في ٢٣ مايو : « يتردد كلانا المسيو سنكويتش وأنا في تقديم طلب رسمي إلى الوزارة [بأن تستقبل] نعلم سلفاً أن مصيره الرفض وذلك حتى نكون في موقف نستطيع بفضلله أن نبين ما سوف يترتب على هذا الرفض من نتائج . ولذلك فلاني أرجوكم إرسال مزيد من التعليقات . والسبب الذي أوجد الموقف الراهن هو إصرار الوزارة والشعب على الاعتقاد بأن (إنجلترا وفرنسا) لن ترسل جنوداً ، وأن معارضة فرنسا تجعل مستحيلاً حدوث تدخل تركي . وهذا بينما تجري الاستعدادات العسكرية الآن ، وتبذل الجهود لتقوية شعور التعصب ضد الأجانب . ولاني ما زلت على رأي وهو أنه إذا أعلن السلطان موقفه حالاً ، وصار معلوماً أن هناك جنوداً على أهبة الإرسال إلى مصر ، قد يتسنى لنا حينئذ النجاح دون حاجة إلى إنزال هؤلاء الجنود إلى البر . أي أن « مالت » كان من رأيه أن مجرد وصول الجنود كفيل بإنهاء الأزمة القائمة .

ولم يجب « جرانفيل » على هذه البرقية فور تسلمها . ولكنه أ برق في ٢٤ مايو إلى اللورد ليونس في باريس حتى ينهى إلى المسيو « دي فرسينيه » أن الأنباء الواصلة من القاهرة تبعث على القلق وأن الوقت حامل هام . أي لا يجب ضياع الوقت في التردد ، وحتى يقترح على « فرسينيه » أن تبرق الحكومتان « منشوراً Circular » إلى الدول ترجوانها فيه الاشتراك معهما في سؤال السلطان العثماني أن يهيئ جنوداً لإرسالهم إلى مصر تحت شروط معينة ومحدودة .

والفكرة الظاهرة في برقية ٢٤ مايو ١٨٨٢ هذه أن الحكومة الإنجليزية ما زالت متمسكة بسياسة « انتداب » تركيا عن « الاتحاد الأوربي » : وهي السياسة التي انبنى عليها إرسال مذكرتها إلى الدول في ٦ فبراير ، ثم إرسال المنشور اللوري الإنجليزي - الفرنسي في ١٢ مايو . وهذا إلى جانب تقييد التدخل العثماني المنشود بوضعه تحت الرقابة وبشروط محدودة ، وذلك استجابة لمطلب فرنسا وعلى نحو ما قررت حكومة (فرسينيه) نفسه في « ترتيبات » ١٢ مايو خصوصاً .

وتباطأ « فرسينيه » في الإجابة على برقية « جرانفيل » .

وأما فيما يتعلق بالتفويض الذى طالب به « مالت » و « سنكويتش » من حكومتيهما بأن يطلبتا رسمياً من الوزارة البارودية أن تستقيل ؛ ومن عرابى وزملائه أن يغادروا القطر ، فقد صدرت لهما التعليمات من قبل حكومتيهما تخولهما اتخاذ أية خطوة يريانها نافعة فى حل عرابى وكبار أعوانه على مغادرة القطر ، وتعيين شريف باشا رئيساً للوزارة .

ولكن عندما وصلت هذه التعليمات إلى القاهرة ، كان العرابيون قد أذاعوا بين الجيش وضباطه منشوراً جاء فيه أن الحكومتين الإنجليزية والفرنسية تصران على المسائل الآتية : إرسال جميع الوزارة إلى المنفى ، حل وتسريح الجيش بأسره ، احتلال الجنود الأجانب مصر ، حل مجلس النواب .

وفى ٢٥ مايو أبقى « مالت » إلى « جرانفيل » :

« إنه لما كان يعتقد هو وزميله " سنكويتش " بأن الموقف سوف يزداد ارتباكاً ، بل يصبح خطراً بدرجة تهدد حياة الأجانب إذا ساد الاعتقاد بأن هذه الشروط (التى ذكرها المنشور الذى أذاعه العرابيون) صحيحة ، فقد استقر رأيهما على اتخاذ الخطوة التى انكشأ حتى الآن عن اتخاذها .
وأما هذه الخطوة فكانت تقديم مذكرة رسمية إلى رئيس مجلس النظار محمود سامى البارودى فى يوم ٢٥ مايو ١٨٨٢ نفسه يطلبان فيها ما يريانه ضرورياً لإنهاء حالة الاضطراب السائدة فى مصر . وذلك : أولاً : بإبعاد عرابى باشا مؤقتاً من مصر مع احتفاظه برتبة ومرتباته ؛ ثانياً : إرسال على باشا فهمى وعبد العال باشا حلمى إلى داخل القطر مع احتفاظهما برتبتهما ؛ ثالثاً : استقالة الوزارة الحالية . وأضافت المذكرة : « أن ليس لحكومتى فرنسا وإنجلترا غاية من التدخل فى شئون مصر سوى حفظ الحالة الحاضرة المقررة (Status quo) ، وبالتالي أن يعيدوا للخديو السلطة المختصة به ، إذ بدونها يخشى على هذه الحالة الحاضرة المقررة ؛ وبما أن توسط الدولتين ليس مبنياً على حب الانتقام والتشفى فسيذلان الجهد فى صدور عفو عمومى من الحضرة الخديوية ، وسيسهران على تنفيذ هذا العفو » .

هذه المذكرة لم تلبث الوزارة البارودية أن رفضتها فى اليوم التالى (٢٦ مايو) على أساس أن هذه المذكرة قد تضمنت مطالب فيها اعتداء على فرمانات

والمعاهدات الدولية التي حددت « مقام مصر الخصوصي » - أي « وضعها » (Status) ، ولأن الوزارة ترى أن هذه المطالب متعلقة بمسألة داخلية . فإذا كانت الدولتان تريان أنها متعلقة بمسألة سياسية عمومية فالواجب عرض هذه المسألة على تركيا صاحبة السيادة الشرعية على مصر .

ولكن الخديو خالف رأى وزارته ، - والعداء بينهما ظاهر - ، فقبل المذكرة الرسمية ومطالب الدولتين . وأنخفت كل الوساطات في الوصول إلى حل وسط يرضى عنه الخديو والعراييون . وفي ٢٦ مايو استقالت إذاً الوزارة البارودية احتجاجاً على قبول الخديو للمذكرة الرسمية . ورفض شريف تأليف الوزارة ما دام العراييون محتفظين بسيطرتهم ؛ وعاد العراييون يطلبون خلع الخديو (٢٧ مايو) وصمم الجيش على عدم قبول استقالة عرابي ، (وزير الحربية) ، وسيطر الجيش على الموقف ، وتعهد عرابي لقناصل الدول (ألمانيا والنمسا وروسيا وإيطاليا) بحفظ الأمن في مصر والسودان جميعاً (في ٢٨ مايو) ، واضطر الخديو (في اليوم نفسه : ٢٨ مايو) إلى إعادة عرابي إلى نظارة الحربية ورئاسة الجيش ، وذلك حتى يأمن على حياته ، كما أبلغ « مالت » و « سنكويتش » ، ثم تزايد الموقف حروجة عندما أبرق في يوم ٢٨ مايو الصدر الأعظم إلى الخديو بأن مندوباً عثمانياً سوف يحضر إلى مصر إذا قدم الخديو طلباً رسمياً بذلك إلى الباب العالي .

ولا جدال في أن العرايين عندما أصرت وزارتهم على عدم الاستقالة ، وتمسك رؤسائهم بعدم مغادرة القطر ، ثم راحوا يهددون بخلع الخديو (وإنشاء الجمهورية) . قد اختاروا « مناورة » سياسية لم تكن ناجحة ، مبنيهاً خطأ التقدير . والسبب في ذلك أن « التدخل » كان مبنياً في أساسه على مؤازرة الخديوية والمحافضة على مسندها على اعتبار أن هذا التأيد خير ضمان ، كما اعتقدت فرنسا وإنجلترا ، لاستقرار الأمن في البلاد ولصيانة مصالحهما المالية والسياسية كنتيجة لازمة لبقاء تلك « الرصاية الدولية » التي أوجدها « الوضع » الذي كانت عليه هذه البلاد حسبما تقرر في المعاهدات والفرمانات منذ تسوية المسألة المصرية (١٨٤٠ - ١٨٤١) .

وملاوة على ذلك فقد ترتب على مسلك العرايين في هذه الأزمة أن أتاحت

الفرصة لتركيا كي تتدخل ، لا بناء عن دعوة من الدول لها بالتدخل ، ولكن كإجراء ، من عندياتها وكنتدخل مستقل عن (الاتحاد الأوربي) ، الأمر الذي أوجد — كأحد آثاره — تعديلا ظاهراً في سياسة إنجلترا ، ثم عمل في الوقت نفسه على زيادة التردد والارتباك في السياسة الفرنسية .

أما فيما يتعلق بخطة الإنجليز فقد تضافرت عدة عوامل أقنعتهم أخيراً بضرورة الانفراد (بالعمل المادي) . من ذلك ازدياد الأخطار المباشرة التي صارت تهدد مسند الحديوية على يد العربيين ؛ ثم تردد السياسة الفرنسية الذي أفقد نهائياً الحكومة الإنجليزية ، كل ثقة في إمكان الاعتماد على فرنسا في تدخل مسلح مشترك ، كانت الحكومة الإنجليزية على كل حال لا تقره أن يكون مشتركاً بين إنجلترا وفرنسا وحدهما فحسب ؛ ثم « مناورة » الباب العالي وتصميمه على التدخل ، في وقت كانت الحكومة الإنجليزية قد فقدت فيه كذلك كل ثقة في نوايا تركيا من هذا التدخل : هل هو لمؤازرة الحديوية حقيقة واستتباب الأمن والسلام في مصر ، أو لكسب العربيين ، والحصول في كل الأحوال على مزايا تعاونها على استرجاع نفوذها والتدخل في شئون الحديوية ثم علم الحكومة الإنجليزية بأنها لن تلقى معارضة من الدول ، ومن بسمارك خصوصاً إذا هي أقدمت على العمل والتدخل منفردة ، وإدراكها في الوقت نفسه أن هذا التدخل المنفرد سوف يستتبع كذلك احتلالها للبلاد احتلالاً منفرداً ، كنتيجة عملية للظروف القائمة إذا هي جعلت مهمتها مقصورة على احتلال مصر « كأجير » كما قال بسمارك أو « كحفيظ عليها لتركيا » .

فلكل هذه الأسباب والاعتبارات إذاً قرأى الحكومة الإنجليزية على أن تنفرد « بالعمل المادي » (Material action) إذا رفضت فرنسا في اللحظة الأخيرة والحاسمة أن تشاركها في اتخاذ هذه الخطوة .

وفي الأيام القليلة التالية توفرت الدرائع المباشرة التي جعلت الإنجليز يتخذون هذه الخطوة . وكان المسئول من الناحية السياسية الدولية عن إتاحة الفرصة المباشرة لانفراد الإنجليز « بالعمل المادي » هو « فرسينيه » نفسه . كما كان المسئول من ناحية تطور الموقف الداخلي في مصر ذاتها ، بالصورة التي جرت إلى الاحتلال البريطاني كنتيجة حتمية « للتدخل المادي » عند وقوعه ،

الحديد توفيق لاعتماده على « الوصاية الدولية » ، والعرايين لأنهم أخطأوا تقدير الموقف .

ى - « التدخل المادى » ، ضرب الإسكندرية وبداية الاحتلال البريطانى :

وجد « فرسينيه » فى استقالة البارودى سبباً يدعو لأن يثبذ الفكرة التى اقترحها عليه « جرانفيل » فى ٢٤ مايو من حيث إرسال « منشور » إلى الدول كى تشترك مع إنجلترا وفرنسا فى رجاء الباب العالى بأن يهيئ جنوداً عثمانيين لإرسالهم إلى مصر « تحت شروط محددة » . وعلى ذلك فقد أبرق « فرسينيه » إلى لندن فى ٢٧ مايو - أى فى اليوم التالى لسقوط وزارة البارودى - بأن الوزارة الفرنسية لا ترى الآن مبرراً للاستنجد بجنود عثمانيين .

ولكن « جرانفيل » لم يلبث أن أبرق فى ٢٨ مايو ، دون مشاورة الحكومة الفرنسية إلى السفير الإنجليزى فى القسطنطينية اللورد « دفرين » (Dufferin) : بأن الحكومة الإنجليزية ترى من المرغوب فيها جداً أن لا يضيع الباب العالى وقتاً ثميناً ، وأن يبادر بإرسال أمر يحمى تأييده للحديد ، ويرفض الاتهامات التى توجهها الوزارة المستقلة للحديوية (بأن الحديد واقع تحت نفوذ الدول) : وأن يأمر الزعماء العسكريين الثلاثة (وهم أحمد عرابى ، وعبد العال حلمى ، وعلى فهمى) وربما كذلك « محمود سامى البارودى » بالهجوم إلى القسطنطينية حتى يفسروا أمام الباب العالى مسلكهم .

وكانت هذه دعوة صريحة للباب العالى بالتدخل . وكان من المنتظر أن يرفض إقرارها « فرسينيه » إذا تمسك بأن الموقف لا يستدعى الاستعانة بجنود عثمانيين على نحو ما ذكر فى برقيته السالفة إلى لندن فى ٢٧ مايو . ولكن « فرسينيه » لم يلبث أن وافق على هذه الخطوة عندما علم بها . فبعث هو الآخر بتعليمات مشابهة إلى - الماركيز دى نوال (Noailles) السفير الفرنسى فى القسطنطينية . ولو أن « فرسينيه » على ما يبدو قد فعل ذلك مضطراً .

• • •

وفى القاهرة كان الموقف يزداد اضطراباً يوماً بعد يوم . فى ٧ يونية ١٨٨٢ وصل إلى الإسكندرية المشير درويش باشا على رأس وفد وحاشية كبيرة ويضم

الشيخ أحمد أسعد أحد رجال السلطان عبد الحميد . وبمجرد وصول بعثة درويش باشا هذه نشطت دعاية العسكريين ومساعيهم للتأثير على رئيس البعثة ، فنظم محمود سامي الوفود لمقابلة درويش باشا تحمل إليه العرائض التي تؤيد الوطنيين وزعماءهم ، واعتقد الخديو من جانبه أن بوسعه ، بالرشاوى والهدايا ، استمالة رئيس البعثة إلى تأييده .

ولكن أغراض بعثة درويش كانت متعددة ومتناقضة : فقد كان الغرض الحقيقي من إرسال البعثة مجرد التظاهر بتثبيت مسند الخديوية ، والعمل الجدي في الواقع لتقرير سلطة الباب العالي ، وذلك بإلغاء مجلس النواب واستدعاء جنود عثمانيين إذا لزم الأمر إلى مصر ، ثم التخلص من العسكريين باستدراج عرابي وزملائه إذا أمكن « للنزهة » على شواطئ السفور الجميلة — أي القضاء عليهم في لغة ذلك العهد . وثمة غرض آخر لهذه البعثة هو إطالة المخابرات وإدخال الطمأنينة « إلى قلب (المراقبة الثنائية) وتوفيق من جهة تأكيد سلطة الخديو » وذلك لكسب الوقت حتى يتم للباب العالي على يد البعثة تنفيذ مآربه . ولم تسفر بعثة درويش باشا إلا عن رسوخ الاعتقاد في ذهن العرابيين بأن السلطان لن يسمح للدول بأن تتدخل في شئون مصر تدخلا مسلحاً . ومع ذلك فقد كانوا يخشون في الوقت نفسه من أن يعجز السلطان عن دفع هذا التدخل عنهم . وإلى جانب هذا فهم كذلك كانوا يخشون أن ترسل تركيا جنوداً عثمانيين إلى مصر ، (يعني احتلال البلاد) ، لتحول دون تدخل الدول وهذا إذا كانت تركيا قد اعتزمت من جانبها أن تعمل هي لتثبيت مركز الخديوية بدلا من أن تترك للتدخل الأوروبي هذه المهمة ، ولكي تتمكن من تقرير سيادتها العثمانية على مصر .

• • •

فكانت أن نشطت إذاً الكتلة الوطنية بزعامة العسكريين ، ورأت أن تستعد للدفاع عن مصالحها وعن مصالح القطر ، وتزايد رواج الإشاعات المقلقة وخصوصاً في الإسكندرية بسبب وجود الأساطيل الأجنبية في مياهها . فطلب الأجانب بها من قناصلهم أن يأذنوا لهم بالتسلح استعداداً لمواجهة الطوارئ . وتوترت الأعصاب للدرجة أنذرت بهبوب العاصفة قريباً . حتى حدث يوم

١١ يونية ١٨٨٢ أن وقع شجار بين أحد المالكين من رعايا الإنجليز وبين أحد الأهالي الوطنيين (السيد العجان) بأحد أحياء الإسكندرية ، لم يلبث أن تحول إلى مذبحة مروعة . وقد يكون سبب هذه المذبحة حالة الفزع والقلق النفساني السائدة ، والتوتر الذي أنهك الأعصاب بسبب مجيء السفن الحربية الإنجليزية والفرنسية إلى الإسكندرية وما صار يروج من شائعات عن تهديدات العرايين ضد الخديو وضد الأجانب أو الأوربيين ، وهي إشاعات جعلت الذعر يملك هؤلاء وحملتهم على أن يسلحوا أنفسهم .

ولقد كان من أثر هذا الحادث أن رأت الدول : ألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا ضرورة التدخل « بحفاظة على أرواح الأوربيين » ، ورأت وجوب تشكيل وزارة جديدة إلى أن يتم الفصل في المسألة المصرية . فتألفت وزارة إسماعيل راغب باشا في ٢٠ يونية ، وتعين أحمد عرابي وزيراً للحرية والبحرية بها . ولكن هذه الوزارة لم تنل ثقة الخديو ، ورفضت إنجلترا وفرنسا الاعتراف بها . ونشطت الدولتان لإيجاد حل نهائي للأزمة .

• • •

وأما هذا النشاط فقد أسفر عن إفلاس تام للسياسة الفرنسية . فقد كان أميرال الأسطول الإنجليزي بمياه الإسكندرية السير بوشامب سيمور (Beauchamp Seymour) قد أبرق إلى حكومته منذ ٢٩ مايو : « أن الإسكندرية على ما يبدو قد سيطر عليها في هذا الصباح الحزب العسكري » . وكان ضباط الجيش والبوليس بالإسكندرية قد أبرقوا في ٢٧ مايو إلى الخديو بمهلونه اثنى عشرة ساعة لإعادة عرابي إلى الوزارة — وذلك عقب استقالة وزارة البارودي — وإلا كانوا غير مسئولين عن الأمن بالمدينة .

وفي ٣٠ مايو أبرق « السير شارلس كوكسن » (Cockson) القنصل الإنجليزي بالإسكندرية : « إن كل يوم يحدث فيه تأخير » بخصوص اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على أرواح الرعايا البريطانيين ، « يزيد من خطورة الروح المتسردة ضد النظام بين الجنود المصريين ، وإن الضباط المصريين يرغبون الأهالي تحت التهديد على توقيع عرائض بعزل الخديو » .

وفي ٣١ مايو حذر « مالت » حكومته ، بأن من المتوقع في أية لحظة أن

يحدث اصطدام الآن بين المسلمين والمسيحيين .

وفي ٣١ مايو كذلك نشرت صحيفة « روبا بليك فرانسيس » (République Française) « بوحى » من « غمبتا » : « أن من الواجب المحافظة على استقلال مصر ، وذلك بمنع حضور مندوبين أو جيش من قبل السلطان إليها » .
وعلى ذلك فقد صار على « فرسينيه » أن يقرر سريعاً الخطوة التي تتبعها فرنسا . ولقد فعل « فرسينيه » ذلك . وأما هذه الخطوة فقد استبعدت نهائياً وعلى نحو ما صرح به في مجلس العموم الفرنسي في أول يونيو ١٨٨٢ « تدخل مسلحاً فرنسياً » . ولما كان هذا الاستبعاد ينفي كذلك احتمال تدخل مسلح بريطاني فرنسي . فقد صار معناه قبول تدخل عثماني . وبذلك يكون « فرسينيه » قد ألغى قراره السابق الذي أبلغه إلى الحكومة الإنجليزية قبل ذلك بستة أيام فقط (في ٢٧ مايو) بعدم ضرورة الاستنجاد بجنود عثمانيين ، أي رفض التدخل العثماني .

• • •

وكان « فرسينيه » منذ ٢٣ مايو قد أوضح السياسة التي أراد أن يتبعها لتطمين الخديو على سلطته أثناء أزمة مطالبة « مالت » و « سنكو يتش » عراقي والوزارة البارودية بالاستقالة . فبعث بالاشتراك مع الحكومة الإنجليزية بمذكرة في ٢٣ مايو إلى الدول : « يؤكد فيها نوايا الحكومتين من حيث رغبتهما في ترك مصر تدبر شئونها بنفسها ، واستدعاء الأساطيل من مياه الإسكندرية ، بمجرد أن يستتب الهدوء بها ويصبح الأمن في المستقبل مكفولاً . وأما إذا اتضح على غير ما تبغيه (فرنسا وإنجلترا) أن من المعتذر الوصول إلى حل سلمي ، فسوف تتحدان مع الدول ومع تركيا بصدد اتخاذ الإجراءات التي قد تبدو لهما (أي لفرنسا وإنجلترا) أنها خير ما يمكن اتخاذه » . وعلى ذلك فقد عاد « فرسينيه » الآن لاعتناق هذه الفكرة ، فأبرق إلى « نيسو » بلندن في ٣٠ مايو : « حيث إنه لم يعد هناك أي أمل معقول في إمكان الوصول إلى حل سلمي عن طريق النفوذ الأدبي الذي يمثله وجود الأسطولين الإنجليزي والفرنسي ، ونشاط الوكلاء (الإنجليزي والفرنسيين) السياسيين في القاهرة ، فالطريقة الأكثر أثراً من الناحية العملية من غيرها هي على ما يبدو له أنه يدعى مؤتمر من سفراء الدول الكبرى وتركيا للانعقاد في إحدى العواصم » .

وفي ٣١ مايو أبلغ «جرانفيل» باريس موافقته على عقد المؤتمر الذي كان الغرض منه وضع الشروط التي يجرى بموجبها التدخل العثماني المسلح في مصر : «حيث إن هذا الاقتراح — كما قال «جرانفيل» متفق مع الآراء التي عرضتها الحكومتان الإنجليزية والفرنسية بالاتفاق فيما بينهما على الدول . ثم اقترح «جرانفيل» أن تكون القسطنطينية مكان المؤتمر .

وفي ٢ يونيو أوضحت الحكومتان الإنجليزية والفرنسية في تعليلاتهما إلى سفرائهما لدى ألمانيا والنمسا وإيطاليا وتركيا الغرض من عقد هذا المؤتمر ، وهو العمل لإيجاد حل للأزمة المصرية على أساس ما جاء في منشور ١٢ فبراير ١٨٨٢ للدول — أي الحفاظ على حقوق كل من السلطان والخديو ، وكذلك الاتفاقات الدولية والترتيبات الناجمة منها سواء مع فرنسا وإنجلترا وحدهما فحسب أو مع هاتين الدولتين متحدتين مع سائر الدول ، ثم احترام الحريات ، التي منحتها للشعب المصري الفرمانات الصادرة من السلطان ، ثم نمو نظم (الحكم) المصرية نمواً حكيماً .

ولكن وقتاً ثميناً انقضى قبل انعقاد مؤتمر الآستانة في ٢٣ يونيو . وقد بادرت الدول بإبرام (ميثاق النزاهة) (Protocole Désintéressement) في ٢٥ يونيو . وفيه تعهدت الحكومات المشتركة في المؤتمر بأنها في كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال أي جزء من أراضي مصر ولا الحصول على امتياز خاص بها ، ولا تعمل لنيل امتياز تجاري لرعاياها لا يعطى كذلك لرعايا سائر الدول . ولكن وقتاً ثميناً آخر ضاع في نظر الموضوعات المعروضة على المؤتمر لأسباب عدة : منها مناورات الأتراك الذين رفضوا الاشتراك في المؤتمر أولاً ، ثم تمسكوا بهذا الرفض مرة أخرى بعد تشكيل وزارة إسماعيل باشا بدعوى أن النظام قد صار مستتباً في مصر ، ولا مبرر الآن لوجود المؤتمر ، فلم يقبلوا الاشتراك في المؤتمر إلا في يوم ١٩ يوليو بعد أسبوع من ضرب الإسكندرية : ومنها مناورات ألمانيا أو بالأحرى البرنس بسمارك الذي عزا إليه «فرسينيه» أنه كان يخشى من ازدياد نفوذ فرنسا في القسطنطينية ، ومنها تمسك فرنسا بضرورة إقرار «الشروط» التي تحدد نوع التدخل العسكري العثماني ومداه حتى تحول كما قالت دون عودة مصر إلى مجرد إيالة عثمانية وعلى نحو ما كان عليه الوضع قبل الفرمانات (١٨٤١ — ١٨٧٣) .

وهكذا حتى يوم ٢ يوليو لم يكن قد تعدى بحث المؤتمر مسألة : « الغرض الذى يمكن تحقيقه من تدخل تركى مسلح فى مصر » . وفى ٦ يوليو بلغ المؤتمر مرحلة تقرير دعوة السلطان العثمانى لإرسال جنود عثمانيين إلى مصر تحت شروط معينة وعلى أنه يتضمن هذه الشروط اتفاق لاحق بين الدول الست المشتركة فى المؤتمر ، إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا والنمسا وروسيا .

وحاول السلطان إقناع الحكومات الأوربية بأن ترك له حرية العمل لإنهاء الأزمة المصرية بالشكل الذى ينال رضا الدول ، ولكن دون جدوى . لأن الحكومة الإنجليزية صارت لا تثق فى وعوده ، لا سيما وأن مسلك درويش باشا فى القاهرة كان يثير لديها الشك والريبة فى مقصد تركيا ؛ واعتقدت إنجلترا أن الباب العالى ممالى للعرايين .

ولم تفد حماقة أخرى ارتكبها الباب العالى ، بقصد بذر بذور التفرقة بين الدول عندما أبرق منذ ٢٥ يونية إلى لندن ، يخول إنجلترا الحق منفردة بالسيطرة على الإدارة فى مصر . فقد قوبل ذلك بالرفض القاطع من جانب الحكومة الإنجليزية لأن سياستها حتى هذا الوقت كانت قائمة على العمل المشترك ، وضد القيام بأى عمل أو تدخل انفرادى من جانبها أو من جانب أية دولة أخرى ، ولا تجيز إلا تدخلا (مسلحا) يأتى من جانب تركيا وحدها فقط و « متدبة » من الاتحاد الأوربى .

وحينما كان مؤتمر الآستانة يتعثر فى أعماله ، كانت الأمور تسير بسرعة لجعل الإنجليز ينفردون بضرب الإسكندرية .

فى ٣ يونية ١٨٨٢ أبلغ - بوشامب سيمور - الأيرالية البريطانية بأن الطواوى تقام بالإسكندرية لاستخدامها ضد الأسطول الإنجليزي .

وفى ٢٨ يونية أبلغ « كارتريت » (Cartwright) (الذى ناب عن مالت أثناء غيابه عن مصر لمرضه) اللورد جرانفيل أن وزارة إسماعيل باشا تصادف صعوبات عظيمة فى محاولتها أن تكبح جماح العنصر العسكرى فى الوزارة (أى أحمد عرابى) وأن راغب باشا قد أياسه عدم نجاحه هذا ، وأنه (أى راغب باشا) يجد الضباط مشغولين بالاستعدادات العسكرية عن الالتفات بجد لما يقتضيه الواجب من اتخاذ إجراءات تعيد الثقة والطمأنينة إلى النفوس ، أو لاتخاذ

ما يلزم من خطوات جديدة لإقامة النظام وإنشاء حالة عادية .
وفي ٣ يوليو أصدرت الحكومة الإنجليزية تعليماتها إلى « بوشامب سيمور »
بأنه إذا لم يقف العمل في إقامة الطوابي فوراً ، فهو مخول بهدمها وإسكات
البطريات إذا أطلقت هذه النار عليه .

وفي ٤ يوليو أبلغ اللورد ليونس السفير الإنجليزي في باريس هذه التعليمات
المعطاة إلى بوشامب سيمور ، إلى المسيو « دى فرسينيه » ، وسأله (بناء على
تعليمات حكومته ، أن يبحث تعليمات مشابهة لها إلى (كونراد) (Conrad) أميرال
الأسطول الفرنسي بالإسكندرية .

ولكن وزارة « فرسينيه » اعتبرت أن في إرسالها تعليمات مشابهة إلى الأميرال
« كونراد » ، تسليماً منها لإملاء سياسة أو خطة معينة عليها من جانب الحكومة
الإنجليزية . فقررت إذا حصل اشتباك أو قام الأسطول الإنجليزي بضرب
طوابي الإسكندرية أن يغادر الأسطول الفرنسي الإسكندرية مع عدم الابتعاد
عن المياه المصرية ، فيذهب إلى بور سعيد لاستخدامه في المحافظة على قناة
السويس . وفي ٥ يوليو أرسلت الحكومة الفرنسية تعليماتها في هذا المعنى إلى
« كونراد » . وفي اليوم نفسه أبلغ « فرسينيه » اللورد « ليونس » أنه إذا قام
« بوشامب سيمور » بضرب الإسكندرية فسوف لا يشترك الأسطول الفرنسي
معه في ذلك .

وفي ٦ يوليو أرسل « بوشامب سيمور » بلاغه الأول إلى طلبة باشا
عصمت قومندان الموقع بالإسكندرية بأن يكف عن أعمال التحصينات الجارية
في الطوابي . فأجابه طلبة عصمت بأنه لم يوضع بها أى مدفع جديد ولم
يجر فيها أى عمل جديد .

وفي ٩ يوليو استؤنف العمل في الطوابي . وركبت مدافع جديدة في طابية
السلسلة .

وفي صبيحة ١٠ يوليو أرسل « بوشامب سيمور » إنذاراً نهائياً إلى طلبة
عصمت بتسليم الطوابي المقامة على بوغاز الإسكندرية الجنوبي ، وإلا ضرب
الطوابي في صباح ١١ يوليو . وفي صبيحة اليوم نفسه أُنذر القناصل بالإسكندرية
بأنه سوف يبدأ الضرب بعد ٢٤ ساعة إذا امتنع طلبة عصمت عن تسليم الطوابي .

في ١٠ يوليو قابل في باريس اللورد ليونس الميسو فرسينيه وأبلغه فحوى
بلاغ الأدميرال بوشامب سيمور إلى طلبة عصمت ؛ قائلا إن الباعث على
هذا الإنذار أو البلاغ هو استئناف أعمال التحصينات من جديد .
ولكن جواب «فرسينيه» كان إن المعلومات التي وصلت من الأدميرال «كونراد»
والقنصل الفرنسي الجديد الميسو فورج (de Vorges) الذي خلف «سنكويتش»
حملت نفس الخبر ، ولكنها لم تذكر شيئاً عن استئناف العمل في الطوابي .
وفي صبيحة ١١ يوليو عندما لم يجب «بوشامب سيمور» إلى طلبه ،
بدأ ضرب الإسكندرية .

• • •

ثم تلاشت الحوادث بعد ذلك . فأحرق سليمان سامي داود الإسكندرية
في ١٢ يوليو وفي مساء اليوم نفسه كان قد تم انسحاب الجيش من الإسكندرية
وغادرها عرابي . وفي ٢٠ يوليو أقال الخديو عرابي من الوزارة . ولكن الشعب ،
أعيانه ووجوهه ، قرروا مواصلة الدفاع عن البلاد إلى النهاية بزعامة عرابي .
فاشتركت الأمة بأسرها في النضال ضد الإنجليز . وتحصن عرابي بجهة كفر
الدوار ، فتحول الإنجليز الذين كانوا قد احتلوا الإسكندرية في ١٣ يوليو إلى
مهاجمة البلاد عن طريق قناة السويس وهي المنطقة التي تركها عرابي مكشوفة
اعتماداً على تعهد فردنند دلسبس له بالمحافظة على حيطة القناة وهو التعهد الذي
أقنع عرابي بأن الفرنسيين سوف يدافعون عن مصالحهم . ولا تسمح فرنسا أن
يقتحم الإنجليز قناة السويس . ولكن هؤلاء الأخيرين سرعان ما اقتحموا قناة
السويس بالرغم من احتجاجات «دلسبس» ، واحتلوا السويس بأمر من
الخديو دون مقاومة في أوائل أغسطس ١٨٨٢ . وفي ١٤ سبتمبر هزموا جيش
عرابي في واقعة التل الكبير . وفي ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ احتلوا القاهرة ، فكانت
بداية الاحتلال البريطاني .

ولقد دافع «فرسينيه» عن خطته الفاسدة وامتناعه عن الاشتراك مع
الإنجليز في «العمل المادي» في اللحظة الحاسمة عندما صار «بوشامب سيمور»
يخشى من أعمال التحصينات البحرية ، فقال :
« ومن غير التشكك في صدق «بوشامب سيمور» عندما أبدى مخاوفه

من حتى أن أقول إن المعلومات التي بلغتنا لم تكن منبهة بالخطر بالدرجة التي تجعل الظروف القائمة عملية الضرب لا تبدو عملاً عدوانياً أكثر منه عملاً دفاعياً ؟ فهل كان الواجب علينا إذا استدعى الموقف أن يقع الضرب ، أن نشترك فيه ؟ هناك سببان صرفان عن ذلك : فمن جهة ألا يكون معنى هذا الاشتراك أننا قد تخلىنا عن التعهدات التي أعطيت في (مؤتمر الآستانة) ، وبمقتضى هذه التعهدات يمتنع العمل الفردي أو المنعزل ، على الأقل ما دامت أرواح (رعايانا) غير معرضة للخطر ؟ ثم إنه لم يحدث في هذا الظروف ما يهدد هؤلاء الرعايا . وبدلاً من تأمينهم ، فإن عدواناً لا مبرر له ، من شأنه أن يعرضهم لفورة التعصب الإسلامي ، ومن جهة أخرى ، إن أبسط قواعد الحكمة تقتضي عند الإقدام على مغامرة كهذه أن يكون المرء لديه جنود لإنزالهم إلى البر ، وذلك لوقف أو للقضاء على ما قد يميل إلى ارتكابه من الأعمال المتطرفة الجنود المصريون أو البدو العربان أنفسهم . ولكن للأسف كان يعوزنا هؤلاء الجنود . فالأساطيل (الأسطول الإنجليزي والأسطول الفرنسي) التي كانت متجمعة للقيام بمظاهرة بحرية بسيطة ، لم تكن مزودة بالذخائر الكافية . وحتى السفن الإنجليزية الأخيرة المرسلة من جبل طارق لم تكن قد وصلت (أو أحضرها) الإنجليز بعد وفي هذه الظروف كان الضرب الذي أرادته الوزارة البريطانية محفوفاً بالمخاطر الجسيمة على الأوروبيين .

وكان هذا أو هي دفاع أمكن أن يتقدم به سياسي يريد انتحال الأعذار السقيمة لتبرير سياسته الفاشلة !

كـ - والخلاصة :

أولاً : إن فرنسا بسبب سياستها الخاطئة في المسألة المصرية كانت مسئولة عن الاحتلال البريطاني لهذه البلاد ، وذلك منذ أن صارت تعمل لخلع الحديبو إسماعيل ، وتم لها ما أرادت ، ثم منذ أن قامت سياستها على الحيلولة دون أي تدخل عثماني في مصر ، ومحاوله جعل هذا التدخل مقصوراً على إنجلترا وفرنسا وحدهما فقط . وتلك كانت سياسة برتلمي سانت - هيلير ، وغمبتا ، وفرنسينيه . وأما المسئول مباشرة عن فشل السياسة الفرنسية فكان (فرنسينيه)

الذى أظهر تردداً عظيماً في سياسته ؛ وأثر في المرحلة الأخيرة أن يعتمد على مؤتمر الآستانة في إيجاد حل للمسألة المصرية على أن يشترك مع إنجلترا في « العمل » أو الفعل المادى عندما يحين موعده .

ثانياً : إن إنجلترا التي رفضت في ١٨٧٨ احتلال مصر وعلى أن يكون هذا الاحتلال وقتئذ برضاء ألمانيا وروسيا ، ثم لم تعمل لخلع الخديو إسماعيل في ١٨٧٩ إلا تحت ضغط الموقف السياسي في أوروبا ، لم تلبث أن تخلت عن سياستها في المسألة المصرية التي قامت حتى هذا الموقف على أساسين هامين ، هما عدم انفراد دولة واحدة بالنفوذ المتفوق في مصر ، وذلك مبدأ ظلت إنجلترا تتمسك به دائماً وحتى المرحلة الأخيرة ، ثم قيام تركيا بالتدخل عند نشوء الحالة الموجبة له ومنتدبة عن الاتحاد الأوربي ولقد تخلت إنجلترا عن هذه السياسة بسبب ما تبين لها من تردد السياسة الفرنسية ، ولأنها صارت لا تثق إطلاقاً في صدق نوايا الباب العالي ، ولاقتناعها بأن تنفيذ الارتباطات التي ارتبطت بها من حيث وجوب تأييد مسند الخديوية والقضاء على الثورة العسكرية ضرورى لاستتباب الأمن في البلاد : أى لصيانة « الوضع » القائم والذي يكفل استمراره ضمان مصالحها ، ومن أهم هذه المصالح تأمين طريق مواصلاتها مع الهند عبر قناة السويس ، والأراضي المصرية . وذلك اعتبار شرحه أحد كتابهم « تريل » (Traill) في كتابه عن (إنجلترا مصر ، والسودان) فقال :

« عندما انتزعت السلطة من الخديو على يد عصيان عسكري (أو ثورة عسكرية) ، وظهر كأنما قد صار هناك خطر داهم بأن تنتقل سيطرتنا على مواصلاتنا الهندية إلى يد مجلس ثورى (أو ديكتاتورية ثورية) غير مسئولة صار في التو والساعة إدراك أن أزمة قد نشأت وذات طابع يهدد تهديداً خطيراً مصالحنا الإمبراطورية للدرجة أنه ما كان بوسع أية حكومة بريطانية ، مهما كان لونها السياسي ، أن تقف دون نشاط (أو بلا حراك) » .

فكان لكل هذه الاعتبارات إذاً أن أقدمت إنجلترا على العمل منفردة . ولا جدال في أن إنجلترا ما كانت تقدم على العمل المنفرد هذا ، لو أنها لم تجد في الظروف القائمة ، بسبب تردد فرنسا خصوصاً ، وعدم توقعها ظهور أية معارضة جدية من جانب سائر الدول ، ما يتيح لها الفرصة لتصحيح التوازن

الدول في البحر الأبيض المتوسط بعد أن احتلت فرنسا تونس في ١٨٨١ .
وأما هذا التحول إلى العمل المنفرد فقد بدأ بصورة نهائية منذ شهر يونية ١٨٨٢
بسبب ما ظهر من تعثر في أعمال مؤتمر الآستانة ، ثم التهديد المباشر الذي
تعرض له مسند الخديوية على يد « العرايين » .

ثالثاً : إن السبب الجوهرى لكل ما حدث كان التدخل الأجنبي الذي أوجدته
(الوصاية الدولية) التي نشأت من تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ ، والتي زادت
سيطرتها بسبب الأزمة المالية في عهد الخديو إسماعيل إلى أن أدت هذه الأزمة
إلى خلعه . ولقد ترتب على خلع الخديو إسماعيل أن ضعف مسند الخديوية نهائياً
بعد ذلك ، فخضعت الخديوية تماماً للضغط (العصاية الدولية) التي أرادت
المحافظة على مصالحها هي المالية والسياسية وتوكيدها ؛ هذا من جهة ؛ ثم
خضعت للضغط العثماني من جهة أخرى ، وذلك عندما وجد الباب العالي في
ضعف الخديوية فرصة مواتية كى يسترد نفوذه المفقود في مصر ، وكى يعمل
لإلغاء الامتيازات التي نالتها مصر في فرمانات السلطانية من أيام محمد علي .
ولم يكن للخديو توفيق الحنكة السياسية التي كانت لأبيه وبالرغم من
دفاع السير « أدوارد مالت » عنه الذي عزا إخفاق توفيق إلى قسوة الظروف التي
أحاطت به والتي جعلته يقف بمفرده أمام عدة قوات متنازعة : الباب العالي ،
الدول الأوروبية (خصوصاً فرنسا وإنجلترا) ، العسكريون والوطنيون (من العرايين)
ثم الشراكسة والأتراك . ولقد اختط توفيق لنفسه سياسة مترددة بين الاعتماد
على الباب العالي تارة وبين الاعتماد على الوصاية الدولية أى الدول الأوروبية تارة
أخرى في تأييد سلطته وصار أخيراً يعتمد على إنجلترا وفرنسا وقد أخطأ التقدير
في كل الأحوال وفضلاً عن ذلك فقد فشل في معالجة الموقف الداخلي ؛ وكان
مبعث فشله ذلك الضعف الذي لحق بمسند الخديوية ذاته نتيجة لخلع إسماعيل ،
من جهة ، واعتماده على أساليب الدس والمؤامرة والمراوغة في محاولة التغلب على
الصعوبات التي صادفته في علاقاته مع العرايين ، من جهة أخرى ، ولقد كانت
المحاولة التي قام بها توفيق ليسترجع نفوذ الخديوية السبب الذي جعله يقاوم
مطالب الوطنيين من العسكريين و« الدستوريين » ، والذي جعله فوق ذلك
يرتقى نهائياً في أحضان (الوصاية الدولية) .

وأخطأ الوطنيون والعسكريون التقدير عندما توهموا أن نزاعهم مع الخديو مسألة داخلية لا يجب أن تنال اهتمام الدول ، على الأقل ، بالدرجة التي تستدعي تدخل الدول في شؤونهم ، وخيل إليهم أن إظهار الحرص على احترام التعهدات الدولية الخاصة بمسألة الديون كفيل وحده بتجريد الدول (أو فرنسا وإنجلترا بالذات) من أى مبرر للتدخل . ووجه الخطأ في هذا التقدير أن المسألة المالية في خطوطها العريضة لم تكن إلا ستاراً في الحقيقة يخفى وراءه تنازعا سياسيا بين إنجلترا وفرنسا خصوصاً على الاستئثار بالنفوذ الأعلى في مصر ، لم يلبث أن زادت حدته في السنوات الأخيرة من عهد الخديو إسماعيل ، وأن هذه المسألة (المالية) لم تكن السبب الحقيقي في عزل هذا الخديو ، وأن النزاع إذا استفحل بين الخديو (توفيق) وبين الوطنيين والعسكريين بالصورة التي ينجم منها في رأى هاتين الدولتين تهديد خطير للأمن ، ومعنى ذلك أنه يودى بمصالح إنجلترا وفرنسا المالية والسياسية ، لم يكن هناك مفر حينئذ من أن يفضى هذا النزاع عاجلاً أو آجلاً إلى تدخل هاتين الدولتين المسلح ، أو قطعاً وعلى الأقل وكما حدث إلى تدخل واحدة منهما .

ولقد كان هناك من النذر ما يكفي لوجوب التريث من جانب الوطنيين والعسكريين ، وبخاصة بعد مجيء الأسطولين الإنجليزي والفرنسي إلى الإسكندرية منذ ١٩ مايو ، لأن الخديو توفيق الذي ربط نفسه (بالوصاية الدولية) من أجل تثبيت (خديويته) كان ضالعا مع إنجلترا وفرنسا ، ولأن زوال الخلاف بين الخديو والعرايين (حول مسألة تعديل الحكم في المؤامرة الجركسية) الذي أعلن في ١٥ مايو ، كان ظاهرياً فحسب ، واستمر كل من الفريقين يكد للآخر . وفي رأى بعض الذين عاصروا هذه الحوادث : لو أن أحد عرايى استجاب لمطلب المذكرة الرسمية (في ٢٥ مايو) وقبل مغادرة القطر ، لكان ممكناً أن تنفرج الأزمة ، ولما سارت الأمور بالشكل الذي حدث .

ورابعاً : وأخيراً ، إن (الوصاية الدولية) التي أوجدتها تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ ، كانت الكفيلة في النهاية بجلب الاحتلال البريطاني إلى مصر . لقد انحصر من الوجهة العملية تطبيق هذه (الوصاية الدولية) على مصر في اشتداد النزاع بين إنجلترا وفرنسا على الاستئثار بالنفوذ السياسى الأعلى في هذا

القطر . ولو أن الباشوية أو الخديوية المصرية لم تكن من أملاك الدولة العثمانية ولم تكن تريد الدول (إنجلترا وفرنسا خصوصاً ، وذلك للأسباب التي عرفناها) بقاءها في نطاق الإمبراطورية العثمانية ، لكان من المنتظر أن يؤدي هذا النزاع الإنجليزي الفرنسي على النفوذ السياسي في مصر إلى إضعاف الوصاية الدولية ، ولكن هذا النزاع بسبب الوضع القائم ساعد على إحكام سيطرة هذه الوصاية الدولية على مصر . ومع ذلك فقد كان واضحاً ، وبنسبة تزايد النزاع على النفوذ السياسي بين فرنسا وإنجلترا ، أن تطبيق هذه الوصاية الدولية لن يكون إجراء يصدر عن (اتحاد أوربي) . بل سوف ينحصر التطبيق في النهاية في يد واحدة من الدولتين المتنازعتين على النفوذ : إنجلترا وفرنسا .

وكانت إنجلترا هي التي انفردت بالإجراء الذي نقل (الوصاية الدولية) من تدخل اقتصادي سياسي إلى احتلال عسكري ، يكفل للإنجليز السيطرة الفعلية من دون سائر الدول الأوروبية ، ومن دون الباب العالي صاحب السيادة الشرعية على مصر .

وأما السبب الذي دعا إلى هذا التحول فهو أن الدولتين المتنافستين (إنجلترا وفرنسا) قد اختلفتا في المرحلة الأخيرة من مراحل النزاع والمنافسة على النفوذ بينهما ، في أن فرنسا ، على خلاف إنجلترا ، أبت أن تعترف بأن سياسة التدخل المسلح سواء أتي هذا التدخل من ناحية فرنسا فقط أو كان تدخلاً فرنسياً - إنجليزياً ، أو كان عثمانياً ، وسواء كان هذا التدخل بناء على « انتداب » أوربي أو لم يستند على (اتحاد أوربي) فإن هذه السياسة سوف تستتبع حتماً « فعلاً مادياً » عليها أن تتأهب له كاحتمال لا مفر من مواجهته إذا نشأت الحالة التي توجب التدخل المسلح .

أما الإنجليز فقد قدر ساستهم مختلف الاحتمالات وتأهبوا لمواجهتها بمجرد أن صح عزمهم على اتباع سياسة التدخل المسلح ، فاعترفوا بأن (الفعل المادي) عند قيام الحالة الموجبة للتدخل المسلح ، هو النتيجة المحتمة لهذه السياسة .

الثورة المهدية (في السودان)

١ - أسباب الثورة :

ترتب على مجيء البريطانيين إلى مصر أن خضعت مصر في تصريف شئونها لسلطات الاحتلال البريطاني . ومن أول الأمر استأثر مصير السودان باهتمام الإنجليز . وذلك لأسباب عدة ارتبطت بالمهمة التي أخذوا على أنفسهم القيام بها من حيث إعادة تنظيم الحياة السياسية والمالية في مصر على أنقاض الفوضى التي نجمت من الارتباك المالي من جهة ، والتمرد العسكري من جهة أخرى . ولما كانت الثورة مشتعلة في السودان ، عند مجيء البريطانيين ، فقد صار لزاماً على سلطات الاحتلال أن تدبر أمر هذه الثورة على وجه السرعة . وسوف نرى أن البريطانيين أرغموا الحكومة المصرية على قبول إخلاء السودان (١٨٨٤) . وأخلى المصريون السودان . واستطاعت المهدية أن تؤسس نوعاً من الحكم الذي اقترن بالاضطراب والفوضى ، وعجز عن وقف اعتداء الاستعمار الأوربي فاقطعت الدول الأوربية أجزاء من السودان ، ثم قرر الاحتلال البريطاني استرجاع السودان ، فاشتركت في العمليات العسكرية قوات بريطانية إلى جانب القوات المصرية السودانية (١٨٩٨) وشاء البريطانيون أصحاب السلطان في مصر بسبب احتلالهم العسكري لها أن يفرضوا على السودان نظاماً جديداً للحكم والإدارة ، عرف باسم النظام الثنائي Condominium يحول لهم الاشتراك مع مصر في حكومة السودان بصورة نتج عند تنفيذها أن استأثر الإنجليز بكل نفوذ في هذه البلاد - دون المصريين أصحاب الحقوق الشرعية التي عرفناها في السيادة عليها ، ودون السودانيين أنفسهم الذين تمتعوا بقسط كبير من الحكومة الذاتية في عهد « المصرية » التي كان من أركان نظامها السياسي في السودان إشراك العناصر الوطنية في شئون الحكم والإدارة . ولقد هدف (النظام الثنائي) بالصورة التي جرى تنفيذه بها إلى أن يستبدل بذلك الحكم الذاتي الذي كانت

تدعت أركانه قبل (الثورة) نوعاً من الوصاية يجمع في أيدي الإنجليز كل السلطة ويقصى عن الحكم المصريين والسودانيين على السواء بدعوى أن الأولين صاروا أنفسهم موضوعين تحت الوصاية التي أتى بها الاحتلال البريطاني لمصر فهم لا يصلحون لأن يشاركوا في ممارسة شئون الحكم في السودان ، وأن الآخرين (أى السودانين) قد دمغتهم المهدية التي استنقذهم استرجاع السودان من قوضاها ، بالتخلف والتأخر فلا يصلحون لممارسة شئون الحكم في بلادهم ، ولا مناص من تدريبهم في خطوات وثيدة على أساليب الحكم والإدارة حتى يتسنى بعد سنين طويلة إقامة الحكومة الذاتية .

ولسنا نبغى في هذا المكان التعرض لسياسة الاحتلال البريطاني في كل من مصر والسودان لبيان وجه الحقيقة من هذه الادعاءات . ولكن الذي يعيننا أن الإنجليز على وجه الخصوص والكتاب الذين تأثروا بدعاؤهم صار لزاماً عليهم أن يتلمسوا الأسباب التي يسوغون بها أولاً استمرار احتلالهم لمصر ، وثانياً انفرادهم بالسلطة في السودان دون مصر الجانب الآخر من النظام الثنائي . وقد نجم من محاولتهم أن شوهت سمعة الحكم في العهود السابقة على الاحتلال البريطاني ، ليس في مصر وحدها بل في السودان كذلك .

وفيما يتعلق بالسودان وبالثورة المهدية ذاتها ، التمس الطاعنون على الحكم المصري في السودان لقيام هذه الثورة أسباباً مؤسسة على سوء الحكم والإدارة وتدمير السودانين من هذا الحكم وخططهم عليه حتى صاروا يريدون زواله . وعلى ذلك ذكر كتابهم أسباباً أصيلة في زعمهم لقيام الثورة المهدية .

أولها : أن الحكم المصري في السودان كان مبنياً على الاستغلال : استغلال موارد السودان لفائدة مصر وحدها . وذلك منذ أن فتح المصريون هذه البلاد في أوائل القرن التاسع عشر ، يحفرهم على هذا الفتح : أن السودان موطن الرقيق والذهب . حتى لقد بقى الاستغلال الغرض الرئيسي في الحكم طوال العهد المصري .

وتلك دعوى قد انضح ضعفها وعدم جدواها في دراستنا لأسباب ضم السودان إلى مصر . ولا يفيد هذه الدعوى كذلك ، قول أصحاب هذا الرأي إن الموظفين المحليين ، على كل الأحوال ، جعلوا « الاستغلال » ديدنهم سواء

تنزهت الحكومة الرئيسية في القاهرة عن الرغبة في الاستغلال ، أم لم تكن متزهة .

وثانيها : أن المسئولين المصريين نظروا إلى الخدمة في السودان كعقوبة يوقعونها على الذين يريدون تفهم وإبعادهم . فتألفت إدارة الحكم في السودان من أراداً عناصر « الموظفين » الذين كفى وجودهم هناك لأن يعطل أية إصلاحات قد تصدر عن الخديوية في القاهرة أو عن الحكمدارين في الخرطوم ، كما أنه كان كافياً لضياح العدالة وانتشار المظالم . وقد اتضح في موضع آخر من الدراسة أن سواد « الموظفين » المسئولين من مصريين وسودانيين في هذه البلاد كانوا من المشهود لهم بالكفاءة والأمانة الذين سهروا على الإدارة في الحكومة المركزية أو في الأقاليم .

وثالثها : أن الحكم المصري في السودان كان معنياً بالفتح والتوسع لدرجة بعيدة حتى إنه وضع الرغبة في التوسع فوق أكثر الاعتبارات الخديوية بالاهتمام حقاً ، وهو تثبيت هذه الفتوحات ودعم سلطان الحكومة بها . فتزايد ضعف هذا السلطان بدرجة اتساع الفتوحات المصرية : في مديرية خط الاستواء ، وفي دارفور ، وفي السودان الشرقي وعلى طول ساحل البحر الأحمر . ثم إنه كان ينبغي على المصريين أن يعنوا قبل كل شيء بإنشاء شبكة واسعة من المواصلات السهلة التي تربط أطراف أملاكهم بمركز حكومتهم في الخرطوم حتى تستتب لهم السيطرة في كل الجهات التي دانت لهم .

ووجه الخطورة في هذه الادعاء أنه افترض كحقيقة واقعة أن التوسع والفتح أو امتداد النفوذ المصري في السودان كان غرضاً مقصوداً لذاته ، فلا يعدو إذا صح هذا الافتراض — أن تكون وحدة الوادي التي عمل المصريون على تحقيقها من أوائل القرن الماضي ، مجرد نوع من الاستعمار الذي أراد به المصريون أن يخضعوا السودان لاستغلالهم .

ولكن — كما ذكرنا — لم يكن الحكم المصري قائماً على الاستغلال . أضف إلى هذا أن المصريين بفضل التنظيمات الإدارية التي أوجدوها ، وإصلاح طرق المواصلات ، وإنشاء البريد والبرق ووضع أول مشروع لسكة حديدية في السودان قد تمكنوا من دعم سلطان الحكومة بالرغم من الصعوبات العديدة

التي واجهت الحكم المصري في السودان ، وأهمها استفحال خطر تجارة الرقيق في السنوات التي سبقت عهد الخديوية في مصر ، وهي التجارة التي ساهم فيها بنصيب وافر المغامرون الأوروبيون والليغمانتيون في رعاية « امتيازاتهم الأجنبية » وفي حماية « قنصلياتهم » .

وثمة حقيقة أخرى هي أن التوسع في أقاليم النيل العليا ، وفي دارفور والصومال وهرر والسودان الشرقي لم يكن عن رغبة في زيادة الفتوحات المصرية . حقيقة لقد ترتب على هذا التوسع أن نشأ ما صار يعرف باسم الإمبراطورية السودانية ، أو « إمبراطورية مصر في أفريقية » ، وما كنا سميناها نحن في هذه الدراسة « بدولة وادي النيل » . ولكن الحافز على إنشاء هذه الدولة الأفريقية لم يكن استعماريًا بل كان إنسانيًا . ذلك أن مبعث هذه الفتوحات ، كما سبق أن أوضحنا ، لم يكن سوى الرغبة في مكافحة الرق والنخاسة والعمل بالصورة التي عرفناها لإلغاء تجارة الرقيق .

وأما التدمير من هذا الحكم المزعوم أنه كان سيئاً ، فقد ثبت — على حد قول أصحاب هذا الرأي — من اليوم الذي تم فيه للمصريين إخضاع هذه البلاد لسلطانهم ، وظل يتزايد على مر الأيام وبدرجة تقدم العهد بالحكم المصري وزيادة انتشار المساوي والمظالم تبعاً لذلك . ولقد بلغ هذا التدمير ذروته سنة ١٨٨٠ . ولكن الأهليين الذين راضوا أنفسهم على احتمال أذى الحكم المصري كانت تفرقهم النزاعات القبلية . ومنعهم الانقسام من التكتل ضده ، وأقعدهم عن الثورة أن السلاح الذي كان بيدهم لا يقدو الحراب والسيوف ولا نفع لهذا السلاح أمام جيوش المصريين النظامية والمسلحة بالبنادق والمدافع . فكانوا في حاجة إذاً لأن يظهر بينهم زعيم يستطيع تسوية الخلافات وإزالة أسباب الانقسام بينهم ، وكانوا في حاجة لعقيدة قوية تدفعهم دفعاً إلى التضحية بأرواحهم ، فلا يترددون بالرغم من عدم جدوى السلاح الذي معهم في الثورة على الحكومة الظالمة . ولذلك فإنه ما أن ظهر محمد أحمد المهدي حتى وجد فيه السودانيون الزعيم الذي ينفخ فيهم الروح الدينية القوية والذي يستطيع قيادتهم إلى الثورة على الحكم المصري في السودان .

تلك إذاً أسباب الثورة المهدية في نظر الذين أرادوا أن يتلمسوا لقيامها

مسوغاً من سوء الحكم والإدارة على عهد (المصرية) ، في السودان .
ونحن وإن كنا لا ننفي أن الحكم المصري في السودان ، شأنه في ذلك شأن
غيره من نظم الحكم والإدارة . لا يخلو من شائبة ؛ وأن اتساع الفتوحات
المصرية في السودان جعل مهمة الحكم أكثر تعقيداً وخطورة ؛ فإن للثورة
المهدية أسباباً ترجع في أصولها إلى عاملين أساسيين — ولو أنها كانت تصطبغ
بالصبغة الدينية — في السنوات العشر خصوصاً التي سبقت اندلاع الثورة
هما : محاولة إلغاء تجارة الرقيق بالحديد والنار ومكافحة الرق والنخاسة ،
ثم ضعف الحكومة المركزية في مقر الخديوية ذاتها في القاهرة .
أما عن محاولة إلغاء تجارة الرقيق ، فقد انحصر خطرهما — إلى جانب الاضطراب
والثورات التي سببها مثل ثورة سليمان الزبير في بحر الغزال (١٨٧٩) ، وهارون
في دارفور ، وصباحي في كردفان (١٨٧٩ — ١٨٨٠) — في أنها كشفت
عن مواطن الضعف الكامنة في حالة التخلخل التي كان لا يزال يمر في مراحلها
الآخيرة (المجتمع السوداني) ، عندما فرض عليه الحكم المصري جهازاً للحكم
والإدارة انتقل السودان بسببه من (الإقطاع الشرقي) الذي كان عليه عند مجيء
المصريين إلى (النظام السياسي) الذي أوجب الخضوع لسلطان الحكومة الواحدة .
فالمعروف أن (الإقطاع الشرقي) وهو النظام السائد وقتئذ في الشرق الأوسط
يختلف عن الإقطاع الغربي في أن هذا الأخير يقوم على قاعدة التبعية أي
العلاقة بين السيد أو المتبوع وتابعه والتي تستند على إقطاع الأرض ؛ ثم الولاء
أي ولاء التابع في تأدية الخدمة المطلوبة للسيد في نظير الأرض التي أقطعه
السيد لإياها ؛ وهذه الخدمة هي تجهيز الفرسان والجنود المسلحين بجيش السيد .
بينما في الإقطاع الشرقي ، لا توجد التزامات عسكرية ، لأنه يقوم أساساً على
قاعدة التزام الضرائب أو إقطاع الأرض ، وفي كلا الحالتين في نظير خدمات
معينة ينتظر أو صارت تأديتها لصاحب السلطان (أو للدولة) . ولذلك فإنه
بينما قد مهد الإقطاع الغربي لظهور الأمراء الأقوياء الذين لما صاروا ملوكاً أنشأوا
الدولة الحديثة في العصور الحديثة ، فقد تسبب عن الإقطاع الشرقي ضعف
السلطة المركزية وقيام الحكومات المنفصلة أو المستقلة في الولايات البعيدة عن
مقر هذه السلطة المركزية الضعيفة .

وفي السودان تعددت « حكومات » القبائل القوية في أنحاء السودان الذي خضع للسيطرة العربية . ومع أن ملوك الفونج استطاعوا تأسيس مملكة في سنار ، وسلاطين القور في دارفور ، من أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر الميلاديين ، فإن سيطرة هؤلاء السلاطين والملوك على الرؤساء والزعماء المجاورين لهم كانت متغيرة بتغير مقدار القوة الذي ناله هؤلاء أو الضعف الذي أصابهم . وفي ظل هذا (الإقطاع الشرقي) وتحت السيطرة العربية تشكل المجتمع السوداني وانطبع بالصورة التي بقي عليها حتى أيام الفتح المصري .

ولم يأت جانب الفوضى الناجمة من تنازع هذه القوات الداخلية الصغيرة وتقهقر اقتصاديات السودان نتيجة لما يمكن تسميته بالحرب الأهلية المستمرة لم يخضع المجتمع السوداني لنظام من الحكم والإدارة يفرض عليه — غير موارد (بيت المال) المعروفة : العشر^(١) ، والخراج^(٢) ، والزكاة ، والضرائب الجمركية أو العشور^(٣) والجزية أو ضريبة الرؤوس^(٤) — من الضرائب ما يكفي لأن تقوم بفضل المال المتحصل منها حكومة قوية تقدر على تجهيز الجيوش لإخضاع الرؤساء والزعماء المحليين ، وإنشاء الدولة الحديثة . ولقد بقي المجتمع السوداني بسبب هذه الحاجة للنظام الحكومي والإداري المركزي لا يشعر بوطأة « الحكومات » أو « السلطات » المتعددة المحلية ذات المطالب المالية المحدودة والتي وإن اشتد ظلمها وعسفها في تحصيل الضرائب وفرض الغرامات فقد كان في مقدور سواد الناس في أحيان كثيرة التخلص من دفع الضريبة لخلل الجهاز الحكومي والضريبي نفسه .

وثمة أثر آخر للسيطرة العربية هو أن الرق لم يلبث أن تغلغل في كيان

(١) العشر : ضريبة الأرض التي تؤخذ من غلة الأراضي التي لم تفتح عنوة أو التي قسمتها الدولة كغنيمة على المتحاربين .

(٢) الخراج : نقداً أو عيناً وهو ما يؤخذ من الأراضي التي استبقتها الدولة في البلاد المفتوحة لنفع الدولة ذاتها ولم توزعها على المحاربين أو ما كان يؤخذ مما صالحت عليه الدولة أصحاب الأرض المسلمين في البلاد التي ملكتها بأن تترك هؤلاء فيها بخراج معلوم .

(٣) العشور : على المتاجر والسفن التي يدخلها المشركون بلاد المسلمين .

(٤) وهذه موروثة من الأزمنة القديمة كالتزام الضرائب تجبي من أهل الكتاب والمسلمين وجوباً كما تجبي الزكاة من المسلمين .

السودان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . فقد بدأت أولى الهجرات العربية الكبرى إلى السودان في القرن السابع الميلادي فجاء إليه العرب من ذلك الحين من الشرق عبر اليمن والحبشة ، ومن الشمال من مصر ، ومن الغرب من مراکش وتونس ، وامتزجوا بالسكان الأصليين وبنى أكثرهم بدواً رجالين جالت قبائلهم في أنحاء السودان على جانبي النيل وامتد سلطانهم إلى خط عرض ١٠ درجات شمال خط الاستواء : حول دنقلة حيث سيطرت قبائل الشايقية ، وحيث عاش الدناقلة بين الشلالين الثالث والرابع ، وهؤلاء من النوبة سكان البلاد الأصليين الذين اختلطوا بالعرب وامتزجوا بهم ، ومن الدناقلة الإمام محمد أحمد المهدي [من الكنوز من نسل نجم الدين] ؛ ثم في السودان الشرقي : بنو عامر والحلانقة والهندوة والبشارين والعبادة [وأصولهم من البجة والعرب] ، وفي النيل الأوسط من المكان الذي يتلاقى فيه العطبرة بالنيل إلى ما بعد سنار على النيل الأزرق والدويم على النيل الأبيض جنوباً : الجعليون والعايد للآب وبنو حسين والشكرية والحسانية والفونج وهؤلاء الأخيرون أسسوا مملكة سنار مع العايد للآب وينسبون أنفسهم إلى بني أمية ؛ وأحدث الآراء أن الفونج أصلهم من العرب الذين استوطنوا في جهات الحبشة الشمالية - المعروفة بإرتريا الآن - وامتزجوا بأهل البلاد قبل أن يؤسسوا ملكهم في سنار ، ثم الهقى (أو الحميج) ووزراء الفونج الذين ينسبون أنفسهم للجعليين ، ثم قبائل أخرى . وفي السودان الغربي في كردفان ودارفور : البقارة ، ومنهم الرزيقات والتعايشة ومن هؤلاء التعايشة الخليفة عبد الله التعايشي خليفة محمد أحمد ؛ ثم الكبابيش وغير ذلك .

وتأثر تكوين المجتمع السوداني بهذه السيطرة العربية من حيث نشوء طبقة أرستقراطية ، تتألف من الذين ينتمون إلى أصل عربي ، سواء أكان هؤلاء من الحضرة أي المستقرين على الأرض ، أم من البادية المتنقلين ومن بين هذه الطبقة الأرستقراطية كان السلاطين والمكوك والمشايخ ورؤساء القبائل . والطبقة الأرستقراطية هذه هي التي استفادت من النشاط التجاري - تجارة القوافل فأثرت واستمر يتزايد ثراؤها باتساع نطاق التبادل التجاري الذي كان يجري بين مملكتي سنار ودارفور خصوصاً وبين مصر والحبشة وبلاد العرب وفارس والهند ، وبرنو ، وباقرى ، وبرقو ، ودار بنده وواداي ؛ ثم مع كردفان وبحر الغزال .

وأما أهم سلع التجارة في السودان فكان الرقيق الذي كان يأتي من الحبشة إلى سنار ؛ ويجهز سلاطين سنار الغزوة لصيده من بين قبائل الدنكا خصوصاً ، بينما استوردت دارفور الرقيق من برنو وباقرمي وبرقو ودار بندة . وجهاز سلاطين الفور « الغزوة » كذلك لصيد الرقيق من بين قبائل الفريت أو الفراتيت في الشمال الغربي من بحر الغزال وجنوبي دارفور . أما في كردفان فكان البقارة والكبابيش يصيدون الرقيق من بين قبائل النوبا الذين يسكنون جبال النوبا (إلى جنوبي كردفان) وتقلي (تقالي) وداير وغير ذلك من الجبال . ثم إنهم كانوا يغزون كذلك قبائل الدنكا والشلك على جانبي النيل الأبيض ، وصار البقارة يقيسون ثرائهم بعدد الرقيق الذي يملكونه والذي يسمونه (المال) .

هذا الرقيق استخدمه أهل الطبقتين الأرستقراطية والوسطى الذين هم من الأصول العربية — في الخدمة المنزلية وفي الزراعة ، وجنسده في جيوشهم ثم إنهم صاروا ينتفعون من الاتجار به وتصديره كسلعة للتجارة لتنمية ثروتهم . فازدهرت مراكز متعددة في أنحاء السودان كأسواق لتجارة الرقيق : في سوبة ، بربر ، شندي ، سواكن ، مصوع ، سنار ، كوبي الفاشر (تندلتي (Tendelty) ومعناها بالفوارية الحشد العظيم من الناس) بارا ، الأبيض ، دنقلة ، الدبة . ذلك كان حال المجتمع السوداني عند مجيء المصريين إلى السودان : إقطاع شرقي تتوزع فيه الأرض والسلطة — أي سلطة الحكم — بين عدد من السلاطين والملوك والرؤساء والزعماء لا يربط بينهم أية أيامين للولاء أو أية التزامات بالخدمة العسكرية . وتقوم العلاقة بين هؤلاء السلاطين والملوك والرؤساء وبين بعضهم بعضاً من جهة ، ثم بينهم وبين من يليهم في الترتيب من سائر أعضاء المجتمع السوداني — وتحت هذه السيطرة العربية دائماً — على أساس دفع الضريبة ، وتأدية أموال الالتزام ، وتمليك الأرض ، نظير دفع المال الذي عليها وفي مقابل خدمة معينة سبق أو من المنتظر أداؤها ، أو على شريطة الالتزام بتأدية الأموال المربوطة عليها . وفي كل هذه الحالات كان ينحصر مقياس قوة صاحب السلطان أو ضعفه ، في قدرته على إلزام أتباعه ومرعوسيه بتأدية ما عليهم من واجبات نحوه فإذا استطاع هؤلاء التحرر من هذا الالتزام نحو سلاطينهم أو رؤسائهم وزعمائهم ، صاروا هم أنفسهم رؤساء أو زعماء أو سلاطين ، تربط بينهم

وبين أتباعهم ومرؤسيهم نفس العلاقة التي ربطت في الماضي بينهم وبين أصحاب السلطان السابق عليهم : وهكذا . الأمر الذي نجم منه انقسام السودان في عهد السيطرة العربية دائماً — إلى عدد من الممالك والمشيخات التي خضعت إما مباشرة وإما بالواسطة لسلطة الفونج ، كما مارس شئون الحكم في سلطنة دارفور « نواب وطينون » ، أو « مقاديم » — جمع مقدم — يخضعون للسلطان الغوري في الإقطاعات أو (الخواكير) وهو الاسم الذي عرفت به الأرض عند تقسيمها على أهل الحضرة — أو في البادية . ومهمة هؤلاء النواب والمقاديم جباية الضريبة : الزكاة والفطرة والعشور — إلى جانب الاضطلاع بشئون الحكم حيث كانت أحكام المقاديم نافذة في كل القضايا تقريباً .

ولكن المصريين عندما جاءوا إلى السودان لم يلبثوا أن أدخلوا تغييرات كبيرة على أنظمة الحكم والإدارة به . يعيننا منها الآن ذكر ناحيتين هامتين أولهما : إنشاء جهاز للحكم والإدارة يقوم على المركزية التي استمرت إذا استثنينا فترة بسيطة على أيام محمد سعيد — النظام الذي يجمع أسباب السلطة في يد حكومة الخرطوم — (وتحت إشراف حكومة القاهرة في النهاية) . ومعنى ذلك القضاء على الزعامات أو المشيخات المحلية السابقة . وبما يجب الإشارة إليه هنا ، أن إنهاء الزعامات والمشيخات المحلية ليس معناه إقصاء أهل البلاد ورؤسائهم عن شئون الحكم . لأن الحكم المصري في السودان كان يقوم — كما عرفنا — على إشراك العناصر الوطنية في شئون الإدارة والحكم في مقر الحكومة المركزية (الخرطوم) ، وفي الإدارات المحلية في الأقاليم والمديريات .

وأما الناحية الثانية فكانت إنشاء (نظام ضريبي) وضعت أسسه من سنوات الفتح الأولى (١٨٢٦) . تحددت بمقتضاه فئات الضرائب التي فرضت على جانب الأرض ، على السواقي . ثم نظمت طرق جبايتها ، كما أعيد النظر في الضرائب البحرية . ولقد بقيت هذه الفئات دون تعديل حتى سنة ١٨٥٧ عندما أعيد النظر في هذا النظام الضريبي وصدرت المرسومات الأربعة المشهورة في ٢٦ يناير ١٨٥٧ — ولقد مر بنا ذكرها — وهي التي تضمنت القواعد الإدارية والمالية الجديدة والتي غرضها الترفيه عن السودانيين وإشراكهم عن طريق مشايخهم وملوكهم وأعيانهم إشراكاً فعلياً في شئون الحكم والإدارة . ومن ذلك

النظر في تقرير الضرائب . ولقد بقي هذا النظام الضريبي معسولاً به في جوهريه . فلم يطرأ تعديل عليه حتى قيام الثورة المهدية . بينما كانت تغيرت أحوال السودان الاقتصادية نتيجة لعاملين كان لهما أثر ملموس في المجتمع السوداني .

أولهما أنه حدث تطور في حياة السودان الاقتصادية نتيجة للمشروعات العمرانية التي جاء بها الحكم المصري بحيث تعدل توزيع الثروة على السكان بصورة كانت تقتضي أن يتعدل توزيع عبء الضرائب عليهم إذا أريد رفع الظلم عن طبقة من الناس لم تعد الطبقة الممولة في المجتمع السوداني فترتب على انتقال العبء من طبقة إلى أخرى وزيادته على كواهل الطبقات جميعاً بسبب المساوي التي لم يكن هناك مفر من أن تقترن بحماية الضرائب وتحصيلها لأسباب شتى متصلة بالوضع في السودان ، حيث كان السودان لا يزال يمر في دور الانتقال من الإقطاع الشرقي إلى التنظيم الحكومي الجديد — يقول إنه ترتب على ذلك أن اشتد تدمير الأهليين من الحكومة القائمة وزاد سحقهم عليها .

أما العامل الثاني فتعلق بمسألة الرقيق . ويتألف كذلك من شقين الأول : أن الرق « كنظام » متغلغل في كيان السودان الاقتصادي والاجتماعي لم ينجح الحكم المصري في انتزاعه من حياة السودان لأسباب متعددة . منها أن الطريقة التي اتبعت في معالجة هذه المسألة عن طريق « تنظيم » الرق بصورة يتسنى معها شيئاً فشيئاً إسهائه والقضاء على تجارة الرقيق ، لم يتح لها الفرصة أو الوقت الكافي للنجاح وذلك لأن السلطات المصرية في السودان بالرغم من إعلان إلغاء الرق وتجارة الرقيق في أكثر من مرة (خصوصاً في سنتي ١٨٣٧ — ١٨٥٧) ظلت ترسل الغزوة ، لصيد الرقيق ، وبقي الحال على ذلك حتى وضعت مصر برنامجها الكبير في مارس ١٨٦٥ لإبطال الرق وتجارة الرقيق في السودان . وهو المشروع أو البرنامج الذي سبقت الإشارة إليه عند الكلام عن (استكمال وحدة وادي النيل السياسية) .

والشق الثاني : أن الخديوية ، تحت الضغط السياسي من الخارج وخصوصاً من ناحية بريطانيا ، لم تلبث أن استبدلت بأسلوب « التنظيم » البطيء لمعالجة مسألة الرق وتجارة الرقيق ، سياسة « الإلغاء » العنيفة للقضاء على الرق وتجارة

الرقيق بالحديد والنار . فتصدع بنيان المجتمع السوداني ، ذلك المجتمع الذي عرفنا أن الرق كان ركناً من أركانه ؛ وتزايد بسبب سياسة الإلغاء هذه ، الغضب من الحكومة .

وعلى ذلك نشأ في السودان في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات خصوصاً ، أى السنوات التي نفذ فيها الحكمदार دون ، ابتداء من غوردون ومن بعده محمد رؤوف ، سياسة الإلغاء العنيفة — نشأ « وضع » يمكن إيجاز عناصره فيما يلي : أولاً : مجتمع متفكك أو متخلخل لأنه لا يزال في مرحلة الانتقال من (الإقطاع الشرقى) إلى (التنظيم الحكومى) الموحد بأنظمته وأجهزته الإدارية والضريرية الجديدة :

ثانياً : تدمير منتشر بين الأهلين بسبب شعورهم بثقل عبء النظام الضريبي الذي ظل جامداً بعد ١٨٥٧ فلم يساير التغير الذي طرأ على مقدرة الطبقات المختلفة في المجتمع على تأدية التزاماتها قبل الحكومة :

ثالثاً : تدمير منتشر بين الأهلين بسبب سياسة الإلغاء ، إلغاء الرق والقضاء بالعنف على تجارة الرقيق ، لأن هذا « الإلغاء » صار يهدد كيان كل أسرة تقريباً في حياتها الاجتماعية والاقتصادية خصوصاً بين الطبقات المتوسطة والغنية أى الطبقات ذات الأثر الواضح في المجتمع السوداني ، والتي كان منها علاوة على ذلك أكثر النخاسين والحلايين المتجربين بالرقيق والذين لهم كذلك نفوذ كبير في المجتمع السوداني . واشتركوا في الثورات التي ذكرنا أنها قامت في عامي ١٨٧٩ — ١٨٨٠ في بحر الغزال ودارفور وكردفان .

ومن الواضح أن الحكومة القوية في القاهرة والخرطوم هي وحدها التي يكون في وسعها مواجهة هذا الموقف ؛ كما كان واضحاً من ناحية أخرى أن القضاء على ثورات سليمان الزبير وهارون والصباحي لم يكن معناه أن عوامل التدمير اختفت أو أن اشتعال الثورة من جديد صار شيئاً بعيداً . بل لقد كان من المتوقع على العكس من ذلك أن تشتعل الثورة من جديد وفي خطورة أشد من خطورة هذا الثورات المحلية ذات النطاق الضيق ، إذا خرج من بين السودانيين زعيم أكثر قدرة من هؤلاء الذين ذكرناهم على تحريك شعور الأهلين وإثارة حميتهم بحيث ينقلب التدمير والغضب المكبوت إلى ثورة سافرة جامحة يشترك فيها

الأهلون على نطاق واسع يقذف بالسودان بأسره في أتون هذه الثورة .
وأما الذي حدث فهو أن الحكومة في القاهرة والخرطوم كانت ضعيفة في
السنوات التي تلت التدخل الأوربي الذي انتهى بعزل الخديو إسماعيل ،
فوقعت حكومة القاهرة تحت ضغط الإنجليز من حيث الإمعان في تنفيذ
سياسة الإلغاء — إلغاء الرق وتجارة الرقيق — بالعنف والشدة ، وذلك في
الفترة التي سبقت الاحتلال البريطاني ، أي بين ١٨٧٩ — ١٨٨٢ ، ثم عجزت
هذه الحكومة بسبب الحوادث التي انتهت بالاحتلال البريطاني ، وبسبب الضعف
الذي لازمها في سنوات الاحتلال الأولى ، عن مواجهة الموقف الذي نشأ من
انتشار الثورة المصرية في السودان .

وعلاوة على ذلك فقد وجد السودان في شخص محمد أحمد المهدي الزعيم
الذي اعتمد على إذكاء الشعور الديني لتأليب الأهليين على الحكومة القائمة
بالرغم من أن هذه كانت حكومة إسلامية لا يجوز الثورة عليها . فسوخ محمد
أحمد الانتفاض عليها بأن أولى الأمر فقدوا طاعة محكوميهيهم لأنهم استخدموا
أجانب ودخلاء وولوهيهم أمور العباد ، « فحكروا سيوفهم في رقابهم » وظلموا
الناس وقتلوا النفوس وهتكوا الأعراض ، وأما عضد محمد أحمد القوي فكان
تجار الرقيق الذين اعتمد عليهم كل الاعتماد في نجاح دعوته . وآزره
هؤلاء مؤازرة . فعالة فكان تجار الرقيق ، والنحاسون ، هم الذين حرص
محمد أحمد على استمالتهم ، وهب هؤلاء من أول الأمر لتأييده ونجدته . ولم
يكن غريباً أن يصبح خليفته أحد زعمائهم وهو عيد الله التعايشي ، أخطرهم
شأناً وأشدهم بأساً وقوة .

• • •

ب — التمهيد للثورة : السودان بعد عزل إسماعيل :

كان الأثر المباشر لعزل الخديو إسماعيل أن استقال غوردون من حكمةدارية
السودان في ٢٩ يوليو ١٨٧٩ . ولكن ترتب على عزل الخديو إسماعيل واستقالة
غوردون ، أن حصل (رد فعل) كبير في السودان سرعان ما ظهر أثره في
انتعاش تجارة الرقيق . ذلك أن النحاسين وتجار الرقيق مالبثوا أن استعادوا الثقة

في أنفسهم ، فرجعوا إلى أوكارهم في بحر الغزال ودارفور . واستأنف البقارة في كردفان غزواتهم لصيد الزنوج (السود) . ثم إنه لم تمض شهور قليلة حتى كانت قوافل تجار الرقيق تسير في دروبها القديمة من دارفور وبحر الغزال إلى مصر والسودان الشرقي ؛ وحتى كانت مراكب الجلايين في النيل الأبيض تحمل الرقيق من مناطق النيل العليا وتفرغ شحناتها عند فاشودة ؛ وهي المحطة الحكومية التي كانت في السنوات السابقة مركزاً للمراقبة على النهر لتعطيل نشاط تجار الرقيق وتفتيش سفنهم الآتية من مديرية خط الاستواء ؛ وحتى صار الموظفون والمديرون السودانيون الذين ألحقهم غوردون بخدمة الحكومة بين عامي ١٨٧٧ - ١٨٧٩ في بحر الغزال ودارفور وكردفان وفاشودة ، يتجرون الآن في الرقيق علانية ودون خوف أو وجل .

وكان بسبب انتعاش تجارة الرقيق بالصورة التي ذكرناها نتيجة لرد الفعل الكبير الذي حدث أن صار سلطان الحكومة مهدداً بالزوال من أكثر أقاليم السودان ، وبات متوقفاً أن يعود الحال إلى ما كان عليه قبل ١٨٦٣ - ١٨٦٥ من حيث خروج مناطق بأكملها من نفوذ الحكومة وتخضوعها لسلطان تجار الرقيق . ولذلك فقد كانت المشكلة التي واجهتها الخديوية عقب عزل الخديو إسماعيل هي نفس المشكلة التي واجهتها الحكومة المصرية في بداية عهده . وكما أن وجود الحكومة القوية في القاهرة كان ضرورياً في سنة ١٨٦٣ ، للمحافظة على السودان من الانحلال والضياع وتجزئة أقاليمه ، فقد صار الآن ، بعد ستة عشر عاماً (في ١٨٧٩) وأكثر من أي وقت مضى ، من الضروري وجود حكومة قوية في القاهرة لمنع انهيار الحكم المصري في السودان ، ولإنقاذ السودان من سيطرة سوف يفرضها عليه ، مباشرة أو غير مباشرة ، النحاسون وتجار الرقيق .

هذه المشكلة هي التي واجهها الخديوي الجديد محمد توفيق . ولكن « توفيق » الذي شهد عزل أبيه بسبب التدخل الأوربي ، واعتمد هو نفسه على (الوصاية الدولية) لتحمل مستند الخديوية ضد الحركة الوطنية في نضاله مع العرايين ، لم يكن في قدرته أن يحاول أو أن يفكر في التحرر من نفوذ التدخل الأوربي أو الوصاية الدولية ، التي صار يحثلها فيما يتعلق بشئون السودان وقتئذ ، القنصل

العام البريطاني في مصر ، وذلك قبل الاحتلال البريطاني نفسه بثلاث سنوات تقريباً أى من وقت اعتلاء توفيق عرش الخديوية . فخضع توفيق في كل ما يتصل بمعالجة مشكلة السودان الجديدة لضغط الإنجليز عليه .

أما هؤلاء الإنجليز ، فإنهم لم يفتنوا لحقيقة الموقف في السودان . وكانوا عاجزين عن إدراك مدى خطورة رد الفعل الذي حصل نتيجة لعزل الخديو إسماعيل ولذهاب غوردون من السودان . وانحصر اهتمامهم من مسألة السودان في أن يروا معاهدة إلغاء الرقيق التي أبرموها منذ ٤ أغسطس ١٨٧٧ مع الخديو إسماعيل لا تزال موضوعة موضع التنفيذ ، وأن يحرص العهد الجديد على تنفيذها بكل همة ، فلا يكون عزل الخديو السابق أو استقالة غوردون سبباً في تهاون حكومة القاهرة أو حكومة الخرطوم في مكافحة الرق والنخاسة في السودان .

وبادر « إدوارد مالت » القنصل البريطاني العام في مصر بإبلاغ رغبات حكومته إلى الخديو توفيق . ولم يسع الخديو إلا أن يصدر تعليماته إلى حكامدار السودان الجديد محمد رؤوف باشا في ١٥ مارس ١٨٨٠ بضرورة أن يستمر العمل بكل همة من أجل القضاء على تجارة الرقيق . وعثر الخديو مشغولاً عن كل تقصير قد يساعد على إنعاش هذه التجارة . ثم إن الخديو للتدليل على صدق نواياه سلم إلى « مالت » نسخة من هذه التعليمات ليطلع عليها حكومته . وكتب « مالت » في ٢٩ مارس أن الخديو صادق الرغبة في إنهاء تجارة الرقيق .

وكان من المنتظر أن يبذل محمد رؤوف كل ما وسعه من جهد وحيلة لتنفيذ معاهدة إلغاء الرقيق ، ومنذ حضوره إلى الخرطوم في يونيو ١٨٨٠ إلى وقت عزله من الحكمدارية واستدعائه للقاهرة في فبراير ١٨٨٢ ، سهر رؤوف على تنفيذ سياسة الإلغاء وسلك في ذلك طريق العنف والصرامة وكما فعل غوردون من قبل . وارتكب رؤوف وهو يجد في تنفيذ سياسة الإلغاء نفس الخطأ الذي ارتكبه غوردون من قبل ، من حيث الاستعانة بالموظفين الأجانب في كفاح حكومته ضد تجار الرقيق . فقد استبقى رؤوف في مناصبهم الأوربيين الذين عينهم حكماً ومفتشين في مختلف المديریات . وأصدر إليهم التعليمات بوجوب المضي في القضاء على تجارة الرقيق بنشاط أعظم من السابق . ففي بحر الغزال تسلم الحكومة الإنجليزى لبتون بك بعد استقالة الإيطالي جيسى في سبتمبر ١٨٨٠ ، وفي

دارفور بقي في مراكزهم كل من سلاطين في داره ، واميليان في كوبي ،
ومسيداليا في الفاشر ؛ وفي مديرية خط الاستواء بقي أمين أفندي أو الدكتور
شنتزر الألماني في (لادو) ، كما عين رؤوف أوربيًا آخر هو النمسي ارست
مانرو (Manro) مفتشاً في فاشودة وكل هؤلاء الأوربيين بقوا في مراكزهم حتى
قيام الثورة المهدية وعملوا بجهد وقوة في مطاردة تجار الرقيق .

وإلى جانب هذا ، قام رؤوف بمحاولات عدة لوقف نشاط تجار الرقيق .
من ذلك أنه أغلق طريق القوافل الذي كان الجلابون أعادوا فتحه بعد رحيل
غوردون ، بين دارفور ومصر ؛ ومنع تصدير الرقيق إلى مصر من كوبي والفاشر .
بل أفلح رؤوف في السودان الشرقي في مقاومة ما كان أدهى من تجارة الرقيق
ونعى بذلك نوع الدعارة الذي عمد إليه أهل هذه الجهات عندما صار متعذراً
عليهم أن يبيعوا الإماء والجواري التي يملكونها ، فاستعان رؤوف بالفقهاء ومشايخ
القبائل في إبطال هذه الرذيلة ، وصار يوقع على المذنبين عقوبات رادعة حتى
نجم في القضاء عليها . وكان تجار الرقيق الذين تقبض عليهم الحكومة يقدمون
للمحاكمة أمام محاكم عسكرية ويطبق عليهم الحكم العرفي (العسكري) ،
وصدرت في حالات كثيرة أحكام بعقوبة الإعدام على الذين تخوم حولهم
بمجرد الشبهة في أنهم من تجار الرقيق .

ولكن رد الفعل الذي حصل عقب عزل الخديو إسماعيل كان عنيفاً وجارفاً
لدرجة أن كل هذه الإجراءات الشديدة لم تفد شيئاً في الحد من نشاط تجار
الرقيق ، بل إن كثيرين في القاهرة صاروا يشكون من أن تجار الرقيق في هذا
العهد — عهد حكومة رؤوف — إنما يتمتعون بقوة أعظم مما كان لهم على
أيام غوردون ، وراح كثيرون من الإنجليز المتحمسين لسياسة الإلغاء السريع يقارنون
بين حكومة رؤوف التي وصفوها بالضعف والتراخي ، وحكومة سلفه غوردون
القوية الحازمة والنشيطة . وفي غضون عام ١٨٨٠-١٨٨١ خصوصاً ، تكررت
إذاً ، شكاوى الحكومة الإنجليزية إلى قنصلها العام في مصر « إدوارد مالت » ،
من أن تجارة الرقيق صارت مزدهرة في السودان وأكثر من أي وقت مضى ،
وأن موظفي الحكومة يشاركون تجار الرقيق في نشاطهم ؛ وأن حكومة الخرطوم
عاجزة عن تنفيذ معاهدة إلغاء الرقيق .

ولقد ترتب على ضغط الحكومة الإنجليزية بواسطة ممثليها في مصر أن اضطرت حكومة الخديوي إلى إصدار تعليماتها المشددة إلى رؤوف منذ ديسمبر ١٨٨٠ بضرورة أن يضاعف جهوده لإخماد هذه التجارة . وصدع رؤوف بما أمر به .

وأما نتيجة الإمعان في سياسة الإلغاء العنيفة هذه فكانت انتشار التدمير والسخط ليس بين تجار الرقيق وحدهم فقط ، بل بين سواد الشعب . الأمر الذي جعل هذا التدمير والسخط عظيم الخطر على النظام القائم ، لأن الأهلين وتجار الرقيق صارت تجمع بينهم الآن رغبة واحدة ؛ هي طرد « المصريين » من السودان .

إن سياسة الإلغاء التي أصرت السلطات في القاهرة والخرطوم على المضي في تنفيذها بإلحاح منقطع النظر منذ سنة ١٨٦٣ أغضبت شعباً كان يعتقد أن الرقيق نظام أقرته عوائد البلاد وشرائعها من قديم الزمن ، ومن المتعذر عليه علاوة على ذلك الرضا بإلغائه للأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أشرنا إليها في بداية هذه الدراسة ، وهي الأسباب التي جعلت الرق متغلغلاً في كيان البلاد . أضف إلى هذا أن وقف تجارة الرقيق حرم الذين يملكون الرقيق — أي أكثر أهل السودان ، خصوصاً من الطبقتين المتوسطة والأرستقراطية — من قسم كبير من دخولهم السنوية . وذلك لأن غوردون عندما قام على تنفيذ معاهدة إلغاء الرقيق أعطى الفرصة لأعداد عظيمة من الرقيق في حوزة مالكيهم سواء من التجار أو الأهالي لأن ينالوا عتقهم وحريتهم بالرغم من أن هؤلاء لم يكن لديهم ما يجعلهم يشكون من معاملة أسيادهم لهم . ثم إن هؤلاء « الأسياد » لم يعوضوا شيئاً عن الرقيق الذي عتق وتحرر من خدمتهم . وكان من عوامل زيادة تدميرهم أن الحكومة باحتكارها كل أسباب التجارة — من وسائل مكافحة تجارة الرقيق كذلك — منعت الأهلين من تعويض خسائرهم الفادحة نتيجة لتحرير الرقيق الذي يملكونه ، بالاشتغال في التجارة المشروعة أو بالكسب من أي عمل مشروع آخر .

وزاد حال الأهلين سوءاً بسبب أن عبء الضرائب الثقيل بقى على حاله بالرغم من الخسائر المالية الفادحة التي تكبلوها . واشتد تدميرهم من الحكومة وعظم

مخطهم عليها عندما عمدت هذه في عام ١٨٧٨ وفي السنوات التالية إلى المبالغة في تنفيذ سياسة الإلغاء العنيفة ، بينما لم تقم الحكومة بأية محاولة لتخفيف عبء الضرائب عن كواهلهم . بل إن الحكومة في عهد محمد رؤوف ، على العكس من ذلك ، لم يلاحظ عنها أى تهاون أو شفقة في تحصيل الضرائب وبلحات إلى القوة في جمعها واستخدمت مرة أخرى « الباشيزوق » المشهورين بقسوتهم في إرغام الأهلين على دفعها .

وعلى ذلك فإنه لم يأت عام ١٨٨١ حتى كان التدمير يشمل أهل السودان جميعهم : الأمر الذى انطوى على خطورة عظيمة . لأنه من المحتمل كثيراً إذا قامت الثورة في هذه الظروف أن يثور على الحكومة أهل السودان بأسرهم وليس تجار الرقيق وحدهم . لقد فشل سليمان الزبير ، وهارون في ثورتها ضد الحكومة في عامى ١٨٧٧ ، ١٨٧٩ لأنهما اعتمدا على تجار الرقيق وأنخفا في استمالة سواد الشعب لتأييد قضيتهم والاشتراك في الثورة ، مما جعل ممكناً أن ينجح غوردون وأعوانه في إخمادها . ولكن لم يكن هناك أى شك في أن الموقف في سنة ١٨٨١ ، غيره في سنة ١٨٧٧ أو في سنة ١٨٧٩ . وصار يكفى أن يظهر على مسرح الأحداث محمد أحمد المهدي حتى يجد السودانيون في شخصه الزعامة الضرورية والتي كان في وسعها أن تجمع تحت لوائها وفي صعيد واحد كل العناصر المتدمرة ، وكل القوى التي تقوم عليها الثورة : تجار الرقيق وسواد الأهلين . وذلك لإنهاء عهد « المصرية » وطرد المصريين من السودان . . .

• • •

ح - الثورة : قيام المهدي :

ولد محمد أحمد بجزيرة (لبب) التي تبعد بنحو ١٥ كم جنوب مدينة دنقلة في ١٢ أغسطس ١٨٤٤ ، وأظهر من حداثة ميلا لتعلم العلوم الدينية . فدرسها في بربر والخرطوم . واشتهر بالورع والتقوى والزهد والتف حول التلاميذ وأنشأ بالخرطوم (مدرسة) في سنة ١٨٦٣ ثم صار (فقيها) بعد ذلك بخمس سنوات (١٨٦٨) ، ثم انتقل إلى جزيرة آبا في النيل الأبيض ، حوالي خمسين ومائتي ميل جنوبي الخرطوم ، للانقطاع للعبادة ، وذلك حوالي سنة ١٨٧١ أو ١٨٧٣ .

وكان في (آبا) أن بدأ محمد أحمد ينشر دعوته كصلح ديني يريد تحرير العقيدة الإسلامية من الشوائب ، ويريد إعادة مجد الإسلام القديم . ولم يلبث محمد أحمد أن اتجه بتفكيره وبدعوته إلى المسائل السياسية والاقتصادية فعزا ما لحق بالشريعة من تحقير وإهانة إلى « الترك » و « المصريين » الذين ازدروا بأحكام الشريعة وجروا في حكومتهم على خلاف ما تقضى هذه به . وألح محمد أحمد في ضرورة طرد المصريين من السودان كالوسيلة التي يمكن بها وحدها تقرير العدالة ونشر السلام مرة أخرى ، وأعلن وجوب الامتناع عن دفع أية ضريبة غير العشور أو الزكاة فقط التي نص عليها الكتاب الكريم ، ثم دعا إلى شيوع الملكية . فلا يستأثر مؤمن بمال أو عقار دون أخيه المؤمن ، بل يجري توزيع الثروة على الجميع بالتساوي . وطالب أن لا يسرى في السودان غير قانون الشرع الإسلامي وحده .

وهذه كلها كانت آراء ونظريات جديدة سرعان ما صادفت هوى في نفوس السودانيون الذين انضموا تحت لواء محمد أحمد وسهل عليهم أن يؤمنوا بأنه « المهدي المنتظر » حقيقة . ومع أن الدعوة لشيوعية الملك نفرت من حوله كثيرين في أول الأمر ، إلا أن المناداة بطرد المصريين ، ليملا الأهلون المناصب التي كانوا يشغلونها خصوصاً ، سرعان ما جعلت سواد الناس ينضمون إليه ثانية . وكان أعظم المؤيدين له إيماناً بدعوته تجار الرقيق ، ثم كل أولئك المتدمرين من الحكومة والذين انتظروا أن يبدأ عهد من « الرخاء » إذا تحقق طرد المصريين على يد هذا الفقيه .

ومن الذين استهوتهم دعوة محمد أحمد : البقارة ، أكبر من يملكون الرقيق ويتاجرون فيه . ولقد اعتمد محمد أحمد في نجاح دعوته على مؤازرة هؤلاء له إلى جانب مؤازرة تجار الرقيق عموماً له . ولقي تعصيذاً قوياً من عبد الله التعايشي ، أخطر زعماء البقارة شأنًا وأشدّهم بأساً — حاول أن يجعل محمد أحمد يعلن أنه « المهدي المنتظر » على شريطة أن يستوزره . ومن المعروف أن عبد الله التعايشي كان قبل ذلك بسنوات وعقب فتح دارفور ، عرض على الزبير رحمت أن يعلن نفسه هذا « المهدي المنتظر » ورفض الزبير ، وأنبه تأنيباً عنيفاً . ولكن محمد أحمد الذي فطن إلى أهمية تأييد البقارة له وهم المشهورون بعدائهم للحكومة بسبب ملاحقة الحكومة لهم بالمطاردة والمصادرة لتجارتهم في الرقيق ، لم يتردد في قبول

ما عرضه عليه عبد الله التعايشي . فكتب « هتزل » (Hanzal) القنصل النمساوي في الخرطوم إلى حكومته في ١٥ أغسطس ١٨٨١ بأن الأخبار قد وصلت من جزيرة آبا منذ شهر يوليو ، منبهة بأن الفقيه قد أعلن على الملأ أنه المهدي المنتظر ، والمكلف من قبل المولى بتأسيس دولة إسلامية مترامية الأطراف تكون عاصمتها مكة المكرمة .

فكان في إعلان هذه الدعوة قيام المهديّة .

ومع ذلك فقد واجهت هذه الدعوة صعوبات معينة في أول الأمر منشأها أنه كان من المتعذر دفع الأهلين إلى الانتقال على الحكومة المصرية . لأن هؤلاء كانوا يعزّون ما أصابهم من أذى وضرر إلى عمال الحكومة الأجانب والأوربيين « الكفار » وأذئابهم والضالعين معهم من مواطنيهم أنفسهم مما عدّوا حكومة المصريين براء منه ولا يسوغ شرعاً الثورة عليها . وتمسك كثيرون من كبار السودانيين بولائهم لها . نذكر منهم السيد أحمد الأزهرى ابن الشيخ إسماعيل المولى الكردي وفاني الكبير (وجد السيد إسماعيل الأزهرى) ونجيب بك بطراكي ومحمد بك الملك وفرج باشا الزينى وحسين باشا خليفة والشيخ حسين عبد الرحيم شيخ الدويم والشيخ عبد القادر قاضي الكلاكلة والشيخ عوض الكريم أبو سن شيخ الشكرية وغيرهم كثيرين . وكان لكل هؤلاء نفوذ ملحوظ على أتباعهم وكانت كلمتهم مسموعة .

ولذلك فقد عمد محمد أحمد إلى ابتكار « نظرية » يسوغ بها الانتقال على الحكومة لخصها الشيخ محمود القباني صاحب كتاب (السودان المصرى والإنجليزى) في قوله :

« وكان رأيه [أى رأى المهدي] إلغاء تبعات تلك المظالم والمصائب على عاتق الحكومة المصرية لأنها استخدمت أولئك الأجانب والدخلاء وولتهم أمور العباد ، فحكموا سيوفهم في رقابهم وأتوا ما أتوه من الظلم وقتل النفوس وهتك الأعراض . وهب أنها لا تسعى الظن فيهم ولا تعتقد أنهم يتطوحن مثل ذلك التطوح ويأتون كل تلك المنكرات والموبقات . فهل لم يكن من الواجب أن تتجسس أعمالهم وتنسم أخبارهم ، حاسبة السودان عضواً من أعضائها يؤلها ما يؤله . لا ريب في ذلك ولا مرأ . ولكنها أهملت هذا الواجب . وكان إهمالها دليلاً على تركها حبلها

من مديرية نط الاستواء - وكان مكلفاً بإحضار محمد أحمد إلى الخرطوم . ومن المعروف أن أعضاء اللجنة وأبا السعود وصلوا آبا في ٧ أغسطس ١٨٨١ . ولكن محمد أحمد الذي أدرك خطورة الذهاب إلى الخرطوم رفض تلبية الدعوة . ومن ذلك الحين صار واضحاً أن القوة وحدها سوف تكون الوسيلة التي يمكن بها إخماد هذه الحركة .

وبما زاد في حروجة الموقف . أن النيل أتى في هذه السنة منخفضاً انخفاضاً غير عادي ، وأن الأمطار ظلت محتبسة بالرغم من انتصاف فصل الحريف فكان المحصول رديئاً وارتفعت لذلك أثمان الحبوب والزبد وعلف الحيوان ارتفاعاً عظيماً لدرجة صار يخشى معها من انتشار المجاعة . ولذلك اشتد تدمير الأهليين من الحكومة وخططهم عليها حتى بات متوقفاً إذا تهاونت الحكومة ولم تعمل فوراً وبكل سرعة على إخماد حركة المهدي وهي لا تزال في بدايتها ، أن تنقلب هذه الحركة إلى ثورة عارمة قد يتعذر التغلب عليها في النهاية .

وزيادة على ذلك فإن القوات التي لدى الحكومة في السودان كانت قليلة ومبعثرة في حاميات تفصلها عن بعضها بعضاً مسافات شاسعة ، ولم تكن مواقعها محصنة قبل الثورة ، وأكثر جنودها من الباشيزوق غير النظاميين موزعين على ١٥ حامية في دنقلة ، بربر ، الخرطوم ، سنار ، القلابات ، البحيرة ، القصارف ، كسلا ، أميديب ، سنهيت ، هرر ، كردفان ، دارفور ، بحر الغزال ، نط الاستواء . ومجموع هذه القوات حوالي ٤٠,٤٩٠ فقط رتعوزهم الخبرة بقنون الحرب والقتال . ولذلك لم يكن مستظراً إذا اندلع هيب الثورة أن تكفي هذه القوات لإخمادها . أضف إلى هذا أن المسئولين في السودان لم يكن في استطاعتهم أن يعتمدوا على حكومة القاهرة لإمدادهم بالنجدات العسكرية اللازمة لأن قيام الثورة العربية التي بدأت في أوائل سنة ١٨٨١ جعل متعلزاً على حكومة القاهرة توجيه عنايتها لشئون السودان ، أو إرسال النجدات العسكرية إليه . ولذلك عندما جاءت أخبار المهدي إلى القاهرة ذكر (بانزولوسكي) القنصل النمساوي في رسالته إلى حكومته بتاريخ ٢١ أغسطس ١٨٨١ أن المسئولين في القاهرة أصدروا تعليماتهم المشددة إلى محمد رؤوف « يطلبون منه العمل الحاسم السريع للاقتصاص من المهدي الكاذب وأتباعه المارقين » .

من مديرية خط الاستواء - وكان مكلفاً بإحضار محمد أحمد إلى الخرطوم . ومن المعروف أن أعضاء اللجنة وأبا السعود وصلوا آبا في ٧ أغسطس ١٨٨١ . ولكن محمد أحمد الذي أدرك خطورة الذهاب إلى الخرطوم رفض تلبية الدعوة . ومن ذلك الحين صار واضحاً أن القوة وحدها سوف تكون الوسيلة التي يمكن بها إخماد هذه الحركة .

وبما زاد في حروجة الموقف . أن النيل أتى في هذه السنة منخفضاً انخفاضاً غير عادي ، وأن الأمطار ظلت محتبسة بالرغم من انتصاف فصل الخريف فكان المحصول رديئاً وارتفعت لذلك أثمان الحبوب والزبد وعلف الحيوان ارتفاعاً عظيماً لدرجة صار يخشى معها من انتشار المجاعة . ولذلك اشتد تدمير الأهليين من الحكومة ويخططهم عليها حتى بات متوقعاً إذا تهافتت الحكومة ولم تعمل فوراً وبكل سرعة على إخماد حركة المهدي وهي لا تزال في بدايتها ، أن تنقلب هذه الحركة إلى ثورة عارمة قد يتعذر التغلب عليها في النهاية .

وزيادة على ذلك فإن القوات التي لدى الحكومة في السودان كانت قليلة ومبعثرة في حاميات تفصلها عن بعضها بعضاً مسافات شاسعة ، ولم تكن مواقعها محصنة قبل الثورة ؛ وأكثر جنودها من الباشيزوق غير النظاميين موزعين على ١٥ حامية في دنقلة ، بربر ، الخرطوم ، سنار ، القلابات ، البحيرة ، القضارف ، كسلا ، أميديب ، سنهيت ، هرر ، كردفان ، دارفور ، بحر الغزال ، خط الاستواء . وبمجموع هذه القوات حوالي ٤٩٠,٤٠ فقط رتعوزهم الخبرة بفنون الحرب والقتال . ولذلك لم يكن منتظراً إذا اندلع لهيب الثورة أن تكفي هذه القوات لإخمادها . أضف إلى هذا أن المسئولين في السودان لم يكن في استطاعتهم أن يعتمدوا على حكومة القاهرة لإمدادهم بالنجادات العسكرية اللازمة لأن قيام الثورة العرابية التي بدأت في أوائل سنة ١٨٨١ جعل متعذراً على حكومة القاهرة توجيه عنايتها لشئون السودان ، أو إرسال النجادات العسكرية إليه . ولذلك عندما جاءت أخبار المهدي إلى القاهرة ذكر (بازلوسكي) القنصل النمسي في رسالته إلى حكومته بتاريخ ٢١ أغسطس ١٨٨١ أن المسئولين في القاهرة أصدروا تعليماتهم المشددة إلى محمد رؤوف « يطلبون منه العمل الحاسم السريع للاقتصاص من المهدي الكاذب وأتباعه المارقين » .

أما رؤوف فقد أخطأ كذلك في تقدير أثر الدعوة على أتباع محمد أحمد الذي أرسل إلى القبائل حول جزيرة آبا يستنفرها للجهاد فاجتمع عنده حوالي الثلاثمائة والخمسين ، اكتفى رؤوف بأن أرسل مع أبي السعود حوالي ٢٠٠ عسكري لمتازتهم وللقبض على محمد أحمد . فانهزمت الحملة في واقعة عرفت باسم واقعة آبا في ١٢ أغسطس ١٨٨١ .

وكان لهذه البداية الطيبة في صالح المهديين أثر بالغ على انتشار دعوتهم في السودان . فقد اعتبر « المهديون » هذا الانتصار على قوات الحكومة النظامية دليلاً ناصحاً على قدسية المهمة التي يضطلع بها إمامهم . بينما أعلن محمد أحمد أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره « بالهجرة » من آبا إلى « جبل ماسة بلصيق جبل قدير » في كردفان . وكان الغرض من هذه الهجرة أن يتخذ المهدي مقره بين قبائل البقارة أنصاره الأقوياء . وعبثاً حاول رؤوف تشتيت المهدي وأتباعه ، ووقف هذه « الهجرة » ، فوصل المهدي إلى جبل قدير في آخر أكتوبر ١٨٨١ . وفي ٩ ديسمبر ١٨٨١ أوقع هزيمة بالغة بجيش ضئيل ، من حوالي ٥٠٠ مقاتل فقط كان زحف به راشد بك مدير فاشودة يقصد قدير ، فوقعت الواقعة بالقرب من جبل قدير ، وقتل راشد بك ولم ينج من جيشه سوى ثلاثة فقط حملوا الخبر إلى فاشودة . وزاع نبأ انتصار المهدي في كل مكان : في كردفان ، سنار ، السودان الشرقي بين بربر وساحل البحر الأحمر . ومن حين هذا النصر صارت تأتي ألوف الناس من كل أنحاء السودان للانضمام تحت لواء المهدي . وبعث رؤوف يطلب النجدة من القاهرة .

ولكن القاهرة كانت مشغولة بثورة العربيين ولا تستطيع إرسال أية نجدات عسكرية إلى السودان . ولذلك فقد اكتفت بأن عزلت رؤوف من الحكمادارية في فبراير ١٨٨٢ لعجزه عن إخماد الثورة ، وعينت في مكانه أقلد رجاها العسكريين وقتئذ ، عبد القادر باشا حلمي . فغادر رؤوف الخرطوم في أوائل مارس ١٨٨٢ . ولم يمض شهر على ذهاب رؤوف حتى وصلت الأنباء إلى الخرطوم في ٦ أبريل ١٨٨٢ بأن الثورة امتدت إلى سنار . فلم تعد الثورة محصورة في كردفان . وأما عبد القادر حلمي فلم يغادر القاهرة إلا في أوائل مايو ، فبلغ الخرطوم في ١١ منه . وكانت القاهرة في أثناء ذلك ، وبالرغم من معارضة عبد القادر حلمي نفسه

قد وافقت على تسيير حملة جديدة بقيادة يوسف باشا الشلالى لمطاردة المهدي في جبل قدير . فخرجت هذه الحملة من (الكوه) قاصدة إلى قدير عن طريق فاشودة في أواسط مايو . ولكن المهدي لم يلبث أن أنزل بها هزيمة ساحقة في واقعة عند جبل الجراداة في ٢٩ مايو ١٨٨٢ قتل فيها يوسف الشلالى ، وعرفت باسم واقعة الشلالى . ولقد كانت هذه الواقعة بالذات . إلى جانب واقعة راشد بك قبلها وما تخلل هاتين الواقعتين من انتصارات صغيرة ، توجب بهذا الانتصار على يوسف الشلالى ، سبباً في أن تعم الثورة أرجاء السودان .

فيقول نعوم شقير في كتابه عن (تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته) — الجزء الثالث صفحات ١٣٨ — ١٣٩ وهو يعلق على انتصارات المهدي حتى واقعة الشلالى ما يأتي :

« وهذا النصر المتتابع الذى ناله محمد أحمد على عساكر الحكومة أدهش عالم السودان كافة وحط من كرامة الحكومة في أعينهم بقدر ما رفع من كرامة محمد أحمد . فلقد كان للحكومة قبل الآن سطوة عجيبة في البلاد حتى كان جنديها الواحد يرهب رهطاً من الأهلىن . وقد مرّ عليها ستون سنة ونيف لم تظهر في خلالها بغير مظهر القوة والبطش ، فأخذت كل ثورة ونكلت بمن ناوأها تنكيلاً شديداً . والآن قام فقيه خامل الذكر وضيع الشأن بنفر محدود من المستضعفين الجباة فتغلب على سراياها القوية المرة بعد المرة وما زال يهددها ويستعد لناوأتها فلم يبق للعامة ريب في أن هذا الفقيه هو المهدي المنتظر وأن نصره من الله فهاجروا إليه من كل فج . وقد انحاز إليه على الأخص : أهل البادية لأنهم ميالون بالفطرة إلى الحرب والسلب ، فرأوا عنده ما يوافق ميلهم خصوصاً وأنه رفع عنهم الضرائب التى كانوا يشنون منها كما بينا قبل ؛ ونجار الرقيق لأنهم رأوا الوازع قد ذهب وأطلقت لهم الحرية في البيع والشراء ؛ وقطاع الطرق واللصوص لأنهم وجدوا به ملجأ من العقاب ؛ والعلماء والفقهاء لأن القائد هو واحد منهم وقد قام ليحررهم من المصريين ويجعلهم حكماً في مكانهم . وهكذا اتفقت الأحزاب على نصره وكثرت الوفود عايه حتى بلغ عدد أنصاره في قدير نحو ٢٠ ألفاً فضلاً عن الذين أتوا وبايعوه وعادوا إلى نصرته في بلادهم . »

• • •

وهكذا انتقلت المهدية من حركة تدمر إلى ثورة ، ومن مسألة ذات أهمية ثانوية في تقدير السلطات المسئولة في الخرطوم والقاهرة ، ولا يخشى ضررها على النظام القائم في السودان ، إلى مسألة خطيرة تتطلب التفرغ لعلاجها بسرعة وفي حزم وقوة إذا شاء المسئولون الإبقاء على وحدة وادي النيل والمحافظة على السودان من الضياع في أحضان الفوضى .

ولقد كانت هذه المشكلة الخطيرة من أولى المشكلات التي واجهها الاحتلال البريطاني في مصر .

الاحتلال البريطاني وإخلاء السودان

١ - بداية الاحتلال والموقف في السودان :

بدأ الاحتلال البريطاني في مصر من يوم واقعة التل الكبير في ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ . وما جاء شهر أكتوبر من العام نفسه حتى كانت الحكومة تستأنف وظائفها في القاهرة التي انتقل إليها الخديو محمد توفيق منذ ٢٥ سبتمبر . ومن أول الأمر اتخذ الاحتلال إجراء معيناً كان ذا أثر بالغ على الموقف في السودان ؛ ونعني بذلك إلغاء الجيش المصري الذي صدر به مرسوم في ١٩ سبتمبر ١٨٨٢ وذلك بعد أيام معدودة من واقعة التل الكبير ، ولم يلبث أن تأيد الإلغاء بمرسوم صدر في ٢٠ ديسمبر من العام نفسه . وفي يناير ١٨٨٣ تعين السير ليفن وود (Evelyn Woodel) سرداراً أي قائداً عاماً للجيش المصري الجديد ، الذي عهد بتنظيمه إلى أحد الضباط الإنجليز كذلك هو السير فالنتين بيكر (Valentine Baker) ؛ كما دخل الخدمة خمسة وعشرون ضابطاً إنجليزياً بينما بلغ عدد الجيش ستة آلاف فقط . وأما كبار الضباط العربيين فقد حكم عليهم بالإعدام وتعديل الحكم بالنفي المؤبد (في ديسمبر ١٨٨٢) ، وصدرت أحكام أخرى على سائر العربيين من عسكريين ومدنيين بالنفي والسجن أو تحديد الإقامة أو التجريد من الرتب وعلامات الشرف والامتيازات ، أو الحرمان من مرتب الاستيداع ومعاش التقاعد (صفار الضباط) . وأما الأثر الذي أحدثه هذا كله في الجيش على وجه الخصوص فهو أن الجيش الجديد صار يتألف من جنود في حاجة إلى وقت طويل حتى يكمل تدريبهم واستعدادهم ؛ وترتب على إقصاء القيادة الوطنية ووضع زمام الجيش في يد الضباط والرؤساء الإنجليز أن ضعفت الروح المعنوية بين الجنود ، وبخاصة بعد الهزائم التي لحقت بالجيش ومحاكمة قواده وضباطه السابقين . ولقد كان هناك أثر آخر لهذه الحالة الناجمة من إلغاء جيش العربيين وتشكيل الجيش الجديد تتلخص في أنه صار لزاماً على سلطات الاحتلال كلما اقتضى

الموقف في السودان التفكير في أجدي الوسائل لمواجهة ، أن تدخل هذه السلطات في حسابها مبلغ ما كان عليه هذا الجيش المصري الجديد من قوة أو من ضعف حتى ترى إذا كان ممكناً الاستغناء عن قسم منه لإرساله إلى السودان للمعاونة على إخماد أو مقاومة الثورة المصرية هناك ؛ أو إذا كان في مقدور هذه القوات إذا أرسلت إلى السودان أن تقضي على الثورة ؟

ذلك بأن الموقف في السودان بقي يتدهور من سيئ إلى أسوأ . وحتى إن البريطانيين في القاهرة كانوا قد اقتنعوا منذ نهاية سبتمبر ١٨٨٢ بأن الواجب يقتضيهم أن ينظروا فوراً ودون إهمال في علاج لمشكلة السودان .

فقد طلب عبد القادر حلمي بعد واقعة الشلالى (٢٩ مايو ١٨٨٢) — وكان العربيون لا يزالون في الحكم ويتولى أحمد عرابي نفسه نظارة الحربية — مدداً من الجند ، وإن تعذر ذلك ، أن يوصله من القاهرة خمسة آلاف بندقية . ووافق العربيون على إرسال البنادق « وصرف النظر عن إرسال عساكر » . وتمكن عبد القادر من إرسال الإمدادات إلى محمد سعيد باشا مدير كردفان الذي دافع عن (بارة) وهزم المهديين حولها في ١٧ يونية ١٨٨٢ . ولكن هؤلاء استولوا على حامية طيارة — في كردفان — وأعملوا فيها السيف في ٦ أغسطس . فبقيت في كردفان حاميات ثلاث فقط : في بارة والأبيض وجبل الدلن — وهذه كانت حامية صغيرة ، وظهر كأنما الموقف قد بدأ يتحسن قليلاً عندما أوقع محمد سعيد بالمهديين (الدراويش) هزيمة نكراء في ٨ سبتمبر في واقعة الأبيض . ولكن بالمهديين (الدراويش) هزيمة نكراء في ٨ سبتمبر في واقعة الأبيض . ولكن لم يلبث المهديون أن وضعوا الحصار على الأبيض وسلمت لهم حامية الدلن في ١٤ سبتمبر . وطلب محمد سعيد النجدة من الخرطوم . وأرسل عبد القادر باشا النجدة المطلوبة . وتمكن المهديون من هزيمة هذه القوة على مسيرة يوم من (بارة) في معركة قتل فيها السيد أحمد الأزهرى (ابن الولي إسماعيل الكردوانى) الذى صاحب النجدة ليكون شيخ الإسلام وقاضى عموم غرب السودان . ودخلت فلول هذه القوة إلى (بارة) في ١٣ سبتمبر ولا اشتد الحصار على بارة اضطرت هذه إلى التسليم (وكان بها نور عنقرة) في ٥ يناير ١٨٨٣ .

وترتب على سقوط (بارة) ووصول الخبر إلى الأبيض التى شدد المهديون

الحصار عليها ، بأن التجدة التي بعثت بها الخرطوم إلى بارة قد هلكت ، أن وجدت الحامية من العبث الاستمرار في المقاومة مع كل الصعوبات المحيطة بها ، فسلمت الأبيض في ١٩ يناير ١٨٨٣ . وبعد قليل أمر المهدي بقتل محمد سعيد باشا وغيره من الرؤساء . وكان من أسباب تسليم الحامية كذلك الأخبار التي جاءت عن انتشار الثورة في سنار .

وكنا ذكرنا أن الثورة امتدت إلى سنار وإلخزيرة منذ مارس وأبريل ١٨٨٢ . وتلك كانت الثورة التي بدأ عبد القادر حلمي الحكمدار الحديد نشاطه بمحاولة إخمادها منذ وصوله إلى الخرطوم في ١١ مايو ١٨٨٢ . وبالفعل وقعت جملة معارك ولكنها لم تكن فاصلة ، وأخيراً قرر عبد القادر قيادة العمليات العسكرية بنفسه فخرج من الخرطوم في ٢ يناير ١٨٨٣ وهزم الثوار برئاسة زعيمهم أحمد المكاشني ، وكان هذا من جملة الدعاة الذين أوفدهم المهدي بعد واقعة الشلالى . (٢٩ / ٥ / ١٨٨٢) لمناوأة الحكومة في جزيرة سنار . وحصلت هذه الهزيمة عند (مشرع الداعى) في ٢٤ فبراير ١٨٨٣ . ودخل عبد القادر باشا إلى سنار في ٢٦ فبراير . وفي ٢ مارس أوقع بأحمد الكاشني هزيمة ساحقة في (شندى مويه) كما هزم جماعة أخرى من الثوار برئاسة الحاج أحمد عبد الغفار ، وكان صاحب المكاشني من عند المهدي ، وذلك بالقرب من الرصيرص في ٢٦ مارس ١٨٨٣ . ولكن هذه الانتصارات في سنار لم تكن فاصلة . ومن جهة أخرى فقد سقطت الحاميات في كردفان الواحدة بعد الأخرى في يد المهديين . وكان عبد القادر منذ واقعة الشلالى لا ينفك يطلب النجدة من مصر ، ويصور للمستولين في القاهرة الحالة على حقيقتها في السودان . وكان أول تقرير له عن الموقف في السودان — عقب الاحتلال البريطاني — يبين مبلغ عجز حكومة الخرطوم عن مقاومة الثورة بالقوات التي لديها ومن غير أن تأتيا إمدادات كافية من القاهرة . فكتب إلى الخديو في ٢٤ أكتوبر ١٨٨٢ : أن القوة الغير النظامية في الخرطوم أى الباشيزوق ، لا قيمة لها ، وروحها المعنوية منحلة بسبب انتصارات المهدي ، بينما اتضح أن الجنود النظاميين (من السودان) غادرون لا يمكن الوثوق بهم ؛ وأما الجنود السود في بحر الغزال فغير مدربين والوفيات بينهم كثيرة بسبب تغير البيئة . ولذلك فهو يطلب النجدة من القاهرة « لأنه إن تأخر حضورهم الآن —

كما قال — منظور أن الفتنة تعم كافة الجهات السودانية ، وفيما بعد يتعسر إطفائها بأضعاف أضعاف هذا المقدار .

كان من أثر هذا التقرير أن أخذت حكومة القاهرة تجمع في مصر القوة أو الجيش اللازم لإرساله إلى السودان . فعمدت إلى تجنيد الصالحين للخدمة من جيش عرابي المنحل ، وأقيم معسكر للتدريب في القناطر الخيرية . وأمكن إرسال نجدة سريعة إلى الخرطوم فوصلتها في آخر عام ١٨٨٢ . ولكن عبد القادر باشا كان عندئذ قد وصل إلى درجة من اليأس جعلته يطلب من القاهرة في ١٤ ديسمبر ١٨٨٢ إعفاءه من الخدمة في السودان . وعلى هذا الطلب بقوله : « المنظور أن تكامل حضور العساكر اللازمة سيأخذ وقتاً طويلاً : بهذا السبب ستتسع الحركات الحاصلة بهذه الجهات . وبما أن تلك الحركات لا يمكن إطفائها إلا بوجود العساكر الكفاية . وفضلاً عن ذلك فإن أهوية هذه الجهات قد أخرت بصحتنا » . واستمر يقول : « فلهذا نسترحم من تعطفات الحضرة الفخيمة الخديوية تعيين من يقوم مقامنا والتصريح لنا بالتوجه للمحروسة » . ورفض الخديو استعفاء عبد القادر حلمي (١٥ ديسمبر) وأكد له « أن الاهتمام الزائد (يجري) في تشييل وإبعاث العساكر أولاً بأول » من مصر إلى السودان .

ومع ذلك ، لم يمض وقت طويل على رفض هذه الاستقالة حتى أصدر الخديو تعليماته باستدعاء عبد القادر باشا وتعيين علاء الدين باشا حاكماً عاماً على السودان (٢٤ ديسمبر ١٨٨٢) . وكان علاء الدين حاكماً عاماً لشرق السودان تحت إمرة عبد القادر حلمي . وفي ٢٠ يناير ١٨٨٣ أصدر الخديو أمره بإلغاء نظارة السودان وتعيين علاء الدين باشا حاكماً عاماً على السودان . وغادر عبد القادر حلمي الخرطوم إلى القاهرة في أواخر أبريل ١٨٨٣ . وكان علاء الدين باشا قد وصل إلى الخرطوم منذ ٢٠ فبراير ١٨٨٣ :

ولم يكن تعيين علاء الدين باشا هو كل التغيير الذي حصل لمحاولة معالجة الموقف في السودان . بل كان من عناصر هذا التغيير كذلك أن يمارس الحاكم الجديد شئون الحكم المدنية ، بينما يمارس وظائف « الحاكم » العسكرية ، قومندان عام . ووقع الاختيار على سليمان باشا نيازي ملء هذا المنصب ، ثم أن يتعين ضابط بريطاني لرئاسة أركان حرب هذا القومندان العام ، كان الكولونيل

وامم هيكس (Hicks) الذي عين في الاحتياطي منذ ١٨٨٠ بالجيش البريطاني فدخل الآن في خدمة الجيش المصري ووصل القاهرة في أواخر يناير ١٨٨٣ وأعطى لقب فريق . وقد بلغ هيكس باشا الخرطوم في ٧ مارس . وكانت أوامر سليمان نيازي ، بالرغم من كونه القائد العام ، أن يعمل برأى هيكس في المسائل الفنية . ووقع على كاهل « هيكس » مسئولية معالجة الموقف « عسكرياً » في السودان .

ويذهب كثيرون إلى أن عبد القادر حلمي كان وحده الذي يقدر على إخماد ثورة المهدي ، وأن استدعاءه كان لذلك « دسيية » من أولئك الذين أرادوا الثورة أن تستفحل حتى يضيع السودان من مصر . ولكن استدعاء عبد القادر حلمي كان لا مندوحة منه بسبب إلحاح عبد القادر في ضرورة إرسال النجيدات العسكرية الكبيرة إليه وعجز المسؤولين في القاهرة عن تحقيق رغبته ، ولأن النية كانت منصرفة لتعيين قائد بريطاني في الخرطوم بدلاً من إرسال القوات المطلوبة ولم يكن منتظراً أن يرضى عبد القادر بالعمل تحت إشراف قائد آخر .

أما لماذا تعين « هيكس » الضابط الإنجليزي لقيادة العمليات العسكرية ضد الثورة في السودان ، (ولماذا استدعى عبد القادر حلمي ، تبعاً لذلك) ، فقد هذا إلى السياسة التي رأى الاحتلال البريطاني أن يتبعها وقتئذ وفي هذا الدور الأول والمبكر في أدوار المسألة السودانية .

ب - سياسة الاحتلال :

الوجه الأول (عدم التدخل)

لم يكن هناك مناص من أن يعترف الاحتلال ، ومنذ سبتمبر ١٨٨٢ كما ذكرنا ، بوجود مشكلة سودانية لا بد من مواجهتها سريعاً ، ولا مفر من أن يتحمل الاحتلال وحده مسئولية علاجها . وكان واضحاً من أول الأمر أن الاحتفاظ بممتلكات مصر في السودان يقتضي تجهيز الإمدادات العسكرية التي يمكن إرسالها إلى السودان للمعاونة على إخماد الثورة ؛ كما كان واضحاً من ناحية أخرى أنه إذا تعذر بسبب الحاجة للقوات العسكرية التي تكفي للحفاظ على كل أقاليم

السودان ، فلا أقل من أن تتمسك الحكومة الخديوية ببعض هذه الأقاليم وأن تدافع عنها خصوصاً في السودان الأوسط ، حتى إذا حوصرت الثورة ابتعد الخطر عن الحدود المصرية ذاتها .

ولقد وصل الاحتلال في هذه المرحلة الأولى إلى حل لعلاج الموقف في السودان يقوم على ضرورة الاحتفاظ بقسم من الأقاليم السودانية ، والتخلي عن قسم آخر منها لأسباب سوف تتضح لنا عند تتبع الخطوات التي أدت إلى هذه النتيجة . فقد بعث السير إدوارد مالت (Malet) القنصل البريطاني العام في مصر إلى وزير الخارجية البريطانية اللورد جرانفيل (Granville) برسالة من القاهرة في ٢ أكتوبر سنة ١٨٨٢ طيها مذكرة عن السودان من وضع المستشار العسكري للوكالة البريطانية في مصر السير شارلس ويلسون (Charles Wilson) . اقترح فيها صاحبها ضمن أشياء أخرى أمرين هامين ، هما أن تتخلى مصر عن بوغوص والقلايات فتعطيها للحبشة ، وأن تجعل من مصوع ميناء حرّاً ، وأن تتخلى كذلك عن دارفور وكردفان . ومن ناحية أخرى ، من أجل المحافظة على بقية الأقاليم السودانية ، يعين ضباط بريطانيون في المناصب الهامة فيكون منهم حكام السودان ، وقومندان العساكر ، وفي بعض المناصب الأخرى التي تلي هذين في الأهمية ، وذلك لضمان قيام الإدارة الطيبة الحاذقة ؛ وكذلك أن توفد بعثة من ضباطين بريطانيين إلى السودان لوضع تقرير عن الموقف به وعن الخطوات التي تشير هذه البعثة بضرورة اتخاذها لتهدئة البلاد . وإيفاد مثل هذه البعثة ضروري بسبب قلة المعلومات التي لدى المسئولين عن حقيقة الحالة في السودان ، في الوقت الذي تضطرب فيه الأفكار في المجتمع الإسلامي : في تركيا والشام ومصر بسبب الثورة المهدية ، وحيث كان متوقعاً عند انتهاء المائة سنة الهجرية الحاضرة (القرن الثالث عشر الهجري ١٣٠٠) ظهور المهدي المنتظر .

وكان من رأى السير شارلس ويلسون انتهاء الفرصة للقيام بعمل ذي طابع عسكري لمعالجة الثورة في السودان عندما يحل في وقت قريب الفصل الوحيد من فصول السنة في تلك الجهات المناسب للعمليات العسكرية .

وأوصى « مالت » وهو يقدم هذه المذكرة بالموافقة فقط على إرسال البعثة المقترحة لوضع التقرير المطلوب عن الحالة في السودان .

وقبل نهاية هذا الشهر كان عبد القادر حلمي قد أرسل تقريره (٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢) الذي يرسم صورة قائمة عن الموقف في السودان ؛ ويبلغ القاهرة أن النجيدات التي أرسلت إلى كردفان قد أبيدت تقريباً ، وأن الحاجة ملحة لنجدة سريعة من عشرة آلاف رجل لا يمكن بدونهم الدفاع عن الخرطوم إطلاقاً . وكان عندئذ أن أرادت الحكومة المصرية — على نحو ما أوضحه ناظر الحربية عمر باشا لطفى إلى السير إدوارد مالت — أن تستبدل بعبد القادر حلمي ، إسماعيل أيوب باشا حكاماً للسودان ، وأن تُعين رئيس أركان حرب له الجنرال الأمريكى ستون باشا الذى كان خرج من الجيش المصرى بعد إلغائه . وأكد عمر لطفى للسير إدوارد مالت أن الحكومة المصرية ستجهز القوة المطلوبة والتي لا شغل من إعدادها وتجهيزها والتي فى وسع ناظر الحربية أن يجد لها العدد الكافى من الضباط الذين يمكن الاعتماد عليهم .

وفى ٢٨ أكتوبر ١٨٨٢ بعث « مالت » إلى حكومته بمذكرة ثانية وضع فيها السير شارلس ويلسون أيضاً عن السودان .

وأهمية هذه المذكرة الثانية أنها توضح الخطر على مصر ذاتها إذا تركت الخرطوم تسقط فى يد المهدي ، وهو خطر سوف لا يدرأه حينئذ إلا إرسال قوة كبيرة من بريطانيا . فما جاء بهذه المذكرة : أن الموقف في السودان يزداد سوءاً وأن المهدي يبدو أنه منتصر فى كل مكان ومن المتوقع إذا لم تأت النجيدات إلى الخرطوم من القاهرة بسرعة أن تسقط الخرطوم بعد شهر واحد فقط ؛ وأن المهدي لديه من ٨٠ ألفاً إلى ١٥٠ ألفاً يريد بعد الاستيلاء على الخرطوم أن يزحف بهم شمالاً إما بطريق النيل وإما بطريق سواكن والبحر الأحمر والسويس للاستيلاء على مصر التي ينبغي منها بعدئذ الزحف على مكة . وكان من رأى السير شارلس ويلسون أن سقوط الخرطوم سيكون له أثر سياسى سيئ فى مصر . ومن المقطوع به إذا زحف المهدي شمالاً أن يدخل تحت لوائه كل السكان على جانبي النهر ، لتأثر الناس بأخبار انتصاراته التي هيأتهم لقبول دعواه أنه المهدي المنتظر . أما الحكومة المصرية فليس فى مقدورها بعد أن تحطم جيشها أن توقف هذا الزحف . ولذلك صار ضرورياً على الإنجليز أن يعملوا لإنقاذ الموقف بكل سرعة ، لأنه إذا سقطت الخرطوم تحتم عليهم إرسال قوة كبيرة من بريطانيا . ولذلك يوجد

نوعان من الإجراءات التي يجب اتخاذها لمعالجة الموقف : ما يتعلق منها بمحاولة الاحتفاظ بالخرطوم ، وتلك التي يتعين اتخاذها عند سقوطها . وأما الذي يجب عمله مباشرة فهو محاولة الحصول على المعلومات الدقيقة عن الحالة في السودان بواسطة أي أوربي يقيم في الخرطوم . واقترح السير شارلس من بين الإجراءات العسكرية للمحافظة على الخرطوم إرسال ضابط بريطاني لتحصينها للدفاع ، واستخدام عسكر من الهنود تدفع لهم مصر مرتباتهم ؛ أو إذا تعذر ذلك ، استخدام جنود عثمانيين ، ثم اقترح أن يشغل موظفون بريطانيون المناصب الرئيسية كالحكمدار والقائد العام ؛ ويرى أن خير من يصلح لمعالجة الموقف الجنرال غوردون نفسه إذا أمكن إقناعه بالذهاب إلى السودان . واختتم السير شارلس ويلسون مذكرته بأن يُطلب من الحكومة المصرية الامتناع من اتخاذ أية خطوات بشأن السودان إلا بعد التشاور مع القائد البريطاني العام في مصر ، الذي يجب أن يكون في يده هو وحده كل العمليات العسكرية ضد المهدي .

غير أن الحكومة الإنجليزية لم تلبث أن رفضت (في ٣٠ أكتوبر ١٨٨٢) مقترحات ويلسون الخاصة باستخدام جنود من البريطانيين أو الهنود في السودان . ولا كان ناظر الجهادية عمر لطفى في حديثه مع مالت الذي سبقته الإشارة إليه والذي أبرق به مالت إلى جرانفيل في ٢٦ أكتوبر — قد وعد بتجهيز القوة التي يراد إرسالها إلى السودان ، فقد وافقت الحكومة الإنجليزية على أن تقوم مصر بتجهيزها . وقال جرانفيل : « إن حكومته يسرها أن تعرف القائد الذي سوف يعين لهذه القوة ، وإذا كان من المزمع إعادة فتح السودان إذا حدث أن استطاع المتمهدي امتلاك هذه الجهات » . ثم تساءل جرانفيل عن نوع المهمة أو العمل الذي سوف يقوم به غوردون إذا تعين للسودان . وطلب جرانفيل من مالت أن يسأل رأى القائد الأعلى للقوات البريطانية في مصر « السير أرشيبالد أليسون » (Archibald Alison) في كل هذه الأمور .

في أول نوفمبر أجاب « مالت » بأن الحكومة المصرية تريد تعيين علاء الدين باشا حكمداراً للسودان ، وأنها كبيرة الأمل في استرجاع السودان بهزيمة المهدي . وفيما يتعلق بغوردون قال « مالت » إنه إنما يذهب حكمداراً للسودان إذا ذهب له ، ولكن الحكومة المصرية لم تقترح هذا ومن المؤكد أنها لن توافق على تعيينه في هذا

المنصب إلا إذا طلبت منها ذلك الحكومة البريطانية .

ولم تر الحكومة البريطانية وجهاً للاعتراض على تعيين علاء الدين باشا . ولكن لما كانت تخشى مسئولية هذا التعيين ، بادر جرانفيل في ٢ نوفمبر فأبلغ « مالت » أن الحكومة المصرية وحدها هي التي يجب أن تنفرد بتحمل المسئولية نظراً لأن الحكومة البريطانية تنقصها المعلومات الكافية في هذه المسألة .

أما « أليسون » Alison القائد الأعلى للقوات البريطانية في مصر فإنه عندما سُئل ، حسب طلب « جرانفيل » في هذه الموضوعات ، بادر بإعداد مذكرة (Memorandum) برأيه عن الموقف في السودان بتاريخ ٣ نوفمبر ١٨٨٢ ، أهم ما جاء فيها : اعتقاده بأن القوة التي يجرى تنظيمها من بين جيش عرابي الذي ألغى ، في وسعها أن توقف زحف المهدي على مصر . ويكون ذلك بوضع قوات عند الشلال الأول وعند إدفو لانتظار المهدي وللالتحام معه في هذين الموضعين . وكان من رأى « أليسون » أن لا يُترك المهدي يتقدم حتى يصل قريباً من القاهرة بأي حال من الأحوال ، حتى لا يجد أهالي الدلتا المسلمين في هذا التقدم ما يشجعهم على القيام في وجه الحكومة والانضمام إلى المهدي مع ما يترتب على ذلك من تدمير للأنفس والأموال .

ثم إنه جاء بهذه المذكرة رفض التوصية بتعيين بريطاني رئيساً لأركان حرب الجيش الموجه ضد المهدي لأن الجيش المصري كما قال « أليسون » مؤلف كله من مصريين ، ولأن الخطر يصبح جسيماً إذا انهزم الجيش وانتصر المهدي لأن الناس يعتقدون في ظهور المهدي المنتظر ، وكذلك رفض التوصية باستخدام بريطانيين في السودان إطلاقاً سواء ذهبوا إلى الخرطوم عن طريق سواكن أو بطريق نهر النيل إلى ما بعد حدود مصر ذاتها .

وكان الذي وافق عليه « أليسون » في هذه المذكرة ، ذلك الاقتراح الذي سبق أن تقدم به السير « شارلس ويلسون » ووافق عليه « مالت » بشأن إرسال ضباط بريطانيين لوضع تقرير عن الحالة في السودان . وطلب « أليسون » أن يعهد إلى هؤلاء بوضع تقرير عن الطريق بين سواكن وبربر ، وبين بربر والخرطوم ، ثم عن إمكانيات الدفاع عن الخرطوم ذاتها ، على أن يعود هؤلاء الضباط من مهمتهم بكل سرعة .

وهكذا كان واضحاً في هذه المرحلة أن الحكومة الإنجليزية كانت مصممة على أمور أربعة : — أن لا تقوم بأى حال من الأحوال بعمليات عسكرية في السودان . ولا ترى أن احتلالها لمصر يفرض عليها الاشتراك عسكرياً فى أى مجهود يقصد به الاحتفاظ بممتلكات مصر فى السودان عن طريق القضاء على ثورة المهدي . وكان الذى يعنىها تأمين حدود مصر فقط . وسيلة ذلك فى نظرها ، الحيلولة دون سقوط الخرطوم فى أيدي المهديين . فإذا سقطت هذه أمكن بفضل القوات المصرية الواقعة عند الشلال الأول وأدفو صد هجوم المهديين عن الحدود المصرية وهزيمتهم .

وأن لا تتحمل أية مسئوليات عن أية تدابير قد تتخذها حكومة القاهرة بشأن التعيينات للحكمدارية السودان والقوات والنجادات المصرية المرسلة للسودان . وقد أبلغ « مالت » فى ٤ نوفمبر ١٨٨٢ وزير الخارجية « جرانفيل » رأى السير فالنتين بيكر باشا (Valentine Baker) الذى عهد إليه بتنظيم الجيش الجديد وفجواه أن الواجب يقتضى أن يُترك للحكومة المصرية « بقدر الإمكان » أن تتخذ وحدها الإجراءات التى تراها ضرورية لإخماد الثورة فى السودان بدون مساعدة أو مشاورة من حكومة صاحبة الجلالة . فلا يجب أن تتدخل الحكومة البريطانية فى هذه المسألة أو تتحمل بسببها أية مسئولية « حتى إذا اتضح فى المستقبل أن الإجراءات التى اتخذت بناء على اقتراح منا أو مشورتنا لم تكن مجدية » ، لا نجد إنجلترا نفسها مسوقة بصورة لا يمكن منعها إلى القيام بعمليات عسكرية فى السودان . وفى اليوم نفسه صرح اللورد « جرانفيل » بأن الحكومة الإنجليزية لا تريد التدخل فى اختيار الضباط الذين تريد الحكومة المصرية للعمليات العسكرية فى السودان . وكان ذلك جواباً عن الرغبة التى أبدتها الحكومة المصرية منذ نهاية شهر أكتوبر من العام نفسه لتعيين ضباط بريطانيين ورئيس أركان حرب بريطانى للجيش الذى ينظم من جديد . وفى ٣ نوفمبر ١٨٨٢ أبلغ « جرانفيل » اللورد « دفرين » سفير إنجلترا فى الآستانة والذى عينته حكومته — مندوباً سامياً — فى مصر ليدرس حالتها وليضع تقريراً نهائياً ومقترحاته بشأن إعادة تنظيم البلاد بعد القضاء على الثورة العرابية — نقول إن « جرانفيل » أبلغه « أن حكومة صاحبة الجلالة الملكة ليست على استعداد لإرسال أية حملات للسودان . ولكن

يسرها أن يصلها بعض تقارير وافية عن الحالة في السودان » ، كما يعنى هذه الحكومة معرفة مدى الأخطار على مصر التى قد تنطوى عليها احتمالات الموقف في السودان . ثم طلب « جرانفيل » منه أن يبين بعد التشاور مع السلطات المصرية والبريطانية في مصر نوع ومدى الإجراءات التى يجب فى رأيه اتخاذها للاحتراس من مثل هذه الأخطار ؛ وأن يرسل للسودان فرد أو أفراد يستطيعون دراسة الحالة هناك دراسة وافية فيما يتعلق بالمجتمع السودانى وتاريخه من أيام الفتح المصرى ، وطريقة حكومته وأسباب ثورة المهدي ، فيضع تقريراً عن هذا كله ؛ يضمه أيضاً ما يراه من مقترحات لمعالجة الحالة . ذلك أن المسئولين البريطانيين اتفقت كلمتهم على أن المعلومات التى لديهم عن الثورة ناقصة وغير شافية . وكان مما زاد هؤلاء اقتناعاً بأن الحاجة ماسة لاستيفاء هذه المعلومات أن اللورد « جرانفيل » طلب مقابلة الجنرال غوردون فى ١٧ نوفمبر ١٨٨٣ لبحث معه مسألة مصر والسودان فكان رأى غوردون أن ثورة محمد أحمد المهدي مبالغ فى شأنها مبالغة كبيرة ؛ وأن الواجب فى النهاية التخلي عن بعض الأقاليم السودانية حتى يمكن مقاومة الثورة ، وذلك مع استيفاء الظروف والأقاليم التى يمكن استنقاذها فى حوزة الحكومة المصرية . الأمر الذى كان ضرورياً على نحو ما أوضحناه ، لمنع الثورة المهدية من تهديد حدود مصر الجنوبية والامتداد إلى مصر ذاتها . وقد كان من رأى اللورد « دفرين » الذى وصل الإسكندرية فى ٧ نوفمبر من القسطنطينية وكتب به إلى « جرانفيل » فى ١٨ نوفمبر ١٨٨٢ : أن من المستحسن لو أن مصر تخلت عن السودان بأسره . ولكن هذا ما كان يصعب إقناع الحكومة المصرية به لأن هذه تعتقد أن فى قدرتها الانتفاع من إمكانيات السودان فى الزراعة وخصوصاً إذا أنشئت فيه السكك الحديدية وأدخلت الآلات لحليج القطن وصنع السكر وسهل نقل المنتجات « المحاصيل » إلى الأسواق . وعلى ذلك فهو يشير بأن تتخلى مصر عن دارفور التى وصفها بأنها عبء ثقيل لا نفع له ولا فائدة منه . وكان من رأيه لتبرير التخلي عن بعض الأقاليم السودانية أن الجنود المصريين عاجزون عن تحمل المناخ ويموتون بكثرة وبسرعة . ومع ذلك فإذا كان لا يرجى لهذا السبب أى نفع من إرسال هؤلاء الجنود المصريين إلى السودان ، فهناك على الأقل فائدة ينبغى التفكير فيها : هى أن الخدمة فى السودان سوف تسهوى كل عناصر

الفتنة والاضطراب في مصر من الضباط والعسكر الذين أعلنوا تدميرهم من أيام
الحديو إسماعيل والذين طردوا من الخدمة بعد إلغاء جيش العرابيين ، والذين
يمكن بهم مواجهة الموقف في السودان ، لأن مواجهة الموقف — كما قال « دفرين »
أمر لا مفر منه في النهاية .

• • •

جـ — بعثة الكولونيل ستewart :

ذلك إذا كان الموقف عندما قبلت الحكومة البريطانية من كل المقترحات
التي قدمها السير « شارلس ويلسون » (Wilson) في أكتوبر ١٨٨٢ ، إرسال بعثة
من البريطانيين لوضع تقرير عن الحالة في السودان . فوقع الاختيار على الكولونيل
ستewart للقيام بهذه المهمة . وفي حوالى آخر أكتوبر ١٨٨٢ أبلغت وزارة الخارجية
البريطانية قنصلها العام في مصر « إدوارد مالت » أنها أقرت بعثة ستewart المقترحة
وتطلب من « مالت » أن يتشاور مع السير « أرشيبالد أليسون » فيما إذا كان من
النافع إرسال آخرين مع ستewart إلى السودان . وفي ٧ نوفمبر أبلغ « جرانفيل »
القنصل « مالت » : « أنه يجب أن يكون مفهوماً تماماً لدى هؤلاء السادة أنه
ممنوع عليهم بأي حال من الأحوال الافتراض بأنهم يعملون بأية صفة أهلية أو
عسكرية ، وأن مهمتهم لا تعدو وضع تقرير عن أحوال البلاد فقط . وواضح
أن الغرض من هذا التحفظ دفع أى تفسير خاطئ لخطوة إرسال هذه البعثة ،
بأنه تمهيد للتدخل من جانب الحكومة البريطانية في شئون السودان يستتبعه أن
تتحمل هذه الحكومة مسئولية الأحداث التي تجري به » .

واتفق « مالت » و « أليسون » على أن يكتبى بإرسال « ستewart » وحده
يرافقه الإيطالي « مسيداليا » بك الذي كان مديراً لدارفور على أيام غوردون ويعرف
لغة أهل البلاد وعوائدهم ، ومن المنتظر لذلك أن يكون عوناً كبيراً للكولونيل
« ستewart » في مهمته .

وصل « ستewart » وصاحبه إلى الخرطوم في ديسمبر ١٨٨٢ . وكانت عندئذ
كل من بارة والأبيض على وشك التسليم (ومن المعروف أن الأولى سلمت في
٥ يناير والثانية في ١٧ يناير ١٨٨٣) . وكان يحىء ستewart عن طريق سواكن

وبربر . وعلم بوجود عسكر كثيرين من السودانين في مصوع فنصح بإرسالهم إلى السودان ليحل محلهم جنود من مصر ، وأشار بطرد مدير سواكن ، وإرسال وكيله وهو سوداني إلى داخل البلاد ليشارك في القتال ضد الثوار . وكان رأي «ستيوارت» أن يستبدل جنوده من مصر بالجنود السودانين في الحاميات المنتشرة على طول ساحل البحر الأحمر حتى يمكن إرسال الجنود السودانين إلى الخرطوم والقتال ضد المهدي . وطلب ستيوارت عند وصوله إلى بربر من مديرها (حسين خليفة) قوائم بأسماء القبائل العربية وزعمائها ، ومقدار الضرائب التي عليها دفعها ، كما طلب قوائم بعدد السواق والضريبة المفروضة عليها ، وسأل عن تجارة القوافل في الطرق الصحراوية خلال السنوات الثلاث الأخيرة . وقد أبلغ المدير وحكماء السودان عبد القادر حلمي ، بالبرق كل ما فعل «ستيوارت» . وأبرق عبد القادر باشا بذلك إلى الخديو في ١٥ ديسمبر ١٨٨٢ . وطلب أن تصله تعليمات بما يجب عليه أن يكون موقفه من «ستيوارت» .

ويبدو أن الخديو وحكومة القاهرة كانا متشككين في حقيقة المهمة التي ذهب من أجلها «ستيوارت» إلى السودان ، لاسيما وأن «ميسيداليا» الذي يرافقه لم يكن حائزاً لثقة الحكومة . فأجاب الخديو في ١٦ ديسمبر على برقية عبد القادر باشا : أن كل ما تعرفه حكومته عن مهمة «ستيوارت» أنها لوضع تقرير عن المهدي ومقدار قوته ، والقبائل التي تعاونه . وطلب الخديو من عبد القادر باشا أن يمد «ستيوارت» بكل المعلومات التي يريدها ، ولكن عليه في الوقت نفسه أن يضعه هو وزميله «ميسيداليا» تحت المراقبة ويبلغ القاهرة عن حركاتهما ونشاطهما ؛ وأن يكتفهم هذه المسألة سرّاً فلا يخبر بها أحداً ولا يجعل ستيوارت وصاحبه يشعران أنهما مراقبان . وإلى جانب هذا أوفد الخديو ياوراً له «أحمد حمدي بك» إلى السودان وكلفه (في ٢٤ ديسمبر) علاوة على تبليغ عبد القادر باشا «بالغاء نظارة السودان وانفصاله عن حكماداريته وحلول علاء الدين باشا مكانه في الحكمادارية» ، أن يقابل الكولونيل ستيوارت ويراقبه . وفي ٢٦ يناير ١٨٨٣ طلب من أحمد حمدي بك تلغرافياً أن «يخبر علاء الدين باشا بأن يراقب حركات وأحوال الكولونيل «ستيوارت» ويرسل بها تلغرافات شفيرة» . وكان عبد القادر باشا قد أبرق بالشفيرة من الخرطوم في ٢٠ ديسمبر ١٨٨٢ وعقب وصول ستيوارت إليها ، أن «ستيوارت»

يريد معرفة كل شيء عن السودان على وجه الدقة ، ومن كل النواحي ، الإدارية والعسكرية والمالية والجغرافية والسياسية . ثم إن ستوارت — كما ذكرت البرقية — لا يكتفى بجمع المعلومات بل يريد أن يفرض « نصائحه » على المسئولين ؛ فيقول عبد القادر باشا : « ومن أخبار أحوال المومى إليه تبين لنا أنه يريد إظهار سطوتهم بهذه الجهات ، وبناء عليه قد نصحناه بالمحسوس ، بتعريفه أن الحركات الحاصلة هي تحركات دينية ، وأن ذلك يفتح للشقى باباً لتأييد ما يؤهم به على العربان ، ويوجههم للشباب على تصديقه واتباعه . ولذلك عدل عن تلك الطريقة ، وأخذ يظهر اتفاق حكومته مع الحكومة الخديوية على إطفاء هذه الحركات . وقد أبدى لنا غاية الممنونة عما رآه من الاهتمام يومياً بتعليم العساكر والضباط » .

ولكن يبدو أن الخديو في هذا التاريخ كان قد بدأ يطمئن لطبيعة المهمة المكلف بها « ستوارت » . ذلك أنه أبرق في ١٩ ديسمبر ١٨٨٢ إلى عبد القادر باشا أنه اتضح بعد البحث أن مأمورية « ستوارت » فقط هي التجسس (أى وضع تقرير عن) مسألة المهدي وأحوال السودان ، ولا شيء بخلاف ذلك ، وأن « ميسيداليا » مجرد رفيق لستوارت في هذه السفارة وليس مكلفاً بأية مهمة ، فعلى عبد القادر باشا إذاً أن يطمئن من ناحيتهما ، وأن يزود ستوارت بالإيضاحات التي يريدها : فطلب الخديو من عبد القادر باشا أن « يحرق التلغراف الذي أرسله له قبل هذا في خصوص من تقدم ذكرهم » .

ولم يمض طویل وقت على وصول ستوارت إلى الخرطوم حتى سقطت الأبيض (في ١٧ يناير ١٨٨٣) . وخرجت الكردفان بأسرها من حوزة الحكومة المصرية . وعندما ثبت سقوط الأبيض ووصل الخبر في ١٨ فبراير إلى الخرطوم ، اقترح ستوارت على المعتمد البريطاني في القاهرة « مالت » في ١٨ فبراير أن ينحول حكامدار السودان لإصدار الأوامر إلى السلطات الحكومية في دارفور : (سلاطين في الفاشر) لسحب الجنود منها وإحراق المخازن إذا اضطر إلى ذلك . وفي ٢٠ فبراير طلب « ستوارت » من « مالت » أن توجه الحكومة عنايتها للمحافظة على ذنقلة لمرور الخط التلغرافي بها بين القاهرة والخرطوم ، حتى لا يصيب هذا الخط أى تلف فتجهل القاهرة كل شيء عن تحركات المهدي . وكان الذى أزعج « ستوارت » ذبوع الأخبار عن قيام الثورة بين قبائل الكبابيش وانضمامهم إلى المهدي وفي

وسع هؤلاء النزول على مديرية دنقلة بقوات عظيمة ، ومن المحتمل أن يلقاهم
الأهلون بترحيب كبير .

على أنه مما يجدر ملاحظته ، أن ستوارت في ٢٠ فبراير ١٨٨٣ نصح
بشدة ضد إرسال أية حملة مباشرة على كردفان بعد أن سقطت الأبيض ،
واستند في هذه النصيحة إلى أن انتصارات المهديين « الدراويش » الأخيرة ،
أوقعت في أيديهم كميات كبيرة من الذخائر والمهمات والمؤن علاوة على أنها رفعت
من روحهم المعنوية كثيراً وزادت بسببها سمعة المهدي وشهرته . بينما تضعضعت
روح الجنود المعنوية — جنود الحكومة — وصاروا في حال يعجزون معه عن مواجهة
الدراويش وقاتلهم بأي أمل في النجاح . ومن الخطورة بمكان أن تنهزم الجيوش
المصرية في كردفان إذا خرجت في حملة جديدة ضد الدراويش بها ، لأن الهزيمة
في هذه المرة يترتب عليها ضياع السودان بأسره .

وأشار « ستوارت » بضرورة تكليف « سلاطين » بك بالانسحاب من دارفور
إلى بحر الغزال وإتلاف كل مخازنه . وتوقع « ستوارت » احتمال أن يحاصر الدراويش
الخرطوم ولكنه توقع كذلك أن تستطيع حاميتها الدفاع عنها . وكان مما أزعجه
أنه لا يثق في ولاء الجنود المصريين في الخرطوم وهم الذين جمعوا من جيش عرابي
الذي ألغى ، والذين قال عنهم أنهم ما كانوا يشعرون بأن هناك واجباً مقدساً
يقتضيهم الدفاع عن سلطان الحكومة الشرعية في الوقت الذي يحتل فيه العسكر
الأجنبي « البريطانيون » بلادهم ، ويسود بينهم الاعتقاد بأن الخديو إنما أرسلهم
إلى السودان ليلقوا فيه حتفهم ، بينما هم يعرفون أن المهدي سوف يعفو عنهم ولا يكون
نصيبتهم القتل إذا هم فروا من الجيش وانضموا تحت لوائه . وذلك كله في عاصمة
« الخرطوم » كان « ستوارت » متأكداً أن شعور أهلها ضد الحكومة .

وفي مارس ١٨٨٣ غادر « ستوارت » و « ميسيداليا » الخرطوم عائدين
إلى القاهرة عن طريق ستار وكسلا ومصوع . وكانت نتيجة هذه البعثة ذلك
التقرير المشهور الذي وضعه « ستوارت » عن السودان وهو بالخرطوم في ٩ فبراير
١٨٨٣ ، وبعث به إلى السير « إدوارد مالت » في القاهرة ، وبعث به هذا بدوره
منها إلى اللورد جرانفيل في ٦ مارس من السنة نفسها . في هذا التقرير تكلم
« ستوارت » عن تاريخ السودان من وقت الهجرات العربية الأولى إلى قيام الثورة

المهدية . وضمنه الإصلاحات العديدة التي يرى إدخالها عن فروع الإدارة المختلفة حتى يتسنى إقامة الحكومة النافعة والقوية في السودان ؛ وتضمن التقرير كذلك توصيات « ستوارت » لمعالجة الموقف الناشئ عن قيام الثورة . وعندما بلغ مصوغ في طريق عودته من الخرطوم وضع « ستوارت » تقريراً آخر بعث به منها في ١٨ أبريل ١٨٨٣ إلى « مالت » يبين فيه الحالة في السودان الشرقي ويضمنه توصياته عن إصلاح الإدارة والحكم في هذا القسم من السودان .

والذي يعنينا من توصيات « ستوارت » وآرائه عن الموقف في السودان أمران على غاية من الأهمية هي : أن « ستوارت » كان لا يثق لأسباب متعددة في قدرة القوات العسكرية المصرية - السودانية التي لدى حكومة الخرطوم على القيام بحملات ناجحة ضد المهدي والمهديين في كردفان ودارفور ؛ وأنه قد يكون في وسعها فقط الدفاع عن الخرطوم أو السودان الأوسط . ولذلك كان من رأيه أن تتخلى الحكومة المصرية عن مديريات فاشودة وكردفان الجنوبية ودارفور ، وأن يكتفى بدلا من الإدارات الحكومية ، فيما يتعلق بمديرية بحر الغزال وخط الاستواء ، بوكالة تجارية بحيث يعين لكل مديرية وكيل تجاري من الأوربيين معه قوة من الزنوج صغيرة ، لا تتعدى مهمته الشؤون التجارية من ناحية ومنع تجارة الرقيق من ناحية ثانية . وذلك كما قال « ستوارت » كان النظام الذي سار عليه التجار العرب القدماء . ولنع تجارة الرقيق أشار « ستوارت » أيضاً بغلق النيل الأبيض في وجه التجارة الخاصة .

والأمر الآخر ، أن « ستوارت » نصح بقوة ضد إرسال أية حملات ضد المهدي في كردفان بعد أن سقطت الأبيض . وهو ما ذكرناه سابقاً - وذلك للأسباب التي مرت بنا والتي ذكرها « ستوارت » في رسالته إلى « مالت » بتاريخ ٢٠ فبراير ، وقد جاء فيها « أن رأي الذي أتمسك به هو أن الزحف الآن على كردفان عمل بعيد كل البعد عن الحكمة والصواب ، وأن السياسة أو الخطة الأخرى أو الباقية ، من حيث الوقوف موقف موقف الدفاع والعمل بهمة ونشاط لإخماد كل محاولة للثورة على شاطئ النهر النيل » والانتظار للملاحظة ما يقع من حوادث ، هي السياسة أو الخطة الصحيحة » .

هذا . ولقد كان التخلي عن بعض الأقاليم السودانية ، الرأي الذي نادى

به كذلك اللورد « دفرين » الذى قدم التقرير المطلوب منه إلى اللورد جرانفيل في ٦ فبراير ١٨٨٣ . فجاء في تقريره عن الكلام عن السودان ما ترجمته : — عن الوقائع المصرية عدد ١٦٤٧ — :

ويميل بعض الناس إلى أن يشيروا على مصر بأن تتخلى عن السودان بالمرة ، وأن تترك بقية أملاكها في تلك الجهات . ولكن لا نتوقع أن تقبل سياسة مثل هذه ، فهي لكونها مسئولة عن جهات النيل السفلى تميل بالطبيعة إلى الاستيلاء على جميع جهات مجراه . وإذا نظرنا إلى أن هذه الجهات إذا أصلحت تربتها أعطت محصولات جسيمة من القطن والسكر ، لم يبق بعد ذلك « محل » للتعجب من أن مصر لا تميل إلى التخلي عنها . . . إلى أن قال بعد أن سرد وجوه الإصلاح المطلوب لضمان الراحة والاستقرار في السودان في المستقبل — « ومع ذلك كله فإننى أرى من الحكمة أن تتخلى مصر عن دارفور وربما عن قسم من كردفان وتكتفى بحفظ سلطتها في إقليمى الخرطوم وسنار » . وفي هذا يقول « دفرين » مرة أخرى في رسالته إلى حكومته في ٢ أبريل ١٨٨٣ « إن مصر إذا وقفت جهودها على الاحتفاظ بسنار والجهات التى على جانبي النهر ، لصار ممكناً أن يخف كثيراً أو يزول كلية ذلك العبء المالى الثقيل الذى تتحمله سنوياً ، حتى إذا أنشئت الإدارة الطبية والقادرة في سنار والخرطوم ودنقلة أمكن بعدئذ استرجاع هذه الأقاليم التى تخلت عنها مصر » . وقد وافق « جرانفيل » على هذا رأى كل الموافقة .

ولكن هذه الآراء والتوجيهات ، لم يعمل المسئولون في القاهرة ولندن بشيء منها ومع ذلك فقد كان واضحاً من التقارير التى تضمنت كل هذه الآراء والتوصيات ، أن أكثر ما حرصت عليه الحكومة البريطانية كان عدم التورط في القيام بعمليات عسكرية في السودان ، وعدم تحمل أية مسئولية في الوقت ذاته عن أى إجراء قد تتخذه حكومة الخديو في القاهرة سواء أدى هذا الإجراء إلى استمرار العمليات العسكرية — وبجنود غير بريطانيين دائماً — للاحتفاظ بجميع أقاليم السودان وإخماد ثورة المهدي ، أو أدى إلى التخلي عن الأقاليم التى صارت في حوزة المهدي ، حتى يتسنى بذلك حصر الثورة مع الاحتفاظ بالخرطوم وسنار ، ومنع المهدي من تهديد حدود مصر الجنوبية . وفي معنى هذا التخلص

من المسئولية يقول « دفرين » في رسالته السالفة الذكر إلى « جرانفيل » — في ٢ / ٤ / ١٨٨٣ — « ولقد حرصت على أن أتجنب كل ما له صلة بالسودان إلا فيما يتعلق بجعل دائماً مزوداً بأخبار ما يقع من أحداث هناك » .
ولم يكن في وسع الحكومة البريطانية إقناع المصريين بالتخلي عن أجزاء من السودان . ولكنها حاولت أن تتخلص من مسئولية الإجراءات التي قد يتخذها هؤلاء . فكان هذا الموقف مبعث الكارثة التي وقعت بهزيمة « هيكس » (Hicks) في كردفان في نوفمبر ١٨٨٣ ، كما كان كذلك مبعث الكارثة الأدهى الأخرى التي وقعت بمقتل « غوردون » في الخرطوم في يناير ١٨٨٥ .

• • •

د - حملة هيكس :

عندما احتل البريطانيون مصر في سبتمبر ١٨٨٢ لم يكن لدى حكومة غلادستون أى تفكير في أن يكون الاحتلال « دائماً » . بل يؤخذ من سياسة هذه الحكومة التي أوضحها وزير خارجيتها اللورد جرانفيل في منشور إلى الدول في ٢٣ يناير ١٨٨٣ وتكلم عنها رئيسها المستر غلادستون في المأدبة التقليدية لمحافظة لندن في ٩ يناير ١٨٨٣ وتعليمات اللورد جرانفيل إلى اللورد دفرين في ٣ نوفمبر ١٨٨٢ ، يؤخذ من ذلك كله — أن البريطانيين يعتزمون الجلاء عن البلاد « أو الانسحاب منها » بمجرد أن يستقر السلام بها وينتهي تنظيم الوسائل التي يمكن بها المحافظة على سلطات الخديو .

ومهما قيل في سياسة البريطانيين بعد ذلك — ولقد كانت هذه بعد حين ، ترى إلى البقاء في مصر وعدم الجلاء عنها لأسباب عديدة لا نتعرض الآن لها ، فالثابت في هذه السنوات القلائل الأولى أنه لم يكن من سياسة حكومة غلادستون التدخل في مشروعات أمير يالية ، وإذا كانت هذه الحكومة تدخلت في شئون مصر بالصورة التي أفضت إلى احتلال هذه البلاد فعلاً ، فإنها قطعاً كانت لا تريد التدخل في شئون السودان . فند ٢ نوفمبر ١٨٨٢ صرح « غلادستون » : « بأن إعادة النظام في السودان ليس جزءاً من الواجب الملتي على عاتقنا . فالسودان مرتبط سياسياً بمصر نتيجة لأن هذه قد فتحت حديثاً جداً . ولكن لا يدخل في

عملياتنا ولا نميل بحال من الأحوال إلى القول بأنه يدخل في دائرة مسئولياتنا .
ولقد رأينا فيما سبق كيف أن الحكومة الإنجليزية وممثلها في مصر حاولا بكل ما وسعهما من جهد وحيلة الابتعاد عن التدخل مع الحكومة المصرية في شئون السودان ؛ وأن يتركها هذه الحكومة تتخذ بملاء اختيارها الإجراءات التي تراها مناسبة لمعالجة الثورة المشتعلة هناك . فكان كل التدخل الذي حصل من جانب الحكومة الإنجليزية أنها وافقت على إرسال الكولونيل ستيوارت لعمل تقرير عن الحالة في السودان .

وظهر تمسك الحكومة الإنجليزية بهذا الموقف — الذي يصح وصفه بالسلبية — عندما اكتفت بإبلاغ الحكومة المصرية عن طريق « مالت » في القاهرة في مايو ١٨٨٣ التوصيات التي تضمنها تقرير « ستيوارت » — وهما بتاريخ ٩ فبراير ١٨٨٣ ، ١٨ أبريل ١٨٨٣ — وهي التوصيات الخاصة بإصلاح الإدارة في السودان ؛ ثم ظهر تمسكها بموقف « السلبية » هذا نفسه عندما أرادت الحكومة المصرية إرسال أحد الضباط البريطانيين لتولى العمليات العسكرية ضد المهدي في السودان .

فقد سبق لنا أن ذكرنا أن الحكومة المصرية كانت أبدت رغبتها منذ أكتوبر ١٨٨٢ في تعيين ضباط بريطانيين للقوات الجديدة التي نظمت أخيراً ثم تعيين رئيس أركان حرب بريطاني لها ؛ وأن « جرانفيل » أجاب في ٤ نوفمبر بأن الحكومة الإنجليزية لا تريد التدخل في اختيار الضباط الذين تريدهم الحكومة المصرية لتولى العمليات العسكرية في السودان . ولكن لم يمض شهر تقريباً حتى أعاد الكرة رئيس الوزارة المصرية محمد شريف باشا (وهو الذي ألف وزارته منذ ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٢) وطلب من اللورد « دفرين » أن يختار ضابطاً بريطانياً من الطراز الأول للذهاب إلى السودان رئيساً لهيئة أركان الحرب هناك . ولما كان « دفرين » يعرف موقف حكومته فقد أظهر لشريف باشا اعتقاده بأن ذلك متعذر . ولكنه كتب في الوقت نفسه إلى « جرانفيل » في ٩ ديسمبر ١٨٨٢ أنه لا يرى ما يمنع من استخدام الحكومة المصرية إذا شاءت لأحد الضباط البريطانيين الذين تركوا الخدمة . وكان هذا الرأي هو الذي وافقت عليه الحكومة الإنجليزية « في ١٤ ديسمبر » . وأما الضابط الذي وقع عليه الاختيار للعمل في السودان فكان الكولونيل

« وليام هيكس » (William Hicks) وهو من الضباط الذين خدموا في جيش الهند سنة ١٨٤٩ واشترك في الحملة الإنجليزية التأديبية على الحبشة (١٨٦٧-١٨٦٨) وحضر سقوط « مجدلا » (Magdala) معقل النجاشي تيودور (١٠ أبريل ١٨٦٨) . ومنذ ١٨٨٠ انتقل إلى التقاعد . ووصل هيكس إلى القاهرة في أواخر يناير ١٨٨٣ . وأثار تعيين الكولونيل هيكس رئيساً لأركان حرب الجيش في السودان اهتماماً كبيراً ، لمعرفة ما إذا كانت الحكومة الإنجليزية برضاها بهذا التعيين صارت تتحمل مسئولية العمليات العسكرية المتوقعة في السودان أو أن حكومة المستر غلادستون لا تزال متمسكة بخطتها السابقة المعروفة . والذي يبدو واضحاً أن هيكس باشا — وكان قد رقى فريقاً بالجيش المصري — كان يعتقد أن الحكومة الإنجليزية معنية بشئون السودان . وساعده على هذا الاعتقاد أن التعليمات صدرت للكولونيل « ستوارت » بأن يعطى هيكس أرقام الشفرة لاستخدامها في إرسال المعلومات التي طوّل « هيكس » بإرسالها ، فظل يجهل موقف حكومته من هذه المسألة — وهو أنها لا تريد التدخل في شئون السودان ، ولا تريد أن تتحمل أية مسئوليات عن العمليات العسكرية التي تجري هناك . وكان بسبب هذا الاعتقاد الخاطئ إذاً أن راح « هيكس » الذي وصل إلى الخرطوم في ٧ مارس ١٨٨٣ يشكو إلى المعتمد البريطاني (أيضاً القنصل العام) في القاهرة إدوارد « مالت » من الصعوبات التي صار يلقاها . فأبرق إلى « مالت » في ١٣ مارس ، ١٤ أبريل ، ٣ ، ٨ ، ٢٨ يونيو ، ١٦ يوليو ١٨٨٣ يشكو من حالة الجيش السيئة ، ونقص المؤن والدخائر وحاجته للمال ليدفع منه مرتبات الجند المتأخرة ، ثم يشكو قبل كل شيء من مؤامرات ودسائس موظفي الحكومة في الخرطوم ومعارضتهم له مما جعله عاجزاً عن تنفيذ الأوامر التي يصدرها . ولكن بالرغم من كل هذه الشكايات رفضت الحكومة البريطانية ومثلوها في مصر التدخل مع السلطات المصرية لإزالة أسبابها ؛ بل إن « مالت » عندما تكررت برقيات « هيكس » له ولورد « دفرين » في شتى المسائل ، بادر بإبلاغ شريف باشا في ٢٢ مايو ١٨٨٣ : « أنه إذا كان الجنرال هيكس رأى مناسباً أن يتخبر معي أو مع اللورد دفرين ، فإن ذلك لا يجب أن يؤخذ على أننا نؤيد أو نعتمد بحال من الأحوال محتويات برقيات » ، واستطرد « مالت » يقول « وفي

موقن أنه ليس ضرورياً أن أكرر لسعادتكم أن حكومة صاحبة الجلالة الملكة ليست بشكل ما مسئولة عن العمليات العسكرية في السودان ، وهي العمليات التي صار إجراؤها بناء على أوامر حكومة صاحب السمو « الخديو » ، أو أنها مسئولة عن تعيين أو عن نشاط الجنرال « هيكس » .

ولإزاء هذا الإصرار على عدم التدخل من جانب الحكومة البريطانية ، لم ير « هيكس » بداً من التهديد بالاستقالة إذا لم يتدخل « مالت » لدى رئيس الحكومة المصرية لإعطاء هيكس السلطة الكاملة التي تمكنه من تنفيذ أوامره (أى جعلها منفذة) . فأبرق إلى « مالت » من الخرطوم في ٢٨ يولية ١٨٨٣ يسأل عما إذا كانت خطوات معينة قد اتخذت لتأييده ولضمان تنفيذ الترتيبات العسكرية التي يريد بها ، ثم استمر يقول : « وإني لأرجو بالخاص أن تصدر أوامر قاطعة بأن كل التوجيهات التي أمر بها وخصوصاً فيما يتعلق بتنظيم القوات التي يجري تجمعها الآن ؛ وكذلك فيما يتعلق بكل الترتيبات من أجل الحملة وخلالها — يجب إطاعتها . فإذا لم يحدث هذا — صار وجودي هنا عديم الفائدة وأرجو لذلك استدعائي » .

وقدم « هيكس » إلى وزارة الحربية استقالته فعلاً من الخدمة في جيش السودان في ٢٣ يوليو ١٨٨٣ . ولكن هذه الاستقالة أقيمت « مالت » أخيراً بموجب التدخل لدى السلطات المصرية .

وكان أكثر المتاعب التي يشكو منها « هيكس » مصدرها مخالفة سليمان باشا نيازي قومندان العساكر للتعليقات التي كانت صدرت إليه من القاهرة بأن يعمل في المسائل الفنية برأى « هيكس » بالرغم من أنه « أى سليمان نيازي » هو القائد العام . فقد اختلف « سليمان نيازي » مع « هيكس » عند تجهيز حملته الأولى التي خرج بها بعد وصوله إلى الخرطوم بأسابيع قليلة ، إلى مكان يسمى « المرایع » جنوبي « آبا » في ٢٩ أبريل ١٨٨٣ . ولما كان هيكس يستعد للخروج إلى الكردفان فقد خشي أن يؤدي الخلاف مع « سليمان نيازي » إلى انكسار الحملة ، فأثر الاستقالة . وعلى ذلك فقد صار واضحاً أن استدعاء « سليمان نيازي » ضروري لاستقامة الأمور .

وفي اليوم نفسه ٢٣ يوليو ١٨٨٣ أبرق « مالت » إلى « هيكس » أن « سليمان نيازي » سوف يستدعى قريباً . ثم عاد « مالت » في ٢٧ يوليو فأكد استدعاء سليمان

نيازي وطلب من «هيكس» أن يضرب صفحاً عن الاستقالة التي قدمها . وبناء عليه فقد سحب «هيكس» استقالته في ٣١ يوليو . وأما «سليمان نيازي» فقد نقل محافطاً على عموم شرق السودان ، وتعين بدلاً منه قومنداناً على العسكر ، حكمدار السودان علاء الدين باشا الذي أمر بمرافقة الحملة المزمع إرسالها إلى كردفان ، كقومندان ثان لها .

ولا جدال في أن تدخل «مالت» لدى السلطات المصرية وضغطه عليها حتى تستجيب لرغبات «هيكس» ، فتخوله كل السلطات التي يطلبها كقائد أعلى للحملة المزمعة على كردفان ، كان معناه أن الحكومة الإنجليزية بالرغم من إصرارها على عدم التدخل في شئون السودان أو تحمل أية مسئوليات تنجم عن العمليات العسكرية به — قد غيرت من موقفها الآن ووافقت على حملة كردفان ، لأنه إذا لم تكن هذه الحكومة موافقة على العمليات العسكرية في كردفان لكانت وافقت على استقالة «هيكس» ونصحت الحكومة المصرية بقبولها . وذلك موقف أقل ما يوصف به أنه متناقض «ملىء بالمتناقضات» لأن الحكومة البريطانية التي ترفض تحمل مسئولية العمليات العسكرية في السودان ، تعمل بطريق غير مباشر على إرسال حملة لمنازلة المهديين والقضاء على الثورة تمهيداً لاسترجاع سلطان الحكومة المصرية في السودان .

وكانت المهمة التي أوفد أصلاً من أجلها «هيكس» إلى الخرطوم ، العمل على إخماد الثورة في سنار وإقصاء الثوار منها ، واتخاذ التدابير التي يمكن بها وقاية الخرطوم وتنظيم الدفاع عنها ضد المهديين . وفي واقعة المراجع التي سبقت الإشارة إليها «في ٢٩ أبريل ١٨٨٣» أوقع هيكس بثوار سنار هزيمة بالغة حتى قتل أحمد المكاشني وجرح أخوه عمر المكاشني وكذلك ودبرجوب ، ونشئت شمل جيشهم .

وشجع هذا الانتصار حكومة القاهرة على تقرير الدخول في عمليات عسكرية على نطاق واسع ضد الثورة وإرسال حملة كبيرة لمطاردة المهدي في كردفان ، بالرغم من أن هذه العمليات تتكلف نفقات طائلة ولا يوجد المال اللازم لها . ثم إنها تحتاج إلى جيش مدرب ومزود بالمؤن والذخيرة والأسلحة الكافية ، ولا وجود لمثل هذا الجيش في السودان . حتى إن الثقة مثل اللورد «دفرين» ، «والسير إدوارد

مالت» والكولونيل ستيوارت أجمعوا على أن القيام بمثل هذه العمليات العسكرية الكبيرة وإرسال الحملة إلى كردفان ، إن هو إلا « جنون مطبق » .

لقد كان من سياسة حكومة «غلاستون» في لندن — كما ذكرنا مراراً — عدم التدخل في شئون السودان وعدم تحمل أية مسئوليات عن أية عمليات عسكرية به وتؤثر بدلا من ذلك أن تتخذ الحكومة المصرية موقف الدفاع في الخرطوم وكفى ولا يعنينا الآن أن « حكومة غلاستون » كانت على صواب في اتباع هذه السياسة أو أنها كانت مخطئة ، بقدر ما يعنينا تقرير الحقيقة التالية وهي : أن الحكومة البريطانية ولها كل السلطة المستخدمة من واقع الاحتلال نفسه لأن تفرض سياستها على هذه البلاد المحتلة ، لم تحاول أن تثني المسئولين المصريين عن عزمهم ما دامت إمكانيات أو عوامل النجاح الأكيد غير متوفرة ، وأن تحول دون إرسال الحملة إلى كردفان ، وهي الحملة المشنومة التي أبيدت عن آخرها ، وترتب عن إبادة انتشار الثورة في كل أنحاء السودان ، ثم تقرير الحكومة البريطانية نفسها إخلاء السودان .

خرجت هذه الحملة من الخرطوم في ٩ سبتمبر ١٨٨٣ ، والتقت بالدويم بالقوات التي سبق إرسالها إلى هذا المكان من الخرطوم وأم درمان . وغادرت الحملة الدويم في ٢٤ سبتمبر . وتعقب المهديون الحملة وصاروا يناشدونها ، ويطمرون الآبار التي في طريقها . وكان لدى المهدي نظام محكم للجاسوسية ، استطاع بفضله أن يقف على كل حركات الحملة . ولم تصل الحملة إلى « منهل الرهد » في ٢٠ أكتوبر حتى كان اليأس بدأ يستولى على رجالها . وغادر المهدي بدوره الأبيض للقاء الحملة . وأخيراً التحم الجيشان — وكان التعب والجوع والخوف والعطش قد أنهك قوى جيش «هيكس» ، وتقدم «هيكس» إلى « منهل غابة شيكان » — وادى كشجيل — وهو لا يعلم أن المهدي سبقه إلى احتلاله ، ففوجئ بالدراويش يحيطون به من كل جانب . فانهزم «هيكس» هزيمة ساحقة في ٥ نوفمبر ١٨٨٣ ، فأبيد الجيش ولقي حتفه كل من «هيكس» وعلاء الدين باشا وجميع الضباط المصريين والأوربيين في هذه الحملة . وكانت قوة «هيكس» تتألف من ٨٠٠٠ مقاتل من سوادنيين ومصريين ، مشاة وفرسانا ، نظاميين وباشيزوق عدا الألفين من الأتباع . فلم ينج من هذا الجيش كله إلا ملازمان ونحو ثلاثمائة جندي اختبأوا بين الأشجار .

تلك إذا كانت حملة كردفان «الخنونية» ، أو حملة هيكس المشثومة : وهي الحملة التي كتب عنها السير «شارلس ولسون» في ٤ يناير ١٨٨٤ يقول : عندما غادر «هيكس» القاهرة لم يكن مطلوباً منه أن يفعل أكثر من إقصاء عصابات الثوار من سنار - وهو عمل أتمه هيكس بكل سهولة ، وأن يحمي الخرطوم . ومن العبث معرفة أي جنون ذلك الذي جعل الحكومة المصرية تأمر «هيكس» بأن يحاول كذلك فتح كردفان . لقد كانت هذه عملية مخوفة بالمخاطر . وبأولئك الجنود الذين استخدموا في هذه العملية ، وهم الذين وصفهم الكولونيل «ستيوارت» وصفاً صادقا ، كان سلفاً نزول الكارثة بالجيش أمراً مفروغاً منه .

هـ - انتشار «وامتداد» الثورة :

كان لهزيمة هيكس في واقعة شيكان في ٥ نوفمبر ١٨٨٣ تأثير فاصل أولا على الموقف في السودان عموماً ، وثانياً على سياسة الحكومة البريطانية ، من حيث تشكيل هذه السياسة بالصورة التي جعلت الحكومة البريطانية تقرر التدخل في شئون السودان بعد أن كانت ممتنعة عن التدخل حتى هذا الوقت .
ففيما يتعلق بأثر هذه الهزيمة على الموقف في السودان - نقول إنه نتج عن هزيمة «هيكس» أن صار المهدي يتمتع بالسيطرة التامة جنوب الخرطوم . فقصده من جديد إلى الأبيض الوف السودانيين الذين ترددوا قبل هذا النصر في قبول دعوة المهدي وأرسل المهدي دعائه يحملون أنباء انتصاراته إلى مختلف الجهات . وكتب في ٢٤ نوفمبر ١٨٨٣ «فرانك باور» (Frank Power) مراسل جريدة التيمس (Times) اللندنية ، والذي حضر أصلاً إلى السودان ليصحب حملة هيكس ولكنه تخلف في الدويم لمرضه وعاد إلى الخرطوم - كتب أن الخرطوم ذاتها وكل الأقاليم الممتدة إلى ساحل البحر الأحمر تغل بالثورة والعصيان ، وأرسل المهدي جيوشه لإخضاع الحاميات المصرية في دارفور وبحر الغزال وبربر ودنقلة والسودان الشرقي ، وطلب من أتباعه في سنار أن يتجهوا للزحف على الخرطوم . وكان حيثئذ أن بدأت الخطوات التي انتهت بعد قليل بوضع الحصار على الخرطوم واستيلاء المهديين «الدراويش» عليها ..

أما في دارفور ، فقد بدأ يظهر أثر قيام الثورة المهدية قبل هزيمة «هيكس»

في شيكان بزمان طويل ، ولو أن « هيكس » نفسه كان يعتقد خطأ — كما أبرق من الخرطوم إلى السير « إدوارد مالت » في ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ — أن النظام على خير ما يكون في إقليمي دارفور وبحر الغزال ، حيث يحكم في الأولى نمسوي هو « سلاطين » ، وفي الثانية إنجليزى هو « لبتون » . فقد لقي سلاطين في دارفور منذ وصوله إلى الفاشر في ٢٠ أبريل ١٨٨١ صعوبات عديدة ؛ ثم إن الثورة لم تلبث أن امتدت إلى مديريته فكان أول من أوقدها الشيخ مادبو أحد مشايخ الرزيقات الذى عينه المهدي أميراً على دارفور ، فانتصر على حامية شكا في ٢٠ يوليو ١٨٨٢ ، ثم انتصر على سلاطين في واقعة « أم وريقات » بالقرب من دارة في أكتوبر ١٨٨٢ . فسرى العصيان والتذمر في حامية دارة . وعندما سقطت الأبيض في أيدي المهديين في ١٩ يناير ١٨٨٣ لم يجد سلاطين بدءاً من إعلان إسلامه لتهدة خواطر الجنود في الحاميات بمديريته . ولكن لم يمض طويل وقت حتى كانت كارثة شيكان في ٥ نوفمبر ١٨٨٣ . فاهتزت لها دارفور بأسرها وأرسل المهدي جيشاً كبيراً عليها ، استولى على « أم شنقة » واضطر « سلاطين » إلى التسليم في دارة في ٢٣ ديسمبر ١٨٨٣ . وفي ١٤ يناير ١٨٨٤ سلمت الفاشر . وكان قائد جيش المهدي وعامله على دارفور « محمد خالد زُقل » ، وهو من أقارب المهدي ، وكان في خدمة الحكومة وعينه « سلاطين » نفسه (في سنة ١٨٨١) مديراً على دارة . وأرسل « زُقل » « سلاطين » باشا إلى المهدي في كردفان ، وبقي في أسره وأسر الخليفة عبد الله حتى استطاع أن يفر من أم درمان سنة ١٨٩١ .

أما في بحر الغزال ، التي كان « لبتون » بك مديرها العام منذ سبتمبر ١٨٨٠ فقد بدأت بها الثورة في أوائل ١٨٨٢ ، واشتبك « لبتون » مع الدراويش في جملة مواقع وزادت متاعبه عندما انضمت قبائل الدنكا والنوبر إلى الثوار ، وتآزمت الأمور بعد هزيمة هيكس . ومع أن « لبتون » انتصر على الدراويش عند « بحريرى » في ١٣ يناير ١٨٨٤ فقد تعذر أن تصله أية نجدات من العسكر والمؤن والذخائر من الخرطوم لأن الثوار كانوا بدأوا يحاصرونها ، وصار « لبتون » بك منعزلاً في بحر الغزال . ثم تضافرت أسباب عديدة عن إجبار « لبتون » على التسليم ، منها استمرار فرار العسكر من الحاميات إلى صفوف الدراويش ، واستحالة المقاومة ضد المهديين وتحاك من حوله مؤامرات النذر والخيانة ، ومجيء جيش كبير بقيادة

« كرم الله الشيخ محمد » الكركاوى الذى عينه المهدي أميراً على بحر الغزال —
فاضطر « لبتون » إلى التسليم للبراويش فى ٢٩ أبريل ١٨٨٤ . وقد أسلم لبتون كذلك
على يد « كرم الله » لينجو من أذى البراويش .

وأما السودان الشرقى فقد بقى فى هدوء بعيداً عن الثورة حتى ذاع نبأ هزيمة
« هيكس » فى شيكان ، فكان من الذين وفلسوا على المهدي فى الأبيض « عثمان
دقنة » — وهو أحد كبار تجار الرقيق فى سواكن ، وكسدت تجارته بسبب
سياسة الإلغاء العنيفة التى اتبعتها الحكومة للقضاء على الرق وتجارة الرقيق فصار
من أشد المتحمسين لتأييد دعوة المهدي ، وقد عينه هذا أميراً على جميع « البجة »
فى السودان الشرقى . ومنذ وصوله إلى « أركويت » فى أول أغسطس ١٨٨٣ بدأت
الثورة فى هذه الجهات .

وكان أول حوادث الثورة اشتباك « دقنة » مع قوات الحكومة بقيادة محافظ
سواكن محمد توفيق المصرى وذلك عند سنكات فى ٥ أغسطس ١٨٨٣ وكانت
هذه معركة شديدة وانهمز عثمان دقنة . وانهمز البراويش بقيادة « عثمان دقنة »
هزيمة أخرى فى « واقعة قباب » فى ١١ سبتمبر . ولكن هؤلاء لم يلبثوا أن انتصروا
على قوة من العساكر المصريين أرسلها محمد توفيق لنجدة حامية سنكات فى
أكتوبر ، ثم تقدموا لحصار سنكات كما حاصروا « طوكر » التى ظلت حاميتها
النجدة من سواكن . ولكن كل الجهود التى بذلت لتخليص « طوكر » ذهبت
هباء ، ففشلت القوة الأولى التى أرسلت من سواكن لإتقاذها برئاسة محمود
باشا طاهر قومندان السودان الشرقى فهزمها البراويش بقيادة عبد الله بن حامد من
رجال دقنة فى واقعة التيب الأولى فى ٥ نوفمبر ١٨٨٣ — وهو اليوم الذى انهزم فيه
« هيكس » فى شيكان . وقتل فى هذه الواقعة قومندان القوة الإنجليزى « ليندوك
مونكريف » (Lynedock Moncrieff) وشرع عثمان دقنة بعد هذه الواقعة فى حصار
سواكن ذاتها ، وانتصر على قوات الحكومة فى واقعة تمانى أو التمينب الأولى فى
٢ ديسمبر ١٨٨٣ . وشدد عثمان دقنة الحصار على سواكن وطوكر وسنكات .
وجهازت القاهرة حملة بقيادة السير فالتين بيكر باشا — وكان هذا عين منة
٨ يناير ١٨٨٣ مفتشاً وقومنداناً عاماً للبوليس . وتألفت هذه الحملة من عساكر
الهندومة والبوليس والريفي وأوزطة من السودانين . ووصلت الحملة إلى سواكن

في أواخر ديسمبر . وضم إليها فالتين بيكر عساكر من مصوع وسهيت ولكن الدراويش أوقعوا بهذا الجيش هزيمة كبيرة في واقعة الثيب الثانية في ٤ فبراير ١٨٨٤ . وعاد « بيكر » مع فلول جيشه إلى سواكن . ثم لم تلبث أن سقطت سنكات بعد أن اشتبكت حاميتها في قتال عنيف مع الدراويش في ٨ فبراير ١٨٨٤ وكانت الحامية بقيادة محمد توفيق تريد أن تشق لها طريقاً وسط الدراويش الذين ضيقوا الحصار عليها في سنكات ، حتى تنسحب إلى سواكن . وكان محمد توفيق من بين القتلى في هذه المعركة .

وجهزت القاهرة حملة أخرى بقيادة الجنرال جراهام (Graham) الإنجليزي لفك الحصار عن المواقع الباقية في حوزة الحكومة . ووصلت هذه الحملة الجديدة إلى سواكن في أواخر فبراير ١٨٨٤ . ولكن حامية « طوكر » كانت قد قررت التسليم بسبب نفاد ذخيرتها وبأسها من وصول أية نجدات إليها بعد هزيمة « فالتين بيكر » ؛ فسلمت للدراويش في ٢٤ فبراير . وأما « جراهام » فقد انتصر على الدراويش في واقعة الثيب الثالثة في ٢٩ فبراير ؛ وأخلى الدراويش « طوكر » . فأنقذ جراهام سكانها المصريين ومن بقي من حاميتها . وفي ١٣ مارس ١٨٨٤ أوقع « جراهام » هزيمة ساحقة بجيش « عثمان دقنة » في واقعة تمانى أو التمينيب الثانية ، وتكبد الدراويش خسائر فادحة ؛ وعاود « جراهام » الكرة فهزم عثمان دقنة مرة أخرى في ٢٧ مارس .

ولكن منذ ١٨ فبراير ١٨٨٤ كان الجنرال « غوردون » قد وصل إلى الخرطوم لتنفيذ المهمة التي قررت حكومة لندن أن تعهد إليه بها وهي إخلاء السودان وانحصر اهتمام الإنجليز في حماية سواكن والمحافظة عليها ؛ فاستدعى « جراهام » وحيشه إلى مصر في أبريل ، وفي ١٠ مايو ١٨٨٤ تعين الكولونيل « تشمرسيد » (Chemrside) حاكماً على سواكن وأعطى بعض القوات للدفاع عنها .

أما في خط الاستواء فكان « أمين بك » « الدكتور شنيتر » مديرها العام منذ ١٨٧٨ منشغلاً عن الثورة بواجبات الحكم والإدارة ، ودراسة أحوال مديريته ؛ وثروتها النباتية والحيوانية والمعدنية . وقد وضع « أمين » في ذلك كله تقريراً مطولاً بعنوان « مذكرة عن مديرية خط الاستواء المصرية » وساعد وجود السد على قيام حاجز طبيعي يفصل بين هذه المديرية ومركز الثورة في الشمال ، كما ساعد على

استمرار الهدوء أن «الدكتور أمين» كان يتمتع بسمعة طيبة بين الأهلىن ، وأنشأ علاقات حسنة مع الرؤساء الوطنىىن فى مديرية خط الاستواء . ولكن «أمىناً» كان فى عزلة عن بقىة العالم ، ولىس عن بقىة السودان فقط ، منذ قىام الثورة فى ١٨٨١ وفشل حكومة الخرطوم فى القضاء عليها .

ولكن هزىمة «هىكس» فى شىكان فى ٥ نوفمبر ١٨٨٣ كانت مؤذنة بأن الحال سوف ىتغير قريباً فى خط الاستواء . فى ٢٨ مارس ١٨٨٤ بلغه نبأ هذه الهزىمة من «لبتون» بك الذى كتب إىله ىخبره بواقعة شىكان وتسلىم «سلاطىن» وامتداد الثورة إىلى بحر الغزال . وبعد تسلىم «لبتون» نفسه للدراوىش فى أبرىل ١٨٨٤ أصبح متوقفاً أن ىتجه هؤلاء صوب مديرية خط الاستواء . وبالفعل كتب «كرم الله الشىخ محمد الكركاوى فى شهر مايو ىطلب من «أمىن التسلىم» . وكانت الحامىات التى لدى أمىن موزعة فى مراكز كثىرة وتفصل بىنها مسافات بعيدة ، ومبعثرة فى أنحاء مديرىته الواسعة ، وىعوز جنوده المؤن والأسلحة والذخائر ؛ بىنها ىتشر فى البلاد الدناقلة تجاراً ومتعهدين وموظفىن ، وهؤلاء ىؤىلون جمىعاً دعوة مواطلىهم محمد أحمد . ولذلك رأى أمىن من الحكمة التظاهر بالموافقة على التسلىم واشترط شروطاً رفضها «كرم الله» وكان غرضه منها كسب الوقت حتى ىجمع قواته استعداداً للدفاع والمقاومة . وبالفعل حشد جىشاً عند «أمادى» على الطرىق بىن بحر الغزال إىلى «اللادو» عاصمة مديرىته وإىلى الشمال الغربى من اللادو . ولكن لم ىلبث كرم الله أن ضرب الحصار على «أمادى» فى نوفمبر ١٨٨٤ . وسقطت هذه بعد دفاع ومقاومة عنىفة فى مارس ١٨٨٥ . وهذا كرم الله بالاستىلاء على بقىة البلاد عنوة إذا رفض أمىن التسلىم فى موعد حدده كرم الله أقصاه ٥ أبرىل ؛ وصمم أمىن على المقاومة فوزع قواته فى مراكز على طول بحر الجبل . بىن اللادو ، والرجاف والدفلای «دوفىلة» (Duffile) ووادلاى ؛ وأخذ ىستعد للقتال .

وتوقع أمىن — كما قال — أن تنقض الصاعقة فى أى زمان ومن أى مكان على أى مركز من مراكزه فى الجنوب أو الشرق أو الغرب . ولكن «الصاعقة» لم تنقض على أمىن لأن الخرطوم ذاتها كانت قد سقطت فى يد الدراوىش منذ ٢٦ ىناىر ١٨٨٥ ، وتحول نشاط هؤلاء إىلى مىادىن أخرى ، فارتحل كرم الله

إلى بحر الغزال . وأنقذ هذا الانسحاب مديرية خط الاستواء من الخطر الداهم . فلم يتجدد الخطر من ناحية الدراويش إلا بعد ثلاث سنوات (١٨٨٨) في ظروف سيأتى ذكرها .

ذلك إذا كان أثر هزيمة « هيكس » فى شيكان على انتشار الثورة وامتدادها إلى كل مكان فى السودان . وأما الأثر الآخر الذى كان لهذه الهزيمة — ولامتداد الثورة بالصورة التى شاهدناها ، فكان تقرير الحكومة البريطانية لإخلاء السودان .

• • •

و — سياسة احتلال : الوجه الثانى (إخلاء السودان) :

كشفت هزيمة « هيكس » عن موضع الضعف فى سياسة حكومة المستر « غلادستون » نحو المسألة السودانية حتى هذا الوقت ؛ الابتعاد عن التدخل فى شئون السودان ؛ والابتعاد عن تحمل أية مسئوليات تترتب على القرارات التى قد تتخذها الحكومة المصرية لإخماد الثورة المهدية واسترجاع نفوذها المفقود فى السودان ؛ والامتناع فى كل الأحوال عن إرسال جنود بريطانيين لنجدة القوات المصرية فى الحاميات المبعثرة هناك والتى تكاد تكون جميعها منعزلة عن بعضها بعضاً . ولقد شاهدنا كيف أسفرت هذه السياسة المتكثرة لواقع الاحتلال — ذلك الاحتلال الذى يفرض سلطانه على حكومة الحديبو والذى لا يمكن أن تنصل الحكومة البريطانية من تحمل مسئولية أى نشاط يصدر عن الحكومة الحديوية فى مصر والسودان — نقول لقد شاهدنا كيف أسفرت هذه السياسة عن هزيمة « هيكس » وإبادة جيشه فى غابة شيكان .

ولم يكن هناك مفر من أن يعترف « بمسئولية » الحكومة البريطانية عن هذه الكارثة كل الذين عاصروا هذه الحوادث من السياسيين الإنجليز أو كتبوا عنها : فيقول جون مورلى (John Morley) كاتب سيرة أو حياة غلادستون ، ومن الذين تولوا منصب الوزارة فى الحكومات التى ألفها المستر « غلادستون » ، فيما بعد (١٨٨٥ الوزارة الثالثة ، ثم الرابعة والأخيرة سنة ١٨٩٢) . تعليقاً على هزيمة هيكس : « إنه ليبدو واضحاً بالنظر لكل ما حدث بعد ذلك ، وبسبب اتباع الحكومة البريطانية لسياسة التخلي عن السودان ، أن الوزراء البريطانيين لو أنهم

منعوا هذا الزحف (عن كردفان) لكانوا أكثر حكمة وتعقلا ، لقد أظهرت الحوادث أن هذا الزحف كان ذلك الخطأ الجسيم في التقدير الذي نشأت منه كل الأحداث السيئة الأخرى ، وبقدر ما كان الاقتناع كبيراً بأن التدخل عن السودان سياسة سليمة (رشيدة) بقدر ما كان ينبغي أن تتزايد قوة الأسباب التي تدعو للإصرار على الحكومة المصرية بأن الواجب يقتضيها عدم القيام بعمليات متناقضة مع هذه السياسة ، ومع أن السودان لم يكن يدخل في دائرة مسئولياتنا ، إلا أن مصر كانت داخلة في دائرتها ، ولقد كان من المنتظر لمجرد أن فصل مصر عن السودان شيء حكيم وضروري أن تعتمد إنجلترا حتماً إلى التدخل لتتبع الخروج من طريق التمسك بهذا الفصل .

وكان رأى اللورد « كرومر » - وهو السير إفلن بارنج (Evelyn Baring) حتى عام ١٩٠٧ - الذي ذكره في كتابه عن (مصر الحديثة) : « لو أن «جرانفيل» وزير الخارجية البريطانية استمع لآراء الثقة البريطانيين في مصر ، وتدخل في الوقت المناسب لمنع إرسال حملة «هيكس» إلى كردفان لكان قد استحق ثناء المصريين ، وحفظ على كثيرين حياتهم ، وتسبب في توفير أموال طائلة للخزينة ، ولكان استطاع إلى جانب هذا كله أن ينقذ بلاده (إنجلترا) من ذلك التدخل في شئون السودان الذي كان هو نفسه يخشاه ويخافه خوفاً عظيماً ، والذي كان لا مناص من أن تندفع إليه بلاده اتدفاعاً نتيجة لتلك السياسة السلبية التي اتبعتها الحكومة الإنجليزية في مرحلة أعمالها الأولى .

وتساءل اللورد (Milner) في كتابه (إنجلترا في مصر) « كيف حدث أن أجازت بريطانيا العظمى لمصر اتخاذ مثل هذا الإجراء الذي كان إلى جانب أنه مخوف بالمخاطر عديم النفع ولا جدوى منه ؟ إنما هذا قد حدث بسبب نوع عجيب من السيكولوجية السياسية ، جعل الحكومة البريطانية تقف من أول الأمر موقف الذي لا يعتبر نفسه مسئولا عن شئون السودان . لقد كان شعور البريطانيين أنهم ملزمون بإتخاذ مصر من المتاعب وذلك في الشئون الرئيسية والهامة ؛ وأما في غير هذا فالواجب على مصر أن ترضى هي مصالحها بنفسها ، إن هذا الوهم (أو التلقيق) هو الذي حطم «هيكس» وأهلك رجاله العشرة آلاف .

ولكن لماذا لجأت الحكومة البريطانية لهذا الوهم أو التلقيق — على نحد تعبير اللورد ملر — لتحديد موقفها من المسألة السودانية بالصورة التي جعلت حكومة الخديو تنفرد في تقرير إرسال (هيكس) وتنفرد حسب ما يريد أن يتوهم المسئولون الإنجليز وقتئذ في تحمل مسئولية الكارثة التي لحقت به وبجيوشه في غابة شيكان في ٥ نوفمبر ١٨٨٣ ؟

إن مبعث هذا الوهم أو التلقيق كان السياسة البريطانية نفسها نحو مصر في السنوات الأولى من الاحتلال ، ذلك أنه بالرغم من تبدل هدف البريطانيين نحو هذه البلاد في مراحل الاحتلال التالية ، فالثابت أن سياسة حكومة المستر غلادستون قامت وقتئذ على الانسحاب من مصر في أول فرصة مواتية ، أي بعد أن تتحقق الأغراض التي تأسس عليها التدخل من أيام (المذكرة المشتركة) في يناير ١٨٨١ : — تأمين مسند الخديوية ، والاطمئنان إلى الاستقرار الداخلي ولذلك تعددت تصريحات رئيس الحكومة البريطانية وغيره من المسئولين بعد حادثي ضرب الإسكندرية (يوليو ١٨٨٢) وواقعة التل الكبير (سبتمبر ١٨٨٢) بأن ليس لبريطانيا العظمى مطامع في مصر ، وأنها لم ترسل جنودها إلى هذه البلاد إلا لإعادة الأمن فيها ولكي ترجع للخديو سلطته التي فقدتها ، وأن رغبتها هي أن تترك المصريين وشأنهم بعد تحرير بلادهم من الطغيان العسكري ، وأن الاحتلال ليس إلا وقتياً ، وأن البريطانيين سيجلون عن مصر متى استتب النظام فيها ، وهكذا .

وعند ما حضر « هيكس » إلى مصر في (يناير ١٨٨٣) كان « الاحتلال المؤقت » لا يزال سياسة الحكومة البريطانية ، فأكد هذه الحقيقة المستر « غلادستون » في تصريح أمام مجلس العموم البريطاني في ٥ مارس ١٨٨٣ قال فيه : إن حكومته لا تبغى أن يطول أمد الاحتلال إلى ما بعد الوقت الذي تقضى الضرورة فيه بوجود البريطانيين في مصر . وفي تصريح آخر أمام نفس المجلس في ٦ أغسطس ١٨٨٣ أكد غلادستون مرة أخرى أن الجنود البريطانيين لن يبقوا في مصر يوماً واحداً أكثر مما تقتضيه الضرورة ، وفي ٩ أغسطس صرح بأن الحكومة البريطانية لم تفكر في ضم مصر لأن هذا العمل يمس شرف إنجلترا .

صدرت هذه التصريحات الأخيرة في الوقت الذي وافقت فيه أخيراً الحكومة

البريطانية على استخدام نفوذها مع الحكومة المصرية كى تجيب الجنرال «هيكس» إلى مطالبه ، من حيث إعطاؤه كل السلطة التى يريد لها كقائد أعلى للحملة المرسلة على كردفان ، وكى تحول بهذا الإجراء دون استقالة (هيكس) بعد أن هدد هذا بها فى الظروف التى عرفناها (٢٣ / ٧ / ١٨٨٣) . ولم يكن يبدو إطلاقاً فى نظر الحكومة البريطانية أن هناك أى تعارض بين اتخاذها هذه الخطوة فى صالح (هيكس) وبين سياسة « عدم التدخل » التى التزمتها نحو السودان ، وعدم تحمل مسئولية أى إجراء قد تتخذه الحكومة المصرية بشأنه .

فكانت إذاً سياسة الاحتلال المؤقت فى مصر هذه هى منشأ خطة عدم التدخل فى شئون السودان أو تحمل مسئولية أى إجراء يتخذ فيه أو حتى مجرد إسداء النصيحة فى شأن من شئونه ، حتى لا يكون هذا سبباً فى إطالة مدة الاحتلال وتأجيل الانسحاب من مصر .

وعملاً بهذه السياسة إذاً — سياسة الامتناع عن التدخل — رضيت الحكومة البريطانية ليس فقط بأن يذهب « هيكس » ليتولى قيادة جيش مصرى فى السودان ، بل وامتنعت عن الاحتجاج بكل ما لديها من قوة لتحول دون إرسال الحملة التى زحف بها «هيكس» على كردفان، لمهاجمة المهدي فى قواعده الحصينة ، بدلاً من الاكتفاء بتدبير الدفاع عن الخرطوم ، ولقد وصف (كرومر) فيما بعد عناد (جرانفيل) وزير الخارجية البريطانية الذى رفض التدخل حتى فى صورة « إسداء النصيحة » لحكومة الخديو « بأنه بدلاً من أن يعترف بواقع الموقف أثر الاحتماء وراء ذلك الإنكار الوهمى لتحمل المسئولية ، الذى ما كان يعدو أنه خيالات عقلية دبلوماسية برلمانية . والنتيجة أن الحقائق لم تلبث أن أكدت وجودها متحدية الطرائق (أو الأساليب) الدبلوماسية والبرلمانية . أما الحقيقة التى أكدت وجودها فكانت أن الحكومة بعد هزيمة هيكس لم يعد فى وسعها أن تتخذ موقفاً سليماً من شئون السودان . بل لقد طرأ تعديل كبير الأثر على موقف بريطانيا ليس من السودان وحده بل ومن مصر كذلك . فقياً يتعلق بمصر تأجل وتثنت التفكير فى الانسحاب السريع منها ، ثم لم تلبث بعد ذلك أن توافرت عوامل عديدة لإطالة أمد الاحتلال إلى أجل غير مسمى ، كان استمرار ثورة المهدي وسيطرة الدراويش فى السودان وتهديد الدراويش لحدود مصر

الجنوبية من الأسباب التي تترع بها الإنجليز لبقاء الاحتلال ، أما فيما يتعلق بالسودان فقد وجدت حكومة المستر غلادستون أن لا مناص من التدخل في شئونه . واتخذ « التدخل » - وهي المرحلة الثانية من مراحل السياسة البريطانية في السودان صورة إسداء النصيحة للحكومة المصرية بوجوب التخلي عن السودان فقد أبرق اللورد جرانفيل إلى القنصل البريطاني الجديد السير « إفلن بارنج » الذي خلف « مالت » منذ ١١ سبتمبر ١٨٨٣ - أبرق إليه في ٢٠ نوفمبر ١٨٨٣ : « أن يوصى - إذا سألت الحكومة المصرية المشورة - بالتخلي عن السودان في حدود معينة » . وكان المطلوب من مصر أن تتخلي عن البلاد الواقعة إلى الجنوب من وادي حلفا .

ولكن سياسة التخلي عن السودان هذه كانت تتعارض تعارضاً تاماً مع سياسة الحكومة المصرية التي لم تكن تفكر بحال من الأحوال في التخلي عن هذه الأقاليم أو إخراجها .

فقد استبد قلق المسئولين بالقاهرة حين لم تصل إليهم أية أخبار قاطعة من الجنرال « هيكس » نفسه منذ ٢٧ سبتمبر ١٨٨٣ . وحتى ١٩ نوفمبر لم تكن القاهرة عرفت بهزيمة شيكان (أو وادي كشجيل) (Kashghil) . ولكن كان رأي الخبراء بشئون السودان - مثل جيكلر باشا (Giegler) الذي خدم قبلاً في السودان مع غوردون - أن من المحتمل سقوط الخرطوم في يد الدراويش إذا حدث مثلاً أن انهزم جيش هيكس ، وفي ١٩ نوفمبر أبرق « إفلن بارنج » من القاهرة إلى اللورد جرانفيل : « أن الحكومة المصرية ليس لديها المال الذي يمكنها به مواجهة الطوارئ ، وأنها أرسلت كل ما أمكنها إرساله من القوات إلى السودان ما عدا تلك التي تحت قيادة السير إفلن وود والجنرال فالتين بيكر ، وأن من المؤكد تقريباً أن تفقد الحكومة المصرية السودان بأسره إذا انهزم هيكس وجيشه وذلك إذا لم تنل هذه الحكومة بعض المساعدة الخارجية ؛ ومن المحتمل أن تطلب الحكومة المصرية من الحكومة البريطانية إرسال جنود بريطانيين أو هنود ، ثم إنها قد تسأل الحكومة البريطانية كذلك إرسال جزء من الجيش الذي يتولى قيادته في مصر السير إفلن وود . ويقول « بارنج » إن رئيس الوزارة المصرية ، « شريف » باشا قد تحدث إليه بشأن إرسال أحد الضباط الإنجليز الذين يعملون

تحت قيادة (وود Wood) إلى سواكن . وفي نفس البرقية (١٩ نوفمبر) أشار « بارنج » إذا اتضح أن جيش هيكس حلت به الهزيمة فعلى الحكومة المصرية أن تنزل عند حكم الواقع وأن تنسحب من السودان إلى أى مكان على النيل يتأكد لديها أنها تستطيع الدفاع منه عن الحدود المصرية .

وكان جواباً على هذه الرسالة من « بارنج » أن أبرق إليه (جرانفيل) في ٢٠ نوفمبر ١٨٨٣ يوصى بالتخلي عن السودان .

ولقد أضاف « جرانفيل » إلى ذلك ، أن الحكومة البريطانية لا تستطيع إعارة مصر جنوداً إنجليزاً أو من الهنود .

وعند ما تأكد في القاهرة نبأ هزيمة « هيكس » قررت الحكومة المصرية : أن تجلو الحاميات من دارفور وبحر الغزال وخط الاستواء فتسحب جميعها إلى الخرطوم لتقوية حامية هذه الأخيرة ؛ وأن تبقى في سنار مؤقتاً الحامية الموجودة بها حتى يمكن إمداد الخرطوم بالمؤن من سنار ؛ وأن يعاد فتح الطريق بين سواكن وبربر .

وكان معنى هذا أن الحكومة المصرية وإن وافقت على التخلي عن الأقاليم التي خرجت فعلاً أو المهددة بالخروج من حوزتها ، فهي من ناحية أخرى متمسكة بالأقاليم التي بقيت في حوزتها .

واقترحت الحكومة المصرية استخدام جنود عثمانيين (أتراك) ما دام متعلزاً استخدام جنود بريطانيين أو هنود لا تريد هي استخدامهم حتى لا يزيد استخدام « الجنود المسيحيين » أو تدخل المسيحيين في السودان ، من حدة الثورة المشتعلة هناك ، كما اقترحت إرسال الزبير رحمت إلى السودان .

ولكن الحكومة البريطانية رفضت استخدام الزبير : « لأسباب سياسية — كما قالت — وأخرى متعلقة بتجارة الرقيق » ؛ واشترطت أن تدفع الحكومة العثمانية نفقات الجيش التركي الذى يستخدم في السودان حتى لا تزيد أعباء مصر المالية . وفي أول ديسمبر ١٨٨٣ أبرق « جرانفيل » يسأل « بارنج » : إذا رغب الجنرال « غوردون » في الذهاب إلى مصر ، هل يفيد « غوردون » أو الحكومة المصرية من ذلك ، ثم بأي صفة يكون ذهابه إليها إذا كان الأمر كذلك .

ومع ذلك — فقد ظلت الحكومة البريطانية تعتقد لغاية ٢٥ نوفمبر على الأقل

أنها لا تتحمل أية مسئولية عن العمليات التي تجري في السودان ، وأن واجب الحكومة المصرية أن تعتمد على نفسها فقط وأن تتحمل وحدها كل المسئولية ، حتى ٧ ديسمبر كانت الحكومة البريطانية لا تزال تصر على اتباع سياسة (عدم التدخل) المزعومة ، وذلك بالرغم من أنها أوصت كما رأينا منذ ٢٠ نوفمبر بالتخلي عن السودان ، وأبدت ملاحظات على المقترحات المصرية ، وعرضت في أول ديسمبر خدمات « غوردون » على الحكومة المصرية .

ولكن في ١٠ ديسمبر كان « بارنج » قد غير موقفه تغييراً كلياً فتحول من سياسة عدم التدخل إلى نقيضها . وذلك بسبب الأنباء التي أذيعت وقتئذ في القاهرة عن هزائم القوات المصرية على يد عثمان دقنه وقواده في السودان الشرقي حتى باتت سواكن نفسها محاصرة ومهددة بالسقوط في أيدي الدراويش . في ١٠ ديسمبر ١٨٨٣ أبرق « بارنج » إلى « جرانفيل » : « أنه ليلبدو جلياً لي أن تعليمات أكثر تحديداً يجب إرسالها بعد قليل عن موقف حكومة جلالة الملكة ، وعن النصيحة التي يجب إسداؤها إلى الحكومة المصرية ، في الوقت الحاضر ، هذه الحكومة إنما هي تترك نفسها تسير منساقاً ودون أن يكون لديها أي خطة معينة أو عملية للعمل ، وسوف تظل تفعل ذلك حتى يطلب منها أن تسير في الطريق الذي يرسم لها » .

فكان في ١٣ ديسمبر ١٨٨٣ أن أبرقت الحكومة البريطانية بجوابها إلى « إفلن بارنج » فتطلب إليه أن يوصي الحكومة المصرية بضرورة الوصول في أقرب وقت إلى قرار بشأن التخلي عن البلاد الواقعة جنوب وادي حلفا ، وأكدت هذه البرقية رغبة بريطانيا في أن يستتب الأمن والنظام في مصر ، والدفاع عن مصر ضد أية اعتداءات خارجية عليها ، ثم حماية موانئها على البحر الأحمر . وإلى جانب هذا عارضت في استخدام الزبير إطلاقاً وكان صدر أمر بتعيينه لقيادة الجنود في السودان الشرقي تحت إمرة بيكر باشا .

واعتقد « بارنج » أن هذه « السياسة » هي خير ما يمكن اتباعه في الظروف القائمة : ولو أنه كان يتوقع أن تنشأ صعوبات من التدخل في مسألة تعيين الزبير باشا ، ومن النصيح بالتخلي عن السودان الأمر الذي سوف يترتب عليه استقالة شريف باشا . وطلب من حكومته تخويله حرية العمل حسبما يراه

مناسباً للموقف ، مع إبلاغها عزمه على اختيار نوبار للوزارة إذا استقال شريف باشا . فأجابته حكومته إلى رغبته (في ١٥ ديسمبر ١٨٨٣) .
وفي ١٦ ديسمبر ١٨٨٣ أبلغ « بارنج » شريف باشا شفويًا فحوى برقية ١٣ ديسمبر ، فاعترض شريف كما قال « بارنج » وهو ينقل لحكومته خبر اجتماعه بالوزير المصري ، باعتراضات كثيرة على سياسته التخلي عن السودان وإخلائه . ولكنه وعد بأن يبحث الموضوع مرة أخرى ويبلغ آراء الحكومة المصرية في مذكرة مكتوبة إلى السير إفلن بارنج ، وكان ظاهراً على نحو ما ذكر « بارنج » أيضاً أن شريف يكره « كراهة عنيفة » ، سياسة التخلي عن السودان ويشك « بارنج » كثيراً إذا كان ممكناً مهما كانت الجهود التي تبذل ، إقناع شريف باشا بقبول هذه السياسة .

فقد قرر شريف الاحتفاظ بحوض النيل حتى الخرطوم ، والتخلي عن الموانئ الواقعة على البحر الأحمر باعتبار أن هذه إنما يهم أمرها بريطانيا أكثر مما يهم مصر . واعتقد شريف أن سياسة الإخلاء (أو التخلي عن السودان) إنما تنطوي على أخطار كثيرة على استقلال بلاده ؛ لأن التخلي عن السودان يعرض الحدود المصرية لهجوم الدراويش عليها ، وسوف يتطلب الدفاع عن هذه الحدود أن يزيد البريطانيون عدد جنود الاحتلال في مصر ، وطالما بقيت حدود مصر معرضة لهذا الهجوم — ولا أمل بعد التخلي عن السودان في القضاء على قوة المهديّة فإن الاحتلال البريطاني سوف يبقى ، ويتأجل حينئذ جلاء البريطانيين من مصر إلى موعد لا سبيل إلى تعيينه ، وحاول « بارنج » عبثاً إقناع شريف باشا بأن التخلي عن السودان وسيلة مجدية للمحافظة على استقلال مصر ! ! ولقد كان واضحاً أن شريف باشا وسواد المصريين يرون في التخلي عن السودان فخاً ينصبه البريطانيون ليجعلوا احتلالهم لمصر ذاتها أبدياً .

وفي ١٧ ديسمبر ١٨٨٣ عاد « بارنج » يؤكد مرة أخرى للورد جرانفيل أن الحكومة المصرية لا تستسيغ إطلاقاً سياسة التخلي عن السودان لدرجة تجعله يعتقد أن : « اللغة الشديدة مع احتمال تغيير الوزارة » إذا دعا الأمر كفيلاً وحدهما بتطويع الحكومة المصرية . وعندئذ استشار « جرانفيل » رئيس حكومته ، فوافق المستر غلادستون على أن تبرق وزارة الخارجية إلى « بارنج » بالتعليمات التي

يطلبها ، فأبرق إليه « جرانفيل » في ٢٠ ديسمبر : أولاً فيما يتعلق بمصر : أن الحكومة البريطانية لا تزال متمسكة تمسكاً كلياً بسياستها نحو هذه البلاد ، وهي السياسة التي عطلها أو أوقف تنفيذها تحطيم جيش « هيكس » وكان الغرض من هذا التصريح ، انتزاع شكوك المصريين وشكوك شريف باشا في نوايا الإنجليز أنهم يريدون إطالة أمد الاحتلال في مصر . وثانياً — فيما يتعلق بالسودان : أن الحكومة البريطانية متمسكة بنصيبها السابقة بشأن التخلي عنه ؛ وترى أن المحاولات غير المجدية التي تبذلها الحكومة المصرية لتأمين مراكزها في السودان لن تنجح إلا في تعريض سياسة الإخلاء نفسها للفشل .

ولكن شريف باشا الذي أصرّ على موقفه لم يلبث أن وضع في ٢١ ديسمبر ١٨٨٣ المذكرة التي وعد بتقديمها إلى « بارنج » فتضمنت آراء حكومته في مسألة التخلي عن السودان ، وفي ٢٢ ديسمبر سلم شريف هذه المذكرة الشفوية إلى « بارنج » . ونصها .

« يتبادر إلى الذهن عند التفكير في احتمال التخلي عن السودان اعتراض أول منشأه فرمان ٧ أغسطس ١٨٧٩ الذي يمنع الحديدو رسمياً من أن يتنازل عن أي إقليم .

« وحتى إذا افترضنا أن لمصر حقاً مطلقاً في التنازل عن أملاكها في السودان فالصواب معرفة ماذا تكون النتائج المترتبة على ذلك .

« وكما هو واقع الأمر القائم فعلاً تحتفظ الحكومة بسلطانها على السودان كله باستثناء مديرية كردفان والجهات المجاورة لسواكن ، فتلك إذاً مسألة معناها التخلي للشوار عن كل السودان الشرقي ومديرتي بربر ودنقلة وكذلك مجرى النيل بطوله من منبعه إلى نقطة تعين بأنها الحدود الجنوبية لمصر ، وسوف يرى المتحمدي نفسه حينئذ صاحب السلطان المفرد على كل هذه الأقاليم الشاسعة ، وسوف تضطر اضطراراً القبائل التي بقيت موالية لمصر والتي لا تزال مترددة مثل الكبابيش إلى الانضمام إلى هذا الثائر الذي سوف يزيد عدد قواته بهم .

« وهكذا بعد أن تكون مصر ساعدت على زيادة سمعة المتحمدي ، تصبح هي منكشة إلى أضيق حدودها ؛ ومن الواجب عليها أن تقاوم هجوم جماعات المتعصبين .

« وسوف يكون واجباً عليها كذلك أن تكافح قبائل البدو العديدة التي تحيط بها من كل جانب ، والذين بسبب غريزة النهب والسلب المنطبعة في نفوسهم ، والأسلاب الباهرة التي يتوقعون الحصول عليها من مصر ، سوف يعجزون عن البقاء غير متأثرين بالدعوة (أو النداء) الذي سوف لا يتوانى المتهمدي في توجيهه لهم .

« وبعض هؤلاء مثل العبايدة وقسم كبير من البشارية الذين بقوا حتى الآن متمسكين بولائهم والذين يمتدنون من بربر إلى إسنا ، وإلى قنا كذلك سوف يصبحون مصدر قلق دائم للحكومة .

« وسوف تضطر مصر بسبب حرمانها من حدودها الطبيعية ، ولأنها تصبح معرضة تبعاً لذلك لاقتحام العدو لها من كل جانب ، إلى الاحتفاظ وعلى أهبة الاستعداد دائماً بقوات عظيمة وجيش لا قبل لها بتحمل نفقاته وذلك لتأمين سلامتها .

« ومن جهة أخرى فإن احتلال السودان وإنشاء الإدارة الطبية به ، هما لا يمكنانها فقط من تجنيد الرجال بسهولة وبنفقات قليلة في هذه البلاد ، بل من شأن ذلك أن تتحمل هذه الأقطار قسماً من النفقات التي يتطلبها وجود جيش يعمل لتأييد النظام في السودان ولحماية مصر ذاتها في الوقت نفسه .

« وزيادة على ذلك كانت مصر من أقدم الأزمنة إلى وقت محمد علي مضطرة دائماً للقيام بعمل هجومي صوب الجنوب وذلك حتى تتجنب غزوات القبائل في النيل الأعلى .

« وكانت خطة الدفاع التي اتخذتها مصر في العادة هي العمل على وقف هؤلاء الناس عند مسافة بعيدة من حدود مصر .

« ولذلك ليس في وسع حكومة سمو الخديو أن تتخذ قراراً بالتخلي عن أرض (إقليم) يعتبرونها ضرورية لسلامة مصر بل ولكيانها (أو حياتها) ذاتها .

« أضف إلى هذا ، من وجهة النظر الحضارية ، فإنه مهما كانت صحيحة الانتقادات الموجهة للحكم المصري في السودان ، فلا مراء في أنه صحيح كذلك أن بفضل مصر وجهودها صارت كل الأقاليم المتحدة بعيداً إلى منطقة البحيرات جزءاً الآن من العالم المعروف . وكذلك بفضل مصر أمكن أن تتأسس البيوت

التجارية الأوربية في السودان ، وأن تقوم حملات الكشف العلمية ، وأن تستقر هناك الرسالات التبشيرية المسيحية .

« وأنه ليصعب كذلك نكران أن مصر قد جعلت تجارة الرقيق تنكش إلى أضيق الحدود الممكنة ، وأن المتحمدي وجد أكبر مؤيديه من بين أولئك الذين عطلت الحكومة المصرية تجارتهم الشائنة .

« وحتى يتسنى لحكومة سمو الخديو أن تستمر في تأدية العمل الذي تقوم به في السودان ، وأن تعيد تأسيس سلطاتها ، وبذلك تحمي مصر ، فإنها بحاجة لمعونة مؤقتة من قوة مسلحة تبلغ حوالي ١٠,٠٠٠ رجل .

« هذه القوة المسلحة تستخدم أولاً في فتح الطريق بين سواكن وبربر ، وتألّف حامية لفترة معينة من الزمن تكون قد استطاعت في أثناءها حكومة سمو الخديو تنظيم وحشد القوات التي في إمكانها أن تحل محل هذه الحامية .

« ومن نافلة القول إضافة أن حكومة سمو الخديو ليس لديها أن تفكر في إرسال حملة جديدة إلى كردفان ؛ فالحكومة سوف تحصر نشاطها في اتخاذ ما يلزم من خطوات ضرورية للاحتفاظ والتمسك بالخرطوم وذلك لتأمين (الحكومة) من ناحية السودان الشرقي وحتى تسيطر (الحكومة) على مجرى نهر النيل .

« وباعتبار أن للثورة طابعاً دينياً ، ترى حكومة سمو الخديو أن تدخلا من جانب تركيا أفضل ما يتناسب مع ظروف المسألة ؛ وتعتقد (الحكومة) أن الباب العالي لا يستطيع أن يرفض إسداء مثل هذه المعاونة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن مصر أمدت الباب العالي بفرق (أو قوات) للعمل في القرم ، وفي كريت ، في السرب ، وفي البلغار (بلغاريا) . ولا يمكن زيادة على ذلك أن يفوت على الباب العالي إدراك أن الحاجة ملحة لهذه المعاونة لمنع امتداد الثورة إلى طرابلس الغرب وبلاد العرب .

« وعلى كل حال فإنه مما يهم حكومة سمو الخديو بنوع خاص أن يتأكد بتفاهم مع بريطانيا العظمى أي ترتيب يتم بشأن هذا الموضوع ، وذلك سواء وافقت حكومة جلالة الملكة على أن تقوم هي بالمفاوضة عن مصر أو كان على مصر أن تصل إلى تفاهم مباشر مع الباب العالي .

ويقول (كرومر) — إن الأثر الذي انطبع في ذهنه أثناء هذه المحادثات مع

المستولين المصريين — أن هؤلاء لم يكونوا يعنون تماماً ما يقولونه عن طلب مساعدة تركيا ، وإنما يقصدون أن يتخذوا من مقترحهم هذا أداة للضغط على يد الحكومة البريطانية ، وجعلها تضطر لاستخدام جنود بريطانيين . وعلاوة على ذلك فإن اشتراط الحكومة البريطانية أن تدفع تركيا نفقات الجنود العثمانيين الذين ترسلهم إلى السودان من شأنه أن يمنع عملياً من استخدام هؤلاء الجنود .

وإذا كان هذا اعتقاد كرومر — أو السر إغلن بارنج — ومعناه أن مصر لن ترضى بالتخلي عن السودان ، وأنها تريد الاستعانة بجنود بريطانيين للاحتفاظ به وذلك بالرغم من الاعتراض الذي أبداه شريف باشا على استخدامهم في مذكرة ٢١ ديسمبر ١٨٨٣ ، فقد توقع كرومر « إغلن بارنج » أن يرفض الوزراء المصريون إخلاء السودان واقترح لذلك على حكومته الطريقة التي يمكن بها إرغام المستولين المصريين على قبول سياسة الإخلاء .

فأبرق « بارنج » إلى (جرانفيل) وهو يبعث إليه بمذكرة شريف باشا : أن فشل المفاوضات مع تركيا يكاد يكون مؤكداً إذا قامت على أساس أن تدفع تركيا نفقات جنودها ، وأنه يعتقد أن السياسة التي أوصت بها حكومة جلالة الملكة هي إجمالاً أفضل سياسة يمكن اتباعها في الظروف الصعبة القائمة — أي سياسة الإخلاء ؛ وأنه من المتعذر — إقناع الوزارة المصرية الحاضرة بالموافقة على سياسة التخلي عن السودان مهما كانت الحجج والدعوى المقدمة لمحاولة إقناعها بذلك ؛ « وأن الطريقة الوحيدة التي يمكن بها تنفيذ هذه السياسة هي أن يبلغ « بارنج » الحديو أن حكومة جلالة الملكة مصرة على اتباع هذه السياسة ، وأنه إذا كانت الوزارة الحالية لا تنفذ هذه السياسة فعلى الحديو أن يغيروا وزراء آخرين ينفذونها » . ثم أضاف : أنه ليس واثقاً من العثور على وزراء مصريين يرغبون في تنفيذ سياسة الإخلاء وأكفاء — أي لهم القدرة — على تنفيذها ، ولذلك فإذا أرغمت الحكومة المصرية إرغاماً على قبول سياسة التخلي عن السودان ، فالواجب أن تكون الحكومة البريطانية مستعدة لمواجهة الطوارئ المحتملة وهي تعيين وزراء إنجليز بصورة مؤقتة .

ولكن مرت أيام دون أن يصل جواب الحكومة البريطانية على برقية « بارنج » الأخيرة ومذكرة (Note) شريف باشا . فانهز شريف الفرصة وقدم إلى « بارنج »

مذكرة (Note) أخرى في ٢ يناير ١٨٨٤ تحدث فيها عن عزم الحكومة المصرية على أن تطلب من تركيا إرسال عشرة آلاف جندي ، وعن رغبتها إذا رفضت تركيا هذا الرجاء — أن تعيد إلى السلطان العثماني السودان الشرقي والموانئ الواقعة على البحر الأحمر وأن تحاول هي — أن الحكومة المصرية — بمواردها الخاصة التمسك بوادي النيل في جزئه الممتد إلى الخرطوم .

وقد بعث « بارنج » بهذه المقترحات إلى حكومته ولكنه أضاف : أنه لا يعتقد مطلقاً أن في وسع أية قوات مصرية يمكن جمعها الدفاع عن وادي النيل في جزئه هذا الممتد من الخرطوم إلى الشمال .

وفي ٤ يناير ١٨٨٤ أبرق اللورد جرانفيل بجوابه على رسالتي « بارنج » السالفة الذكر في ٢٢ ديسمبر ١٨٨٣ ، و ٢ يناير ١٨٨٤ . (وطيهما مذكرة شريف باشا) وكان هذا الجواب يتألف من برقيتين :

في الأولى : قالت الحكومة البريطانية إنها لا تعارض في أن تطلب الحكومة المصرية من السلطان إرسال جنود عثمانيين إلى سواكن . وإنما بشرط أن لا تتحمل مصر بسبب هذا زيادة في النفقات ؛ وكذلك بشرط أن لا يتأخر قرار الحكومة المصرية بشأن ما تريد أن تفعله . وتوافق الحكومة البريطانية على اقتراح إرجاع إدارة شواطئ البحر الأحمر والسودان الشرقي إلى الباب العالي ، إذا امتنع السلطان عن إرسال الجنود .

أما فيما يتعلق باقتراح أن تتمسك الحكومة المصرية في حالة انكماش الحدود ، بوادي النيل جنوباً إلى الخرطوم ، فإن حكومة جلالة الملكة « لا تعتقد أن في قدرة مصر الدفاع عن الخرطوم ، ولذلك فإنها (أي حكومة جلالة الملكة) بينما توصي بتركيز القوات المصرية ، ترغب أن تنسحب هذه القوات من الخرطوم نفسها وكذلك من داخل السودان » . وطلب « جرانفيل » من « بارنج » أن يبلغ شريف باشا هذه الرغبة .

وفي البرقية الثانية : أرسل « جرانفيل » تعليمات حكومته بموجب إلزام الحكومة المصرية باتباع مشورة أو نصيحة الحكومة البريطانية وإلا وجب تغيير الوزارة التي ترفض هذه النصيحة وتستبدل بها وزارة تقبل العمل بالنصيحة وبذلك تجد الحكومة البريطانية الوزراء المصريين الذين يأخذون على أنفسهم

مستولية تنفيذ سياسة الانسحاب من الخرطوم ومن داخل السودان : أى تنفيذ سياسة الإخلاء . وفيما يلي نص هذه البرقية .

« لقد ذكرتم فى برقيتكم المؤرخة فى ٢٢ من الشهر الماضى أنه فى حالة تثبيت حكومة صاحبة الجلالة الملكة بطلب إخلاء السودان ، لا تقبل حكومة الحديو حسب رأيكم تنفيذ هذه السياسة » .

« وأكاد لا أرى حاجة إلى الإفضاء إليكم بأن من الضرورى فى المسائل الخطيرة التى تستهدف فيها إدارة مصر وسلامتها للخطر أن تتأكد حكومة صاحبة الجلالة الملكة طول مدة احتلال الجنود الإنكليز للبلاد احتلالاً وقتياً من وجوب اتباع نصائحها التى ترى من واجبها بعد مراعاة آراء الحكومة المصرية مراعاة تامة أن تتقدم بإسداثها إلى الحديو » .

« ويتعين أن يكون الوزراء المصريون والمديرون على بيئة من أن التبعة الملقاة الآن على عاتق بريطانيا تضطر حكومة صاحبة الجلالة الملكة أن تصر على اتباع السياسة التى تراها ، ومن الضرورى أن يتخلى عن منصبه كل من لا يسير وفقاً لهذه السياسة من أولئك الوزراء والمديرين .

« وإن حكومة جلالة الملكة لثاقفة من أنه إذا اقتضت الضرورة استبدال أحد الوزراء فهناك من المصريين سواء الذين شغلوا منهم منصب الوزير والذين شغلوا مناصب أقل درجة من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التى يصدرها إليهم الحديو بناء على نصائح حكومة جلالة الملكة ، ويمكنكم فى كل ما تريدون توجيهه من التعليمات لتنفيذ ما سبق من الآراء أن تعتمدوا على مؤازرة حكومة جلالة الملكة لكم المؤازرة كلها » .

أبلغ « بارنج » آراء حكومته إلى شريف باشا . ولكن شريف باشا رفض سياسة التخلي عن السودان . وعندئذ لجأ إلى تنفيذ التعليمات التى لديه ، فقدم شريف باشا استقالة الوزارة فى ٧ يناير ١٨٨٤ . وجاء فى هذه الاستقالة :

« إن الأسباب التى حلت النظار على الاستعفاء هى أن حكومة مصر ترى أنه من الممكن المحافظة على أملاكها السودانية التى بيدها الآن بواسطة ١٠ آلاف جندي ، وأن التخلي عن السودان مضر بمصلحة مصر سياسياً وتجاريّاً ، وفى حال تخلى مصر عن السودان تقفل بيوت عديدة تجارية شهيرة بالقطر ، ولا

ترى الحكومة لزوماً لترك الخرطوم وسواها الخاضعة والتي لم يحصل فيها هياج وحاميها قادرة على حفظها وصونها . وأن حكومة مصر لا تقبل مطلقاً تلغراف اللورد جرانفيل القائل بوجوب كل نصيحة إنجليزية بدون تردد ما دام جيش الاحتلال موجوداً في مصر ، وأن كل ناظر لا يكون مشربه إنجليزياً لا يلزم وجوده في النظارة ، فهذا مناقض لنص الذكرى الخديو الصادر في ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ القائل بأن النظارة مسئولة أمام الخديو ليس إلا . وبناء عليه لا تستطيع النظارة الحالية قبول ما تطلبه إنجلترا .

وفي صيغة أخرى لهذه الاستقالة جاء : « قد اقترحت علينا دولة ملكة إنجلترا المعظمة أن تخلي السودان . وليس لنا حق في فعل ذلك لأن هذه الولاية من مستملكات الدولة العلية التي نقلت وقيمتها إلى عهدتنا وقد طلبت دولة الملكة أيضاً أن تقتدي بنصائحها بدون مذاكرة فيها . ولا يخفى أن هذه الاقتراحات مخالفة لفحوى النظمات الشورية الصادرة في ٢٨ من شهر أغسطس سنة ١٨٧٨ التي نص فيها على أن الخديو يجرى أحكام البلاد باشتراكه مع النظارة فبناء على ذلك نضطر هنا إلى أن نطلب من مقامكم العالي أن تقبلوا استعفاءنا لأنه لا يمكن لنا والحالة هذه أن ندبر البلاد على أصول شورية » .

هذه الاستقالة ، يقول أحمد شفيق باشا : (مذكراتي في نصف قرن) إن الخديو « قبلها توا » - وكان الخديو توفيق موافقاً على سياسة الإنجليز من حيث وجوب التخلي عن السودان ، وفي ذلك يقول أحمد شفيق أيضاً : « وقد علمنا أن المحاورة بينه (أي بين شريف باشا الذي أبي أن يدعن لرأي الإنجليز) وبين الخديو كانت شديدة . فهو لم يكن يريد التخلي . أما الخديو فقد رجح فكرة الخلاء بناء على رغبة بدت من جانب الإنجليز وتخويفه بشبح الثورة الآتية من الجنوب » .

وعرض الخديو في التو على رياض باشا تأليف الوزارة على أساس إخلاء السودان ، فاعتذر . وكان مما قاله للخديو : « إنني أود لو كنت ناظراً في نظارة شريف باشا حتى يكون لي شيء من فخر موقفه المشرف » .

وأشيع أن أحداً من المصريين لن يقبل تأليف الوزارة . وبلغت هذه الإشاعة السير إفلن بارنج . واعتقد هذا أن الغرض من الامتناع عن تأليف

الوزارة ، الضغط على يد إنجلترا حتى لا تجد مناصباً من إرجاع شريف باشا للوزارة والعدول عن سياسة التخلي عن السودان . وكان « بارنج » بحكم التعليمات التي لديه لا يستطيع تعيين وزراء لإنجليز ، ومن واجبه أن يعمل لتأليف وزارة مصرية . ولذلك فقد صمم على أن يتسلم هو نفسه زمام الحكومة إذا تعذر تأليف الوزارة المصرية ، وأن يبرق لحكومته في طلب تعليمات جديدة لمواجهة الأمر الواقع . وتعهد « بارنج » إذاعة الخبر عن الخطة التي يعترم تنفيذها . مما جعل الحديو يضطرب اضطراباً شديداً ، ويقرر لذلك قبول استقالة شريف باشا في مساء ٧ يناير نفسه . وقال الحديو : « إنه يقبل بإخلاص سياسة التخلي عن السودان بأسره ، الأمر الذي يعتقد بعد تفكير عميق أنه خير ما يكون لصالح البلاد ، وأنه يثق تماماً في أن أي نصيحة تسديها جلالة الملكة إنما هي لصالح مصر الخالص » .

في ٨ يناير أبرق « بارنج » إلى « جرانفيل » أن نوبار باشا وافق على تأليف الوزارة وأنه يرتضي تماماً سياسة التخلي عن السودان الحكيمة واستبقاء سواكن وفي ١٠ يناير ١٨٨٤ تشكلت وزارة نوبار باشا ، على أساس فكرة الجلاء عن السودان . ولقد انبرى بعض الكتاب الإنجليز للدفاع عن قبول نوبار تأليف الوزارة ، فقالوا إنه بعمله هذا أنقذ البلاد من الأزمة التي كان قد صبح عزم كرومر على اجتيازها بتسلم زمام الحكومة بنفسه ، وإقناع المسئولين في لندن بالموافقة على تعيين وزراء من الإنجليز ، الأمر الذي لو حدث لكان أفضى قطعاً إلى إنهاء الوضع « الشاذ الذي وجد فيه (الاحتلال) نفسه ، وإبداله بضم البلاد ضمّاً صريحاً إلى أملاك بريطانيا . ولذلك فنوبار إنما أسدى خدمة جليلة للوطن بقبوله الوزارة .

وبتشكيل وزارة نوبار على أساس فكرة الجلاء عن السودان ، يكون قد انقضى في يناير ١٨٨٤ دور السياسة السلبية التي اتبعتها بريطانيا في مسألة السودان ، منذ أن تأكد لديها أن هناك مشكلة حقيقية في هذه البلاد لا مفر من مواجهتها ، وذلك عقب هزيمة العرابيين في واقعة التل الكبير وبداية الاحتلال البريطاني في مصر في سبتمبر ١٨٨٢ . وبعد أن كانت مكثفة

« باستطلاع » أحوال السودان وتلك كانت المهمة التي أرسل من أجلها الكولونيل ستيفارت كما عرفنا - ديسمبر ١٨٨٢ - مارس ١٨٨٣ - أرغمها هزيمة هيكس في شيكان على أن تنبذ ظهرياً سياستها السلبية وأن تتدخل تدخلاً فعلياً يترتب عليه اعترافها - وعلى خلاف أو غير ما فعلت قبل هزيمة هيكس - بتحمل المسؤولية الكاملة عن كل إجراء تتخذه الحكومة المصرية بمشورتها في السودان . ولما كانت الحكومة البريطانية منذ أن بدأت مشكلة السودان قد ظلمت ممتنعة عن استخدام جنود بريطانيين أو هنود لمعاونة المصريين على الاحتفاظ بالخرطوم والأقاليم التي لا تزال في حوزتهم ، وكان من المقطوع به في نظرها أن الحكومة المصرية سوف تعجز تماماً وبمواردها الخاصة بها عن الاحتفاظ بالخرطوم ، وبطبيعة الحال عن استرجاع الأقاليم التي فقدتها في السودان ؛ ثم إنه لما كانت الحكومة البريطانية لا تتوقع أن ترسل تركيا جيشاً عثمانياً بالشروط التي تراها هذه الحكومة ضرورية لعدم تحمل مصر نفقات هذا الجيش من جهة ، وبجعل نشاط هذا الجيش العثماني مقصوراً على العمليات العسكرية في السودان (سواكن) من جهة أخرى ؛ فقد تمثل التدخل أو « الدور الإيجابي » الذي قررت الحكومة البريطانية القيام به الآن ، في إسداء النصيحة ، إلى الحكومة المصرية بإخلاء السودان .

وكانت سياسة التدخل عن السودان هذه تقتضي إخلاء الخرطوم من الحامية التي بها ثم سحب الحاميات المصرية المبعثرة في أنحاء السودان ؛ وتلك كانت مهمة شاقة عسيرة من حيث ترتيب عملية الإخلاء ، بما في ذلك اختيار الطريق المناسب للانسحاب ، واتخاذ الاستعدادات اللازمة لتأمين المواصلات وتوفير المؤن وحراسة المنسحبين . إلخ وأما الذي عهد إليه بهذه العملية فكان الجنرال غوردون .

مأمورية غوردون في الخرطوم

١ - اختيار غوردون لمأمورية الإخلاء :

بمجرد أن تقرر إخلاء السودان بتشكيل وزارة نوبار في ١٠ يناير ١٨٨٤ ، اتجه الاهتمام إلى اختيار الرجل الذي يصلح لتنفيذ هذه السياسية أى إجراء الإخلاء بنجاح ووقع الاختيار على الجنرال غوردون .

ومن أول الأمر وبسبب ما وقع من حوادث بعد ذلك انتهت بسقوط الخرطوم ومقتل غوردون نفسه ، ثار النقاش حول الظروف التى لا بدت تعيين غوردون لحكمدارية السودان في يناير ١٨٨٤ . فقد اعتقد كثيرون أن حكومة غلادستون أرغمت تحت ضغط رأى العام في إنجلترا على اختيار غوردون لمهمة إخلاء السودان . فلما أخفق غوردون في مهمته اعتبر هؤلاء حكومة غلادستون مسئولة عن الفشل الذى حصل وعن مقتل غوردون بسبب تقصيرها كما قالوا في المبادرة إلى رفع الحصار الذى ضربه الدراويش على الخرطوم وإنقاذ غوردون من المصير الذى كان حتماً ينتظره إذا تأخر بسبب تلكؤ الحكومة البريطانية في إرسال النجدة العسكرية إلى السودان . وعزا خصوم الحكومة هذا التقصير إلى أن المستر غلادستون وحكومته لم يكونوا حتى أول الأمر راضين عن اختيار غوردون لهذه المهمة ، ولم يكونوا لذلك مطمئنين إلى التوصيات التى يقترحها أو الإجراءات التى يريد اتخاذها لتنفيذ الإخلاء .

أما أن اختبار غوردون لتنفيذ سياسة الإخلاء لم يكن بسبب ضغط رأى العام الإنجليزى الذى جعل الوزراء الإنجليز « ينتفضون رعباً » - على حد تعبير أحد الكتاب الإنجليز المعاصرين لهذه الحوادث خصوصاً بعد حادث هلاك هيكس وجيشه في شيكان ، فالدليل على ذلك أن اللورد دفرين كان منذ شهر نوفمبر ١٨٨٢ اقترح إرسال غوردون لإعادة الأمن والنظام إلى السودان . ولم يعمل بهذا الاقتراح وقتئذ لأن سياسة الحكومة البريطانية - كما عرفت -

كانت عدم التدخل ، ولأن الحكومة المصرية عارضت في استخدام غوردون مرة ثانية . ولكن الموقف لم يلبث أن تغير بعد هزيمة هيكس . فقد سبق أن ذكرنا كيف أبرق اللورد جرانفيل في أول ديسمبر ١٨٨٣ يستفسر من السير إفلن بارنج عن موقف الحكومة المصرية من استخدام غوردون إذا رغب هذا في الذهاب إلى مصر (والسودان) ولقد ظلت الحكومة المصرية تعارض في استخدام غوردون على نحو ما أجاب « بارنج » في ٢ ديسمبر بدعوى أن الثورة في السودان ذات صبغة دينية ، فلا يجوز تعيين مسيحي في منصب القيادة حتى لا تنفض من حول الحكومة المصرية القبائل التي لازالت موالية لها . ولكن لم تلبث أن وصات إلى القاهرة أخبار الهزائم التي حدثت في السودان الشرق في معارك التيب الأولى (٥ نوفمبر) وتماي أو التينيب الأولى (٢ ديسمبر) وتشديد الحصار على سواكن . فكان من أثر هذه الأخبار أنها جعلت السير إفلن بارنج يتحول بين ٩ ، ١٠ ديسمبر ١٨٨٣ عن سياسة عدم التدخل التي ظل حتى هذا الوقت يشير بها على حكومته ويبدل قصارى جهده في تأييدها ، إلى سياسة التدخل ، فكان هذا التحول مبعث تلك البرقية التي طلب فيها « بارنج » من حكومته في ١٠ ديسمبر ١٨٨٣ تعليمات أكثر تحديداً تحوله أن يفرض على الوزراء المصريين اتباع سياسة معينة بشأن السودان : هي — كما نعرف — سياسة التخلي عن كل الأراضي الواقعة إلى الجنوب من وادي حلفا ، والتي ترتب عليها في النهاية استقالة وزارة شريف باشا (٧ يناير ١٨٨٤) وعلى ذلك فقد أبرق « جرانفيل » مرة أخرى إلى « بارنج » في ١٠ يناير ١٨٨٤ يسأله إذا كان استخدام غوردون في السودان ممكناً . وللمرة الثانية أجاب (بارنج) أنه بعد التشاور مع نوبار لا يعتقد أن من الممكن استخدام غوردون أو السير تشارلس ولسون في الوقت الحاضر . ولكن « بارنج » الذي استعان « بقليل من الضغط » على المسئولين في القاهرة استطاع أن يبرق إلى « جرانفيل » في ١٦ يناير ١٨٨٤ أن غوردون خير من يمكن استخدامه في السودان . وجاء هذا « الضغط » الذي استعان به « بارنج » نتيجة لموافقة المستر غلادستون نفسه منذ ١٤ يناير على اقتراح وزير خارجيته « جرانفيل » باستخدام شيء من الضغط على بارنج حتى يقبل هذا الذهاب غوردون إلى السودان

إذا أبدى غوردون أن في وسعه بفضله نفوذه الشخصي مع القبائل أن يجعل هؤلاء يحرسون حامية وسكان الخرطوم في طريق انسحابهم منها إلى سواكن .

ومع ذلك فليس يعنيها لمعرفة وجه المسئولية في إخفاق غوردون في مأموريته أن يكون المستر غلادستون ممن وافقوا على ذهاب غوردون أو أنه كان يمارض في إرساله ؛ ولكن الذي يعنيها حقاً هو معرفة ماذا كان فهم غلادستون في هذه المرحلة الأساسية لطبيعة المهمة الموفد فيها غوردون والغرض منها .

فالثابت أن غلادستون عندما وافق على إرسال غوردون إلى السودان كان يفهم عن مهمة هذا الأخير ما يأتي :

أولاً : أنها لوضع تقرير عن الحالة في السودان وعن الموقف العسكري به ؛
ثانياً : أن الحكومة البريطانية غير ملزمة باتباع ما قد ينصح أو يشير به غوردون .

ثالثاً : أن تنفيذ الإخلاء لا يدخل إطلاقاً في مهمته ؛ أي أن مهمة غوردون كانت في ذهن غلادستون عندما وافق هذا عليها مهمة « تقريرية » استشارية فقط .

يتضح ذلك من مقابلة وقعت بين لورد ولسلي (Wolesley) (صاحب انتصار التل الكبير) وبين غوردون في دار وزارة الحرب في لندن في ١٥ يناير ١٨٨٤ . أبلغ فيها ولسلي ، غوردون — ضمن أشياء أخرى — أن الحكومة تفكر في أن تسأله لمعاونتها في إيجاد حل لأزمة السودان . وسأله (ولسلي) إذا كان مستعداً للذهاب إلى سواكن لوضع تقرير عن الحالة في السودان ؟ وما تجب ملاحظته هنا أن « ولسلي » لم يشر في سؤاله هذا إلى أي عمل تنفيذي يعهد به إلى غوردون بل تكلم فقط عن ذهاب غوردون إلى السودان لوضع تقرير عن الحالة هناك . .

وأجاب غوردون أنه مستعد للذهاب إلى السودان ليفحص الموقف هناك ، إذا رغبت حكومته في ذلك ؛ ثم أضاف أنه لا يستطيع أن يأخذ على عاتقه إبداء أية توصيات إلا بعد أن يرى ويفحص بنفسه حقيقة الحالة في المكان ذاته فقد يوصي الحكومة بأن تعينه هو نفسه (أي غوردون) حاكماً للسودان أو قد يوصي بالانسحاب الكامل المطلق من هذه البلاد . وعندما سأله « ولسلي »

أن يضع كتابة المقترحات التي يراها لتأدية مهمته التقريرية ، كان مما كتبه غوردون أن المطلوب منه « الذهاب إلى السودان ووضع تقرير عن الموقف العسكري في السودان ثم العودة منه ؛ وأن يعمل تحت أوامر « بارنج » ، وأن يبعث بواسطته رسائله وتقاريره . . . وأنه يفهم أن حكومة جلالة الملكة إنما تريد منه فقط أن يضع تقريراً عن الحالة وليست بأى شكل كان ملزمة بشئ » نحوه .

على أنه مما يجب ملاحظته : أن هناك تضارباً بين موافقة غلادستون في اليوم السابق (١٤ يناير) الخاصة باستخدام قليل من الضغط على « بارنج » للاستفادة من تأثير غوردون بنفوذه على القبائل لحراسة الحامية والأهالي المنسحبين من الخرطوم إلى سواكن : وهذه كما نرى مهمة « تنفيذية » ؛ وبين ما دار بين ولسلي وغوردون في مقابلة ١٥ يناير السالفة الذكر ، والذي يدل على أن مهمة غوردون سوف تكون « تقريرية » فقط .

أما الذي ثبت في ذهن غلادستون من ذلك كله عن مهمة غوردون فهو أنها قطعاً كانت مهمة « تقريرية »

وبناء على التفاهم الذي حدث في المقابلة مع غوردون أبرق « جرانفيل » في مساء ١٥ يناير ١٨٨٤ إلى « بارنج » ما يأتي : « بالإشارة إلى مسألة استخدام غوردون في السودان ، أعرفكم أنني علمت أن هذا الضابط مهياً للذهاب رأساً إلى سواكن من غير المرور بالقاهرة . وسيذهب إلى مصر على أساس إدراكه أن الغرض الوحيد من مهمته ، أن يضع تقريراً عن الموقف العسكري في السودان ثم يعود بعد ذلك . وعندئذ تنتهي واجباته قبل حكومة جلالة الملكة . وسوف يأخذ تعليقاته منكم ويبعث برسائله وتقاريره بواسطتكم إلى حكومته . . . »

وكان « جرانفيل » أرسل صورة هذه البرقية إلى غلادستون حتى يراجعها رئيس الحكومة قبل إرسالها . فلم يلحظ أو يشر إلى أن هناك تعارضاً بين صفة أو طبيعة المهمة التي وافق عليها هو في ١٤ يناير — وهي مهمة تنفيذية وبين تلك التي تضمنتها هذه البرقية المزمع إرسالها — والتي أرسلت فعلاً إلى بارنج . بل كتب غلادستون إلى وزير خارجيته « جرانفيل » تعليقاً على هذه البرقية التي أرسلت يوم ١٦ يناير ما يأتي :

« لا أجد عيباً في برقيتكم بخصوص (غوردون الصيني) . والنقطة الأساسية التي تسترعى انتباهي هي هذه : مع أنه قد يكون لرأيه عن السودان قيمة كبيرة ، لكن هل لا يجب علينا أن نتخذ كل الحيلة في أية تعليقات تصدر منا حتى لا يتحول مركز الثقل (أو الجاذبية) فيما يتعلق بالمسئولية السياسية والعسكرية بشأن هذه البلاد (أي السودان) ؟ وبالاختصار إذا كان عليه أن يضع تقريراً فيما يجب عمله ، فلا ينبغي أن يكون هو الذي له أن يحكم من الذي يجب أن يقوم بهذا العمل : وكذلك لا ينبغي له أن يلزمنا فيما يجب اتخاذه [من إجراءات] بدعوى أن نصيحة قد أسديت لنا رسمياً . وسوف يكون من الصعب جداً بعد إرساله أن تقابل مثل هذه النصيحة بالرفض . ولذلك أعتقد أن الواجب إفهامه بوضوح أنه ليس وكيلنا المكلف بإسداء النصيحة لنا في هذه النقطة » .

ويتضح من هذا التعليق أن غلادستون صار يفهم الآن أن الاقتراح ، الذي يقترحه وزير خارجيته « جرانفيل » بخصوص ذهاب غوردون إلى السودان فلانما هو اقتراح بأن مهمة غوردون لن تكون سوى مهمة « تقريرية » وأن خدماته ليست سوى خدمات استشارية فقط .

وفي ١٨ يناير ١٨٨٤ حصل في وزارة الحرب في لندن الاجتماع المشهور الذي كان له نتائج خطيرة على بعثة غوردون في السودان ، والذي حضره كل من اللورد جرانفيل وزير الخارجية ، واللورد هارتنجتون (Hartington) وزير الحرب ، واللورد « ولسلي » الذي رتب الاجتماع ، واللورد نورثبروك (Northbrook) وزير البحرية والسير تشارلس ديلك (Dilke) وزير شئون الحكومات المحلية وهو الاجتماع الذي كان بسببه أن نشأ ذلك الاختلاف العظيم في فهم طبيعة وحقيقة المهمة التي أوفد من أجلها غوردون إلى السودان ، بين الجنرال غوردون من جانب ، وبين المستر غلادستون من جانب آخر .

في هذا الاجتماع ، سئل غوردون عما إذا كان مستعداً للذهاب إلى السودان « لإخلائه » . كما أنه تأكد لدى غوردون في هذا الاجتماع أن إنشاء حكومة تتولى الإدارة والحكم في السودان بعد إخلائه لا يدخل في نطاق مهمته .

والذي تجدر ملاحظته هنا أن الكلام عن « إخلاء » (evacuation) السودان كان انتقالاً بالغرض من المهمة الموفد لها غوردون ضمن « التقارير »

ومن الثابت أن المهدي عرف بقرار الحكومة المصرية إخلاء السودان ، وأن تصبح حدودها منكشحة في الجنوب إلى وادي حلفا ، إن لم يكن من الذين أطلعهم غوردون في بربر على (الفرمان السري) ، فعلى حسب أقوال بعض المعاصرين : إن المهدي وهو في الأبيض بلغه عن طريق الزبير رحمت باشا قرار حكومة القاهرة .

وعلى ذلك فقد أخذ المهدي يدعو للانضمام إليه أولئك الذين ظلوا مترددين حتى هذا الوقت ، وبين لهم عدم جدوى الولاء للحكومة تتهياً لإخلاء البلاد ومغادرتها بأقصى سرعة . وذهب إليه كل أولئك الذين وإن لم يرغبوا أصلاً في الانضمام إلى الثوار ، جعلهم الخوف من التعرض لغضب المهديين بعد انسحاب الحكومة ، يبادرون إلى الانضواء تحت لوائه . كتب عن هؤلاء الكولونيل « ستوارت » في أحد تقارير في ٢٩ فبراير ١٨٨٤ : « أن أهل القرى على جانبي النهر أبلغوه ، إذا لم تحمهم الحكومة في حالة زحف الثوار عليهم ، فإنهم سيضطرون للانضمام إليهم دفاعاً عن أنفسهم » . وقال السير هنري غوردون ، شقيق الجنرال غوردون : « إن غوردون — كما يرى من جورناله — اعتبر إصدار منشور بنية التخلي [عن السودان] كان عملاً خاطئاً . ولكنه فعل هذا على أمل أن يساعد إذاعة الخبر على تيسير عملية سحب الحاميات . ومما تجدر ملاحظته أن جميع الأعيان الذين حضروا (الاجتماع في بربر) انحازوا إلى تأييد قضية المهدي » .

وقال حسين خليفة في كلام له فيما بعد ، نقله « سلاطين » في كتابه : لقد قلبت الموقف رأساً على عقب فقرأ غوردون في المتمة منشور التخلي عن السودان ، وكان هذا بطريق غير مباشر السبب في سقوط بربر (في أيدي المهديين) . . . لقد منعه في بربر من اتخاذ هذه الخطوة القاتلة ، ولا أدري ما الذي حرضه على نية نصيحته بعد ذلك مباشرة » .

وكان من بين الذين تركوا خدمة الحكومة وانضموا إلى المهدي الحاج علي ودسعد أمين المتمة الذي أطلعه غوردون على نوايا الحكومة . وقد أخطأ غوردون عندما فعل ذلك لأن إبلاغ علي ودسعد النبأ كان بمثابة التوكيد لما سبقت إذاعته في بربر ؛ ولأن علي ودسعد — الذي صار فيما بعد من كبار رجال المهديين

الرفيق . وأن تأخذوا التعليمات اللازمة من وكيل الملكة وقنصلها بالجنرال في القاهرة الذي بواسطته ترسلون تقاريركم . وأنتم معتبرون وكلاء ومفوضاً لإتمام أية مأمورية أخرى تريد الحكومة المصرية إناطتكم بها بواسطة السير إفلن بارنج ويصحبكم الكولونيل ستيوارت ليشارككم في المأمورية المعهود بها إليكم . وسين وصولكم إلى مصر تتخاطرون من السير إفلن بارنج الذي يقرر بالاتفاق معكم إذا كان من الواجب ذهابكم فوراً إلى سواكن أو التوجه بشخصكم أو إرسال الكولونيل ستيوارت إلى الخرطوم بطريق النيل .

ومما يلاحظ على هذه التعليمات :

أولاً : أنها أرادت التوفيق بين ماعرضه «ولسلي» على غوردون في مقابلتهما يوم ١٥ يناير : وهو أن يذهب غوردون لوضع تقرير عن الحالة في السودان ، وبين ما طلبه « بارنج » من « جرانفيل » في ١٦ يناير : وهو إرسال ضابط بريطاني لإجراء عملية إخلاء السودان . ولكن التعليمات اقتضت على أن تطلب من غوردون مجرد التقرير عن الوسائل الفعالة للتمكين من إخلاء السودان أي أن التعليمات لم تعط غوردون سلطات تنفيذية بل ظلت مهمته بمقتضى هذه التعليمات مهمة تقريرية فقط .

ثانياً : أنها بالنص على أن يعتبر غوردون نفسه مفوضاً لإتمام أية مأمورية أخرى تشاء الحكومة المصرية إناطته بها عن طريق بارنج ، قد مهدت الطريق لإدخال تعديل سوف يكون جوهرياً على الغرض الأساسي — « التقريرى » البحث الذي تحدثت عنه التعليمات في فقراتها الأولى . فمع أن عبارة التفويض لإتمام المأمورية الأخرى هذه ، تبدو مهمة وغير واضحة ، فلا مجال للشك في أن المقصود منها أن يتولى غوردون أية مهمة عملية « تنفيذية » قد تكلفه بها الحكومة المصرية عن طريق إفلن بارنج . ولا يمكن أن يكون قد فات على « جرانفيل » أو غاب عن ذهنه وهو يضع هذه التعليمات ما طلبه « بارنج » في برقية ١٦ يناير — أي قبل يومين فقط من اجتماع ١٨ يناير وإصدار هذه التعليمات — من حيث إرسال ضابط بريطاني مزود بسلطات كاملة مدنية وعسكرية للإشراف على عملية الإخلاء .

أما لماذا أدرجت التعليمات هذا التكليف التنفيذي في عبارة مهمة ، فمرده

إلى جواب غلادستون السالف الذكر في ١٦ يناير على البرقية التي أعدها « جرانفيل » ليرسلها إلى « بارنج » بشأن تهيئة غوردون للذهاب إلى السودان في مهمة تقريرية فقط . فقد سبق أن ذكرنا أن غلادستون في تعليقه على هذه البرقية أصر على أن تكون مهمة غوردون استشارية تقريرية بحتة ، ولذلك فقد أراد « جرانفيل » متأثراً بموقف غلادستون هذا أن يجنب الحكومة البريطانية تحمل أية مسئولية عن بعثة غوردون إلى السودان .

على أن الذي يعيننا من هذا كله ثلاثة أمور :

١ - أن غوردون فهم الآن أن مهمته استشارية تنفيذية معاً ، وليست استشارية تقريرية فقط على نحو ما فهم أولاً عند مقابلته مع اللورد « ولسلي » في ١٥ يناير ١٨٨٤ . ولقد أكدت تعليمات ١٨ يناير هذا الفهم عنده . ويتضح ذلك من (مذكرة) وضعها غوردون عن مهمته ، وهو لا يزال في طريقه في عرض البحر (من دوفر إلى بورسعيد) في ٢٢ يناير ، وقبل وصوله إلى بورسعيد بيومين ، وهي مذكرة بعث بها إلى حكومته في حينه وجاء فيها :

« (١) أفهم أن حكومة جلالة الملكة قد وصلت إلى قرار لا رجعة فيه (أولاً نقض له) بأن لا تأخذ على عاتقها (أو تتعرض) لذلك الواجب الثقيل واجب إنشاء وإعطاء أهل السودان في المستقبل حكومة عادلة . وأن حكومة جلالة الملكة نتيجة لهذا قد صممت على أن ترجع إلى هؤلاء الناس استقلالهم ، وأن لا تجيز للحكومة المصرية بعد الآن التدخل في شئونهم .

« (٢) ولهذا الغرض . قررت حكومة جلالة الملكة إرسالاً إلى السودان لأضع ترتيبات إخلاء هذه البلاد وانسحاب (نقل) الموظفين والجنود المصريين منها بأمان »

ب - أن غلادستون عندما وافق على بعثة غوردون كان يعتقد أن مهمته تقريرية استشارية فقط . لأن ذلك ما كان قد أوضحه هو نفسه لوزير خارجيته « جرانفيل » في تعليقه الذي ذكرناه على برقية ١٦ يناير إلى بارنج ؛ ولأن التعليمات التي صدرت لغوردون في ١٨ يناير جعلت مهمته تقريرية استشارية ولأن الجزء الخاص منها « بإتمام أية مأمورية أخرى شاءت الحكومة المصرية إناطته بها » جاء غامضاً ولا تدل هذه العبارة في ظاهرها على أن تغييراً محسوساً قد

المصرية المبعثرة في السودان في الوقت المناسب أو أن ذلك صار متعذراً بسبب ضياع الفرصة .

ح - إضافة في القاهرة إلى تعليمات غوردون :

في ٢٤ يناير ١٨٨٤ وصل غوردون إلى القاهرة . وفي اجتماع عقد في نفس اليوم وحضره غوردون ونوبار (رئيس الوزارة) وستيوارت وبارنج والسير إفلن ورد للبحث فيما إذا كان يحق للسير إفلن بارنج بناء على السلطة المعطاة له من اللورد جرانفيل إصدار تعليمات ثانية إلى غوردون ، تقرر فعل ذلك . وفي اليوم التالي تسلم غوردون من بارنج تعليماته الجديدة (٢٥ يناير ١٨٨٤) وقد اشترك في وضعها مع « بارنج » غوردن نفسه . والغرض منها تسجيل آراء الحكومة المصرية بشأن الإجراءات الواجبة :

(أولاً) لتأمين سلامة الحاميات المصرية التي لا تزال محتفظة بمراكزها في السودان ، وسلامة السكان الأوروبيين في الخرطوم ؛
(ثانياً) لتدبير خير الوسائل التي يمكن بها تنفيذ إخلاء داخل السودان ، وانسحاب الأهالي والحاميات المصرية بسلام من الداخل .
(ثالثاً) لإرجاع البلاد لأولئك السلاطين الذين كانوا يحكمونها عندما فتحها محمد علي والذين لا تزال سلالاتهم موجودة بالبلاد .

وفي ٢٦ يناير صدر فرمان بتعيين غوردون حاكماً للسودان . وفي نفس اليوم صدر أمر من الخديو توفيق إلى غوردون ، يعتبر مكملاً ومفسراً للتعليمات الجديدة التي تسلمها غوردون في اليوم السابق ، جاء فيه : « تعلمون أن الغرض من حضوركم هنا ومن تعيينكم إلى السودان ، أن تضعوا موضع التنفيذ إخلاء هذه الأراضي ، وأن تعملوا على انسحاب جنودنا والموظفين المدنيين والذين يرغبون من السكان في مغادرة البلاد مع مقتنياتهم إلى مصر . ولنا الثقة في أنكم ستخذون الإجراءات الفعالة لتأدية مهمتكم في هذه الناحية ، وأنه بعد تمام الإخلاء عليكم اتخاذ الخطوات اللازمة لإقامة حكومة نظامية في مختلف مديريات السودان لتأمين النظام ووقف الكوارث وما يدعو لتحريك الثورة . . . »

وذكر نعيم شقير فحوى هذا الأمر في قوله : « إن الغرض من إرسالكم إلى السودان إرجاع الجنود والموظفين الملكيين والتجار إلى مصر وذلك مع حفظ النظام في البلاد بإعادتها إلى سلالة الملوك الذين حكموها قبل الفتح المصري ولنا مزيد الثقة أنكم تتخذون أفضل الطرق لإتمام هذه المهمة طبق رغبتنا والسلام » .
وتلك كانت تعليمات واضحة صريحة أدخلت تعديلاً جوهرياً وحاسماً على مهمة غوردون . ولم يعد من الآن ، أى مجال هناك للشك أو للتردد في أن هذه المهمة قد انتقلت نهائياً من مهمة استشارية تقريرية إلى أخرى تنفيذية ، سواء اتفق ذلك أم لم يتفق مع الغرض الأساسى من بعثة غوردون إلى السودان . ولم يعد على الأقل المطلوب من غوردون تدبير إخلاء الخرطوم ، بل صار مطلوباً منه الآن تدبير إخلاء السودان بأكمله . وزيادة على ذلك صار عليه أن يعمل لإنشاء الحكومة النظامية التى تتولى شئون الحكم بعد إخلاء السودان من الحاميات المصرية وبعد التخلي عنه .

ولقد توقف تنفيذ التعليمات التى لديه سواء منها ما صدر في لندن في ١٨ يناير أو ما صدر في القاهرة في ٢٥ ، ٢٦ يناير ١٨٨٤ على الطريقة التى سوف يمارس بها غوردون عند بلوغه الخرطوم تلك السلطات الواسعة التى أعطاها له التعليمات والفرمان الحديدي . ولقد كان واضحاً كذلك من أول الأمر أن غوردون سوف يلتقى كل معاونة من حكومته في تأدية مهمته ولكن بشرط واحد ، يجب أن نذكره دائماً هو أن لا يتسبب غوردون نفسه بمسلكه في توريط حكومته في عمليات عسكرية في السودان أو إطالة مكثه في هذه البلاد مدة أكثر مما ينبغى .

د - غوردون يخطئ تقدير الموقف في السودان :

في ٢٦ يناير ١٨٨٤ غادر غوردون القاهرة في طريقه إلى السودان . وكان من هذا الوقت المبكر أن ارتكب غوردون عدة أخطاء جسيمة كانت من العوامل الفعالة في فشل مهمته ، مبعثاً أنه أخطأ فهم حقيقة الثورة في السودان كما أخطأ في تقدير قوة هذه الثورة من جهة وفى وزن أثر سمعته وشهرته على الموقف في السودان من جهة ثانية . وعلى ذلك فإنه بدلاً من أن يصحب معه قوة كبيرة

طراً على المهمة بسببها ، ولأن التقرير الذى وصل غلادستون عن الاجتماع الذى حصل مع غوردون فى وزارة الحربية يوم ١٨ يناير لم يذكر شيئاً عن « الإخلاء » . وقد وضع هذا التقرير وزير الحربية هارتنجتون ؛ بل وضع هذا التقرير بما يدل على أن مهمة غوردون إنما هى استشارية تقريرية فقط . وفى هذا التقرير أرفق هارتنجتون المذكرات (Notes) التى كتبها غوردون بناء على سؤال « ولسلى » له فى مقابلة ١٥ يناير بينهما ، وقد سبق ذكر هذه المذكرات وتدل على أن غوردون أعلن وقتئذ إدراكه بأن مهمته استشارية تقريرية . وقد أبرق غلادستون من « هواردن » (Howarden) ، مكان إقامته — فى ١٩ يناير ١٨٨٤ إلى لندن بموافقته على إرسال غوردون إلى السودان ، ولم تكن هذه الموافقة بناء على أنه اعتمد الوثيقة التى كتبها « جرانفيل » وتضمنت التعليمات الصادرة إلى غوردون ، ولكنها كانت بناء على تقرير اللورد هارتنجتون عن اجتماع ١٨ يناير ، الذى وصله .

د — أن « بارنج » لم يسهه أن يفسر ما جاء فى الفقرة المتعلقة بتفويض غوردون تأدية المهمة (المأمورية) التى قد تكلفه بها الحكومة المصرية — من التعليمات الصادرة إلى غوردون — إلا أنه استجابه لما طلبه « بارنج » من حيث إرسال ضابط بريطانى كى يشرف على عملية إخلاء السودان . فسهل عليه إذاً من الناحية العملية أن يقرن فى ذهنه بين الصفتين الاستشارية والتنفيذية اللتين صارتا لمهمة غوردون .

* * *

أما هذا التضارب خصوصاً بين فهم غلادستون لحقيقة مهمة غوردون فى السودان ، وفهم هذا الأخير لمهمته فقد كان منشأ الصعوبات التى أدت فى النهاية إلى فشل هذه المهمة ، ذلك الفشل الذى أسفر عنه مقتل غوردون وسقوط الخرطوم وضياع السودان .

ولما كان غوردون هو الرجل المناط به تنفيذ التعليمات الصادرة إليه ، فقد توقف تصرّف الأمور على الصورة التى فهم أراد أن يفهم بها تعليمات حكومته ، ولذلك فقد وقعت عليه المسئولية أكثر من أى فرد آخر وأكثر من غلادستون نفسه ، فى تقرير ، إذا كان ممكناً إخلاء الخرطوم وإنقاذ الحاميات

من الجند لإمداد حامية الخرطوم والاستعانة بها على تنفيذ الإخلاء اكتفى غوردون بأن اصطحب معه إلى جانب الكولونيل ستيوارت ، ياوره إبراهيم فوزى . ولقد كانت مفاجأة للأهلين الذين استقبلوه عند وصوله إلى الخرطوم في ١٨ فبراير ١٨٨٤ عندما وقف يقول : « وقد جئتكم وحدى غير مصحوب بالعساكر والأسلحة اعتماداً على معونة الله وولايتكم للحكومة » ، وذلك حينما كانت الثورة منتشرة في أرجاء السودان ، وحينما كانت الخرطوم نفسها مهددة بالذراويش يضربون الحصار الشديد عليها في أى وقت . وتخبر الناس في معرفة الوسيلة التى يستطيع بها غوردون تأدية مهمته بنجاح دون أن يكون لديه جيش كبير . فيذكر « سلاطين » فى كتابه (السيف والنار فى السودان) « مجرد أن غوردون جاء إلى الخرطوم من غير أن تأتى معه قوة تسنده ، نهض دليلاً عند هؤلاء الناس على أنه إنما يعتمد على نفوذه الشخصى فى تأدية مهمته . بينما كان واضحاً كل الوضوح للذين فهموا الموقف ، أن النفوذ الشخصى فى هذه المرحلة ليس إلا نقطة فى محيط » .

وأما غوردون نفسه فكان على ما يبدو - واثقاً - وهذا مثل آخر من أمثلة خطأ التقدير - أنه سوف يعيد الهدوء والسلام إلى السودان ويقضى على ثورة أو ادعاءات المهدي فى خلال شهر واحد . ثم وهو فى طريقه إلى الخرطوم يبرق إلى بارنج من بربر فى ١١ فبراير ١٨٨٤ : « أفهم أنك تريد تهدئة البلاد من غير إراقة الدماء ، وأن تتألف حكومة وطنية ، وكذلك لأسباب متعلقة بالرأى العام . أن لا أقوم بأية مخاطرة . سأصعد بتنفيذ أوامرك . ويقىنى أنى لست دعياً إذا أكدت لك أن لدى كل أمل فى النجاح وفى عدم التعرض لأية مخاطر . لقد استقبلت استقبالا طيباً فى كل مكان » .

هذه الثقة وهذا التفاؤل لم يكن هناك فى الحقيقة ما يبعث عليهما فيقول أوكلاند كولفن (Auckland Colvin) فى كتابه عن (بناء مصر الحديثة) : « لا شك فى أن الحكومة البريطانية ومبعوثها قد تغالوا فى تقدير النفوذ الذى فى وسع الأخير استخدامه فى السودان بعد أن تغيرت الظروف هناك فإن غوردون باشا وهو ممثل الخديو إسماعيل وفى أوج سلطان هذا الخديو ، ولا شىء عليه أن يفعله سوى الاشتباك مع تجار الرقيق ، إنما هو رجل يختلف كل

الاختلاف عن الجنرال غوردون الذى هو مبعوث توفيق باشا ، أى توفيق الذى توليه إنجلترا المسيحية حمايتها ، وكان حتى أمس القريب فقط حبيس جيشه المصرى الثائر عليه ، وهذا إلى جانب أن الخصم الذى يجب على غوردون منازلته الآن هو محمد أحمد المهدي .

وثمة سبب آخر لعموم التفاؤل : هو أن غوردون أخطأ فى فهم الثورة وتقدير خطورتها . فهو يبحث من أسوان (وهو فى طريقه إلى الخرطوم) إلى بارنج فى أول فبراير ١٨٨٤ تقريراً مطولاً عن الموقف فى السودان ، يتضح منه عدم فهمه وخطأ تقديره لخطورة الموقف حيث يقول إن الثورة ربما كانت أمراً جدياً وجديراً بالتخوف منه ولكنها لم تكن قط خطيرة وليست ذات خطورة الآن إلا بسبب ضعف الحكومة المصرية ورنخاوتها أى استنفاد قوة هذه الحكومة واعتقد غوردون خطأ أن لا خطر من الثورة يهدد مديريات بحر الغزال وخط الاستواء ودارفور .

• • •

أما الأخطاء التى ارتكبها غوردون نتيجة لاستهانته بالثورة وفهمه الموقف على غير حقيقته فكانت كثيرة ، تضافرت فى النهاية على جعله يفشل فى مهمته . من ذلك أن غوردون علم وهو لا يزال بالقاهرة أن « فالتين بيكر » قد أرسل لقتال عثمان دقنة فى السودان الشرقى . فعقد آمالاً عظيمة على أن نجاح « بيكر » فى تشتيت قوى عثمان دقنة سوف يوهن كثيراً حماس المهدي ويعوق فى الوقت نفسه الثوار عن إرسال قواتهم إلى منطقة النيل أى إلى الخرطوم . ولكن « فالتين بيكر » لم يلبث أن انهزم — كما عرفنا — فى واقعة الثيب الثانية فى ٤ فبراير ١٨٨٤ . ووصلت أخبار هذه الكارثة غوردون وهو فى بربر — فى طريقه إلى الخرطوم — فى ١١ فبراير وبعد أن بقى غوردون الليل بطوله يفكر فى الوسيلة التى يمكنه أن يمحو بها أثر هذه النكبة ، استقر رأيه على أن يعلن على الملأ — كما كتب زميله الكولونيل ستيفارت — انفصال السودان عن مصر انفصالا تاماً ، وتعيين موظفين سودانيين فى جميع الوظائف الهامة ، وتشكيل قوات عسكرية محلية . وكان غوردون قد أبرق من أسبوط إلى حسين باشا خليفة مدير بربر يخبره بأنه قد سمى (والياً مفوضاً على السودان) ويقول

إنه عند وصوله « سيعزل جميع الأتراك والمصريين ويولى حكماً من أهل البلاد ليعيد الحكم كما كان قبل الفتح المصري ، وأنه أعفاهم من الأموال الأميرية المتأخرة لغاية سنة ١٨٨٣ ومن دفع الأموال من سنتين في المستقبل ، وأنه خفف الضرائب إلى نصف ما كانت عليه وألغى الأوامر الصادرة بمنع الرقيق ، وأذن لهم في المعاملة بعضهم مع بعض » ثم إنه عند وصوله إلى كورسكو ، أرسل « غوردون » إلى حسين باشا خليفة « كتاباً معنوناً باسم محمد أحمد يسميه فيه سلطاناً على كردفان » . وطلب من حسين خليفة إرسال هذا الكتاب إلى المهدي مع هدايا . ففعل حسين خليفة . ولكن خطورة هذه الإجراءات التي صدرت عن غوردون في أسيوط وكورسكو كانت لا تعدل خطورة الإجراءات التي اعتزم أن يتخذها الآن في بربر ، من حيث اطلاع كل المسئولين السودانيين في هذه المديرية التي بقيت على ولائها للحكومة المصرية حتى هذا الوقت على عزم الحكومة المصرية إخلاء السودان . فقد عقد غوردون في ١٣ نوفمبر ١٨٨٤ مجلساً « سرى » حضره المدير حسين خليفة والعمد والأعيان ، فتكلم غوردون عن نواياه التي سبق أن أبرق بها كما تقدم إلى حسين خليفة من أسيوط . فأبلغهم « أن الخطاب العالي تركى السودان لأهله (وأنه) قادم إلى السودان بقصد إرجاع العساكر إلى مصر ليس إلا » . وأطلعهم على خطاب الخديو له — وهو أمر الخديو توفيق لغوردون في ٢٦ يناير ١٨٨٤ الخاص بإخلاء السودان وانسحاب الجنود والموظفين المصريين ومن يرغب من السكان وإرجاعهم إلى مصر . ثم أعلن غوردون أن الحكومة تتحمل نفقات الذين يريدون السفر إلى مصر . وعزل غوردون الحكام « الأتراك » وشكل مجلساً من الوطنيين للحكم بالشورى ، وأصدر منشوراً صرح فيه بتسمية محمد أحمد سلطاناً على كردفان ، وفتح الطريق بينه وبين بربر بعد أن كان مقفلاً . وألصق منشوراً على « باب المديرية وباب الضبطية وفي شوارع المدينة » بأن « المديرية من الآن فصاعداً مستقلة عن القاهرة وإنما تخضع لسلطان غوردون نفسه كحكمدار للسودان ومندوب للحكومة البريطانية » .

وتلك كانت جميعها إجراءات على جانب عظيم من الخطورة . ومن أول الأمر كان اتخاذ هذه الإجراءات بمثابة الحكم الذي يصدر بالفشل المحقق على مأمورية غوردون في السودان .

فأولا كان اطلاع مدير بربر وأعيانها إلخ على كتاب الخديو توفيق لغوردون أو ما صار يعرف باسم فرمان السرى ، « خطأ تقدير » وهذا أقل ما يوصف هذا العمل به . فمن المعروف أن عبد القادر حلمى رفض الذهاب إلى السودان عندما علم أن الحكومة تنوى إذاعة الغرض من مأموريته قبل أن تكون لديه الفرصة أولا لعمل الترتيبات التى تمكنه من تنفيذ هذه المأمورية بنجاح . وعلاوة على ذلك كان من رأى الكولونيل ستيوارت ، رفيق غوردون ، أن الإجراء المعقول والأكثر حكمة هو الامتناع عن إذاعة غرض الحكومة على الناس ، وليس نشر أو إذاعة أنها قررت الإخلاء — إخلاء السودان . وذلك كان أيضاً رأى رئيس الوزارة المصرية ، نوبار باشا .

حقيقية إن غوردون لم ينشر رسمياً . أى يصدر منشوراً أو إعلاناً يتضمن نص هذا فرمان الخديو أو فقواه ، ولكن كان كافياً أن يطلع غوردون هؤلاء الأعيان عليه فى هذا الاجتماع السرى — ليذيع الخبر بسرعة كبيرة . ولذلك إذا وصف « ستيوارت » هذا العمل من جانب غوردون بأنه « قفزة فى الظلام » (lean in the dark) . وقال عنه الأب أوهر والدر (Ohrwalder) من أعضاء الإرسالية الكاثوليكية النمسية فى الدلن ، وأسر المهديون عند سقوطها فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ — « أنه الخطأ الذى سدد به غوردون وإلى نفسه ضربة الموت وقضى به على مهمته » .

وأشار إليه السير ريجينالد ونجت (Reginald Wingate) (حكم دار السودان ١٨٩٩ — ١٩١٦) بأنه « المنشور ذو الأثر المميت الذى أضاع السودان » . ويقول « كرومر » إن « ونجت » أبلغه أن بحوثه فى هذه المسألة جعلته يصل إلى نتيجة تقرر أن صعوبات الجنرال غوردون زادت زيادة عظيمة بسبب هذا الإجراء الذى اتخذ فى بربر . أما غوردون نفسه فيبدو أنه اعترف ، ولكن بعد فوات الفرصة بهذا الخطأ الذى ارتكبه فى بربر . فكتب فى « جورنال » وقد اشتد الحصار عليه فى الخرطوم فى ٩ نوفمبر ١٨٨٤ : « إذا حصل المهدى على هذا فرمان [السرى] لازدهى بنفسه عجباً وخيلاء . ومع هذا فقد يكون عرف به لآنى أطاعت عليه — وأنا لا علم لى جيداً بمحتوياته — حين باشا خليفة » .

ومن الثابت أن المهدي عرف بقرار الحكومة المصرية إخلاء السودان ، وأن تصبح حدودها منكشة في الجنوب إلى وادي حلفا ، إن لم يكن من الذين أطلعهم غوردون في بربر على (الفرمان السري) ، فعلى حسب أقوال بعض المعاصرين : إن المهدي وهو في الأبيض بلغه عن طريق الزبير رحمت باشا قرار حكومة القاهرة .

وعلى ذلك فقد أخذ المهدي يدعو للانضمام إليه أولئك الذين ظلوا مترددين حتى هذا الوقت ، وبين لهم عدم جدوى الولاء للحكومة تهيأ لإخلاء البلاد ومغادرتها بأقصى سرعة . وذهب إليه كل أولئك الذين وإن لم يرغبوا أصلاً في الانضمام إلى الثوار ، جعلهم الخوف من التعرض لغضب المهديين بعد انسحاب الحكومة ، يبادرون إلى الانضواء تحت لوائه . كتب عن هؤلاء الكولونيل « ستوارت » في أحد تقارير في ٢٩ فبراير ١٨٨٤ : « أن أهل القرى على جانبي النهر أبلغوه ، إذا لم تحمهم الحكومة في حالة زحف الثوار عليهم ، فإنهم سيفضطرون للانضمام إليهم دفاعاً عن أنفسهم » . وقال السير هنري غوردون ، شقيق الجنرال غوردون : « إن غوردون — كما يرى من جورناله — اعتبر إصدار منشور بنية التخلي [عن السودان] كان عملاً خاطئاً . ولكنه فعل هذا على أمل أن يساعد إذاعة الخبر على تيسير عملية سحب الحاميات . ومما تجدر ملاحظته أن جميع الأعيان الذين حضروا (الاجتماع في بربر) انحازوا إلى تأييد قضية المهدي » .

وقال حسين خليفة في كلام له فيما بعد ، نقله « سلاطين » في كتابه : لقد قلبت الموقف رأساً على عقب قراءة غوردون في المتمة منشور التخلي عن السودان ، وكان هذا بطريق غير مباشر السبب في سقوط بربر (في أيدي المهديين) . . . لقد منعه في بربر من اتخاذ هذه الخطوة القاتلة ، ولا أدري ما الذي حرضه على نبد نصيحتي بعد ذلك مباشرة » .

وكان من بين الذين تركوا خدمة الحكومة وانضموا إلى المهدي الحاج علي ودسعد أمين المتمة الذي أطلعه غوردون على نوايا الحكومة . وقد أخطأ غوردون عندما فعل ذلك لأن إبلاغ علي ودسعد النبأ كان بمثابة التوكيد لما سبقته إذاعته في بربر ، ولأن علي ودسعد — الذي صار فيما بعد من كبار رجال المهديين

كان لا يزال متردداً ويشك في أن الشيخ محمد أحمد هو المهدي المنتظر حقيقة ؛ فقرر الآن الانضمام إلى المهدي . ويقول الأب — أوهروالدر — إن الحاج علي ود سعد قبل وفاته بقليل كان يعلل إقدامه على ترك الحكومة بقوله : « إنه كان لا يستطيع البقاء مالياً لحكومة تنوي أن تتخلى عنه بعد ذلك . لأنه لو فعل هذا لكان تسبب في أن ينتقم المهدي من شخصه . لقد كان كل إنسان في هذا الوقت لا يفكر إلا في نفسه . وغوردون لم يكن يفكر إلا في كيف ينقذ نفسه وينقذ المصريين . ونحن كذلك لم نكن نفكر إلا في كيف ننقذ أنفسنا ونتجنب انتقام المهدي بأنحيازنا إلى جانبه . . . »

ومع ذلك فهناك ما ينهض دليلاً على أن غوردون عندما أبلغ الحاج علي ود سعد وغيره من المسؤولين في المثمة رغبة الحكومة في إخلاء السودان لم يكن يريد أن يبتقي هذا الخبر سرّاً مكتوماً . لقد قرأ غوردون (الفرمان السري) ، وكان غرضه من إذاعة نبأ تقرير الحكومة إخلاء السودان ، وترك السودانيين يستقلون بحكم أنفسهم بأنفسهم ، أن يحير هؤلاء في قرار التخلي والاستقلال هذا حافظاً لهم على الإسراع بتنظيم حكومتهم . كما اعتقد أن إذاعة خبر الإخلاء سوف يسهل انسحاب الحاميات المصرية من الداخل .

وثمة خطأ آخر ارتكبه غوردون في بربر كذلك : هو إعلانه أن الأوامر الصادرة بمنع الرق وتجارة الرقيق قد ألغيت . فقد كان مما يهتم به الأعيان الذين جمعهم غوردون معرفة ما إذا كانت الحكومة مصممة على تنفيذ معاهدة إلغاء الرقيق المعقودة مع بريطانيا في ٤ أغسطس ١٨٧٧ . فلما سئل غوردون في ذلك أجاب بالنفي . وكانت هذه المسألة منشأ المنشور الذي أصدره بإلغاء الأوامر الصادرة بمنع الرقيق . وكان من رأي غوردون أن من العبث التمسك بإلغاء تجارة الرقيق عندما تقرر التخلي عن السودان وإخلائه . ولكن استصدار المنشور بإباحة تجارة الرقيق أثار عاصفة من السخط والاحتجاج ضد غوردون نفسه في إنجلترا من جهة ، ثم إنه كان بمثابة تأكيد آخر بأن الحكومة تعترف بحق إخلاء السودان — وهو قرار أجمع المعاصرون على أنه أثار دهشة الناس وكان لا يصدقه أحد في أول الأمر « لغرابته » عليهم ، وأخيراً فقد ساعد على أن تزيد ثقة تجار الرقيق في أنفسهم ، وهم الذين تقوم الثورة على أكتافهم .

هـ - إجراءات غوردون :

ووصل غوردون إلى الخرطوم في ١٨ فبراير ١٨٨٤ . وعلى الفور بدأ ينشط لتأدية مهمته - يخطب الناس ، ويدخل إصلاحات عديدة على الإدارة ، ويفتش الحاميات ويتخذ الترتيبات لإرسال الجنود المصريين إلى مصر وكذلك عائلات الذين هلكوا مع « هيكس » والمرفوتين من الموظفين والكتاب ، ثم التجار وغيرهم من المصريين الذين يريدون العودة إلى مصر . وكتب « فرانك باور » مراسل جريدة التيمس الذي بقي بالخرطوم بعد حادث هيكس - كتب في ١٦ فبراير : أن المنشورات قد ألصقت على الجدران في شوارع الخرطوم بأن الضرائب أنقصت إلى النصف ، وأن الرقيق وتجارته قد صار مسموحاً بها تماماً ، وبأن المهدي صارت تسميته سلطاناً على كردفان . هذا المنشور الذي وزعه غوردون على أهل الخرطوم وضواحيها أثبتته نعوم شقير في كتابه ونصه : « إن السودان قد فصل عن مصر فصلاً تاماً ، وقد جئكم حاكماً مفوضاً عليه ، فجعلت محمد أحمد سلطاناً على كردفان ، وألغيت الأوامر الصادرة في منع تجارة الرقيق ، وأغضيت عن المتأخر من الضرائب لغاية سنة ١٨٨٣ وعن ضرائب سنتين في المستقبل . وسأجعل حكومة وطنية من أهل البلاد ليحكم السودان نفسه بنفسه . وقد نذبت الشيخ عوض الكريم أبا من ليكون مديراً على الخرطوم » .

وكان الغرض من إذاعة أغراض الحكومة بالصورة التي تضمنها هذا المنشور كسب تأييد الناس للحكومة وتسهيل مهمة الانسحاب من السودان . واعتقد كثيرون أن ذلك الذي منحه غوردون في هذا المنشور لأهل السودان ، ما كان في وسع هؤلاء أن يفوزوا به من المهدي نفسه .

ومع ذلك فإن هذه المنشورات ، والإجراءات لم تفد كثيراً في التأثير على أهل السودان عموماً ، وأهل الخرطوم خصوصاً . لقد كان إعلان تعيين المهدي مثلاً سلطاناً على كردفان مثار العجب والدهشة ، لأن المهدي كان يحكم فعلاً في كردفان ، وكان طبيعياً أن يعتبر المهدي إجراء غريباً ذلك الذي جعل غوردون يعطيه إقليماً استولى هو عليه نفسه بجهد السيف فعلاً . ثم إن غوردون عندما جاء

إلى السودان لم تأت معه قوات عسكرية تسنده في سياسته ، وكان المهدي محققاً لذلك في اعتقاده أن غوردون لن يستطيع بالقوات التي لديه في الخرطوم انتزاع الكردفان منه .

ويقول نعوم شقير : « ولم تعلم الحكمة التي أرادها غوردون في إنشاء الغرض من رسالته لأهل السودان ، ثم في تسمية محمد أحمد سلطاناً على كردفان . فإن محمد أحمد قد أصبح بعد واقعة شيكان سلطاناً معنوياً على السودان كله وسلطاناً فعلياً على جميع السودان الغربي . فهل يحتفل بعد بلقب « سلطان على كردفان » من حكومة جرد سيفه لقتالها وقهر جنودها المرة بعد المرة . وما الفائدة في إعطائه هذا اللقب رسمياً ، ثم ما الفائدة في تبليغ الأهلين قصد الحكومة في إخلاء السودان في مثل تلك الأحوال سوى إظهار العجز أمام المهدي ، وحمل الأهلين الذين كان لهم بقية أمل في الحكومة على تركها بتاتا والانضمام إلى المهدي قبل فوات الفرصة » .

في فبراير ١٨٨٤ خرج « ستوارت » من الخرطوم في استطلاع على النيل الأبيض ليقف على مدى تأثير الأهلين بهذه المنشورات ، في صالح الحكومة . وصحب معه لمساعدته في هذه الأمور شيخ الدويم حسين عبد الرحيم ، وقاضي الكلاكلة عبد القادر . ولكن ستوارت لم يستطع التقدم بباخرته أبعد من الدويم التي قبلوا عند وصولهم إليها بالنار يطلقها عليهم الثوار من كل جانب . ثم إن الشيخ عبد القادر قاضي الكلاكلة لم يلبث بعد هذه الرحلة الاستطلاعية أن انضم إلى معسكر المهدي . ثم كان لفشل هذه الرحلة في تأمين الأهالي أكبر الأثر في إهاجة الخواطر وبليلة الأفكار في الخرطوم ذاتها لدرجة أن غوردون اضطر — ولما تمض أيام قليلة على وصوله الخرطوم — إلى إصدار منشور جديد حشده هذه المرة بعبارات التهديد والوعيد ضد أولئك الذين لا يثبتون على ولائهم للحكومة . وفي هذا المنشور — الذي أرسله « بارنج » على رسالته إلى « جرانفيل » في ٢٧ فبراير ، قال غوردون إن جنوداً بريطانيين في طريقهم الآن إلى الخرطوم ، وأنهم سيصلونها بعد أيام قليلة ، وعندئذ يتال نصيبهم من العقوبة كل أولئك الذين لا يزالون يسلكون سلوكاً سيئاً .

ولكن دعاة المهدي ووكلاءه كانوا عندئذ ينشطون نشاطاً عظيماً في نشر

الدعوة ، ويشعلون الثورة في كل أنحاء السودان . بل لقد كان واضحاً في فبراير ١٨٨٤ — أى عند وصول غوردون إلى الخرطوم — أنه لن ينجح في تحقيق الغرض الأساسي من مأموريته إذا هوم يسرع في التوالساعة ودون أى تأجيل أو إمهال في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ عملية إخلاء السودان .

وقد أوضح « أوكلاند كولفن » الإجراءات التي كان منتظراً أن يتخذها غوردون بمجرد وصوله الخرطوم لتنفيذ التعليمات المعطاة له ، فقال إنها تتألف من ثلاثة أمور .

أولاً : إخلاء الخرطوم فوراً من غير المحاربين جميعاً والنساء والأطفال سواء كانوا أوروبيين أو غير ذلك ، ممن يريدون مغادرة الخرطوم عند تنفيذ الإخلاء .

ثانياً : تأسيس نظام للحكم في السودان بعد إخلائه ، وإذا كان هذا ممكناً ليحل محل سلطة الخديو ، ولكن على أن لا يبقى الجنود المصريون في السودان ليساعدوا في تأسيس مثل هذا النظام للحكومة به .

ففيما يتعلق بالإخلاء : كان كل القناصل والأوروبيين قد غادروا الخرطوم وفي ديسمبر ١٨٨٣ كانت حامية فاشودة انسحبت إلى الخرطوم بينما كان من المنتظر انسحاب حامية اللويم وكوة وبلوغها الخرطوم في أى وقت . واستمر الانسحاب بعد وصول غوردون ، وأمكن في شهر فبراير ١٨٨٤ إرسال حوالي الألف من الخرطوم إلى مصر ، ولكن سرعان ما دخل التباطؤ على عملية الانسحاب والإخلاء لأسباب : منها أن قسماً كبيراً من أهل الخرطوم كانوا لا يزالون يثقون في غوردون وشجع وجوده بينهم على أنهم صاروا لا يريدون مغادرة الخرطوم ؛ ومنها أن بسبب إذاعات غوردون نفسه سرى الاعتقاد بأنه ممثل الحكومة البريطانية ومندوبها في السودان ، وأن نجدات من الجنود البريطانيين في طريقها فعلاً إليه ليس لاستنقاذ السودان من براثن المهديّة فحسب ، بل ولغرض أهم من ذلك ، هو ضم السودان إلى إنجلترا ، وما مجيء غوردون إلى الخرطوم إلا تمهيداً لمجيء الحملة الإنجليزية المرتقبة . وبما قوى هذا الاعتقاد أن غوردون إلى جانب إعلان أنه جنوداً بريطانيين في طريقهم إلى الخرطوم

أخذ يرسل إلى القاهرة الجنود المصريين (المرضى) ويستبقى الجنود السودانيون هذا من جهة ؛ ومن جهة ثانية فإنه بدلاً من أن يسرع في إجراء الإخلاء وقد صار المهديون على مسافة قريبة جداً من الخرطوم ، كان يبدو أنه مهم قبل أى شيء آخر بتأسيس الحكومة المنظمة القوية في السودان . حقيقة كان جزء من تعليمات غوردون أن يعمل لإنشاء الحكومة الوطنية التي عليها أن تتسلم الحكم بعد الإخلاء ، ولكن اهتمام غوردون بهذه المسألة ، والتباطؤ الذي ظهر في تنفيذ الإخلاء أثار ليس فقط في السودان بل وفي إنجلترا كذلك الشك حول نية غوردون أن ينسحب من الخرطوم حقيقة قبل فوات الفرصة . فكان هذا الاعتقاد بقرب وصول النجدات الإنجليزية مبعث ذلك الشعور الزائف بالثقة والطمأنينة الذي ساد الخرطوم خصوصاً ، فأجل الذين أرادوا أصلاً الانسحاب من العاصمة الخروج منها . ثم إن هذه الشكوك حول نيات غوردون كانت مبعث تغير رأى الحكومة الإنجليزية نفسها في غوردون ، حيث رجح لديها الآن أنه قد خالف التعليمات الصادرة إليه ويعمل لتنفيذ سياسة من وضعه هو نفسه ولا يمكن اعتبار الحكومة الإنجليزية مسئولة في شيء عنها . عبر عن رأى حكومة المستر غلادستون في هذه المسألة كاتب سيرة اللورد جرانفيل وزير الخارجية . اللورد إدmond فيتزموريس ، فقال :

« ولقد كان من رأى آخرين أن الجنرال غوردون قد تخلى تماماً عن الأوامر والتعليمات الأصلية التي صدرت إليه ، حتى إن الحكومة لم تلبث أن اعتبرت نفسها بسبب ذلك متحللة من كل مسئولية . » وتبعاً لهذا الرأى أقبل الجنرال غوردون بكل شهامة وبسالة على تأدية مهمته ، من حيث تخليص الحامية . لقد اختار البقاء ليضع موضع التنفيذ سياسة هي من صنعه ، ولا يجب أن تبذل دماء البريطانيين وأن تنفق أموالهم ، دون حساب ، وكما لو كانت مياها تجري ، وذلك لإنقاذ جندي ، مهما كانت مكانته ، من أثر النتائج المترتبة على رفضه متعمداً الإذعان للأوامر التي أعطيت له . »

هذا ، وفيما يتعلق بتأسيس الحكومة الوطنية : أبرق غوردون إلى « بارنج » في اليوم الذي وصل فيه إلى الخرطوم (١٨ فبراير ١٨٨٤) برسالة طويلة تناول فيها هذه المسألة بالتفصيل . فكان مما قاله إن انسحابه من الخرطوم دون أن يتمكن من

تعيين خلف له يكون بمثابة الإشارة لأن تنتشر الفوضى في كل أرجاء السودان ،
— ولو أن العنصر المصرى — كما قال — يكون قد تم انسحابه . وتلك كارثة
ولا ترضى الإنسانية عنها . بل إن هذه الفوضى لا مفر منها حتى إذا أمكن تعيين
خلف له ، ما لم يكن هذا الخلف مؤيداً من حكومة من الحكومات وخصوصاً
من الحكومة البريطانية . واقترح غوردون أن يخلفه الزبير رحمت باشا وقال عنه :
« إنه وحده الذى له القدرة على الحكم فى السودان ، والذى يرضى به السودانيون
جميعهم » .

وهكذا أثار غوردون أول وصوله إلى الخرطوم مشكلة استغرق التفكير والجهد
الذى بذل لإيجاد حل لها ، أسابيع عديدة وذلك حينما كان يتوقف نجاح
مأموريته على عدم إضاعة يوم واحد بل وتوفير كل لحظة من الوقت لتنفيذ
الإخلاء والانسحاب سريعاً من الخرطوم قبل فوات الفرصة . لقد أراد غوردون من
قبل أن يستخدم الزبير لاعتقاده أن يوسع هذا مساعدته فى مهمته ، ورتبت
مقابلة بالفعل بين الرجلين فى القاهرة فى ٢٦ يناير ١٨٨٤ بحضور إفلن بارنج
ونوبار باشا والكولونيل ستيوارت . ولكن كل هؤلاء وغيرهم نصحوا بعد
المقابلة — ولم يبد أثناءها أن الزبير تخلى عن اعتقاده بأن غوردون كان مسئولاً
عن إعدام ولده سليمان الزبير على يد جيسى فى ١٨٧٩ ، أو أنه عفا عن
غوردون — نصحوا بعد استخدام الزبير . بل كان من رأى الكولونيل واطسن
(Watson) ، الذى خدم مع غوردون قبلاً فى خط الاستواء وكان يعرف الرجلين
جيداً — أن إرسال الزبير إلى السودان معناه الموت المحقق لأحدهما : الزبير
رحمت أو غوردون باشا نفسه . أما جواب حكومة غلادستون على اقتراح غوردون
الحديد باستخدام الزبير (١٨ فبراير) فقد جاء فى برقية بتاريخ ٢٢ فبراير
١٨٨٤ إلى « بارنج » ، قالت فيها : « إن حكومة جلالة الملكة ترى أن هناك
اعتراضات خطيرة ضد تعيين خلف للجنرال غوردون بناء على أمر يصدر من
هذه الحكومة . . . وأن رأى العام فى هذه البلاد (أى فى إنجلترا) لا يتحمل
على كل الأحوال تعيين الزبير باشا » . ثم تأكد هذا القرار ، بعد أن أبرق
غوردون فى ٣ مارس أن الترتيب الذى يجمع بين شخصه والزبير باشا فى الخرطوم
ترتيب ضرورى ولا غنى عنه لنجاح مهمته . فتمسكت الحكومة الإنجليزية برأيها

في هذه المسألة في برقيها إلى « بارنج » بتاريخ ١١ مارس ١٨٨٤ .
ولكن في أثناء هذه المناقشة التي دارت بين غوردون وحكومته حول مسألة
إنشاء الحكومة الوطنية في الخرطوم واستخدام الزبير رحمت وتعيينه خلفاً له ،
كان وقتاً ثميناً يضيع على غوردون نفسه . ومع ذلك فإن غوردون إلى جانب هذه
المناقشة التي أثارها لم يبذل جهداً لإخلاء الخرطوم أو سحب الحاميات ، بل اكتفى
بالإبراق إلى حكومته — كل يوم تقريباً — وعن طريق السير إلفن بارنج دائماً —
بما كان يعن له دون انقطاع من مقترحات جديدة ، كان كل الأثر الذي
تخلف عنها في ذهن حكومة المستر غلادستون في لندن ، أن غوردون إنما يقترح
ويتخذ إجراءات غير حكيمة ، وأنه قد انحرف عن التعليمات والأوامر التي
صدرت إليه أصلاً ، وأنه إما أن يكون قد تعدد إهمال تنفيذ المأمورية
التي أرسل من أجلها إلى السودان ، وإما أن يكون قد نسي إطلاق الغرض من
إرساله . ذلك أن غوردون صار يريد منذ ٢٦ فبراير « تحطيم المهدي » ، ومن
مقترحاته الأخرى : إرسال جنود من الهنود لحماية الحدود المصرية عند وادي
حلفا ، علاوة على أنه يتخذ فعلاً بعض الإجراءات لتحصين الخرطوم ضد
المهديين الذين هددوا بحصارها . وهكذا ساعد هذا كله على رسوخ الاعتقاد
بأن غوردون لا يريد الانسحاب من الخرطوم أو إخلاء السودان .

و — حصار الخرطوم :

وفي نهاية فبراير ١٨٨٤ تزايدت صعوبات الموقف في الخرطوم ، حتى إن
غوردون أبقى إلى « بارنج » في أول مارس ، بشعوره « أنه سوف يتعلم عليه
الخروج من الخرطوم » . وفي هذه البرقية حاول غوردون إلقاء التبعة في ذلك على
حكومته التي ترفض الاستجابة لمطالبه وخصوصاً إرسال الزبير باشا لمعاونته .
ثم إنه كان من رأى غوردون أن من الضروري فتح الطريق بين سواكن
وبربر ، وإرسال قوات من الهنود أو البريطانيين عن هذا الطريق إلى الخرطوم
كي يتسنى إخلاء العاصمة . ولقد أيد الكولونيل ستوارت هذا الرأي في برقية
بعث بها إلى « بارنج » في ٤ مارس . وبعد أربعة أيام (٨ مارس) صار

غوردون يتوقع أن يقفل المهدى الطريق بين الخرطوم وبربر ، ويمنع المؤن عن الخرطوم ، ويقطع التلغراف الذى يصل الخرطوم بالقاهرة والعالم الخارجى . وفى برقية له فى نفس التاريخ (٨ مارس) إلى « بارنج » أكد غوردون أنه إذا امتنع إرسال الزبير إلى الخرطوم ضاعت كل فرصة فى إمكان سحب الحاميات .

وعندما لم يتلق غوردون جواباً بالموافقة على إرسال الزبير لمعاونته أو إرسال قوات هندية أو بريطانية لفتح الطريق بين سواكن وبربر ، وتأمين الطريق بين بربر والخرطوم ، وتبين له إصرار حكومته على ضرورة إخلاء الخرطوم فقط وعدم محاولة إنقاذ أو سحب الموظفين والعسكر المصريين فى المراكز والحاميات الأخرى فى داخل السودان ، أهرق غوردون فى ٩ مارس (إلى بارنج) يعرض استقالته على حكومته واعتزاه الذهاب بكل البواخر والمؤن إلى مديرتى خط الاستواء . وبحر الغزال ، ووضع هاتين المديرتين تحت حكم ليوبولد الثانى ملك البلجيكي الذى كان اقترح على غوردون منذ أواسط عام ١٨٨٣ الذهاب إلى الكونغو (البلجيكي) ووافق غوردون ولم يمنعه من الخدمة مع ليوبولد سوى اختيار حكومته له للذهاب إلى الخرطوم . ولكن هذه الاستقالة لم تلبث الحكومة البريطانية أن رفضتها فى ١٣ مارس ١٨٨٤ . وفى نفس البرقية أبلغ « جرانفيل » « بارنج » أن الحكومة ترفض تسمية الزبير رحمت حاكماً على الخرطوم ، وترفض إرسال جنود بريطانيين إلى بربر ، وأن لغوردون أن يطيل إقامته بالخرطوم إذا رأى ذلك ضرورياً لإنشاء الحكومة الوطنية ، ولكن عليه إخلاءها وسحب الحامية منها إلى بربر دون إهمال إذا وجد أن تحقيق ما يريد متعذر . ثم إن « جرانفيل » مع تمسكه بعدم إرسال الزبير أو أية جنود بريطانية أو هندية إلى السودان لم يلبث أن أكد فى برقية تالية فى ٢٥ مارس أن لغوردون مطلق الحرية فى الاختيار حسبما يراه ضرورياً بين البقاء فى الخرطوم المدة التى يريد أو الانسحاب عن طريق الجنوب أو عن أى طريق آخر يرى فى وسعه استخدامه .

ولكن منذ ١١ مارس ١٨٨٤ كانت الحوادث قد بدأت تجرى بسرعة وبصورة قفزت فى النهاية على كل أمل فى إمكان إخلاء الخرطوم ، وبالأحرى فى إمكان إخلاء سائر الحاميات فى داخل السودان ، كما كان يريد غوردون .

ففى ١١ مارس أ برق غوردون أن الثوار صاروا على مسافة ساعات قليلة من العاصمة على النيل الأزرق ، وأنهم يشرعون فى الإحاطة بالخرطوم . وفى نفس اليوم (١١ مارس) كتب إلى شقيقه : « من المرجح جداً أن تكون هذه آخر رسالة أبعث بها إليك لأن القبائل بين هذا المكان وبربر ، قامت بالثورة ، وسوف تحاول قطع الطريق علينا » . وفى ١٢ مارس قطع الثوار الخط التلغرافى بين الخرطوم والعالم الخارجى . وبدأ المهديون يحاصرون العاصمة . وكان بسبب ذلك أن غوردون لم يتلق فى حينه البرقية التى بعث بها « بارنج » بالتعليمات المرسلة بتاريخ ١٣ مارس من لندن ، والتى أضاف عليها « بارنج » أن الواجب على غوردون أن يعتبر أن الحكومة صارت متخلفة تماماً ونهائياً عن فكرة إرسال الزبير وأن عليه تنفيذ تعليمات الحكومة بكل قدرته .

ولا شك أن غوردون بالرغم من قطع الخط التلغرافى ، فى ١٢ مارس وبداية الحصار على الخرطوم ، كان لا يزال لديه الفرصة خلال شهر أبريل بأكمله وحتى منتصف شهر مايو ١٨٨٤ للخروج من الخرطوم والنجاة بنفسه وبالحامية والموظفين المصريين وغير هؤلاء ، عن طريق بربر ، لو أنه حاول أن يفعل ذلك . ولكن غوردون الذى أضاع الفرصة السابقة (بين ١٨ فبراير وتاريخ وصوله إلى الخرطوم ، ١٢ مارس تاريخ بداية الحصار) ، لم يلبث أن أضاع كذلك هذه الفرصة .

ففى اليوم الذى عرض فيه غوردون استقالته ، أى ٩ مارس ، أبلغ غوردون « بارنج » أنه إذا حدث أن قطع الخط التلغرافى ولم يصله جواب « بارنج » على برقيته هذه فهو سوف يعتبر صمت « بارنج » دليلاً على الموافقة على مقترحاته بشأن البقاء فى الخرطوم وانتظار الزبير بها وهجى القوات البريطانية إلى بربر . أما وقد قطع الخط التلغرافى منذ ١٢ مارس ، فإن غوردون لم يتلق - كما ذكرنا - فى حينه برقية « بارنج » المرسلة إليه بتاريخ ١٣ مارس . والتى لم تصله إلا فى يوم ٩ أبريل . لأن الخط التلغرافى كان ينتهى عند بربر ، وكان على الرسول الذى يحمل البرقية أن يحترق خط الحصار حتى يصل بها إلى غوردون . ولذلك فقد بقى غوردون بالخرطوم بين ٩ مارس ، ٩ أبريل أى مدة شهر بأكمله أضاعه غوردون سدى . بينما لم يكن هناك أى مسوغ لاعتبار « صمت »

بارنج الذى كان لسبب خارج عن إرادته ، قبولاً من بارنج لمقترحات غوردون
لقد دلت المناقشات التلغرافية التى جرت بين غوردون وبارنج ، والسابقة على
برقية غوردون فى ٩ مارس ، على أن تعليمات الحكومة سوف تكون قطعاً ضد
استخدام الزبير وضد إرسال نجدات بريطانية أو هندية . فكان لا يحق لغوردون
أن يفترض أكثر مما يجب افتراضه فى هذه الحالة .

فى ١١ مارس علم غوردون بتحركات المهديين ، وتوقع — كما عرفنا — أن
يبدأ هؤلاء فى أى وقت الآن فى حصار الخرطوم ، « وتجويعها » . فالمهديون
كانوا يزحفون على الخرطوم ويقصدون مباشرة إلى احتلال الحلفاية — وتقع هذه
على مسافة أميال قليلة فى شمال العاصمة — ويهدد احتلالها الخرطوم . وقرر
غوردون وقف هذا الزحف فاشتبك جنوده مع المهديين فى أول وقائع حصار
الخرطوم فى ١٣ مارس ١٨٨٤ — وتعرف هذه بواقعة الحلفاية . ولكن المهديين
استطاعوا احتلال الحلفاية . وبذلك أقفلوا الطريق بين الخرطوم وبربر . وعندما
حاول غوردون استخلاص الحلفاية ، انهزمت عساكره فى واقعة الشرق بالقرب
من الخرطوم فى ١٦ مارس .

وكانت واقعة الشرق واقعة حاسمة . لأن المهديين الذين شجعهم هذا النصر
بدأوا الآن عملياتهم لتضييق الحناق على الخرطوم وأم درمان . فى فبراير ١٨٨٤
شجعهم كثيراً انتصارات عثمان دقنة فى السودان الشرقى على المضى فى العمليات
العسكرية ضد الحكومة ، وبعد انتصار (الشرق) اعتقدوا فى أنفسهم أنهم
قوة لن يقهرها أحد . ولقد كان بعد هذه الانتصارات الأخيرة فى الحلفاية
والشرق — إلى جانب انتصارات عثمان دقنة — أن وصل الآن جواب محمد أحمد
فى ٢٢ مارس ١٨٨٤ على رسالة غوردون إليه والتى سماه فيها سلطاناً على كردفان .
فى هذا الجواب أعلن محمد أحمد أنه المهدي المنتظر ، وطلب من غوردون أن
يقبل الإسلام ، ورفض بازدياء السلطنة على كردفان . قال « فلا حاجة لى
بالسلطنة ولا بملك كردفان ولا غيرها ولا فى مال الدنيا ولا زخرفها » ؛ وعرض
أن يعين غوردون من ضمن المديرين الذين ولاهم هو — أى المهدي — الحكم
فى المديرية التى خضعت له مثلما فعل مع الذين سلموا له من المديرين
والموظفين الذين كانوا فى خدمة الحكومة ، ووعد أن يكرمه مثلما أكرم

« عبد القادر سلاطين » ثم رد إليه هداياه ، وأهداه هو « كسوة الزهاد أهل السعادة الكبرى الذين لا يبالون بما فات من المشتهيات طلباً لعالى الدرجات ، وهى جبة ورداء وسراويل وعمامة وطاقية وحزام ، وسبحة » . ثم قال : « فإن أنبت إلى الله وطلبت ما عنده لا يصعب عليك أن تلبس ذلك وتتوجه لداثم حظك ، وها هو الرسول الذى أتى منك واصل إليك مع رسل من عندنا كما طلبت والسلام » ويحمل هذا الخطاب تاريخ ٢٥ مارس ١٨٨٤ .

أثار هذا الجواب ثائرة غوردون ، فرد على المهدي فى لحظة عنيفة ، ويصف كتابه بأنه « الركيك العبارة ، العارى عن المعنى ، الدال على سوء نيتك ونجس طويتك » ؛ ويهدده بأنه أى المهدي « عن قريب سيبلى بجيوش لا طاقة (له) بها » . ؛ ويخبره بين أن يقبل النصيحة أو أن يستمر فى « فكرته الخامدة » وعندئذ فغوردون « مستعد لقدمه ، ومعه رجاله يقطع بهم أنفاسه » . ومن ذلك اليوم اعتبر غوردون أنه فى حالة حرب مع محمد أحمد .

استأنف المهديون عملياتهم العسكرية . فحشدوا قواتهم عند (قبة خوجلى) فى الشمال ، وعند (الجريف) فى الجنوب من جهة النيل الأزرق وعند حلة الكلاكلة فى جهة البحر (النيل) الأبيض حيث حشد عبد القادر قاضى الكلاكلة الذى خرج من الخرطوم وانضم إلى المهدي فى الظروف التى عرفناها ، حوالى ٣٠٠٠ رجل ، وهذا عدا القوة التى حاصرت أم درمان من الشمال . وفى ٥ أبريل ١٨٨٤ غادر المهدي معسكره فى الأبيض ، فقصده إلى الرهد ، وهناك أخذ يستعد للزحف على الخرطوم . فعين عبد الرحمن النجوى أميراً عاماً على الجيوش الواقفة على حصار الخرطوم وخرج النجوى من الرهد فى ٢٥ يونية ١٨٨٤ . وفى يوليو أخذ محمد أحمد فتنة صغيرة فى الرهد عندما ادعى رجل أتى من الغرب أنه خليفة المهدي ، فكان نصيبه الحبس ثم القتل .

وفى ٢٢ أغسطس ١٨٨٤ خرج المهدي من الرهد غازياً إلى الخرطوم .

وفى هذا الوقت كان قد بلغ مركز غوردون فى الخرطوم منتهى الحرجة ، وبات من الواضح أن شيئاً لن يجدى حينئذ نفعا فى إنقاذه إلا تدخل مسلح من الخارج وإلا استخدام قوات من العسكر النظاميين والمطربين خبير تدريب بالسلحين بأقوى وأفضل سلاح لرفع الحصار عن الخرطوم .

هـ - فوات الفرصة :

لقد أدرك « بارنج » في التو والساعة خطورة موقف غوردون في الخرطوم عندما انقطع الخط التلغرافي بين القاهرة وهذه الأخيرة . وبعد هزائم الحلفاية والشرق بعث الإيطالي « كوزي » (Giuseppe Cuzzi) - وكان قد عينه غوردون وكيلا له في بربر - بجملة رسائل إلى « بارنج » في ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٤ مارس ١٨٨٤ يشرح له خطورة الموقف ، وكيف أن غوردون وستيوارت وكل الأوربيين مهددون بأن يعزلهم الثوار من العالم ، ويلج عليه في ضرورة اتخاذ عمل سريع . وبادر « بارنج » فأبرق بدوره إلى حكومته يبلغها (في ٢٤ مارس ١٨٨٤) أن المسألة صارت منحصرة الآن في « كيف يمكن إخراج الجنرال غوردون والكوننيل ستيوارت من الخرطوم وتخليصهما » . وكانت من رأى « بارنج » - كما أوضحه لحكومته منذ ١٦ مارس - أنه إذا أخفقت العمليات العسكرية في السودان الشرقى في فتح الطريق بين سواكن وبربر ، فإنه لا معدى حيثئذ عن مواجهة مسألة إرسال حملة إلى الخرطوم لإنقاذ الجنرال غوردون وكانت هذه أول إشارة من جانب « بارنج » إلى توقع إرسال حملة عسكرية لإنقاذ غوردون .

ولكن في شهر مارس وفي الشهور القليلة التالية لم تكن الحكومة البريطانية قد تنورت أو وصلها من المعلومات عن حقيقة الموقف في الخرطوم ما يكفي لتقرير إرسال حملة عسكرية إلى السودان . وكان غوردون نفسه ، لدرجة ما . مسئولاً عن ذلك . فحتى شهر أبريل كان غوردون يتحدث في رسائله إلى « بارنج » عن « طبيعة الثورة النافهة » التي يستطيع إخمادها خمسمائة من الرجال أصحاب العزيمة » ؛ ويؤكد لبارنج ، أنه والجنسود والأهالي المحاصرين في الخرطوم يشعرون أنهم آمنون على أنفسهم اليوم ولشهرين من الزمان كذلك كما لو كانوا يعيشون في القاهرة ؛ وأن كل هذه المسألة لا بد منتهية في مدة لا تزيد على أربعة شهور ، بما في ذلك تحطيم المهدي نهائياً ، إذا أرسلت الحكومة البريطانية إلى السودان ثلاثة آلاف من الفرسان ، وألفاً من المشاة العثمانيين . وفي ٢٧ أبريل أكد غوردون أن الجميع « بخير وفي قوة وعافية » وفي اليوم التالي (٢٨ أبريل) :

قال إنه لا يخشى من شيء على الخرطوم بفضل التحصينات التي أنشأها ، ويعتقد أنه يستطيع المقاومة والثبات في وجه العدو .

كتب غوردون هذا كله بينما الدراويش (المهديون) يطوقون العاصمة ويحشدون قواتهم حولها ويتأهب المهدي وهو في الرهد للزحف على الخرطوم .

لا شك في أن الحكومة البريطانية كانت تجهل حقيقة الحال في السودان . ومن الثابت أن هذه الحكومة لم يبلغها إلا في أواخر أغسطس ١٨٨٤ من الأنباء ما يجعلها تتوقع أن تسقط الخرطوم حتماً بعد تجويعها وهذا في مدة أقصاها حوالي منتصف شهر نوفمبر من السنة نفسها .

وفي أثناء هذا كله ، استطاع « فرانك باور » مراسل التيمس والذي تعين منذ ديسمبر ١٨٨٣ قنصلاً إنجليزياً في الخرطوم - أن يبعث برسالة عن طريق كسلا ومصوع وسواكن في ٢٨ أبريل ١٨٨٤ يقول فيها : إن غوردون مشغول بوضع الألغام أمام الاستحكامات في كل مكان . وكان لهذه الرسالة إلى جانب رسالة غوردون التي بعث بها في اليوم نفسه (٢٨ أبريل) والتي يقول فيها إنه لا يخشى من شيء على الخرطوم بفضل التحصينات التي أنشأها - أكبر الأثر في إزالة أية شكوك لدى الحكومة في لندن في أن غوردون قد دخل في عمليات عسكرية في السودان .

إن وضع الألغام وتقوية الاستحكامات وما إلى ذلك من الإجراءات المشابهة كان كله ضرورياً للدفاع عن العاصمة التي يطوقها الثوار . أي أن هذه العمليات العسكرية كانت إجراء للدفاع فقط . ولكن الحكومة ، وبخاصة رئيسها المستر غلادستون ، لم تكن تعتقد أن الموقف في السودان بلغ من الخطورة الدرجة التي تبرر الالتجاء إلى العمليات العسكرية ، وسبب ذلك ، جهل الحكومة بحقيقة الحال وقلة المعلومات التي لديها عن الموقف .

وفي خلال أشهر مارس وأبريل ومايو ويونية ، وتقريباً كل شهر يوليو ، ظلت الحكومة (الإنجليزية) تعتقد أن شيئاً لم يحدث لتغير الحكومة شيئاً من سياستها بالضرورة ، وهي السياسة التي شرحتها التعليمات والتوجيهات المرسلة إلى القاهرة خصوصاً في برقيات : ٢٣ أبريل ، ١٧ مايو ، ٢٤ يوليو ١٨٨٤ . فقد طلبت الحكومة في برقية ٢٣ أبريل إبلاغ غوردون أنها لا تريد إمداده

بقوات عثمانية أو غيرها للقيام بحملات عسكرية حيث إن ذلك خارج عن نطاق المأمورية المكلف بها ومتعارض مع سياسة السلم والهدنة التي كانت هي الغرض من إرساله في مهمته إلى السودان . وأما إذا كان يريد البقاء في الخرطوم مع علمه بذلك ، فعليه أن يبلغ الحكومة سبب بقاءه وأغراضه من هذا البقاء . والواجب على غوردون أن يبذل كل ما وسعه من جهد لإبلاغ الحكومة المعلومات التي تجعلها ملحة بالأنظار التي تهدد حالا الخرطوم وتلك المتوقع أن تتعرض لها هذه من بعد . وتطلب من غوردون حتى تكون متهيئة لمواجهة هذه الأخطار أن يشير عليها بمقدار القوة التي يرى أنها ضرورية لإمكان نقله من الخرطوم ، وكذلك الطريق الذي تدخل منه هذه القوة إلى الخرطوم ، والزمن المناسب لإجراء هذه العملية .

ولما كان المستر غلادستون لا يزال يعتقد أن الحصار لم يشتد للدرجة التي تقطع غوردون عن كل اتصال بالخارج أو تعرضه شخصياً للخطر ، فقد كان بناء على اقتراح منه أن أبرق « جرانفيل » بالتعليمات السالفة الذكر إلى القاهرة في ٢٣ أبريل (إلى المستر إيجرتون (Egerton) لغياب بارنج) ، ثم إنه كان بسبب ذلك أيضاً أن أبرق « جرانفيل » إلى « إيجرتون » برسالة تالية في ١٧ مايو جاء فيها : « حيث إن الخطة الأصلية لإخلاء السودان قد صار إسقاطها ، وحيث إن العمليات العسكرية العدوانية لا يمكن القيام بها بموافقة حكومة جلالة الملكة ، لذلك فمطلوب من الجنرال غوردون أن يضع موضع البحث وعلى أن يبعث تقريراً عنه ، أو أن يتخذ إذا كان ممكناً ، في أول لحظة مناسبة الإجراءات (لإخراجه) لنقله من الخرطوم هو والمصريين الموجودين بها ، الذين شقوا في خدمته أو خدموا بولاء صادق بما في ذلك أسرهم وأولادهم ، وذلك بأي طريق يعتبره أفضل الطرق ، مع واجب عنايته بأمنه وسلامته هو وسائر الرعايا البريطانيين » . وفي برقية ٢٤ يوليو طلبت الحكومة أن يعاد إرسال التعليمات إلى غوردون . (تعليمات ٢٣ أبريل ، ١٧ مايو) إلا إذا كان يمثلها متيقناً من أن الرسائل السابقة قد وصلت غوردون فعلاً .

ويبدو أن الحكومة في لندن كانت تعتقد أن كل رسائلها أو تعليماتها التي بعثت بها إلى القاهرة بعد ١١ مارس كانت تصل إلى غوردون بانتظام

أما الحقيقة فهي أن غوردون تسلم رسالة ٢٣ أبريل ، بعد أكثر من ثلاثة شهور ، في ٣٠ يوليو ، بينما تسلم رسالة ١٧ مايو في غضون شهر سبتمبر . وأما رسالة ٢٤ يوليو فقد وصلت في ٢٥ نوفمبر ولكن الحكومة في لندن كانت تجهل هذه الوقائع . ولذلك فحتى شهر يوليو ، كان هناك من بين أعضاء الوزارة البريطانية من اعتقدوا « أن الجنرال غوردون يخالف الأوامر والتعليمات الصادرة إليه ، وأن الحكومة لذلك صارت لا تتحمل أية مسئولية قبله . فهو قد أرسل في مأمورية لا تتعدى سحب الحاميات وإخلاء السودان ، ولكنه أثر البقاء لتنفيذ سياسة من عندياته أو من صنعه هو نفسه . ولذلك فلا وجه لأن يتحمل البريطانيون ، إنفاق الأموال الطائلة والتضحية بأرواحهم لإنقاذ جندي مهما كان ممتازاً ، من تبعات عصيانه المتعمد للأوامر التي أعطيت له » . بل إن وزير الحربية هارتنجتون كان حتى يوم ٨ أغسطس يقول : « إن الحكومة لا تزال غير مقتنعة أن غوردون عاجز عن تنفيذ انسحاب الحاميات من الخرطوم ولكنها ترى أنه قد أزف الوقت الذي يجب فيه الحصول على معلومات دقيقة عن موقفه ، وأن تمده بالمساعدة إذا كان هذا ضرورياً » .

والسبب في أن الأخبار التي أمكن أن تصل إلى الحكومة كانت قليلة ، هو أن الدراويش (الأنصار أو المهديين) بتضييقهم الحصار على الخرطوم جعلوا متعذراً أي اتصال مع الخارج . فإنه ماعدا رسالة صغيرة أمكن إخراجها من الخرطوم خلال النصف الأول من شهر أبريل (وبقينا ليس بعد ١٤ أبريل) وقف كل اتصال بالخرطوم حتى وصلت إلى مصوع رسائل غوردون المحررة في ٢٧ أبريل (اثنان إلى بارنج) ٣٠ يوليو (إلى بارنج ونوبار) ، ٣١ يوليو (إلى بارنج) ، ورسائل فرائك ياور إلى جريدة التيمس في (٢٨ أبريل ، ٣٠ ، ٣١ يوليو) ، وقد نشرتها هذه الجريدة في عدد ٢٩ سبتمبر ١٨٨٤ .

هذه الرسائل أوضحت حقيقة الموقف في السودان . فقد تبين منها أن السبب في بقاء غوردون في الخرطوم إنما هو عجزه عن مغادرتها بسبب الحصار الشديد المضروب عليها ، وهو الحصار الذي قالت هذه الرسائل إنه استطال حتى الآن مدة خمسة شهور بتمامها ، وأن كل ما يستطيع غوردون فعله هو أن يصمد في

وجه المهديين مدة أخرى لا تزيد على شهرين فقط ، يتحتم بعدها ، إذا لم تقرر الحكومة إرسال النجدة إلى الخرطوم ، أو تأخر مجيئ النجدة في الوقت المناسب ، أن تسقط الخرطوم في يد المهدي .

ولكن وصول هذه الرسائل إلى لندن ، صادف ذبوع الأنباء بها عن حصار غوردون في الخرطوم ، ومدى الأخطار التي تهدده ، فلم يعد الرأي العام البريطاني يرضى بسكوت الحكومة وامتناعها عن نجدة غوردون ، وأخذ الرأي العام يضغط على الحكومة لتقوم بعمل سريع لإنقاذه . والسبب في ذلك أن الحكومة كانت قد نشرت منذ أول مايو ١٨٨٤ كتاباً أزرق إنجليزياً يشتمل على طائفة من رسائل غوردون ، وجد الناس في أحد هذه الرسائل أن غوردون يعيب على الحكومة عيباً شديداً أنها قد تخلت عن الحاميات في السودان ولا تريد إنقاذها ، الأمر الذي وصفه غوردون بأنه ينطوي على مهانة للشرف لا تمحى . واهتمت الملكة « فكتوريا » شخصياً بمسألة إنقاذ غوردون . وحملت الصحافة حملة عنيفة على الوزارة ، واشترك في هذه الحملة فريق من الوزراء أنفسهم خصوصاً ، الذين صاروا يطالبون بالعمل السريع لإنقاذ غوردون .

وفي ٢٧ يولية بلغ الحكومة خبر سقوط بربر في أيدي الدراويش . وكانت بربر قد سقطت في أيديهم منذ ٢٦ مايو ١٨٨٤ . فتأكد بهذا الخبر ، أن أى تقهقر من الخرطوم صوب الشمال قد أصبح الآن متعلراً .

• • •

و - حملة الإنقاذ :

ومنذ ٤ أغسطس ١٨٨٤ إذا قرر البرلمان مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ من الجنيحات الإنجليزية « لتمكين حكومة جلالة الملكة من القيام بالعمليات اللازمة لإنقاذ الجنرال غوردون ، إذا اتضح أن هذه العمليات ضرورية ، وللقيام بالاستعدادات اللازمة لها » . ثم تقرر أخيراً إرسال (حملة إنقاذ) (Relief Expedition) حين لقيادتها السير جارنت ولسلي (Garnet Wolseley) صاحب انتصار التل الكبير .

وفي ٩ سبتمبر وصل « ولسلي » إلى القاهرة ، وبعد عشرين يوماً تقريباً غادر ولسلي القاهرة ، فبلغ وادي حلفا في ٥ أكتوبر . وفي الوقت نفسه كان

ضابط آخر السير هربرت ستewart) قد بدأ السير على دنقلة
بقسم من الجنود ؛ فلم يلبث أن انضم إليه ولسلي بدنقلة في ٣ نوفمبر ، ثم عاد
« ولسلي » من دنقلة إلى وادي حلفا ليستحث إنجاز الترتيبات لزحف بقية
الجيش من وادي حلفا .

وفي وادي حلفا بلغت « ولسلي » رسالة غوردون المشهورة المؤرخة في ٤ نوفمبر ،
وكانت هذه رسالة مطولة عن حوادث الحصار خصوصاً ، كان مما جاء فيها :
« في جهة المئمة الآن خمسة وابورات عليها تسعة مدافع بانتظاركم . يمكننا أن
نثبت في الحصار ٤٠ يوماً بالراحة ، ومن ثم يصعب علينا الثبات » . وقد وصلت
« ولسلي » هذه الرسالة يوم ١٧ نوفمبر . فكان واضحاً أن السرعة كل السرعة
صارت ضرورية حتى يمكن إنقاذ غوردون والعاصمة .

وعلى ذلك فقد أرسل « ولسلي » السير هربرت ستewart ومعه الكابتن
كتشنر (Kitchner) الذي ألحق بقلم التقارير ، بقسم من الجيش صار يعرف
باسم (طابور الصحراء) (Desert Column) يقصد إلى الخرطوم مباشرة لإنقاذ
غوردون قبل قوات الفرصة يتخذ طريقه أولاً إلى المئمة عبر الصحراء ، وهي
مسافة ١٧٦ ميلاً ومن المئمة بطريق النيل إلى الخرطوم .

وفي طريقه اشتبك « ستewart » مع الدراويش في معركتين حاسمتين :
الأولى عند آبار الجكسول (Jakdul) في ٥ يناير ١٨٨٥ ، والثانية عند آبار
أبي طليح في ١٧ يناير ١٨٨٥ . وتكبد المهديون في الواقعتين خسائر فادحة .
ولكن بعد يومين من واقعة أبي طليح أصيب « ستewart » بجرح قاتل في
واقعة ثالثة بالقرب من المئمة وكان الدراويش بقيادة النور عنقرة (١٩ يناير) .
فتسلم القيادة السير تشارلس ولسون (أقدم الضباط بعد السير هربرت ستewart) .
والتقى السير تشارلس ولسون بالوابورات التي تحدث عنها غوردون في رسالته السالفة
الذكر إلى « ولسلي » . ومنها علم « ولسون » أن الموقف في الخرطوم يكاد
يكون ميئوساً منه .

ولكن لا بد من الزحف مباشرة على الخرطوم . أضاع — ولسون — وقتاً
ثميناً عند (القبة) (Gubat) القريبة من المئمة — فلم يتقدم منها على الخرطوم إلا
يوم ٢٤ يناير ، وفي ٢٨ يناير وصل إلى الحلفاية . ولكن عند وصوله إلى الحلفاية ،

علم السير تشارلس ولسون أن الخرطوم سقطت ، وأن الدراويش اقتحموا العاصمة ، قبل يومين اثنين فقط (أي في ٢٦ يناير ١٨٨٥) وأنهم قتلوا الجنرال غوردون .

• • •

ط - سقوط الخرطوم :

لقد صمد غوردون للحصار المضروب على الخرطوم بالرغم من شدائد الحصار وخصوصاً المجاعة . ولكن لم تلبث أن تضافرت عوامل عدة على إضعاف المقاومة والتمهيد لسقوط الخرطوم . منها خسارة معظم الواورات التي اعتمد عليها غوردون في حملات تموين العاصمة وفي الدفاع عنها ضد الدراويش حيث غرق بعض الواورات (١٨٨٤) واستولى المهديون على البعض الآخر ؛ ومنها سقوط بربر في ٢٦ مايو ١٨٨٤ ؛ ثم وفاة محمد علي بك (باشا) أقدر ضباط غوردون في واقعة أم ضبان في سبتمبر ١٨٨٤ ، وهي واحدة من المعارك الكثيرة التي اشتبك فيها ضباط غوردون مع الدراويش لمحاولة رفع الحصار عن الخرطوم ، أو لإدخال المؤن إليها ؛ ثم إرسال الكولونيل ستوارت لمقابلة الحملة الآتية لإنقاذ الخرطوم واستعجالها . وكان غوردون قد أوفد مع ستوارت القنصل الفرنسي هربين (Herbin) والقنصل الإنجليزي (ومراسل التيمس) فرانك باور ، ومعهم عدد من التجار اليونانيين والسوريين واليهود بالوايور (عباس) لمقابلة الحملة عند ما بلغه نبأ قدومها . ولو بقي ستوارت مع غوردون لانتفع هذا الأخير بنشاطه وبخبرته كثيراً في مراقبة التحصينات وأعمال الحصار عموماً . (وقد قتل الدراويش ستوارت وصحبه عند قرية هبة قريباً من أبي حمد في ١٨ سبتمبر ١٨٨٤ بعد ثمانية أيام فقط من مغادرة ستوارت للخرطوم) .

وعند ما كتب غوردون إلى شقيقته في ١٤ ديسمبر ١٨٨٤ قال : « وقد يكون هذا آخر خطاب مني إليك » . والحقيقة أنه في ديسمبر كان قد بدأ يشعر يقيناً أن الأمل في الخلاص زال تماماً . فالمهديون ما زالوا يضيّقون الحصار على الخرطوم ، بل كان في وسعهم قطعاً الاستيلاء عليها إذا هاجموها لأن الحامية كانت في حالة من الضعف بحيث لا تقدر على المقاومة . ونال الدراويش

نصراً آخر عند ما سلمت لهم أم درمان في ٥ يناير ١٨٨٥ بعد أن نفذت المون من الحامية . وكانت أم درمان « كالروح » بالنسبة للخرطوم كما قال المهدي في كتابه إلى عثمان دقنة عامله ، يذيع نبأ سقوط أم درمان ويبشر بسقوط الخرطوم قريباً .

ولكن المهديين في شهر ديسمبر ١٨٨٤ كانوا لا يزالون مترددين في الهجوم على العاصمة واقتحامها . فلم يقرر المهديون على ما يبدو نهائياً الهجوم على الخرطوم إلا خلال الأسبوع الأخير من شهر يناير ١٨٨٥ . وكان لتقريرهم الهجوم عليها سببان رئيسيان : أولهما أن الإنجليز لعدم زحفهم السريع مباشرة بعد انتصارهم في واقعة الجكول (٥ يناير ١٨٨٥) ، وأبى طليح (١٧ يناير ١٨٨٥) شجعوا المهدي على تقرير اقتحام الخرطوم وذلك بعد أن كان الخوف من الحملة الإنجليزية جعله يؤثر الانسحاب إلى كردفان . قلما رأى تباطؤ الحملة عول على اقتحام الخرطوم حتى إذا سقطت هذا انتهى الغرض من إرسال الحملة الإنجليزية — وهو تخليص الخرطوم وإنقاذ غوردون ، وزادت الصعوبات في طريقها ، فلا تلبث حتى تؤثر الارتداد والنكوص على أعقابها وعلى ذلك قرر المهدي يوم ٢٣ يناير ١٨٨٥ أن يذهب قسم من جيشه لمقابلة البريطانيين الزاحفين على الخرطوم ، فيوقع بهؤلاء هزيمة ساحقة ، « تعيد إلى الأذهان ذكرى اندحار هيكس في وادي كشجيل » أو غابة شيكان بينما يذهب القسم الآخر إلى الخرطوم للمعاونة في تضيق الجصار عليها حتى ترغمها المجاعة على التسليم . ولكن هذه الخطة سرعان ما تخطى عنها المهدي عند ما حدث في اليوم التالي (٢٤ يناير) أن تسلل من المدينة المحاصرة أحد ضباط الباشبوزق (السنجق عمر إبراهيم) وفر إلى معسكر المهدي — ولم يكن الدين فروا من الخرطوم إلى المهدي قبل ذلك من الذين لهم « اطلاع على مجريات الأحوال » . ولكن عمر إبراهيم نقل إلى المهدي معلومات على جانب عظيم من الأهمية عن حقيقة الحالة في الخرطوم ، وقبل كل شيء أخبره بوجود ثغرة في الخندق المحفور للدفاع جنوب الخرطوم من النيل الأزرق إلى النيل الأبيض . وهذا الخندق لم يكن يتصل بالنيل الأبيض إلا في زمن ارتفاعه فإذا انخفض النيل انحسر عن ثغرة يمكن الدخول منها بسهولة إلى الخرطوم . وقد أمكن سد هذه

الثغرة وقتئذ (١٥٠٠ متر) ما عدا جزء بسيط منها (٥٠٠ متر) بقي بين الخندق والنيل الأبيض . وقد تركت هذه الثغرة دون دفاع اللهم إلا مركبين وضعهما غوردون في هذا المكان وعلى كل منهما ضابط و ٢٥ جندياً . وتلك كانت الثغرة التي دل عمر إبراهيم الدراويش عليها : كما دلم على ترتيبات التحصينات وتوزيع الجنود عموماً . وكان ذلك هو السبب الرئيسي الثاني الذي جعل المهدي يقرر الهجوم على الخرطوم .

كان للمهدي نظام جيد للمخابرات فعلم من جواسيسه أن الإنجليز غادروا (القبة) للزحف على الخرطوم في فجر يوم ٢٤ يناير (وكان يوم سبت) . علم المهدي بذلك يوم ٢٥ يناير (أي الأحد) . فقرر الهجوم على الخرطوم دون أي إبطاء . وتمت الاستعدادات في الليل . وقبل فجر يوم ٢٦ يناير هاجم الدراويش العاصمة وسقطت هذه في أيديهم . واستمر التقتيل إلى قرب الضحى فقتل من أهل الخرطوم حوالي ٣٥,٠٠٠ نسمة . وكان من بين الذين قتلوا الجنرال غوردون نفسه .

وفي صباح ٢٨ يناير وصل السير تشارلس ولسون على الوابور (بوردين) إلى شمال الحلفاية . ولكن منذ ٢٧ يناير وهو لا يزال عند التمانيات صار يسمع الدراويش ينادون « الخرطوم سقطت والغوردون مات » . وسمع ذلك أيضاً عند وصوله إلى الحلفاية . وابتدأ الدراويش في المكانين بإطلاق القنابل والرصاص على مركبه . وعلم اللورد ولسلي (وكان في كورتى) بالخبر في ٤ فبراير ١٨٨٥ . وكان سقوط الخرطوم مؤذناً ببدء السيطرة المهدية في السودان .

ذكرنا في كتابنا عن (غوردون في الخرطوم) الذي ظهر بالإنجليزية في سنة ١٩٥١ : أن أجمونت هيك (Egmont Hake) الذي نشر جورنال غوردون ، عزا فشله في مهمته إلى أن غوردون لم يلق أية معاونة بل كان يلقي كل معارضة في قيامه بمأموريته . وهذا الرأي سجله إجمونت هيك في عام ١٨٨٥ عند ما كانت المعلومات لا تزال ضئيلة لمعرفة حقيقة ما حدث . ولكن دراسة هذه المأمورية أوضحت حقيقتين هامتين : أولاً أن غوردون نفسه وإلى درجة بعيدة كان مسئولاً ، منذ اللحظة التي وصل فيها إلى السودان ، عن زيادة الصعوبات التي أحاطت به وعطلت تنفيذ مهمته ، سواء في إجراءاته الداخلية ، أو في إثارة

المسائل التي كان يضيع وقت ثمين قبل أن تصل وزارة الخارجية البريطانية إلى حلول لها ، وذلك دون أن يبدأ غوردون باتخاذ خطوة واحدة ، أثناء هذا الوقت كله ، لتنفيذ الإخلاء .

وثانياً : فإنه لما كانت وزارة المستر غلادستون من أول الأمر تقف موقف المعارضة من أى تدخل عسكري في السودان ، فقد كان واضحاً أنه لا يمكن إدخال أى تغيير على هذه السياسة إلا إذا اقتنعت الحكومة اقتناعاً تاماً بأن مثل هذا التغيير ضروري فعلاً . والذي حصل هو أن الحكومة في لندن لم تقتنع نهائياً بأن مركز غوردون في الخرطوم قد صار مخفوفاً بالمخاطر إلا حوالي آخر شهر أغسطس ١٨٨٤ . وعلى كل الأحوال فإنه منذ أن تقرر إرسال (حملة الإنقاذ) انتهت مسئولية الحكومة ، وخرجت المسألة من أيديها . وصارت مجرد سباق ضد الوقت للحاق الوصول إلى الخرطوم وإنقاذ غوردون قبل فوات الفرصة ، وذلك منذ أن وصل ولسلي إلى مصر . وكانت النتيجة خسارة هذا السباق وسقوط الخرطوم ومقتل غوردون .

ومع ذلك فإن مسألة فشل غوردون في مأموريته لا تزال مثار نقاش طويل بين الذين أرادوا توزيع مسئولية إخفاق البعثة بالعدل والقسطاس على حكومة المستر غلادستون وعلى غوردون نفسه ، وبين الذين آثروا إلقاء التبعة على كاهل غلادستون وحكومته وحدهما كما فعل « إجمونت هيك » من سبعين سنة خلت . وحتى أيامنا هذه لا يزال يوجه فريق من الكتاب اللوم الشديد لحكومة أضاعت الفرصة بسبب عناد رئيسها ولعجزها عن مواجهة الأمر بالحزم الكافي ، فتركت غوردون يذهب ضحية « الشبهة والفسالة » ، أى ذلك الشعور النبيل الذي جعله يقبل مأمورية إخلاء السودان . ولعل اللورد إلتون (Elton) الذي ظهر كتابه من مدة قليلة (في بداية ١٩٥٥) عن سيرة غوردون صاحب أو بطل الخرطوم ، هو خير من أوضح وجهة النظر هذه في الأعوام الأخيرة .

على أن مسئولية هذا الفشل عند فريق ثالث لا تنفرد في تحملها حكومة المستر غلادستون أو هي من نصيب غوردون وحده أو أنها موزعة بينهما ، بل إن هذا الفريق لا يجد مناصاً من إشراك مسئول آخر معهما ، هو السير إلفن

بارنج « كرومر » ؛ بالرغم من أن أحداً لا ينكر أن « بارج » قد بذل قصارى جهده وبالقدر الذى تسنى له كوسيط بين غوردون وحكومته ، يمكن غوردون من تأدية مهمته ؛ ولا يستند على أى أساس من الصحة اتهام غوردون له بالتهاون أو التراخى فى تأييد مطالبه من حكومته .

وأما مسئولية « بارج » فى نظر هؤلاء فيمكن إيجازها فى أن الواجب كان يقتضيه أولاً ومنذ أن بدأت الأمور تتأزم بسبب الثورة فى السودان أن لا يعطى الوزراء المصريين كل ذلك الوقت الذى قال إنه أراد أن يتركه لهم حتى يصلوا بتفكيرهم بعد تقليب وجهه الرأى فى الموقف فى السودان إلى الاقتناع بأن الإخلاء أفضل حل لهذه المسألة ؛ بل كان الواجب المبادرة بتقرير الإخلاء ، دون حاجة لإضاعة الوقت الذى كان ممكناً الاستفادة منه فى الانسحاب من الخرطوم ، قبل أن يكون التباطؤ فى اتخاذ قرار الإخلاء وكما حدث — من أسباب فوات الفرصة . أما وجه المؤاخلة الآخر ، فهو أن « بارج » ما كان يجب عليه أن يزيد شيئاً على التعليمات التى صدرت إلى غوردون فى لندن فى ١٨ فبراير ١٨٨٤ . فقد جعلت الإضافة التى زيدت عليها فى القاهرة ، تنفيذ الإخلاء مرهوناً بإنشاء الحكومة الوطنية فى السودان — الأمر الذى جعل غوردون يقترح (المشاريع) ، ويدخل فى المفاوضات مع حكومته والتى لم يكن لها من أثر سوى إضاعة الوقت الثمين فيما لا جدوى منه ولا طائل تحته .

ونشاط البلاد الاقتصادي خصوصاً . وذلك حتى انقضاء عهد عباس للأسباب التي ذكرناها .

ولكن الحال لم يلبث أن تغير بعد ذلك ، فبدأ بمجرد وفاة عباس ذلك الأثر الذي تحدثنا عنه كنتيجة مترتبة على وضع البلاد تحت الوصاية الدولية : ونعني به تغلغل النفوذ الأجنبي والقنصلي في مصر .

فقد اشتهر عن محمد سعيد (١٨٥٤ - ١٨٦٣) حبه للأجانب وتساوله معهم ، وانتظر هؤلاء كل خير على يديه ؛ فعظم تزوجهم إلى مصر في عهده ، ولم يكونوا كلهم من خيار القوم ، بل كانوا إجمالاً من المغامرين الذين أرادوا استغلال البلاد واستنزاف دعاتها طلباً للثراء السريع . واسترعى تدفقهم على البلاد ونشاطهم غير المشروع انتباه القنصل الفرنسي « ساباتييه » الذي كتب في ٢ أكتوبر ١٨٥٤ بعد مضي حوالي ثلاثة أشهر فحسب من بداية الحكم الجديد : « لقد تدفق على البلاد من جميع أنحاء أوروبا ، بمجرد ذبوع الخير عن وفاة عباس باشا جمهور كبير انقض على مصر كما لو كانت هذه « كاليفورنيا » جديدة » . وقال « ساباتييه » : « إن هؤلاء كانوا من المغامرين الذين جاءوا للبحث عن الذهب ، وقد جعلوا دأبهم تقديم المشروعات الخيالية والمخطط الجنونية إلى سعيد باشا الذي لا يزال يضيع وقتاً ثميناً في فحصها لطيبته ولرغبته في الإصلاح » . ولم تكن هذه المشروعات الإصلاحية المزعومة إلا وسيلة للتحايل على الحكومة ومطالبها بتعويضات مالية طائلة ، بدعوى أن الحكومة بعد قبول هذه المشروعات قد تعمدت تعطيلها أو أخطأت في تنفيذها ، إلى غير ذلك من الدعاوى والتلفيقات التي كان يساعد هؤلاء المغامرين عليها قناصل دولهم الذين كانوا يتجرون لحسابهم الخاص والذين شاركوهم في هذه التعويضات .

فلم يمض وقت طويل حتى وجد سعيد أن سيلاً من القضايا قد انهل عليه ، وتولى نظر هذه القضايا المحاكم القنصلية لأن أصحاب القضايا من الأجانب ، واتبعت هذه المحاكم خطة لا تحيد عنها هي الحكم دائماً لمصلحة رعاياها المتخاصمين مع الحكومة ، ولغايدة القناصل أنفسهم ، وكان من بين ذوى السمعة السيئة في هذا الميدان القنصل الأمريكي « إدوين دي ليون » الذي خرج بمغانم طائلة ، والقنصل البلجيكي واتحاد الهانسا « زيرنيا » ، والقنصل اليونان

بناء على هذه التعليمات أمر اللورد ولسلى القوات الموجودة في (القبة) برئاسة الجنرال السير ردفرس بولر (Redvers Buller) الذي تسلم القيادة من السير هربرت ستيوارت بعد جرحه ، أن يستولى على المتمة « بمجرد أن يتجهز لذلك ، على أن يضم قواته بعد ذلك إلى قوات الجنرال « إرل » (Earle) (وهو الذي كان يقود قسم الجيش الزاحف من كورتى على طريق النيل في الوقت الذي تقدم فيه (طابور الصحراء) بقيادة الجنرال السير هربرت ستيوارت لنجدة غوردون ؛ فتقوم القوات بهجوم على بربر . وقد طلب من « إرل » بعد أن يستولى على (أبي حمد) أن يكون قريباً من بربر في نهاية فبراير لهذا الغرض . وكان على القوتين بعد الاستيلاء على بربر ، الزحف على الخرطوم في فصل الشتاء التالي .

ولكن القوة الموجودة في (القبة) لم تكن في حالة تسمح لها بالزحف على المتمة وذلك لقلّة عددها وقلّة الحملات اللازمة لنقل المؤن ، ولأن المؤن ذاتها كانت قليلة جداً بحيث لا تكفى إلا لاثني عشر يوماً فقط ، بينما المتمة مدينة محصنة وبها حامية من حوالي ٢٠٠٠ رجل ، ويستعد المهدي لإرسال الإمدادات القوية إليها . فقرر « بولر » التمهقر إلى (أبي طليح) التي وصلها في ١٥ فبراير .

أما القوة التي مع الجنرال « إرل » والتي مهمتها الاستيلاء على أبي حمد ثم التقدم إلى بربر ، فقد غادرت كورتى في ٢٨ ديسمبر ١٨٨٤ ، واضطرت إلى التوقف بعض الوقت عقب سقوط الخرطوم ، ثم صدرت الأوامر إليها ثانية بالتقدم في ٧ فبراير ، وفي ١٠ فبراير ١٨٨٥ اشتبكت مع الدراويش وانتصرت عليهم في معركة حامية عند جبل كريبكان (Kirbekan) . وسقط في هذه المعركة الجنرال « إرل » وتسلم القيادة الجنرال براكتبرى (Brackenbury) . وفي ١٦ فبراير وصلت الأوامر من اللورد ولسلى بأن يقابل هذا الطابور ، طابور الصحراء في موعد لا يتجاوز ٢٦ فبراير ، وذلك للقيام بهجوم مشترك على بربر ، وعندئذ يبعث « براكتبرى » بوضع للجنرال ولسلى كل الصعوبات التي تحول دون تنفيذ التعليمات الخاصة بالهجوم على بربر في الموعد المحدد لهذا الهجوم .

وعرف ولسلى صعوبات الموقف من التقارير التي وصلته في وقت واحد من قائدي الطابورين ، « بولر » و « براكتبرى » ، وحينئذ تبين له استحالة الاستيلاء على بربر قبل قدوم الصيف ، وقرر سحب قواته إلى مكان بين دنقلة ومروى

يعسكرون فيه خلال شهور الصيف ، وأصدر تعليماته بذلك في ٢٠ فبراير ١٨٨٥ وفي حوالى منتصف مارس كانت هذه القوات جميعها قد عادت إلى كورتى في انتظار استئناف الزحف — بعد إمداد الحملة بالمؤن والرجال — على الخرطوم في الشتاء القادم .

وقد تأثرت العمليات العسكرية التى كانت تجرى مستقلة في السودان الشرق بقرار الحكومة تحطيم قوة المهدي ، بعد مقتل غوردون وسقوط الخرطوم ، وكان ولسلى اقترح لهذا الغرض إرسال قوة كبيرة إلى سواكن للقضاء على عثمان دقنة — وكانت هذه من حوالى ١٣,٠٠٠ رجل بكل معداتهم . ولإنشاء سكة حديدية بين سواكن وبربر ، وقد تعين لقيادة هذه القوة الجنرال جراهام في ٢٠ فبراير ١٨٨٥ ، فرحل جراهام إلى سواكن في ١٢ مارس ، وأحرز جراهام جملة انتصارات في حملته الثانية هذه أعادت إلى الأذهان انتصارات حملته الأولى — فانتصر على عثمان دقنة في واقعة (تل هشيم) في ٢٠ مارس ١٨٨٥ ، والتحم معه في معركة حامية بعد ذلك بيومين في طريق (تمای) — واقعة توفرك (Tofrek) — وفي ٣ أبريل تفهقر عثمان دقنة من (تمای) وتوغل في الصحراء ، فدخل جراهام (تمای) ووجدها خالية ، وأحرقها ثم عاد إلى سواكن ، دون أن يحقق الغرض الذى جاءت من أجله الحملة ، وهو القضاء على عثمان دقنة ، ثم أخفقت الحملة في غرضها الآخر ، وهو مد السكة الحديد إلى ببربر . ذلك أنه ما كاد يبدأ العمل في إنشاء السكة حتى جاءت التعليمات من لندن بوقف بنائها لأية مسافات كبيرة حتى يجرى بحث الموضوع مرة أخرى ، ثم لم يلبث أن ترك المشروع جانباً ، وبدأت الحملة ذاتها تنسحب من سواكن في ١٧ مايو ١٨٨٥ .

وكان هذا الانسحاب من سواكن بناء على قرار الحكومة الإنجليزية بإبطال كل العمليات العسكرية في السودان والانسحاب من هذه البلاد نهائياً .

• • •

لقد كانت ثورة الغضب من مقتل غوردون وسقوط الخرطوم تقضى على حكومة المستر غلادستون ، حتى إنه لم ينقذها إلا أكثرية قليلة (١٤ صوتاً) من قرار مجلس العموم التصويت بلوم الحكومة وطرح الثقة بها بسبب هذه الكارثة ، وذلك يوم ٢٨ فبراير ١٨٨٥ . ولكن ثورة الغضب هذه لم تلبث أن خفت حدتها

واستطاعت الحكومة أن تعيد النظر في مسألة السودان في جو من الهدوء والسكينة .
وعندئذ تبين لها أن مجرد الاستيلاء على بربر وليس استرجاع الخرطوم ذاتها ،
أمر لن يتحقق قبل بداية الصيف بالقوات العسكرية الموجودة لديها ، وأن
مسافات شاسعة تفصل بين دنقلة ، المكان الذي انسحب إليه اللورد ولسلي ،
وبين الخرطوم حيث كانت تركز قوات المهدي ، وأكد اللورد ولسلي نفسه في
تقرير هام بعث به إلى حكومته في ٦ مارس ١٨٨٥ : « أن هزيمة المهدي تتطلب
الدخول في حملة عسكرية كبيرة ، لأن نفوذه وسلطانه قد زادا بالطبع كثيراً بسبب
انتصاراته الأخيرة ، فهو يتمتع بسيطرة كاملة على السودان جميعه ما عدا مديرية
دنقلة التي نحتلها ؛ وكل الطبقات تنظر إليه على أنه فاتح عظيم ورجل مقدس
جداً ، ويعتقد عدد كبير جداً أنه المهدي المنتظر حقيقة ، بينما ليس لنا — كما
استمر ولسلي يقول — في هذه البلاد حزب يناصرنا ، ونعيش وسط جواسيس
وأعداء متخفين . وقليلون أولئك الذين يبدو أنهم يشعرون بأية ثقة في قدرتنا على
هزيمة المهدي » . وطلب ولسلي إمدادات بالرغم من الجيش الكبير الذي معه ،
من المشاة والفرسان .

وعلى ذلك فقد وجدت حكومة المستر غلادستون أنها مضطربة بأعباء حرب
كبيرة تتكلف نفقات باهظة ، ولا يدرى إنسان نتيجتها ؛ وذلك لتأييد سياسة
لقيت من هذه الحكومة كل معارضة : هي سياسة التدخل في شئون السودان
وتحمل مسئوليات الحكم به . ومنذ مارس ١٨٨٥ كان غلادستون قد عرض
المسألة على زملائه — مسألة الاستمرار في العمليات العسكرية أو الانسحاب من
السودان : بالشكل الآتي :

« إذا تركنا جانباً الدفاع عن مصر ، الأمر الذي لا يقترح أحد التخلي عنه
أو تركه ، هل يبدو هناك أي التزام يتطلبه الشرف أو أي إغراء في السياسة —
ولاني شخصياً يجب عليّ أن أضيف هل هناك أي مبرر أدبي ؟ — يجب أن
يقودنا في الحالة الحاضرة من حيث المطالب التي على إمبراطوريتنا — يقودنا إلى
إضاعة (أو خسارة) قسم كبير من جيشنا في القتال ضد الطبيعة ؛ وأنخشي كذلك ،
القتال ضد الحرية (الحرية التي يميزها الحال) في السودان ؟ »
ولقد كان واضحاً أن كل الأركان التي قامت عليها سياسة استمرار العمليات

العسكرية في السودان بعد سقوط الخرطوم قد صارت مهارة . فبدلاً من هزيمة عثمان دقته في السودان الشرق ، استطاع هذا الإفلات ولا يزال حراً طليقاً ؛ وبدلاً من مد السكة الحديدية من سواكن إلى بربر لاستخدامها في الزحف على الخرطوم في الحريف ثبت أنه لا يمكن إنجازها في الوقت المناسب ؛ وبدلاً من الاستيلاء على بربر قبل انتهاء فصل الصيف ، ثبت كذلك أنها ممنوعة على الحملة وبدلاً من أن يبدأ اللورد ولسلي الزحف على الخرطوم بالقوات التي لديه أو بإمدادات بسيطة ، ظهر أنه يطلب قوات كبيرة ؛ وعلاوة على ذلك ، وكما ذكر غلادستون ، فإن الحرب ستكون في السودان ضد حريات شعب السودان الذي ثار في زعم الحكومة وتفكيرها الجديد ضد الحكم المصري لينال حرياته . وحيث إن حكومة المستر غلادستون تؤيد حريات الشعوب ، فلا يجب أن تحارب شعباً اختار لزعامته أحد رؤسائه الوطنيين ، محمد أحمد ، بملء إرادته . وزيادة على ذلك وفي أثناء اجتماعات الوزارة لبحث الموقف ، عمد السير إلفن باونج من تلقاء نفسه بوضع آراءه لحكومته ، فأوصى بالتخلي عن إرسال الحملة إلى الخرطوم .

أضف إلى هذا كله أنه لم يلبث أن ظهرت في أفق العلاقات بين روسيا وإنجلترا أزمة حادة ، تهددت بسببها حدود الإمبراطورية الإنجليزية في الهند . ذلك أن اصطداماً وقع بين الروس والأفغان سببه أن الروس احتلوا (مرو) (Merv) بدعوى أنها داخلية في دائرة نفوذهم . وفي انتظار حضور لجنة لتخطيط الحدود بين الروس والأفغان حسب اقتراح الحكومة الإنجليزية ، اجتل الروس المراكز الاستراتيجية الهامة ، ووقع الاصطدام بينهم وبين الأفغان في بنجدة (Penjdeh) (مارس ١٨٨٥) — وطالب الرأي العام في إنجلترا بالحرب مع روسيا ومع أن عبد الرحمن أمير الأفغان أظهر حكمة واعتدالاً لتجنب وقوع الحرب بين جيرانه (الإنجليز والروس) ، وأمكن في آخر الأمر تسوية المسألة بواسطة لجنة أفغانية للحدود (١٨٨٥ — ١٨٨٦) وتوقيع اتفاق نهائي في سان بطرسبرج بعد ذلك في ١٨٨٧ — فقد كان الموقف وقت الأزمة على غاية من الخروج وخشيت الحكومة الإنجليزية (في أبريل ١٨٨٥) أن ينتهز الروس فرصة مشغولية الإنجليز بالحرب في السودان فيقتحموا حدود الهند الشمالية الغربية من ممر خيبر .

ولقد كانت هذه المسألة الأخيرة العامل الحاسم في تقرير الحكومة الإنجليزية

وقف العمليات العسكرية وإخلاء السودان .

وعلى ذلك فقد أبرق وزير الحربية اللورد هارتنجتون إلى « ولسلى » فى ١٣ أبريل ١٨٨٥ :

« فى الوضع الذى عليه شئون الإمبراطورية ، من المحتمل أن يتم التخلي عن الحملة إلى الخرطوم وإرجاع الجنود بكل سرعة ممكنة إلى مصر . ومطلوب منك أن تفحص الإجراءات التى يجب فى هذه الحالة اتخاذها سريعاً لتأمين انسحاب الجنود بسلام . ويستدعى ذلك وقف الزحف من سواكن ، ولكن لا يدعو للانسحاب بعجلة » .

وفى يوم ٢١ أبريل ١٨٨٥ أعلنت الحكومة فى مجلس البرلمان أن النية ليست متجهة للزحف على الخرطوم أو القيام بعمليات عسكرية عدوانية أو هجومية جديدة فى السودان وصار تبليغ اللورد ولسلى بهذا القرار .

ولكن (ولسلى) كان منذ ١٤ أبريل قد أبرق إلى وزير الحربية (هارتنجتون) بأنه إذا كان تقرر اتخاذ خطة الدفاع فالواجب الاحتفاظ بوادى حلفا ، وكورسكو كمخافر أمامية ، ووضع قوة عسكرية فى أسوان . ثم أبرق فى اليوم التالى (١٥ أبريل) يوصى بالتمسك بدنقلة لأن الاحتفاظ بها يمنع المهدي من الامتداد إلى مصر ، ويؤمن ولاء القبائل على الحدود ، ويمنع حدوث الاضطرابات والفلاقل ، ومن المحتمل كذلك ، الثورات المحلية ، نتيجة لاتباع سياسة الانسحاب ، وهى السياسة التى سترتب عليها كذلك زيادة عدد الحاميات فى مصر نفسها واحتلال المدن الكبيرة فى البلاد — أى مصر — بقوات عسكرية . وكان من الذين سئلوا فى هذا الموضوع ووافقوا على التمسك بدنقلة : كل من السير ردفرس بولر والسير تشارلس ولسون ، والكولونيل كتشير . ولو أن هؤلاء أرادوا الاحتفاظ بدنقلة كإجراء أساسى لاستئناف سياسة الزحف على الخرطوم . وأما السير إفلن يارنج فكان يخالف هذا رأى الأخير ، ولكنه كما قال كان يخشى فى الوقت نفسه من الأثر السياسى الذى يمكن أن يحدثه فى مصر تفهقر مباشر ، ولم يكن يرضى بأن يدع الدراويش يتزلون فى النيل أو يقتربون كل هذه المسافة من مصر فى وادى حلفا . ولذلك فقد كان من رأى « يارنج » الاحتفاظ بدنقلة إلى الوقت الذى يمكن فيه تنظيم قوات عسكرية سودانية فتحتل هذه

القوات المديرية (مديرية دنقلة) التي يتعين لحكومتها في الوقت نفسه عبد القادر باشا حلمي . وكان أصلاً صاحب هذا الاقتراح السير تشارلس ولسون . وقد أبلغ « بارنج » حكومته رأيه الأخير في برقية قال فيها : « بودى جدياً أن ينطبع في ذهن حكومة جلالة الملكة ، أن تنفيذ سياسة التقهقر في التو والساعة من دنقلة والأماكن المجاورة لها مباشرة ، ليس من الحكمة سياسياً ، كما أنه لا يبعث على الاحترام » .

وأما هذه الاعتراضات على وقف العمليات العسكرية والانسحاب من دنقلة ، فقد ذهبت جميعها سدى . وأصررت حكومة المستر غلادستون على قرارها . وفي ٨ مايو سنة ١٨٨٥ إذا أوبرق اللورد هارتنجتون إلى « ولسلي » : « إن الحكومة بعد دراسة كل التقارير التي وصلتها لا تزال متمسكة بقرار أن تعمل باقتراح الدفاع عن الحدود المصرية عند وادي حلفا وأسوان الذي تضمنته برقيتكم بتاريخ ١٤ أبريل » . وكان بعد هذا القرار بأسابيع قليلة أن سقطت وزارة غلادستون ووزارة (الأحرار) في ٢٤ يونيو ١٨٨٥ وتألفت وزارة برئاسة رئيس حزب المحافظين اللورد « سولسبري » (Salisbury) واعتقد بعض المسئولين أن من الممكن إدخال تغيير على سياسة الحكومة بإقناعها أن تستبدل سياسة هجومية بسياسة الدفاع التي قررتها الوزارة السابقة . وصار اللورد ولسلي خصوصاً يلح على هذه الوزارة في ذلك — كما جاء في رسالته إلى حكومته في ٢٧ يونيو ١٨٨٥ — استناداً إلى أنه ليس في مقدور أية قوة حدودية أن تمنع المهديين من الدخول إلى مصر ، وأن من الواجب عاجلاً أو آجلاً تحطيم المهدي ، وإلا استطاع هو أن « يخطمنا » وأن الزحف على الخرطوم ثم إصابته في سمعته بإتزال الهزيمة البالغة به في أرضه لا بد أن يقضيا عليه نهائياً ، وحتى يحصل هذا سوف لا نعرف مصر السلام بينما تتضخم نفقات الحكومة الحربية وتتزايد . ولذلك فتصبحته هي المضي في حملة الحريف على النيل كما كان الاتجاه أصلاً . وأن (ترك) سواكن على حالها .

وكان مما زاد الأمل في عدول حكومة اللورد سولسبري عن خطة الدفاع أن محمد أحمد (المهدي) نفسه قضى نحبه في ٢٠ يونيو ١٨٨٥ ، وأنه صار متظراً أن تسود القوضى معسكر الدراويش بسبب وفاته الفجائية . ولكن عبد الله التعايشي سرعان ما تسلم زمام الأمور ، وقضى على هذا الأمل .

غير أنه عند ما استشير الجنرال «ريدفرس بولر» في موضوع استئناف العمليات العسكرية والزحف على الخرطوم ، كان جوابه أن إخلاء دنقلة كاد يتم الآن ، حتى إنه يجب تنظيم وإعداد حملة جديدة من أساسها إذا تقرر التمسك بدنقلة والاحتفاظ بها .

وعندئذ أوبرق اللورد سولسبرى في ٢ يوليو ١٨٨٥ بأن حكومة جلالة الملكة بعد أن أخذت بعين الاعتبار كل الظروف القائمة ليست على استعداد لنقض أوامر الحكومة السابقة وذلك بوقف قرار تفهقر (أو انسحاب) الجيش من دنقلة. ووجب على اللورد ولسلي تنفيذ هذا الأمر ، وهو كلمة الحكومة الأخيرة في الموضوع ، فلم يأت يوم ٥ يوليو ١٨٨٥ حتى كان قد تم إخلاء دنقلة نهائياً ؛ وقد وضعت قوات لحماية حدود مصر الجنوبية ، جعل مركزها الرئيسي في أسوان وكان مخفرها الأمامي في وادي حلفا . بينما مدت السكة الحديد من وادي حلفا إلى عكاشة ، أي مسافة ٦٠ ميلاً تقريباً ، ثم أقيمت مخافر أخرى مسافة ٤٠ ميلاً جنوب عكاشة لحماية خط السكة الحديد ؛ وكانت آخر مراكز جيش الحدود عند (طابية كوشة) .

وكان المهدي علم قبل وفاته ومنذ شهر مايو ١٨٨٥ أن الإنجليز مصممون على الانسحاب من السودان ، وأنهم يخلون دنقلة ، فأصدر أوامره إلى الأمير محمد الخير «باللحاق بهم» ، وبأن يغزو مصر نفسها . ولم يكد هذا الجيش يصل إلى (مروي) حتى توفي المهدي (في ٢٠ يونيو ١٨٨٥) فجأة . فتعطل الزحف مؤقتاً . ولكن الاستعدادات استمرت ، ولو أن هذه كانت بطيئة ، حتى إذا احتشد الدراويش في مديرية دنقلة استطاع هؤلاء في أوائل ديسمبر ١٨٨٥ احتلال قريتي كوشة وجنس ، وأن يهددوا (طابية كوشة) البريطانية . ولكن القوات الإنجليزية المصرية باغتت الدراويش بهجوم مفاجئ عليهم في ٣٠ ديسمبر ١٨٨٥ وأوقعوا بهم هزيمة بالغة في (واقعة جنس) .

وتعتبر (واقعة جنس) هذه خاتمة العمليات العسكرية في السودان ، وهي العمليات التي بدأت بإرسال حملة الإنقاذ لإنقاذ غوردون من الخرطوم ، لقد شغل الخليفة عبد الله التعايشي الذي تسلم حكومة السودان بعد وفاة المهدي ، بمشكلات أخرى استأثرت باهتمامه بصورة لم تدع مجالاً للتفكير في استئناف الهجوم على

حدود مصر خلال الثلاثة الأعوام ونصف العام التالية ، ولذلك تعتبر (واقعة جنس) آخر مظهر من مظاهر التدخل البريطاني الخالص في شئون السودان ؛ وهو التدخل الذي بدأ منذ إرسال غوردون في بعثته المشتومة إلى الخرطوم لإنحلاء السودان ، ثم استمر من أجل الحيلولة دون سقوط الخرطوم في أيدي المهديين ولإنقاذ غوردون ، ثم انتهى بالفشل ، وتوقف مؤقتاً بعد هذه الواقعة (واقعة جنس) .

ولقد عرض اللورد كرومر - في كتابه عن مصر الحديثة ، وهو (نفس السير إلفن بارنج) - بمن عاصروا هذه الحوادث وساهموا في تشكيل السياسة البريطانية في هذه الحقبة - عرض لأسباب فشل سياسة التدخل البريطاني الخالص هذه ؛ فقال إن فحص تفاصيل تنفيذ السياسة البريطانية يسفر عن النتائج الآتية والتي قال « كرومر » إنه وصل إليها :

« أولاً : وقبل كل شيء : لقد كان من الخطأ إرسال ضابط بريطاني إلى الخرطوم . إن المهمة المكلف بها هذا الضابط (أى غوردون) كادت تكون مستحيلة ؛ وأدى تعيينه إلى تحميل الحكومة البريطانية لمسئوليات كان من المرغوب فيه تجنبها ؛ وثانياً : لقد كان من الخطأ ، إذا وجب إرسال ضابط إلى السودان ، اختيار الجنرال غوردون بالذات ، فبالرغم من صفاته الخلقية النبيلة ، كانت تنقصه الصفات الأساسية لضمان نجاحه في مهمته ؛ وثالثاً : وحيث إن الذى أرسل كان الجنرال غوردون ، فقد كان واجباً أن تترك له حرية التصرف في حدود الخطوط الرئيسية للسياسة التي طلبت منه تنفيذها . فإنه مما يدعو للأسف أن غوردون لم يستطع استخدام الزبير رحمت ، ولو أن رأى فيما قد يسفر عنه استخدام الزبير من نتائج يجب أن يبقى دائماً رأياً افتراضياً ؛ ورابعاً : أن الفصل في مسألة وجوب إرسال حملة من سواكن إلى بربر من عدمه في ربيع ١٨٨٤ كان متوقفاً على إمكان القيام عملياً بذلك ، وهذه نقطة اختلف عليها الثقات العسكريون ؛ خامساً : أن خطأ جسيماً ولا مسوغ له قد ارتكب في تأجيل أو تأخير إرسال حملة لإنقاذ غوردون كل هذا الوقت الطويل ؛ سادساً : أن الحكومة سلكت الطريق الحكيم بعد سقوط الخرطوم عند ما اتخذت في آخر الأمر سياسة تقوم على الدفاع فقط ، وأمرت بالارتداد إلى وادي حلفا ، وأخيراً في إمكاننا أن

نقول إن الحكومة البريطانية لذلك كانت سيئة الحظ للغاية في معاكسة موقف كان مليئاً بالصعوبات السياسية والعسكرية .

هذا . أما الذى نتج مباشرة عن انسحاب الحملة النيلية أو حملة الإنقاذ ، وإخلاء دنقلة ، فكان : إخلاء سائر الأقاليم والمراكز التى بقيت حتى هذا الوقت فى حوزة المصريين ؛ ودعم سيطرة المهديين فى السودان ؛ ثم ما ترتب على هذين الأمرين من اقتطاع أملاك مصر الأفريقية ومحاولة الدول الاستيلاء عليها واقتسامها فيما بينها ، بانتزاعها من أيدي الدراويش .

ب - إخلاء بقية السودان :

آذن سقوط الخرطوم وانسحاب حملة الإنقاذ (أى الفترة بين يناير ويوليو ١٨٨٥) بضياح سائر ممتلكات مصر فى السودان ، بإخلائها وإخلاء منها ، وذلك إما لتخضع هذه الأملاك لسلطان المهديين ، وإما لتستولى عليها الدول المتسابقة على امتلاك أفريقية واقتسامها فيما بينها . فقدت مصر أملاكها فى بحر الغزال ، وسنار ودارفور وخط الاستواء وفى السودان الشرقى ، وفى ساحل البحر الأحمر ، والصومال وهرر .

فى دارفور - سادت الانقسامات الداخلية بعد تسليم سلاطين بك فى داره (فى ٢٣ ديسمبر ١٨٨٣) ؛ وسبب ذلك أن عبد الله التعايشى عند ما تولى الحكم بعد المهدي عمداً إلى تولية أهله وخاصة أصدقائه الذين يثق فيهم مناصب الحكم فى السودان الغربى الذى اعتبره بلاده . فجرد محمد خالد زُقل وعزله (يونية ١٨٨٦) وكان هذا يعيش فى دارفور بعد أن دانت له سنة ١٨٨٤ عيش الملوك ، فسجنه الخليفة عبد الله فى الأبيض ثم فى أم درمان (حيث بقى بها حتى سنة ١٨٨٩ عند ما عفا الخليفة عنه وسماه أميراً على دنقلة) . وقام بالأمر فى دارفور بعد زُقل الأمير يوسف بن السلطان إبراهيم - الذى فشل عند فتح دارفور سنة ١٨٧٤ فى معركة منواشى - وطمع يوسف فى استرداد ملك آبائه . وأرسل التعايشى جيشاً كبيراً برئاسة عامله « عثمان آدم » هزم يوسف الذى لى حتفه فى جيل مرة فى يناير ١٨٨٨ ، ولكن لم يمض طويل وقت حتى ظهر فى الغرب فى دار تامة فقيه اسمه الشيخ أحمد واشهر باسم أنى جميزة - بسبب شجرة جميز كبيرة كان يجلس

عند جذعها — استطاع أن يجمع حوله أهل الغرب من برقو وبرنو ودار مساليت وتامة وغير ذلك ، وهم الذين حنقوا على الخليفة عبد الله أنه منع الحج إلى مكة وكان هذا قد أعلن أن الحج يمكن الاستعاضة عنه بالزيارة لقبر المهدي في أم درمان ، فادعى أبو حمزة أنه خليفة عثمان في الغرب ، وأنه قام لفتح طريق الحج ، وأنه يريد تخلص البلاد من المتهدي ويعيد للإسلام صفاءه باتباع الكتاب والسنة ، وأن الحركة التي يقوم بها تلقى تأييداً من السنوسي ، شيخ الخغبوب ، وشيخ الخغبوب وقتئذ هو السيد محمد المهدي بن السيد محمد بن علي السنوسي مؤسس الطريقة السنوسية ، التي لم يكن من أتباعها أبو حمزة ، وإن كان لها أتباع كثيرون في الغرب .

ولقد تحدث « السير ريجنالد ونجت » (Wingate) عن أثر هذه الحركة التي قام بها أبو حمزة فقال : « لقد راجت وترددت أصداؤها في كل أنحاء السودان الأخبار المحيرة والتي لا يعقلها إنسان ؛ وساد الاعتقاد حتى في القاهرة ذاتها بأن نهاية المهدي باتت قريبة ، وإن حاكماً جديداً قد ظهر سوف يفتح على الأقل طريق الحج إلى مكة ، وسوف لا يكون في حرب مع العالم قاطبة . فبدأ أن الخلاص صار قريباً . وجعل كل امرئ يفد من السودان ينقل أنباء النجاح المطرد الذي تتركه الثورة القائمة ضد المهدي » .

ولكن السيد محمد المهدي السنوسي لم يشأ التدخل لتأييد أبي حمزة في دعونه ، وأعلن تمسكه بالحياة في موقفه من المهدي ، في قوله : إنه (أي محمد المهدي السنوسي) إنما يعني بالدعوة إلى إصلاح الدين الحنيف سلماً لا حرباً ، بينما تنفر الملة التي يراد إحيائها نقوراً عظيماً بل وتشتد ثورتها ضد الدماء التي يهدرها والجرائم التي يرتكبها في السودان مثل هذا المتهدي ، ولذلك فإنه لا يريد ولا يفكر في أن يتدخل في شيء مما يحدث ؛ بل من واجب محمد أحمد وخليفته هذا أن ينتظرا وحدهما في الوسائل التي تكفل لشخصيهما النجاة أو الهلاك المحقق » .

وعلى ذلك فإنه بمجرد أن عرفت رغبة السنوسي الحقيقية ، انفض الناس من حول أبي حمزة : وضعف شأنه تدريجياً حتى استطاع عثمان آدم عامل الخليفة التعايشي أن يتزل بجيوش أبي حمزة — وكانت هذه بقيادة أخيه « ساعة » هزيمة ساحقة في ٢٣ فبراير ١٨٨٩ ، تمثل فيها « ساعة » . وكان أبو حمزة نفسه قد

توفي قبل ذلك مريضاً بالجذري - ويقول الأب أوهروالدر الذي ذكرنا أنه كان في أسر الدراويش إلى أن هرب من أم درمان في سنة ١٨٩١ - أن ثورة أبي حمزة أقفرت من سكانها كل دارفور تقريباً حتى لم يعد هناك إلا قليلون من الرجال لأعمال الزراعة ، وصارت دارفور مرتعاً للوحوش الضاربة مثل السباع والفيلة وغير ذلك . أما الدراويش فقد اضطروا إلى الانسحاب منها في آخر الأمر . وفي بحر الغزال : كتب مديرها « لبتون بك » إلى أمين باشا « الدكتور شينتز » مدير خط الاستواء في ٢٨ أبريل ١٨٨٤ : « لقد انتهى الأمر فيما يتعلق بي هنا ، فكل فرد قد انضم إلى المهدي ، ويتولى جيشه شئون المديرية (أي يتسلمها) في اليوم بعد النهار التالي » . وسلم لبتون في اليوم التالي إلى الأمير كرم الله الكركاوي . ومن ذلك الحين سادت الفوضى والانقسامات الداخلية . وانتهى الحال كما حدث في دارفور بانسحاب الدراويش من بحر الغزال سنة ١٨٨٦ .

وفي خط الاستواء : كنا ذكرنا أن الدراويش انصرفوا عن مديرية خط الاستواء منذ مارس - أبريل ١٨٨٥ بعد أن هدد (كرم الله الكركاوي عامل المهدي بالاستيلاء عليها عنوة إذا رفض مديرها « أمين » التسليم في الموعد الذي حدده له (٥ أبريل ١٨٨٥) ولكن إدارة أمين باشا في مديرية خط الاستواء في السنوات القليلة التالية كانت إدارة ضعيفة وعليها مأخذ كثيرة ، ولم يعد لأمين أي نفوذ على رجال الحاميات في مديريته الذين ثاروا عليه . وسرعان ما تقلصت (أو انكمشت) المنطقة التي خضعت لنفوذ حكومته فصارت لا تزيد على شريط ضيق ممتد من بحيرة ألبرت إلى (لادو) وتبلغ مساحتها حوالي سبع مساحة المديرية أصلاً قبل الثورة . وفي أول نوفمبر ١٨٨٥ كتب أمين إلى حكومة القاهرة يطلب إرسال الإمدادات ، ويبحث بكتابه هذا عن طريق زنجبار ؛ ومن هذا الطريق نفسه وصله في ٢٦ فبراير ١٨٨٦ كتاب من نوبار باشا رئيس الوزارة مؤرخاً في ٢ نوفمبر ١٨٨٥ (أو ٢٧ مايو) يقول له فيه : « إن الحكومة قد أدخلت السودان وليس في قدرتها أن تساعد بشيء ، ولكنها فوضته في اتخاذ أفضل الطرق لإخلاء البلاد » ، والعودة إلى مصر بطريق زنجبار . ولم يكن في وسع أمين الانسحاب من (خط الاستواء) لصعوبة الطريق من مديريته إلى

زنجبار ولأن جنود الحاميات كانوا من السود ، وكذلك أكثر ضباطهم وقد تزوجوا من نساء البلاد واقتنوا من رقيقها ، « وفوق ذلك فإن انشغال أمين بك بدرس النبات والحيوان وعدم اهتمامه بالإدارة العسكرية أنسى العساكر الطاعة العسكرية حتى لم يكونوا يسمعون له أمراً إلا إذا وافق ميولهم . ولذلك فقد رفضوا الإذعان لأوامر الحكومة كما تضمنها كتاب نوبار باشا السالف الذكر ، وأصرروا إذا كان الانسحاب لا مفر منه ، على أن يكون ذلك عن طريق الخرطوم وليس عن طريق زنجبار . وتآمر الجند على أمين وكادوا يقضون عليه لولا أن تدخل بعض الضباط فحالوا دون ذلك .

ولكن كان قد وصل وقتئذ إلى زنجبار من رحلته في داخل أفريقية الرحالة الروسي - الألماني ولهم جونكر (Junker) (٤ ديسمبر ١٨٨٦) . وأذاع هذا الرحالة - وفي قول يايغاز من « جون كيرك » (Kirk) القنصل الإنجليزي في زنجبار - الأخبار عن الحالة السيئة التي كان عليها أمين في خط الاستواء . وفي ٢٠ ديسمبر ١٨٨٦ أبرق إلى أوروبا يطلب إرسال حملة لإنقاذ أمين . فتألفت في لندن هذه الحملة برئاسة الرحالة هنري مورتون ستانلي . (Morton Stanley Henry) وصلت إلى مصر في أواخر يناير ١٨٨٧ ، ثم قصدت إلى زنجبار حيث استكملت استعداداتها وغادرتها في ٢٤ فبراير قاصدة إلى مصب نهر الكونغو ، المكان الذي تقرر سير الحملة منه إلى مديرية خط الاستواء فدارت الحملة حول رأس الرجاء الصالح ووصلت إلى مصب الكونغو في ١٨ مارس ١٨٨٧ ، وكان في ٣٠ أبريل من العام التالي (١٨٨٨) أن التقى ستانلي مع أمين في مكان إلى الجنوب الغربي من (ألبرت نيانزا) . فسلمه ستانلي (فرماناً) من الخديو توفيق بتاريخ أول فبراير ١٨٨٧ ، وفيه يبلغ الخديو (أميناً) أن حملة برئاسة ستانلي تألفت لإنقاذه هو « والضباط والعساكر الذين (معه) من المركز الخارج الذي (صاروا) إليه » ، والجنىء بهم إلى مصر في الطريق التي يختارها ، ثم ينخير « أميناً » بين الجنىء إلى مصر أو البقاء حيث هو مع الضباط والعساكر ويختتم الخديو فرمانه بهذه العبارة : « ولكن اعلموا إن من أحب البقاء هناك من الضباط والعساكر فهو إنما يفعل ذلك على مسؤوليته ، فلا ينتظر أية مساعدة من الحكومة ؛ افهم ذلك جيداً وأفهمه للضباط والعساكر ليكونوا على بصيرة مما

يفعلون » . ورجع ستانلى إلى مركز الحملة لىأتى ببقية جنوده ، وترك (أميناً)
يقرأ فرمان الحديدى على الحاميات . فقبل قسم من الجنود أولاً العودة إلى
مصر ولكن فريقاً من الضباط الذين كانوا من رجال الثورة العرابية حرضوا القسم
الآخر من الجنود على الثورة ، وكاد هؤلاء يفتكون بأمين ، وبأحد أعوانه وهو
« مونتيني جفسون » (Mounteney Jephson) وكان ستانلى تركه مع أمين
وذلك فى محطة اللابورة — ثم قبض العصاة برئاسة اليوزباشى فضل المولى (من
السود) على أمين وعلى الصيدلى قيتا حسان (Vita Hassan) وحبسوهما فى
دوفيلة وأوقفوا « مونتيني جفسون » فى ١٩ أغسطس ١٨٨٨ وتقرر عزل أمين
من منصبه فى ٢٣ سبتمبر ، وتسمية أحد الضباط العصاة مكانه وهو حامد أغا .
ولكن لم يكف يستقر الأمر لحكومة العصاة الجديدة حتى جاءت الأخبار
بأن الدراويش حضروا إلى (لادو) فى ثلاثة وابورات وتسعة مراكب واستولوا
عليها وكان الخليفة عبد الله التعايشى قد عزم على فتح خط الاستواء ، فخرج
جيش الدراويش بقيادة « عمر صالح » من أم درمان فى ١١ يونية ١٨٨٨ ،
ووصل إلى لادو فى أكتوبر ، وعلم عمر صالح أن أميناً فى (الدفلاى) وأن أول
مراكزه فى الرجاف ، فبعث إليه بكتاب يدعوه فيه إلى التسليم ، فقتل العصاة
رسل عمر صالح وصمموا على الحرب ، وأوقع عمر صالح بهم هزيمتين كبيرتين
عند الرجاف التى استولى عليها (١٢ نوفمبر ١٨٨٨) بعد أن قُتل حامد أغا
وكثيرون من الضباط المصريين . وكان من أثر هذه الهزيمة أن العصاة فى
النقط الجنوبية قرروا إطلاق سراح أمين ومونتيني جفسون وسائر المسجونين
ليذهب « أمين » بهم وبالنساء والأطفال والموظفين المدنيين إلى (ودلاى) .
وفى ١٥ نوفمبر تقدم المصريون إلى (الدفلاى) — دوفيله — وضربوا عليها الحصار
مدة أربعة أيام . ولكنهم فشلوا بعد أن انهزموا فى اليوم الرابع ، ونقدت منهم الذخيرة
فاضطروا للارتداد والانسحاب إلى الرجاف . وأما أمين فإنه عند ما أشيع يوم
٤ ديسمبر أن (الدفلاى) سقطت فى أيدي الدراويش ، انتقل من (ودلاى)
إلى (تنقرو) (Tunguru) (على شاطئ بحيرة ألبرت الشمال الغربى) ينتظر
فيها « ستانلى » الذى وصل إلى غربى البحيرة فى ١٦ يناير ١٨٨٩ عند نقطة
بالقرب من قرية الزعيم كفاللى (Cavalli) وعين ستانلى يوم ١٠ أبريل للانسحاب

ولكن أميناً تردد في الانسحاب من غير أن يتمكن الراغبون في السفر من رجال الحاميات من الحضور إلى (كفاللي) فطلب مهلة ثلاثة شهور . فرفض ستانلي ، وقرر إرغام أمين على الخروج — إذا دعا الحال — باستخدام القوة العسكرية . وعندئذ بدأت الحملة سيرها في الموعد المحدد (١٠ أبريل) من كفاللي . قباغ الجميع زنجبار في ٦ ديسمبر ١٨٨٩ وبقى في مديرية خط الاستواء ، عمر صالح (في الرجاف) ، وفضل المولى (في الدفلاي التي انتقل منها مع بقايا جيش أمين باشا إلى ودلاي) . وقد دخل فضل المولى في خدمة البلجيكي في أكتوبر ١٨٩٢ . وكان هؤلاء يتوسعون نحو النيل من جهة ولاية الكونغو الحرة البلجيكية في ظروف سيأتى ذكرها . ولكن السيطرة في مديرية خط الاستواء ، كانت قد صارت للمهدين الذين استطاع عاملهم عربى دفع الله أن يقتله قرب ودلاي في أواخر العام التالى .

أما في سنار : فقد بدأ المهديون يهاصرون عاصمتها (مدينة سنار) من أواسط شهر نوفمبر ١٨٨٤ ؛ ودافع عنها « حسن صادق » مدير عموم سنار دفاعاً مجيداً إلى أن قتل في إحدى الوقائع وتسلم القيادة النور بك الذى تولى الدفاع عن سنار بعد أن ضيق الدراويش الحصار عليها بقيادة محمد عبد الكريم . وفي ١٧ يونيو ١٨٨٥ حاول محمد عبد الكريم اقتحام تحصينات البلدة ولكنه انهزم هزيمة كبيرة وعلى ذلك فقد بى الدراويش على حصارها . وفي واقعة بجهة (كساب) بالقرب من سنار أوقع الدراويش الهزيمة بقوة كانت أخرجتها الحامية للاستيلاء على مخزن للحبوب ، وقتلوا رئيسها « حسن عثمان » في ١٧ أغسطس ، وبعد يومين اضطرت سنار إلى التسليم في ١٩ أغسطس ١٨٨٥ . وكان هذا التسليم في عهد الخليفة عبد الله التعايشى الذى أمر قائده محمد عبد الكريم بتخريبها والعودة إلى أم درمان ، ولقد بقيت سنار من ذلك التاريخ خراباً لا يسكنها أحد حتى أعيد تعميرها بعد استرجاع السودان .

وفي السودان الشرقى : بدأت الثورة تتحرك في كسلا عند قلوب عثمان دقنة إلى سواكن في أغسطس ١٨٨٣ . ولكنها لم تشتد إلا بعد هزيمة هيكنس في شيكان في نوفمبر من السنة نفسها ، وفي فبراير ١٨٨٤ أوقع الدراويش هزيمة كبيرة بمسكر الحامية ، الذين ما لبثوا حتى انتصروا عليهم في الشهر التالى ، واستمرت الحرب

بجبالا بين الفريقين. وطلبت كسلا النجدة من سواكن ، فاعتذر محافظها الكولونيل تشرمسيد لعدم وجود مدد لدى الحكومة وأشار على الحامية بالانسحاب إلى مصوع . وفي ١٣ أبريل ١٨٨٥ كان قد نفذ الزاد من الحامية واضطر الجنود إلى أكل الخمير وكتب مدير كسلا « أحمد عفت الشركسي » إلى القاهرة أنه لا يستطيع الصمود طويلا من غير وصول النجدة إليه سريعا ، وأخيرا اضطرت كسلا إلى التسليم للدراويش في ٢٩ - ٣٠ يوليو ١٨٨٥ .

وأما فيما يتعلق بسائر الحاميات في السودان الشرقى وعلى طول حدود الحبشة فقد سلمت القصارف أو سوق أبوسن في أبريل ١٨٨٤ ، وهرب الدراويش الحصار على القلابات ، وعلى حاميتي المتمة والخيصة .

وكان من أجل إنقاذ هذه الحاميات المحاصرة في السودان الشرقى أن أوفدت الحكومة البريطانية إلى الملك يوحنا « يوحناس » نجاشي الحبشة بعثة من الأميرال السيروليم هويت (Sir William Hewett) من قبل إنجلترا ومازون بك (Mason) محافظ مصوع (وهو أحد الضباط الأمريكان في خدمة الجيش المصري) بالنيابة عن الخديوية المصرية لإبرام معاهدة مع يوحنا لهذا الغرض . وبالفعل أبرمت هذه المعاهدة في عدوة في ٣ يونيو ١٨٨٤ - وهي المعاهدة التي أشرنا إليها عند الكلام عن الحرب المصرية - الحبشية في عهد الخديو إسماعيل . وصادقت عليها بريطانيا في ٤ يوليو ، ومصر في ٢٥ سبتمبر ١٨٨٤ . وقد تعهد يوحنا بمقتضى المادة الثالثة من هذه المعاهدة « بأن يسهل لجيش الخديوى المعظم الانسحاب من كسلا وعمديب وسنهب واجتياز أثيوبيا إلى مصوع » . بينما نصت المادة الثانية على أنه ابتداء من غرة سبتمبر ١٨٨٤ الموافق اليوم الثامن من ماسكرام سنة ١٨٧٧ ترد إلى جلالة نجاشي نجاشية الحبشة البلاد المعروفة ببلاد البوغوس ، وعند إخلاء جيش الخديو المعظم تحامى كسلا وعمديب وسنهب ترد كذلك إلى جلالة نجاشي نجاشية الحبشة وتعد ملكه الأبنية الموجودة في بلاد البوغوس التي هي الآن ملك الجناب الخديوى المعظم وترد لجلالته مع هذه الأبنية كافة الذخائر ومهمات الحرب التي تكون حينئذ فيها لتكون أيضاً ملكه . ونصت المادة السادسة على أن : « يتعهد جلالة نجاشي نجاشية الحبشة بتحكيم جلالة ملكة إنكلترا في تسوية كل خلاف عساه أن يحصل بينه وبين الجناب

الخديوى المعظم فيما بعد التوقيع على هذه المعاهدة .

وأمكن بفضل تعاون الأحباش إذا انسحاب حامية القلايات بسلام من المتمة في ٢٨ فبراير ١٨٨٥ فوصلت مصوع في آخر مايو . واحتل القلايات الدراويش بقيادة (محمد ود أرباب) في ٥ مارس ١٨٨٥ . ثم انسحبت حامية أميديب (عمديب) ووصلت إلى مصوع في ١٠ أبريل ، وكذلك أخليت سنهيت ووصلت حاميتها إلى مصوع في ١٩ أبريل ، وانسحبت حامية الجيرة في ٨ يوليو ١٨٨٥ ووصلت إلى مصوع في أوائل فبراير من العام التالى . وفي ١٢ سبتمبر ١٨٨٥ تسلم الأحباش مقاطعة بوغوص (أوسنيت) حسب المعاهدة . وهكذا بفضل تعاون الأحباش لم يسقط في أيدي الدراويش من كل هذه الحاميات غير حامية القضايف التي سلمت للدراويش في أبريل ١٨٨٤ قبل عقد المعاهدة مع الأحباش بشهرين تقريباً .

أما في ساحل البحر الأحمر والصومال وهرر : فقد تقرر إخلاء هذه البلاد تنفيذاً لسياسة الإخلاء التي قررتها الحكومة البريطانية .

واختلف الوضع السياسى في ساحل الصومال ابتداء من زيلع إلى الجنوب عن الوضع في جزء الساحل الممتد من زيلع شمالاً إلى مضيق باب المندب ، في أن السلطان العثماني كانت له حقوق في السيادة على المنطقة من باب المندب إلى زيلع لم تكن الحكومة البريطانية تعارضها ، وعلى أنها لم تعترف بها رسمياً . وذلك بينما دأبت الحكومة البريطانية على معارضة إنكار حقوق السيادة التي للسلطان العثماني على المنطقة الممتدة من زيلع جنوباً إلى رأس حاقون . وقد سويت هذه المسألة بإبرام المعاهدة البريطانية المصرية (بخصوص سواحل الصومال) في ٧ سبتمبر ١٨٧٧ ، وهي المعاهدة التي سبق أن ذكرناها عند الكلام عن استكمال وحدة وادي النيل السياسة ودعمها ، والتي أوضحنا أن الحكومة البريطانية اعترفت فيها بحقوق السيادة التي للخديوى مع تبعيته للسلطان العثماني على هذه الجهات حتى رأس حاقون . ولكن جاء في المادة الخامسة من هذه المعاهدة ما يلي :

« تعتبر هذه الشروط متممة وواجبة التنفيذ عند ما تتعهد جلالة الحضرة الشاهانية إلى حكومة دولة الإنكليز تعهداً رسمياً تاماً بأن لا تعطى بأى وجه كان

إلى أى دولة كانت من الدول الأجنبية أدنى قطعة من سواحل بلاد السومال أو من سائر البلاد التى أدخلت فى حوزة الحكومة المصرية وصارت جزءاً من ممالك الدولة العلية المعطاة إلى الحكومة المصرية ، أو أى قطعة من القطر المصرى أو البلاد التابعة له بطريق الوراثة إلى أى دولة أجنبية » .

ومعنى ذلك أن تنفيذ المعاهدة كان متوقفاً على إعطاء الباب العالى لهذا التعهد المطلوب . ومع ذلك وبالرغم من دعوته أكثر من مرة ليعطى هذا التعهد ، فقد امتنع أو لم يصدر الباب العالى التعهد المطلوب ، ولذلك فقد اعتبرت الحكومة البريطانية المعاهدة غير قائمة ، وأن فى استطاعتها لذلك التصرف بما تراه موافقاً لمصالحها . وفى ٢٩ مايو ١٨٨٤ أصدر اللورد جرانثيل إذاً تعليماته إلى السفير الإنجليزى لدى الباب العالى « اللورد دفرين » بعدم اعتبار المعاهدة قائمة ، وإبلاغ الباب العالى أن الحكومة البريطانية فيما يتعلق بجزء الساحل الممتد من زيلع جنوباً (إلى رأس حافون) قد قررت اتخاذ الترتيبات التى تراها ضرورية للمحافظة على الأمن والسلام ولرعاية المصالح البريطانية خصوصاً فى (بربرة) التى تعد عدن بحاجاتها الرئيسية . وذلك بمجرد أن ينسحب المصريون من هذه الجهات . واحتج الباب العالى بطبيعة الحال على هذا التبليغ ولكن دون طائل . وفى ١٣ سبتمبر ١٨٨٤ خرج رضوان باشا (البحرى) من السويس لإخلاء بربرة وهرر وزيلع . فوصل إلى عدن فى ٢٣ سبتمبر ، ووجد بها الضابط الإنجليزى المايجور هنتر (Hunter) فى انتظاره ، فقصداً سويماً إلى بربرة حيث قرأ رضوان باشا لأهلها الأمر العالى القاضى بإخلائها . وتسلم الإنجليز بربرة ، وفى أكتوبر ١٨٨٤ تعين « والش » (Walsh) أول موظف إنجليزى لحكومتها بمعاونة قوة من الهنود . وأخطر اللورد ليونس السفير الإنجليزى فى باريس الحكومة الفرنسية فى ٢٣ أبريل ١٨٨٥ أن « محمية » بريطانية قد تأسست فى هذا القسم من الساحل .

وفى هرر شرع رضوان باشا والمايجور هنتر منذ نوفمبر ١٨٨٤ فى تنظيم حكومة وطنية بها برئاسة عبد الله ابن أمير هرر الذى سلم للمصريين فى أكتوبر ١٨٨٥ ، محمد عبد الشكور ، وفى ٢٥ أبريل ١٨٨٥ قرأ رضوان باشا على أهلها الأمر القاضى بإخلاء هرر . . وفى أبريل ومايو ١٨٨٥ أخليت هرر

نهائياً . غير أن حكم الأمير عبد الله لم يستمر طويلاً ، إذ لم يلبث أن فتحها منليك الثاني وضعها إلى الحبشة في سنة ١٨٨٧ .

وفي زيلع ، سألت الحكومة البريطانية بواسطة سفيرها في الأستانة الحكومة العثمانية في ١٤ مايو ١٨٨٤ أن تبادر هذه الحكومة باستئناف ممارسة حقوق السيادة على الموانئ المصرية على ساحل البحر الأحمر فوراً وأن يحتل جنود عثمانيون هذه الموانئ . ثم عادت في ١٧ يوليو ١٨٨٤ فطلبت من الباب العالي أن يتخذ الخطوات الضرورية لفرض سيطرته على ميناءى تاجورة وزيلع بمجرد انسحاب الجنود المصريين منهما . ولكن الباب العالي آثر التسويف كعادته . ولما كان يخشى من قيام اضطرابات في جهة زيلع فقد صدرت التعليمات إلى اللورد دفرين في أول أغسطس ١٨٨٤ أن يبلغ الباب العالي : أنه إذا لم تكن الحكومة العثمانية مهيئة لاتخاذ الخطوات اللازمة لاحتلال زيلع فوراً فسوف يكون ضرورياً أن ترسل حكومة جلالة الملكة قوة إلى زيلع للمحافظة على النظام . ولم يمر الباب العالي هذا التحذير أى التفات . وفي ٢٤ أغسطس ١٨٨٤ أبرق الماجور هنتر إلى السير إفلن بارنج أن القوات البريطانية نزلت في زيلع . وحتى ١٨٨٧ بقيت القوات السودانية المصرية تحتل زيلع لحساب الإنجليز . ثم أنزلت الراية المصرية نهائياً في أكتوبر ١٨٨٨ .

وفي تاجورة كان الفرنسيون قد عقدوا مع أحد مشايخها « أبو بكر شحيم » معاهدة في ١١ مارس ١٨٦٢ تخول فرنسا نظير مبلغ من المال الحق في امتلاك ميناء (أوبوك) (Obok) والمنطقة المجاورة لها والبالغ مساحتها ٢٥ ميلاً مربعاً في خليج تاجورة . وانهزت فرنسا الفرصة الآن فوصل مركب فرنسي إلى ميناء (رشال) (Richal) القريب من تاجورة في أوائل مايو ١٨٨٤ مهد وصوله لضم تاجورة نهائياً لفرنسا .

أما في مصوع : فقد أبرق من سواكن الكولونيل تشرمسيد (Chernside) في ٢٢ يناير ١٨٨٥ يطلب من المسؤولين في القاهرة اتخاذ قرار سريع بشأن مصوع التي صارت تسود فيها الفوضى . ولكن الحكومة المصرية كانت عاجزة عن فعل شيء ، وصارت المسألة الآن هي النظر فيمن يكون له احتلال مصوع بعد أن تخليها المصريون ، وكان الطليان منذ ١٨٦٣ ، ١٨٧٠ قد احتلوا خليج

عصب (أصاب) ، وهم في السنوات الأخيرة مهتمون بتأسيس مستعمرات لهم حتى يتساووا في هذا المضمار مع الدول العظمى الاستعمارية ، ولذلك فهم يخشون أن يستولي غيرهم على مصوع ، وبدأوا يجسسون نبض الإنجليز في هذه المسألة فكتب اللورد جرانفيل إلى سفيره في رومة في ٢٢ ديسمبر ١٨٨٤ : أنه أبلغ الكونت نيجرا (Nigra) السفير الإيطالي في لندن أن حكومة جلالة الملكة رغبة في إخطار مشاعرها الودية نحو إيطاليا بكل الوسائل وأنه قال للكونت إن الحكومة المصرية عاجزة عن الاستمرار في التمسك بكل ساحل البحر الأحمر ، الأفريقي . وفي هذه الظروف تعود الموانئ بطبيعة الحال إلى تركيا ، وصار للحكومة البريطانية بعض الوقت وهي تنصح للباب العالي أن يعيد استيلاءه عليها . ويسره — كما استمر جرانفيل يقول — أن يلاحظ أن المسيو مانشيني (Mancini) — وزير خارجية إيطاليا ، يدرك تماماً أن ليس لنا حق ولا ندعى أن لنا حقاً في إعطاء شيء لا تملكه ، فإذا شاعت الحكومة الإيطالية احتلال بعض الموانئ موضع المذاكرة ، فإن هذه مسألة بين إيطاليا وتركيا . ولكنني استطعت تعريفه أنه فيما يتعلق بحكومة جلالة الملكة ، ليس لديها أية اعتراضات على احتلال الإيطاليين لموانئ زولا (زلا) وبيلول أو مصوع . وعلى ذلك فقد انتهزت الحكومة الإيطالية فرصة اعتداء وقع على بعض الساتحين الطليان وقتلهم في مكان قريب من مصوع ، فأرسلت أسطولها إلى مصوع في فبراير ١٨٨٥ ، وفي ٦ فبراير تسلم الطليان مصوع وانسحبت منها الحامية المصرية عائدة إلى مصر .

• • •

وهكذا أخلى المصريون السودان . ومع أن المهديين استولوا كما رأينا على بحر الغزال وسنار ودانت لهم دارفور ومديرية خط الاستواء ، ثم احتلوا في السودان الشرق كسلا والقضارف فقد اضطروا إلى الجلاء عن بعض هذه الأقاليم بعد سنوات قليلة ، فأخلوا بحر الغزال في سنة ١٨٨٦ وكذلك دارفور بعد سنة ١٨٨٩ بينما احتل الأحباش كما رأينا بوغوص سنة ١٨٨٥ ، وهرر سنة ١٨٨٧ واقتسم الإنجليز والفرنسيون والطليان بلاد الصومال فيما بينهم ، وتوغل الإنجليز في أوغندة ، والفرنسيون والبلجيكيون في إقليم بحر الغزال حتى وصلوا إلى حوض

النيل الأعلى في السنوات التالية . فكان على عهد سيطرة المهديّة إذاً أن يحدث اقتسام أملاك مصر في السودان واستيلاء الدول الأجنبية عليها . أما المشول عن ذلك فكان الخليفة عبد الله التعايشي الذي خلف محمد أحمد والذي أقام حكومة مستبدة غاشمة تسلطت على أهل السودان ، ولكنها كانت عاجزة كل العجز عن الاحتفاظ بتلك الإمبراطورية التي أسسها المصريون خلال ستين عاماً في شرق ووسط أفريقية .

* * *

— حكومة عبد الله التعايشي :

كانت حكومة عبد الله التعايشي أول وآخر حكومة أقامتها « المهديّة » في السودان . حقيقة استولت « المهديّة » على أقاليم كثيرة ، وانتشرت الدعوة أيام محمد أحمد ، وتأييد سلطانها بعد سقوط الخرطوم في يناير ١٨٨٥ ، ولكن المهديّة من وقت ظهورها كحركة ثورية في أغسطس ١٨٨١ واصطدامها مع الحكومة القائمة وقتئذ ، وهي حكومة المصريين ، إلى وفاة المهدي في ٢٢ يونية ١٨٨٥ لم تكن إلا فورات دينية متتابعة وتعتمد في انتشارها على سمعة المهدي وشهرته الشخصية كزعيم ديني قبل أي اعتبار آخر . ولقد كفت عندئذ زعامة المهدي لتوجيه الحركة أو الثورة ، فعاشت هذه من غير تنظيم ؛ لأن زعامة المهدي أغت عن التنظيم في هذه المرحلة ، ولأن النزاع كان لا يزال قائماً بين المهديين وبين السلطات الحكومية الشرعية . ولكن بعد سقوط الخرطوم من جهة ووفاء محمد أحمد من جهة أخرى ، صار ضرورياً أن يستبدل خليفة المهدي بالقوى والأساليب المتبعة حتى هذا الوقت في نشر الدعوة نظاماً ينفع في توجيه هذه القوى وتنسيق أساليبها بالصورة التي تكفل بقاء الدعوة ودعم أركانها . ذلك بأن سقوط الخرطوم كان يحدد بداية مرحلة انفردت فيها المهديّة بالسلطان في أكثر أقاليم السودان ، هذا من جهة ، واصطدمت من جهة أخرى مع حكومات ، كحكومات الحبشة ومصر وبريطانيا خصوصاً في نزاع على الأقاليم الواقعة على الحدود في الشمال والشرق أو التي تغت مصر عنها في الجنوب ؛ ثم إن وفاة المهدي لم تليث أن أنهت الحرب الدينية في السودان ، أي الحرب التي اعتمدت على تحريك الحماس

الديني لدى السودانيين ليقاتلوا تحت لواء المهدي . ذلك أن هذا الحماس الديني أخذ يفتر سريعا بعد وفاة المهدي ، لأن كثيراً من ادعاءات المهدي لم يتحقق في حياة محمد أحمد ؛ فلا هو غزا مصر ، ولا هو فتح مكة . بل إن نفوذ المهدي كان قد بدأ يضعف في الشهور الأخيرة من حياته لأسباب متعددة ، منها أنه ترك حياة الزهد والتقشف الأولى لينغمس في حياة الترف والبدخ ؛ ومنها أنه ترك الأمور تفلت من يده فاستأثر بالسلطة الفعلية خليفته الأول عبد الله التعايشي ، ومنها أنه لم يفعل شيئاً بعد سقوط الخرطوم والاطمئنان إلى زوال كل آثار الحكومة المصرية القديمة في السودان ، ليبنى الدولة الجديدة التي كان من واجب المهدي المبادرة بوضع أسسها من الآن ؛ وعجز المهدي عن استبدال سياسة التعمير والإنشاء بأساليب العنف وإثارة شعور التعصب الديني .

ولذلك فقد صار ضرورياً بعد وفاة محمد أحمد أن يؤسس خليفته عبد الله التعايشي نظاماً حكومياً ويستعوض به عن السمعة الشخصية التي كانت للمهدي ، وعن حماس التعصب الديني للدعوة ، لمواجهة مشكلات الحكم والإدارة والحرب . أضف إلى هذا أن محمد أحمد وإن كان نقل سلطاته المدنية إلى خلفائه — وكان هؤلاء في ترتيب المهدي أولهم الخليفة عبد الله التعايشي ، وثانيهم الخليفة على ودخلو ، وثالثهم بقي كرسيه شاغراً حين رفض السيد محمد المهدي السنوسي أن يشغاه ، وكان قد عرضه عليه محمد أحمد ، ورابعهم الخليفة محمد شريف ابن عم المهدي — فإنه لم ينقل إليهم سلطاته الدينية . فالخليفة عبد الله إنما هو لذلك زعيم أوحا كم ملني فحسب ، ولا يجمع في شخصه مثلما فعل المهدي الزعامتين الزمنية والدينية ، ويجب أن يعتمد لذلك في بقاء خلافته من جهة ، واستمرار المهدي «المدنية» ذاتها من جهة ثانية ، واستمرارها ضروري لاستناد خلافته عليها ، على النظام الحكومي الذي ينجح في إنشائه .

وأوجد عبد الله نظاماً للحكم يقوم على تركيز السلطة في شخصه ، فهو الذي يهيمن على الإدارة المركزية في أم درمان ، العاصمة الجديدة ، بعد أن خربت الخرطوم ، وهو الذي يعين الحكام في المديریات ، ويسمى أكثر الموظفين في الأقاليم ، ويشرف على بيت المال ، وعلى أعمال القضاء وعلى تعيين أمراء الجيوش . واستعان عبد الله بهذا النظام الحكومي على إنشاء نوع من الحكومة الاستبدادية

التعسفية نشرت الطغيان والظلم في السودان بحيث صار لا يأمن على نفسه أو ماله أحد من أفراد الناس العاديين أو كبار رجال حكومته وقواد جيوشه ، من نزوات عبد الله وهوانجسه ومخاوفه على سلطانه و « خلافته » . فاعتمد على الخيانة والغدر والمخاتلة وإشاعة الخوف ، والقسوة في تحقيق مآربه . ومع أن هناك من الكتاب من دافعوا عن طغيان عبد الله التعايشي وعن أساليبه الاستبدادية والتعسفية باعتبار أن ذلك كان ضرورياً في الظروف التي وُجد بها إذا شاء الاحتفاظ بسلطانه طويلاً أمام منافسيه الداخليين ومزاحميه على السلطة ، وأمام الأخطار التي تهددته من الخارج ، فإنه لا يجب أن يغيب عن الذهن أن المهديّة استندت أصلاً في تحريك الثورة على وجوب تحرير الناس من ظلم الحكومة القائمة واستبدادها المزعومين . ولقد واجهت حكومة المصريين الذين اتهموها بأنها ظالمة ومستبدّة مشكلات لا تقل في خطورتها عن تلك التي واجهتها « المهديّة » في هذه السنوات الأولى من قيامها — ومع ذلك فلم يعرف عنها أنها أقامت حكومة مستبدّة غاشمة متسلطة بل تأسست حكومتها المركزية والإقليمية على مبدأ إشراك العناصر الوطنية في الحكم والإدارة بالصورة التي مرت بنا في الدراسات السابقة . أو أنها أهدرت أمن الناس على أموالهم وأرواحهم ، أو أنها عندما عملت لإخماد بعض الثورات المحلية في المناطق البعيدة أو للدفاع عن حدود السودان ورد اعتداءات الأحباش وبعض القبائل في الأقاليم الواقعة في أطرافه — وتلك مشكلة اضطرت حكومة الخليفة عبد الله لمواجهتها كذلك — نقول إن الحكومة المصرية لم تعتمد كما فعلت المهديّة — حكومة عبد الله — إلى تجنيد السودانيين في جيوشها بالصورة التي انتزعت من الحقول وسائر ميادين النشاط والإنتاج الأيدي العاملة ، حتى إذا صادف أن احتبست الأمطار حصلت المجاعة — وأشهر المجاعات كانت في ١٨٨٤ ، ١٨٨٨ ، ١٨٩٠ ، — وقد ذهب ضحية المجاعة في السودان حتى سنة ١٨٩٠ خصوصاً آلاف عديدة ماتوا من الجوع في كل أنحاء السودان من دنقلة في الشمال إلى القضايف في الشرق والفاشر في الغرب . وإلى جانب هذا وقف النشاط التجاري وغيره من الأعمال . وكانت التجارة الراجعة هي تجارة الرقيق .

ولقد ترتب على هذا النظام الحكومي الذي أوجده عبد الله التعايشي أمران :

أولهما - انتكاس في أحوال السودان رجع بهذه البلاد خطوات كثيرة إلى ما يشبه نظام الإقطاع الشرقى الذى كان تقلها منه الحكم المصرى . ذلك أنه بالرغم من أن الخليفة عبد الله حكم حكماً استبدادياً تسلطياً ، وبالرغم من وجود ذلك الجهاز الإدارى الذى بناه في الحكومتين المركزية والإقليمية على بقايا الجهاز الإدارى فى العصر المصرى السابق ووضعه تحت إشرافه ، فقد استبدل بالنظام الضريبى الذى وضعه المصريون جباية الزكاة والعشور ، وتحصيل الإتاوات على نحو ما كان سارياً قبل مجئ المصريين . وكذلك سيطر بشخصه على السلطة القضائية التى عهد بها إلى قضاة يحكمون وفق الشرع الإسلامى ، واستغنى عن كل التنظيمات القضائية السابقة . ولقد بقيت الصلة بينه وبين رجاله في «العمالات» أو حكومات الأقاليم البعيدة صلة شخصية بحتة . وكان ظاهراً إذا أخطأ الخليفة في اختيار « عماله » أو قواد جيوشه . أو عجز عن كبح جماحهم ، ومنهم من كان يعيش في عمالته عيشة « السلاطين والملوك » ، كما كان يفعل محمد خالد زقل في دارفور أو يونس الدكيم في دنقلة أو الزاكي طمل في القضايف « حيث بنى قصرًا جبلاً وعاش بأبهة عظيمة » ، أو أن الخليفة ترك كبار مشايخ القبائل والرؤساء في قبائل الكبابيش والشكرية وبنى حسان ، والضبانية والبطاحين وغيرهم على هواهم - لاستطاع كل هؤلاء في أول فرصة سانحة الاستقلال في عمالاتهم أو في قبائلهم كأمرء إقطاعيين ، قد لا تربطهم أية رابطة بحكومة الخليفة عبد الله في أم درمان .

وأما الأمر الثانى : فهو أن التذمر في البلاد من حكومة الخليفة كان عاماً والسخط عليها صار شديداً حتى أسف الناس على عهد المصرية ، ولم يعد يؤيد الخليفة غير أهل الغرب وهم أهله وعشيرته من البقارة ، ثم الذين يستفيدون من النظام القائم . والذين لا يأملون في أن يترجع المصريون السودان صاروا يأسفون على عهد المهدي محمد أحمد ، أو يتوقون لنجدة الأحباش أو الإنجليز لهم . وكانت هناك كما سنرى وقائع بين عبد الله والأحباش في جهة القلابات والسودان الشرقى ، ومع الإنجليز « والمصريين » في جهة سواكن وطوكر . ويعبر عن هذا التذمر من حكومة عبد الله التعايشى والسخط عليها ، والاستنجد بالأحباش والإنجليز شاعر الشكرية الحردلو آخر عوض الكريم أبو سن شيخ الشكرية في قوله :

ناس قبـاح من الغرب جـونا جابوا التصفية ومن البيوت مرقـونا
أولاد ناس عزاز مثل الكلاب سوونا يا بابا النفس «التجاشي» ياللانكليز ألفونا
هذه النتيجة التي وصل إليها الخليفة عبد الله من الحكومة الاستبدادية
والمسلطة التي أقامها على أنقاض الحكم المصري في السودان — وهي واحدة من
نتائج أخرى خطيرة سوف نذكرها في موضعها — لم يكن هناك مفر من الوصول
إليها ، وذلك بسبب الأغراض التي كرس كل وقته وبذل كل ما يملك من جهد
وحيلة لتحقيقها ودارت حولها كل سياسته في الميدانين الداخلي والخارجي على
السواء .

ولقد تلخصت هذه الأغراض في استبقاء الحكم في يده ، ثم في ذريته من
بعده مع ما يستلزمه تحقيق هذا الهدف من تأسيس سيطرة مطلقة أو حكومة
استبدادية ، ثم تدبير الوسائل التي يمكن بها الاحتفاظ بهذه السيطرة المطلقة .
ويقول المدافعون عن حكومة الخليفة عبد الله أن مثل هذه الأغراض إنما هي
أغراض طبيعية ، ولا يسع عبد الله إلا أن يعمل لتحقيقها « بالفرصة » ، لأن
من المتعذر إطلاقاً — كما يزعمون — أن ينجح إنسان في حكم السودان إلا بطريق
هذه السيطرة أو الديكتاتورية المطلقة . ويعلل هؤلاء هذه الحاجة إلى السيطرة
المطلقة في حكم السودان بأن المشاكل التي واجهت الخليفة عند استلامه زمام
الأمر كانت جسيمة ؛ بعضها يهدد بهدم سلطانه من الخارج : حيث توجد
على حدوده الشمالية مصر تؤازرها بريطانيا ، ولم يكن معنى الإخلاء أن العداء قد
انتهى بين مصر وبريطانيا من جانب وبين حكومة الخليفة من جانب آخر أو أن
في وسع الخليفة أن يطمئن إلى انصراف مصر عن الرغبة نهائياً في استرجاع أملاكها
المفقودة في السودان ، ثم إنه لا يزال في داخل السودان عدد من الحاميات المصرية
في سنار وكسلا . لا يزال أمين باشا في مديرية خط الاستواء ، والبريطانيون
لا يزالون « مع المصريين » في سواكن ، وطالما بقيت سواكن في أيديهم فهي
بمثابة الحنجر المسدد إلى قلب البلاد — وكذلك تقع على حدوده الجنوبية الحيشة .
ولم يكن المهديون يطمثون يوماً من ناحية هذه الدولة الأفريقية « المجهولة » لهم ،
والتي توقعوا على كل حال أن يصطدموا بها عاجلاً أو آجلاً بسبب مشاكل الحدود
القديمة ، وهي مشاكل لا مفر من أن يرثها عهد المهدي من العهد المصري السابق

من جهة . وكان في وسع الخليفة عبد الله ، من جهة ثانية ، أن يثيرها في أى وقت يشاء ، وكما فعل ، ثم أن يستفز الأحباش للدخول في حرب معه لم يكن من الحكمة إطلاقاً أن يعمل هو لإثارتها .

رأى بعض المشاكل الأخرى ، فهي مشكلات تهدد سلطانه من الداخل : حيث ظلت القبائل تدين بالطاعة والولاء لرؤسائها أولاً ، بالرغم من دعوة المهدي إلى الاتحاد على أساس الحماس الديني والمصلحة المشتركة في إنهاء عهد المصرية من السودان . وكان الرؤساء ومشايخ القبائل الآن وأكثر من أى وقت مضى ، بسبب زوال النظام الحكومى السابق ، أشد ما يكونون استمساكاً بسلطاتهم وحقوقهم القبلية ، وأبعد ما يكونون رغبة في التنازل عنها ، خصوصاً الخليفة يعدونه واحداً منهم ويعدون أنفسهم أنداداً له ، ولا يتمتع بأى تفوذ ديني بالرغم من خلافته يوجب عليهم طاعته على حساب مصالحهم . ولقد كانت صعوبة المواصلات وبدائية وسائل النقل من العوامل التى جعلت صعباً ربط أقطار السودان الشاسعة وعمالاته بعضها ببعض ثم بمقر الحكومة المركزى ، الأمر الذى زاد من صعوبات الحكم والإدارة ، وشجع على ظهور الاضطرابات والثورات المحلية والاتجاهات الانفصالية . أضف إلى هذا أن موارد الخليفة كانت ضعيفة لأن البلاد فقيرة في ثروتها النباتية والحيوانية والمعدنية . إلخ ؛ وأن عبد الله لم يجد في البلاد جهازاً حكومياً أو هيئة مدربة من الموظفين للقيام على خير وجه بأعمال الحكم والإدارة ، وذلك لأن الجهاز الحكومى السابق كان قد أزيل عقب إنهاء عهد المصرية ، وكان محمد أحمد المهدي قد بدأ ينظم « درلة دينية » فحسب قائمة على أساس نشر الدعوة ، فلم يتسع له الوقت لتأسيس نظام لدولة « علمانية » جديدة .

ويجد المدافعون عن طغيان الخليفة وديكتاتوريته ما يمكنهم أن يسوغوا به هذه السيطرة المطلقة ، وأساليب حكومته التعسفية ، في قولهم إن الخليفة استطاع أن يحكم السودان مدة ثلاث عشرة سنة (١٨٨٥ - ١٨٩٨) نجح خلالها في تحقيق الغرضين اللذين تكلمنا عنهما : تأسيس السيطرة المطلقة ، والاحتفاظ بهذه السيطرة المطلقة ؛ كما نجح في إقامة جهاز حكومى أمكن أن يؤدي الخدمة المطلوبة منه طوال عهده . ولكن الحوادث التى وقعت في عهد الخليفة سواء في إمارته الداخلية أم في علاقاته الخارجية ، لا يلبث أن يتضح منها : أن الطغيان

الذي أتاح للخليفة الفرصة للقضاء على كل خصومه ومنافسيه في الداخل قد تولد من كل ما حصل من اضطرابات وثورات استنفدت قوته ، وبحيث صار يعجز عن مواجهة الخطر الخارجي وهو يستند على جبهة داخلية متحدة ؛ وأن انصرافه إلى القضاء على خصومه ومنافسيه الداخليين لتأسيس سيطرته المطلقة ، قد جعله يضطر إلى إخلاء أقاليم بأكملها في الجنوب : في مديرية خط الاستواء ، وبحر الغزال ودارفور ، فلم يستطع الاحتفاظ بالأملاك التي ورثها هناك من العهد المصري ؛ وأن مغامرته على الحبشة — والتي كان مبعثها الغرور وقصر النظر السياسي — قد أضعفته في السودان الشرقي ، وترتب على تثبيت قوى رؤساء جيشه وعماله في هذه الجهات أن فشل في الاستيلاء على سواكن ؛ وذلك إلى جانب أنها قضت على كل أمل في إنشاء علاقات ودية مع الحبشة قد يمكن الاستفادة منها عند الحاجة ، وخصوصاً في صراعه مع مصر وبريطانيا ؛ وأن الدول الطامعة في أملاك مصر القديمة في خط الاستواء وبحر الغزال وساحل البحر الأحمر ، وهرر والصومال — استطاعت الاستيلاء عليها ، ودون أن يحرك الخليفة ساكناً للمحافظة على هذه الأقاليم أو للدفاع عنها أو لاستنقاذها ، فشهد عهده اقتطاع أطراف الإمبراطورية المصرية في السودان لحساب إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وشهد عهده تسابق الاستعمار الأوربي للتوغل في أطراف السودان المصري للسيطرة على منابع النيل وعلى روافده الاستوائية وفي الحبشة ؛ وأن هذه الحكومة التي أنشأها عبد الله التعايشي كانت قواها قد أتهكت خلال هذه السنوات الثلاث عشرة حتى إنها لم تلبث أن انهارت عندما تلقت أول هجوم عليها من جيوش المصريين والإنجليز النظامية ؛ وأخيراً أن حكومة عبد الله التعايشي عجزت عن إنشاء « دولة » تعترف الدول بكيانها وتحترم حقوق السيادة التي ينبغي أن تكون لها في داخل حدودها ولقد أراد كثيرون أن يعتبروا الحكومة التي أقامها الخليفة في السودان ، واستمرت ثلاث عشرة سنة دليلاً على أن دولة مهدية قد تأسست في عهده . ولكن مما يجب أن نلفت إليه النظر الآن ، أنه لم يكن كافياً أن تقرر مصر سواء برغبتها أو ضد إرادتها ، التخلي عن السودان ، ويتم إخلاؤه فعلاً ، بل كان ضرورياً أن يصحب ذلك نزول مصر عن حقوق سيادتها على السودان ، أو أن تنزل عن هذه الحقوق تركيا صاحبة السيادة الشرعية

على مصر والسودان معاً ؛ وسواء كان هذا التنازل لصالح الشعب بأجمعه أم لصالح هيئة أو مؤسسة أو حكومة معينة قائمة بشئون الحكم والإدارة ، وذلك حتى يتسنى إنشاء « الدولة » — بالمعنى المعروف من هذا المصطلح السياسى — فى السودان . كما أنه كان ضرورياً من ناحية ثانية أن تعترف الدول بالوضع الذى ترتب على إقامة الحكومة التى أوجدها الخليفة فى هذه البلاد . ولقد كان الخليفة عبد الله نفسه مشغولاً إلى حد كبير عن تفويت فرصة إنشاء « دولة مهدية » فى السودان ، لأسباب عديدة ، من أهمها أنه أصرّ على تنفيذ برنامج التوسع الذى أتى به محمد أحمد المهدي ، فقرر غزو مصر كما سئى — وأغار على حدودها ، وانتهى الأمر بهزيمته . ولكن هذه الإغارات على الحدود المصرية أوجدت لسلطات الاحتلال البريطانى فى مصر مشكلة لا بد من حلها لتأمين الحدود الجنوبية . ثم إن العجز عن الاحتفاظ بأطراف مملكته أطبع فى الخليفة الدول التى أخذت كما ذكرنا ، تستولى على الأقاليم التى أخلاها المصريون . ولقد خلق هذا التوغل الأوروبى فى السودان مشكلة أخرى جديدة للاحتلال البريطانى فى مصر ، حيث خشى البريطانيون أن تستولى إحدى الدول على منابع النيل فتتحكم فى مياه النهر ، وتكون خطراً يهدد الاحتلال البريطانى ذاته ، فضلاً عن الضرر الذى يلحق بمصالح الاستعمار البريطانى نفسه فى أفريقية الشرقية والوسطى ، من توغل نفوذ دولة أخرى فى مناطق السودان سواء الشرقية أو الجنوبية أو الغربية منها . ولقد واجهت السياسة البريطانية هذه المشكلات إما بعقد المعاهدات والاتفاقات مع الدول لمحاولة تحديد مناطق النفوذ — وسيأتى الكلام فى هذا الموضوع فى حينه — وفعلت بريطانيا هذا على أساس عدم الاعتراف أصلاً بحكومة الخليفة عبد الله واعتبار السودان بعد أن تخلى المصريون عنه وصار إجلاًؤهم منه « ملكاً مباحاً » (Res nullius) ؛ أو بأنها واجهت هذه المشكلات بتقرير غزو السودان فى آخر الأمر لاسترجاعه — وفى هذه المرة فعلت بريطانيا ذلك على أساس مزدوج يقضى باعتبار أن السودان لا يزال « ملكاً مباحاً » من ناحية وعدم الاعتراف بالحكومة التى أقامها عبد الله التعايشى . وبأن مصر فى الوقت نفسه لم تفقد حقوقها فى السيادة على السودان بسبب تخليها عنه أو إخلائها له ، بل إنها لا زالت تملك هذه الحقوق فى السيادة عليه ، وإن كانت هذه الحقوق قد تعطلت ممارستها

« مؤقتاً » لظرف قهري خارج عن إرادتها — هو ظرف الثورة التي لا يمكن أن تلغى حق مصر في استرداد الحقوق التي فقدتها أو تعطلت مؤقتاً ، ما دامت مصر لم تعترف بصورة من الصور بانتقال هذه الحقوق التي لها إلى السلطة التي أوجدتها الثورة لممارسة شئون الحكم في الوضع الجديد .

• • •

ذلك إذا كان سجل حكومة عبد الله التعايشي . وهو سجل حكومة أقل ماتوصف به ، غير ما هو معروف عن استبدادها وتعسفها وإهدارها لحقوق الفرد حتى في هذا المجتمع الإقطاعي الذي أعاده الخليفة إلى الوجود ، — أنها أضاعت على السودانيون الفرصة العظيمة التي سنحت لهم في مستهل حياتهم الجديدة بعد انقضاء عهد معين من تاريخهم — هو عهد المصرية أو التركية — بمساوئه ومحاسنه ، لبأوغ استقلالهم وإنشاء دولة ، وطنية حديثة .

أما كيف وصلت حكومة الخليفة إلى النتائج الخطيرة التي ذكرناها ، فتفسير ذلك ، وعلى نحو ما سنوضحه الآن ، أن سياسة عبد الله بشقيها : داخلية وخارجية ، كانت مرتبطة بالغرض المزدوج الذي سبقت الإشارة إليه وهو تأسيس السيطرة المطلقة على أهل السودان والاحتفاظ بهذه السيطرة لنفسه ولذريته من بعده . ولتحقيق هذا الغرض إذا كانت الخطوة الأولى في برنامجه السياسي ، أن يعمل الخليفة عبد الله على تعزيز مسند « الخليفة » وتقويته صدود ذلك أولاً بأن يزيد من قوة « المهدي » ذاتها كعقيدة ، وهي التي يستند عليها حق « الخليفة » الشرعي في الحكم والسلطان — ويجب أن نفرق هنا بين المهدي وشعائرها كعقيدة دينية ، وبين أهل المهدي وأقاربه المعروفين باسم « الأشراف » ، وكذلك عماله وأتباعه ، وهؤلاء عمل الخليفة على تجريدهم من كل نفوذ وقضى عليهم .

وكان لتوطيد أركان العقيدة المهدية والمحافظة على شعائرها أن يني عبد الله قبة فوق قبة المهدي بأم درمان يدعو الناس إلى حجها بدلا من الذهاب إلى الكعبة « في نوفمبر ١٨٨٨ » ، واستمر معنياً بنشر الدعوة ، ويتخذ من هذه العناية في الظاهر السبب الذي يبنى عليه أكثر نشاطه السياسي . ولقد ظل الخليفة يعني بالمحافظة على شعائر المهدي مع علمه بأن الحماس الديني فتر كثيراً بعد وفاة محمد أحمد ، وأن العقلاء صاروا لا يؤمنون بها .

وأما الوسيلة الثانية لتعزيز مسند « الخليفة » ، فكانت بأن يبذل عبد الله قصارى جهده لينال — تحت ستار نشر الدعوة المهدية دائماً — الاعتراف بهذه الخليفة من جانب الأمراء والسلاطين المجاورين له ، ورؤساء الدول التي ربطت العلاقات القديمة بينهم وبين السودان ، والذين يُخشى منهم الخطر على حكومته . وكان المهدي ، محمد أحمد في سبيل نشر الدعوة قد كتب إلى كل من محمد يوسف سلطان واداي ، وحياتو بن سعيد بن محمد بلو سلطان سوكونو ، وإلى رابع الزبير الذي كان قد فر إلى الغرب بعد وقائع بحر الغزال ومقتل سليمان الزبير سنة ١٨٧٩ ، وأسس بعد ذلك مملكة في برنو بقي فيها حتى قتله الفرنسيون سنة ١٩٠٠ ؛ وإلى السيد محمد المهدي السنوسي في الجنوب ، وإلى أهل مصر وإلى الحديو محمد توفيق ، وإلى يوحنا « يوحنا » ملك الحبشة — يدعونه جميعاً إما إلى اعتناق المهدية والإيمان بمهديته أو إلى اعتناق الإسلام كذلك (في حالة يوحنا) . فبادر عبد الله الآن بإرسال الكتب إلى كل هؤلاء يبلغهم خير خلافة ويدعوهم إلى المهدية والجهاد . وكان ممن كتب عبد الله إليهم كذلك ، قبائل الحجاز الذين جعل عليهم كبيراً الأحامدة « عاملا » عليهم من قبله ، وأهل المدينة المنورة ، وإلى قبيلة قريش ، وإلى أهل نجد الذين سمي « عاملا » عليهم عبد الله بن فيصل بن مسعود ؛ وطلب مراراً من سلطان واداي محمد يوسف القيام بأمر المهدية ، وصار يستحثه على ذلك ، وعلى فتح طريق الهجرة لكل من يرغب في القدوم إلى الخليفة . وحاول الخليفة وعامله على دارفور « عثمان آدم » مراراً استمالة رابع الزبير للقدوم إلى أم درمان (١٨٨٧) ولكنه رفض ، كما رفض أيضاً كل من سلطان سوكونو ، ومحمد المهدي السنوسي الذهاب إلى الخليفة . ولكنهم كذلك لم يشاءوا فصم علاقاتهم معه أو إعلان العداء نحوه . فقد اتخذ السنوسي موقف الحياد من المهدية ، وتظاهر سلطانا واداي وسكونو أنهما صدقا الدعوة .

وكتب عبد الله إلى أهل مصر . وأرسل إلى مصر أربعة رُسل بثلاثة كتب بتاريخ جمادى الآخرة سنة ١٣٠٤ مارس ١٨٨٧ ، ووصل هؤلاء الرسل إلى وادي حلفا في أبريل فأرسلوا منها إلى القاهرة . وكان أحد هذه الكتب إلى السلطان عبد الحميد والثاني إلى الملكة فكتوريا ملكة الإنجليز ، والثالث إلى الحديو محمد

توفيق ، يدعوهم فيها الخليفة إلى اعتناق المهدية « قبل أن تطأ جيوشه بلادهم وتتقم منهم » ، وكان غرضه خصوصاً من الكتابة إلى هؤلاء الثلاثة الحصول على اعترافهم بحكومته وذلك كما يقول « دوجاريك » (Dujarric) حتى يأمن على بقاء السلطة في يده وانتقالها إلى ذريته من بعده . واعتمد عبد الله على إذاعة خبر هذه الكتب في ارتفاع ذكره ، الأمر الذي توقع أن يساعده على زيادة تركيز السلطة في يده ، والإيمان في فرض سلطان حكومته المطلق على أهل السودان ، فأخذ يبعث بصور من هذه الكتب الثلاثة إلى « جميع أمرائه في الجهات للاطلاع عليها وتلاوتها على الأنصار » . وأما الرسل الذين حملوا الكتب إلى مصر فقد عادوا منها يحملون جواباً شفويّاً عليها أثبتته « نعوم شقير » . هذا نصه : « إن أولئك الملوك الذين تجرأ سيدكم على الكتابة إليهم لأرفع جداً من أن يتنازلوا إلى مجاوبته » .

وأما الوسيلة الثالثة لتعزيز مستند « الخليفة » فكانت محاولة عبد الله أن يجعل الخليفة وراثية في أسرته — يتولاها من بعده ابنه البكر « عثمان » ، وكان نظام تولي الحكم كما وضعه المهدي يجعل الخلافة من نصيب أربعة من الخلفاء سماهم في حياته ، وجعلهم بترتيب الخلفاء الراشدين : هم الخليفة الأول عبد الله التعايشي نفسه ، والذي تولي الحكم بعد وفاة محمد أحمد على أساس أنه الخليفة الأول على حسب هذا الترتيب ، وهو في مرتبة أبي بكر الصديق ، ثم يليه الخليفة الثاني « علي ود حلو » في مرتبة عمر بن الخطاب ، ثم الخليفة الثالث في مرتبة عثمان ابن عفان ، وقد ظل هذا الكرسي شاغراً لأن المهدي خصصه للسيد محمد المهدي السنوسي الذي رفض عرض المهدي ، وأخيراً الخليفة الرابع ، محمد شريف ابن عم المهدي ، في مرتبة علي بن أبي طالب . ولكن عبد الله التعايشي أراد أن ينقل الحكم من بعده إلى ولده الأكبر كما ذكرنا فأخذ يجهد لذلك بتجريد الخلفاء الآخرين من كل نفوذ وسلطة ، وتشريدهم مع أنصارهم ، وبأن صار يستبدل بالأمراء والعمال — أي قواد الجيوش والحكام في الأقاليم — آخرين من أقربائه وأتباعه الذين يثق بهم ، ثم إنه أنشأ حرساً خاصاً عرفوا باسم الملازمين استمر عددهم يزيد وخصوصاً بعد سنة ١٨٩١ « بسبب فتنة الأشراف التي سيأتى ذكرها حتى بلغوا ألفاً أسكنهم حوله في أم درمان ، وجعل ابنه عثمان أميراً عليهم وسماه « شيخ الدين » ، ورشحه للملك بعده .

ولقد كان تعزيز مسند الخليفة من جهة والافراد بكل سلطة لممارسة السيطرة المطلقة من جهة ثانية ، وتأمين بقاء هذه السيطرة يقتضى كل ذلك أن يتعقب الخليفة بالتشريد والنق والقتل كل أولئك الذين يخشى من أن يتكروا له أو يزاحموه على الملك إما بسبب قرابتهم من المهدي « وهؤلاء هم الأشراف » أو لأنهم من عداد الخلفاء الذين يحق لهم تولي شئون الحكم بعده ، أو من كبار القواد ورجال الحكومة الذين اختارهم أصلاً محمد أحمد المهدي نفسه للقيادة أو للعمالة ، أو كان معروفاً عنهم الولاء لبيت المهدي ؛ كما يقتضى أن يولى الخليفة في مناصب القيادة والعمالة ووظائف الإدارة الأخرى رجالاً من التعايشة وأن يجعل كل اعتماده على أهل الغرب خصوصاً البقارة الذين هم أهله وعشيرته : « التعايشة من البقارة » . وذلك في تعزيز سلطانه وإذلال القبائل الأخرى ، وتفريق كلمتها حتى لا تقوم لها قائمة ؛ « ثالثاً » أن يقضى على كل اضطراب داخلي حتى يستتب له الأمر في البلاد . وعلى ذلك فقد بدأ عبد الله بإرغام الخليفة على ودخلو والخليفة محمد الشريف على تسريح جيشهما ، وكان لكل خليفة حسب النظام الذي وضعه المهدي لتوزيع القوات المقاتلة على خلفائه جيش خاص براية خاصة . فكان جيش عبد الله : وهو من التعايشة وأهل الغرب مع عناصر أخرى ، علمه الراية السوداء ، وجيش على ودخلو كانت رايته خضراء ، وجيش محمد الشريف له راية حمراء . أما جيش الخليفة الثالث والذي لم يتكون بعد فكان المنتظر أن تكون رايته صفراء . وكان جيش الخليفة عبد الله هو أقوى الجيوش جميعها . فأدمج عبد الله الآن جيشي على ودخلو ومحمد الشريف في جيش أخيه يعقوب الذي أصبح ذا شأن ووصولة في نظام الحكم الجديد ، واستبقى هو لنفسه قوة صغيرة حرساً خاصاً له . واستدعى الخليفة من الأبيض عاملها « محمود عبد القادر » وهو ابن عم المهدي الذي كان عهد بإدارة الأبيض إليه عند خروجه « أي المهدي » منها لغزو الخرطوم ؛ فحضر محمود عبد القادر إلى أم درمان ، وولى الخليفة على كردفان بدلاً منه أحد رجاله عثمان آدم . ولكن محموداً الذي أذن له الخليفة بالذهاب إلى الأبيض ليعود بأسرته منها ، لم يلبث أن أعلن الثورة ، فكان مصيره أن لقي حتفه في معركة في ديسمبر ١٨٨٥ . واستدعى الخليفة من دارفور عاملها محمد خالد زُقل الذي كان على عمالتها من أيام المهدي منذ ١٨٨٤ ،

وذكرنا أنه كان يعيش في الفاشر بأبهة عظيمة ، فخرج منها في يناير ١٨٨٦ بعد أن ترك عليها يوسف ابن السلطان إبراهيم ، وأرسل الخليفة أحد قواده « حمدان أبا عنجة » لمقابلته وتجريده في (بارة) . ولما كان الخليفة قد جرد الأشراف من الأسلحة والرايات لم يسع « زقل » إلا التسليم في يونيو ١٨٨٦ . وقد حبسه الخليفة بعد ذلك بعد أن اتهمه بالاختلاس ، فبقي « زقل » في السجن في الأبيض ثم في أم درمان إلى سنة ١٨٩١ ، فأخرجته الخليفة عندئذ من الحبس وعينه أميراً على دنقلة .

وكذلك انتهز الخليفة فرصة انكسار « محمد الخير » في واقعة جنس (٣٠ ديسمبر ١٨٨٥) ، وكان صاحب نفوذ عظيم في دنقلة من أيام المهدي ، فنحاه ثم عزله عن عمالة دنقلة ، وتولى الأمير عبد الله النجومي شؤون دنقلة ، ثم عاد الخليفة فعزل « محمد الخير » عن بربر وولى عمالها « عثمان الدكيم » وهو أحد أقاربه . وكذلك استدعى الخليفة « كرم الله الشيخ محمد الكركاوي » من بحر الغزال ، فأخلى « كرم الله » البلاد وحضر إلى (شكّا) في أكتوبر ١٨٨٦ . واستقدم الخليفة في سنة ١٨٨٧ إلى أم درمان من الغرب أعداداً عظيمة من البقارة للاستعانة بهم في دعم مركزه ضد القبائل التي كانت لا تزال تشق عليه عصا الطاعة وترفع رءوسها في ثورات من وقت لآخر ضده . وكان في مقدمة من ثاروا في وجه الخليفة عبد الله ، أحد رؤساء هذه القبائل ، هو شيخ قبيلة الرزيقات في جنوب دارفور واسمه الشيخ مادبو . فطارده كرم الله عند حضوره إلى شكّا كما طارده « محمد كركساوي » عامل شكّا ، وقبض عليه الأمير يوسف ابن السلطان إبراهيم بالقرب من جبل مرة ، ثم أعدمه « أبو عنجة » في الأبيض في أواسط فبراير ١٨٨٧ .

وكذلك ثار على الخليفة ، صالح فضل الله وسالم الكباشي ، شيخ قبيلة الكبابيش الذين عاشوا في الصحراء من شمالي الكردفان إلى دنقلة ، ولم يقبلوا المهديّة بتاتاً ، وكان شيخهم السابق ، وهو أخو الشيخ صالح قد أعدمه المهديون بعد سقوط الأبيض . وقد ساعد الكبابيش وأمدوا بالجمال حملة الإنقاذ التي أرسلت في ١٨٨٤ لتخليص غوردون . وكان الكبابيش يطعمون من قديم في الاستيلاء على مديرية دنقلة ، الغنية ، فلم تكن ثورة الكبابيش في رأي كثيرين لإسقاط الخليفة

عبد الله بقدر ما كانت لأخذ دنقلة لأنفسهم . واتصل الشيخ صالح بالحكومة المصرية التي أرسلت إليه قافلة محملة بالبنادق والذخيرة ، كان يصحبها التاجر الألماني المغامر « كارل نوفل » (Carl Neufeld) الذي طمع في إنشاء تجارة واسعة في الصمغ مع كردفان إلى جانب التجسس على حركات المهديين لحساب السلطات المصرية ، فقطع « محمد حمزة » أحد رجال عبد الرحمن النجومي الطريق على القافلة ، وقتل رجالها واستولى على ما كانت تحمله من أسلحة وأموال (١٦ أبريل ١٨٨٧) ، وأرسل « كارل نوفل » أسيراً إلى أم درمان فبقى في أسر الخليفة حتى صار استرجاع السودان في واقعة أم درمان بعد ذلك بنحو اثنتي عشرة سنة . وأما الشيخ صالح فقد بعث الخليفة وراءه بقوة من أم درمان لمطاردته ، فلقى حتفه ، وانتقم الخليفة من قبيلة الكبابيش بالعمل على إبادةها وإفنائها بعد ذلك .

ولقيت قبيلة أخرى هذا المصير نفسه ، هي قبيلة رفاعة الهوى « ويعنون بالهوى شبه جزيرة سنار » ، أو جهينة الغرب تمييزاً لهم عن رفاعة الشرق أو جهينة الشرق — فقد كان رئيسها المرضي أبو روف شيخ بني حسان يسلك مسلك الزعيم الإقطاعي الذي وإن كان المهدي قد أمّره على جيش كبير لحصار سنار في أواسط ١٨٨٤ ، فقد ظل يحتقر الخليفة عبد الله ، ولم يلبث أن شق عليه عصا الطاعة بعد أن كان بايعه بالخلافة ، ورفض القدوم إلى أم درمان فأرسل الخليفة حملة ضده ، فانهزمت قبيلة المرضي الذي قتل (في أكتوبر ١٨٨٧) وأرسلت رأسه إلى أم درمان .

وفي ديسمبر ١٨٨٧ أوقع جيش الخليفة بقيادة عثمان آدم الهزيمة بالأمير يوسف الذي طمع في استرداد ملك آبائه وأجداده في دارفور منذ أن تركه عليها محمد خالد زقل ، ورفض القدوم إلى أم درمان . فأخذ عثمان آدم الفاشر في يناير ١٨٨٨ وطارد رجاله الأمير يوسف ، وقتلوه ، وأرسل عثمان آدم رأسه إلى أم درمان . وفي نوفمبر ١٨٨٨ لقي نفس المصير ، قبيلة البطاحين « وباديتهم شرقي النيل الأزرق بين رفاعة والحلفاية » . وكان قد فر جماعة منهم من جيش النجومي بسبب جماعة سنة ١٣٠٦ هـ (١٨٨٨ - ١٨٨٩) ، ورجعوا إلى باديتهم يقطعون الطريق ويسلبون وينهبون . فأرسل الخليفة ضدهم جيشاً قوياً هزمهم شر هزيمة ، فلقى

أكثر كبارهم حتفهم وأسر الباقون . وفيهم ٦٧ رجلاً ، قتلهم الخليفة في أم درمان . ثم لم تلبث أن قامت الاضطرابات في دارفور من جديد ، بسبب حركة « أبي حمزة » التي أشرنا إليه سابقاً ؛ وهو الذي ذكرنا أنه ادعى احتلال كرسي الخليفة الثالث عثمان ، وأنه قام ليفتح طريق الحج إلى مكة ، وأن الناس التفوا حوله من جهات الغرب . ولقد كتب أبو حمزة إلى الخليفة عبد الله يعلمه بظهوره . وتطاييرت الشائعات عن زحف الفقيه إلى الأبيض والخرطوم وانتصاره على جيوش الخليفة الذي أخذ يتهاى للهرب إلى بربر . أو إلى الجنوب ، ولكن الذي حصل أن أبا حمزة هزم جيشين أرسلهما عثمان آدم الواحد بعد الآخر لقتاله في أكتوبر ١٨٨٨ ، ولقد كان في وسع « أبي حمزة » أن ينال الفاشر لو أنه زحف عليها فوراً بعد انتصاره . ولكنه لم يبدأ زحفه عليها إلا في فبراير ١٨٨٩ ، وعندئذ كانت الإمدادات قد وصلت من أم درمان إلى عثمان آدم . وقد ذكرنا كيف أن أبا حمزة مات بالحدري وأن أنجاه « ساعة » قتل بالقرب من الفاشر في الواقعة التي عرفت « بواقعة ساعة » حيث انتصر عليه عثمان آدم في ٢٢ فبراير ١٨٨٩ وأرسل عثمان آدم رأس « ساعة » إلى الخليفة في أم درمان . وحاول عثمان آدم الاقتصاص من القبائل التي ناصرت أبا حمزة ، فخرج بجيشه من الفاشر قاصداً إلى الغرب . ولكن لم يلبث أن أصيب بمرض . فرجع إلى الفاشر حيث توفي بها في سبتمبر ١٨٩٠ ، وأرسل الخليفة بدله « محمد أحمد » على عمالة كردفان ودارفور وشكا — التي كان أسماء الخليفة عليها . وقد استمر « محمود أحمد » يغزو القبائل المناوئة أو ينعقد حركات العصيان في دارفور وجبال النوبا وبحر الغزال ودار قمر ودار تامة — وكان ظهر في دار تامة فقيه جديد ، من قرية أبي حمزة ، يدعى المهدي ، فهزمه محمود أحمد وقتله في مارس ١٨٩٥ ؛ وكذلك أوقع بشخص آخر من دار تامة كذلك ادعى هذه المرة أنه النبي عيسى « أكتوبر ١٨٩٥ » . وقد بقي محمود أحمد في عمالته حتى استدعاه الخليفة من الفاشر ، فوصل أم درمان بجيشه « في مايو ١٨٩٧ » للاشتراك في عملية وقف زحف حملة استرجاع السودان . وهكذا كان الخليفة في بداية ١٨٨٩ قد استطاع أن يوطد سلطانه الداخلي في السودان نتيجة لهذه الإجراءات الصارمة والعنيفة التي حطم بها نفوذ الأشراف وقضى على قبائل الكبابيش ورفاعة الهوى والبطاحين . وفي دارفور على الأمير

يوسف وأب حمزة والذين ادعوا المهدي في دار تامة . وهذا إلى أنه نحى وأقصى قواد البلوش والحكام الذين من أسرة المهدي أو أتباعه ، ملأ المناصب بأقربائه ورجاله الذين يثق هو في ولائهم وطاعتهم له . ولذلك فقد كان يبدو من هذه الناحية أن الخليفة عبد الله حقق الغرض الأول من حكومته ، وهو التمتع بالسيطرة المطلقة في البلاد والاحتفاظ بهذه السيطرة زمناً طويلاً .

ولكن هذه الأساليب القاسية والصارمة ذاتها في الانتقام من أعدائه والقضاء على مزاحمه وتخصومه من جهة ، ثم اعتماد عبد الله على أهل الغرب « البقارة - التعايشة » الذين سودهم على أهل النيل من جهة ثانية ، لم يلبث أن أثار العداء الدفين بين أهل النيل وأهل الغرب ، وجمع كلمة المتذمرين من حكومته والمعارضين لها الذين التفوا الآن حول الخليفة محمد الشريف وأقرباء وأتباع المهدي : « الأشراف » ليتآمروا على حكومة التعايشة وعلى خلع الخليفة في نوفمبر ١٨٩١ . واستقدم المتآمرون أتباعهم سرّاً إلى أم درمان للقيام بثورة فجائية يقضون فيها على شخص الخليفة ، ويقلبون النظام القائم ، ويتخذون من استنادهم على اسم المهدي مبرراً لفعل ذلك .

ولكن الخليفة - الذي استخدم نظاماً للمخابرات ناجحاً دائماً - لم يلبث أن علم بالمؤامرة في الوقت المناسب فوقعت مناوشات بين الفريقين وسط البلدة (أم درمان) ، وتوسط الخليفة على ودحلو لإعادة السلام . وقبل « الأشراف » وأنصارهم الصلح مع الخليفة على أساس أن يسترجع الخليفة محمد الشريف المركز اللائق به مع تعيينه في مجلس الخليفة عبد الله ، وأن يخصص هذا له ولأقرباء المهدي رواتب تكفيهم ، وأن يسلم « الأشراف » في نظير ذلك سلاحهم إلى الخليفة وأن بطيعوه طاعة عمياء (٢٥ نوفمبر ١٨٩١) . وكان في أثناء هذه الاضطرابات أن تمكن الأب « أوهو وأندر » من الفرار من أم درمان .

ولكن هذا الصلح لم يثن الخليفة عن الانتقام من رؤساء الفتنة . فلم يمض عشرون يوماً على تأمينه للأشراف حتى قبض على جماعة منهم ، وأرسلهم إلى عامله الزاكي طعل في فاشودة فقتلهم ، ثم إنه مهن الخليفة محمد الشريف (مارس ١٨٩٢) ، وحدّد إقامة أبناء المهدي البالغين ، وحبس عدداً كبيراً من الدناقلة المتهمين في الفتنة ، ونفى عدداً من التعايشة - قبيلته - كانوا أرادوا

انتهاز فرصة الفتنة فتآمروا على قتله أخذاً بثأر أحدهم ، فقبض الخليفة عليهم وأرسلهم إلى الرجاف (يوليو ١٨٩٢) . وأرسل إلى الرجاف كذلك عدداً من المعلمين الذين كانوا اتفقوا على الاشتراك في الفتنة مع الأشراف ، ولكن هؤلاء وشوا بهم إلى الخليفة . وفي الشهر التالي (أغسطس ١٨٩٢) قبض الخليفة على زعيمين كانا آخر من بقي من رؤساء الأشراف فأرسلهما مكبلين إلى الزاكي طمل في فاشودة فقتلتهما . ولم يكن باقياً من الأشراف المعروفين بعد هذه الحوادث غير اثنين : محمد عثمان أبي قريجة ، وكان وقت فتنة الأشراف عاملاً على كسلا ، فاستدعاه الخليفة وولى مكانه « مساعد قيدوم » وأرسله إلى خط الاستواء بدعوى توليته أعمالها ، فلما وصل إلى الرجاف قبض عليه أميرها وسجنه كطلب الخليفة ؛ أما الثاني فكان محمد خالد زقل ، وقد نفاه الخليفة إلى الرجاف (١٨٩٣) .

ويقول « ثيوبولد » (A.B. Theobald) في كتابه عن المهديّة تعليقاً على حادث غدر الخليفة بالأشراف ، الذي سبقه الظاهر بالصلح إنه من أسوأ ما وقع من حوادث في عهد الخليفة عبد الله . ثم يقول : « لقد كان الخليفة كما هي عادته دائماً في كل ما يمس مركزه هو نفسه ، لا يعرف الشفقة ولا الرحمة » .

بعد تصفية فتنة الأشراف ، أمكن أن يتمتع الخليفة بتلك السيطرة المطلقة في الحكم ، التي أرادها ، فلم يحدث في السنوات الأربع التالية (١٨٩٢ - ١٨٩٦) - أي حتى الوقت الذي بدأت فيه العمليات العسكرية لاسترجاع دنقلة ثم السودان بأكمله - لم يحدث أن تعرضت حكومته لأية أخطار داخلية من منافس أو مزاحم للخليفة على السلطة . ومع أن الخليفة في هذه السنوات التالية لم يلجأ كذلك إلى المذابح ووسائل الإبادة الأخرى التي قضى بها على البطاحين أو الكبابيش أو غيرهم ، وبالرغم من أنه صار يميل إلى الاستفادة من واقع أن السيطرة المطلقة في الحكم قد صارت خالصة له ، كي يتدفع بعهد من الاطمئنان والسلام الداخلي ، الأمر الذي جعله كما يرى « دوجاريك » يمنح إلى محاولة السير في سياسته الخارجية على طريق التفاهم مع سلاطين الغرب من جهة ، ويسعى لإزالة كل أسباب العداء بينه وبين الأحباش فحسب بل وليعقد معاهدة تحالف معهم - فإنه بالرغم من هذا التبدل في سياسته الداخلية والخارجية بعد

عام ١٨٩٢ ، بقيت أساليبه تتصف بالعنف والبطش . فكان من الذين غضب الخليفة عليهم ، القاضي أحمد على الذى سجنه ومنع عنه الطعام حتى مات فى يوتية ١٨٩٤ ، ثم القاضي حسين الزهرة الذى مات نفس الميتة فى العام التالى ؛ وكان قبل ذلك غضب على الزاكي طعل الذى مات فى سجن أم درمان « فى سبتمبر ١٨٩٣ » .

* * *

ذلك إذا كان مبلغ ما وصل إليه الخليفة عبد الله فى فرض تسلطه وطغيانه على أهل السودان ، ليصل إلى السيطرة المطلقة التى أراد بها تقوية مسند « الخليفة بالصوره التى تمكنه من محاولة أن يجعل هذه الخليفة وراثية فى بيته . ولقد أشرنا سابقاً إلى أنه مثلما دارت سياسة التعايشى الداخلية حول إنشاء هذا الملك الوراثى ، فقد دارت سياسته الخارجية كذلك حول نفس هذا الغرض ؛ ولكن على خلاف ما وصل إليه من سياسته الداخلية ، ترتب على سياسة الخليفة رجعية أن أثرت طائفة من المشكلات التى عجز عن إيجاد حل لها والتى هدمت فى النهاية صرح الدولة المنتظرة التى أراد إقامتها . وأما سبب هذا الفشل فى سياسة الخليفة الخارجية فهو اعتقاده أن كسب المعارك والحروب يزيد من سمعة ونفوذ « الخليفة » وهيبتها فى الداخل والخارج معاً ، فيقوى مسندها ، وتكفل هذه التقوية بقاءها . وكان هذا الاعتقاد وهو الذى حفز الخليفة على الدخول فى مغامرات الحروب على حدوده الشمالية مع مصر وعلى حدود الشرقية مع الحبشة ، دون أن يحسن تقدير القوة التى عليها خصومه ، أو يزن الآثار التى قد ترتب على هزيمته ، إذا قدر له أن يهزم فى هذه الحروب ، ومبلغ الأذى الذى تلحقه الهزيمة بمشروعاته فى الملك الوراثى .

بدأ الخليفة بأن صار يصل الحرب التى بدأت أيام المهدي فى السودان الشرق وفى سنار . وقد شاهدنا عند الكلام فى موضوع « إخلاء بقية السودان » ، كيف سلمت حامية كسلا فى ٢٩ / ٣٠ يوليو ١٨٨٥ ؛ وقد حضر عثمان دقنة إليها وأخذ البيعة للخليفة عبد الله ، ثم اشتبك عثمان دقنة فى مناقشات مع الأحباش فى الحدود ، فجاء « الراس الولا أو الوله » (Ras Alula) إلى « كوفيت » فى ٢٣ سبتمبر ١٨٨٥ وتمكن من هزيمة عثمان دقنة الذى انسحب إلى كسلا ، وأما فى سنار

فقد ذكرنا أن حاميتها سلمت للدراويش في ١٩ أغسطس ١٨٨٥ . واستمرت المناوشات الحدودية مع الأحباش . وتسبب عن استمرارها تكدير العلاقات بين يوحنا « يوحنا » ملك الحبشة ، والخليفة عبد الله الذي لم يظهر من جانبه أنه يريد وقف العداء مع الحبشة . فشن الأحباش هجوماً كبيراً على القلابات ، وأوقعوا بعاملها « محمود ودأرباب » هزيمة كبيرة في أوائل يناير ١٨٨٧ وأحرق الأحباش القلابات ، وقتل في المعركة « محمود ودأرباب » . وعندئذ سمي الخليفة لعمالتها واحداً من أنخص أقاربه هو « يونس الدكيم » ، وأرسله إليها في مارس ١٨٨٧ بجيش عظيم ، لأن القلابات كما صار الخليفة يقول : « ثغر حصين في حدود الحبشة ، وحفظ السودان يقضى بحفظه مسدوداً » . ومن ذلك الحين بدأت الحرب التي لم يكن هناك ما يدعو لقيامها إلا أن كلا الرجلين — يوحنا وعبد الله — كانا يتصفان بالغرور والكبرياء وحب المغامرة وإثارة الحروب . وكان الأحباش أول من بدأ هذه الحرب بهجومهم الذي ذكرناه على القلابات . وكتب الخليفة إلى الملك يوحنا في مارس ١٨٨٧ بحمله مسئولية الحرب التي نشبت بسبب اعتداء « يوحنا المتكرر » بالقتل والأسر والنهب والضرر . . . على ضعفاء المسلمين الذين بالقرب من بلده ، ولأنه صار يأوي إليه كل من يرتد عن دينه من المسلمين » ، ويفسر كذلك إرساله الجيوش لمقاتلته — أي مقاتلة يوحنا — بما لثغر القلابات من أهمية استراتيجية ، فيقول : « ولما لم يمكن تركها سداً على ذلك الحال ، وتعين الالتفات إلى صدك عن هذا الحال ، عينا الجيوش الكافية من الأنصار أهل النجدة والحماية إلى الإقامة بالثغر الموالي لجهتك صداً لما يتوقع منك » . واشترط الخليفة مطالب معينة لوقف الحرب مع الأحباش هي : رد الأسرى في الواقعة الماضية ، وإعادة المنشقين والمرتدين ، الذين ذكر الخليفة أسماءهم ، والكف « عن التعدي على بلاد الإسلام من الآن فصاعداً » . وأن يلزم حدوده « ولا يمد لغيرها يداً » . ثم دعا الخليفة — أي دعا يوحنا — إلى اعتناق الإسلام ، « والدخول في صحبة المهدي » . وأما إذا لم يفعل يوحنا شيئاً من ذلك فقد توعد الخليفة بمناجزته الحرب .

وعندما لم يجب « يوحنا » على هذا الكتاب ، استدعى الخليفة من الغرب أحسن قواده « حمدان أبو عنجة » ، وأرسله إلى القلابات بجيش عظيم في أكتوبر

١٨٨٧ ، بينما أخذ « يونس الدكيم » العامل على القلايات يرسل بعوث الغزو للإغارة على أرض الحبشة في جهة القلايات ، يغزو ويغنم ويسبي ويحرق الحلال ويخرب الكنائس . وبلغ « أبو عنجة » القلايات في ديسمبر ١٨٨٧ . ولما كانت القيادة العامة في القلايات من نصيب « أبي عنجة » فقد ثقل الأمر على يونس الدكيم ، وهو من أقرباء الخليفة ، فبادر هذا باستدعائه إلى أم درمان . وفي يناير ١٨٨٨ خرج « أبو عنجة » لغزو الحبشة . وكان الخليفة عبد الله بعث بكتاب آخر إلى « يوحنا » في معنى كتابه الأول ؛ ولكن دون نتيجة .

وأما أبو عنجة فقد زحف بجيشه متوغلا في أرض الحبشة ؛ واتخذ الأحباش خطة الانسحاب حتى يبعدوا الدراويش من قواعدهم ، فيسهل حينئذ هزيمتهم وأخلى الأحباش القرى التي في طريق الجيش الزاحف ، ولكن المؤن التي صادفها الدراويش بالرغم من ذلك كانت وفيرة . وعلى مسافة ثلاثين ميلا شمال غندار « قندار » انهزم الأحباش هزيمة كبيرة ، وزحف أبو عنجة على « غندار » في ٢١ يناير ١٨٨٩ فسلمها ثم أحرقها ، وعاد بالأسلاب إلى القلايات . ثم إن أبا عنجة لم يلبث أن خرج بعد أربعة شهور من القلايات ، في يونيو ١٨٨٨ لغزو الحبشة ثانية . ولكن في هذه المرة لم يشتبك مع الأحباش في أية معارك ، واكتفى أبو عنجة وقواده — وكان من هؤلاء في المرتين الزاكي طمل — بأعمال النهب والسلب والتنكيل والقتل والتخريب . وكانت العودة من هذه الغزوة إلى القلايات في أغسطس ١٨٨٨ .

هذه الحرب أنهكت قوى الأحباش والمهديين معاً . وفي ٢٥ ديسمبر ١٨٨٨ كتب يوحنا « ملك صهيون » ملك ملوك الحبشة — إلى المعظم دجاج أبي عنجة « يعرض الصلح على أساس التزام كل فريق بعدم الاعتداء على حدود الآخر ، ويعرض عقد معاهدة مع الدراويش الغرض منها الاتفاق والتشاور كما قال يوحنا « ضد أولئك الذين يحضرون من بلاد الإفرنج والترك وغيرهم الذين يريدون أن يحكموا بلادكم وبلادنا مزعجين لكم ولنا . أولئك أعداؤكم وأعداؤنا نحاربهم ونهينهم ونحرس بلادنا وممالكنا منهم » . وأرسل يوحنا وفداً إلى أم درمان ليعرض الصلح على الخليفة . وكان من أسباب رغبة يوحنا في الصلح ، إلى جانب أن قواه أنهكتها حروبه مع المهديين ، أن الطليان منذ احتلالهم مصوع في ٥ فبراير ١٨٥٨ ،

اشتبكوا في حروب مستمرة مع الأحباش ، سوف نذكرها في موضعها حتى صار يوحنا يخشى منهم على بلاده ، وأراد أن يعقد صلحاً مع الدراويش حتى يتفرغ للطلليان وهم الأعداء الذين قال عنهم في رسالته إلى أبي عنجة إنهم يحضرون من بلاد الإفرنج . وفي رأى بعض المؤرخين أن يوحنا كان يقصد من إرسال وفده إلى أم درمان بعروض الصلح ، التجسس على البلاد وعلى قوات الخليفة . وسواء أكانت رغبة يوحنا الحقيقية الصلح ، وهو الأرجح ، أم أنه يبغى فقط التجسس على الخليفة - فقد ضاعت فرصة السلام على كل حال ، لأن الخليفة رفض عروض الصلح وطلب من يوحنا إذا شاء الصلح أن يعتنق الإسلام ؛ ولأن « أبي عنجة » اعتبر كتاب يوحنا له إهانة عظيمة لأنه ناداه في صدر الجواب - كما كتب أبو عنجة إلى يوحنا في يناير ١٨٨٩ جواباً على رسالته : بقوله « دجاج أبو عنجة » - : « فاعلم أنني لست بدجاج وإنما أنت الدجاج لكفرك ... » . وهكذا استعد الفريقان لمعركة حاسمة ، ولكن لم يلبث أبو عنجة أن مرض ومات في ٢٩ يناير ١٨٨٩ فتسلم القيادة الزاكي طمل ، وهو الذي أوقع بالأحباش هزيمة بالغة عندما دار القتال في واقعة القلايات في ٢٩ مارس ١٨٨٩ - وقد أصيب يوحنا في هذه الواقعة بجرح مميت - ثم في واقعة عند العطيرة في ١٢ مارس ؛ وكان في هذه الواقعة أن وقع في قبضة الدراويش جثمان يوحنا فحز الزاكي طمل رأسه وبعث به إلى أم درمان .

أنهت المعركة الأخيرة - معركة القلايات - حرب الحبشة . ويعين هذا الانتصار في مارس ١٨٨٩ أوج السلطان الذي بلغه عبد الله التعايشي ، حيث امتدت حكومته في أقطار السودان ، فلم يعد خارجاً عن نفوذه غير أقاليم خط الاستواء التي لم يخرج منها أمين باشا إلا في أواسط هذا العام ، وغير سواكن التي بقيت في حوزة البريطانيين ، وهذا بينما كان الخليفة قد استطاع توطيد سلطانه الداخلي على نحو ما شاهدنا في بداية هذا العام . ولم يعد هناك أي احتمال لأن تنجح إذا قامت ضده أية ثورة أو حركة عصيان .

ولكن هذا النجاح الظاهري كان يحمل في طياته بذور الضعف والانحلال . فالخليفة عبد الله قد دفع في مقابل إنشاء حكومته المسيطرة علينا ثمناً باهظاً في صورة دماء مسفوكة ، وتخريب ، وتعطيل للزراعة والتجارة ، وجماعات ،

وطغيان ، وتدمير وسخط ، وانقسام بين أهل النيل وأهل الغرب ، ولقد رأينا كيف صار الأشراف يتربصون به الدوائر ، حتى قضى عليهم في « فتنة الأشراف » المعروفة . والخليفة قد دفع كذلك ثمناً باهظاً في مقابل تأمين حدوده من ناحية الحبشة : حروب انتهت بانتصارات ، ولكن هذه كانت انتصارات وقتية ، كبذنته خسائر فادحة ، مات في أثناءها أبو عنجة أقدر قواده ، وانعدم كل أمل في إمكان أن يتعاهد المهديون أو يتحالفوا مع الأحباش لدرء الأخطار التي سوف تهدد الخليفة بعد ذلك . أضف إلى هذا كله أن انتهاء حرب الحبشة بهذا النصر في واقعة القلابات ، جعل الخليفة يصمم على غزو مصر ، ذلك الغزو الذي طالما عقد النية عليه ، ووجد نفسه مرغماً على إرجائه بسبب مشاكله الكثيرة ، وسنحت له الفرصة الآن للقيام بمغامرته الكبرى ، وهي المغامرة التي اقتضته في النهاية ثمناً باهظاً : خسارة ذلك الملك الذي ظل ثلاث عشرة سنة يعمل لتأسيسه في السودان .

* * *

وكانت وادي حلفا آخر المراكز في الحدود المصرية ، بعد أن قررت سلطات الاحتلال في مصر بعد واقعة جنس (٣٠ / ١٢ / ١٨٨٥) الانسحاب من بطن الحجر توفيراً للمتاعب وللنفقات ، ومنذ مايو ١٨٨٦ خرج الإنجليز من حلفا وتركوا بها حامية مصرية ، بينما أبقوا قوة منهم « الإنجليز » في أسوان لمؤازرة الحامية المصرية عند الضرورة . وعلى مسافة ثلاثين ميلاً جنوب حلفا امتدت منطقة تفصل بين آخر مراكز الحدود المصرية وبين (سرس) التي هي أول مراكز المهديين في الشمال . وهذه المنطقة استمرت مسرحاً لمناوشات حدودية متعددة ، كما كانت تروج دائماً الشائعات بأن جيشاً من الدراويش يحتشد عند (سرس) لغزو مصر .

وحاولت سلطات الاحتلال في مصر الوصول إلى تسوية لمشكلة الحدود الجنوبية بطريق المفاوضات مع المهديّة . وكان في وسع الخليفة عبد الله تأمين حدوده من ناحية مصر دون حاجة إلى الدخول في حرب معها ، لو أنه قبل المفاوضات . فقد أبرمت الحكومة البريطانية مع الباب العالي اتفاقاً في القسطنطينية في ٢٤ أكتوبر ١٨٨٥ لمعالجة المسألة المصرية ، كان أساساً المهمة ترتيب مسألة الجلاء

عن مصر في ظروف سيأتى ذكرها « بعثة درموند وولف » . وكان في هذا الاتفاق أن تم تحديد الموضوعات التى وافق الطرفان : بريطانيا والباب العالى ، على بحثها . كما نص على أن ترسل كل من الحكومتين مندوباً « أوقوسيرا » إلى مصر ليتشاور المندوب العثمانى « أحمد مختار باشا الغازى » مع الحديو « فى أفضل الوسائل لتهدئة السودان بالطرق السلمية » . وبناء على هذه الرغبة إذاً فى تهدئة السودان بالوسائل السلمية . أوفدت حكومة القاهرة إلى وادى حلفا يوسف باشا شهدى لمحاولة المفاوضة مع الدراويش (مايو ١٨٨٦) ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل . وبقي الخليفة عبد الله مصعباً على غزو مصر .

وفي أكتوبر ١٨٨٦ خرج عبد الرحمن النجوى من بربر قاصداً إلى دنقلة في طريقه إلى حدود مصر ، فوصل إلى دنقلة في نوفمبر ، وأرسل مقدمة جيشه إلى (سرس) ووقعت بين الدراويش بقيادة النور الكنزى وبين حامية حلفا معركة في ٢٨ أبريل ١٨٨٧ انهزم فيها النور الكنزى الذى قُتل . ولكن النجوى بادر بإرسال جيش قوى لاحتلال (سرس) في يونيو ، وحضر النجوى إلى (سرس) ببقية جيشه في ١٦ ديسمبر ١٨٨٧ . ومن هذا الحين بدأ الدراويش يشنون عدداً من الغارات « الغزوات » على نقاط الاستحكامات المصرية حول حلفا وبقيت (سرس) دائماً قاعدة لأعمالهم العسكرية . حتى إذا تقرر نهائياً غزو مصر - بعد انتهاء حرب الحبشة - خرج النجوى من دنقلة في ٣ مايو ١٨٨٩ وكان قد ذهب إلى أم درمان لتلقى أوامر الغزو ، فوصل (سرس) في ٢٢ يونيو ، وزحف بالجيش جميعه على معتوقة فوصلها في ٢٨ يونيو . وعند (أرجين) شمال وادى حلفا انهزم النجوى في ٢ يوليو ولكنه استطاع الانسحاب ومواصلة الزحف إلى (بلاجة) أو (البلينة) (Belanga) على مسافة ٢٥ ميلاً من (أرجين) ، واستمرت زوارق المدفعية تتعقبه في النهر ، فوصل إلى (بلاجة) في ١٠ يوليو ، فوقف عندها في انتظار النجديات التى علم أنها في طريقها إليه من الجنوب .

وفي ١٥ يوليو ١٨٨٩ وصل السير فرنسيس غرنفيل (Sir Francis W. Grenfell) سردار الجيش المصرى إلى بلاجة (البلينة) ليشرف على العمليات بنفسه . واتضح بعد عمل استكشاف لمعسكر الدراويش أن كثيرين من عسكرهم يفرون يومياً إلى الجيش المصرى ، وأن قوات النجوى صارت فى يأس شديد ، ولا مؤن لديها

حتى إن العسكر يأكلون جملهم وحيولهم وخيولهم ؛ ويعيش غير المحاربين على نوى البلح المسحوق . ولذلك بعث السردار غرنفيل باشا بكتاب إلى النجوى في ١٦ يوليو يدعو إلى التسليم ، ويعده بالأمان ، ويحذره من الهلاك ويتوعده إذا هو أصر على القتال . فقرأ النجوى هذا الكتاب على قواده ، وأجاب السردار في ١٧ يوليو بأنه لا يريد إلا الاستيلاء على مصر بأكملها ، ويطلب منه التسليم وأن يعتنق الإسلام ، ويذكره بمصير هيكس وغوردون الذي سوف يكون مصير السردار كذلك إذا لم يفعل .

ووصلت النجدات إلى النجوى في ٢٥ يوليو . فبدأ الرجف إلى الشمال ثانية في ٢٨ يوليو بعد أن توقف في « البلينة » ثمانية عشر يوماً . وسار الجيش في سرعة أكثر مما فعل في زحفه الأول بالرغم من نقاد المؤن والأغذية التي لديه ، فوصل الدراويش بعد ثلاثة أيام إلى نقطة تقع على مسافة أربعة أميال جنوب قرية طوشكى .

ووصل غرانفيل إلى طوشكى في ٣١ يوليو لتولى قيادة المعركة المنتظرة ؛ واجتمع لديه في طوشكى حوالى (٣٦٨٥) مقاتلا من المصريين والسودانيين والإنجليز مع ٨٠ مدافعاً ، وطائفة من القواد الإنجليز منهم اللواء كتشنر باشا ؛ بينما كان القائم مقام ونجت بك (Wingate) من هيئة أركان الحرب . وفي ٣ أغسطس وقعت معركة طوشكى ، وهى من المعارك الحاسمة ، استمرت خمس ساعات فقط ، وانهمز فيها الدراويش هزيمة ساحقة فخسروا (١٢٠٠) قتيل و (٤٠٠٠) أسير . كان من بين القتلى الأمير عبد الرحمن النجوى نفسه وطفل له « سنه خمس سنوات » وجد ميتاً معه ، بينما وجد طفل ثان له على قيد الحياة ، أسر ودخل في خدمة الجيش المصرى فيما بعد « هو عبد الله النجوى » .

بعد هذه الهزيمة صار احتلال (سرس) من جديد في ١١ أغسطس ١٨٨٩ وأمكن ترميم الخط الحديدى بينها وبين حلفا . وأما الدراويش فقد تفهقروا إلى الجنوب فاتخذوا مراكزهم في (ساردة) على مسافة ١٣٠ ميلاً جنوب وادى حلفا و ١٠٠ ميل من (سرس) . وبقوا في (ساردة) حتى أجلوا منها في سنة ١٨٩٦ . وبهذه المعركة تكون قد تحطمت نهائياً آمال الخليفة عبد الله وتبددت أحلامه في فتح مصر . ومن ذلك الحين : زال الخطر لعدة سنوات تالية عن حدود مصر

الجنوبية من ناحية الخليفة التعايشي . ولأول مرة منذ ١٨٨٥ ساد الهدوء التام منطقة هذه الحدود الجنوبية ، وتأيدت الثقة في حسن استعداد الجيش المصري بالحديد . وقد علق « كرومر » على آثار هذه المعركة فقال :

« لقد أسفر انتصار طوشكي عن نتائج هامة ؛ فقد ونحزفقا » هذا الانتصار فقاعة المهدية ! وأبان أن الدراويش قد لا يزالون أقوياء لأغراض الدفاع في صحاريهم النائية وغير المضيفة ، ولكنهم لم يعودوا يبعثون على الخوف كمهاجرين أو معتدين . لقد أعطى هذا الانتصار الثقة للجيش والشعب المصري ولأوروبا ؛ وأقام الدليل على أن أولئك الذين استندوا إليه ضرورة " تحطيم المهدى " في الخرطوم ، كانوا مخطئين ؛ وأنهم مع صواب ما ذهبوا إليه من افتراض غزو الدراويش لمصر ، كانوا متغالين من تقدير قوة الدراويش الهجومية أو العدوانية ؛ وأن الحركة المهدية كانت أقل تماسكا وترابطا وأقل خطورة مما كان مفروضا أصلا أن تكون عليه .

ولم يكن الخليفة أكثر توفيقا في اشتباكه مع الحماية الموجودة في سواكن . وكانت سواكن المركز الذي قررت سلطات الاحتلال البريطاني الاحتفاظ به في السودان الشرقي . ومع أن خارج أسوار سواكن كان عثمان دقنة صاحب السلطان الكامل ، فقد كان ضروريا أن يستولى الخليفة عبد الله على ميناء سواكن نفسها لتنمية تجارة الرقيق مع بلاد العرب ، ولأن سواكن طالما بقيت بها قوات إنجليزية مصرية سوف تبقى دائما مركزا للوثوب منه على حكومة الخليفة وتهديدها .

وعلى ذلك فقد استمرت المناوشات حول سواكن بين دقنة وحامية سواكن . وكان المحافظ الجديد على سواكن وقتئذ الكولونيل كتشنر . في أوائل نوفمبر ١٨٨٧ وكان قد احتل عثمان دقنة قرية (هندوب) على مسافة ١١ ميلا إلى الشمال الغربي من سواكن . فقرر « كتشنر » مباغتة دقنة في هجوم مفاجئ على معسكر الدراويش في هندوب . (١٧ يناير ١٨٨٩) . ولكن هذا الهجوم لم يأت بالنتيجة المطلوبة لأن دقنة تمكن من الهرب ؛ ولم تلبث أن جاءت الإمدادات في الشهور التالية من أم درمان ، وأخذ يحاصر سواكن ذاتها في سبتمبر . وكان قد تعين مكان « كتشنر » محافظ آخر هو هولدميث (Hollid Smith) ، منذ ١٣ سبتمبر ١٨٨٨ ، فطلب الإمدادات التي جاءت من مصر . وحضر كذلك

سردار الجيش المصرى « غرانفيل » ليتولى بنفسه العمليات العسكرية . وفى ٢٠ ديسمبر ١٨٨٨ التحم السردار مع عثمان دقنة فى واقعة « الجميزة » — والجميزة اسم طابية كانت إلى جانب طابية أخرى هى طابية الشاطئ — لحماية آبار الماء لحماية سواكن . وفى هذه الموقعة انهزم عثمان دقنة . ولكن « غرانفيل » أوقف العمليات العسكرية باعتبار أن المعركة — كما يقول بعض الكتاب — كانت دفاعية فقط . وأما عثمان دقنة فقد انتقل إلى طوكر (فى فبراير ١٨٨٩) ، التى تقع فى وسط دلتا خور بركة الغنية ، والتى يعتمد عليها المهديون فى تموين جيوشهم فى السودان الشرقى ، والتى إذا خرجت من أيديهم ، اضطروا إلى التخلي عن السودان الشرقى بأجمعه .

ولكن لم يحصل تغيير جوهري خلال العامين التاليين على الموقف . وبقي الحال على ذلك إلى أن توافرت الأسباب التى جعلت السلطات فى سواكن تقرر القيام بعمل حاسم لكسر شوكة عثمان دقنة وإضعاف نفوذ المهديّة فى السودان الشرقى .

فقد ترتب على انتشار الدراويش حول سواكن ، ووجود طوكر فى أيديهم من جهة ، والقلابات من جهة ثانية ، بعد انتصارهم المعروف على يوحنا من مارس ١٨٨٩ — أى بقائهم أصحاب السيطرة فى السودان الشرقى ، أن صارت السلطات فى سواكن تواجه مشكلة خطيرة هى جواز أو عدم جواز استمرار المعاملات التجارية بين سواكن والداخل . وذلك لأن أكثر النشاط التجارى كان منصرفاً إلى نقل الأسلحة والذخائر والمؤن إلى القبائل الداخلية ، وكان المتوقع أن يحصل عثمان دقنة على هذه الأسلحة والمواد التى يمكن صنع الذخيرة منها . كما أنه كان هناك رأى بأن تسليح القبائل يشجع البدو على إعلان العداء ضد المهديّة . ولذلك فقد سلكت السلطات فى سواكن لحل هذه المشكلة طريقاً كان نارة يجيز إطلاق التجارة وتارة أخرى يطلب وقفها وذلك عندما يبدو أن قوة عثمان دقنة آخذة فى الزيادة . وقد بنى الحال على ذلك خلال العامين التاليين . أضف إلى هذا أن الاقتصار على امتلاك سواكن دون مراقبة بقية أجزاء الساحل شجع على نشاط تجارة الرقيق وتصدير الرقيق إلى بلاد العرب . وشكت السلطات البحرية البريطانية من تعذر مراقبة هذه التجارة فى البحر الأحمر ما دامت أجزاء الساحل

الأخرى بعيدة عن الرقابة . وثمة سبب ثالث هو أن القبائل المحلية كانت متذمرة من الطغيان الذي نشره عثمان دقنة . ولكنها وحدها لا تستطيع مناوئته ، وأما إذا لقيت تشجيعاً من الحكومة في سواكن فمن المحتمل أن تقوم هذه القبائل بالثورة . ومع ذلك فقد نال من سمعة السلطات في سواكن بقاؤها مكتوفة الأيدي ، بينما يهزأ عثمان دقنة من دولتين : إنجلترا ومصر ، تعجزان عن الحركة وترضيان بقاء قواتهما محصورة في سواكن . وأخيراً فإنه كان من أثر توسع الإيطاليين في الساحل وفي الداخل بعد استيلائهم على مصوع ١٨٨٥ ، وبعد أن عقدوا مع الأحباش معاهدة « أوتشالي » (Ucciali) سنة ١٨٨٩ ، وإعلانهم إنشاء مستعمرة إرتريا في العام التالي — في ظروف سوف يأتي ذكرها — نقول إنه كان لهذا كله أثر في أن تزيد مخاوف الحكومة الإنجليزية من التوسع الإيطالي في السودان الشرقي ، خصوصاً وأن الطليان ادعوا أن معاهدة « أوتشالي » أدخلت الحبشة بأسرها تحت حمايتهم ، وطلبوا الآن الاستيلاء على كسلا ذات الموقع الهام في منتصف الطريق تقريباً بين الخرطوم ومصوع . وعلى ذلك فقد صار يشكو السفير الإنجليزي في رومة اللورد دفرين ، في فبراير ١٨٩٠ ، من أن الطليان يحاولون الامتداد إلى النيل الأعلى والسودان . بينما أخذ « السير إفلن بارنج » في القاهرة يحذر حكومته من نفس الخطر ويبين لها في إلحاح ضرورة احتلال طوكر .

وفي سواكن صار يحافظها « هولـد-سميث » (Hollid Smith) ينادى بضرورة الهجوم على طوكر ، وإرغام عثمان دقنة بعد طرده منها على الارتداد والانسحاب إلى العظيرة .

وترددت الحكومة البريطانية في أول الأمر في الموافقة على خطة الهجوم هذه . لأسباب أهمها : أن إخلاء السودان كان سياسة الحكومة البريطانية ، ولا يعنى سماحها بالعمليات العسكرية ضد عبد الرحمن النجوى في حدود مصر الجنوبية أنها غيرت سياستها ، لأن الحرب ضد النجوى إجراء دفاعي بعكس الهجوم المقترح على عثمان دقنة . أضف إلى هذا أن هذا الهجوم وإن بدأ كعملية في نطاق ضيق أول الأمر فمن المتوقع لضرورات الحرب التي يتعذر التكهّن بها الآن ، أن يتسع نطاقه في سلسلة من العمليات التي سوف تنقل هذا الهجوم الضيق إلى عملية عسكرية كبيرة ، ولأن هذه العمليات العسكرية تتطلب نفقات مالية

طائلة . في حين أن المالية المصرية لا تزال تمر في دور النقاهاة . وهذا إلى جانب أن الجيش المصري الجديد لا يزال في حاجة إلى التدريب . وأخيراً لأن الرأي العام البريطاني سوف يتعذر إقناعه بقبول هذا التحول المفاجئ وغير المنطقي في سياسة بلاده في هذه المسألة .

ولكن في بداية سنة ١٨٩١ ، عُرِف عن عثمان دقنة أنه غادر طوكر ليغزو قبائل (الحباب) الذين خرجوا على طاعته . والحباب قبيلة كبيرة تنتشر من رأس قصار إلى مصوع . وذهب دقنة لقتالهم ومعه أكثر جنده وتلك فرصة مواتية للهجوم على طوكر . ثم إن هولد سميث ، محافظ سواكن ظل يشكو من كثرة تهريب الرقيق إلى بلاد العرب ، ومن العصابات التي تركها عثمان دقنة في (هندوب) و (تمائي) لقطع الطريق ، وللتضييق على سواكن . واستأذن هولد سميث في الاستيلاء على هندوب . وعندما أذن له استولى عليها في هجوم مفاجئ في ٢٧ يناير ١٨٩١ ، ثم استولى على (تمائي) في ٣ فبراير .

وقد يكون لنجاح هذا الهجوم المفاجئ على هندوب أثر في إقناع الأورد سولسبري رئيس الوزارة البريطانية ووزير الخارجية معاً ، إلى جانب الاعتبارات التي ذكرناها ، بالموافقة على مهاجمة طوكر . فأبرق في ٧ فبراير ١٨٩١ بالموافقة . وفي ١٩ فبراير ١٨٩١ حصل الهجوم بقيادة « هولد - سميث » على جيش عثمان دقنة في طوكر . وانهمز الدراويش هزيمة بالغة .

وكانت معركة طوكر من المعارك الفاصلة . فقد سقطت طوكر في أيدي السلطات الحكومية في سواكن ، في نفس اليوم الذي سقطت فيه من سبع سنوات مضت في أيدي الدراويش . واضطر عثمان دقنة الآن إلى الارتداد إلى العظيرة ، واتخذ مقره في قرية (آدار أمه) (Adar ama) على مسافة ٢٠٠ ميل إلى الغرب ومن تاريخ هذه الواقعة تضعضعت قوة عثمان دقنة ، ولم يستطع استرجاعها بعد هذه الضربة التي أصابته . وسلمت القبائل ، وانفتح طريق التجارة بين سواكن وبربر ، وارتاح الرأي العام البريطاني لهذه النتيجة ، ولم يحدث شيء مما كانت تخشاه الحكومة البريطانية من حيث اتساع نطاق العمليات العسكرية خصوصاً وقال « كرومر » في تعليقه على واقعة طوكر : « إنها حققت للسودان الشرقي ما حققته واقعة طوشكي لوادي النيل ، فهي قد أجلت الدراويش من هذا

الإقليم ، وجعلت ممكناً أن يبدأ الإصلاح ، وأن تبذر بذور الحضارة .
ولقد هدأت الأمور في السودان الشرقى بعد هذه الواقعة مدة السنوات الثلاث
التالية ، وإلى أن اشتبكت جيوش الخليفة مع عدو جديد ظهر في هذه المنطقة ،
هم الطليان الذين لم يكن يتوقع الخليفة أن استيلاءهم على مصوع في فبراير
١٨٨٥ سيجعلهم بعد سنوات قليلة مصدر الخطر المباشر على حكومته في هذه
الناحية ، وأن يكون نشاطهم في حالتى النجاح والفشل على السواء ، من العوامل
التي جعلت الحكومة البريطانية في النهاية تقرر استرجاع السودان .
وقصة الخطر الإيطالى في السودان الشرقى إنما هى جزء من قصة اقتسام
أملاك مصر القديمة في السودان على يد الدول الأجنبية ، والتي عجزت حكومة
الخليفة عبد الله عن الدفاع عنها والاحتفاظ بها .

• • •

د - اقتسام أملاك مصر في السودان :

كانت الدول التي اقتسمت أملاك مصر في السودان ، وهى الأملاك التي
قلنا إن حكومة عبد الله التعايشى عجزت عن المحافظة عليها - هى إنجلترا وإيطاليا
وفرنسا والحبشة بين ١٨٨٢ ، ١٨٩٢ ، كما استطاع ليوبولد الثانى ملك بلجيكا
أن يصل وقتئذ وفي السنوات التالية إلى تعديل حدود « ولاية الكونغو الحرة »
البلجيكية التي أنشأها في أفريقية الوسطى الغربية - في بعض منها على حساب
قسم من أملاك مصر في مديرية خط الاستواء .
وعلى ذلك فقد أسس الطليان على أنقاض أملاك المصريين في السودان الشرقى
وساحل البحر الأحمر مستعمرة أرتريا ، وعلى الساحل الأفريقى المطل على المحيط الهندى
مستعمرة الصومال الإيطالى ، واستولت الحبشة على هرر في الظروف التي ذكرناها ،
وأنشأ الفرنسيون عند باب المندب مستعمرة الصومال الفرنسى ، وراحوا يتوغلون في
إقليم بحر الغزال ، بينما أنشأ الإنجليز مستعمرة الصومال البريطانى « الإنجليزى »
تطل على خليج عدن ، وأسسوا في الداخل على أنقاض مديرية خط الاستواء ،
محمية أوغندة . وتمكن ليوبولد ملك البلجيك من استئجار « حاجز لادو » .
وتاريخ إنشاء كل هذه المستعمرات هو قصة ضياع هذه الأملاك المصرية .

١ - الأملاك المصرية في الصومال :

(١) الصومال الإنجليزي :

تألف الصومال الإنجليزي من المنطقة التي تضم موانئ زيلع وبلهار وبربرة على خليج عدن وهي التي استولى عليها الإنجليز منذ أن أخلاها المصريون بين عامي ١٨٨٥ ، ١٨٨٨ . وقد مرّ بنا أن هرر التي ميناؤها زيلع استولى عليها منليك الثاني ملك شوى في سنة ١٨٨٧ . وفي معاهدة ٢ / ٩ فبراير ١٨٨٨ اعترفت فرنسا بالحماية البريطانية على ساحل الصومال البريطاني ، وسوف يأتي الكلام عن هذه المعاهدة مرة ثانية في موضوع الصومال الفرنسي . ولما كانت الدول قد اتفقت في مؤتمر برلين « المادة ٣٤ من قرار برلين في ٢٦ فبراير ١٨٨٥ » على أن تقوم كل دولة بتبليغ الدول الأخرى عندما يتم لها امتلاك جزء من الأراضي أو السواحل الأفريقية غير أملاكها الراهنة ، أو بدون أن يكون لها أملاك سابقة ، أو عندما تؤسس « محمية » لها في هذه الجهات — فقد أبلغت بريطانيا الدول في ٢٠ يوليو ١٨٨٧ ، أن الساحل الصومالي ابتداء من رأس جيبوتي إلى بندر زيادة (Boader Siyada) قد وضع تحت الحماية البريطانية . ولم تعترض دولة من الدول عن هذا التبليغ .

(٢) الصومال الفرنسي :

والأصل في تأسيس هذه المستعمرة ، امتلاك الفرنسيين لميناء (أوبوك) (Obok) والمنطقة المجاورة لها . وكانت الحكومة الفرنسية أوعزت إلى « هنري لامبرت » (Henri Lambert) قنصلها في عدن اختيار نقطة تصلح كمحطة لسفنها في هذه الجهات فابتاع ميناء « أوبوك » من مشايخها في سنة ١٨٥٥ ، وفي سنة ١٨٦٢ عقد « شيفر » (Scheffer) معاهدة مع مشايخها لامتلاكها . و « أوبوك » هذه واقعة على خليج (جون) تاجورة من خليج عدن . وفي ٩ أبريل ١٨٨٤ عقدت فرنسا معاهدة صداقة مع سلطان ناحية أخرى في طرف جون تاجورة تسمى (قبة الخراب) ، وفي ٢١ سبتمبر ١٨٨٤ عقدت فرنسا معاهدة مع سلطان تاجورة « أبلغتها رسمياً إلى الحكومة البريطانية في ١١ فبراير ١٨٨٥ » ، وبمقتضى هذه المعاهدة تنازل

سلطان تاجورة عن المنطقة من (رأس على) إلى (قبة الخراب) ، وفي ١٨ أكتوبر ١٨٨٤ تنازل سلطان تاجورة عن (رأس على) و (سجالو) (Sagallo) و (قبة الخراب) ، وفي ١٤ ديسمبر ١٨٨٤ تنازل كذلك عن أراض أخرى لفرنسا .

وأما الخطوة التالية الهامة ، فكانت تأسيس محطة أفضل في الجهة المقابلة (لأوبوك) على خليج تاجورة ، وذلك عند رأس جيبوتي (Jibuti) ، وهي نقطة تسيطر على نهاية طريق القوافل من هرر ومن الحبشة — في سنة ١٨٨٧ . وحصل الاحتكاك بين السلطات في الصومالين الفرنسي والإنجليزي ، لأن الفرنسيين احتلوا موقعا (=دونجاريتا) (Dongarita) على الساحل بين زيلع وبربرة ويدخل في دائرة النفوذ الإنجليزي ، فأُسفر هذا الاحتكاك عن عقد اتفاق إنجليزي — فرنسي في ٢ / ٩ فبراير ١٨٨٨ لتحديد مناطق النفوذ في خليج تاجورة وعلى ساحل الصومال ، على أساس أن يتخلى الفرنسيون عن (دونجاريتا) ، وأن يعترفوا بالحماية الإنجليزية على ساحل الصومال من عند خط الحدود الفاصل بين الصومالين الفرنسي والإنجليزي لغاية (بندر زيادة) آخر حدود الصومال الإنجليزي الشرقية الحالية ، وذلك في نظير أن يعترف الإنجليز للفرنسيين بنفوذهم في سواحل خليج تاجورة . ولما كان هذا الاتفاق مؤسسا على اعتبار أن هذه الأراضي « ملك مباح » (Res Nullius) ، مع أن لمصر وتركيا معا حقوقا في السيادة عليها ، فقد بقي هذا الاتفاق سرا مكتوما لعدم إزعاج تركيا أو مصر ، ولم يذع أمره إلا في سنة ١٨٩٤ . ومن المسلم به أن الحكومة البريطانية ما كانت تعقد أصلا هذا الاتفاق إذا كانت تعترف وقتئذ بأنه لا يزال لمصر حقوق على هذه الأراضي بعد إخلائها . ولقد أرادت إنجلترا أن تصل من اتفاق ٢ / ٩ فبراير ١٨٨٨ إلى تحقيق غرض آخر هو منع امتداد النفوذ الفرنسي إلى الحبشة . فتعهدت الحكومتان الإنجليزية والفرنسية — في المادة الرابعة من مواد هذا الاتفاق — بأن لا تسعيا لضم هرر ، أو لوضعها تحت الحماية ، واعتبرت الحكومتان أن هذا التعهد بالامتناع من جانبيهما عن الضم أو الحماية لا يعني أنهما متنازلتان عن حقهما في معارضة أية محاولات قد تقوم بها دولة أخرى للاستيلاء على هرر أو لوضعها تحت حمايتها . واعتبرت الدولتان أن استيلاء الحبشة على هرر لا يدخل

في منظور هذه المادة ، لأن الحبشة من الدول الأفريقية ، وليست دولة كبرى ،
أى من الدول التى تعنيها المعاهدة .

وفي مايو سنة ١٨٩٦ وضعت هذه الأقاليم تحت إدارة موحدة ، وصارت
تعرف باسم الصومال الفرنسى ، وجعلت عاصمته جيبوتى .

(٣) الصومال الإيطالى :

احتل الطليان بقية الساحل الجنوبي لخليج عدن بعد آخر حدود الصومال
الإنجليزى عند نقطة بندر زيادة ، ثم الساحل الصومالى إلى نهر جوبا « الحب » .
وبدأ احتلال الطليان عقب احتلال الإنجليز لخليج عدن (١٨٨٤) . وفي فبراير
١٨٨٩ قبلت سلطة أوبيا « فى الصومال » الحماية الإيطالية ؛ وفي أبريل من
السنة نفسها قبلت فى شمالها سلطنة « ميجورتين » هذه الحماية . ولما كان الطليان
عقدوا مع منليك معاهدة « أوتشالى » (Ucciali) السالفة الذكر فى قرية بهذا
الاسم فى (٢ مايو ١٨٨٩) ، وادعوا أنها أعطتهم حق الحماية على الحبشة ،
ورفض منليك - فى ظروف سيأتى ذكرها - هذا التفسير للمعاهدة وناقش
ادعاءات الطليان على بلاده ، فقد صار يهتم الطليان بأن ينالوا من البريطانيين
الاعتراف بحقوقهم فى المنطقة المتاخمة لأملاك الآخرين ، أى فى الصومال الإيطالى
والاعتراف بادعاءاتهم فى السودان الشرقى كذلك . ووافق البريطانيون من جانبهم
على تحديد مناطق النفوذ بينهم وبين الطليان فى الصومال من جهة ، وعلى إطلاق
يد الطليان فى احتلال كسلا والبلاد المجاورة لها حتى نهر العظيرة من جهة ثانية ،
وذلك خوفا من أن تنهار حكومة الخليفة عبد الله قبل أن تكون مصر بلغت من
القوة أو القدرة المالية ، ما يهيئها لاسترجاع أملاكها المفقودة . فأرادت الاحتفاظ
بالحقوق التى لمصر فى هذه الجهات .

وعلى ذلك فقد أبرم اتفاقان بين إيطاليا وإنجلترا فى ٢٤ مارس ، ١٥ أبريل
١٨٩١ لتحديد منطقة النفوذ الإيطالى . فاتفق ٢٤ مارس ١٨٩١ ، يرسم خط
الحدود بين منطقة النفوذ البريطانى والإيطالى ابتداء من نهر جوبا « الحب » إلى
النيل الأزرق بحيث يدخل الصومال الإيطالى ومستعمرة أرتيريا إلى رأس قصار ،
أقصى نقطة على الساحل الأرتيرى فى الشمال ، وبحيث تدخل كذلك كسلا

والمنطقة المجاورة لها لغاية نهر العطبرة ، في دائرة النفوذ الإيطالي ، بينما تخرج قسمايو من دائرة هذا النفوذ عند أقصى حدود الصومال الإيطالي الجنوبية ، كما يخرج بطبيعة الحال من دائرة النفوذ الإيطالي الصومالان : البريطاني والفرنسي .
وما يجدر ذكره أن الحكومة البريطانية ولو أنها أطلقت يد إيطاليا في احتلال كسلا والجهات الممتدة إلى نهر العطبرة إذا دعت ضرورة الموقف الحربى إلى هذا الاحتلال ، فقد احتفظت في نفس المعاهدة بحقوق الحكومة المصرية في استرجاع هذه المنطقة « بما فيها كسلا » من إيطاليا بمجرد أن تنهى الحكومة المصرية لذلك . ويقول وليم لانجر (William Langer) في كتابه عن الدبلوماسية الأمبريالية : « الواضح أن هذا الجزء عينه من السودان كان عليه أن يخضع لنوع من المعالجة يختلف عما تعالج به مناطق البحر الأحمر الأخرى التى كان لمصر عليها نفس الحقوق القائمة . والسبب في ذلك بطبيعة الحال هو أن كسلا تقع على نهر هام يلتقى بالعطبرة ، وتبغى الحكومة البريطانية ويهمها أن تملك بعض السيطرة عن طريق مصر على مورد الماء » .

ويقول « لانجر » إن هذه الرغبة من جانب بريطانيا في إبعاد الطليان عن نهر النيل تنضج من النتيجة التى وصلت إليها بريطانيا في كل اتفاقاتها مع هؤلاء ، حيث كانت هذه دائما أن تبقى دائرة النفوذ الإيطالي بعيدة بنحو المائة ميل عن أقرب مكان لمشارف هذا النهر . وعلى ذلك فقد نصت المادة الثالثة من اتفاق ١٥ أبريل ١٨٩١ على أن تتعهد الحكومة الإيطالية بالامتناع عن إقامة منشآت للرى على نهر العطبرة قد تؤثر على كمية المياه الواصلة إلى النيل .

وفي اتفاق ٥ مايو ١٨٩٤ بين إنجلترا وإيطاليا ، أمكن أن يستكمل تخطيط الحدود الذى بدأ في الاتفاقيين « البروتوكولين » السابقين بين منطقتي النفوذ الإنجليزى والإيطالي في خليج عدن وفي الصومال . وفي معاهدة « أديس أبابا » التى أبرمها عن الحكومة البريطانية « رنيل رود » (Rennell Rodd) مع منليك الثانى في ١٤ مايو ١٨٩٧ — وسوف يأتى الكلام مفصلا عن هذه المعاهدة في موضعه — تعدل بمقتضى الملحق الثالث لهذه المعاهدة خط الحدود بين الصومالين الإنجليزى والفرنسي كما رسمت المعاهدة الإنجليزية — الفرنسية في ٢ / ٩ فبراير ١٨٨٨ ، ثم خط الحدود بين الصومالين الإنجليزى والإيطالي كما رسمته المعاهدة الإنجليزية

— الإيطالية في ٥ مايو ١٨٩٤ ، بحيث أدخلت ضمن حدود الحبشة بلاد العيسى
آهروال .

ب — الأملاك المصرية في بحر الغزال ونخط الاستواء :

« منذ تسليم لبتون » (Lupton) في بحر الغزال ١٨٨٤ ، وانعزال أمين باشا
في نخط الاستواء بقيت هاتان المديريتان من الناحية العملية ، بدون حكومة .
وكانت سلطة الخليفة عبد الله لا أثر لها هناك . ومن المحتمل أن الخليفة نفسه لم
يكن يرحب بإنشاء عمالات في هذه الجهات البعيدة لا يلبث الأمراء الموفدون إليها
حتى يستقلوا بالحكم فيها . ولذلك فقد احتفظ الخليفة بمخفر أمامي فقط في
الرجاف ، اتخذ منه منى للمغضوب عليهم . وبقي الخليفة ورجال حكومته
يجهلون ما يقع من حوادث في هاتين المديريتين حتى بدأت تروج الشائعات في
أم درمان منذ ١٨٩٢ عن وجود أوربيين لا يعلم أحد عنهم شيئاً في هذه المنطقة .
أما هؤلاء الأوربيون ، في بحر الغزال فكانوا من البلجيكيين والفرنسيين
الذين أرادوا التوغل في هذا الإقليم من ناحية ، ثم كانوا من الإنجليز الذين أرادوا
التوغل في نخط الاستواء .

ولقد ترتب على نشاط هؤلاء وهؤلاء أن فقدت مصر أملاكها في هذه الجهات
— أو جزء كبير منها — لحساب إنجلترا وفرنسا وبلجيكا خصوصاً .

(١) محمية أوغندة : (Uganda Protectorate)

يبدأ النفوذ الإنجليزي في أوغندة من وقت حملة « ستانلي » لإنقاذ أو انتزاع
أمين باشا من مديريةية نخط الاستواء في الظروف التي مرت بنا (١٨٨٩) . وعندما
وصل أمين إلى زنجبار : (إلى باجامويو) (Bagamayo) مع حملة ستانلي رفض
العودة إلى أوربا ودخل في خدمة الحكومة الألمانية ، وعاد إلى بحيرة
ألبرت لينشئ منطقة نفوذ ألمانية في نخط الاستواء . ولكن قتله تجار الرقيق العرب
في ٢٣ أكتوبر ١٨٩٢ .

وكان الألمان قد بدأوا يتوغلون في داخل أفريقية الشرقية منذ أن انتهزوا
فرصة ضعف سلطان زنجبار « سيد برغش » فعقدوا المعاهدات مع طائفة من

رؤساء القبائل في الداخل، وأسسوا في سنة ١٨٨٥ « شركة أفريقية الشرقية الألمانية »
 الأمر الذي جعل الإنجليز يؤسسون عندئذ « شركة أفريقية الشرقية البريطانية »
 (British East Africa Association) برئاسة السير وليم ماكينون (Sir William Mackinnon)
 وتنافست الشركتان على مناطق النفوذ . وعقدت إنجلترا وألمانيا في ١٩
 أكتوبر وأول نوفمبر ١٨٨٦ أول اتفاق لتحديد مناطق نفوذهما على حساب سلطنة زنجبار
 التي انكمشت حدودها إلى شريط ضيق على امتداد الساحل ، بعد أن استأجرت الشركتان
 الأراضي اللازمة لهما من زنجبار . وفي اتفاق آخر في ٢ يوليو ١٨٨٧ أطلقت يد
 ألمانيا في الأراضي الواقعة جنوب بحيرة فكتوريا ، بينما جعلت لبريطانيا الأراضي
 الواقعة شمال البحيرة . وفي ١٨٩٠ ألغت الحكومة الألمانية الشركة الأفريقية
 الشرقية الألمانية ، وابتاعت من سلطان زنجبار الأراضي التي كانت تستأجرها
 الشركة . وفي ١٤ يونيو ١٨٩٠ أبرمت ألمانيا وإنجلترا معاهدة تنازلت ألمانيا
 بموجبها عن سلطنة ويتو (Wito) والمنطقة الواقعة بين هذه وبين (قسمايو) ، وهي
 الأراضي التي كانت ألمانيا استولت عليها حديثاً « ١٨٨٩ » . وبفضل هذه
 المعاهدة امتدت أراضي الألمان في الشمال فصار يحدها خط يمتد من الشاطئ
 الغربي لبحيرة فكتوريا إلى حدود ولاية الكونغو الحرة البلجيكية ، إلى الجنوب
 قليلاً من بحيرة ألبرت . فأبعدهم هذا الخط من أقاليم النيل الأعلى . بينما فصل خط
 الحدود في الجنوب بين أملاكهم وبين أفريقية الوسطى البريطانية ، وهكذا تنازلت
 ألمانيا عن كل ادعاءاتها على أوغندا ، واعترفت بانفراد بريطانيا بحق الحماية
 على جزيرتي بمبا (Pemba) وزنجبار ، وبذلك قسمت نهائياً أراضي سلطان زنجبار .
 وكان في هذه الأثناء أن وصل أمين باشا إلى « باجامويو » مع ستانلي من
 خط الاستواء (في ٣ ديسمبر ١٨٨٩) . ورفض أمين كما عرفنا العودة إلى مصر
 وأوربا والتحق بخدمة الشركة ثم الحكومة الألمانية ، وعاد إلى (كافاللي) التي
 بلغها في يوليو ١٨٩١ ليعمل على ضم مديرية خط الاستواء للشركة « أو الحكومة »
 الألمانية . ولكن تجار الرقيق العرب الذين ساءهم مصادرة أمين بوصفه موظفاً
 ألمانياً لتاجرهم وإطلاق سراح الرقيق الذي معهم وذلك في المنطقة التي حاول أن
 يدخلها أمين في دائرة نفوذه ، سرعان ما انتقموا منه بقتله في ٢٣ أكتوبر
 ١٨٩٢ كما قدمنا .

على أن حادث « إنقاذ » أمين وخروج حملة ستانلى لهذه الغاية كانت أثارت اهتمام الاستعماريين الألمان الذين تجهزوا حملة إنقاذ لحسابهم الخاص فى سنة ١٨٨٨ برئاسة الدكتور كارل بيترز (Karl Peters) الذى كان يرجو أن يسبق حملة ستانلى فى الوصول إلى أوغندة وإنقاذ أمين . ومع أن هذه الحملة لم تنل أى تعصيد من جانب الحكومة الألمانية التى لم توافق عليها ، فقد قال عنها « كارل بيترز » : « إنها لم تكن لمجرد النزهة ، ولكنها مجهود استعماري وسياسى على نطاق واسع » . ذلك أن الاستعماريين أرادوا انتهاز الفرصة لوقف النفوذ الإنجليزى فى أفريقية الشرقية والوسطى ، وكان « كارل بيترز » كبير الأمل فى أن يسبق ستانلى فى الوصول إلى أمين ، فيدخله فى خدمة الحكومة الألمانية ، ويعتمد عليه فى توسيع سلطان حكومته إلى بحيرة فكتوريا والمستعمرة الألمانية الواقعة إلى الجنوب وهى (أفريقية الشرقية الألمانية) ، وبذلك يقطع على الإنجليز طريق التوسع فى الداخل ، بينما يصل سلطان الألمان إلى النيل الأعلى .

ومع أن ستانلى سبق فى الوصول إلى أوغندة وإنقاذ أمين ، فقد شاهدنا كيف كادت هذه المشاريع تتحقق عندما دخل أمين فعلا فى خدمة الحكومة الألمانية . أما « كارل بيترز » نفسه فقد اتجه فى سيره صوب الشمال على طول الساحل حتى تخطى نهر (تانا) متوغلا فى الداخل . وفى مارس ١٨٩٠ كان قد بلغ أوغندة وعقد مع ملكها « موانجا » (Mwanga) ابن « إميسا » (Metesa) معاهدة وضعت بلاد هذا الأخير تحت حماية ألمانيا .

ولكن كل هذه الجهود ذهبت سدى عندما أبرم الإمبراطور وليم الثانى مع إنجلترا فى ١٤ يونية ١٨٩٠ المعاهدة التى سبقت الإشارة إليها والتى تنازل فيها الإمبراطور عن كل ادعاءات للألمان على أوغندة . وفى اتفاق آخر فى أول يوليو ١٨٩٠ تنازل الإمبراطور كذلك عن ادعاءات حكومته على أراضى أخرى فى الداخل .

وكان معنى انتهاء هذه المنافسة على النفوذ فى أوغندة ونخط الاستواء من جانب الألمان أن الأمر لا يلبث حتى يخلص للإنجليز فى النهاية ينشرون ويدعمون نفوذهم فى هذه الجهات . وتفصيل ذلك أن انعزال أمين باشا فى نخط الاستواء ومحاولة إنقاذه كما أثار اهتمام الألمان لتوسيع دائرة استعمارهم فى أفريقية الشرقية

والوسطى ، فقد أثار اهتمام ليوبولد الثاني ملك البلجيك الذى كان يحاول من مدة سابقة الاستيلاء على مديرية خط الاستواء . ولقد سبق عند الكلام عن مأمورية غوردون فى الخرطوم (١٨٨٤) أن ذكرنا أن ليوبولد كان عرض على غوردون الدخول فى خدمته والذهاب إلى وسط أفريقيا ، ووافق غوردون ولم يمنعه من الذهاب سوى تقرير حكومته لإرساله إلى الخرطوم ، كما ذكرنا أن من المشروعات التى عرضها غوردون على حكومته أثناء حصار الخرطوم ، كان الخروج إلى الجنوب ووضع مديرتى بحر الغزال ونخط الاستواء تحت حكم ليوبولد ملك البلجيك : وقضى على هذه المشروعات مقتل غوردون وسقوط الخرطوم (يناير ١٨٨٥) . ولكن لم يلبث أن جدد عاملان أحيا آمال ليوبولد ، أولهما تقرير إرسال حملة ستانلى لإنقاذ أمين باشا ، وكان ستانلى فى خدمة ليوبولد سنوات كثيرة ، وثانيهما أن شركة أفريقية الشرقية البريطانية برئاسة السير وليم ماكينون كانت عظيمة الاهتمام بفتح أفريقية الشرقية والكشف عن مجاهلها ، وكان ماكينون على وجه الخصوص يهتم بهذه المسألة اهتمامًا كبيرًا ، فجمعت هذه الرغبة فى التوغل فى أفريقية بينه وبين الملك ليوبولد . وكان السير وليم ماكينون يسعى منذ سنة ١٨٨٥ لاستئجار ممتلكات سلطان زنجبار فى الداخل ، ويضع مشروعًا لبناء سكة حديدية تبدأ من (ممبسة) على الساحل وتنتهى عند بحيرة فكتوريا .

وعلى ذلك فقد كان بين هؤلاء الثلاثة إذاً — ليوبولد ، ماكينون ، ستانلى — أن تم تنظيم حملة ستانلى لإنقاذ أمين باشا . وكان من بين عروض ستانلى على أمين أن يبنى هذا الأخير فى إدارة خط الاستواء تابعًا لحكومة ولاية الكونغو الحرة البلجيكية . وعندما رفض أمين هذا العرض ، تقدم إليه ستانلى بعرض آخر هو أن يقوم أمين بإدارة المديرية فى خدمة شركة أفريقية الشرقية البريطانية . ولم ينفذ شيء من هذا الاقتراح الثانى بسبب ما ظهر من عجز أمين الذى كان قد فقد كل نفوذ له على رجاله ، وقد أرغم ستانلى « أمينًا » حينئذ على الانسحاب مع الحملة إلى الساحل . فلم تسفر إذاً كل هذه المجهودات التى اقترنت بحملة الإنقاذ إلا عن شيء واحد فقط : هو أنها تركت مديرية خط الاستواء أرضًا لا يملكها أحد لو أنها وقعت فى قبضة الدراويش لكان مصيرها مصير سائر

أقاليم السودان التي خضعت لسلطان الخليفة عبد الله . ولكن الخوف كان من أن تقع هذه الأراضي في يد دولة أوربية كبرى ، حيث كان معروفًا أن دعاة الاستعمار الألمان يعتمدون على الحملة التي أرسلوها برئاسة « كارل بيترز » - وهي الحملة التي سبق الكلام عنها - لإنقاذ أمين ، في بسط حماية ألمانيا على مديرية خط الاستواء (بما في ذلك أوغندا) .

ولذلك فقد تقرر إرسال الكابتن فردريك لاجارد (Frederick Lugard) من قبل شركة أفريقية الشرقية البريطانية - الذي أعارته إياها وزارة الحربية الإنجليزية - ليعقد مع ملك أوغندا معاهدة لإدخال بلاده تحت الحماية البريطانية .

في أوائل مايو ١٨٩٠ وصل « لاجارد » إلى ممبسة ، وفي ٦ أغسطس غادرها إلى الداخل ، ونحّص « لاجارد » تعليماته في قوله :

« إنه كان مطلوباً منه أن يعرض على « موانجا » ضمانات للسلام في مملكته ، وأن يجعله يؤمن بسلطان وقوة الشركة ، وأن يضغط عليه ضغطاً متصلاً لغرض الحصول على السيطرة والإشراف على كل الشؤون المتعلقة بالبيض في البلاد » .

وفي ٢٦ ديسمبر ١٨٩٠ ضغط « لاجارد » على ملك أوغندا « موانجا » حتى جعله يوقع في « منجو » (Mengo) - مقر موانجا - على معاهدة وضعت

أوغندا تحت حماية بريطانيا . واستطاع « لاجارد » أن ينشئ في المنطقة بين بحيرتي ألبرت إدوارد وألبرت عدداً من المراكز التي وضع فيها حاميات من الجنود الذين كانوا تركوا خدمة أمين باشا - وذلك في كافاللي ، وعلى حدود الأونيورو ،

وفي روبانجا وغيرها . ثم قضى « لاجارد » على الحزب الكاثوليكي - وكانت الكاثوليكية والبروتستانت انتشرت في أوغندا نتيجة لنشاط الرسالات التبشيرية -

الذي اصطدم مع البروتستنت الموالين لإنجلترا (Wa-Ingleya) في يناير ١٨٩٢ فأوقع الأهلون مذبحه كبيرة بمواطنيهم الكاثوليك في ٢٤ يناير من هذا

العام . وكان الحزب الكاثوليكي (Wa-Fransa) هو الحزب الموالي لفرنسا . وعقد « لاجارد » المعاهدات مع كبار الزعماء المحليين لرفع علم الشركة . وفي ٣٠

مارس ١٨٩٢ عقد مع « موانجا » ، وبوصفه مندوباً عن شركة أفريقية الشرقية البريطانية معاهدة في كمبالا (Kampala) أو منجو تعهدت الشركة بموجبها أن تقوم بحماية مملكة أوغندا واعترف « موانجا » بسيادة الشركة . ولكن هذه

المعاهدة لم يتم التصديق عليها . وفي ١٦ يونية ١٨٩٢ غادر « لاجارد » أوغندة فوصل إلى (ممبسة) في أول سبتمبر ، وغادرها في ١٤ سبتمبر إلى لندن عن طريق السويس حيث قصد إلى القاهرة أولاً ليتوسط لدى الحكومة المصرية لتدفع المرتبات المتأخرة للذين بقوا معه من جنود أمين باشا وغيرهم في مديرية خط الاستواء . ولم ينجح « لاجارد » في هذا السعى . وأخيراً وصل إلى لندن في (٣ أكتوبر ١٨٩٢) .

وأثار عودة « لاجارد » والحملة الواسعة التي قام بها من أجل التمسك بأوغندة مسألة أوغندة بحذافيرها ، حيث كانت الحكومة البريطانية قد صارت وقتئذ مرغمة على التفكير جدياً في احتمال أن تحل الحكومة محل شركة أفريقية الشرقية البريطانية في إدارة أملاك تمتد من (ممبسة) إلى النيل الأبيض وتبلغ مساحتها ٣٠٠,٠٠٠ ميل مربع .

وكانت شركة أفريقية الشرقية البريطانية في أثناء ذلك قد أعلنت في يوليو ١٨٩١ أنها سوف تضطر إلى الانسحاب من أوغندة ، لأنها لم تقدم على احتلال أوغندة في سنة ١٨٩٠ — كما قالت — إلا بسبب الزحف الألماني من جهة ، وبسبب ضغط الحكومة البريطانية على الشركة من جهة أخرى . أما الآن فهي عاجزة عن الإنفاق على إدارة تكلفها سنوياً من أربعين إلى خمسين ألفاً من الجنيهات . وعندئذ تدخل جماعة المبشرين فأقروا الشركة أربعين ألفاً من الجنيهات لتستمر في أعمالها سنة أخرى تنهى في (٣١ ديسمبر ١٨٩٢) . ورأت حكومة المستر غلادستون « في حكومته الأخيرة » ، وكان وزير خارجيتها اللورد روزبري (Rosebery) ضرورة التمسك بأوغندة ، ليس فقط لمنع الزحف البلجيكي والفرنسي والألماني في النيل الأعلى وفي نهر الكونغو ، بل ولأن السير ريجنالد ونجت (Reginald Wingate) ضابط المخابرات في الجيش المصري كان قد وضع مذكرة في أبريل ١٨٩٢ يبين فيها الأضرار التي تعود على مصر من التخلي عن أوغندة من جهة ، ويلج في ضرورة العمل على استرجاع السودان من جهة أخرى . وفي ٣٠ سبتمبر ١٨٩٢ قررت الحكومة البريطانية أن تتحمل نفقات احتلال أوغندة لغاية ٣١ مارس ١٨٩٣ وذلك إلى أن تتمكن في أثناء ذلك من الحصول على معلومات وافية في الموضوع . وقررت إرسال السير جيرالد بورتال (Gerald Portal)

قنصلها العام في زنجبار ليقوم بالفحص المطلوب في أوغندة .
وكانت تعليمات السير جيرالد بورتال : « أن يضع تقريراً عن أفضل الوسائل
للمعاملة ، أو لتناول شئون هذه البلاد ، إما عن طريق (أو بواسطة) زنجبار أو
بوسيلة أخرى .

أي إبداء الرأي فيما إذا كان من الأوفق أن تعزل الحكومة محل الشركة .
وكان من الواضح أن النتيجة التي سوف يصل إليها « بورتال » من حيث التوصية
بإنهاء عهد الشركة وإعلان الحماية البريطانية على أوغندة كانت أمراً مفروغاً منه .
وترك بورتال زنجبار في أول يناير ١٨٩٣ ، فوصل إلى (منجو) عاصمة
أوغندة ومقر « موانجا » في ١٧ مارس ١٨٩٣ ، وبعد إقامة حوالى أسبوعين أي
في أول أبريل ١٨٩٣ أنزل علم الشركة ورفع مكانه العلم البريطاني في كامبالا
في ٢٩ مايو ١٨٩٣ أبرم « بورتال » مع « موانجا » معاهدة نهائية كانت الثالثة
في ترتيب المعاهدات التي عقدت مع موانجا - وضعت أوغندة تحت الحماية
البريطانية . وأخذ « بورتال » يبحث بالتقارير المطولة إلى حكومته عن الأحوال
السائدة في أوغندة : من ناحية التجارة حيث كان من المنتظر أن تصبح أوغندة
سوقاً كبيراً لاستهلاك المصنوعات الأوربية ، ومن ناحية نشاط التبشير للمسيحية .
وكان من رأى « بورتال » أن انسحاب البريطانيين من هذه البلاد ، إنما يؤدي
إلى قيام حرب دينية مهلكة بين حزبي الكاثوليك والبروتستنت وفي آخر تقاريره
من زنجبار ، في أول نوفمبر ١٨٩٣ ، لخص « بورتال » آراءه في ضرورة احتفاظ
الإنجليز بأوغندة . فقال إنها ذات موقع استراتيجي عظيم الأهمية لأنها تسيطر
على شواطئ بحيرة فكتوريا الشمالية والغربية ، وتحكم المدخل الوحيد تقريباً
إلى بحيرتي ألبرت وألبرت إدوارد ، وتسيطر على مساقط مياه نهر النيل ، وهي
كذلك المفتاح الطبيعي لكل حوض النيل وأغنى بقاع أفريقية الوسطى . أما إذا
انسحبت إنجلترا وتخلت عن أوغندة فإن دولة أخرى ، ومن المحتمل أن تكون
هذه ألمانيا ، سوف تستولى عليها ، وبذلك تفقد إنجلترا كل هذه الأراضي
الشاسعة التي حفظها الاتفاق الإنجليزي - الألماني (المبرم في أول يوليو ١٨٩٠)
والخاص بتحديد مناطق النفوذ في هذا القسم من القارة الأفريقية . ووقع أوغندة
تحت سيطرة إحدى الدول الأخرى معناه امتداد سيطرة هذه الدولة حتماً ليس فقط

على أوغندة والجهات الملاصقة لها مباشرة ، بل سوف تشمل كل البلاد المجاورة والبحيرات العظمى وحوض النيل والطرق الطبيعية الكبيرة للمواصلات في الداخل . إن السيطرة على أوغندة يعنى استعلاء النفوذ ، والتفوق التجارى فى أغنى أجزاء أفريقية وأكثرها سكاناً فى خلال سنوات قليلة .

هذا التقرير أذاعته الحكومة الإنجليزية فى (١١ أبريل ١٨٩٤) ، وفى اليوم التالى أعلنت هذه الحكومة قرارها بأن تعلن الحماية رسمياً على أوغندة (١٢ أبريل ١٨٩٤) . وقد صدر إعلان هذه الحماية رسمياً فى (١٨ يونية ١٨٩٤) .

وكان « بورتال » عندما رفع العلم البريطانى على أوغندة (فى أول أبريل ١٨٩٣) طلب من حكومته إرسال بعض الضباط البريطانيين الملمين باللغة العربية ليتولوا الإشراف على إدارة البلاد ، فاختارت الحكومة أربعة كان منهم الكولونيل السير هنرى كولفيل (Sir Henry Colville) ، وهو الذى خلف « بورتال » فيما بعد فى إدارة المحمية . قال « كولفيل » أنه جاءته برقية فى (٤ أغسطس ١٨٩٣) من وزارة الحرب الإنجليزية تسأله إذا كان يقبل العمل تحت إمرة السير جيرالد بورتال فى أوغندة . وفى ٣١ أغسطس كان « كولفيل » وزملاؤه قد وصلوا إلى زنجبار . ثم لم يلبثوا أن بارحوها فى ٤ سبتمبر ، فدخلوا كامبالا (أو منجو) عاصمة أوغندة فى (١٠ نوفمبر ١٨٩٣) . وبدأ « كولفيل » بإخضاع كباريجا (Kabarega) ملك أونبورو ، فأرسل فى بداية ١٨٩٤ الماجور « أوين » (Owen) لمطاردته ، وتعقبه « أوين » فى كل مكان حتى أفنى قوته ، وضم أجزاء واسعة من مملكته إلى أوغندة وأنشأ سلسلة من المحطات المحصنة بين بحيرتى فكتوريا وألبرت وبناء على تعليمات من « كولفيل » أرسل « أوين » اثنين من ضباطه : « الماجور كاننجهام » (Cunningham) ، والملازم فاندلور (Vandeleur) ليرفعا العلم البريطانى على ودلاى . فغادر الضابطان « كيبرو » (Kibero) « على بحيرة ألبرت » فى ٨ يناير ١٨٩٥ ورفعا العلم البريطانى على « ودلاى » التى أقاما بها بضعة أيام ثم غادراها إلى « الدفلاى » - ووادلاى والدفلاى فى مديرية خط الاستواء القديمة - ومن « الدفلاى » عادا إلى « هوما » (Hoima) مركز القوات البريطانية فى أونبورو . وكان (كولفيل) منذ مايو ١٨٩٤ قد تسلم رسمياً إدارة محمية أوغندة الجديدة خلفاً للماجور ماكدونالد (Macdonald) الذى كان السير جيرالد بورتال ،

عهد إليه مؤقتاً بإدارة الأعمال في أوغندة عند مباحثته لها . وفي ٢٧ أغسطس ١٨٩٤ عقد (كولفيل) مع « موانجا » في كامبلا معاهدة صدقت عليها الحكومة البريطانية في ٤ يناير ١٨٩٥ تأكدت بموجبها المعاهدة التي عقدها السير جيرالد بورتال مع « موانجا » في ٢٩ مايو ١٨٩٣ .

أما « ماكدونالد » فقد عاد مرة ثانية على رأس حملة جديدة إلى أوغندة غادرت يومباي في الهند في ١٨ يونيو ١٨٩٧ ووصلت إلى (ممبسة) في ٩ يوليو ، وبعد ثلاثة شهور وصلت الحملة إلى أوغندة ، وعملت على تدعيم الحملة بهزيمة (موانجا) نهائياً ، في يناير من العام التالي (١٨٩٨) ، ثم (كباريجا) ؛ ووقع كلاهما في الأسر ، واستمرت عمليات « ماكدونالد » إلى مايو ١٨٩٨ ، وكان السبب في إرسال (حملة ماكدونالد) أن الإنجليز قرروا الزحف على فاشودة في ١٨٩٧ للوصول إليها قبل حملة الكولونيل مارشان (Marchand) الفرنسي — في ظروف سوف يأتي ذكرها — . وتقرر أن يكون هذا الزحف من الشمال من دنقلة التي استرجعها المصريون والبريطانيون بقيادة كتشنر منذ ١٨٩٦ (واحتلال دنقلة كان في ٢٣ سبتمبر ١٨٩٦) ، ومن الجنوب ، في الوقت نفسه ، من أوغندة ؛ استقر الرأي على أن يكون الزحف من الشمال وليس من الجنوب ، على أقاليم النيل الأعلى .

على أن الذي نريد ملاحظته الآن ، هو أن في سنة ١٨٩٨ كان قد تم توطيد أركان الحماية البريطانية على أوغندة ، بالدرجة التي أمكن بها أن يوضع موضع الاختبار ما سبق أن أشار إليه كثيراً السير جيرالد بورتال في تقريره إلى حكومته ، عن ضرورة التمسك بأوغندة وعدم الانسحاب منها ؛ وتعني بذلك أهمية أوغندة الاستراتيجية كقاعدة يمكن منها امتداد السيطرة البريطانية على حوض وادي النيل .

وأما حدود هذه المجموعة البريطانية الجديدة — مجموعة أوغندة — فقد أمكن تخطيطها على الوجه التالي :

١ — في ١٨ يونيو ١٨٩٤ — أعلنت الحماية البريطانية على أوغندة ، وعلى أن تشمل هذه المحمية ، على أساس معاهدة السير جيرالد بورتال مع (موانجا) في ٢٩ مايو ١٨٩٣ ، الأراضي الآتية : الأراضي المعروفة باسم أوغندة الأصلية

والتي تحدها الأراضي المعروفة باسم أوزوجا (Usoga) ، أونيورو (Unyoro) ، أنكولي (Ankoli) ، كوكي (Koki) وصدر بذلك بلاغ من وزارة الخارجية نشرته جريدة (لندن غازيت) (London Jazette) في ١٩ يولية ١٨٩٤ . وتضمن هذا البلاغ إعلان الحماية على أوغندة ، أو وضع مملكة أوغندة تحت حماية جلالة ملكة بريطانيا بموجب معاهدة ٢٩ مايو ١٨٩٣ ؛ كما تضمنت النشرة ذكر الأراضي التي تتألف منها المحمية بالصورة التي أوضحناها . ٢ - في ١٥ يولية ١٨٩٥ ، أصدرت وزارة الخارجية بلاغاً آخر نشرته أيضاً جريدة (لندن غازيت) بتاريخ ١٨ يولية ١٨٩٥ ، جاء فيه : « أن الأراضي التي تقع في أفريقية الشرقية تحت نفوذ بريطانيا العظمى ، وموقعها بين محمية أوغندة والساحل ، وبين نهر جوبا والحدود الشمالية لمنطقة النفوذ الألماني ، والتي لم تكن قد دخلت بعد تحت الحماية البريطانية ، صارت بمقتضى هذا البلاغ موضوعة تحت حماية جلالة ملكة بريطانيا » .

٣ - في ٣٠ يولية ١٨٩٦ أصدرت وزارة الخارجية كذلك بلاغاً نشرته جريدة (لندن غازيت) ، جاء فيه ، « أن أراضي أونيورو مع ذلك الجزء من منطقة النفوذ البريطاني الذي يقع إلى الغرب من أوغندة وأونيورو ، والذي لم يكن بعد قد أدخل في محمية أوغندة ، صارت بمقتضى هذا البلاغ موضوعة داخل حدود محمية أوغندة - وهي التي تشمل كذلك (أوزوجا) والأراضي الأخرى الواقعة إلى الشرق - وتحت إدارة مندوب وقنصل جنرال جلالة الملكة المعين لهذه المحمية » . وهكذا تكون حدود محمية أوغندة ، وحدود أفريقية الشرقية البريطانية ، وهي المحمية التي تدخل ضمنها محمية أوغندة ذاتها قد تحددت أو خططت نهائياً من كل الجهات ، ما عدا الجهة المتصلة بحوض النيل ، حيث بقيت الحدود في هذه الناحية تسير في خط واحد مع الحدود التي ينتهي إليها عرفاً حوض نهر الكونغو .

٢ - حاجز لادو (Lado Enclave) :

لم يفقد ليوبولد الثاني ملك البلجيك الأمل في التوسع صوب حوض النيل . فقد امتد النفوذ البلجيكي في حوض الكونغو ، ووافق مؤتمر برلين (١٨٨٤) الذي

نظر في تقسيم مناطق النفوذ بين الدول في أفريقية وتنظيم الملاحة في نهري الكونغو والنيجر ، على إنشاء (ولاية الكونغو الحرة) (The Congo Free State) تحت سيادة ملك بلجيكا (ليوبولد الثاني) ، ووافق البرلمان البلجيكي على إنشاء هذه (الولاية) تحت سيادة الملك البلجيكي في أبريل ١٨٨٥ ، ولقد شاهدنا كيف أن ليوبولد أراد استخدام «غوردون» في توسيع أملاك الكونغو ، ثم انتهاز فرصة إرسال « ستانلي » في الحملة لإنقاذ أمين باشا ليضم إليه مديرية خط الاستواء ، ولكن ليوبولد استطاع بعد ذلك أن يرسم حدود هذه (الولاية الحرة) الجديدة ، وبعد أن نجح في توسيع رقعتها كذلك ، بأن عقد طائفة من المعاهدات مع البورتغال ، والفرنسيين والإنجليز على الوجه التالي :

مع البورتغال : معاهدة بين البورتغال وولاية الكونغو الحرة في ١٤ فبراير ١٨٨٥ ثم أخرى في ٢٥ مايو ١٨٩١ ، ثم ثالثة في ٢٥ مارس ١٨٩٤ ، فاعترف البورتغال ، في شمال النهر (الكونغو) ، بتبعية حاجز كايندا (Kabinda Enclave) لولاية الكونغو ، كما اتصلت (الولاية) بالشاطئ الأيسر للنهر عند « متيدا » (Matédi) بينما بقي كل شاطئ النهر للولاية .

مع فرنسا : اتفاق في ٢٣ أبريل ١٨٨٤ ، واتفاق آخر في ٥ فبراير ١٨٨٥ ، ثم معاهدة في ٢٩ أبريل ١٨٨٧ لتخطيط الحدود بين ولايتي الكونغو الحرة ، ومستعمرة الكونغو الفرنسي على طول مجرى نهر الأوبانجي (فرع نهر الكونغو الغربي) ، ثم في ١٤ أغسطس ١٨٩٤ . وكان البلجيكيون لتحقيق أطماعهم في مديرتي خط الاستواء وبحر الغزال قد تجاوزوا الحدود التي رسمها اتفاق مؤتمر برلين (نوفمبر ١٨٨٥) ثم معاهدتهم مع فرنسا (بين فرنسا وولاية الكونغو) في ٢٩ أبريل ١٨٨٧ . فقد أرسلوا حملة بقيادة فان كركهوفن (Van Kerckhoven) في سبتمبر ١٨٩٠ استطاعت التوغل حتى وصلت إلى النيل واحتلت الدفلاي (دوفيله) في أوائل ١٨٩٣ ، كما تقدمت في الوقت نفسه حملات أخرى نحو الشمال فاحتلت جملة مراكز بين عامي ١٨٩١ ، ١٨٩٢ حتى وصلت قريباً من (ديم الزبير) في عام ١٨٩٣ ، ومن حدود دارفور وحفرة النحاس في عام ١٨٩٤ . وعلى ذلك تجاوز البلجيكيون خط عرض أربع درجات الذي تعين في الاتفاقات السابقة ، ومدوا مراكزهم على الشاطئ الأيمن لنهر الأوله (الولي)

(Ouellé) (الذى هو امتداد لنهر الأوبانجى) حتى خط عرض خمس درجات .
وفي معاهدة ١٤ أغسطس ١٨٩٤ بين فرنسا ولولاية الكونغو الحرة ، ثبتت أقدام
البلجيكيين في هذه الجهات ، وصار لولاية الكونغو الحق في التوسع شمالا وشرقا
مسافة أخرى ، وتعهدت ولاية الكونغو بعدم احتلال أية أراض في شمال لادو .
مع إنجلترا : كانت أولى الاتفاقات ، معاهدة بين الكونغو الحرة وشركة
أفريقية الشرقية البريطانية ، وقعت في لندن في ٢٤ مايو ١٨٩٠ عرفت باسم
(معاهدة ماكينون) نسبة للسير وإيم ماكينون رئيس الشركة . اعترفت الشركة
بموجبها بحقوق ولاية الكونغو الحرة في السيادة إلى الغرب من خط يمتد من
الطرف الجنوبي الغربي لبحيرة ألبرت ، ويسير شمالا على طول النيل إلى لادو .
بينما اعترفت حكومة الكونغو الحرة بحقوق السيادة للشركة على شريط من الأرض
عرضه خمسة أميال يمتد من الشاطئ الجنوبي لبحيرة ألبرت إدوارد إلى الطرف الشمالي
لبحيرة تنجانيقا .

وفي ١٢ مايو ١٨٩٤ عقدت حكومة الكونغو الحرة (أى عقد ليوبولد بوصفه
صاحب السيادة على ولاية الكونغو) اتفاقاً مع إنجلترا ، أجرت إنجلترا بمقتضاه
(أولا) : لولاية الكونغو الحرة (ليوبولد وخلفائه) بمقتضى المادة الثانية من الاتفاق
منطقة كبيرة من بحر الغزال تقع بين خطي ٣٠ ، ٢٥ درجة شرقاً ، وخطي عرض
١٠ ، ٤ درجة شمالاً ؛ (ثانياً) : إلى ليوبولد الثانى شخصياً ولدى الحياة فقط ،
أى بصفة مؤقتة ، المنطقة من بحر الغزال أيضاً التى تقع على الشاطئ الأيسر
للنيل من عند ماهاجى (Mahagi) على الشاطئ الغربى الشمالى لبحيرة ألبرت ،
إلى فاشودة . على أن تسترجع إنجلترا هذه المنطقة عند وفاة ليوبولد . وفى مقابل
ذلك أجرت ولاية الكونغو الحرة لإنجلترا شريطاً من الأرض (معبراً) من بحيرة
إدوارد إلى بحيرة تنجانيقا ، أى مسافة درجتين ونصف درجة عرضية تقريباً ،
بعرض ٢٥ كيلومتراً . وهكذا كما قال « دارسى » (Darcy) - « تنازلت إنجلترا
لولاية الكونغو عن كل بحر الغزال ، وعن نصف حوض الأوبانجى ، الذى لم
يرفرف عليه إطلاقاً العلم البريطانى » . وكان ضباط بلجيكيون في الوقت الذى
عقدت فيه معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤ هذه ، يزحفون على الأوبانجى العليا
ويحتلون فعلاً بعض المراكز في إقليم بحر الغزال .

وقد احتجت فرنسا على هذه المعاهدة الإنجليزية - البلجيكية ، لأنها متناقضة مع الاتفاقات الدولية التي حصلت في مؤتمر برلين ١٨٨٤ ، ومع فرنسا في ١٨٨٥ وفي ١٨٨٧ ، بشأن تخطيط الحدود وتقرير حياد الكونغو في قرار برلين ١٨٨٥ ، ولأن بلجيكا نفسها قد تقرر حيادها في معاهدة لندن ١٨٣١ بصورة دائمة ، ولأن حقوق مصر في السيادة على هذه المناطق في بحر الغزال ومديرية منط الاستواء ثابتة بمقتضى فرمانات العثمانية ، ومعترف بها دولياً . وضغط « هانوتو » (Hanotaux) وزير خارجية فرنسا وقتئذ على الملك ليوبولد ليتنازل عن (الإيجار) ونظم (دلكاسي) (Delcassé) بوصفه وزير المستعمرات الفرنسية حملة بقيادة الكولونيل « مونتي » (Monteil) لطرد البلجيكيين إذا دعا الحال ، فاضطر ليوبولد للتسليم ، وانسحب الضباط البلجيكيون من الأوبانجي العليا ، التي فصلت من الكونغو الفرنسي وجعلت إدارة منفصلة وقائمة بذاتها ، وبقيت حملة (مونتي) على قدم الاستعداد ، بينما تألفت حملة أخرى بقيادة « ليوتارد » (Liotard) لم تعرف التعليقات الصادرة إليها وقتئذ ولكنها أذيعت بعد ذلك بأربع سنوات عندما وجه البرنس هنري دورليان (Henri D'Orlean) خطاباً مفتوحاً لمسيو دلكاسي نشرته جريدة الطان في ٢١ نوفمبر ١٨٩٨ . جاء فيه : أن الكولونيل « مونتي » الذي وضع في سنة ١٨٩٤ على رأس حملة مكلفة بالزحف من الكونغو إلى النيل الأبيض ، سأل الحكومة أن تعهد بمهمة إلى البرنس هنري دورليان هي أن يذهب البرنس من طريق الحبشة يبعثته للالتقاء بالكولونيل (مونتي) . وكان الهدف هو أن تحتل القوات الفرنسية الزاحفة من الشرق والغرب فاشودة .

هذا الضغط إذاً من جانب فرنسا جعل ممكناً أن تعقد فرنسا مع ولاية الكونغو الحرة اتفاقاً (Agreement) في ١٤ أغسطس ١٨٩٤ نالت فرنسا فيه تعديلاً في صالحها للحدود بين أملاكها في أفريقية الاستوائية وولاية الكونغو الحرة البلجيكية وتعهدت ولاية الكونغو بأن تخلى في أقرب وقت ممكن الأماكن أو المراكز التي كانت تعوق تقدم الزحف الفرنسي وهي في حفرة النحاس ، بنجاسا (Bangassa) رفاي (Kafai) ، زميو (Zemio) ، وتنازلت عن احتلال إقليم بحر الغزال ، وفي نظير ذلك تعهدت فرنسا بعدم معارضة استئجار الكونغو البلجيكي (ليوبولد) (الحاجز لادو) بمقتضى المعاهدة الإنجليزية البلجيكية في ١٢ مايو ١٨٩٤ .

وبموجب اتفاق آخر في ٥ فبراير ١٨٩٥ في باريس اعترفت ولاية الكونغو لفرنسا بحق الارتفاق على الأملاك البلجيكية في حالة التنازل عن هذه الأملاك للغير ، علاوة عن أنها تعهدت في الوقت نفسه بعدم التنازل للغير دون مقابل عن كل أو جزء من أملاكها هذه نفسها (أى ولاية الكونغو الحرة البلجيكية) ، وذلك بمناسبة انتقال ولاية الكونغو الحرة إلى دولة بلجيكا في ٩ يناير ١٨٩٥ .

أما المعاهدة البلجيكية الإنجليزية في ١٢ مايو ١٨٩٤ فقد أوجدت إذا ما صار يعرف باسم (حاجز لادو) (Lado Enclave) .

وقد لخص « ارثر سيلفا هويت » (White) نتائج كل هذه الاتفاقات في قوله : « إن الأثر المتجمع من كل هذه الترتيبات إنما هو لإعطاء ولاية الكونغو الحرة منفذاً إلى النيل الأعلى بين ماهاجى (على بحيرة ألبرت) ولادو بموجب إيجار يستمر مدة حكم الملك ليوبولد ، كرئيس (أو عاهل) لهذه الولاية الحرة ، على أن ينتهى العمل بهذا الإيجار بعد ذلك إلا فيما يخص المنطقة التى مساحتها ٢٥ كيلومتراً عند ماهاجى ، وأما بقية هذا الإقليم فتروك تماماً ضمن دائرة النفوذ البريطانى » .

في ١٦ يوليو ١٨٩٨ احتل القومندان هنرى (Commndant Henri) باسم ولاية الكونغو الحرة (لادو) ، ومثل هذا التاريخ احتل (الرجاف) القومندان « شالتان » (Chaltin) الذى اشتبك مع عربى دفع الله عامل الخليفة عبد الله على بحر الجبل في واقعة في ١٥ فبراير ١٨٩٧ انهزم فيها دفع الله ، وأجلى من الرجاف فذهب إلى بور واحتل البلجيكيون مكانه ، وفي يونيو ١٨٩٨ دعم « شالتان » احتلاله للرجاف ولم يكن البلجيكيون قد احتلوا منطقة (حاجز لادو) قبل ذلك . وأما الحافز على احتلالها الآن فكان (حادث قاشودة) الذى نشأ من احتلال الكولونيل مارشان لها على نحو ما سيأتى ذكره .

وبما تجدر الإشارة إليه أن إنجلترا عند ما عقدت معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤ مع ولاية الكونغو الحرة ، احتفظت لمصر بحقوقها في حوض النيل الأعلى . وعند ما أراد البلجيكيون تنفيذ معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤ ، أذنت لهم إنجلترا باحتلال (حاجز لادو) ، على شريطة أن لا يعتدوا على بحر الغزال .

وقد أدى اجتلال البلجيكيين لحاجز لادو (١٨٩٨) إلى حدوث متاعب

كثيرة بعد ذلك مع حكومة السودان ، ولقد أمكن تسوية هذه المشاكل في اتفاق أخير عقد في لندن في ٩ مايو ١٩٠٦ ، نص على إعادة حاجز لادو إلى إدارة حكومة السودان في خلال ستة شهور من وفاة الملك ليوبولد . وبالفعل لم يلبث أن أعيدت هذه المنطقة لحكومة السودان في ١٦ يونية ١٩١٠ بعد حوالى ستة شهور من وفاته .

٢- الأملاك المصرية في ساحل البحر الأحمر والسودان الشرقى :

(١) أرتريا وكسلا :

بدأ التغلغل الطليانى فى ساحل البحر الأحمر والسودان الشرقى عند ما ابتاعت شركة روباطينو الإيطالية للملاحة (Rubattino Shipping Co.) من أحد الشيوخ المحليين منطقة صغيرة من الأراضى الصحراوية على الساحل (ساحل الدناقل أو الدناكل) بالقرب من قرية عصب (أو آصاب) عند مضيق باب المندب (جون آصاب) وذلك فى نوفمبر ١٨٦٩ بمبلغ ٨١٠٠ ريال ماريا تريزا ، بطريق أحد الآباء الطليان فى هذه المنطقة الأب سابيتو (Sapeto) الذى تمكنت الشركة بواسطته أيضاً من ابتياح الأراضى المجاورة لعصب فى سننى ١٨٧٩ ، ١٨٨٠ من سلطان رهيفة (أو راحيتا) . وقد احتجبت الحكومة المصرية على هذه الصفقات باعتبار أنها متعارضة مع ما لمصر من حقوق السيادة على هذه الجهات ، ولكن من غير طائل . وفى سنة ١٨٨١ تعين مقيم إيطالى فى عصب ؛ بينما حاول الطليان فى السنة نفسها أن يفتحوا من ميناء آخر على ساحل الدناقل نفسه هو (بيلول) طريقاً إلى الداخل يخترق بلاد تجره (Tigrai) . ولكن الحملة أو البعثة التى قامت لهذه الغاية وقعت فى كمين أعده لها الأحباش وقضى عليها . وفى سنة ١٨٨٢ انتقلت ملكية عصب من شركة روباطينو إلى حكومة إيطاليا . وفى السنة التالية نجح الكونت « أنطونلى (Antonelli) فى عقد معاهدة مع منليك الثانى ملك شوى (Shoa) لفتح طريق إلى أسواق شوى . ولكن بعثة أخرى لفتح الطريق إلى (تجرة) بالرغم من موافقة ملك تجرة يوحنا الرابع عليها ، لم تلبث أن لقيت نفس المصير الذى لقيته بعثة سنة ١٨٨١ . وعلى ذلك فقد

انتهى الأمر بأن أرسلت الحكومة الإيطالية قوات عسكرية لاحتلال عصب ؛
نزلت بها واحتلتها فعلاً في يناير ١٨٨٥ . ولم يكن منتظراً أن يقف نشاط الحكومة
الإيطالية بعد ذلك عند احتلال عصب وكفى .

فقد راقب الطليان استفحال الثورة المهدية ، واهتموا اهتماماً زائداً بسير
الحوادث في السودان الشرقى خصوصاً ، وقد رأينا في أواخر سنة ١٨٨٤ كيف
أن الكونت نيجرا (Nigra) السفير الإيطالي في لندن سأل اللورد جرانفيل عن
موقف الحكومة الإنجليزية إذا قام الطليان باحتلال مصوع ، وكيف أن
« جرانفيل » أجاب في الرسالة التي بعث بها إلى السفير الإنجليزي في رومة في
٢٢ ديسمبر ١٨٨٤ : أن الحكومة البريطانية لا يثير اهتمامها احتلال زولا أو
بيلول أو مصوع لأن هذه الموانئ وقد تخلت عنها مصر إنما تعود لتركيا ، وللطليان
أن يتفقوا بشأنها مع الباب العالي وقد ذكرنا ، أن الطليان بناء على هذا التبليغ ،
بادروا باحتلال مصوع في ٥ فبراير ١٨٨٥ بقوة عسكرية من حوالى الألف ؛
وبعد أسابيع قليلة لم يلبث أن احتل الطليان موقعين في الداخل هما : أوتوملو
(Otumlo) ، مونكالو (Monkullo) . وفي نوفمبر أتم الطليان احتلالهم العسكرى
لمصوع ، وغادرت بقايا الحامية المصرية مصوع عائدة إلى السويس (ومصر) .
ولم يلبث أن اشتبك الطليان بعد ذلك في معارك مع الأحباش عند ما
أرادوا التوغل في الأراضي الداخلية وراء مصوع ، (يقصدون (ساقى) (Sahati)
على مسافة ٢٠ ميلاً من مصوع ، ثم (وا) (Wa) على مسافة ٢٥ ميلاً جنوباً على
الساحل) . وتوسطت بريطانيا في الخلاف بين الطليان والأحباش بناء على رغبة
النجاشى يوحنا الرابع — وكان هذا كما عرفنا قد عقد معاهدة عدوة في ٣ يولية
١٨٨٤ مع الإنجليز — وفي أكتوبر ١٨٨٧ قررت الحكومة الإنجليزية إرسال
جيرالد بورتال لهذه الغاية ، من القاهرة ؛ وقابل « بورتال » يوحنا في أشانجى
(Ashangi) في ديسمبر ١٨٨٧ . ولكن لم يمكن الوصول إلى حل لمسك النجاشى
بمقوقه في المنطقة المتنازع عليها فعادت البعثة أدراجها ووصلت إلى السويس في
٣١ ديسمبر ١٨٨٧ وعلى ذلك فقد حشد الطليان قواتهم عند (ساقى) في أبريل
١٨٨٨ . ولكن الأحباش بعد أن وقفوا أمامهم وجهاً لوجه لمدة أسابيع قليلة ، قرر
يوحنا الانسحاب ، دون قتال ، وذلك لمشغوليته في الداخل ، ولناحية موقع الطليان .

وفي أثناء ذلك ، كان الكونت « أنطونلي » قد أبرم اتفاقاً مع منليك الثاني ملك شوى في أكتوبر ١٨٨٧ ، ليوقف هذا على الحياد إذا قامت الحرب بين الطليان والنجاشي يوحنا في نظير أن يمدّه الطليان بالأسلحة ، وكان يوحنا قد عهد إلى منليك بالدفاع عن الجهات الغربية ضد جيش الخليفة عبد الله ، ولكن هذا أخفق في وقف هجوم الدراويش في يناير ١٨٨٨ ، وقد رأينا كيف أن (أبا عنجة) تمكن من نهب (غندار) وحرقها (في فبراير ١٨٨٨) ، مما أثار شكوك يوحنا حتى إنه اتهم منليك بالخيانة . فتوترت العلاقات بين (تجرة) و (شوى) — أى بين يوحنا الرابع (تجرة) ومنليك الثاني (شوى) ، وطلب منليك من الطليان مرة أخرى أن يمدوه بالسلاح ، وسافر « أنطونلي » إلى رومة لبحث هذه المسألة ، وتخرج مركز يوحنا الذي كان الطليان من أمامه ، ومنليك من ورائه والدراويش بجيوشهم على جناحه ، والمقاطعات الواحدة بعد الأخرى تنحاز إلى منليك الذي كان يتزايد مركزه قوة خصوصاً بسبب مؤازرة الطليان له . ولكن أيام يوحنا كانت معدودة ، إذ أنه لم يلبث أن جرح جرحاً مميتاً في واقعة القلابات في ٩ مارس ١٨٨٩ ، وهي المعركة التي انتصر فيها المصريون بقيادة الزاكي طمل . وتبع ذلك أن نودى بمنليك نجاشياً (أى ملك الملوك) على الحبشة واعترف به جميع الرؤوس ما عدا الرأس منغاشيا « مانغاشا » (Mangasha) ابن يوحنا غير الشرعى ، والرأس الأوله (Alula) في تيجرة ، وعلى ذلك فقد صار من المتوقع أن تلعب إيطاليا دوراً هاماً في النزاع المتوقع على العرش بين تيجرة وشوى . وكان الكونت « أنطونلي » في هذه الأثناء قد رجع من رومة في يناير ١٨٨٩ بحمل تعليمات من حكومة كريسبي (Crispi) بأن يعقد معاهدة صداقة مع منليك على أساس أن يتنازل منليك عن كل الأراضي المرتفعة (المضاب) في الداخل ، وأن يرسل سفارة إلى رومة ، ووافق منليك على هذه الشروط وطلب من الطليان بدوره أن يساعده ضد منافسيه في (تيجرة) .

وفي ٢ مايو ١٨٨٩ عقد منليك الثاني مع الكونت أنطونلي معاهدة (اتشبالى) في قرية بهذا الاسم ، رسمت حدود الأملاك الإيطالية بصورة تدخل في نطاقها جزءاً من الهامسين (الحاسمين) وأكيل جوتزه (Akkele Guzai) . ونصت المادة ١٧ من المعاهدة — وهي المادة التي كان تفسيرها مثار النزاع فيما بعد بين إيطاليا

والحبشة — على أن ملك الحبشة قد لا يجوز له أن يستخدم الحكومة الإيطالية في تصريح شثونه الخارجية ، وقد أوفد منليك ، أقدر رجاله الرأس مكونن (Mackinnon) وكان قريباً له كذلك إلى رومة حيث استطاع ماكونن في أول أكتوبر ١٨٨٩ إضافة مادة جديدة إلى المعاهدة جعلت أكثر تأكيداً ووضوحاً اعتراف الحكومة الإيطالية بالسيادة التي للنجاشي منليك على الحبشة ، من ناحية ، ثم اعتراف منليك نفسه بحقوق ملك إيطاليا في السيادة على « الأملاك الإيطالية في البحر الأحمر » ، والتي كانت تمتد في الداخل ، على نحو ما أراد الإيطاليون ، والذين بادروا بتنفيذه ، إلى نهر المارب (أونخور القاش) .

وكان الطليان استولوا على سنهيت ورفعوا على قلعتها العلم الإيطالي في يوليو ١٨٨٨ ، وفي ٢٥ يوليو ١٨٨٨ أعلنوا السيادة الإيطالية على مصوع ، وفي ٢ أغسطس أعلنوا حمايتهم على (زلا أو زولا) (Zula) — جنوب مصوع . فاحتلوا الآن (كيرن) (Keren) في ٢ يونيو ١٨٨٩ (عاصمة بوغوص) ، ثم اسمرأ في ٣ أغسطس ، وزحفوا على قرع (Gura) ، واحتلوا المواقع الهامة في الجنوب حتى حد نهرى المارب وبليسا (Belesa) .

وفي ٦ نوفمبر ١٨٨٩ توج منليك نجاشياً على الحبشة . وفي أول يناير ١٨٩٠ صدر مرسوم من ملك إيطاليا بإنشاء مستعمرة أرتريا (الاسم مأخوذ من التسمية اللاتينية للبحر الأحمر أو الأثيرى (Mare Erythraeum) كما عرفه الجغرافيون الرومان) وفي يوليو ١٨٩٠ احتل الكولونيل (باراتيري) (Baratieri) (أغوردات) (Agordat) بعد هزيمة المهديين .

لكن لم يلبث أن قام الخلاف بين الطليان والأحباش حول تفسير المادة ١٧ من معاهدة (اتشالي) . وذلك عند ما فسرت الحكومة الإيطالية عبارة قد يجوز لمنليك أن يستخدم ، بأنها « سوف يستخدم » ، أى عليه أن يستخدم الحكومة الإيطالية في تصريح شثونه الخارجية ، ومعنى ذلك أن إيطاليا تفرض حمايتها على الحبشة ، وقام النزاع عند ما أخذ منليك يدخل في مفاوضات مع الدول من غير أن « يستخدم » الحكومة الإيطالية ، وسيطاً في هذه المفاوضات فجاء (أنطونلى) إلى الحبشة في بعثة ثالثة ، هذه المرة للاحتجاج على منليك الذي تمسك بحقه في المفاوضات مباشرة مع الدول على أساس أن المادة السابعة عشرة إنما جعلت استخدام

الحكومة الإيطالية مسألة اختيارية فقط كما يفهم ذلك من النص الأمهرى وهو النص المتفق على اعتماده في تفسير المعاهدة . ولم تسفر جهود (أنطونللى) عن نتيجة واستمرت الخلافات على حالها ، إلى أن أعلن منليك في فبراير ١٨٩٣ أن معاهدة (أتشيالى) صارت منتهية .

وفي السنوات القليلة التالية اشتبك الطليان في معارك عديدة مع الأحباش من ناحية ثم مع الدراويش من ناحية أخرى .

ففيما يتعلق بالدراويش ، أرسل الخليفة عبد الله في أوائل ١٨٩٣ الزاكي طمل إلى القضايف كى يوقف الطليان الذين يمدون حدودهم في أترريا جنوباً وغرباً . وفي أغسطس استبدل الخليفة بالزاكي طمل أحد قواده الآخرين (أحمد ودعلى) الذى كلفه بوقف زحف الطليان على كسلا . فاتخذ (أحمد ودعلى) خطة التوغل من القضايف في أرض أترريا حتى بلغ (أغوردات) في منتصف الطريق بين كسلا ومصوع . ولكن الكولونيل « أريموندى » (Arionondi) انتصر على الدراويش في واقعة (أغوردات) انتصاراً باهراً في ٢١ ديسمبر ١٨٩٣ وقتل أحمد ودعلى ، وانهزمت فلول الدراويش إلى كسلا ، فعزل الخليفة عامله على كسلا وكان حامد على ، وهو أخ لأحمد ودعلى — وعين مكانه (أبا قرجة) ، ومعه (مساعد قيدوم) ، كما أرسل جيشاً بقيادة (أحمد فضيل) ، وهو من أقارب الخليفة إلى القضايف تعزيزاً له . وعول الطليان على مباغته هذه القوة الجديدة فأستأذنوا الحكومة المصرية في فتح كسلا . وحشد الكولونيل « باراتيرى » في بداية ١٨٩٤ قواته في (أغوردات) . وزحف على (سبدرات) (Sabderat) الواقعة على مسافة قريبة من شرق كسلا ، وباغت كسلا بهجوم مفاجئ عليها فاحتلها عنوة في ١٧ يوليو ١٨٩٤ . وفر (مساعد قيدوم) ، والذين نجوا من القتل أو الأسر إلى القضايف وإلى أم درمان . وبقيت كسلا في أيدي الطليان حتى سلموها إلى الحكومة المصرية في ١٩ / ٢٦ ديسمبر ١٨٩٧ .

وأما في الحبشة ، فقد استطاع « باراتيرى » هزيمة الرأس (منغاشيا) (Mangasha) في واقعة « قوايت » (Coatit) في ١٤ يناير ١٨٩٥ ، وتوغل الطليان تدريجياً في الجنوب ، فاحتلوا المواقع الآتية وحصنوها : أديجرات (Addigrat) ما كالى (Makalle) ، أمبا آلاجى (Amba Alagi) ولكن الأحباش أوقفوا

بالطليان هزيمة بالغة في (أمبا آلاجي) في ٧ ديسمبر ١٨٩٥ بينما تقدم منليك صوب الشمال لمؤازرة الرأس (منغاشيا) ضد الطليان ، وضرب الرأس منغاشيا الحصار على الطليان في (ماكالي) . وقد سلمت هذه في ٢٣ يناير ١٨٩٦ .

ووصلت في هذه الأثناء التجديدات العظيمة من إيطاليا ، فقرر « باراتيري » بعد تردد طويل الزحف صوب (عدوه) بالقوة التي لديه ؛ وكانت هذه حوالى ١٦,٠٠٠ مقاتل ، وفي أول مارس ١٨٩٦ اشتبك الطليان مع الأحباش في واقعة (عدوه) التي انهزم فيها الطليان هزيمة ساحقة (٤٠٠٠ قتلى ، ٢٠٠٠ أسرى) ، وكان من بين قتلاهم القائدان « أريموندى » و « دابورميدا » (Dabormida) بينما وقع في الأسر قائد آخر هو « ألبرتوني » (Albertone) .

وكان بعد هذه الهزيمة الفاصلة أن أرسلت إيطاليا إلى أديس أبابا بعثة لعقد الصلح مع منليك ، برئاسة الماجور « نيراتزيني » (Nerazzini) أبرمت معه معاهدة صداقة وسلام جديدة في ٢٦ أكتوبر ١٨٩٦ ، تضمنت إلغاء معاهدة (أتشالي) والاعتراف باستقلال الحبشة استقلالاً كاملاً ، ورسمت الحدود بين أرتريا والحبشة عند الخط النهري « مارب - بيليسا - مونا » (Mareb-Belesa-Mona) وفي ١٨٩٨ سمي أول حاكم مدنى لمستعمرة إرتريا .

وعمل الطليان على تثبيت أملاكهم في أرتريا بعقد طائفة من الاتفاقات مع بريطانيا ومصر (وحكومة السودان) والحبشة لتخطيط حدود المستعمرة ، وذلك بين عامى ١٧٨٧ ، ١٩٠٨ على الوجه التالى :

١ - مذكرات متبادلة في مايو ١٨٨٧ بين إنجلترا وإيطاليا بشأن جعل رأس قصار الحد الفاصل بين منطقتى النفوذ والمراقبة لهاتين الدولتين على ساحل البحر الأحمر .

٢ - بروتوكول روما في ٢٤ مارس ١٨٩١ بين إيطاليا وبريطانيا - الخاص بالأقاليم المعتدة من الشاطئ الأفريقى الشرقى على المحيط الهندى ، إلى النيل الأزرق : أى بلاد الجالا والسومال ، والحبشة ، خارج أملاك مصر القديمة في السودان .

٣ - بروتوكول روما في ١٥ أبريل ١٨٩١ بين بريطانيا وإيطاليا - لتعيين مناطق النفوذ في أفريقية الشرقية ، وللغرض نفسه اتفاق آخر بتاريخ ٧ ديسمبر ١٨٩٨ .

٤ - بروتوكول روما في ٥ مايو ١٨٩٤ بين بريطانيا وإيطاليا - وبموجبه أعطيت حرر إلى إيطاليا ، بينما أخذت بريطانيا زيلع وبربرة ، (وكل هذه أراضي مصرية) .

٥ - اتفاقات لتخطيط الحدود بين خور بركة والبحر الأحمر ، بتوقيعين أحدهما بتاريخ القاهرة في ٢٥ يولية ١٨٩٥ والآخر بتاريخ أسمره في ٧ يوليو ١٨٩٥ ، بين مصر وإيطاليا .

٦ - وثيقة تنازل من جانب إيطاليا عن قلعة كسلا إلى مصر بتاريخ كسلا في ٢٥ ديسمبر ١٨٩٧ .

٧ - اتفاق بين حاكم سواكن (محافظها) - يمثل الحكومة المصرية ، والحاكم المسدني في مستعمرة أرتريا (يمثل الحكومة الإيطالية لتخطيط الحدود الشمالية لمستعمرة أرتريا بين مصر وإيطاليا بتاريخ أسمره في ٧ ديسمبر ١٨٩٨ .

٨ - اتفاق بشأن تخطيط الحدود بين السودان المصري الإنجليزي وأرتريا في (سبدرات) (Sabderat) في أول يولية ١٨٩٩ .

٩ - اتفاق لتخطيط الحدود بين السودان المصري الإنجليزي وأرتريا من (سبدرات) إلى (تودلك) (Todluc) - بتاريخ تودلك في ١٦ أبريل ١٩٠١ ، والمعدل باتفاق بين بريطانيا وإيطاليا والحبشة بتاريخ ١٥ مايو ١٩٠٢ .

١٠ - التخطيط المتفق عليه بواسطة لجان الحدود الإيطالية والبريطانية لتصحيح الحدود بين السودان المصري الإنجليزي ومستعمرة أرتريا في « أمبريجيا » (Umbriga) في ١٨ فبراير ١٩٠٣ .

١١ - محضر موقع عليه من مندوبين عن السودان المصري الإنجليزي ، وأرتريا لتصحيح الحدود بين جاني (Gabie) ، كيلي (Keil) ، تلليت (Tellenait) بتاريخ كارورا (Karora) في ١٩ يناير ١٩٠٤ .

١٢ - معاهدة بين الحبشة وإيطاليا في ١٠ يوليو ١٩٠٠ وأخرى في ١٦ مايو ١٩٠٨ لتخطيط الحدود بين الحبشة وأرتريا .

وهكذا أمكن بفضل هذه الاتفاقات تخطيط حدود مستعمرة أرتريا ، ويتبين

منهما أن أكثر هذه المستعمرة يتألف من أراضٍ مصرية : بوغوص (أعيدت إلى
يوحنا في معاهدة ٣ / ٦ / ١٨٨٤) - مصوع ، زولا (الأولى أعلنت إيطاليا
سيادتها رسميًا عليها في ٢٥ / ٧ / ١٨٨٨ ، والثانية أعلنت حمايتها عليها في
٢ / ٨ / ١٨٨٨) - سهيت (احتلت في يوليو ١٨٨٨) - كيرين (احتلت في
يونية ١٨٨٩) - اسعرا (احتلت في أغسطس ١٨٨٩) .

مصر واسترجاع السودان

١ - سياسة الاحتلال البريطاني - الوجه الثالث (استرجاع السودان) :

مرت سياسة الاحتلال البريطاني في المسألة السودانية حتى الآن في دورين أولهما : دور استطلاعي حيث كان غرض الحكومة الإنجليزية معرفة حقيقة الحالة في السودان قبل اتخاذ قرار نهائي فيما يجب أن يكون عليه موقفها من ثورة المهدي ؛ وثانيهما : كان دوراً تقريرياً بمعنى أن الحكومة الإنجليزية بعد أن درست الحالة في السودان وصلت إلى قرار بشأنه ، أما هذا القرار فكان إخلاء كل هذه البلاد ما عدا سواكن التي تمسكت الحكومة البريطانية بها للأسباب التي ذكرناها في موضعها ، وقد نجم من تقرير الإخلاء مقتل غوردون وضياع السودان وقيام حكومة الخليفة عبد الله ، واقتسام الدول أملاك مصر في السودان ، وتعرض حدود مصر الجنوبية لتهديد الدراويش ، الذي لم يوقنه إلا هزيمة عبد الرحمن النجومي في طوشكي (٣ أغسطس ١٨٨٩) . ولقد ظلت سياسة الاحتلال البريطاني أثناء هذا الدور وحتى بعد الانتصار على الدراويش في طوشكي ملتزمة بخطة الدفاع ضد الثورة المهدية : - الدفاع عن حدود مصر الجنوبية ، والدفاع عن سواكن في الحدود الشرقية . حتى إن الاشتباك الذي حصل مع عثمان دقنة وهزيمة هذا الأخير عند طوكر (في ١٩ فبراير ١٨٩١) ، وإن كان في مظهره عملية هجومية ، فقد شاهدنا كيف ترددت الحكومة البريطانية كثيراً قبل أن تأذن به ، وكان الغرض منه تهدئة الحالة في سواكن وتأمين الحدود في هذه الناحية أي أنه كان أساساً عملية دفاعية .

على أنه في الوقت الذي كانت سياسة الحكومة البريطانية نحو السودان (أي نحو المهدية) مؤسسة على الدفاع ، كانت تتجمع الأسباب - تدريجياً - تلك التي اضطرت هذه الحكومة إلى تغيير سياستها في المسألة السودانية من خطة الدفاع ، كنتيجة لازمة لإخلاء السودان ، إلى خطة الهجوم : مهاجمة حكومة

الخليفة عبد الله وتقويض عروشها عند ما صارت سياسة الاحتلال البريطاني في هذا الدور الجديد ؛ استرجاع السودان وإنهاء سيطرة المهديّة .

والعوامل التي أدت إلى هذا التغيير ، أي إلى تقرير استرجاع السودان كثيرة أولها أن الحكومة البريطانية قد تغيرت تدريجيًا سياستها نحو احتلال مصر ذاتها بحيث إن هذا الاحتلال بعد أن كان ينظر إليه كإجراء مؤقت ، لم تلبث أن صارت تنظر إليه الحكومة البريطانية كإجراء مستديم ، أو على الأقل كاحتلال سوف يطول أمدّه كثيراً عن المدة التي كانت مقدرة له ، ولقد استتبع بقاء الاحتلال ، من وجهة النظر البريطاني ضرورة أن تتوفر الأسباب لإنعاش مصر اقتصاديًا ، بعد انتشارها من وهدة الإفلاس ، ولدعم ماليتها - وهذا من الأغراض الرئيسية التي جاء الاحتلال أصلاً لتحقيقها ، والأمر الذي يجب على الاحتلال ، قد اطمأن البريطانيون إلى البقاء طويلاً في مصر ، أن يحرص على تحقيقه أكثر ومن أي وقت مضى . ولا يسع الاحتلال حينئذ أن يترك السودان في يد حكومة قوية معارضة لمصر تهدد سلامة مصر وأمنها ، وتتحكم في مياه النيل ، فتؤذي أعمال الري التي كان يتوقف عليها إنعاشها ؛ أو أن يترك الاحتلال السودان في يد حكومة ضعيفة لا تلبث أن تغير عليها الدول الطامعة في السودان في عصر السباق على اقتسام أفريقية ؛ فتتحكم حينئذ في مياه النيل دولة أوروبية من المؤكد أنه سوف يكون في مقدورها أكثر من حكومة التعايشي السيطرة على توزيع مياه النهر بالطرق الفنية والهندسية المجهولة للمهديين . ولقد توافرت إلى جانب هذا عوامل أخرى سوف يأتي ذكرها في حينه .

تبدأ السياسة البريطانية بتغيير نحو الاحتلال في مصر ، في نفس الوقت الذي كانت تعمل فيه هذه السياسة نفسها للتمسك بقرار إخلاء السودان . فقد تسبب من سقوط الخرطوم ومقتل غردون (يناير ١٨٨٥) ثم وفاة محمد أحمد المهدي بعد ذلك بقليل (يونية ١٨٨٥) أن بدا لكثيرين أن العوامل التي ربطت الاحتلال في مصر بمجريات الحوادث في السودان ، قد زالت ؛ وأن في وسع البريطانيين أن يعيدوا النظر من جديد في سياستهم نحو مصر ، حيث كان من المتوقع أن تنصرف المهديّة إلى تدبير شؤونها الداخلية ، وأن ينتهي تهديدهم لحدود مصر الجنوبية . ولم يكن الإنجليز يجهلون أن احتلالهم عند ما بدأ في

سنة ١٨٨٢ كان احتلالاً مؤقتاً ، وأن ظروفاً دولية معينة هي التي ساعدتهم على الانفراد باحتلال مصر ، وأن الاحتلال ما كان يستند على أى أساس قانونى فى (خديوية) لا يزال للباب العالى حق السيادة الشرعية عليها ، وأن الحوادث فى السودان هي التي ضغطت على يد الاحتلال فى مصر ؛ ثم زودته بالمبرر أو الذريعة اللازمة لبقائه ؛ وأن الواجب يقتضيهم وقد ظهر (بعد مقتل غردون و وفاة المهدي) أن هذا الضغط لا بد أن يخف أو يزول — ولو أن هذا لم يكن صحيحاً كما رأينا — أن يعيدوا النظر فى موقفهم من « الاحتلال » وأن يعملوا لإيجاد حل للمسألة المصرية بالتعاون مع تركيا صاحبة السيادة الشرعية على مصر . وساعد على إمكان إعادة النظر فى موقف بريطانيا أن وزارة غلادستون التي جرت كل هذه الحوادث فى مصر والسودان فى عهدها : — الاحتلال والثورة المهدية — لم تلبث أن سقطت فى يونيو ١٨٨٥ ، وخلفتها وزارة من المحافظين برئاسة اللورد سولسبرى ، فقررت هذه معاملة المسألة المصرية بالصورة التي يمكن بها استرضاء الباب العالى ، حلاً للأزمة التي أوجدوها مع تركيا احتلالهم لمصر ، والأمر الذي أثار ضدهم كذلك الشعور الإسلامى ، وخصوصاً شعور مسلمى الهند ، فى وقت أصيبت فيه سمعتهم بأضرار بالغة بسبب عجزهم عن إنقاذ غوردون ومقتل هذا الأخير وسقوط الخرطوم ، بينما كان كل وادى النيل فى حالة من الثورة فى أحد شطريه والاضطراب والقلق السياسى والدينى فى الشطر الآخر . وكانت حكومة الخديو توفيق فى مصر مكروهة لاستنادها على الحراب الإنجليزية وأرادت حكومة اللورد سولسبرى استرضاء فرنسا وروسيا ، وقد عارضتا السياسة الإنجليزية معارضة شديدة ، وخشيت حكومة سولسبرى أن تتحد أوروبا بأسرها فى معارضة النظام القائم فى مصر ، ثم إنه كان أيضاً على حكومة سولسبرى أن تختار بين أحد أمرين : إما أن تتحمل مسئوليات الإدارة بأكملها وتقوم بسداد كل المطالب المالية فى مصر ، وإما أن تهباً للجلاء عن البلاد بشرط ضمان مشترك يحصل بالاتحاد مع الباب العالى لتأمين سلامة مصر ؛ ولم تكن حكومة سولسبرى مستعدة لأن تتحمل كل المسئوليات الإدارية والمالية فى مصر . لكل هذه الأسباب إذاً ، أوفدت الحكومة البريطانية السير هنرى درموند وولف (Sir Henry Drummond Wolff) فى بعثة إلى القسطنطينية والقاهرة

ليتعاون مع الباب العالي في إيجاد حل للمسألة المصرية بمعاونة تركيا ، فقد صدرت تعليمات اللورد سولسبرى إلى درموند وولف في ٧ أغسطس ١٨٨٥ ، وهي تعليمات مما تجدر ملاحظته بشأنها أنها تضمنت إلى جانب الوصول إلى اتفاق مع الباب العالي بشأن النظام القائم في مصر على أساس تحديد موعد للجلاء في سنوات معينة . ضرورة النظر بالاشتراك مع الباب العالي كذلك في الوسائل التي يمكن بها إعادة الهدوء والنظام إلى السودان .

ففيما يتعلق بمصر ، قالت التعليمات ، إن الحكومة تريد أن تعترف — وبكل ما يحمله الاعتراف من معنى — بمركز السلطان العثماني كصاحب السيادة الشرعية على مصر بموجب المعاهدات ، وغير ذلك من الترتيبات أو المواثيق ذات القوة في حكم القانون الدولي ؛ وأنها ترى أن السلطة التي للسلطان على قسم كبير من العالم الإسلامي الواقع تحت حكمه سوف تزيد تأكيداً باعتراف يحىء بمركزه الشرعي بالنسبة لمصر ؛ وأن الغرض من المباحثات المزمعة مع تركيا هو الوصول إلى تحديد موعد للجلاء عن مصر بعد مدة محددة وللاتفاق على عودة الاحتلال ثانية ، وفي هذه المرة بالاشتراك مع تركيا ، في ظروف معينة .

وفيما يتعلق بالسودان ، قالت التعليمات إن تعاون السلطان ضروري في نظر الحكومة البريطانية للمحافظة على النظام في الأجزاء الأخرى من الأراضي المصرية التي لم يعد يحميها الجنود المصريون ؛ وإن الحكومة البريطانية ترى واجباً عليها أن تعمل ما وسعها العمل لهدئة السودان ولإستتباب النظام به ؛ وإن التعاون العسكري من جانب السلطان ضروري للحصول على نتيجة في هذه المسألة ؛ أما إذا رفض السلطان العثماني التعاون في ذلك ، فسوف تجد الحكومة البريطانية نفسها في حل من أية التزامات تمنعها من الالتجاء إلى وسائل أخرى من أجل الدفاع عن السودان واستقرار النظام به ، ومن هذه الوسائل الاعتماد على تأسيس حكومة وطنية أو الاستعانة بمعاونة أجنبية . ولا يجب أن يفوت على السلطان أن الالتجاء إلى أي واحد من هذين الإجراءين من شأنه إضعاف ، وليس تقوية الرابطة التي تربط مصر بتركيا .

ولقد قال السير (أوكلاند كولفن) تعليقاً على هذه التعليمات الخاصة بالسودان والمعطاة للسير درموند وولف ، إن معناها — بغير اللغة المستخدمة في

الدبلوماسية الإنجليزية : إغراء السلطان حتى يوافق على أن يأخذ على عاتقه تحطيم الخليفة ؛ فإذا تردد السلطان ، فعليه أن يتوقع حيثئذ أن يؤسس الإنجليز حكومة من عناصر محلية في السودان قد تكون غير ما يهوى السلطان ، أو إذا صرف الإنجليز النظر عن ذلك ، فإنهم قد يعملون لإقناع إحدى الدول الأجنبية بأن تقوم بعملية إعادة النظام في السودان .

ومهما يكن من شيء ، فقد كان واضحاً أن الحكومة البريطانية متمسكة بسياسة الإحتلاء فيما يتعلق بالسودان ، وأن الذي يعينها هو تأمين حدود مصر وسلامة هذه البلاد من ناحية السودان ، سواء باشتراك تركيا معها في هذه المسألة ، أو بإقامة حكومة وطنية في السودان — غير حكومة الخليفة ، أى من عناصر مسالمة ، أو بأن تعهد بمهمة إعادة النظام في السودان — وذلك لتأمين مصر دائماً — إلى دولة أجنبية أخرى . وتأمين مصر وسلامتها من ناحية السودان في كل هذه الأحوال ضرورى لإمكان تقرير الجلاء عن مصر ذاتها ، وشأنه في ذلك شأن الاعتبارات الأخرى الخاصة بإدخال الإصلاحات اللازمة لاستقامة المالية المصرية وإنعاش الحياة الاقتصادية بها ، ثم الاطمئنان على الاستقرار في مصر من جهة ، وعدم تعرض مصر لغزو أجنبي من جهة أخرى .

ووصل السير درموند وولف إلى الآستانة في ٢٢ أغسطس ١٨٨٥ ، وفي ٢٤ أكتوبر ١٨٨٥ وقع اتفاقاً (Convention) مع الباب العالي تقرر بمقتضاه أن تفحص الدولتان الإجراءات الواجب اتخاذها فيما يتعلق بإعادة تنظيم الجيش المصرى بالتعاون مع الخديو ؛ وبإدخال التعديلات التى قد يبدو أنها ضرورية وفى حدود القرارات ، على كل فروع الإدارة المصرية بشأن أحسن الطرق الكفيلة بإعادة الهدوء والسكينة بالوسائل السلمية إلى السودان ؛ كما صار الاتفاق على ضرورة موافقة الباب العالي على كل ارتباطات أو اتفاقات دولية يعقدها الخديو ، وما دامت هذه غير متناقضة مع الامتيازات التى تضمنتها القرارات . ثم إنه تقرر لإيفاد مندوب سام « قومسيير » عثمانى وآخر إنجليزى إلى مصر .

وكان على المندوب العثمانى أن يتشاور مع الخديو بشأن أحسن الوسائل لإعادة الهدوء والسكينة إلى السودان ، على أن يطلع زميله الإنجليزى على مفاوضاته في هذه المسألة ، بينما كان على المندوب الإنجليزى أن ينظر في كل المسائل المتعلقة

بإصلاح الإدارة وذلك بالتعاون مع زميله العثماني ومع الخديو ، وكان على هذين المندوبين بمجرد اطمئنانهما إلى أحسن سير الأمور في مصر واستقرار الحكومة بها أن يقدم كل منهما إلى حكومته تقريراً بما يراه ، وتتدارس الحكومتان عندئذ في موضوع إبرام اتفاق ينظم جلاء الجنود البريطانيين عن مصر في موعد مناسب .

ووصل درموند وولف إلى القاهرة في ٢٩ أكتوبر ١٨٨٥ ، وأما المندوب العثماني ، الغازي أحمد مختار باشا فقد وصلها في ٢٧ ديسمبر من العام نفسه . ثم عاد « وولف » إلى لندن في أواخر ١٨٨٦ ، أما مختار باشا فقد قدم تقريره في ١٤ مارس ١٨٨٦ . وكان من رأيه فيما يتعلق بالسودان ، أن استرجاع دنقلة ضروري لقمع الثورة التي لا زالت مستفحلة بالرغم من وفاة المهدي ، وأن قمع الثورة يكون على يد جيش مصر ، ولا ينفع في إخمادها جيش إنجليزي أو جيش مختلط من جنود إنجليز ومصريين ، على أن تكون دنقلة هي قاعدة الأعمال العسكرية المنتظرة . ولما كانت سياسة الإنجليز هي التمسك بإخلاء السودان ، وعدم التفكير إطلاقاً في محاولة استرجاع أي إقليم منه ، فقد عارض السير هنري درموند وولف مقترحات مختار باشا ، وذلك في مذكرة بتاريخ ٢٥ أبريل ١٨٨٦ سواء ما كان متعلقاً من هذه المقترحات بتنظيم الجيش المصري وزيادة عدده (والاستغناء عن منصب السردار) ، بدعوى أن مصر تعجز عن تحمل أية زيادة في النفقات المترتبة على زيادة عدد الجيش ، أو ما كان متعلقاً باسترجاع دنقلة ، حيث إن سياسة الحكومة البريطانية المقررة كانت إخلاء السودان وجعل حدود مصر الجنوبية عند وادي حلفا .

وعند ما عاد وولف إلى لندن في أواخر ١٨٨٦ كما ذكرنا كانت قبل ذلك قد سقطت وزارة سولسبري في يناير ١٨٨٦ ، وخلفتها وزارة غلادستون التي سقطت بدورها في يونيو من السنة نفسها ، وجاءت بعدها وزارة سولسبري مرة أخرى . وعندئذ استؤنفت المفاوضات ، وانتقل « وولف » إلى القسطنطينية . وأسفرت المفاوضات عن إبرام اتفاق مع سعيد باشا وزير الخارجية التركية في ٢٢ مايو ١٨٨٧ هو الاتفاق الذي حدد موعداً لجلاء البريطانيين عن مصر ، وذلك بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ الاتفاق ، إلا إذا تبين أن هناك خطراً يهدد سلامة مصر من الداخل أو الخارج ، حتى إذا زال هذا الخطر أجلت بريطانيا

جنودها على أن تتخلى نهائياً بعد سنتين من تاريخ الجلاء عن كل اهتمام بأى شأن من شئون الدفاع العسكرى عن مصر ، وعندئذ تصبح مصر آمنة على سلامة أرضها ، فتوقع الدول الكبرى على ضمان سلامة الأراضي المصرية . ولكن إذا خشي من غزو خارجى على مصر أو حدوث اضطراب داخلى بها ، أو رفضت الخديوية تأدية واجباتها نحو الباب العالى صاحب السيادة الشرعية عليها أو التزاماتها نحو الدول ، يكون لتركيا وكذلك لإنجلترا الحق فى إرسال جيوشهما إلى مصر ، على أن ينسحب الفريقان بمجرد زوال السبب الذى دعا لهذا التدخل .

وأما فيما يتعلق بالسودان فقد كان استمرار اضطراب الأمور به وعلى الحدود المصرية أحد الأسباب الهامة فى أن تأخذ إنجلترا على عاتقها مهمة الدفاع عن مصر ، والاحتفاظ بجيش بريطانى فى مصر إلى جانب القيام بتنظيم الجيش المصرى نفسه ووضعه تحت إشرافها ، أى أنه كان واضحاً أن « الدفاع » لا يزال أساس السياسة البريطانية نحو مسألة السودان .

ولقد قيل فى حق هذا الاتفاق إنه أكسب الاحتلال البريطانى فى مصر الصيغة القانونية التى كان يريد لها الإنجليز « لتنظيم » مركزهم فى هذه البلاد ، وإنه أعطاهم الحق القانونى فى العودة إلى احتلال البلاد فى الظروف التى قد يرون هم أنفسهم أنها مناسبة لاتخاذ هذا الإجراء وفى صالحهم . وقصدت كل من فرنسا وروسيا لمعارضة (الاتفاق) على أساس هذين الاعتبارين ، وعلى ذلك فقد رفض السلطان — تحت تأثير هذه المعارضة — التصديق على الاتفاق . الذى يكون لذلك قد ولد ميئاً وعندئذ غادر درموند وولف الآستانة فى ١٥ يوليو ١٨٨٧ .

ومع ذلك فإن (اتفاق القسطنطينية) إنما يعين بداية مرحلة تطور جديد فى السياسة البريطانية نحو مصر ونحو السودان ، فمن الثابت أن بريطانيا بعد فشل هذه الاتفاقية ، لم تعد تفكر إطلاقاً فى احتمال دعوة تركيا للتعاون معها فى المسألة المصرية ، بل أخذت من هذا التاريخ تقوى تدريجياً لديها فكرة إطالة أمد الاحتلال فى مصر ، وكان بسبب التخلي حينئذ عن فكرة الاحتلال « المؤقت » أو القصير الأمد فى مصر ، أن تزايد الشعور بضرورة معالجة المسألة السودانية بالصورة التى تكفل تأمين مصر على سلامتها بالعمل على إبعاد الأخطار التى استمرت تهدها بعد حادث سقوط الخرطوم ووقاة المهدي من ناحية الدراويش

أنفسهم ، ثم في مرحلة تالية من ناحية أن تتمكن إحدى الدول الأوروبية الأخرى من إنهاء حكم الدراويش ، وإخضاع السودان لحكومة قوية تطمح في السيطرة على حوض النيل من منابع النهر إلى مصبه .

لقد أوضحنا عند الكلام عن حكومة عبد الله التعايشي وتعدد الشائعات عن احتشاد جيوش الدراويش عند (سرس) لغزو مصر ، كيف أنه بناء على الرغبة التي ظهرت في اتفاق ٢٤ أكتوبر ١٨٨٥ « لتهذبة السودان بالوسائل السلمية » أوفدت سلطات الاحتلال يوسف باشا شهدي إلى وادي حلفا (في مايو ١٨٨٦) لمحاولة المفاوضة والتفاهم مع المهديين ، وكيف أن هذه المحاولة لم تسفر عن نتيجة ؛ ثم إن أي أمل في إمكان الاتفاق مع الدراويش « بالوسائل السلمية » لم يلبث أن ضاع تماماً عند ما بعث الخليفة عبد الله بكتبه الثلاثة المعروفة إلى الملكة فكتوريا والسلطان عبد الحميد ، والحديو توفيق (مارس وأبريل ١٨٨٧) . ومع ذلك فقد رأينا في اتفاق القسطنطينية في ٢٢ مايو ١٨٨٧ أن الإنجليز لا يزالون متمسكين بسياسة « الدفاع » في مسألة السودان .

ولكن إذا كانت سياسة الحكومة البريطانية هي التمسك بموقف « الدفاع » ، وعدم التزول إطلاقاً عن سياسة إخلاء السودان ، وهي السياسة التي ظهرت آثارها حديثاً في رفض مقترحات الغازي مختار باشا (مارس ١٨٨٧) بخصوص استرجاع دنقلة ، فقد كان الرأي العام في إنجلترا شديد الرغبة في السنوات التي تلت حادث مقتل غوردون في نبد خطة الدفاع هذه والقيام بعمل إيجابي للانتقام من الدراويش واسترجاع السودان أو على الأقل بعض أقاليمه ، وأشارت الصحف الإنجليزية في عام ١٨٨٨ خصوصاً إلى استرجاع دنقلة عن أنه أمر مرغوب فيه كثيراً ؛ وكان السير صمويل بيكر بوصفه خبيراً في شئون السودان صاحب رأي كذلك في المطالبة بالقيام بعمليات عسكرية على نطاق واسع في السودان .

ولقد اعتبر الإنجليز أنهم أنفسهم مسئولون ومهما حاول فريق منهم التنصل من هذه المسئولية ، عن إخلاء السودان . ولم يكن في وسع إنسان نكران حقيقة أن في عهد الاحتلال البريطاني في مصر ، وتحت ضغط النفوذ الإنجليزي بها ، اضطرت مصر إلى أن تفقد بعض أملاكها : أو تلك المديرية ، التي فتحتها للتجارة وساد الأمن في ربوعها ، ودخلت إليها الحضارة بقدم المصريين ،

فطغت الآن موجة من البربرية عليها ، وانتشرت فيها القوضى : الأمر الذى اعتبره الإنجليز مهانة لشرف أمتهم . زد على ذلك أن صيحة الانتقام لغوردون ظلت مدوية منذ مقتل هذا « البطل المسيحى » (Christian Hero) ، وهو الوصف الذى صار يعرف به و « الشهيد » (Martyr) الذى وجب على أمته أن تتأثر لقتله .

وكان من أسباب المطالبة استرجاع مديريات مصر المفقودة — أن فريقاً من السودانين صار يطالب « الحكومة » — أى الحكومة المصرية — بالعمل على إنقاذ البلاد من طغيان الخليفة التعايشى ، من ذلك أن (بارنج) أرسل طى كتابه إلى (سولسبرى) فى ٤ فبراير ١٨٨٧ ترجمة عريضة من أخ لإلياس باشا أم برير الجعلى — وإلياس هذا هو الذى كان قد انضم إلى المهدي واستخذه على فتح الأبيض — وكان من أكابر التجار وتولى مديرية الأبيض فى عهد المصرية — وكانت هذه العريضة تحمل توقيعات عدة مشايخ وأعيان من كردفان ، ويطلب هؤلاء فيها بإلحاح مساعدة الحكومة المصرية فى إعادة النظام القديم ، وفى طى رسالة أخرى من (بارنج) إلى (سولسبرى) كذلك فى ٢٧ مارس ١٨٨٧ ، بعث « بارنج » بكتاب من صالح بك الكباشى — الشيخ صالح فضل الله رد سالم ، شيخ الكباشى الذى سبقت قصته — إلى مدير دنقلة السابق جودت بك ، تتعجب من تباطؤ الحكومة المصرية فى القيام بعمل لاسترجاع سلطتها ، فى حين تنتظر كل القبائل عودة الحكم المصرى إلى السودان .

وفى مصر كانت حكومة رياض باشا (وزارة مصطفى رياض الثانية منذ يونية ١٨٨٨ إلى ١٢ مايو ١٨٩١) ترى ضرورياً استرجاع دنقلة وإن كانت لم تتقدم بهذه الرغبة إلى « بارنج » لعلمها أن من المتعذر استمالته لقبول هذه الرغبة وقتئذ .

وفى سنة ١٨٨٨ إذا كانت الرغبة قوية فى أن تعيد الحكومة الإنجليزية النظر فى سياستها نحو السودان ، ليس فقط فيما يتعلق ببحث احتمال استرجاع دنقلة فى السودان الأوسط ، بل والقيام بعمليات عسكرية على نطاق واسع فى جهة سواكن للقضاء على قوات عثمان دقنة فى السودان الشرقى .

ولم يحل دون الاندفاع فى هذه السياسة ، فى مصر وإنجلترا ، غير موقف

السير « إفلن بارنج » الذى بذل قصارى جهده لمنع الحكومتين المصرية والإنجليزية من الوقوع تحت تأثير ضغط قسم من رأى العام شديد الإلحاح فى ضرورة استرجاع السودان ولقد استمر « بارنج » فى هذه المرحلة إذاً يحرص فى كل التقارير التى يذيعها على إظهار أفضلية التزام خطة عدم النشاط والامتناع عن العمل ، وكان فى رأيه أن مشكلة استرجاع السودان ليست مشكلة إنجليزية ، ولو أن فى استطاعة هذه من الناحيتين المالية والعسكرية استرجاعه ، إذا شاءت ، ولا يمنعها من فعل ذلك إلا أن حكومتها والرأى العام بها لا يميلان كثيراً لاتخاذ هذه الخطوة — . ولكن المشكلة هى مشكلة الحكومة المصرية التى عليها وحدها بمعاونة قليلة أو من غير أية معاونة ، من جانب الحكومة الإنجليزية ، أن تعمل لاسترداد نفوذها المفقود فى السودان ، وكان فى رأى بارنج أن هناك شرطين أساسيين يجب توافرها عند ما تعترف مصر استرجاع السودان : أولهما . أن لا تتكلف هذه العملية نفقات ياهظة تثقل كاهل الشعب المصرى ، وثانيهما — أن لا تتعرض للمخاطر بسبب الفتح الأحوال التى أخذت تستقر فى مصر فتعود هذه البلاد إلى حالة الفوضى السابقة ، وفى سنة ١٨٨٨ كان رأى « بارنج » أنه حتى يتوافر هذان الشرطان ، لا تستطيع مصر — أو يقول آخر سياسة الاحتلال فى مصر — أن تتخلى عن سياسة الدفاع ، لتتحول منها إلى سياسة « الهجوم » فى حوض وادى النيل : أى أنها لا تستطيع أن تعمل لاسترجاع السودان إلا بعد مضي خمس وعشرين سنة تقريباً ، وكان فى رأى « بارنج » أن شرطين أساسيين آخرين لا بد من توافرها كذلك قبل التفكير فى أية عملية لاسترجاع السودان ، هما أن يكون لمصر جيش مدرب وقادر على القتال ، وأن يكون قد صار مكفولاً ليس فقط متانة المالية المصرية ، بل والقدرة على تخصيص الأموال التى تتطلبها هذه النفقات الاستثنائية الناجمة من اتباع سياسة هجومية أو عدوانية .

وعلى ذلك فقد أوضح بارنج فى رسالته إلى سولسبرى فى ٩ أكتوبر ١٨٨٨ أن على حكومته أن تختار بين أحد أمرين : إما القيام بعمليات عسكرية لاسترجاع كل السودان أو أكثر أقاليمه ، ولا يمكن الاكتفاء باستعادة دنقلة فقط لأن الزحف على دنقلة سوف يتبعه حتماً وكعملية مكتملة له ، الزحف على بربر والخرطوم ، ولم يكن بارنج مقتنعاً فى هذه الحالة بأن الاستيلاء على الخرطوم

يكتفى لتأمين حدود مصر بعد هذا التوسع أو هذا الامتداد في الجنوب ، بل كان يتوقع لهذا الغرض نفسه أن تمتد المنطقة المصرية حتى تشمل سنار من ناحية وكردفان من ناحية أخرى — وهذه جميعها عمليات تتكلف نفقات طائلة لا تلبث أن تسبب متاعب شديدة للمالية المصرية ، وفي رأيه علاوة على ذلك أن « حكومة مصرية » تقوم في السودان بعد استرجاعه لن تكون أكثر نجاحاً في الحكم من حكومة المصريين السابقة على الثورة ، وأن صعوبات عديدة تحول دون إنشاء رقابة أوربية تشرف على شئون الحكم والإدارة في السودان ، بعد إنهاء عهد السيطرة المهدية التي اعتمدت على الشعور الديني في بسط سلطانها ، وأما الطريق الآخر ، فهو أن يكتفى المسئولون بالوقوف موقف الدفاع في كل من وادي حلفا وسواكن .

واقترح سولسبرى بالحجج التي قدمها بارنج . وفي ٣٠ أكتوبر ١٨٨٨ أبلغه موافقة حكومته على سياسته ، أي الوقوف موقف الدفاع في وادي حلفا وسواكن . وعلى ذلك فقد استمر يتجه التفكير حتى نهاية سنة ١٨٨٨ وإلى بداية العام التالي إلى محاولة الدخول في مفاوضات مع الدراويش في السودان الشرقي ، ليخفف الضغط على سواكن ، ومع ذلك فلم يكن في وسع السلطات الحكومية في القاهرة أن تعرض على (عثمان دقنة) الشروط التي يمكنه قبولها ، واعتقد (بارنج) أنه قد يكون أكثر نفعاً لو حاول المسئولون تكتيل القبائل التي اعتقدوا أنها معادية للمهدية — أو لحكومة الدراويش — في السودان الشرقي . وأمكن في آخر الأمر الاطمئنان على سواكن عند ما اضطرت حكومة سولسبرى في الظروف التي عرفناها إلى إقرار الهجوم على طوكر . واستطاع « هولد سميث » (Hollid-Smith) هزيمة عثمان دقنة في طوكر (١٩ فبراير ١٨٩١) والاستيلاء على طوكر وطرده عثمان دقنة إلى العطيرة .

أما في الغرب والسودان الأوسط ، فقد بنيت الآمال الكبار على ثورة أبي حمزة المعروفة في دارفور . وقد انقسم الرأي في القاهرة حول استناد هذه الثورة إلى مؤازرة السيد محمد المهدي السنوسي ، فقريق (وعلى رأسه الماجور ونجت) كان يرى أن السنوسي هو المسئول عن الثورة التي تقوم باسمه ، وفريق آخر كان يرى أن الثورة حركة محلية ضد طغيان الخليفة عبد الله ، ولا تلقى

أى تأييد من جانب السنوسى ضد المهدية . ومع ذلك فقد اعتقد كثيرون أن حكومة تقوم على أنقاض حكومة الخليفة عبد الله فى السودان سواء بتأييد من السنوسى وتحت نفوذه أم من غير أن تكون خاضعة له مباشرة ، من المحتمل كثيراً أن تكون ذات ميول ودية نحو مصر إذا وجدت أن مصر تريد أن تتركها وشأنها ولا ترغب أن يهاجمها أحد . على أن هذه الآمال — مهما كانت قيمتها — لم تلبث أن تبددت عند ما قضى على حركة أبى حمزة بوفاته ثم بمقتل أخيه « ساعه » فى فبراير ١٨٨٩ فى الظروف التى عرفناها ، وصار على المسئولين فى القاهرة أن يتدبروا الوسائل لمواجهة الخطر الداهم على حدود مصر الجنوبية ، منذ أن أخذ عبد الرحمن النجوى يتهايم لغزو مصر ذاتها .

على أن هزيمة ولد النجوى ، وتشتت جيش الدراويش فى طوشكى فى ٣ أغسطس ١٨٨٩ لم يلبث أن جدد التفكير فى موضوع استرجاع دنقلة . ومثلما فعل « بارنج » من قبل ، أصر الآن على أن استعادة مديرية دنقلة لا يجب أن يكون إلا جزءاً من خطة أعم ترمى إلى استرجاع السودان بأكمله ، وإلا فإن أضراراً محققة سوف تنجم من توسيع الحدود إلى ما وراء وادى حلفا إلى دنقلة كما أصر على أن صعوبات كثيرة لا تزال تحول دون محاولة استرجاع السودان أهمها أن المالية المصرية عاجزة عن تحمل نفقات الفتح ، وأن من المَعذر إيجاد العدد الكافى من الموظفين المدربين المصريين للقيام بأعباء الحكم والإدارة فى السودان عند استرجاعه ، وأن من المتعذر كذلك استخدام موظفين بريطانيين فى هذه البلاد ، وحتى شهر ديسمبر ١٨٨٩ كان رأى السير إفلن بارنج ، أنه لا يجب على أن حال التفكير الآن فى استرجاع السودان .

ومع ذلك ففى وسعنا اعتبار أن من تاريخ معركة طوشكى (أغسطس ١٨٨٩) تبدأ المرحلة التى تجمعت فيها الأسباب التى حملت الحكومة البريطانية على التفكير بصورة جدية فى استرجاع دنقلة ، حتماً ، أولاً ، مع استرجاع بقية السودان ؛ والتى جعلت إفلن بارنج — الذى ارتفع إلى اللوردية فصار اللورد كرومر منذ ١٨٩٢ — يذعن إلى ضرورة بدء العمليات العسكرية من أجل الفتح الجديد لاسترجاع دنقلة بعد اثنتى عشرة سنة ، والخرطوم بعد حوالى ثلاث عشرة سنة من التاريخ الذى قال فيه (فى ١٨٨٦) إنه لن يمكن أن تتخلى مصر عن سياسة

« الدفاع » ، وأن تباشر سياسة « الهجوم » في حوض النيل إلا بعد حوالي خمسة وعشرين عاماً .

فقد توافرت العوامل بين ١٨٨٩ وبين ١٨٩٦ ، والأخيرة هي السنة التي تقرر فيها الغزو لاسترجاع دنقلة - التي جعلت ممكناً أن تتخلى السياسة البريطانية عن خطة الدفاع وأن تستبدل بها خطة هجومية انتهت بتقرير القضاء على حكومة الخليفة عبد الله واسترجاع كل السودان .

وبعض هذه العوامل كان مبعثه تحقق الشرطين الأساسيين اللذين تحدث عنهما كرومر كثيراً . وهما ليس فقط أن تكون المالية المصرية قد اجتازت دور النقاهة ، بل وأن تقدر على تحمل النفقات الاستثنائية المنتظرة ، وأن يكون الجيش المصري قد بلغ درجة من التدريب . واكتسب خبرة وتجربة ، مما يؤهله للدخول في حرب كبيرة . وفي سنة ١٨٩٦ كان كلا الشرطين قد تحققا . فشهدت السنوات من ١٨٩٠ إلى ١٨٩٦ خصوصاً ، المالية المصرية وقد أصبحت متينة ومنتعشة لدرجة أن توفر للبلاد احتياطياً قدره أربعة ملايين من الجنيهات ، وسجلت الميزانية زيادة في الدخل على المنصرف ، فبينما أنقصت الضرائب بأكثر من مليون جنيه ، وصارت فوائد الدين المصري تدفع بتمامها وفي مواعيد استحقاقها (وذلك منذ ١٨٨٩ وبعد أن دفعت متأخرات هذه الفوائد) . وأما الجيش ، فقد تم تنظيم قوة جديدة من ستة آلاف بعد حل جيش العراقيين في سبتمبر ١٨٨٢ . وأشرف على تدريب هذه القوة وتنظيمها السردار السير إلفن وود (Wood) إلى سنة ١٨٨٥ ، ثم السردار سير فرانسيس جرنفل (Francis Grenfell) لغاية ١٨٩٢ ، وقد أنشأ أورطة سودانية ، وفي سنة ١٨٨٧ عهد إلى الجيش بمهمة الدفاع عن الحدود الجنوبية ، وأثبت في واقعتي طوشكي (٣ أغسطس ١٨٨٩) وطوكر (١٩ فبراير ١٨٩١) حسن تنظيمه واستعداده وقدرته على الحرب ، وفي ١٨٩٢ خلف السير هربرت كيتشر الجنرال جرنفل سرداراً على الجيش المصري .

وجد عامل آخر ، هو أن الحكومة البريطانية والرأي العام البريطاني صاروا ينظران إلى استرجاع السودان ، كعمل إنساني لتخليص أهله من طغيان حكومة الخليفة عبد الله . ولقد سبق أن أشرنا إلى سؤال جماعة من مشايخ وأعيان كردفان ، ومن الكبابيش الحكومة المصرية أن تعمل لاسترجاع سلطتها في

السودان كى تحرر البلاد من النظام القائم . وقد تأكد لدى (بارنج) عند ما قام برحلة تفتيشية فى الصعيد بعد هزيمة الدراويش فى طوشكى ، أن سواد الشعب السودانى متذمر من حكومة الخليفة عبد الله ، لدرجة أن الجعليين وهم الذين عرف عنهم أنهم مع البقارة يؤلفون القوة التى تعتمد المهدية عليها فى بسط سلطانها فى السودان ، قد صار مشكوكاً فى استمرار ولائهم طويلاً للخليفة عبد الله . ولم يلبث هؤلاء فعلاً أن صاروا يتآمرون على حكومة الخليفة عند ما أرسل بعد ذلك عبد الله ود سعد شيخهم (فى يوتية ١٨٩٤) أحد أقربائه للمفاوضة مع (كتشنر) ضد الخليفة والبقارة على أساس أن تستعين الحكومة الجعلية بالحديدة بالبريطانيين وحدهم — فقط كما أكد عبد الله ود سعد — ودون المصريين أو الأتراك . فى شئون الحكم والإدارة .

وساعد على تنوير الرأى العام الإنجليزى عن حكومة الخليفة عبد الله ، وأساليها العاشمة فى الحكم ، ما صار يذيعه عنها الأب (أوهروالدر) منذ إنقاذه من الأسر وخروجه من أم درمان على أثر فتنة الأشراف التى سبقت الإشارة إليها (فى نوفمبر ١٨٩١) ووصوله إلى مصر (فى الشهر التالى) ؛ والذى نشر فى سنة ١٨٩٢ كتابه المشهور بعنوان (عشر سنوات فى المعسكر المهدى) وقد تبع ذلك أن أمكن إنقاذ (سلاطين) كذلك من أسر الخليفة ، فخرج سلاطين من أم درمان فى فبراير ١٨٩٥ ووصل مصر فى مارس ، وفى سنة ١٨٩٦ نشر كتابه المشهور كذلك عن (النار والسيوف فى السودان) وضمنه الشئ الكثير عن حكومة الخليفة عبد الله . وقد ترجم هذا الكتاب إلى لغات أوربية عديدة ، وكان بفضل كتابات (أوهروالدر) و (سلاطين) أن ساد الاعتقاد بأن السودانين يعيشون فى يؤس وتعاسة وشقاء ، وأن الخليفة عبد الله يسلط على رعايهم سيف الإرهاب . فتعالى الصياح من هذا الحين بوجوب إنقاذ السودانين من هذا الطغيان وكان الذين تعالى صياحهم أكثر من غيرهم خصوصاً (الأمبرياليون) أنصار الإمبراطورية الإنجليز ، فقال اللورد كرومر إن الروح الأمبريالية كانت قد أخذت تنمو فى إنجلترا من مدة ، وكان نموها هذا هو المستول لحد ما عن التغيير الذى طرأ على السياسة البريطانية من حيث انتقال هذه السياسة من خطة الدفاع إلى خطة الهجوم والغزو فى المسألة السودانية . وإلى جانب إنقاذ السودانين

من طغيان الخليفة طالب الدين أرادوا غزو السودان بالانتقام من الدراويش كذلك لمقتل غوردون .

وكان لكتابات « أوهروالدر » و « سلاطين » في مصر نفس الأثر في إقناع المصريين ، بضرورة إنقاذ السودانين من طغيان حكومة الخليفة . وقال نعوم شقير عن أثر هذين الكتابين : « وقد جاء (كتاب سلاطين) بعد كتاب أوهروالدر معرضاً قوياً للحكومة المصرية على استرجاع السودان » . والحقيقة أن مصر منذ أن أرغمت على الموافقة على إخلاء السودان (في سنة ١٨٨٤) في الظروف التي عرفناها — لم تتخل بتاتاً عن الرغبة في استرجاعه ، ومن الثابت كذلك أنها لم تتخل عن حقوقها في السيادة عليه ، ولم تعترف إطلاقاً بالحكومة التي مهد لها محمد أحمد وأوجدها الخليفة عبد الله ، بالرغم من أن مفاوضاتها مع الدراويش ، (١٨٨٦) أو تقريرها جعل الحدود الجنوبية عند نقطة شمال الأراضي التي يحتلها الدراويش (١٨٨٨) كان معناه الاعتراف عملياً بهذه الحكومة . ولم تعترف مصر باستقلال السودان أو انفصاله عن مصر . وإلى جانب تمسك مصر بحقوقها المشروعة على السودان ، دلت حوادث إغارات الدراويش على حدود مصر الجنوبية أنها سوف تستمر معرضة للغزو ، طالما بعث الدراويش أصحاب السلطة في شطر الوادي الجنوبي ، ولم يكن منتظراً علاوة على ذلك أن يشعر المصريون بالأمان ويطمئن المسئولون على استقرار الأمور وإمكان المضي في الإصلاحات اللازمة لإنعاش البلاد من كل النواحي طالما بقي الدراويش يسيطرون على مياه النيل ومنابعه ، أو هددت بالاستيلاء على منابع النهر وراوقده والتحكم في مياهه إحدى الدول أو مجموعة من الدول الأوربية القوية والمتسابقة على اقتسام أفريقية ، ولقد ذكر السير إفلن بارنج في سنة ١٨٨٨ أن رياض باشا كان يؤيد ضرورة استرجاع دنقلة ، ولو أنه كان يرى تعذر تحقيق ذلك في الظروف القائمة وقتئذ .

ومع ذلك فإن هذه الأسباب وحدها كانت لا تكفي لأن تقرر الحكومة البريطانية التخلي عن سياسة الدفاع ، والموافقة على استرجاع دنقلة : وهي موافقة كان معناها تقرير استرجاع السودان بأكمله ، بل كان هناك عامل آخر ، له أثر حاسم في هذه الناحية — هو ما ظهر من تسابق الدول على اقتطاع أطراف

السودان ، بل والتوغل في أرضه على حساب حكومة الخليفة عبد الله التي عرفنا أنها كانت عاجزة عن الاحتفاظ بالأملاك التي أجبر المصريون على إخلائها هناك . لقد استطاع ليوبولد الثاني ملك البلجيك إنشاء ولاية الكونغو الحرة (١٨٨٤ - ١٨٨٥) ، وأخذ البلجيكيون من ذلك الحين يتوغلون في إقليم بحر الغزال ، وعرفنا أنهم استطاعوا في مايو ١٨٩٤ استئجار (حاجز لادو) الذي أرادت إنجلترا من تأجيرها لهم مع غيره من الأراضي في هذه المنطقة أن تحول قبل كل شيء دون وصول الفرنسيين إلى حوض النيل ، في وقت لم يكن الإنجليز قد قرروا فيه نهائياً استرجاع السودان .

ولقد استطاع الطليان ، من ناحية أخرى ، بعد استيلائهم على مصوع (في فبراير ١٨٨٥) أن يتوغلوا في السودان الشرقى حتى عقدوا معاهدة (أتشالي) المعروفة (٢ مايو ١٨٨٩) مع منليك الثاني ملك شوى ، والتي ذكرنا أن الطليان اعتبروا بفضل ما جاء في المادة ١٧ من هذه المعاهدة - حسب تفسيرهم لها - أن الحبشة قد وضعت تحت حمايتهم ، وقد أبلغ الطليان خبر هذه المعاهدة إلى الإنجليز بصورة غير رسمية كما أعطوهم نسخة منها في نوفمبر من السنة نفسها . واسترعى نظر الإنجليز تفسير الطليان لمعاهدتهم هذه مع منليك ، واعتبروا أن الطليان بعد تأمين مركزهم بالنسبة للحبشة بسبب هذه المعاهدة ، سوف يعملون عاجلاً أو آجلاً على زيادة التوسع في السودان الشرقى بشكل يؤدي إلى تغيير (الوضع الراهن) في هذه الأقاليم لصالح إيطاليا ، وكان معروفاً أن الطليان إنما يريدون الاستيلاء على كسلا . وحينئذ - وبعد عقد معاهدة (أتشالي) هذه بشهور قليلة أن أخذ السير إفلن بارنج من القاهرة يوضح لحكومته - في ديسمبر ١٨٨٩ - أخطار التوسع المنتظر في السودان الشرقى من ناحية الطليان على حقوق السيادة الشرعية التي لمصر يحكم تبعيتها لتركيا على السودان الذي لا يزال من الناحية القانونية ، وبالرغم من الحكومة القائمة به ، جزءاً لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية ، ويذكر الأخطار التي تهدد مصر ذاتها من استطاعة دولة أوربية متحضرة أن تؤسس سلطتها في السودان ، ذلك أن الخطر الذي تخشاه مصر من ناحية المهديين هو أن يتحكم هؤلاء في مياه النيل . ولكن هذا الخطر لا يمكن أن يكون عاجلاً لأن الدراويش كما يقول إفلن

بارنج « ليسوا سوى قبائل لا تزال « متبربرة » ، أما إذا أسست دولة أوربية متحضرة سيطرتها في وادي النيل ، فسيكون في وسعها « إنقاص كمية المياه اللازمة لمصر بدرجة تقضي بالخراب على هذه البلاد تماماً » . وفي رسالته إلى اللورد سولسبرى في ١٥ ديسمبر ١٨٨٩ قال بارج : « إن أي دولة تملك حوض النيل الأعلى ، لا بد بحكم الوضع الجغرافي فحسب أن تملك السيطرة على مصر ، ولم يحدث إطلاقاً أنني أنكرت ، كما لا أنكر اليوم ، أن التخلي عن السودان أمر يدعو إلى الأسف الشديد ، وأن هذه البلاد إنما هي ملك بالطبيعة لمصر ، وأن الحكومة التي يكون لها الحكم في دلتا النيل ، يجب كذلك أن تملك شاطئ النهر إن لم يكن من منيعه ، فعلى كل الأحوال إلى مسافة بعيدة على طول مجراه » . وكان عندئذ أن أكد « بارج » أن الاحتلال البريطاني في مصر من حقه أن يمحو العار الذي ارتكب في عهده بإجبار مصر على التخلي عن السودان وفقدته ؛ والعمل من كل بد وبعد سنوات قليلة على إرجاع السودان إلى مصر وإلى الحكم المصري إن لم يكن السودان كله ، فأكبر قسم منه ؛ وهو أمر قد يستعصى تنفيذه إذا ترك الإيطاليون يتوسعون في السودان الشرقي ، وكان من رأيه أن تطلب الحكومة البريطانية منهم أن يقصروا نشاطهم على التوسع جنوب الحبشة ، فلا يتقدمون صوب السودان ولا يحاولون الاستيلاء على كسلا ، ولا يأتون بنشاطهم أمراً قد يؤثر على الخطوط الرئيسية للسياسة البريطانية في مصر .

وفي مارس ١٨٩٠ تزايد نشاط الطليان ، وجاء في التقارير الواصلة من سواكن أن من المتوقع أن يزحف الطليان على كسلا قريباً ، وكان الخوف من التوغل في السودان الشرقي إلى جانب الرغبة في القضاء على عثمان دقنة لإزالة الضغط على سواكن ذاتها من ناحية الدراويش ، السبب الذي جعل اللورد سولسبرى يوافق أخيراً على العمليات العسكرية التي تستهدف احتلال طوكر . فقد بعث « بارج » إلى « سولسبرى » منذ ٢٧ مارس ١٨٩٠ يقول : « من الأكيد إذا لم تتحرك الحكومة المصرية فمن المحتمل جداً أن يتلقى الطليان دعوة لأن يفعلوا ذلك » .

وصار احتلال طوكر فعلاً — وكما عرفنا — في فبراير ١٨٩١ . ولم يطمئن الإنجليز من ناحية الأطماع الإيطالية في السودان الشرقي إلا حينما

سقطت وزارة كريسبي في فبراير ١٨٩١ وخلفتها وزارة السنيور دي روديني (di Rudini) « وكان أعضاؤها يكرهون التوغل في أفريقية ويميلون إلى الاقتصاد في النفقات الحربية » ، فأمكن حيثئذ أن يعقد الإنجليز مع الطليان (اتفاقاً) في ١٥ أبريل ١٨٩١ كان أهم ما جاء فيه اعتراف الطليان بالحقوق الشرعية التي لمصر على السودان بما في ذلك كسلا ؛ وهو اعتراف جعل ممكناً أن يوافق الإنجليز على أن يحتل الطليان كسلا بصورة مؤقتة ما دامت حقوق مصر محفوظة ، وفي استطاعة مصر أن تسترد كسلا من الطليان في الوقت المناسب ، واحتل الطليان (قيادة باراتيري) كسلا في ١٧ يوليو ١٨٩٤ ، وهكذا أمكن الاطمئنان من هذه الناحية . ولكن الخطر الذي نخشيه الإنجليز أكثر من أي شيء آخر كان مبعثه معارضة فرنسا الجديدة للاحتلال البريطاني في مصر من ناحية ، ورغبتها الملحة في التوغل في أفريقية الوسطى والوصول إلى حوض النيل ، وضم إقليم بحر الغزال خصوصاً إلى أملاكها الأفريقية على أساس أنه ملك مباح (Res nullius) منذ أن أخلى المصريون السودان ، ولقد أشرنا إلى الفكرة الذائعة من أن السيطرة على منابع النيل والتحكم في توزيع مياه النهر يكفلان السيطرة على مصر ذاتها ، فإذا استطاع الفرنسيون الوصول إلى حوض النيل من ممتلكاتهم في أفريقية الغربية الوسطى ، واستولوا على فاشودة تسنى لهم إزعاج الاحتلال البريطاني وتهديده بقطع المياه عن مصر ، إلى جانب كسب مزايا أخرى عديدة أهمها سبق البلجيكيين في الوصول إلى النيل الأعلى الذي كان لهؤلاء أطماع معروفة في امتلاكه .

وبالفعل قررت الحكومة الفرنسية (ووزير مستعمراتها وقتئذ لكاسي) في مايو ١٨٩٣ أن يتولى المستكشف الفرنسي « مونتي » قيادة حملة الغرض منها الوصول إلى فاشودة ورفع العلم الفرنسي عليها ، وذلك بأن يبدأ « مونتي » زحفه من الأوبانجي العليا (في الكونغو الفرنسية) فيتجه شرقاً حتى يصل إلى فاشودة التي تسيطر على مجرى النهر الأعلى نفسه وعلى ملتقى رافديه به وهما بحر الغزال ونهر السوياط ، ولم يوقف الاستعدادات مؤقتاً لهذه الحملة غير معارضة البلجيكيين الذين عرفنا أنهم كانوا يعملون في الوقت نفسه للتوغل في هذه المنطقة ، وهددوا لذلك باستخدام القوة لمنع الزحف الفرنسي . وحاول الفرنسيون التغلب على الصعوبات التي اعترضتهم بتسوية مشاكلهم مع الألمان الذين جاورت

مستعمرتهم في الكامرون (Cameroons) أملاك الفرنسيين في الكونغو الفرنسية ، فعقد الفرنسيون - وكان « مونتي » أحد المندوبين الفرنسيين - مع الألمان في برلين في ٤ فبراير ١٨٩٤ اتفاقاً لتحديد منطقتي النفوذ الفرنسي والألماني في إقليم بحيرة شاد وتخطيط الحدود بين الكونغو الفرنسي والكامرون الألمانية ، وتم التوقيع عليه في ١٥ مارس من السنة نفسها . وبمقتضى هذا الاتفاق صار للفرنسيين مطلق الحرية في الامتداد شرقاً إلى أقصى ما يستطيعون بلوغه ، ثم حاول الفرنسيون عقد اتفاق مع البلجيكيين (في بروكسل) ، ولكنهم لم يفلحوا لاصطدام مصالحهم مع مصالح البلجيكيين التوسعية في هذا القسم من أفريقية .

ولم يلبث أن قرر الفرنسيون استئناف استعداداتهم لإرسال حملة « مونتي » عند ما أبرم الإنجليز مع البلجيك معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤ التي أجرت الحكومة البريطانية بموجبها (حاجز لادو) إلى ولاية الكونغو الحرة « الملك ليوبولد » ، وقد قبلت هذه المعاهدة بالاستنكار الشديد في فرنسا ؛ وعارض جبرئيل هانوتو وزير الخارجية في مجلس النواب الفرنسي هذه المعاهدة على اعتبار أنها اعتداء على حقوق مصر وتركيا ، ويخالف إبرامها ما نص عليه فرمان تقليد عباس حلمي الثاني منصب الخديوية (مارس ١٨٩٢) وقد جاء في هذا فرمان « لا يجوز لأى سبب أو وسيلة . . . ترك قطعة أرض من الأراضي المصرية للغير مطلقاً » - وهو فرمان الذى قال موافقة الدول . ولذلك فقد تقرر إرسال « مونتي » فوراً ليطرد البلجيكيين من الأراضي الواقعة شمال خط عرض ٤° شمالاً ، وللزحف حتى يصل إلى النيل ؛ على أن تقوم حملة أخرى تبدأ زحفها من الشرق ، من الحبشة ، حتى تصل إلى نهر السوبات ، لتأتى بالمؤن والإمدادات من السوبات إلى الحملة الزاحفة من الغرب بقيادة « مونتي » ، ولم يثن الفئتين سيعن عزمهم تحذير الإنجليز لهم - بواسطة سفيرهم في باريس اللورد دفرين من وقوع اصطدام بين بلديهما (إنجلترا وفرنسا) إذا أصر الفرنسيون على المضي في مشروعاتهم (٢٩ يونية ١٨٩٤) .

أما « مونتي » فقد أصدر إليه في ١٣ يوليو ١٨٩٤ المسيو دلكاسي وزير المستعمرات وقيثد التعليمات التي أشارت عليه بأن يكون متحذراً في علاقاته مع البلجيكيين ، وطلبت منه الامتناع عن التوغل في حوض النيل حتى لا يحدث ما يثير موضوع السودان المصري ، لأن من الضروري بقاء هذا الموضوع محتفظاً به

في الوقت الحاضر . وكان هذا الطلب بسبب الرغبة التي أبدتها « هانوتو » وزير الخارجية في عدم الاصطدام مع الإنجليز . فكان الواضح إذاً أن الحكومة الفرنسية أرادت من حملة « مونتي » الضغط على يد الحكومة البلجيكية التي أرادت أن تحصل منها بطريق المفاوضة على تعديل للحدود في مصلحتها بين أملاكها الأفريقية وولاية الكونغو البلجيكية .

وغادر « مونتي » مرسيليا في ١٦ يوليو ١٨٩٤ . وعندئذ اضطر ليوبولد إلى الاتفاق مع الفرنسيين ، فعقد معهم الاتفاقين اللذين سبقت الإشارة إليهما عند الكلام عن تاريخ ولاية الكونغو الحرة البلجيكية ، وأولهما في ١٤ أغسطس ١٨٩٤ وبفضله نالت فرنسا تعديل الحدود المطلوب بين مستعمرة الكونغو الفرنسية وولاية الكونغو البلجيكية ، وثانيهما في ٥ فبراير ١٨٩٥ ، وبفضله أعطيت فرنسا حق الارتفاق على أراضي الكونغو البلجيكية إذا حصل تنازل عنها ، وفي ٢٢ أغسطس ١٨٩٤ صدرت تعليمات الحكومة الفرنسية بوقف حملة « مونتي » . وهكذا توقف مؤقتاً مشروع احتلال فاشودة .

غير أن الفرنسيين الذين لم يتخلوا عن مشروع الوصول إلى حوض النيل لم يلبثوا أن جددوا محاولاتهم ، وهي التي بدأت هذه المرة بإعداد بعثة بقيادة « ليوتار » للوصول إلى حوض النيل . وكان السبب في ذلك أولاً ، أن مفاوضات كانت قامت بين الحكومتين البريطانية والفرنسية لتسوية المسائل المختلف عليها بينهما في ميدان الاستعمار الأفريقي ، وبشأن التوغل في أقاليم النيل الأعلى خصوصاً ، قد باءت بالفشل لتمسك كل من الفريقين بموقفه : فرنسا تريد الامتداد إلى حوض النيل ، وبريطانيا تريد وقف النفوذ الفرنسي عند حوض الكونغو ، وثانياً — أن الإشاعات راجت وقتئذ عن نشاط الكولونيل كولفيل في أوغندة ، وبأنه يعتزم الزحف للوصول إلى حوض النيل الأوسط بعد أن رفع العلم البريطاني على (وادلاي) وتسلم رسمياً منذ مايو ١٨٩٤ إدارة محمية أوغندة .

وعلى ذلك فقد تعين « ليوتار » في سبتمبر ١٨٩٤ مندوباً سامياً للأوبانجي العليا وانعقد الأمل على وصوله إلى النيل قبل « كولفيل » . وفي ١٧ نوفمبر ١٨٩٤ قررت الحكومة الفرنسية أن تترك المفاوضات متوقفة مع إنجلترا ، وقال « دلكاسي »

إن « ليوتار » الذى بدأ مهمته فى ٢٥ أكتوبر ١٨٩٤ فى وسعه الوصول إلى النيل فى بحر سنة تقريباً .

وأثارت بعثة « ليوتار » ومشروعات الفرنسيين هذه ثائرة الرأى العام فى إنجلترا وثائرة الحكومة البريطانية ، وناقش مجلس العموم البريطانى هذا الموضوع فى ١١ مارس ١٨٩٥ وكان موقف الحكومة فى لندن أن منطقة النفوذ البريطانى المصرى إنما تشمل حوض أو وادى النيل بأكمله ، وأن ما يشاع عن إرسال حملة فرنسية إلى وادى النيل لا يجب أن يكون محل تصديق من أحد لأن الحكومة الفرنسية لا يمكنها أن تجهل الحقوق التى للإنجليز على هذه الأراضى ، ولأن هذه الحكومة تعلم جيداً أنها إذا فعلت ذلك إنما تأتى عملاً عدائياً ضد إنجلترا التى سوف تعتبره هى كذلك عملاً عدائياً ، وفى ١٠ أبريل ١٨٩٥ اتخذت الغرفة التجارية البريطانية قراراً بضرورة أن تستقر فى أيدي الإنجليز السيطرة على حوض النيل من عند أوغندة إلى فاشودة . ولم يمنع استقالة وزارة الأحرار فى يونيو ١٨٩٥ أن تمضى وزارة المحافظين « اللورد سولسبرى » فى تنفيذ مشروع إنشاء سكة حديد أوغندة (أغسطس ١٨٩٥) ، تمهيداً للعمل والوصول إلى حوض النيل الأعلى وإلى فاشودة من جهة أوغندة ؛ بينما صارت الحكومة البريطانية تفكر فى العمل كذلك من ناحية مصر ، فسألت منذ أبريل ١٨٩٥ معتمدها فى مصر « اللورد كرومر » إذا كانت الحكومة لا يعنىها وقف الزحف الفرنسى صوب النيل الأعلى ، أو أنه يزعمها تهديد الزحف الفرنسى لها ، وتريد أن تدفع عنها خطر هذا الزحف باسترجاع مديرية دنقلة . ولقد سئل « كرومر » إذا كان من المتوقع أن يلقى الفرنسيون صعوبات فى زحفهم فى إقليم بحر الغزال — وهى المنطقة المهددة مباشرة وسئل عن نوع هذه الصعوبات إذا وجدت ، وأكد « كرومر » أن الوزراء المصريين يريدون استرجاع السودان وخصوصاً الخرطوم ، ولا يمنعهم من الجهر بهذه الرغبة إلا علمهم أن كرومر نفسه معارض لهذه الفكرة .

ومع أن « كرومر » كان قد بنى معارضته دائماً لفكرة استرجاع دنقلة أو السودان بأكمله على ضرورة عدم إرهاب مصر بالضرائب الثقيلة أو إرباك ماليها فقد اعترف الآن بأن وجود الفرنسيين فى حوض النيل الأعلى ، وسباقهم لاحتلال فاشودة لا شك فى أنه يدسخل تغييراً على الموقف . وقال كرومر إنه لما

كان من المتعذر الآن إخلاء مصر وإنهاء الاحتلال البريطاني منها ، فقد صار واجباً الدفاع عن مصالح مصر الحيوية ؛ ومن الواضح أن وجود دولة متحضرة في أعالي النيل وتحكمها في مياه النهر ، يجعل أمراً محققاً سيطرة هذه الدولة على مصر في حاضرها ومستقبلها ، ولذلك فقد بات مستحيلاً ، ولم يعد مقبولاً أن تقف الحكومة - الحكومة الإنجليزية - موقفاً سلبياً من هذه المسألة .

وحينئذ توقف الأمر على معرفة : متى وكيف يكون قرار العمل الإيجابي . وفي الشهور القليلة التالية ، تضافرت العوامل التي عيشت للحكومة البريطانية الوقت الذي وجب عليها فيه أن تقرر متى وكيف تعمل . فمع أنه اتضح أن « ليوتار » قد بقي في الأوبانجي من غير نشاط لحاجته للمال وللعناد ، ولم يذهب إلى حوض النيل فقد طلبت الحكومة الفرنسية إلى الكابتن مارشان - وهو من الذين عملوا تحت إمرة « ليوتار » - أن يبحث موضوع امتداد النفوذ الفرنسي نحو نهر النيل (في سبتمبر - نوفمبر ١٨٩٥) ، وفي ٢٤ فبراير ١٨٩٦ صدرت التعليمات النهائية إلى « مارشان » وإلى « ليوتار » ، الأول ليقود الحملة إلى النيل ويرفع العلم الفرنسي على فاشودة ، والثاني بوصفه حاكم الأوبانجي العليا . وزيادة على ذلك فإن هذا النشاط من جانب الفرنسيين (في الأوبانجي العليا وصوب بحر الغزال) ، ومن جانب البريطانيين (في أوغندا وصوب النيل الأعلى) لم يلبث أن حرك مطامع « ليوبولد الثاني » ملك البلجيك الذي أراد الآن توسيع أملاكه ، واحتلال (حاجز لادو) الذي استأجره (أي الذي استأجرته ولاية الكونغو الحرة) من البريطانيين بمقتضى معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤ ، والذي كان المنطقة فقط التي اعترف الفرنسيون في اتفاقهم مع ولاية الكونغو الحرة في ١٤ أغسطس ١٨٩٤ باستئجار هذه الولاية لها ، وإلى جانب هذا طلب « ليوبولد » من الحكومة البريطانية - في أكتوبر وديسمبر ١٨٩٥ ويناير ١٨٩٦ وزار لندن لهذا الغرض - أن يؤجر له خديو مصر كل وادي النيل (أو السودان) ابتداء من الخرطوم جنوباً إلى بحيرة ألبرت في المكان الذي تبدأ منه منطقة النفوذ الإنجليزي .

وهكذا صار واضحاً أن مسألة حوض النيل أو السودان بأكمله لا بد من أن تثار عاجلاً أو آجلاً ، ليكون للقوة المسلحة القول الفصل في حلها ، إذا تعذر إيجاد تسوية لها - الأمر الذي كان ظاهراً - بطريق المفاوضات

السياسية ، وكان لورد سولسبرى لا يزال يتفاوض مع ليوبولد في المقترحات التي تقدم بها ليوبولد في المرات الثلاث التي زار فيها لندن - وربما لكسب الوقت وذلك إلى أن تتمكن الحكومة من الوصول إلى قرار نهائي لتحديد موعد العمل الإيجابي الذي توقعه كرومر من شهور مضت ، - عند ما حدث أن لحقت بالطلليان الهزيمة الساحقة على يد الأحباش في معركة عدوة في أول مارس ١٨٩٦ . وأخذ الطليان يلحون على الإنجليز في وجوب مساعدتهم وإنقاذهم من الحرج الذي وقعوا فيه ، بالقيام بعملية عسكرية « جانبية » ضد الأحباش ، فكان حينئذ أن تقرر فجأة ودون أن تستشير الحكومة البريطانية معتمداً في مصر « كرومر » أو الحديو عباس « حلمي الثاني » أو السلطة العسكرية في مصر ، تقرر استرجاع دنقلة ، وذلك في ١٢ مارس ١٨٩٦ .

ب - تجريدة دنقلة :

لقد ذكرنا أن تفكير الحكومة البريطانية اتجه إلى استرجاع دنقلة عند ما تزايد خطر الزحف الإيطالي في السودان الشرقي عقب معاهدة « أنشيان » التي أبرمها الطليان مع الأحباش (في ٢ مايو ١٨٨٩) ، ولكن لم يلبث أن اطمأن الإنجليز من هذه الناحية عند ما عقدوا مع الطليان اتفاقاً في ١٥ أبريل ١٨٩١ ، ذكرنا أنه تسبب في التخلي مؤقتاً عن مشروع استرجاع دنقلة ، بينما احتل الطليان كسلا في يوليو ١٨٩٤ .

ولكن احتلال الطليان كسلا ، وعلى غير ما كانت ترجوه إنجلترا من هذا الاحتلال ، لم يضع حداً للأخطار التي كانت تخشاها هذه من ناحية المهديين في السودان الشرقي ، بل على العكس من ذلك ، فقد استفحل خطر الدراويش الذين سرعان ما صاروا يهددون بطرد الطليان من كسلا ذاتها ، وهذا الخطر كان السبب المباشر الذي جعل الحكومة البريطانية تقرر إرسال الحملة لاسترجاع واحتلال دنقلة .

ومنذ يناير ١٨٩٦ ظهر الخطر من جانب المهديين ملموساً في صورة احتمال عقد محالفة بين الخليفة عبد الله ومنليك الثاني للقيام بعمل مشترك بين السودان والحبيشة ضد الطليان ، يكون دور الأحباش فيه الهجوم على كسلا . ومنذ ١١

يناير ١٨٩٦ - بسبب ما كان يروج من شائعات عن هذا العمل المشترك بين الخليفة ومنليك سأل لورد سولسبرى المعتمد البريطانى فى مصر ، كرومر ، إذا كان القيام بمظاهرة عسكرية فى الجهة المجاورة لوادى حلفا يفيد فى تحويل النشاط عن كسلا . ولم يوافق كرومر على القيام بمجرد مظاهرة ، لأن الزحف الذى يأتى على أثره انسحاب ، يزيد فى سمعة الدراويش وخصوصاً إذا جاء الانسحاب بعد أن يكون قد وقع اصطدام معهم . وأضاف كرومر أن من الصعب إقناع الحكومة المصرية بتحمل نفقات عملية يراد بها مساعدة الطليان فقط ، ومن غير أن يعود على مصر أى نفع منها . وكان من رأى كرومر - وهذا كله فى جوابه على سؤال سولسبرى فى ١٣ يناير - أن أية عمليات من هذه الناحية يجب أن تكون إما بالزحف من وادى حلفا إلى سواردة أو دنقلة ، وإما بالزحف من سواكن إلى فلك (Filek) (فى طريق كسلا إلى سواكن - وهى الطريق التى تمر كذلك بنحور بركة وطوكر وطولها ٢٧٤ ميلاً) أو إلى العظيرة . وهذا الزحف يتيح الفرصة للطليان لأن يشتركوا من قاعدتهم فى كسلا ، مع الجيش الزاحف فى قتال الدراويش ، ولا يتكاتف العمل بهذه الخطة نفقات كبيرة . ولكن « سولسبرى » لم يلبث أن رأى (فى اليوم التالى - ١٤ يناير) التريث حتى يظهر ما يدل على أن الدراويش بدأوا فعلاً يزحفون على كسلا .

ومع ذلك فقد أخطر الطليان الحكومة البريطانية فى فبراير ١٨٩٦ بأن هناك مظاهر تمرد بين القوات الوطنية فى مستعمرة إرتريا ، قضت الحكومة عليها ، ولكن من المحتمل أن تتكرر ، وعندئذ سوف تضطر الحكومة الإيطالية إلى إخلاء كسلا ومن المعروف أن احتلال الطليان لكسلا عند ما وافقت عليه إنجلترا فى الظروف التى مرت بنا ، كان احتلالاً مؤقتاً . وعلى ذلك فقد سأل « سولسبرى » كرومر فى ٢٤ فبراير ١٨٩٦ إذا كان المسئولون العسكريون بريطانيون ومصريين قد فكروا فى نوع العمل الذى يجب القيام به إذا اضطرت الطليان فى آخر الأمر إلى إخلاء كسلا أو أنهم أرغموا إرغاماً على الانسحاب منها . وفى ٢٩ فبراير ١٨٩٦ أوضح « سولسبرى » رأى حكومته إلى كرومر فى قوله : « ليست لنا مصلحة كبيرة فى احتلال إيطاليا لكسلا ؛ لقد ذهب الطليان إليها بدون استشارتنا بل وضد رغبتنا ؛ وليس لنا نحن ما نجنيه فى الوقت الحاضر من

احتلالنا لها أنفسنا بقوة الخليفة آخذة في النقص المطرد ، ومن الجلي أن السياسة التي يجب اتباعها هي الانتظار في أي وقت نصبح فيه أصحاب السيطرة في وادي النيل يمكن تناول مسألة كسلا بسهولة . وإلى أن يحدث هذا تبقى كسلا قليلة الأهمية » .

ذلك إذا كان موقف الحكومة البريطانية ، حتى حدث في أول مارس ١٨٩٦ أن أوقع الأحباش بالطليان هزيمة ساحقة في عدوة . وقد وصلت في اليوم التالي الأخبار إلى القاهرة بأن المهديين صاروا أمام كسلا ، وأنهم تبادلوا إطلاق النار مع الطليان الذين في قلعتها ، وأن الخليفة عبد الله أمر بوقف التجارة بين بربر وسواكن ، وبين بربر والحدود المصرية . وفي ١٠ مارس أبرق من روما السفير البريطاني بها السير كلير فورد (Clare Ford) إلى حكومته : أن المعتقد أن الدراويش يطوقون الآن كسلا تماماً ، وأن كل المواصلات مقطوعة مع أسمر . وفي ١٢ مارس طلبت الحكومة الإيطالية من حكومة لندن : أن يقوم الجيش المصري بعمليات ضد الدراويش الذين يحاصرون كسلا لتخفيف الضغط على حامية كسلا ، وفي نفس اليوم أبرقت الحكومة البريطانية إلى كرومر ، بقرارها أن يبدأ الزحف على دنقلة .

وجاء في برقية « سولسبرى » إلى كرومر في ١٢ مارس أن الحكومة البريطانية بعد التشاور مع الثقات العسكريين ترى أن احتلال دنقلة أعظم مظهرة بالغة الأثر لتخفيف الضغط وتحويل الدراويش عن كسلا ، وأن من صالح مصر اتخاذ هذا الإجراء ، ومن العدل حينئذ مطالبتها بتحمل نفقات هذه الأعمال العسكرية ؛ وأن من شأن احتلال دنقلة كذلك أن يقضي على كل فكرة في مهاجمة مصر قد يشجع على وجودها لدى الدراويش انتصار الأحباش الأخير وهم أمة أفريقية ، على الطليان وهم أمة أوربية ، وأنهى « سولسبرى » برقيته هذه المتضمنة لتعليمات الحكومة البريطانية بقوله : ومن المؤكد أن في العزم الاحتفاظ بدنقلة ؛ وليس هناك ما يدعو للسرية في هذه المسألة .

وقد وجد « سولسبرى » من الضروري أن يبين الأسباب التي جعلت الحكومة تتخذ هذا القرار العاجل — وبالزحف على دنقلة بدلا من الموافقة على اقتراح كرومر بخصوص القيام بمظاهرة من جهة سواكن لتخفيف الضغط عن الطليان ،

فكتب « سولسبرى » إلى كرومر في ١٣ مارس ١٨٩٦ :

« إن القرار الذى وصلت إليه الوزارة أمس كان مبعثه خصوصاً الرغبة في مساعدة الطليان في كسلا ، ومنع الدراويش من إحراز انتصار باهر قد تكون له آثار بعيدة المدى ، وإلى جانب هذا أردنا أن نقتل عصفورين بحجر واحد ، وأن نستخدم الجهد الحربي نفسه لتأسيس سلطان الحكومة المصرية مسافة أبعد على النيل . ولهذا السبب فتحنا فضلنا هذا العمل على أى تحرك من سواكن أو في اتجاه كسلا ، لأنه ما كان يمكن حينئذ جنى فوائد أخرى من هذه التحركات . أما قرار الزحف على دنقلة فقد قوبل بعاصفة من الاحتجاج والاستنكار من فرنسا ، ثم من الباب العالى ، ومن مصر .

لقد توقع « سولسبرى » أن تعارض فرنسا هذا القرار . ولذلك فقد حرص على أن يبلغه للحكومة الفرنسية - في اليوم نفسه (١٢ مارس) - بشكل يحاول فيه انتزاع معارضتها أو على الأقل التخفيف من حدة معارضتها له . فقال في إخطاره الذى قام بتبليغه إلى الحكومة الفرنسية ، السفير الإنجليزى في باريس اللورد دفرين : أن الحكومة المصرية هي التى طلبت من الحكومة البريطانية اتخاذ القرار بقيام عمليات عسكرية في كسلا ضد الدراويش ، وأن الحكومة البريطانية لذلك وافقت على زحف العسكر المصريين إلى دنقلة . فأخى « سولسبرى » حقيقة الواقع : وهو أن المقصود من العملية العسكرية أن يخف الضغط على الطليان المحاصرين في كسلا لمنع سقوط هذه في يد الدراويش . وكان « سولسبرى » إلى جانب هذا لا يقول الحقيقة عند ما ادعى أن الحكومة المصرية هي التى طلبت هذا الإجراء .

وظهرت معارضة فرنسا عند ما بدأت الترتيبات المتعلقة بتمويل الحملة ، وكان « سولسبرى » قد أعد خطاباً دورياً في ١٥ مارس ١٨٩٦ أرسله إلى سفراء فرنسا والنمسا وألمانيا وروسيا وإيطاليا في لندن ، يبلغهم الأسباب التى دعت لتقرير حملة دنقلة وفيما لا يخرج عما ذكره في إخطاره للحكومة الفرنسية في ١٢ مارس ، ويطلب من مندوبى الدول الستة في (صندوق الدين) - الذى أنشئ في ٢ مايو ١٨٧٦ وكان أعضاؤه أصلاً ثلاثة : واحد فرنسى وآخر نمسوى وثالث إيطالى ، ثم أضيف إليهم عضو إنجليزى في ١٨٧٧ وعضوان ألماني وروسي في ١٨٨٥ -

الإذن بإنفاق ٥٠٠,٠٠٠ جنيه على هذه الحملة من الاحتياطي العام البالغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، وهو المخصص لمواجهة مثل هذه الحملات الاستثنائية . فكان موقف فرنسا أن الاستئذان في إنفاق هذا المبلغ يجب أن يصحبه دعوة للدخول في مباحثات في المسألة المصرية ترضى بها فرنسا .

واستثارت فرنسا الباب العالي للمعارضة ، على أساس أن الباب العالي لا يجب أن يسمح لمصر بالدخول في حرب دون موافقته المبدئية ؛ وعلى كل حال فالواجب على السلطان أن يدرك أن هذه الحملة (أى حملة دنقلة) إنما هي برهان آخر على ضرورة أن يعمل للوصول إلى حل لمسألة مصر مع بريطانيا ، وذلك بموافقة فرنسا وروسيا (٢٤ مارس ١٨٩٦) ، واستجاب الباب العالي لهذه الإثارة . فطلب بياناً من السفير الإنجليزي في الآستانة عن أغراض هذه الحملة ، وأبرق إلى الخديو في مصر (في ٢٥ مارس) يستفسر عن السبب في اتخاذ قرار بإرسال حملة إلى دنقلة من غير التشاور سلفاً مع السلطان .

وأما في مصر ، فلم يكن أحد يعتقد ، كما ذكر أحمد شفيق باشا في كتابه (مذكراتي في نصف قرن الجزء الثاني - القسم الأول ص ٢٨١ - ٢٨٢) - « أنه سببت في أمر إرسال حملة للسودان حتى يؤخذ رأي الجناب العالي الخديوي وحكومته في هذا الشأن » . ثم استطرد يقول : « غير أننا فرجئنا بالأمر يوم ١٣ مارس ١٨٩٦ حينما حضر رئيس النظار (والمقصود هنا مصطفى باشا فهمي في وزارته الثالثة) وأخبر الخديو بأن اللورد كرومر أفضى إليه بأن الحكومة الإنجليزية قررت إرسال حملة للسودان ، وإنه لم يبق إلا إرسال الأوامر للمديريات والمراكز لجمع الجنود . وكان لذلك الخبر وقع سيئ لدى عباس ، وكان مثار دهشة وإنكار من الجميع ، حتى إن سموه رفض أن يصدر أمراً عالياً بإرسال الحملة ، ولذا فقد حضر اللورد كرومر واعتذر لسموه باسم اللورد سالسبوري عن الخطأ الذي وقع في الإجراءات الشكلية بعدم إخبار سموه رسمياً بالأمر » .

ومع أن الخديو قبل بعد إلحاح من كرومر أن يودع أوطنتين مهيئتين للسفر يوم ٨ مارس ونحطب في ضباطهما فقد أبرق كرومر إلى سولسبرى في ١٨ مارس « إن سياسة الزحف لا جدال في أن أحداً لا يرضى عنها من بين ذلك القسم من الأهالي الذي يرتفع ضجيجيه كثيراً ، والذي يعلن أن الذي أملى هذه السياسة

لم يكن النظر في مصلحة مصر». وفي اليوم التالي (١٩ مارس) قال كرومر إن من المتوقع أن يخلق الحديد المتاعب ، فهو قد رفض أن يخطب في الجنود قبل رحيلهم بما يفيد أنه (أى الحديد) راض عن غرض الحملة وهو استرجاع جزء فقط من السودان وليس استرجاع السودان كله ، وفي هذه البرقية يقول كرومر إن (كلام) الحديد مع كل إنسان لا يدع مجالاً للشك في أنه شديد العداء للحملة . وتتلخص شكواه الرئيسية في أن الزحف حصل لخدمة المصالح الإيطالية ، وفي أن أحداً لم يستشره سلفاً وقبل تقرير إرسال الحملة . والحقيقة أن الرأي العام المصرى كان متضرراً ضرراً بليغاً من السياسة التى سارت عليها بريطانيا في مسألة السودان عموماً عند ما بدأت بأن ضغطت على مصر لتقرير إنخلائه ، ثم استمرت تعارض مصر في استرجاعه ، ثم تقرر الآن من غير استشارة الحكومة المصرية وخدمة إيطاليا ، إرسال الحملة لاسترجاع جزء منه .

ولكن هذه المعارضة من جانب الباب العالى ، ثم من جانب الحديد لم تلبث أن اختفت ، فقد أجابت الحكومة البريطانية على (استفسار) الباب العالى في ٢٥ مارس ١٨٩٦ : بأن الغرض من الحملة الدفاع الداخلى عن مصر الذى من واجب الجيش المصرى نفسه القيام به حسب أحكام فرمانات العثمانية ، ولما كانت بعض القبائل الثائرة قد أغارت على قسم من الأراضى التى عهد بها الباب العالى إلى الحديدية فغرض الحملة الدفاع عن الأراضى الباقية في حوزة هذه الحديدية : وجاء في جواب الحكومة البريطانية : أنها ترجو أن ينجم عن الحملة كذلك عودة سلطة الحديد على تلك الأراضى التى خرجت من طاعتها له وللباب العالى ؛ وهذا إلى أن شيئاً ما لم يحدث ولا يجرى التفكير في فعله مما يتجاوز الصلاحية المخولة للحديد أو يتطلب الحصول على إذن خاص من السلطان ؛ ولم يكن الطلب الذى قدم لصندوق الدين إلاّ للاستئذان في استخدام المبالغ المخصصة للإنفاق في أغراض معينة أو لمواجهة المصاريف الاستثنائية ، ولا تعنى هذه الإجراءات عقد قروض جديدة أو زيادة عدد الجيش المصرى على الرقم المنصوص عليه في فرمانات ولذلك فليس هناك إطلاقاً ما يدعو لقلق السلطان وازعاجه ، أو من المحتمل أنه يغير شيئاً من وضع أو مركز مصر السياسى .

وأما الحديد ، فقد أذعن تحت ضغط « كرومر » وأجاب في ٢٥ مارس

على (استفسار) الباب العالى بأن إرسال الحملة كان من تقرير الحكومتين المصرية والبريطانية معاً ، وهما اللتان وجدتا الظروف مناسباً لاسترجاع دنقلة تحت الإدارة المصرية ؛ ولم يعتبر الخديو أن هناك ما يدعوه بموجب الفرمانات إلى التشاور مع الباب العالى قبل تقرير إرسال الحملة . ولم يرض هذا الجواب الباب العالى الذى اعتبر إرسال جنود مصريين وخصوصاً للعمل ضد أمة إسلامية ، أمراً يرتهن قطعاً بمشيئة السلطان الذى له وحده أن يأذن به ، ومن المستحيل لو أن الباب العالى استشير فى إرسال الحملة ، أن يوافق عليها ، وقد جاء هذا « الإنذار » فى ٢٨ مارس . ونحشى الخديو مغبة الاصطدام مع الباب العالى ، وأراد أن يجيب على هذا الإنذار بالتنصل من مسئولية إرسال الحملة باعتبار أنه لم يكن موافقاً عليها ولكن لم يكن فى وسعه المعارضة تحت الضغط الإنجليزى ، ولكن أمام اعتراض مصطفى باشا فهمى رئيس مجلس النظار من جهة ، وضمان اللورد كرومر بمؤازرة الحكومة البريطانية له ضد أى عمل من جانب السلطان من جهة أخرى ، أجاب الخديو على « إنذار » الباب العالى الجواب الذى وافقت عليه الحكومة البريطانية ، فى ٣٠ مارس ، وهو « أن دنقلة هى التى يراد استرجاعها الآن ، وهى جزء من السودان التابع لمصر بمقتضى الفرمانات الشاهانية ، وأن الحكومة الخديوية لم تتخل عن السودان إلا حين دعت الظروف لذلك ولكن على نية أنه متى سنحت لها الفرصة ونحلت طريق دنقلة من الدراويش لانشغال هؤلاء بأمر كسلا عادت لاسترجاعه ، وأن الحكومة الإنجليزية مع ذلك كله هى التى أشارت بإيقاد هذه الحملة وتقرر سيرها بناء على ذلك » . وهكذا نرى الخديو أن فى محاولة استرجاع دنقلة افتئاتاً على أحكام الفرمانات ، كما نرى تحمل أية مسئولية فى تقرير إرسال الحملة ، وهو القرار الذى يتحمل مسئوليته الإنجليز وحدهم الذين يحتلون البلاد (مصر) الآن احتلالاً عسكرياً .

ولما لم يكن الباب العالى يريد أن يعضى فى طريق المعارضة فى هذه المسألة بالشروط الذى يفقده صداقة إنجلترا ، ويتحريض من فرنسا وروسيا كما كان واضحاً ، فقد انتهى الأمر بأن أوبرق السلطان فى أول أبريل يشكر الخديو على رسالته ، وجاء فى رسالة الباب العالى ، « أن السلطان راض تمام الرضى عن احتياط سموه ، وأنه لم يخالجه أى شك فى إخلاصه لذاته الشاهانية وحسن ولائه لمتبوعيته » .

وانصرف الاهتمام الآن إلى مسألة تمويل الحملة . حيث كنا ذكرنا أن « سولسبرى » منذ ١٥ مارس ١٨٩٦ كان قد طلب من (صندوق الدين) مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه للإنفاق منها على الحملة ؛ وعارض في ذلك مندوباً فرنسياً وروسيا ، فقد وافق صندوق الدين بأكثرية أربعة ضد صوتين (هما صوتا فرنسا وروسيا) على إعطاء هذا المبلغ إلى الخزينة المصرية . وعندئذ أقام المندوبان الفرنسي والروسي دعوى على الحكومة المصرية في المحكمة المختلطة ، التي أصدرت حكمها ضد الحكومة المصرية في ٢ ديسمبر ١٨٩٦ ، فلم تمض أربعة أيام حتى دفعت الحكومة المبلغ (٥١٥,٠٠٠) إلى صندوق الدين ، ذلك أن كرومر الذي توقع أن يأتي الحكم في غير صالح الحكومة كان متبشراً لأن يبلغ الحكومة المصرية فور صدوره بأن الحكومة البريطانية تعد بمساعدتها مالياً ، ولأن الخزينة المصرية كما قال كرومر كانت وقتئذ مفعمة بالمال ، وأما تمويل بقية أعمال الحملة ، فقد اقترضت الحكومة في ١٨٩٧ من الحكومة البريطانية التي نالت موافقة البرلمان الإنجليزي على هذا القرض ، مبلغ ٨٠٠,٠٠٠ جنيه بفائدة ٢ ¼٪ وبلغ ما أقرضته الحكومة البريطانية فعلاً ٧٩٨,٨٠٢ جنيهاً ، قال « أوكلاند كولفن » إن الحكومة البريطانية لم تلبث أن نزلت في يونيو ١٨٩٨ عن حقها تماماً في هذا المبلغ للحكومة المصرية « لتقيم الدليل على نيتها في المساهمة مع حكومة الخديو في النفقات ومن المحتمل في الأرباح المنتظرة من المقامرة التي أقدم عليها سويماً » .

ولقد كانت الدلائل كلها منبئة وقتئذ بأن في هذه المقامرة ربحاً محققاً ، فقد بدأت أعمال الحملة التي تولى قيادتها العامة سردار الجيش المصري السير هربرت كتشنر ، واستأثر بالإشراف الكامل عليها اللورد كرومر الذي كان تحت إمرته من أول الحملة إلى آخرها سردار كتشنر — بدأت أعمالها ، بتحريك جيش الحدود إلى عكاشة (أول مايو ١٨٩٦) . فوقع أول اشتباك كبير مع الدراويش في (فركة) (Firke) في ٧ يونيو ، وانهمز هؤلاء هزيمة كبيرة ، ثم انتقل الجيش إلى (كوشة) . وفي ١٩ سبتمبر انهزم الدراويش وكان أميرهم « ود بشارة » في واقعة الحفير ، وجرح في هذه الواقعة « ود بشارة » الذي استمر في تفهقره طيلة اليوم التالي حتى بلغ دنقلة في المساء ، وأخذ يحصن المدينة تحت

وابل من قنابل (وابورات) الحملة ، وأخلي الدراويش دنقلة من غير قتال يذكر واحتلها الجيش الزاحف في ٢٣ سبتمبر ١٨٩٦ ، وفي ٢٦ سبتمبر احتلت الحملة (مروي) . وبمجرد أن انتهى القتال ، أقيمت الحاميات في دنقلة ، الخندق . دبة ، كورتى ، مروي . ثم نظمت الإدارة في مديرية دنقلة بتقسيمها إلى إحدى عشرة ناحية ، ثم عاد كتشنر إلى القاهرة فوصلها في ١٣ أكتوبر ١٨٩٦ وفي ١٥ أكتوبر انحلت (تجريدة دنقلة) .

وهكذا تكون الحملة قد حققت الغرض الذي خرجت من أجله ، أى الاستيلاء على دنقلة ، وباسترجاع دنقلة يكون كتشنر كذلك قد انتهى من تنفيذ التعليمات التي لديه ، ولا يمكنه الزحف إلى أبعد من هذا المكان إلا إذا صدرت إليه تعليمات جديدة بذلك . ولكن كتشنر كان يدرك أن من المتعذر من الناحية الاستراتيجية استبقاء الجيش المصرى عند طرف خط السكة الحديد الصغيرة التي أنشئت أثناء الحملة في منطقة معادية ولا يربط هذا الجيش بقاعدته الرئيسية في مصر إلا خط طويل من المواصلات البسيطة والتي لا يمكن الاعتماد عليها . ولقد كان من الواضح كذلك أن لا مفر من استئناف العمليات العسكرية واستمرار الزحف للوصول إلى الخرطوم لعدة أسباب : منها أن حملة دنقلة هذه قد أقامت الدليل بسبب النفقات القليلة التي تكلفتها والانتصارات الباهرة التي أحرزتها بسهولة وفي زمن قصير على أن من الممكن تحطيم قوة الدراويش نهائياً ، وساد الاعتقاد بأن الجيش الزاحف لن يلقى مقاومة جديدة من هؤلاء بالرغم من أن جزءاً بسيطاً من قواتهم هو الذي اشتبك مع الجيش الزاحف في المعارك التي انتهت بإخضاع دنقلة ، ولأن الخوف من أن يصل الفرنسيون إلى بحر الغزال وأقاليم النيل العليا كان لا يزال شديداً ، بل وأخذ يتزايد منذ أن صار يخشى من وصول الفرنسيين وبعثهم برئاسة الكابتن « مارشان » إلى النيل الأعلى ورفع العلم الفرنسى على فاشودة .

وعلى ذلك فقد كان من المنتظر ، وبالرغم من أن الحكومة البريطانية كانت تبغى فسحة من الوقت قليلة ، أن تقرر هذه الحكومة استئناف العمليات العسكرية لاسترجاع السودان .

وكان في هذه الظروف إذاً ، وعند ما صار واضحاً أن لا بد من استمرار

الزحف إلى ما وراء دنقلة ، أن قررت الحكومة البريطانية الاحتياط من ناحية الحبشة ، بإنشاء الصلات الطيبة معها ، لضمان وقوفها على الحياد ، على الأقل ، عند استئناف الحرب الفاصلة للقضاء على حكومة الخليفة عبد الله في السودان ، فأوفدت لهذه الغاية بعثة إلى الحبشة برئاسة « جيمس رينل رود » (James Rennell Rodd) من رجال الوكالة البريطانية في القاهرة وأحد مساعدي اللورد كرومر القديرين (الأكفاء) في مصر .

ح - بعثة « رينل رود » - إلى الحبشة :

تكلم « رينل رود » عن الغرض من إرسال بعثته إلى الحبشة فقال :
« إنه لما كان الآن واضحاً أن العمليات في السودان سوف يترتب عليها تولي الحكم والإدارة في حوض النيل الأعلى ، فقد صار من المرغوب فيه الاستفادة في الفترة من الزمن التي يجب أن تمضي قبل إمكان استئناف الزحف ، والحصول إذا أمكن على حياد الأحباش المشيع بالود والعطف ، وهم الذين بعد نجاحهم الأخير ضد الطليان ، قد أصبحوا قوة : ذات شأن في مساحة شاسعة من الأراضي المتاخمة للسودان » .

وتعددت الأسباب التي جعلت إرسال مثل هذه البعثة ضرورياً . وأول هذه الأسباب ما كان يروج من إشاعات بأن الأحباش على وشك الاتفاق أو أنهم قد اتفقوا فعلاً مع « المهديّة » على استئناف العلاقات بالرغم من هزيمة القلابات التي مات فيها الملك يوحنا (١٨٨٩) ، خصوصاً وأن الأحباش يشكون في أن الإنجليز قد أمدوا الطليان بالأسلحة لغزو بلادهم . أضف إلى هذا أن الرسائل التبشيرية الفرنسية في الحبشة كانت عظيمة النشاط . منذ أن استولى الفرنسيون على (أوبوك) (Obok) وجيبوتي ، وتأسست مستعمرة الصومال الفرنسي وكانت الحكومة الفرنسية قررت في ديسمبر ١٨٩٦ إرسال حاكم هذه المستعمرة « بلحارد » (Lagarde) إلى أديس أبابا ليبدل كل ما وسعه من جهد مع منليك ليوافق على تسهيل مرور حملتين فرنسيتين في بلاده إحداهما برئاسة « كلوشيت » (Clochette) الذي كان وقتئذ في الحبشة ، والأخرى برئاسة « بونفالو » (Bonvalot) الذي كان منتظراً وصوله في أي وقت ، ومهمتهما الوصول إلى النيل

وقد تطايرت الشائعات بأن « بلخارد » مكلف بالمفاوضة مع منليك للوصول إلى اتفاق سياسى معه ، وبأن « بونفالو » مكلف بدراسة مشكلة فتح الحبشة للنشاط التجارى . وقد أخذ « بونشامب » (Bonchamps) بعد قليل مكان « بونفالو » فى قيادة هذه البعثة . ومن المعروف أن « بلخارد » فيما بعد وصل إلى أديس أبابا فى مارس ١٨٩٧ وغادرها قبل أن يبلغها « رنيل رود » نفسه بأسابيع قليلة .

وثمة سبب آخر ، هو أنه كان معروفاً أن حملة أخرى فرنسية على وشك الزحف فى منطقة الأوبانجى العليا على النيل ، منذ أن صدرت تعليمات الحكومة الفرنسية فى فبراير ١٨٩٦ إلى كل من - « ليوتار » و « مارشان » ليقود هذا الأخير حملة غرضها الوصول إلى النيل ورفع العلم الفرنسى على فاشودة . وكانت هذه التعليمات سرية ولم يعرف البريطانيون شيئاً على وجه الدقة عن نشاط الفرنسيين فى هذه الجهات ، ولكنهم اعتقدوا أن الفرنسيين على كل حال « لا يقصدون خيراً » . وعندما قصدت جماعة فرنسية ثالثة برئاسة البرنس هنرى دورليان إلى الحبشة . وذهب البرنس إلى أديس أبابا لمقابلة منليك ، ساد الاعتقاد بأن الغرض من حملته هو الزحف صوب النيل من الشرق لمقابلة الحملة الزاحفة عليه من الغرب .

وإلى جانب هذا كله كان الروس يعملون للتوغل فى الحبشة ، فأستطاع أخيراً أحد رجالهم « ليونتيف » (Leontieff) وهو صحنى أن يأخذ إلى روسيا جماعة من الأحباش ، من أجل التقريب بين الأمتين حيث يساعد على ذلك ما هنالك من تقارب أو صلات بين الكنيستين الروسية والحبشية . ونخشى الإنجليز أن يسمى هؤلاء الوكلاء الروس مع زملائهم الفرنسيين فى تشويه أغراض الإنجليز فى حوض النيل بصورة تستفز منليك ضد المطامع البريطانية . وكان الخطر الذى يعمل الإنجليز لوقفه هو مرور السلاح والسخيرة من أرض الحبشة إلى الدراويش فى السودان .

وعلاوة على ذلك فقد كان واجب البعثة البريطانية (بعثة رينل رود) أن تبذل قصارى جهدها لتحويل دون أى تعاون من جانب منليك مع الخليفة عبد الله ، وأن تجمع كل ما يتسنى لها أن تجمع من معلومات عن الحالة فى داخل

الحبشة ذاتها ، على أن تنظر البعثة بعد نجاح مهمتها مسألة تخطيط الحدود بين الصومال البريطاني والحبشة ، ناحية هرر .

صدرت تعليمات الحكومة البريطانية إلى « رينل رود » في بداية فبراير ١٨٩٧ : بالذهاب إلى أديس أبابا ليوضح للنجاشي منليك أن العمليات العسكرية التي تقوم بها الحكومة المصرية في السودان ، إنما الغرض منها هو استرجاع المديرية التي كانت سابقاً تحت حكم مصر ، وليس مبعث هذه العمليات العسكرية أية نوايا عدائية نحو الحبشة ، وبمقتضى التعليمات الصادرة إليه لا تعارض الحكومة البريطانية في الاعتراف بتخطيط الحدود الحبشية بين خطي عرض عشرة وخمس عشرة درجة شمالاً مما لا يتجاوز منطقة النفوذ التي أعطيت لإيطاليا في بروتوكول ١٥ أبريل ١٨٩١ ، بل إن الحكومة البريطانية كما استمرت التعليمات تقول — مستعدة تماماً للموافقة على امتداد آخر للحدود (الحبشية) حتى تصل إلى ذلك الجزء من النيل الأزرق الذي يقع بين كركوج وفامكة ، إذا اتضح أن هذا الامتداد ضروري في نظير الحصول على مخالفة منليك وتعاونيه ضد الدراويش مع الحكومة البريطانية ولكن هذه المسألة بالذات — امتداد الحدود — إنما تتعلق بدرجة كبيرة بالمصالح المصرية . وفي الختام طلبت التعليمات من « رينل رود » أن يتبع في هذه المفاوضات ، الإرشادات والنصائح والمعلومات التي يزوده بها اللورد كرومر في القاهرة قبل قيام البعثة . وتألفت البعثة من جملة أعضاء يهمن أن نذكر منهم الكابتن الكونت جليخن (Gleichen) الذي نشر كتاباً عن هذه البعثة في سنة ١٧٨٩ ، وكان من قسم المخابرات بوزارة الحرب البريطانية والكولونيل « ونجت » ، رئيس المخابرات العسكرية في الجيش المصري ، وأما مترجمان البعثة ، فكان « والدو هيماوت » (Waldo Heimanaut) أحد الأسخياش من شوى المقيمين بالقاهرة .

غادرت البعثة الإسماعيلية إلى عدن بطريق البحر في فبراير ١٨٩٧ ، ومن عدن وصلوا بحراً إلى زيلع في ٢٠ مارس ١٨٩٧ ، وبعد عشرة أيام كانوا قد بلغوا (جلديسا) (Gyildeissa) ، وهي محطة جمركية بينها وبين هرر أربعون ميلاً . وهرر هذه كانت مقر الرأس ماكونن وقاعدة مقاطعة هرر التي تخضع له . وكان الرأس ماكونن يحكم هرر منذ أن انتهى حكم أميرها المستقل الأمير

عبد الله ابن الأمير محمد عبد الشكور والذي تسلم الحكم فيها بعد جلاء المصريين منها في ١٨٨٥ . وقد ذكرنا أن منليك الثاني ملك شوى ضمها إلى الحبشة بعد ذلك بعامين (١٨٨٧) . وغادرت البعثة هرر في ٨ أبريل ١٨٩٧ فوصلت أخيراً إلى أديس أبابا في ٢٨ أبريل ١٨٩٧ .

وفي أول مقابلة للبعثة مع الإمبراطور (أو نجاشي النجاشية) منليك الثاني يوم ٢٨ أبريل نفسه ، أبلغه « رينل رود » أن ملكة بريطانيا انتهزت فرصة مرور ستين سنة على اعتلائها العرش البريطاني فأوفدته « أي رينل رود » في بعثة خاصة إلى الإمبراطور يحمل إلى جلالته رسالة ود وصداقة وتأكيد لنوايا بلاده السلمية ، ولرغبة صادقة في أن تسود العلاقات الطيبة بين بلدي جلالتهما والإمبراطور . ثم سلم منليك رسالة من الملكة فكتوريا ، وأخرى من الخديو عباس ، وثالثة من بطريق الأقباط في مصر .

وحضر المقابلة إلى جانب رجال الإمبراطور ومستشاره الخاص ، وكان سويسرياً يدعى « إلج » (Ilg) ، أعضاء البعثات الأجنبية ، ومنهم بعض من ذكرت الشائعات أسماءهم قبيل قيام البعثة إلى الحبشة : مثل « بونفالو » والبرنس هنري دورليان ، الفرنسيين ، وليونتييف الروسي .

وعرف « رينل رود » أن البعثة الفرنسية برئاسة — كلوشيت — قد وصلت إلى أديس أبابا قبل وصوله هو بأسابيع قليلة ، وأن كلوشيت — لا يزال يعيد تنظيم حملته في مكان بعيد بمسافة ساعتين أو ثلاث ساعات فقط من أديس أبابا استعداداً لاستئناف الزحف صوب النيل حتى يقابل الحملة التي يقودها « مارشان » وتزحف من الغرب .

وعرف « رينل رود » كذلك أن الخليفة عبد الله أوفد بعثتين إلى أديس أبابا . ومع أن « رينل رود » لم يستطع معرفة الغرض من هذه البعثات على وجه التحقيق ، فقد كان المفهوم أن الغرض منها هو إنشاء الصلات الودية مع منليك ، في الوقت الذي كان متوقعاً فيه أن يستأنف المصريون والإنجليز زحفهم جنوب دنقلة . وعرف — رينل رود — أن منليك اتخذ موقف الحياد ، فأجاب بأنه لا يرغب في تجديد الحرب والعداء ضد المهديّة ولكنه لا يريد في الوقت نفسه أن يعد بمساعدة الخليفة . وقد تحدّدت إقامة البعثة السودانية أثناء وجودها

في أديس أبابا ، فتنزلت في منزل أبونا متاؤس القبطي ، ومنعت من الاتصال بأحد . وكان رئيس البعثة الثانية محمد عثمان ودساج خالد العمراني .

وتعددت المقابلات بين منليك و - رينل رود ، وأوضح « رينل رود » أن حكومته تريد « تنظيم » الحدود الشرقية وحماية مصالح بريطانيا التجارية . وفيما يتعلق بالمصالح المصرية الوصول إلى تفاهم مع منليك بشأن بعض الأراضي . وأن الحبشة عليها بموجب المعاهدة المبرمة في ٣ يولية ١٨٨٤ مع الأميرال هويت (Hewett) أن تحيل على الحكومة البريطانية وليس على أحد سواها كل النزاعات التي تنشأ بينها وبين مصر . وعندما اعترض منليك بأن بريطانيا أحضرت الطليان إلى مصوع ، أي أنها المسئولة عن احتلالهم مصوع في فبراير ١٨٨٥ ، فوضعت بذلك « كما قال منليك » الطليان بين الأحباش والبريطانيين أنفسهم ، نفي « رينل رود » أن بريطانيا مسئولة عن ذلك ، لأن احتلال مصوع إجراء قامت به دولة أوربية مستقلة ليس لأحد سلطان عليها ، هذا من جهة ؛ ولأن مصر لم يكن في وسعها وقف هذا الاحتلال وقتئذ ، من جهة أخرى ، وليس للحكومة البريطانية أي حق في معارضته . وإلى جانب هذا فإن احتلال الطليان لمصوع ليس من شأنه أن يلغي أو أن يضعف المعاهدة القائمة بين إنجلترا والحبشة ، بدليل أن الحبشة لا تزال تحتل إقليم بوغوص الذي احتلته بناء على هذه المعاهدة . ولذلك فإن الحكومة البريطانية متمسكة كذلك بحقوقها في تسوية أي نزاع يقوم بين الحبشة ومصر . وإذا كان هناك اعتراض آخر بأن إنجلترا قبلت تفسير إيطاليا لمعاهدة (أنشالي) المبرمة بين الطليان ومنليك في ٢ مايو ١٨٨٩ ، فالذي حدث هو أن الحكومة البريطانية قبلت نص المعاهدة بالصورة التي أبلغها لها الطليان ، ولم تعلم إلا مؤخراً أن حكومة الحبشة ترفض الاعتراف بأي تفسير لا يستند على النصوص الأمهرية للمعاهدة . وذلك كان السبب في أن الحكومة البريطانية عندما أرادت النظر في رسم الحدود بين الحبشة والصومال البريطاني ، أبلغت رغبها هذه إلى منليك عن طريق الحكومة الإيطالية التي فهمت - وعلى خلاف ما اتضح أخيراً - أنها السبيل الصحيح والوسيط بين الحبشة والحكومات الأجنبية بمقتضى معاهدة (أنشالي) . ومع ذلك فقد اعتبرت الحكومة الإنجليزية بعد أن اتخذت هذه الخطوة أن مسألة الحدود قد

سويت . ونفى منليك أن أحداً أبلغه رغبة الحكومة البريطانية هذه .

وتحدث « رينل رود » مع منليك في مسائل التجارة — ومعاملة الإنجليز معاملة الدولة الأكثر رعاية ؛ ثم في مكافحة وإلغاء تجارة الرقيق ، ومنع مرور الأسلحة والذخائر من أراضيهِ إلى الأماكن التي تنشط فيها تجارة الرقيق ، مثل السودان . وقد وعد منليك برعاية مصالح الإنجليز التجارية ومكافحة تجارة الرقيق في بلاده ، ومنع مرور الأسلحة إلى السودان ، حيث قال إن الدراويش هم أعداؤه كما أنهم أعداء الإنجليز . وتحدث « رينل رود » معه عن بعثة — « كلوشيت » . وعندئذ نفى منليك أنها تحمل سلاحاً وذخيرة لأغراض غير الصيد والقنص . ثم طلب منليك من ناحيته — وكما فعل ذلك أيضاً الرأس ماكونن — أن يسمح الإنجليز بمرور الأسلحة من زيلع إلى الحبشة . فوعد « رينل رود » أن تجيز حكومته ذلك إذا وافق الفرنسيون على أن معاهدتهم مع الإنجليز في ٩/٢ فبراير ١٨٨٨ بشأن تحديد مناطق النفوذ على خليج تاجورة وعلى ساحل الصومال ، تجيز ذلك . وأشار « رينل رود » إلى أن الإنجليز في الوقت نفسه يؤدون خدمة جليلة لمنليك بإغلاق زيلع في وجد القبائل المعادية له والتي كانت في حرب معه ، فلم تحصل على أية إمدادات من زيلع .

وأما فيما يتعلق برسم الحدود الحبشية عموماً ، ومطالب الإنجليز بشأن حدود الصومال البريطاني الملاصق للصومال الفرنسي من جهة ، والحدود بين مصر (والسودان) والحبشة ، فإن « رينل رود » لم يلبث أن اكتشف أن منليك أصدر منشوراً إلى كل الدول — قال « رينل رود » إنه لم يره إطلاقاً — يدعي فيه حقوقاً واسعة تشمل امتلاك نصف مساحة الصومال البريطاني ، وكل الأراضي الممتدة غرباً إلى النيل ، بشكل يعيد تأسيس مملكة أثيوبيا القديمة . ووجد « رينل رود » أن الأراضي التي توافق حكومته على إعطائها لمنليك في السودان وصوب النيل الأزرق — وذلك في نظير عقد مخالفة صريحة معه — تقل كثيراً عن « التوسع » الذي يريده منليك في هذه الجهات أو في الصومال . وعلى ذلك فقد رأى « رينل رود » من الحكمة تأجيل كل المسائل المتعلقة برسم الحدود في هذا الجانب الغربي إلى ما بعد استرجاع الخرطوم وتأسيس السيطرة المصرية في حوض النيل . وفي ١٤ مايو ١٨٩٧ ، وهو يوم توقيع المعاهدة ، في أديس

أبابا ، كتب «رينل رود» إلى «سولسبرى» : «إنه إذا حصل أن تقرر إعادة الاستيلاء على أم درمان ، وقام أسطول قوى من البواخر بأعمال الرقابة في امتداد النيل الطويل الذى يجرى بدون عقبات من الخرطوم إلى فاشودة ، فسوف يكون لدينا تلك القوة الأدبية التى تسندنا عند بيان مطالبنا ومطالب مصر في عبارات واضحة صريحة ، الأمر الذى نفتقده الآن تماماً » .

وفي ١٤ مايو ١٨٩٧ أمكن إذاً توقيع معاهدة أديس أبابا . وفي اليوم التالى (١٥ مايو) غادرت البعثة أديس أبابا ، فوصلت هرر في ٣١ مايو ، حيث بقيت بها بضعة أيام لإنهاء بعض المسائل المتعلقة بالمفاوضة والاتفاق مع الرأس ماکونن ثم غادرت البعثة هرر في ٤ يونية ١٨٩٧ فوصلت إلى زيلع في ١٤ يونية . فأبحرت منها إلى عدن ثم إلى السويس ، وبور سعيد . وواصل «رينل رود» السفر إلى لندن .

وتألف معاهدة أديس أبابا من ست مواد . تنص المادة الأولى : على أن يكون لدى كل من الطرفين المتعاقدين مطلق الحرية في الهجاء إلى أراضي الطرف الآخر والذهاب منها والتجارة فيها ، ولكن يمتنع على أية عصابات مسلحة عبور الحدود من الجانبين إلا بتصريح سابق من السلطات المختصة . وفي المادة الثانية أُرِجى تخطيط الحدود بين مستعمرة الصومال البريطانى والحبشة إلى اتفاق ينتهى إليه «رينل رود» مع الرأس ماکونن ، بتبادل المذكرات التى تلحق بالمعاهدة وتكون جزءاً منها ، وفي المادة الثالثة يبقّى طريق القوافل بين زيلع وهرر والمار بجلبديسة مفتوحاً على امتداده لتجارة البلدين ؛ وفي المادة الرابعة يعامل نجاشى الحبشة رعايا بريطانيا ومستعمراتها فيما يتعلق بالرسوم الجمركية والضرائب المحلية معاملة رعايا الدول الأخرى في كل المزايا التى ينالها هؤلاء ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، تمر كل السلع والمواد المخصصة للحبشة من ميناء زيلع من غير أن تدفع عليها أية ضريبة بمجرد أن يقدم النجاشى طلباً بذلك ؛ وفي المادة الخامسة ، تجيز الحكومة البريطانية مرور الأسلحة والذخائر المخصصة لإمبراطور الحبشة في أراضيها على أن يخضع ذلك للشروط المنصوص عليها في القرار العام الذى اتخذته مؤتمر بروكسل في ٢ مايو ١٨٩٠ . وفي المادة السادسة يتعهد منليك قبل جلالة ملكة بريطانيا بأن يمنع بكل ما يملك من قوة

مرور الأسلحة والذخائر من أرضه وكل أملاكه إلى المهددين الذين يعلن أنهم أعداء إمبراطوريته .

وفي هرر أمكن توقيع اتفاق مع الرأس ماكونن في ٤ يولية ١٨٩٧ ألحق بالمعاهدة وذلك بشأن تعيين الحدود بين الصومال البريطاني والحبشة ، في صورة خطابين متبادلين من « رينل رود » والرأس ماكونن .

وهكذا تكون بعثة « رينل رود » نجحت في تحقيق ما كان مرجوًا منها . فاستطاعت أن تزيل كل سوء تفاهم بين بريطانيا ومنليك بسبب موقف الأولى من معاهدة « أتشيالي » ومؤازرتها للطلبان في مشروعاتهم التوسعية في إرتريا . وتعهد منليك بعدم مساعدة المهددين ، وأعلن أنهم أعداؤه ؛ كما سويت حدود الصومال البريطاني ، وأمكن اتخاذ الأهبة لتسوية المشاكل الحدودية المنتظر أن تنشأ بين السودان والحبشة عند تقرير استئناف الزحف إلى الجنوب — بعد نقله — لاسترجاع السودان .

ومع ذلك فإن البعثة لم تكن موفقة في مسعاها لوقف نشاط البعثات الفرنسية أو وقف زحفها غرباً . ذلك أن الفرنسيين استطاعوا أن يصلوا بحملتهم بقيادة « بونشامب » وكان « كلوشيت » قد توفي أثناء ذلك — إلى ملتقى السوبايط بالأجوبا (Ajuba) في أواخر ديسمبر ١٨٩٧ على مسافة مائة ميل فقط تقريباً من فاشودة . ولكن لم يكن لدى الحملة الوسائل التي تستطيع بها عبور الأنهر ، وكان الجوع يفتك بها ، فاضطرت إلى النكوص على أعقابها . ولكن لم تلبث أن تجددت المحاولة فاستطاع الفرنسيون أن يصلوا بقيادة الضابط « فافر » (Faivre) الذي خلف « بونشامب » ومعهم قسم من جيش منليك نفسه بقيادة الدجاج تساما (Dedjaz Tessama) الوصول إلى النيل يوم ٢٢ يولية ١٨٩٨ أي قبل وصول « مارشان » إلى فاشودة بثلاثة أسابيع فقط . وكان مع الحملة أحد الروس في أديس أبابا (ويدعى أرتامانوف Artamanoff) — وحملته « تساما » هذه جزء من المحاولات الواسعة التي أراد بها منليك توسيع حدوده نحو حوض النيل وتثبيتها .

وعلاوة على ذلك فإنه قبل وصول بعثة « رينل رود » إلى أديس أبابا بأيام قليلة كان « بلجارد » (Lagarde) باسم الجمهورية الفرنسية قد أبرم

اتفاقاً مع منليك في أديس أبابا في ٢٢ مارس ١٨٩٧ بشأن تخطيط الحدود بين الصومال الفرنسي والحبشة ومنع أية دولة أجنبية من التداخل في منطقة النفوذ الفرنسي والتسليم بحق الحبشة في الحصول على الملح من بحيرة « أسال » (Assal) .

وكان هذا النشاط الفرنسي بالزحف على حوض النيل الأعلى من ناحية الحبشة (بعثات كلوشيت ، بونشامب ، فافر) من جهة . وبالزحف عليه كذلك من ناحية الكونغو الفرنسية والأوبانجي العليا من الغرب (بعثة مارشان ، وليوتار) من جهة أخرى السبب الرئيسي في تقرير الحكومة البريطانية استئناف الزحف من دنقلة وسبق الفرنسيين في الوصول إلى فاشودة . واسترجاع كل إقليم السودان المصري .

د - حملة النيل : أم درمان :

عقب انتهاء تجريدة دنقلة ، ذهب كتشنر إلى إنجلترا ، في مايو ١٨٩٧ لينال موافقة حكومته على استئناف عملية الزحف جنوب دنقلة . وكان كل ما ينبغي أن تأذن له حكومته بالزحف فوراً حتى يصل إلى فاشودة قبل وصول « مارشان » إليها . لأنه كان يخشى إذا سبقه - مارشان - في توطيد أقدامه في فاشودة . أن يتعذر إخراجهم من حوض النيل الأعلى من غير قيام حرب بين إنجلترا وفرنسا . ونال كتشنر موافقة اللورد « سولسبرى » . ورجع إلى القاهرة ، وكان عليه أن يختار لاستئناف العمليات العسكرية : إما أن يزحف على الطريق الذي اتبعه (طابور الصحراء) المشهور في سنة ١٨٨٤ من كورتى إلى المتمة ؛ أو على الطريق من سواكن إلى بربر ؛ أو أن يعبر صحراء النوبة من كورسكو أو وادى حلفا إلى أبى جمد . واستقر رأى كتشنر على مد السكة الحديد عبر الصحراء من وادى حلفا إلى أبى حمد حيث إنه اختار هذا الطريق لزحفه المنتظر . وكان كتشنر قد أبقى معظم الجيش في دنقلة ، ومنذ يناير ١٨٩٧ كان قد بدأ يستخدمه في بناء السكة الحديد .

وغادر كتشنر القاهرة في ٨ يوليو ١٨٩٧ لتولى قيادة العمليات . فبلغ مروى التي اتخذ منها مركزاً له ، ثم غادرها في ٢٩ يوليو قاصداً إلى تخوم أبى حمد لطرده الدراويش منها ، وكانوا بقيادة « محمد الزين » . وفي ٧ أغسطس

وقعت معركة أبي حمد التي انهزم فيها الدراويش وأسر قائدهم . وأُخلى
الدراويش بربر متقهقرين إلى شسندى ، فاحتل الجيش الزاحف بربر
في ٦ سبتمبر ، وفي ٣١ أكتوبر ١٨٩٧ وصل خط السكة الحديد إلى أبي حمد
ونخرج الدراويش في جيش كبير (حوالى العشرين ألفاً) لمنازلة جيش السردار
عند العطيرة ، وكان السردار كتشنر قد أخذ شندى في ٢٦ مارس ١٨٩٨ ،
فتلاقى الجيشان في واقعة العطيرة في ٨ أبريل ، وانهزم الدراويش ، وأبلى الجيش
المصرى وجنوده وضباطه من المصريين والسودانيين ، وقوات الإنجليز التي معهم
بلاء حسناً . وقتل من الدراويش حوالى الثلاثة آلاف وبلغ عدد الأسرى
حوالى الألفين « وقد كان هذا الظفر أحسن تمهيد لفتح السودان » .

وعاد السردار إلى بربر فبلغها في ١٤ أبريل ١٨٩٨ — وكان أثناء انتظار
ارتفاع مياه النيل لاستئناف الزحف أن وصلت الأخبار التي تروجها الشائعات
بأن النجاشي منليك الثانى متصل اتصالاً وديناً بالخليفة عبد الله — ومما تجب
ملاحظته أن هذه الشائعات كانت بعد معاهدة أديس أبابا المعروفة بحوالى
السنة — ، وأن قوات حبشية تتقدم صوب الرصيرص على النيل الأزرق ، وأنها
وصلت إلى (بنى شنغول) ، وأن بعض الرسل جاءوا من الحبشة إلى أم درمان
ومعهم راية فرنسية ليحملها جيش الخليفة في المعركة ؛ والأهم من هذا كله
أن « مارشان » قد دخل إقليم بحر الغزال ، وأنه مستمر في زحفه صوب فاشودة .
وقرر كتشنر التقدم دون إهمال بمجرد أن تم استعداداته . وفي ٢٤ أغسطس
١٨٩٨ بدأ الزحف . وكان معروفاً أن الخليفة يحشد كل قواته (حوالى ٥٠,٠٠٠)
عند أم درمان . ولم يلق الجيش الزاحف مقاومة عند شلال السبلوقة ، حيث
كان في استطاعة الدراويش لو أرادوا الالتحام مع الجيش المصرى الإنجليزى
في معركة قد تسبب لهذا الجيش الزاحف خسائر غير طفيفة وتعوق تقدمه .
ولكن الدراويش آثروا إخلاء الشلال وانتظار العدو في سهول (كررى) لاعتقادهم
أن النصر مكتوب لهم في هذا المكان . فاجتاز الجيش الزاحف مضيق السبلوقة .
وتجاوز جبل كررى ، دون أن يتصدى أحد لمقاومته . وكان الخليفة قد خرج
بجيشه في ٣١ أغسطس من أم درمان إلى ساحة العرض (أو العرضة) الواقعة إلى
الغرب — فغادر هذا المكان في أول سبتمبر قاصداً مقابلة العدو . وفي فجر

يوم ٢ سبتمبر ١٨٩٨ وقعت معركة أم درمان الفاصلة . اشترك في هذه المعركة من قواد الخليفة : عثمان دقنة ، ويعقوب أخو الخليفة ، وعثمان شيخ الدين ابنه ، وانهزم الدراويش بعد أن قاموا بهجمات ثلاث كبيرة في ضحى النهار نفسه . وفر الخليفة ورجال حكومته ، ومن هؤلاء عثمان دقنة ، والخليفة على ودخلو ، والخليفة محمد شريف ، ويونس الدكيم ، وعثمان شيخ الدين وغيرهم . وأما أخوه يعقوب فقد قتل في المعركة . ودخل كتشتر أم درمان بعد فرار الخليفة بساعة . وبذلك انتهت « دولته » .

لقد ظل مطارداً أكثر من سنة بعد هذه الواقعة ، وذلك في فيا في كردفان حتى تمكن السير ريجنالد ونجت ، من مفاجاته عند (منهل جديد) ، وفي المعركة التي دارت في ٢٤ نوفمبر ١٨٩٩ قتل الخليفة عبد الله وأكثر أمرائه وأما الباقون ومنهم يونس الدكيم وعثمان شيخ الدين فقد وقعوا في أسر الحكومة . وأخيراً وقع عثمان دقنة في أسر الحكومة وكان قد فر من (منهل جديد) عندما شعر بالهزيمة إلى جهة سواكن وذلك في ١٨ يناير ١٩٠٠ .

وكان بعد واقعة أم درمان بيومين أن رفع كتشتر يوم ٤ سبتمبر ١٨٩٨ العلمين المصرى والإنجليزى جنباً إلى جنب على بقايا سراى الحكومة المتخربة في الخرطوم ثم لم تلبث الحكومة البريطانية أن أبلغت الحكومة المصرية أن « لإنجلترا حق الاشتراك في السودان بما ضحت فيه من المال والرجال » ، وهو البلاغ الذى مهدت به الحكومة البريطانية لعقد الاتفاق الثانى لإدارة السودان (في ١٩ يناير ، ١٠ يوليو ١٨٩٩) على نحو ما سيأتى ذكره في موضعه .

غير أن مشاكل استرجاع السودان لم تنته بهزيمة الخليفة عبد الله في واقعة أم درمان وإنهاء « دولته » المزعومة ، بل بقى على كتشتر واجب آخر ، لا يقل عن هزيمة الخليفة ، هو الوصول بأقصى سرعة إلى فاشودة ، عندما بلغه قبل بلوغ الحملة أم درمان ، أن جيشاً من البيض حاء من الجنوب فاحتل فاشودة . وأن الخليفة أرسل سرية من أنصاره . . . لطرده منها . ثم تأكد هذا الخبر بعد الدخول إلى أم درمان .

هـ - حادث فاشودة .

غادر « كتشير » الخرطوم في ١٠ سبتمبر ١٨٩٨ بطريق النيل الأبيض فوصل إلى خارج فاشودة في ٢١ سبتمبر . ووجد أن « مارشان » قد سبقه فعلا إلى احتلالها منذ ١٠ يوليو ورفع العلم الفرنسي عليها . وفي ٢٢ سبتمبر رفع كتشير - العلم المصري على بقعة تبعد نحو مائتي (٢٠٠) ياردة عن العلم الفرنسي شمالا . وبدأت من ثم الأزمة بين إنجلترا وفرنسا ، وهي أزمة حادث فاشودة التي نالت شهرة كبيرة في ذلك الحين ، والتي لا تزال لها أهميتها في تاريخ استرجاع السودان .

وأهمية حادث فاشودة تنحصر : (أولا) في أنه كان أحد مظاهر المنافسة الشديدة وقتئذ بين إنجلترا وفرنسا على الاستعمار في أفريقية عموماً وعلى تأسيس مناطق النفوذ في حوض النيل الأعلى خصوصاً ، على حساب حكومة الدراويش أو على أنقاض هذه الحكومة بمجرد زوالها . وهي كذلك مظهر من مظاهر النزاع الفرنسي - الإنجليزي في المسألة المصرية . عندما عارضت فرنسا الاحتلال في مصر . وأرادت من إرسال « مارشان » إلى النيل عند فاشودة إثارة المسألة المصرية والضغط على بريطانيا بالدرجة التي تجعلها تقرر إنهاء الاحتلال وإجلاء من مصر . ووجه الأهمية الثاني في حادث فاشودة ، أن الاصطدام الذي وقع بين الإنجليز والفرنسيين بسبب هذا الحادث أثار على نطاق واسع مسألة حقوق السيادة للفصل أولاً فيما إذا كان الخليفة عبد الله قد أنشأ دولة لها كل حقوق السيادة على الأراضي الداخلة في نطاقها . وعلى فرض أن الأمر كذلك ، فيما إذا كانت بعض هذه الأراضي قد بقيت ضمن أملاكه أو أنها خرجت من حوزته فعلاً ، وبذلك صارت أرضاً لا يملكها أحد أو ملكاً مباحاً (Res Nullius) .

ثانياً : للفصل فيما إذا كانت نظرية الملك المباح هذه إنما تنطبق على كل السودان بما في ذلك الأقاليم موضع النزاع في حوض النيل الأعلى وبحر الغزال ، على اعتبار أن « دولة » ما لم ينشئها المهديون إطلاقاً ، ولا وجود في عرف القانون الدولي لكيان خاص بهم . وأن السودان قد صار ملكاً مباحاً بمجرد أن أخلاه المصريون وانتهت حكومتهم منه ، ففقدوا بذلك حقوق السيادة التي لهم على هذه الأقطار .

ثالثاً : أو فيما إذا كان لا يمكن بقاء اعتبار السودان ملكاً مباحاً ، (Res Nullius) أو أرضاً متروكة (Res Derelicta) ، لأن المهديّة حركة ثورية اغتصبت السلطة من الحكومة الشرعية في البلاد ، وأن اتفاقاً ما لم يحصل بين هذه الحكومة المنسحبة (مصر) وبين الثورة بعد نجاحها ، مما يؤدي معنى الاعتراف بها ، ويضفي عليها صبغة الشرعية . وأن كل الأثر الذي ترتب على إخلاء المصريين للسودان ، أن حقوقهم في السيادة عليه صارت معطلة معه فقط ، ولا معدى عن استئناف ممارستها « تلقائياً » بمجرد زوال الأسباب المعطلة لها — وفي هذه الحالة زوال المهديّة وإنهاء حكم الخليفة من السودان .

رابعاً : وأخيراً ، فيما إذا كانت مصر قد عادت فقط تمارس حقوقاً في السيادة على السودان بسبب استرجاعها لهذه البلاد نتيجة للعمليات العسكرية التي انتهت بالفتح الجديد . ومعنى هذا أن السيادة التي كانت لمصر على السودان قد انتهت فعلاً بمجرد إخلائها له ، سواء اعتبرنا أن المهديّة أقامت دولة في السودان ، أم أن السودان بقي ملكاً مباحاً ؛ واستناداً على حق الفتح هذا يحق لبريطانيا حينئذ وهي التي ساهمت بالرجال والمال في استرجاع السودان أن تمارس هي الأخرى بالاشتراك مع مصر (أو بتعبير أدق مع الباب العالي صاحب السيادة الشرعية على مصر) حقوقاً في السيادة على السودان .

تلك إذاً كانت المسائل التي أثارها حادث فاشودة . وهي مسائل سوف تتضح الإجابة عليها من دراسة تفاصيل الحادث نفسه .

فقد بدأت فرنسا — ووزير خارجيتها — هانوتو — في غضون ١٨٩٤ ، ١٨٩٥ بأن رفضت فكرة أو نظرية (الملك المباح) . وأكدت أن حقوق السيادة التي للخديو والسلطان لا زالت قائمة بالرغم من إخلاء السودان . وكان على هذا الأساس أن عارضت فرنسا المعاهدة الإنجليزية الكونغولية (في ١٢ مايو ١٨٩٤) وكان على هذا الأساس كذلك أن بقيت فرنسا معترفة بحقوق السيادة التي للخديو (والباب العالي) في أقاليم النيل الأعلى عندما تقررت في نوفمبر ١٨٩٤ بعثة « ليوتار » . فقال « هانوتو » في خطاب له أمام مجلس الشيوخ الفرنسي في ٥ أبريل ١٨٩٥ ، وذلك في معرض الكلام عن اعتراض إنجلترا على توغل الفرنسيين في بحر الغزال ومحاولتهم الوصول إلى النيل الأعلى : « عندما يحين الوقت

للفصل في مصير هذه الأراضي البعيدة نهائياً ، أعتقد ، فيما يتعلق برأيي الخاص أنه بينما نحصل على احترام حقوق الساطان والحديو وبينما نحفظ لكل إنسان بما يخصه حسب الأعمال التي قام بها ، تستطيع أمتان عظيمتان (إنجلترا وفرنسا) العثور على الصيغة المناسبة التي يمكن بها التوفيق بين مصالحهما .

ولكن في السنوات التي تلت ١٨٩٥ لم تلبث أن تغيرت السياسة الفرنسية تغييراً كبيراً عندما شهد الفرنسيون الإنجليز يتوغلون في أراضي أوغندة وأنغورو من جهة ، ويعقدون المعاهدات مع البلجيكيين - كما رأينا في معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤ الخاصة بتأجير حاجز لادو لولاية الكونغو الحرة - ومع الطليان ، الذين احتلوا كسلا (يوليو ١٨٩٤) : ثم قرروا إرسال حملة دنقلة لمحاولة الوصول إلى النيل الأعلى من الشمال بدلا من الزحف إليه من أوغندة على نحو ما كان يتوقع الفرنسيون ، فدل ذلك كله على أن الإنجليز تارة يعتبرون السودان « ملكاً مباحاً » لا حقوق لأحد في السيادة عليه ، وتارة يتمسكون بحقوق السيادة التي لمصر وللإب العالي عليه ، ليخدموا في كلا الحالين مصالحهم ، هم أنفسهم وليعطوا المصالح الفرنسية . ففر الرأي في فرنسا حينئذ على أن يكون لها نصيب في اقتسام هذه الأملاك التي أخلاها المصريون في السودان . وفي ضوء هذه الاعتبارات إذا صدرت التعليمات النهائية في ٢٤ فبراير ١٨٩٦ إلى « مارشان » .

وعندما ثارت أزمة ١٨٩٨ ، استند الفرنسيون في رفع العلم الفرنسي في فاشودة على نظرية الملك المباح . وكان « هانوتو » نفسه « وقد عاد إلى وزارة الخارجية ، يؤيد هذه النظرية .

على أن اعتبار السودان المصري (ملكاً مباحاً) يحق لفرنسا أن تقتطع لنفسها ما تشاء من أقاليمه - وكان هذا من أسباب إرسال « مارشان » إلى إقليم بحر الغزال والنيل الأعلى - اقترن باعتبار آخر ، هو أن نجاح « مارشان » في الوصول إلى فاشودة قبل الإنجليز الذين استطاع أحد ضباطهم « الماجور أوين » رفع العلم البريطاني على « وادلاي » في فبراير ١٨٩٤ في الظروف التي عرفناها ، ولو أنه ما لبث حتى يارحها ولكن كان من المنتظر أن يحاول - الكولونيل « كولفيل » رئيس الإدارة في محمية أوغندة أن يزحف صوب الشمال - نقول إذا نجح « مارشان » في الوصول إلى فاشودة فإن ذلك من شأنه إثارة المسألة

المصرية ، وإعطاء فرنسا الفرصة لإجبار الإنجليز عن أن يعيدوا النظر في أمر احتلالهم لمصر . ولقد أوضح هذا الاعتبار « مارشان » نفسه عندما طلبت إليه حكومته أن يضع مذكرة عن مشروع بعثته ، فكان مما جاء في مذكرة له بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٨٩٥ في هذا الموضوع : ولو أنه ليس منطقياً أن يهدف الفرنسيون من نشاطهم لمد نفوذهم إلى النيل . إلى ضم السودان المصري ، لأن فرنسا أبدت دائماً حقوق الخديو ضد ادعاءات البريطانيين في وادي النيل ، إلا أن تحقيق المشروع الفرنسي سوف يكون له تأثير ضمان مشترك لإعادة الأراضي التي كان يتألف منها السودان المصري إلى مصر . ذلك أن إنجلترا سوف تجد نفسها مرغمة على عقد مؤتمر أوروبي لبحث مسألة وادي النيل بأكملها من أجل الوصول إلى حل ودي لها . ومن الطبيعي أن تطرح على بساط البحث كذلك مسألة الجلاء من مصر ذاتها . كأمير من الطبيعي أن ينظر فيه المؤتمر عند بحث مسألة السودان .

تلك الاعتبارات إذاً هي التي تفسر نشاط « ليوتار » حاكم الأوبانجي العليا ، الذي عاد من إجازته في باريس إلى الأوبانجي بعد بضعة شهور ليبدأ نشاطه . فاحتل « زميو » في ١٠ يوليو ١٨٩٥ ، وكسب ثقة الأهالي ، وشرع يتوغل صوب بحر الغزال ، فوصل إلى (طمبوره) في فبراير ١٨٩٦ وعقد معاهدة مع سلطانها ، ثم اتجه إلى ديم الزبير ليفتح طريقاً إلى بحر العرب ، وبذلك يكون « ليوتار » قد تجاوز حوض الكونغو ودخل في الأقاليم المصرية في بحر الغزال .

وتلك الاعتبارات كذلك تفسر نشاط « مارشان » الذي غادر فرنسا في ٢٥ يونيو ١٨٩٦ إلى الكونغو الفرنسية فوصل إلى (لوانجو) في ٢٢ يوليو وقصد إلى (برازافيل) على نهر الكونغو وتتبع مجرى النهر في سير شاق حتى وصل مريضاً إلى (لودينا) في ٢٥ سبتمبر وتبعد هذه مسافة خمسين كيلومتراً عن (برازافيل) — ثم غادرها في أول مارس ، فوصل إلى (بنجوي) في أول أبريل وهناك كان ينتظره مندوب من قبل « ليوتار » . وفي ٣ أغسطس ١٨٩٧ وصلت البعثة إلى (زميو) . وكان « ليوتار » قد فتح طريقين أحدهما إلى الشرق وهو طريق زميو — طمبورة ، والآخر إلى الشمال وهو الموصل إلى ديم الزبير التي

احتلها « ليوتار » في ١٧ أبريل ١٨٩٧ . ولذلك كان أمام « مارشان » أن يختار واحداً من هذين الطريقين . فاختار — وذلك بمشورة « ليوتار » أيضاً — طريق زميو . وفي ٨ أغسطس اعتلى — أمبومو — أحد فروع الأوبانجي (من روافد الكونغو) ويمر في إقليم بحر الغزال . فوصل إلى (إدا) (Ida) في ١٢ سبتمبر . وأسست الحملة (أو البعثة) ثلاث محطات أو مراكز في (كود جالي) (Kodjalé) ، و (الشلالات) (Rapides) ، وفور ديزيه (Fort-Desaix) وهي الآن معروفة باسم واو على أحد فروع بحر الغزال . وأسست البعثة خلال الشهور الأخيرة من عام ١٨٩٧ عدة محطات في المنطقة بأسرها : في (ديابري) (Diabéré) . (أوم بيا) (M'Bia) ، (أياك) ، (آياك) (Ayak) (رمبرك) (Rumbek) (جور غطاس) (Djour-Shattas) . مشرع الرق (الريك) . وفي ٤ يونية ١٨٩٨ غادر « مارشان » فور ديزيه أو واو ، ودخل مياه نهر النيل نفسه في ٤ يوليو . وفي ١٠ يوليو ١٨٩٨ وصل إلى فاشودة .

وكان « مارشان » عند وصوله إلى فاشودة يتوقع أن يجد في انتظاره البعثة الفرنسية الزاحمة مع الأحباش ، فبعث بأحد أعوانه « باراتيه » (Baratier) مع الباشرة (فيدهرب) (Faidherbe) على السوبات والجوبا حتى وصل إلى نقطة تبعد مسافة ٢٠٠ كيلومتر من (الناصر) حيث علم بوصول الضابط الفرنسي « فافر » والكولونيل الروسي « أرتمانوف » مع جيش الأحباش بقيادة « دجاج تساما » إلى ملتقى النيل بالسوبات في ٢٢ يونيه ١٨٩٨ . وقد عاد « باراتيه » إلى فاشودة في ١٤ سبتمبر .

ولكن قبل عودة « باراتيه » بهذه الأنباء المزعجة ، كان « مارشان » قد اشتبك مع الدراويش في مناوشات في ٢٥ أغسطس ١٨٩٨ ، ارتد الدراويش بعدها إلى رنك (أو رنغ) على النيل الأبيض . وذلك أن الخبر كان قد وصل الخليفة عبد الله بأن « جيشاً من البيض جاء من الجنوب فاحتل فاشودة » فأرسل « سرية من أنصاره في وابورين وأحد عشر مركباً ومدفعاً بقيادة سعيد صغير الجعلي لطرده منها » . فوصلت السرية تجاه فاشودة صباح ٢٥ أغسطس فوجدوا جماعة « مارشان » متحصنين في طابيتين ، فتبادلوا معهم إطلاق النيران ، ولكنهم لم يقفوا عليهم فارتدوا إلى (رنك) (أو رنغ) . وذهب أحد الوابورين

لإحضار المدد من أم أرمان . على أن هذا الواجب عند وصوله إلى أم درمان يوم ٩ سبتمبر . كان الدراويش قد انهزموا في واقعة أم درمان منذ حوالي أسبوع ، ووجدوا بها بدلا من الخليفة عبد الله ، سردار الجيش المصري (السير هربرت كتشتر) . وبمجرد أن علم كتشتر بهذه الأخبار قرر الزحف فوراً على فاشودة . وهو الزحف الذي بدأ في فجر اليوم التالي ١٠ سبتمبر .

وكان السردار — كما عرفنا — يعلم بفضل الإشاعات التي بلغتة وهو في بربر في أبريل ١٨٩٨ أن الفرنسيين موجودون في إقليم بحر الغزال ، وأن الأحباش وصلوا إلى بني شنقول ، ناحية النيل الأزرق . وفي يونيو كان من المحتمل كثيراً أن يصل الفرنسيون في زحفهم إلى النيل ، وأن يزحف الأحباش بدورهم على النيل الأزرق ، على أساس أن ينتهر الفريقان مشغولية الخليفة عبد الله في صد الزحف المصري — الإنجليزي من الشمال ، لاحتلال المناطق التي يريد الفرنسيون والأحباش احتلالها في حوض النيل الأعلى وفي حوض النيل الأزرق ، فكان حينئذ أن اقترح « كرومر » على « سولسبرى » لدفع هذا الخطر المزدوج ، في مذكرة بتاريخ ١٥ يونيو ١٨٩٨ أن تسير حملتان إحداهما بقيادة السردار نفسه في النيل الأبيض ، والأخرى في النيل الأزرق ، وعلى أن يقتصر عمل الحملتين على اتخاذ موقف الدفاع فقط إذا تقابلتا مع فرنسيين أو أحباش ، وأن يمتنع رجال الحملتين عن أي عمل من شأنه استفزاز هؤلاء لمهاجمتهم . وأما إذا اتضح أن الفرنسيين رفعوا العلم الفرنسي على بقعة على النهر (النيل) ، فالواجب على قائد الحملة أن يحتج على وجود القوات الفرنسية ، وأن يطالب باسترداد الأراضي المحتلة . وأثار كرومر في مذكرته مسألة السيادة عندما تساءل : باسم من تكون هذه المطالبة ؟ باسم الحكومة الإنجليزية أم باسم الخديو أم باسم الاثنين معاً ؟ وأكد « كرومر » ضرورة : أن تصدر لقائد الحملة تعليمات محددة (قاطعة) في هذه المسألة لأهميتها الظاهرة .

ولما كان وزير الخارجية الفرنسية الجديد « دلكاسي » معروفاً بقوة شكيمته ويرجو لذلك مواطنوه المعادون لإنجلترا أن تثار المسألة المصرية بنشاط كبير في عهده ، وذلك في الوقت الذي كان متوقفاً فيه أن تلقى فرنسا كل مؤازرة من روسيا إذا حصل اصطدام بينها وبين إنجلترا بسبب هذه المسألة ، فقد توقع

الإنجليز أن يحاول الفرنسيون إذا نجح « مارشان » في الوصول إلى النيل « فاشودة » قبل وصول « كتشنر » إليها ، التمسك بهذه الأراضي التي رفعوا عليها العلم الفرنسي ، على أساس حق الفتح ، وبدعوى أن هذه الأراضي (ملك مباح) منذ أن أخلاها المصريون . وعلى ذلك فقد اتخذت الحكومة الإنجليزية من مقترحات اللورد كرومر السالفة الذكر في ١٥ يولية أساساً للتعليمات التي أصدرتها إلى « كتشنر » في ٢ أغسطس ١٨٩٨ . وهي التعليمات التي طلبت من « كتشنر » بوصفه قائد الحملة المرسلة بطريق النيل الأبيض ، عند معاملته مع المسئولين الفرنسيين أو الأحباش « أن يمتنع عن قول أو فعل شيء قد يفيد (أو يتضمن) بحال من الأحوال أن اعترافاً صدر من (الحكومة الإنجليزية) بحق امتلاك لفرنسا أو للحبيشة لأي جزء من حوض النيل » .

وفي الرسالة التي حملت هذه التعليمات ، وبعث بها « سولسبرى » إلى « كرومر » في ٢ أغسطس ، قال « سولسبرى » إن الحكومة الإنجليزية أوضحت موقفها خصوصاً لفرنسا في مذكرتها التي أبلغها السير إدموند مونسون (Edmond Monson) سفيرها في باريس إلى المسيو « هانوتو » وزير الخارجية الفرنسية في ١٠ ديسمبر ١٨٩٧ ، وجاء فيها : « أنه لا يجب أن يفهم إنسان عن الحكومة الإنجليزية أنها تعترف بأن لأية دولة أوروبية غير بريطانيا حقاً في امتلاك أى جزء من أجزاء وادى النيل . وآراء الحكومة الإنجليزية أوضحها في البرلمان السير إدوارد جراى (Grey) من بضع سنوات مضت ، أثناء حكومة اللورد روزبرى ؛ وقد أبلغت رسمياً إلى الحكومة الفرنسية وقتئذ . وحكومة جلالة الملكة الحالية متمسكة بالأقوال التي أدلت بها في هذه المناسبة الحكومات السابقة » .

أما آراء الحكومة الإنجليزية التي أشارت إليها هذه المذكرات ؛ فموضوعها : أن السير إدوارد جراى وكيل وزارة الخارجية البرلماني كان قد أجاب على سؤال في ٢٨ مارس ١٨٩٥ بمناسبة نشاط الفرنسيين الاستعماري ومحاولتهم الوصول إلى النيل . وذلك أثناء المناقشة التي ذكرنا أنها أثيرت يوم ١١ مارس بمناسبة « بعثة ليوتار » تعليقاً على الإشاعات التي راجت وقتئذ عن أن تعليمات قد صدرت لبعثة فرنسية بالدخول في وادى النيل . فقد ذكر « جراى » أن

ليس لدى الحكومة الإنجليزية ما يحملها على افتراض أن هذه الشائعات واجبة التصديق ، ثم مضى يقول : « بل وإنى سوف أذهب إلى أبعد من هذا ، لأقول : إنه بعد كل التوضيحات التى أدليت بها بصدد الحقوق التى نعتبر أنها لازالت لمصر فى وادى النيل ، ومع إضافة الحقيقة التالية ، وهى أن حقوقنا وآراء الحكومة بشأنها ، معروفة تماماً وبوضوح كامل للحكومة الفرنسية — أقول إنى لا أعتقد أنه ممكن أن تكون هذه الشائعات أهلاً لتصديق الناس لها ، لأن زحفاً تقوم به حملة فرنسية بناء على تعليمات سرية ، من ذلك الجانب الآخر من أفريقية ، لا يكون عملاً شاذاً وغير متوقع فحسب ، بل هو كذلك عمل غير ودى ، وتنظر إليه إنجلترا على أنه كذلك » .

هذا . وطلبت التعليمات من « كتشتر » إذا ، أن يحاول إقناع قائد الحملة الفرنسية « مارشان » عندما يقابله : « بأن وجوده فى وادى النيل إنما هو افتئات (اعتداء) على حقوق بريطانيا العظمى والحديدو معاً » . وأما إذا حصل اتصال أو احتكاك بينه وبين البلجيكيين فى منطقة (حاجز لادو) ، فالواجب عليه (أى على كتشتر) إبلاغهم أنهم بمقتضى اتفاق ١٢ مايو ١٨٩٤ للاحق لهم فى امتلاك الأراضى امتلاكاً كلياً دائماً ، ولكن ليس لبريطانيا بموجب هذا الاتفاق أيضاً أن تتدخل فى استئجارهم مؤقتاً بعض الأراضى المعينة فى هذه المنطقة .

وهكذا كان واضحاً أن الحكومة البريطانية متمسكة بأن لبريطانيا ولمصر معاً حقوقاً قائمة — إما بحق الفتح فيما يتعلق ببريطانيا ، وإما بحق ما كان لمصر من حقوق السيادة التى كانت تعتبر بريطانيا تارة أن مصر بقيت محتفظة بها بالرغم من قيام الثورة المهدية فى السودان ، فكانت هذه الحقوق معطلة أو معلقة فقط أثناء المهدية ، لم تلبث أن استردتها مصر تلقائياً بمجرد زوال المهدية ، وتارة أخرى أن مصر فقدت فعلاً هذه السيادة ، ثم استعادتها بحق الفتح ، أى بعد أن اشتركت جيوشها (مع جيوش بريطانيا) فى استرجاع السودان ، وكان معنى تمسك بريطانيا بالحقوق التى أخذتها هى لنفسها بحق الفتح ، والتى كانت لمصر على كل الأحوال ، أن الحكومة البريطانية لن تسمح للفرنسيين باحتلال بحر الغزال أو أية بقعة فى حوض النيل الأعلى .

وكان موقف الإنجليز واضحاً في هذه المسألة لدرجة أن « دلكاسي » وزير الخارجية الفرنسية خشي بعد انتصار أم درمان ، وزحف كتشنر المتوقع على النيل الأبيض أن يؤدي تقابله مع « مارشان » إلى اصطدام لا تحمد عقباه . ولذلك فقد حاول « دلكاسي » في ٧ سبتمبر ١٨٩٨ وهو يهيئ السفير الإنجليزي « السير إدموند مونسون » على انتصار كتشنر في أم درمان أن يبين له وجهة النظر الفرنسية ، بالصورة التالية : وهي أن « مارشان » رسول في مهمة للتمدن وأنه مزود بتعليمات تمنعه إطلاقاً من خلق متاعب محلية تنشأ من خلاف على مسألة « الحقوق » ولذلك فإن أي خلاف ينشأ على المبادئ ، أي على ما يتصل بمسألة هذه « الحقوق » ، فالواجب إحالته على الحكومتين في لندن وباريس للنظر في أمره ، ثم أعرب « دلكاسي » عن رغبته في أن تصدر الحكومة الإنجليزية تعليمات مشابهة لهذه لقائد الحملة الزاحفة إلى الجنوب ، وذلك منعاً لوقوع الاصطدام بين هذه الحملة الزاحفة (الإنجليزية المصرية) وبعثة « مارشان » .

وكان تعليق « مونسون » على موقف الحكومة الفرنسية ، وهو ينقل هذه المقترحات إلى حكومته في ٨ سبتمبر « إن الأمة الفرنسية وحكومتها تدركان تماماً أن إثارة الضجيج حول المسألة المصرية لا يأتي بأية فائدة ، ومع ذلك فإن هذا لا يعني أن الفرنسيين سوف لا يثيرون زوبعة ضد الاحتلال البريطاني في مصر ، سواء في البرلمان الفرنسي أو في صحافتهم » ثم استطرد « مونسون » يقول : « ولكن في حين أن الفرنسيين يحاولون « وهذا طبيعي جداً » إقامة الحججة « منطقياً » على أن الاحتلال يجب أن ينتهي من مصر ، فهم يدركون تماماً كذلك أن العمليات الأخيرة ، قد نجم منها ببساطة أن اشتدت قبضتنا على مصر ، وأن من المتعذر أن يتمثل المنطق الفرنسي « التطبيق العملي » (أو الممارسة) البريطاني » .

وفي جوابه على رسالة « مونسون » هذه ، أوضح « سولسبري » في ٩ سبتمبر المبدأ الذي تريد الحكومة البريطانية أن تستند عليه الحقوق التي صارت لبريطانيا وللمصر في السيادة على المناطق موضع النزاع الظاهر بينها وبين الحكومة الفرنسية وهو المبدأ الذي ينسحب تطبيقه كذلك ، وبطبيعة الحال ، على كل

أقاليم السودان التي امتلكتها مصر أصلاً . فطلب « سولسبرى » إذا عاود « دلكاسى » الكلام فى هذه المسألة أن يبين له السفير الإنجليزى : « أنه بعد الحوادث (الوقائع) العسكرية التي حدثت فى الأسبوع المنصرم أصبحت كل الأراضي التي كانت خاضعة للخليفة ملكاً للحكومة الإنجليزىة والحكومة المصرية بحق الفتح ، وأن الحكومة الإنجليزىة ترى أن هذا الحق لا يقبل المناقشة ؛ ولكنها مستعدة لأن تحل سائر المشاكل المتعلقة بالأراضي التي لا تتأثر بهذا التوكيد حلاً وديناً يبحث فيه الفريقان بنهام الحرية كما يروم سعادته » .

وقد لاحظ « دلكاسى » عند تبليغه هذه الرسالة ، أن عبارة (الأراضي التي كانت خاضعة للخليفة) مبهمه . وفى مقابلة أخرى ، نقل خبرها « إدموند مونسون » إلى « سولسبرى » فى ١٨ سبتمبر ١٨٩٨ ، تساءل « دلكاسى » إذا كانت الحكومة الإنجليزىة لا ترى أنه يحق « لمارشان » أن يصل إلى النيل وكان من رأى — دلكاسى — أن إقليم بحر الغزال خارج من نفوذ وسلطان الخليفة . وأن (فاشودة) لم تكن محتلة بقوات من المهديين عندما احتلها « مارشان » ؛ واعتقد « دلكاسى » أن ليس من الصعب الوصول إلى حل يرضى عنه الجانبان إذا شاءت الحكومة الإنجليزىة أن تعالج هذه المسألة بالروح الودية التي تريد الحكومة الفرنسية أن تعالجها بها . ولكن « مونسون » أكد للوزير الفرنسى أن حكومته تعتبر (فاشودة) جزءاً من أملاك الخليفة عبد الله ، ولذلك فالحكومة الإنجليزىة متمسكة بموقفها وترفض أى (حل وسط) فى هذه المسألة . ثم اختتم « مونسون » هذه المقابلة بإبداء ملاحظة فحواها أن الحكومة الإنجليزىة لا رغبة لها فى إثارة عراك مع فرنسا ، ولكن بعد كل التحذيرات التي حصلت ، لا يجب أن يكون مثاراً للدهشة إذا غضبت هذه الحكومة من أن خطوة معينة قد اتخذت بعد أن حذرت فرنسا من اتخاذها .

ولكن فى ١٨ سبتمبر ، كان كتشنر قد صار قريباً من فاشودة . وفى هذا اليوم نفسه علم « مارشان » من واحد من الشلوك ، باقتراب كتشنر ، فكان من المنتظر لذلك أن تنتقل المسألة مؤقتاً من وزارة الخارجية فى لندن وباريس إلى فاشودة . المكان الذى يدور النزاع حوله ، وتوقف إلى حد كبير على مسلك قائدى الحملة الإنجليزىة المصرية والبعثة الفرنسية ، تقرير ما إذا كان فى

استطاعة الحكومتين الفرنسية والبريطانية حل هذا النزاع بطريق التفاهم والمفاوضة السلمية ، أو أن الأزمة سوف تستحكم حلقاتها لدرجة تنذر بوقوع الحرب بين الدولتين في النهاية .

ففي صباح ١٩ سبتمبر ١٨٩٨ ، وصل « مارشان » خطاب من السير هربرت كتشنر بتاريخ ١٨ سبتمبر ، حمله إليه جنديان سودانيان : أبلغ فيه كتشنر مارشان أنه انتصر على الخليفة في أم درمان « وبدد شمل جيشه واسترجع السودان » ، وأنه ترك بعد هذا النصر أم درمان قاصداً إلى فاشودة « على خمس طرادات وقوة عظيمة إنجليزية ومصرية » ؛ وأنه « في أثناء السير قابل قوة من الدراويش في رنك (رنغ) ، وبعد معركة قليلة الأهلية استولى على معسكرهم ووابورهم وأسر أميرهم الذي أفهمه بأن الخليفة التعايشي كان قد أرسله إلى فاشودة لاستحضار الغلال ، وأنه حصلت موقعة بينه وبين رجال إفرنج فرجع إلى رنك وأرسل يطلب مدداً من أم درمان بقصد طرد هؤلاء الأجانب ، وبينما ينتظر المدد هاجمه « السردار » الذي وجد من واجبه أن يرسل هذا الخطاب إلى « مارشان » لعلته بما حصل وبأنه سيحضر قريباً .

فأجاب « مارشان » في اليوم نفسه مهتماً كتشنر على انتصاره « واسترداد أم درمان وتبديد شمل عصابات الخليفة ، وزوال المهديين تماماً من وادي النيل » ثم انتقل بعد إزجاء التهاني إلى إبلاغ كتشنر ، « أنه بناء على أوامر حكومته قد احتل بحر الغزال إلى مشرع الرق (الريك) ، وإلى ملتقى بحر الجبل ، ثم بلاد الشلك على يسار النيل الأبيض إلى فاشودة التي دخلها يوم ١٠ يوليو الماضي » ثم أخذ يقص خبر اشتباك الدراويش معه يوم ٢٥ أغسطس ، وانتصاره عليهم ، وهو الانتصار الذي كان من نتيجته « تحرير بلاد الشلك » وقد استمر « مارشان » يقول : « فلإني أمضيت مع سلطانها عبد الفاضل الملك العظيم معاهدة ٣ سبتمبر بموجبها وضعت بلاد الشلك على يسار النيل الأبيض تحت الحماية الفرنسية بشرط التصديق عليها من الحكومة الفرنسية . وقد أرسلت المعاهدة إلى أوروبا أولاً بطريق السوباط والخبشة . ثم بطريق بحر الغزال ومشرع الريك حيث توجد الآن باخرتي المسماة (فيدهرب) المكلفة بإحضار الإمدادات الضرورية للدفاع عن فاشودة ، خوفاً من تكرار الهجوم من الدراويش . وكان

هؤلاء قد اعترفوا الهجوم بقوة تزيد على القوة التي استخدموها في هجوم ٢٥ أغسطس ، لولا أن حضوركم منعهم من ذلك » .

ووصل كتشنر إلى ظاهر فاشودة في ٢١ سبتمبر ١٨٩٨ . وأرسل يطلب من مارشان الحضور إليه ولأن السردار كان أعلى رتبة في العسكرية من الكابتن مارشان ودارت مناقشة عنيفة بين الرجلين ، هدد أثناءها كتشنر باستخدام القوة ولكنه عاد فترىث لعلمه أن احتكاكاً مثل هذا من المحتمل أن يؤدي إلى وقوع الحرب بين فرنسا وإنجلترا . وأخيراً اتفق الرجلان على أن لا يفصلا في شيء حتى يخبر « مارشان » حكومته . وفي ٢٢ سبتمبر رفع كتشنر العلمين المصري والإنجليزي على فاشودة . ثم لم يلبث أن غادر فاشودة قاصداً أم درمان فوصلها يوم ٢٤ سبتمبر .

وقد فصل كتشنر ما حدث في فاشودة في برقيتين إلى « رنيل رود » سكرتير أول قنصلية إنجلترا العامة بمصر ، لم يلبث أن أبقى بهما هذا بدوره إلى حكومته فور وصولهما بتاريخ ٢٢ ، ٢٥ سبتمبر ١٨٩٨ . ويذكر كتشنر في الرسالة الأولى أنه وصل إلى (رنك) أو (رنغ) ويرسل الأخبار إلى وقف عليها هناك بخصوص الدراويش ومارشان . وأما البرقية الثانية (٢٥ سبتمبر) فقد اشتملت على تفاصيل المواجهة والمباحثة مع مارشان . وجاء فيها ، والمتحدث هو كتشنر . « إنه عند وصولي إلى فاشودة جاء المسير مارشان والمسيو جرمان (Germain) [من أعضاء بعثة مارشان] إلى باخرتنا ، فأخبرتهما من فوري أن وجود قوة من الفرنسيين في فاشودة ووادي النيل يعد تعدياً على حقوق مصر والحكومة الإنجليزية واعترضت على احتلالهم لفاشودة ورفعهم الراية الفرنسية على أملاك سمو الخديو أشد الاعتراض . فأجابني المسير مارشان أن الأوامر التي صدرت إليه صريحة باحتلال تلك البلاد ورفع الراية الفرنسية على دار الحكومة في فاشودة ، وأنه يستحيل عليه الخروج من ذلك المكان إلا بأوامر حكومته وهو ينتظر أن أوامرها لا تبطل . فسألته إذا كان يقاومنا في رفع الراية المصرية على فاشودة وهو يعلم أن معنى قوة أعظم من قوته ، فتردد ثم قال إنه لا يستطيع المقاومة . فرفعت الراية المصرية حيثل قبل الراية الفرنسية بنحو خمسمائة ياردة ، وعلى الطريق الوحيد الذي يوصل إلى الداخل من الموقع الفرنسي ، وهو موقع يحيط

به المستنقعات من كل جانب . وقبل سفرى إلى الجنوب من فاشودة رفعت إلى المسيو مارشان كتاباً اعترضت فيه اعتراضاً رسمياً بالنيابة عن الحكومة الإنجليزية والحكومة المصرية على احتلال فرنسا لجزء من وادى النيل ، لأن ذلك يكون تعدياً على حقوق الحكومتين . وقلت إنى لا أعترف باحتلال فرنسا لجزء من وادى النيل ، وتركت فى فاشودة حامية . . . » .

ولما كان متوقعاً أن يكون الأحباش وصلوا إلى السوبات ، فقد استمر كتشنر يقول : « إنه بعد مغادرته فاشودة ذهب إلى السوبات ورفع الراية عليه وأقام فيه نقطة فى ٢٠ سبتمبر ، وقال إنه لم ير أثراً للأحباش فى السوبات » وعلم أن أقرب نقطة لأولاء كانت تبعد عن النهر بمسافة ٣٥٠ ميلاً .

ثم يقول « كتشنر » إنه وجد بحر الجبل « غاصاً بالطحالب والأعشاب (فامر) مدفعيته أن تسير فى بحر الغزال للاستطلاع متوجهة جهة مشرع الرق » إلى أن يقول « فلما مررت بفاشودة فى رجوعى شمالاً أرسلت إلى المسيو « مارشان » كتاباً أقول فيه إن نقل المواد الحربية ممنوع لأن البلاد موضوعة تحت الأحكام العرفية . وجاء شيخ قبيلة الشلك وكثيرون من رجاله إلى معسكر الماجور جاكسون (Jackson) ، وأنكر أنه عقد معاهدة مع الفرنسيين . وقد أبدت القبيلة كلها مزيد السرور بالرجوع إلى طاعتنا » . واختتم « كتشنر » رسالته بقوله : « والمسيو مارشان تعوزه الذخيرة والمؤنة وكل ما يرسل إليه لا يصله إلا بعد أشهر ، ثم إنه منقطع عن داخلية البلاد ووسائل النقل فى الماء عنده لا تفى بالمراد ، وليس له أتباع فى البلاد . ولو تأخرنا أسبوعين عن قطع دابر الخليفة للأشئ الدراويش حملته ولم ينجحها أحد من أيديهم » .

وهكذا ، بعد مغادرة « كتشنر » ، صارت البعثة الفرنسية — على حد تعبير « كوشرى » (Cocheris) « أسيرة أو حبيسة » فى فاشودة . فقد أوضح « كتشنر » نفسه أنه حرم على البعثة إحضار الإمدادات من الأسلحة خصوصاً بسبب وضع البلاد تحت الأحكام العرفية ، ولأن النقطة التى أسسها كتشنر عند ملتقى السوبات بالنيل جعلت مستحيلاً أى اتصال بين البعثة الفرنسية والأحباش ، ثم إن النقطة الأخرى التى أقامتها القوات المصرية — الإنجليزية فى فاشودة على مسافة ٥٠٠ ياردة قبل الراية الفرنسية ، أغلقت فى وجه الفرنسيين الطريق الوحيد

الذى يسير من فاشودة إلى الداخل .

فكان لذلك أن توترت العلاقات بين فرنسا وإنجلترا بدرجة صار يخشى منها وقوع الحرب بينهما ، ولكن فرنسا لم تكن على استعداد للاشتباك في قتال قد يعود عليها وعلى مستعمراتها بأوخم العواقب . فأذعن وزير خارجيتها . « دلكاسي » للأمر الواقع . فبالرغم من الشعور الملهب في فرنسا ، قرر « دلكاسي » الدخول في المفاوضات مع الإنجليز لحل هذه المسألة سلماً ، على أساس استدعاء « مارشان » وبعثة . ومن المحتمل أن روسيا ، صديقة فرنسا قد نصحتها كذلك بعدم إثارة حرب على مسألة فاشودة . وفي أكتوبر كان واضحاً أن تعليمات سوف تصدر حتماً بالانسحاب من فاشودة إلى « مارشان » الذي كان قد غادر فاشودة عندما استبطأ صدور التعليمات من حكومته ، فوصل إلى القاهرة حيث بلغه ، وهو لا يزال بها ، الأمر بالعودة إلى فاشودة لإخلاؤها . فقد أبقى اللورد « سولسبرى » في ٤ نوفمبر ١٨٩٨ إلى السفير الإنجليزي في باريس « إدموند مونسون » بنتيجة مقابلة حصلت بينه وبين البارون دي كورسل (Courcel) السفير الفرنسي في لندن . فقال « سولسبرى » : « إن السفير الفرنسي أبلغه اليوم أن حكومته قررت أن تأمر بعثة مارشان بالانسحاب من فاشودة ، وأن ترسله إلى هناك ليقوم بتنفيذ هذا القرار ، وأن أوامر قد أرسلت لهذه الغاية إلى القاهرة » .

وكان أثناء هذه المرحلة الأخيرة من أزمة أو حادث فاشودة ، وقبل صدور أوامر الحكومة الفرنسية نهائياً بالانسحاب بعثة « مارشان » أن صدرت عدة تصريحات من جانب الحكومة البريطانية خصوصاً ، تؤيد جملة وتفصيلاً حقوق مصر في السيادة على السودان ، وتنفي نهائياً النظرية التي أخذ بها الفرنسيون أثناء هذا الحادث ، بأن السودان منذ أن أنخله المصريون وأقام به الخليفة التعايشي حكومته ، « ملك مباح » - وهي نظرية لا يجب أن تغيب عن الذهن ، كذلك - وكما ذكرنا في موضعه - أن الإنجليز أنفسهم كانوا أخذوا بها في اتفاقاتهم بشأن توزيع مناطق النفوذ بينهم وبين الدول في أفريقية ، وقبل أن تقرر حكومتهم استرجاع السودان .

من ذلك ما جاء في كتاب اللورد سولسبرى إلى السير إدموند مونسون في

٦ أكتوبر ١٨٩٨ : « عند إجابتي على ملاحظات السفير الفرنسي [البارون دي كورسل] ذكرت له ثانية الحجج التي تستند عليها بريطانيا في هذه المسألة مما هو معروف [لديكم] . وقد بينت له أن مصر قد تأثرت حقوقها في امتلاك شاطئ النيل بسبب نجاح المهدي العسكري ، فأصبحت هذه الحقوق معطلة مؤقتاً (dormant) . ولكنها منسدة انتصار المصريين على الدراويش لم تعد موضع نزاع أو مناقشة » . وفي حديثه مع البارون كورسل في ١٢ أكتوبر ١٨٩٨ أكد « سولسبري » حرصه على أن يبرز بجلالة أن وادي النيل كان ولا يزال ملكاً لمصر ، وأن كل اعتداء على هذه الحقوق من جانب المهدي قد انتهى بفضل هزيمة الدراويش في أم درمان . وفي ٢٢ أكتوبر ألقى اللورد « روزبري » (Rosebery) خطاباً في (برث) (Perth) بأسكتلندة ، جاء فيه : « إنما نحن نعمل الآن كي نعيد إلى مصر أرضاً تملكها مصر ذاتها طبقاً لتصريحات كل الحكومات الفرنسية المتعاقبة » . وقال لورد كمبرلي (Kimberley) في الحفل الذي أقيم في ١٤ أكتوبر لتكريم كشنر قائد الحملة التي استرجعت السودان — وذلك في لندن — « إن إخلاء فاشودة ليس فيه إمتهان لكرامة فرنسا لأن الحكومة الفرنسية نفسها أعلنت ، أن هذه الأراضي المتنازع عليها إنما هي ملك لمصر » .

أما في مصر فكان طبيعياً أن تثير الصحف الفرنسية المحلية المناوئة للاحتلال (مثل لو كورييه درويان (Le Courier d'Orient) ، وأيكودرويان (L'Ecko d'Orient)) حملة كبيرة على الإنجليز بسبب حادث فاشودة . وكانت النعمة التي ضربت عليها هذه الصحف ، أن مصر تنازلت عن حقوقها في السيادة على السودان عقب وبسبب ثورة المهدي . وقالت صحيفة (لو كورييه درويان) إن مصر عند ما أخملت السودان لم تكن تنوي العودة إليه ، وإن إنجلترا لا حق لها في مطالبة البعثة الفرنسية أن تنسحب من فاشودة . ثم راحت هذه الصحيفة تناقش ما يأخذ به الفرنسيون من أن مصر فقدت حقوقها على السودان منذ ثورة المهدي ، فقالت إن المطالبة بانسحاب « مارشان » لو أنها أتت من جانب الخديو أو السلطان العثماني ، لكان ممكناً أن يكون هذا محل بحث أو اعتبار حيث أن للخديو وللسلطان الصفة التي تخولهما التدخل في هذه المسألة . أي أن هذه الصحيفة

اعترفت بأن الحقوق التي لمصر ولتركيا على السودان لازالت باقية بالرغم من اعتبار الفرنسيين أن السودان قد صار « ملكاً مباحاً » ، ولا حقوق لمصر أو لتركيا عليه . وراحت هذه الصحيفة . في ٢٦ أكتوبر ١٨٩٨ تذكر أن فرنسا هي الصديق الذي يجد فيه الخديو والمصريون العون ، وأنها « الأخت الكبرى والصديقة الحبيبة لمصر » . واتخذت من الظروف التي لاسبت تقرير حملة دنقلة من غير استشارة الخديو سلفاً ذريعة لأن تتولى الدفاع عن الخديو الذي جرده الاحتلال ، كما قالت ، من كل سلطاته . وعلاوة على ذلك فقد أخذت هذه الصحيفة تردد وجهة النظر الفرنسية الأخرى القائلة بأن وصول « مارشان » إلى النيل ، من شأنه إثارة المسألة المصرية من جديد ، وعندئذ . فإن لدى فرنسا ما يؤيدها في موقفها ، ويخلص الشعب المصري من عبوديته ، ذلك هو جيش فرنسا القوي ، وأكدت هذه الصحيفة أن الفرنسيين لن يتركوا فاشودة إلا إذا ترك الإنجليز مصر !

ولا جدال في أن هذه الحملة الصحفية كان لها أثرها في حل المستولين المصريين على الاعتقاد بأن هذه الأزمة بين فرنسا وإنجلترا بسبب فاشودة سوف تنتهي بإيجاد حل للمسألة المصرية على أساس جلاء الإنجليز من مصر . وكان من بين الذين اعتنقوا هذا الرأي خديو مصر عباس حلمي الثاني ، الذي عرفنا استيائه من الحكومة الإنجليزية لأنها قررت إرسال حملة دنقلة في سنة ١٨٩٦ دون استشارته أو إخطاره سلفاً بقرارها ؛ والذي كان يمضي إجازته في أوروبا عندما انهزم الدراويش في أم درمان . وقد أبدى عباس رغبته في التمسك بحقوق مصر عندما أبرقت له حكومته من القاهرة في ١٤ سبتمبر ١٨٩٨ : « أن الحكومة الإنجليزية أبلغت الحكومة المصرية أن لإنجلترا حق الاشتراك في السودان بما ضحت فيه من المال والرجال ؛ وأن كتشنر رفع العلم الإنجليزي بجانب العلم المصري على أم درمان » . فأجاب الخديو على هذه البرقية ، بدعوة حكومته « للتمسك بحقوق مصر وعدم التسليم بشيء » ، لأن الأمر يتعلق بحقوق الباب العالي . ويذكر أحمد شفيق باشا الذي كان بمعية الخديو في أوروبا ، أن أثناء رحلة سابقة للخديو في أوروبا للاستشفاء في صيف ١٨٩٦ (أغسطس سبتمبر) أن بعض كبار الساسة الفرنسيين الذين كانوا يجتمعون بالخديو أبلغوه

في أحد اجتماعاتهم به في بلدة من بلدان سويسرة (نويون) : « بأن فرنسا أعدت
العدة لاحتلال بحر الغزال في أعالي النيل لمساعدة مصر ضد إنجلترا » . ثم
يستمر أحمد شفيق فيقول : « فكان هذا التصريح مدعاة لغبطة الخديو وغبطتنا
نحن رجال المعية عامة ، لأننا جميعاً كنا نثوق إلى العمل لإجلاء الإنجليز من مصر » .
ولكن هذا الأمل لم يلبث أن تبدد ، بسبب تفهقر الحكومة الفرنسية ، التي
ما لبثت حتى رأت من الحكمة تجنب الاصطدام مع الإنجليز . فكان أن
استجابت الحكومة المصرية (وزارة مصطفى فهمي باشا الثالثة) إلى الرغبة التي
أبدتها الإنجليز في أن تنال حكومتهم من الحكومة المصرية تفويضاً أثناء
المفاوضات الدائرة حول فاشودة بينها وبين الحكومة الفرنسية ، بالمطالبة بحقوق
مصر . والسبب في هذه الرغبة من جانب الإنجليز ، أن (دلكاسي) في
مباحثاته مع « إدموند مونسون » كان قد اعترض على أن تطالب إنجلترا بفاشودة
التي هي ملك الحكومة المصرية وليست ملكاً لها ، وذلك دون أن يكون لدى
الإنجليز « توكيل رسمي عن مصر للمطالبة بحقوقها في هذه المسألة » . وعلى ذلك
أرسل وزير الخارجية المصرية بطرس غالي باشا ، الكتاب التالي إلى اللورد
كرومر بتاريخ ٩ أكتوبر ١٨٩٨ .

« إن حكومة مولاي الخديو لم تغفل قط أمر استرجاع السودان كما تعلمون
جنابكم لأن السودان مصدر حياة القطر المصري ، ولم تنسحب الحكومة المصرية
من تلك البلاد إلا مكرهه بحكم الضرورة ، فالغاية المقصودة من فتح الخرطوم
تضيق فائدتها إذا لم تسترد وادي النيل الذي ضحت لأجله مصر ضحايا عظيمة .
ولعلم الحكومة المصرية أن بريطانيا العظمى وفرنسا تتفاوضان الآن في مسألة
فاشودة ، فوضت إلي أن أكلف جنابكم مساعدتنا (لدى لورد سالسبري) حتى
يعترف لمصر بحقوقها التي تتنازع فيها وترد إليها جميع المديرات التي كانت
محتلة لها قبل ثورة محمد أحمد المهدي » .

وفي هذا « التفويض » الذي كان بناء على رغبة الحكومة الإنجليزية ،
والذي قبلته هذه الحكومة كذلك ، يتضح تمسك مصر بحقوقها في السيادة على
السودان ، ليس استناداً على حق الفتح ، وهو الحق الذي تؤسس عليه بريطانيا
دعواها في الاشتراك مع مصر في امتلاك السودان بعد استرجاعه وتعتمد

عليه في مطالبة الفرنسيين بأن ينسحبوا من فاشودة ، بل على أساس أن مصر لم تفقد حقوقها على السودان بسبب اضطرارها مكرهة إلى إخلائه ، وأن هذه الحقوق لازالت قائمة على جميع المديریات التي خرجت من حوزتها على أيام المهديّة ، وأن المهديّة ليست إلا حركة ثورية ضد السلطة الشرعية ، لم تعترف بها مصر ، ولا يمكن أن يكون قيامها سبباً في زوال الحقوق التي لمصر على السودان وأن العمليات العسكرية سواء لاسترجاع دنقلة والخرطوم أم لاسترجاع بقية « وادي النيل » — أي حوض النيل الأعلى ، وهي المنطقة التي يدور عليها النزاع ليس الغرض منها تأسيس حقوق جديدة في السيادة على السودان ، وإنما استئناف الحقوق التي كان كل ما أصيبت به أنها تعطلت مؤقتاً أو بقيت معلقة فحسب أثناء المهديّة .

ولقد نجحت في آخر الأمر وجهات النظر البريطانية والمصرية ، وكانت هذه أكثر من وجهة نظر واحدة ، لأن الإنجليز كما ذكرنا قرنوا مع حق مصر القائم في السيادة إطلاقاً قبل وأثناء الثورة المهديّة ، حقاً آخر مستمداً من قهر المهديّة وفتح السودان مرة ثانية ، وهو الحق — حق الفتح — الذي استند عليه الإنجليز في محاولتهم أن يشاركوا المصريين حقوق السيادة أو إذا تعذر ذلك ، أن يكتفوا بمشاركتهم حقوق الحكم والإدارة في السودان . أما « مارشان » فقد وصلته تعليمات حكومته وهو بالقاهرة ، بأن يعود إلى فاشودة حتى يخليها وينسحب منها بيعته عن طريق الحبشة ، للرجوع إلى فرنسا . وفي ١١ ديسمبر ١٨٩٨ تم الجلاء عن فاشودة .

وأما الخلاف الذي أثاره حادث فاشودة بين إنجلترا وفرنسا فقد أمكن تسويته في ٢١ مارس ١٨٩٩ بالاتفاق على إصدار تصريح (Declaration) إنجليزي — فرنسي يدخل تعديلاً مكملاً عن المادة الرابعة من اتفاق (Convention) ١٤ يونيو ١٨٩٨ الخاص بتحديد مناطق النفوذ بين أملاك ومستعمرات الإنجليز والفرنسيين الواقعة إلى الغرب وإلى الشرق من نهر النيجر . وقد وقع على هذا (التصريح) كل من اللورد سولسبري عن إنجلترا ، وبول كامبون (Paul Cambon) السفير الفرنسي في لندن . وبمقتضاه فيما يتعلق بالسودان ، خرج حوض بحر الغزال وبحر العرب بأجمعه وبما في ذلك دار فرتيت ودارفور من دائرة النفوذ الفرنسي .

وقال « هـ. د. تريل » (H.D. Traill) تعليقا على هذا الاتفاق : « يتبين من نظرة واحدة تلقى على الخريطة أن بريطانيا العظمى حصلت من هذا الاتفاق مع فرنسا على كل ما كانت تطلبه لنفسها ولمصر ، وذلك هو الاعتراف بوحدة وادى النيل وعدم تجزئته (أو المحافظة على كيانه) » .

و - احتلال بقية السودان :

بعد واقعة أم درمان ، وتشنت الدراويش ، أمكن مطاردة البقية الباقية من المهديين والاستيلاء على المواقع التي كانت لا تزال في أيديهم . فتم احتلال سنار والرصيرص على النيل الأزرق بين ١١ سبتمبر و ٢ أكتوبر ١٨٩٨ ، وانهزم الدراويش هزيمة منكرة عند الرصيرص في ٢٦ ديسمبر . وفي السودان الشرقى صار احتلال القصارف نهائيا في أكتوبر ، ثم القلابات في ٧ ديسمبر ١٨٩٨ ، وسلم الخليفة شريف في ١٥ نوفمبر ١٨٩٨ ، وتم احتلال الجزيرة في ديسمبر . وتلا ذلك احتلال فازوغلي ، وتأسست نقطة في فامكة في ٢٢ يناير ١٨٩٩ . أما بنى شنغول فقد بقيت في يد الأحباش . واحتلت كردفان في ديسمبر ١٨٩٩ . وفي دارفور أمكن الأمير على دينار وهو من سلالة سلاطين الفور أن يستخلصها من يد الدراويش بعد واقعة أم درمان وكتب على دينار « بالطاعة وأنه يحكم البلاد على جزية يدفعها لحكومة السودان » « إلى السردار » وأسس حكومته في دارفور على مثال سلطنة أجداده ، ولقد بقي هذا الوضع قائما منذ أن اعترفت حكومة السودان رسميا بسلطنة على دينار في سنة ١٩٠٠ إلى أن انتهز على دينار فرصة الحرب العالمية الأولى ، فنبذ ولاءه للحكومة تحت تأثير الأتراك والسنوسيين في سنة ١٩١٦ فقضت عليه جيوش الحكومة . على أنه منذ أن أنهت واقعة أم درمان حكومة الخليفة عبد الله ، استأثر باهتمام المسئولين الإنجليز خصوصا تدبير نظام للحكم في السودان يكفل لهم : (أولا) وقبل أي شيء آخر السيطرة الكاملة عن إدارته ، وهي السيطرة التي استمدوها من حق الفتح ، بفضل اشتراكهم بالمال والرجال في استرجاع السودان .

(ثانيا) الاحتفاظ لمصر بحقوقها في السيادة على السودان ، سواء على أساس

أن مصر استأنفت ممارسة هذه الحقوق بعد أن كانت هذه معطلة أيام المهديّة ،
أم أن مصر صارت لها هذه الحقوق من جديد بحكم حق الفتح ، مثلها في
ذلك مثل بريطانيا نفسها ، أم أن مصر ذات حقوق في السيادة قديمة وجديدة معاً .
(ثالثاً) إبعاد تركيا إبعاداً كلياً من شئون السودان لأسباب سوف تتضح
في حينها ، لعل من أهمها استبعاد الامتيازات الأجنبية من السودان . وقد
توصل المسئولون الإنجليز إلى تدبير هذا النظام الذي يكفل كل الأغراض التي
ذكرناها ، والذي عرف باسم النظام الثنائي للحكم في السودان سنة ١٨٩٩ . وكان
اللورد كرومر هو المسئول الأول عن ابتكار هذا النظام .

اتفاق الحكم الثنائي ١٨٩٩

١- أصول الاتفاق :

في المقدمة التي وضعها كرومر لكتاب (سدني لو) (Sidney Low) عن مصر في دور الانتقال ، (١٩١٤) كتب « كرومر » بعد ست عشرة سنة من واقعة أم درمان : « إن المشكلة التي وجب عليه إيجاد حل لها بعد استرجاع السودان ، هي الكيفية التي يمكن بها تجنب السودان ، دون تسميته (أو التعريف به على أنه) أرض بريطانية ، كل تلك المتاعب الخطيرة التي كانت تأتي من استمرار اعتبار السودان أرضاً عثمانية » . ثم يمضي كرومر كي يوضح الحل الذي عثر عليه لهذه المشكلة فيقول : « لقد طرأ على ذهني أن من الممكن للسودان ألا يصبح إنجليزياً ولا مصرياً ، بل يكون إنجليزياً مصرياً ؛ ولقد قام السير مالكوم ماكيلريث (Malcolm McLaurith) (المستشار القضائي منذ ١٨٩٨) بترجمة هذه الفكرة السياسية - والتي كانت بعيدة كل البعد عن المنطق إلى لغة قانونية تدل على المهارة . ويقول كرومر إنه كان عظيم الرجاء أن يقبل اللورد سولسبري هذه الفكرة عندما اقترحها عليه . وقبلها هذا الأخير دون تردد ، ووافق بسرور على إنشاء « دولة مولدة » من طبيعة كان متوقفاً أن تثير دهشة علماء القانون الدولي .

إن هذا النظام الذي أوجد ما سماه كرومر (بالدولة المولدة) (Hybrid State) ، والذي كان قميناً أن يشير دهشة القانونيين الدوليين - هو نظام الحكم الثنائي (Condominium) الذي استند إلى اتفاق الحكم الثنائي بين الحكومتين البريطانية والمصرية بشأن إدارة السودان في المستقبل ، والذي أبرم في ١٩ يناير ١٨٩٩ ثم تبعه اتفاق لاحق في ١٠ يوليو من السنة نفسها .

ولقد بدأ التفكير في ضرورة النظر في نوع الحكم الذي يجب إقامته في

السودان ، وبمعنى آخر ، في نوع الوضع السياسي ، الذي يكون لهذه البلاد ، وذلك منذ أن قررت الحكومة البريطانية استرجاع السودان . لقد شاهدنا كيف نجحت بعض المصاعب من تقرير إرسال حملة دنقلة (في مارس ١٨٩٦) ، كان مبعث بعضها استياء الخديو من إغفال الحكومة البريطانية التشاور معه قبل تقرير الزحف على دنقلة ، ومبعث الآخر احتجاج السلطان العثماني ، على عدم استئذانه قبل الدخول في حرب ، بوصفه صاحب السيادة الشرعية على مصر ، والذي تحكم القرارات علاقاته مع هذه الخديوية . وأمكن تدليل هذه المصاعب ، كما رأينا على أساس أن الحملة على دنقلة إنما المقصود منها استرجاع مديريات تملكها الخديوية في جنوب الوادي ، وأن تستعيد الخديوية سيطرتها المفقودة على هذه الأقاليم التي هي جزء لا يتجزأ منها بحكم القرارات العثمانية ذاتها ، وخرجت عن طاعتها بسبب الثورة . وكان الإنجليز أنفسهم هم الذين تقدموا بهذه الحجة سواء في الرد الذي أجابت به حكومتهم ، أم في الرد الذي أشاروا على الخديو أن يجيب به كذلك ، على (استفسار) الباب العالي . وبذلك أمكن اجتياز هذه الأزمة . ولكن هذه الأزمة تركت أثراً على جانب كبير من الأهمية ، هو ذبوع الاعتقاد ، خصوصاً لدى المصريين ، بأن الغرض من استرجاع أية أقاليم في السودان أو السودان بأسره إنما هو كي يعود السودان إلى مصر : أي أن يقوم بالسودان الحكم المصري ثانية .

ولكن هذا الاعتقاد لم يلبث أن تبدد ، عندما وصلت الخديو وهو بأوروبا في ١٤ سبتمبر ١٨٩٨ تلك البرقية التي أشرنا إليها ، والتي جاء فيها أن الحكومة البريطانية أبلغت الحكومة المصرية أن لإنجلترا حق الاشتراك في السودان ، بما ضحت فيه من المال والرجال ، وأن كتشتر رفع العلم الإنجليزي بجانب العلم المصري على أم درمان ، فصار واضحاً أن للإنجليز (خطة) معينة يريدون اتباعها في السودان ، تتعارض تماماً مع ما ساد به الاعتقاد الذي أشرنا إليه من أن مصر وحدها سوف تكون صاحبة الحكم منفردة في هذه البلاد التي استعادتها بعد القضاء على العصاة ، وإخماد الثورة . وكان رفع العلمين الإنجليزي والمصري جنباً إلى جنب أول إشارة إلى ما سوف يكون عليه نوع الحكم المنتظر في السودان ، حسب هذه الخطة .

وأما كيف تولدت فكرة رفع العلمين المصرى والإنجليزى جنباً إلى جنب ،
فعرفة ذلك إنما تكشف لنا عن أصول (النظام) الذى تقرر آخر الأمر للحكم
فى السودان .

فقد أبلغ اللورد سولسبرى إلى كرومر فى ٣ يونية ١٨٩٨ ، أى أثناء أن
كان السردار كتشنر يتأهب للزحف من بربر على أم درمان ، أن السلطان
العثمانى كتب إلى لندن بما يفيد أن له سلطة « فنية وأدبية » على الخديو . ويعتقد
« سولسبرى » أن الفرنسيين هم الذين يحفزون السلطان على التمسك بها . ولذلك
فقد كان من رأى « سولسبرى » الذى أوضحه لكرومر ، أن يحذر الإنجليز
من الاعتراف بالحقوق المصرية وحدها فى الجهات التى يصل إليها الزحف
جنوباً ، ويسأل « كرومر » فى الوقت نفسه ، عند الاستيلاء على الخرطوم :
إذا لم يكن من الحكمة رفع العلمين البريطانى والمصرى جنباً إلى جنب . ففى
الإمكان أن تعد الخرطوم عاصمة لدولة المهدية ، ولذلك فسقوطها يترتب عليه
دخول دولة المهدية بأسرها من وادى حلفا إلى (وادلاى) فى حوزة القوات التى
استولت على هذه العاصمة ؛ وهى قوات تكون عندئذ مؤلفة من جيشين متحالفين
يتولى القيادة عليهما السردار بحكم مركزه الشخصى كما فعل دوق ملبرة (Marlborough)
أثناء حروب الوراثة الأسبانية (١٧٠٤ — ١٧١٤) عند ما كان يقود جيشين
بريطانياً وألمانياً ، دون أن ينشأ من ذلك تجاوز على الحقوق المستقلة التى للحكومات
المتحالفة . فإذا حصل هذا تزول عقبات دبلوماسية كثيرة . ولذلك يدعو
« سولسبرى » كرومر لأن يفكر جديداً فى هذه المسألة .
ذلك كان قبل واقعة أم درمان .

وقبل واقعة أم درمان كذلك ، بعث « كرومر » بجوابه على رسالة سولسبرى ،
وفى هذا الجواب فى ٤ يونيه ، يبدى « كرومر » تشككه أول الأمر فى صلاحية
الفكرة التى عرضها عليه « سولسبرى » . ولكن « كرومر » بعد حوالى أسبوع ،
يعود فيكتب فى ١١ يونية أنه يفكر فى « فكرة العلمين » ، وأنه كلما زاد تفكيره
فى هذه المسألة ، كلما زاد اقتناعه بها . وأخيراً وضع « كرومر » فى ١٥ يونية ١٨٩٨
مذكرة (Memvendum) اشتملت على بعض المبادئ التى مهدت لوضع
الاتفاق « الوفاق » الثنائى فيما بعد ، وهى المذكرة التى تضمنت كذلك اقتراح

« كرومر » إرسال حملتين إحداهما على النيل الأبيض (بقيادة السردار)
والأخرى على النيل الأزرق لمواجهة الخطر المزدوج من زحف الفرنسيين على
النيل من جهة بحر الغزال ، ومن زحف الأحباش على النيل الأزرق من ناحية السوبات .
ومذكرة « كرومر » هذه تتناول موضوعين :

(أولاً) التحذيرات التي يجب أن تكون محل الاعتبار عند تقرير الوضع
المنتظر للسودان ، والصعوبات التي قد يثيرها نوع (الوضع) الذي يقر عليه
رأى الحكومة البريطانية .

(ثانياً) نوع الوضع المنتظر نفسه . وحينما شرعت المذكرة تعالج هذين
الموضوعين ، برزت حقيقة هامة ، هي أن الاحتلال البريطاني في مصر كان
قد صبح عزم المسئولين الإنجليز على أن تطول مدته ولأجل غير مسمى . وتلك
حقيقة لم يكن هناك مناص من أن يتأثر بها التفكير في نوع الوضع الذي يجب
اختياره للسودان في المستقبل ؛ لأن من المتعذر إغفال أو تجاهل الارتباط
بين ما يمكن تسميته بالسياسة السودانية فيما يتعلق بالسودان ، والسياسة المصرية
فيما يتعلق بمصر وهو ارتباط يجعل محققاً تأثير السياسة البريطانية في مصر بالسياسة
التي سوف تعالج بها مسألة السودان .

وعلى ذلك فقد حذر « كرومر » في مذكرته هذه من أن يترتب على
(الوضع) الذي يقع عليه الاختبار للسودان ، أن تتحمل الخزينة المصرية نفقات
مالية طائلة ، لأن ذلك معطل للإصلاح المالي في مصر ، وهو الإصلاح الذي
يؤكد « كرومر » ضرورته حتى ينتشر الرخاء المادي في البلاد ، لاستمالة سواد
الشعب المصري ، من أجل التغلب على عواطف الكراهية والتعصب الديني
التي قال كرومر إن الحديو والمحيطين به ، والمسترشدين بآرائه وتوجيهاته سوف
يعملون على إثارتها دائماً ضد الاحتلال البريطاني ، ومن المتوقع أن تستمر هذه
الكراهية ويبقى هذا العداء لأن الحكومة البريطانية لم تعد تفكر في الجلاء من
مصر : بل إن أمد الاحتلال قد تقرر أن يطول إلى وقت ليس في النية تحديده .
وحذر « كرومر » من استعداد إمبراطور الحبشة (منليك الثاني) ، ضد الوضع
السياسي الجديد للسودان ، إذا تقرر أن تضم حدود السودان الأراضي التي وصل
إليها الأحباش في النيل الأزرق ، أو استولوا عليها فعلاً في السودان الشرقي .

فكان من رأيه أن يكون احتلال السودان في الوقت الحاضر مقصوداً على احتلال الأراضي التي يتضح أن احتلالها ضروري ولا مفر منه لضمان تنفيذ السياسة العامة التي تريد الحكومة البريطانية اتباعها في السودان، أي احتلال الأراضي خصوصاً على جانبي النيل الأبيض، واحتلال قسم فقط من النيل الأزرق .

وانتقل « كرومر » بعد هذه التحذيرات إلى بحث مسألة (الوضع السياسي) الذي يجب اختياره للسودان . وكان عندئذ أن أثبت مسألة السيادة برمتها ، لأنه لتحديد الوضع السياسي في السودان كان لا مفر من تحديد مصير حقوق السيادة التي وجب استئناف ممارستها بعد استرجاع السودان . ولقد بدأ « كرومر » بالكلام عن فكرة رفع العلمين البريطانيين والمصري جنباً إلى جنب ، فقال إن لهذه الفكرة مزاياها ، ومن الحكمة العمل بها ، على الأقل كإجراء مؤقت حتى يتم نهائياً الفصل في المسألة ؛ وذلك كإشارة ظاهرة أو دليل واضح على التغيير الواقعي الذي طرأ على الوضع في السودان بعد زوال المهديّة منه واسترجاعه . ولقد توقع « كرومر » أن يعارض الخديو فكرة رفع العلمين هذه . ولكن لا يجب كما قال ، أن يأبه المرء لأي اعتراض من جانب الخديو ، لأن الخديو يعرف حق المعرفة أن خطوة ما لا يمكن اتخاذها لا في مصر ولا في السودان من غير موافقة الحكومة البريطانية ؛ بل إن رفع العلمين البريطانيين والمصري متجاورين ، من شأنه أن يؤكد حقيقة أن الخديو لا قدرة له على العمل في السودان من غير موافقة « شريكه الأكبر » ثم إن ذلك من شأنه أيضاً أن يكون بمثابة تحذير مفيد للسلطان العثماني — وهو الذي عرفنا أن يتمسك بحقوقه العليا في السيادة على مصر والسودان معاً ؛ ثم إنه يكون كذلك كإشارة للفرنسيين وللأحباش على السواء ، بأن السيطرة على نهر النيل ، هي مسألة إنجليزية أكثر منها مصرية .

وأما إذا اعترض الفرنسيون على رفع العلمين ، فالجواب على ذلك أنهم أنفسهم من مدة قريبة طلبوا من الخليفة عبد الله استخدام الراية الفرنسية .

بحثت الحكومة البريطانية هذه (المذكرة) ، وأخذت من هذا الحين فكرة رفع العلمين البريطانيين والمصري جنباً إلى جنب عند الاستيلاء على أم درمان والقضاء على الخليفة تزداد بروزاً في شكل اتخاذ إجراءات معينة من شأنها تبرير القرار الذي صرح عزم الحكومة على اتخاذه في مسألة السودان : وهو المشاركة في

إدارته ، والتخلي نهائياً عن الفكرة القائلة ، والتي ذكرنا أن الخديو وحكومته في القاهرة اعتقلوا بها ، بأن استرجاع السودان إنما هو لصالح مصر فقط ، حتى تمارس في هذه الأراضي التي استردتها السلطة التي كانت تمارسها هي وحدها ، ودون أى مشاركة من أحد قبل ثورة المهدي . وأما هذا المظهر للمشاركة المنتظرة فكان تقرير الحكومة البريطانية المساهمة في نفقات الفتح ، وعدم الاكتفاء بالمعونة العسكرية التي قدمتها هذه الحكومة في شكل تلك القوات العسكرية البريطانية التي اشتركت في عمليات الفتح . وعلى ذلك فإن الحكومة البريطانية لم تلبث أن تنازلت عن المبالغ التي كانت أقرضتها إلى مصر في الظروف التي عرفناها في سنة ١٨٩٧ - فأبلغ اللورد «سولسبرى» ، «كرومر» في ٥ يوليو ١٨٩٨ أن مجلس العموم البريطاني بناء على اقتراح وزير المالية السير مينخايل هيكس بيش (Michael Hicks-Beach) قرر تنازل الحكومة البريطانية عن المبلغ الذي أقرضته إلى مصر وقدره ٧٩٨,٨٠٢ جنهاً ..

وفي ٢ أغسطس ١٨٩٨ بعث «سولسبرى» إلى القاهرة بالتعليمات التي اتخذتها حكومته في مسألة السودان ، من حيث رفع العلمين البريطاني والمصري جنباً إلى جنب في الخرطوم عند سقوطها المنتظر ، ومن غير أن يكون لهذا القرار علاقة بالشكل الذي سوف يكون عليه الوضع السياسي في السودان في المستقبل ، وذلك لأن البحث في الوضع السياسي مسألة يجب الاحتفاظ بها لفرصة تالية ، بينما الغرض من رفع العلمين الآن ليس سوى التذليل على أن إنجلترا سوف يكون لها صوت مسموع في كل المسائل المتعلقة بالسودان ، وليس في مسألة الوضع السياسي وحده . فجاء في هذه التعليمات « إلى كرومر » ما نصه :

« نظراً لما أسدته حكومة جلالة الملكة إلى حكومة الخديو من معونة جديده عسكرياً ومالياً ، قررت حكومة جلالة الملكة أن يرفع العلمان البريطاني والمصري جنباً إلى جنب في الخرطوم . وليس لهذا القرار أية علاقة بالكيفية التي سوف تجري بها إدارة الأراضي المحتلة في المستقبل . وليس ضرورياً في الوقت الحاضر تعيين وضع هذه الأراضي السياسي بتدقيق كبير . ولكن عليك أن توضح للخديو ولنظاره ، أن الغرض من الإجراء الذي أشرت إليه ، إنما هو لتأكيد حقيقة أن حكومة جلالة الملكة تعتبر أن لها صوتاً مسموعاً (راجحاً) في كل الأمور المتعلقة

بالسودان ، وأنها تتوقع أن يجرى العمل بكل نصيحة قد ترى من المناسب تقديمها إلى الحكومة المصرية فيما يخص شئون السودان .

وعندما بعث « سولسبرى » بهذه التعليمات إلى القاهرة ، كان السردار على وشك أن يبدأ الزحف من بربر إلى أم درمان . وفي ٢ سبتمبر ١٨٩٨ ، وقعت معركة أم درمان . وكان « رنيل رود » في غياب اللورد كرومر قد أبقى إلى « سولسبرى » في أول سبتمبر أنه يعتزم تبليغ الحكومة المصرية جزء التعليمات التي جاءت إلى « كرومر » في رسالة ٢ أغسطس ١٨٩٨ - والتي أثبتناها . وفي ٢ سبتمبر أذنت حكومته أن يفعل . وعلى ذلك فإنه لم يمض يومان على معركة أم درمان حتى أبلغ « رنيل رود » وزير الخارجية المصري ، بطرس باشا غالى ، نص هذه التعليمات ، مع تغيير بسيط في العبارة : « لى الشرف أن أبلغ سعادتك ، أنه نظراً لما أسدته . . » إلى آخر العبارة التي أثبتناها بعد أن تم حذف منها جملة « ولكن عليك أن توضح للخديو ونظاره » .

واعتبر « سولسبرى » نفسه أن الجزء من هذا التبليغ الخاص برفع العلمين دون أن يكون لذلك علاقة بالكيفية التي سوف تجرى بها إدارة السودان في المستقبل سوف يكون لغموضه وإيهامه مبعث تعليقات مزعجة إذا نشر . ولذلك فقد طلب من « رنيل رود » في القاهرة عدم نشره . وكان من الواضح أن هذا التبليغ مع إظهار عزم الحكومة البريطانية على أن يكون لها السيطرة التامة في كل ما يتصل بمسألة السودان ، وتحديد الوضع السياسى به ، قد أغفل الإشارة إلى حقوق مصر ، أو حقوق الباب العالى ، وهى الحقوق التي كان لا يكتفى لتأمينها مجرد ذكر رفع العلم المصرى ، والذي سيرفع إلى جانبه العلم البريطانى ، ومن غير أية إشارة إلى أن مصر سوف يكون لها نفس الصوت الذى لبريطانيا ، وأن حكومتها سوف تشترك على قدم المساواة مع الحكومة البريطانية ، عند تقرير الوضع السياسى في السودان . بل دلت عبارة التعليمات ، على أن مصر على العكس من ذلك سوف تكون مسلوبة الإرادة ، وخاضعة كل الخضوع لآية نصائح - أو بالأحرى أوامر تصدر لها من المعتمد البريطانى في أى شأن من شئون السودان . وهذه التعليمات من هذه الناحية ، سواء في مبعثها أو سبب صدورها المباشر ، أو في آثارها من حيث تجريدتها النظائر المصريين من كل

سلطة فعلية لهم ، تشبه تعليمات « جراثيل » إلى « بارنج » في ٤ يناير ١٨٨٤ وهي التعليمات التي استقال على أثرها « شريف باشا » رئيس مجلس النظار المصري وقتئذ .

على أن البحث الذي جرى بعد سقوط أم درمان ، بين « كرومر » والحكومة المصرية ، حول مستقبل السودان ، لم يلبث أن أبرز بوضوح كل المشكلات التي كان مترقباً أن يثيرها ابتكار وضع سياسي للسودان على الأساس الجمهوري الذي دل عليه رفع العلمين البريطاني والمصري جنباً إلى جنب في الخرطوم : أي مشاركة البريطانيين في حكومة السودان ، وعلى أن يكون لهم كل السيطرة على حكومته عن طريق هذه المشاركة ذاتها : وكانت المشكلات الكبيرة التي واجهها « كرومر » هي :

أولاً : مشكلة السيادة : ولم يكن في وسع « كرومر » مناقضة السياسة التي جرت عليها حكومته منذ اعتزمت استرجاع مديرية دنقلة ثم بقية السودان (١٨٩٦) من حيث اعتبار أن لمصر حقوقاً ثابتة في السيادة على السودان ، لم تلغها ثورة المهدي ؛ كما أنه لم يكن يريد بحال من الأحوال مناقضة هذه السياسة . لأن استرجاع السودان ، وهي العملية التي شاركت فيها إنجلترا « بالمال والرجال » كما قالت ، قامت أصلاً على أساس هذه الحقوق التي تريد مصر استئناف ممارستها ؛ ولأن الوضع السياسي في مصر نفسها لم يدخل عليه أي تغيير قانوني بالرغم من وجود الاحتلال البريطاني ، فهي لازالت قانوناً ومن الناحية الدولية تابعة لتركيا ، ولا زالت لتركيا حقوق في السيادة على مصر والسودان معاً .

ثانياً : مشكلة الحكم : وكان وجه الخطر في نظر « كرومر » إذا أعيد في السودان الوضع السياسي ، إلى ما كان عليه قبل ثورة المهدي ، أن تستعيد مصر سلطانها الكامل هناك ، وهو السلطان المستمد من حقوق سيادتها عليه ومعنى ذلك أن مصر تستأثر بكل أسباب الحكم في السودان . ولم يكن « كرومر » يريد أن تنفرد مصر بالحكم لأسباب اتخذها في الحقيقة ذريعة ليسر بها التوسع الاستعماري البريطاني في أفريقية : هي أن الثورة المهدية إنما قامت بسبب سوء الحكم المصري السابق ؛ وأن من المتوقع إذا عادت حكومة المصريين منفردة إلى السودان ، أن يسوء الحكم مرة أخرى ، وليس من العدل علاوة على ذلك أن يرغم

السودانيون على قبول (حكومة) كانوا ثاروا عليها للخلاص منها وطردها . وواضح أن « كرومر » كبقية معاصريه من الإنجليز الذين كتبوا في تاريخ السودان بعد هذه الحوادث ، كان يعتقد ، مخطئاً ، أن الحكومة التي أقامها المصريون في السودان كانت حكومة ظالمة غاشمة ، انتشرت في عهدها المفساد ، وأن فساد هذه الحكومة كان مبعث الثورة المهدية . وعلى كل حال ، فقد رأى « كرومر » في مشاركة البريطانيين للمصريين الحكم ضماناً لإقامة الحكومة الطيبة الرشيدة في السودان .

ثالثاً : مشكلة الامتيازات الأجنبية ؛ وكان سبب هذه الرغبة في إقامة الحكومة الطيبة والرشيدة أن رفض « كرومر » أن يبقى الوضع السياسي على الحال التي كان عليها قبل فقد السودان ، ودون أي تغيير يدخل عليه قد يكون بمثابة المبرر لإزالة بعض العوامل التي اعتبرها « كرومر » معطلة لكل إصلاح ذلك بأن وضع السودان السابق بحكم تبعيته لتركيا كجزء من الباشوية ثم الخديوية المصرية حسب نصوص فرمانات ، من سنة ١٨٤١ إلى سنة ١٨٧٩ ، كان سبباً في أن تسرى به كسرياتها في بقية أملاك الإمبراطورية العثمانية ، معاهدات الامتيازات الأجنبية . وشكا « كرومر » كثيراً من الامتيازات التي وقفت حائلاً دون انطلاق سياسته الإصلاحية في مصر بالمدى الذي يريده . وكان لذلك يريد تجنب السودان مساوئ هذه (الامتيازات الأجنبية) التي نخبر بلواها السودان نفسه وخصوصاً أمام ازدهار تجارة الرقيق .

رابعاً : مشكلة تركيا : وكان لذلك إذاً أن صار واجباً أن يعمل « كرومر » لاستبعاد تركيا ، وأي نفوذ لها ، من شئون السودان ، عند اختيار الوضع السياسي الجديد له . ولقد شاهدنا كيف أن تركيا كانت تكثر من الاحتجاجات والاستفسارات بخصوص السودان على اعتبار أن لها حقوقاً عليا في السيادة على مصر والسودان معاً ، وأن الخديو تابع للسلطان العثماني . ولم يكن سهلاً من ناحية القانون الدولي تجاهل هذه الحقيقة ؛ كما أنه كان من المتعذر من ناحية أخرى التسليم بوجهة النظر العثمانية بحذافيرها عند ما كانت محاولات الباب العالي ظاهرة أولاً لتقرير سلطانه على الخديوية ، أمام واقع الاحتلال البريطاني ، ثانياً لوضع السودان نفسه ومنذ ديسمبر ١٨٨٣ تحت سيادته المباشرة . وكان

معنى تقرير هذه السيطرة العثمانية ، أن تتنازع السلطة من الناحية العملية في الوضع المزمع اختياره للسودان أطراف ثلاثة : تركيا ومصر وبريطانيا . ومن المنتظر في هذه الحالة أن يصعب على بريطانيا أن تنال مبتغاها من حيث الانفراد بالصوت المسموع (أو الراجح) أو السيطرة الكاملة في شئون السودان ولذلك فقد كان من رأى « كرومر » ضرورة استبعاد تركيا استبعاداً كلياً تحقيقاً لهذا الغرض المزدوج : استئثار بريطانيا بالسلطة في السودان ، وإنقاذ السودان نفسه من المساوىء المقترنة بتطبيق الامتيازات الأجنبية ، والتي يعطل تطبيقها كل أعمال الحكومة ، ويعاكس كل إصلاح .

هذه الاعتبارات جميعها إذاً هي التي استند عليها « كرومر » عند ما وضع في نوفمبر ١٨٩٨ مشروعاً للاتفاق الثنائي للحكم في السودان ، أى لذلك الحل الذي ارتآه كرومر كفيلاً بتسوية كل المشكلات التي كان عليه إن يواجهها عند النظر في نوع الوضع السياسى الذى يجب أن يكون للسودان في عهده الجديد .

ب - مشروع كرومر للحكم الثنائى :

في المذكرة التي تضمنت المشروع الذى أعده للحكم الثنائى في السودان وبعث به إلى اللورد سولسبرى في ١٠ نوفمبر ١٨٩٨ ، قال كرومر : « إنه فكر كثيراً فيما إذا كان من الممكن ترك الأمور تجري في طريقها ، وأن تسوى كل صعوبة ، التسوية التي تستحقها ، كلما ظهرت صعوبة من الصعوبات ، وتطلبت إيجاد حل لها . من الممكن سلوك هذا الطريق ، لو أن الحاكم العام للسودان كان عليه فقط أن ينظر في أحوال السودانيين ، وأن ينشئ نظاماً جديداً للحكومة التي تتكفل بحاجات أهل السودان . ولكن كثيرين من الأوروبيين طلبوا الذهاب إلى السودان للإقامة ، ولاستثمار رؤوس الأموال ، ولاقتناء الأملاك ، ولا يمكن منع هؤلاء من الدخول إلى السودان ، كما أن رؤوس الأموال التي يراد استثمارها ضرورية للنهوض بالبلاد في المستقبل . ولذلك فالواجب يقتضى إصدار (إعلان) (Declaration) يحدد نهائياً الوضع السياسى للسودان .

هذا (الإعلان) ، كان (الوفاق الثنائى) !

فقد بحث كرومر مع الحكومة المصرية القواعد التي رتب أن يقوم عليها

الاتفاق الثنائي بين هذه الحكومة والحكومة البريطانية ، حتى إذا فرغ من بحثه مع المسئولين المصريين أعد مشروعاً للاتفاق بعث به إلى اللورد « سولسبرى » في ١٠ نوفمبر ١٨٩٨ . على أنه مما تجب ملاحظته من أول الأمر ، أن « كرومر » نفسه والحكومة البريطانية كانا المسئولين وحدهما عن نظام الحكم الثنائي الذي أوجده هذا (الاتفاق) . فيقول كرومر في الخطاب الذي ألقاه بالمذكرة التي بعث بها إلى « سولسبرى » في ١٠ نوفمبر ، أنه ذكر لرئيس الوزارة المصرية « مصطفى باشا فهمي » ولوزير خارجيتها « بطرس باشا غالى » أن من الضروري موافقة الحكومة المصرية على الاتفاق المزمع إبرامه معها . ثم يستطرد فيقول : إنه فهم بقدر ما استطاع إدراكه من بعض ما بدر من هؤلاء أثناء الحديث معهم ، أنهم موافقون عموماً على المبادئ التي يستند عليها القانون . ومع ذلك فإن كرومر كما يقول ، لم يحاول أن يبحث معهم التفاصيل . ثم إنه ذكر أن من المتوقع أن يلقى الاتفاق شيئاً من المعارضة من جانب الحديو .

أما المشروع الذي أعده كرومر عن الاتفاق المطالب إبرامه مع الحكومة المصرية ، فكان يتألف من مقدمة وثلاث عشرة مادة ، صارت عند اعتماد المشروع اثنتى عشرة مادة . وقد شفع كرومر مشروعه بمذكرة لتفسير الأغراض التي تونحها من هذا المشروع جملة ، ثم من كل مادة من مواده تفصيلاً . وكان الواضح أن المشكلة التي استأثرت بالشر الأكبر من اهتمام كرومر عند وضع مشروعه ، هي مشكلة الامتيازات الأجنبية ، وأنه كان من أجل تسوية هذه المشكلة أن وجد كرومر في نظام الحكم الثنائي ، (الوضع السياسى) الذى يجب أن يكون للسودان في المستقبل .

ذلك أن كرومر استهل (مذكرته) بقوله : إن من الميسور تناول المسائل المتعلقة بأهل السودان ، لأن هؤلاء حاجاتهم بسيطة ، لا تعدو إنشاء نظام سهل للضرائب ، وإدارات غير معقدة للشئون المدنية ولشئون القضاء الجنائى ، وتعيين نفر قليل من الموظفين الذين يختارون بعناية ، مع إعطائهم السلطة التي يمكنهم استخدامها في المسائل التفصيلية المحلية ، وذلك إلى أن تنسى تدريجياً الاستعاضة عن ذلك النوع من الحكومة الأبوية الذى يجب أن يسد الحاجة في الوقت الحاضر ، بنظام أكثر تقدماً وتعقيداً . ولكن المهمة الملقة على عاتق الحكومة

البريطانية ، ليست البحث في حاجات أهل السودان فحسب ، فقد طلب كثيرون من الأوروبيين الإقامة في السودان ، واستثمار رؤوس أموالهم به ، والتجارة معه ، وأن يكون لهم حق التملك . ومن الواضح أنه يستحيل منع هؤلاء مما يريدون كما أنه ليس من الحكمة فعل ذلك لأنه بدون رؤوس الأموال والمعاونة الأوربية لا يمكن أن يحدث أى تقدم في السودان . ولذلك فإن من صعوبات الموقف ، وجود ذلك التعارض بين الأنظمة البدائية التى هى على كل الأحوال في الوقت الحاضر ، مناسبة للسودانيين أهل البلاد ، وبين الأجهزة الإدارية والقضائية الأكثر تعقيداً والتي يجعل وجود الأوروبيين في هذه البلاد إنشاءها لدرجة ما محتملاً . وكان من رأى كرومر للتغلب على هذه الصعوبة أنه لا مناص من الاستناد على الحجة القائلة بضرورة الاكتفاء لفترة من الزمن على الأقل بالأنظمة الإدارية والقضائية التى في وسع الحكومة إنشاؤها في بلد خرج مؤخراً من الحالة البربرية (Barbarisia) التى كان عليها ، ما دام هؤلاء الأوروبيون هم الذين اختاروا الذهاب إلى السودان والإقامة به والتجارة معه واستخدام رؤوس أموالهم فيه . ولا شك في أن أحسن أنواع الأنظمة الإدارية والقضائية في هذه الحالة ، سوف تكون عليه مأخذ حتماً إذا قيس ليس فقط بالأنظمة الأوربية ، بل وبالأنظمة المصرية كذلك .

وكان واضحاً أن المشكلة التى دار تفكير — كرومر — حول إيجاد حل لها ، كان صعوبة الملاءمة بين ما يجب إقامته من أنظمة إدارية وقضائية تكفل للأوروبيين ممارسة الحقوق التى أعطتها لهم معاهدات الامتيازات الأجنبية ، وبين ما يتطلبه حال أهل البلاد أنفسهم من إقامة أنظمة حكومية مبسطة تفي بالغرض منها أولاً ، ولا تكون سبباً في الوقت نفسه في تخويف الأوروبيين من الإقامة بالسودان والتجارة معه واستثمار أموالهم فيه . ولذلك يقول « كرومر » إن المسألة ليست إنشاء نوع من المحاكم التى تفصل في القضايا المدنية والجنائية التى يكون الأوروبيون أحد الأطراف فيها ، فإن ذلك مع أهميته ومع ضرورة التفكير فيه تفكيراً طويلاً قبل اتخاذ أى إجراء بشأنه ، لا يوازى في ضرورته العاجلة البحث في الوسيلة التى يمكن بها قبل فوات الفرصة ، منع الأوروبيين من أن ينتزعوا لأنفسهم حقوقاً ، وامتيازات مثل الحقوق والامتيازات التى صارت

لهم والتي يمارسونها الآن في مصر .

أما كيف يمكن الحلولة دون حدوث ذلك ، فكان في رأى « كرومر » بأن يصدر (إعلان) (Declaration) صريح عن النظام العام السياسى والإدارى والقضائى المزمع إنشاؤه في السودان ، لأنه سوف تحدث اضطرابات كثيرة في المستقبل إذا ترك الأوروبيون يبحثون إلى السودان ويتاجرون معه ويستخدمون رموس أموالهم به ، من غير أن يصدر من الآن هذا (الإعلان) . وعلاوة على ذلك فإن من الحكمة استصدار هذا (الإعلان) حتى يعرف هؤلاء الأوروبيون ما هم مقدمون عليه من جهة ، وحتى لا يعتقد إنسان ، إذا لم يصدر هذا (الإعلان) أن وضع الأوروبيين المقيمين في السودان سوف يكون مثل وضعهم في مصر .

وإلى جانب ضرورة تحديد الوضع بالنسبة للأوروبيين حتى لا تسرى في السودان الامتيازات الأجنبية ، كان من رأى « كرومر » أن استصدار هذا (الإعلان) بالوضع السياسى في السودان ، لازم كذلك لتحديد مركز إنجلترا نفسه بالنسبة للسودان .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات إذا أخذ « كرومر » يتساءل عن نوع (الوضع السياسى) الذى يجب أن يناله السودان . وكان في رأى « كرومر » أن الأمر مقصور على الاختيار بين واحد من حلول ثلاثة : إما أن تضم بريطانيا السودان إليها ، وإما أن يعتبر السودان جزءاً من الإمبراطورية العثمانية ، أى من أملاك هذه الإمبراطورية ، وإما أن يكون هناك نوع من (الحل الوسط) تتحقق به الأغراض التى تريدها بريطانيا .

وتناول « كرومر » بالبحث كل واحد من هذه الحلول الثلاثة فقال : إن استيلاء إنجلترا على السودان وضمه إليها إجراء يقضى بطبيعة الحال على كل المصاعب التى سبق ذكرها ، ولكنه ، كما استمر يقول ، فهم أن بريطانيا لا تريد لأسباب واضحة سياسية ومالية أن تضم السودان إليها . بينما من ناحية أخرى يترتب على الاعتراف بأن السودان جزء من الأملاك العثمانية ولا يختلف في شيء إطلاقاً عن بقية الأراضي المصرية ، أن تستمر بصورة مستديمة كل المصاعب الدولية والعقبات التى كان من سوء حظ الحكومة البريطانية خلال

الخمس عشرة سنة الماضية أن تواجهها عند تناول أية مسائل متعلقة بالشئون المصرية . ولذلك فقد وجب على الحكومة البريطانية أن تصل إلى حل وسط بين هذين الإجراءين المتطرفين . وقال (كرومر) : إن من الممكن العثور على هذا الحل الوسط . ولكنه بادر بتحذير القارئ ، من أن (الوضع) الذى سوف يأتى به هذا الحل الوسط لم يسبق أن عرفه القانون الجارى العمل به فى أوربا ، ولذلك فليس من السهل خصوصاً بالنظر لتعقيد بعض التفاصيل تعقيداً كثيراً ، أن يرسم المرء على الورق أى ترتيب أو نظام قد تكون الثقة عظيمة فى إمكان تنفيذه من الناحية العملية ، ومن الممكن تماماً الدفاع عنه وعن كل جزء من أجزائه بالحجج الصحيحة والمنطقية .

أما الترتيب الذى يقوم على (الحل الوسط) فقد رأى (كرومر) ألا يتخذ شكل اتفاق (Convention) أو وفاق (Agreement) مع الحكومة المصرية . وتوقع كرومر أن يتصدى كثيرون للطعن فى صحة ومشروعية هذا الاتفاق أو الوفاق .

أولاً : على أساس أن الفرمانات الشاهانية قد منعت الخديو من عقد أية معاهدات مع الدول الأجنبية ، ماعدا الاتفاقات التجارية والبحمركية ، وتلك الخاصة بعلاقات الأجانب مع السلطات الإدارية الداخلية .

ثانياً : على أساس ما جاء فى الفرمان الصادر إلى الخديو الخالى (عباس حلمى الثانى) والصادرة فى ٢٧ مارس ١٨٩٢ ، من أنه « لا يجوز (للخديو) لأى سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات المعطاة لمصر بحكم هذا الفرمان المستند على الفرمانات السابقة جميعها أو بعضها أو ترك قطعة أرض من الأراضى المصرية للغير مطلقاً » .

« وحيث إن الامتيازات التى أعطيت لمصر هى جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية التى خصت بها الخديوية وأودعت لديها ، فلا يجوز لأى سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها أو ترك قطعة أرض من الأراضى المصرية للغير مطلقاً » .

وأعد كرومر الجواب على هذين الاعتراضين ، فقال : إنه يمكن الرد على الاعتراض الأول ، بأن الوفاق أو الاتفاق (Convention) ليس بالمعاهدة

(Treaty) بمعناها المعروف ؛ وأن الخديو بتوقيعه على هذا الوفاق لم يفعل شيئاً هو من حق صاحب السيادة العليا أن يفعله ، وإنما كان يمارس حقاً اعترفت له به الشرمات : ذلك هو إجراء الترتيبات المتعلقة بالإدارة الداخلية في خديويته وأن واقع رفع العلم المصرى إلى جانب العلم البريطانى باستمرار في كل أنحاء السودان ، لينهض دليلاً على أن سيادة السلطان العثمانى معترف بها أو على كل الأحوال ، معترف ببعضها ، في هذه البلاد .

ولكن هذا الجواب نفسه كان يرى كرومر أنه ضعيف لسبب مهم ، هو أنه من المتعذر ما دام هناك اعتراف بوجود سيادة السلطان العثمانى سواء كانت هذه السيادة كاملة أو منتقصة منها ، التفريق بين السودان وبين سائر أملاك الدولة العثمانية ، فيما يتعلق بمعاملة أو بمركز الأوروبيين وغيرهم من الأجانب ولذلك يرى كرومر أن من الأفضل الاستناد بشجاعة على الحجة التالية ، وهى أن الجيش المصرى الذى هو قسم من الجيش العثمانى عجز عن الاحتفاظ بمركزه في السودان ، أى أنه اضطر إلى الهلاء منه ، وما كان في قدرته وحده ودون مساعدة ، أن يسترجع السودان ؛ وأن الذى قام باسترجاع السودان جنود إنجليز ، وجنود مصريون ضباطهم ومدربوهم من الإنجليز ، وأن أموالاً إنجليزية هى التى استخدمت في استرجاعه ؛ وأن هذه الحقيقة تعطى حكومة جلالة الملكة ، وفقاً لمبادئ القانون الدولى المعترف بها ، حقوقاً راجحة في تقرير نظام الحكم الذى يجب إقامته في السودان في المستقبل ؛ وأن مسألة مشروعية مسلك الخديو في إبرامه الاتفاق (أو الوفاق) إنما هى لذلك مسألة غير ذات موضوع ؛ ولأن الخديو بدلاً من أن يتنازل عن شيء لإنجلترا في إبرامه هذا الاتفاق معها ، قد حصل هو منها بفعله هذا على عدة مزايا .

ولقد انتقل كرومر بعد ذلك إلى (تفسير) المواد التى تضمنها مشروع الاتفاق . وهو تفسير يبين طليعية (الحل الوسط) الذى أوجد (الدولة المولدة) . أى أنه يكشف عن حقيقة ما كان يدور في ذهن (كرومر) من أفكار وآراء ، أسس عليها المبادئ التى قام عليها اتفاق نظام الحكم الثنائى في السودان . ومشروع الوفاق يبدأ بمقدمة (Preamble) : تتضمن « الحثيات » أو الأسباب التى تجعل من حق مصر وبريطانيا إبرام هذا الاتفاق فيما بينهما

بشأن السودان . ولم يكن هناك مفر من الاعتراف في هذه المقدمة بأن لمصر حقوقاً في السيادة على السودان ، قائمة من قبل استرجاع السودان ، وذلك تمشياً مع موقف الحكومة البريطانية من وقت تقرير استرجاع السودان ، وأثناء حادث فاشودة خصوصاً . على أن كرومر لم يكن يهتم بتأكيد هذا الحق بقدر ما كان يهتم بإبراز الحقوق التي صارت لإنجلترا بسبب اشتراكها اشتراكاً فعالاً في فتح السودان ، هذه المرة ، أي أن كرومر أراد أن يستند على حق الفتح قبل أي اعتبار آخر في تبرير إبرام اتفاق يعطى بريطانيا السلطة العليا في النظام السياسي الجديد للسودان ، ويجعل — على حد تعبير كرومر — « حقوقها هي الراجحة » على حقوق الطرف الآخر في هذا الاتفاق الثنائي ، ولذلك قال كرومر عن (المقدمة) إنها تضمنت إشارة عابرة واستنتاجية إلى حقوق الخديو السابقة على الثورة المهدية ، ولكنها أبرزت بحقوق الحكومة البريطانية التي صارت لها من واقع عملية الفتح — أي استرجاع السودان . واستطرد كرومر يقول : « ويبدو ضرورياً ذكر هذه الحقوق لأن عليها وحدها يقوم المسوغ الحقيقي لا بتداع وضع سياسي وإداري في السودان يختلف عن الوضع القائم في مصر » .

وتضمنت المادة الأولى من المشروع ، التعريف بالأراضي التي يشملها لفظ السودان . وهي التي حسب هذه المادة تقع جنوبي الدرجة الثانية والعشرين في خطوط العرض ، وهذا الخط يمر على مسافة أميال قليلة من شمال وادي حلفا ، بينما تقع سواكن جنوبه بمسافة كبيرة ، وقال — كرومر — إنه تمشياً مع المبادئ التي جاءت في مقدمة الوفاق ، يجب أن يكون مصطلح السودان مقصوراً على الأراضي التي امتلكتها مصر في السابق ، ثم صار يستولى عليها الدراويش . ثم صار استرجاعها في وقت من الأوقات بمساعدة بريطانيا . ولكن الأخذ بهذا الرأي لا يلبث أن ينشأ عنه مصاعب إدارية كبيرة ، حيث يجب في هذه الحالة استبعاد كل من وادي حلفا وسواكن من الأراضي التي يشملها مصطلح السودان ، لأن لا وادي حلفا ولا سواكن سبق أن احتلها الدراويش إطلاقاً ، ولو أنه يكون صحيحاً تماماً إذا قلنا إن مصر كانت حتماً تفقد وادي حلفا وسواكن أثناء الثورة ليستولى عليها الدراويش ، لولا الدفاع الذي قامت به عن هذين المكانين القوات البريطانية ، والذي جرى تحت الإشراف البريطاني .

وعلى ذلك فقد قسمت الأراضي التي يدل عليها مصطلح السودان في الوفاق إلى ثلاث فئات .

(١) « الأراضي التي لم تخلها قط الجنود المصرية منذ ١٨٨٢ » . وقال كرومر إن الغرض من النص على ذلك إدخال كل من وادي حلفا وسواكن ضمن حدود السودان .

(٢) « الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة ، وفقدت منها وقتياً ، ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد » ومعنى ذلك كما قال كرومر ، أن هذه تشمل كل الأراضي التي تم استرجاعها مؤخراً . وأما لماذا وصفت هذه الأراضي بأنها « التي افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد » . فقد قال كرومر إن الاختصار على ذكر « الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل الثورة الأخيرة » دون التخصيص بأنها التي افتتحت بعد ذلك بالاشتراك مع إنجلترا ، قد يفيد أن هذه الأراضي تشمل كذلك قسماً من مديرية خط الاستواء — (هو الذي عرفنا أنه صار جزءاً من محمية أوغندة البريطانية أو استأجرته ولاية الكونغو الحرة البلجيكية) — ، أو أنها قد تشمل أيضاً زيلع وبربرة — (وهما المعروف عنهما أنهما صارتا تؤولفان مع بلهار — الصومال البريطاني) — وهما اللتان قال عنهما كرومر الآن ، « إنه لم يكن مقصوداً دون شك أن يشملهما الاتفاق الحالي » .

(٣) « الأراضي التي قد تفتتحتها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعداً » . وقال كرومر إن الغرض من عبارة افتتاح الأراضي بالاتحاد الحكوميتين أولاً : أن تشمل الأراضي التي تدخل في نطاق هذا الاتفاق كل الامتدادات أي التوسع الذي يحصل نحو الجنوب والغرب نتيجة للعمل أو الجهد المشترك بين إنجلترا ومصر .

ثانياً : أن يستبعد من نطاق الاتفاق كل الامتدادات التي تحصل من أوغندة في اتجاه نحو الشمال نتيجة لعمل أو جهد الحكومة البريطانية وحدها . ومعنى هذا ، تبعاً لهذا التفسير ، أن كرومر أراد أن يجعل حدود السودان الجنوبية مفتوحة لأية امتدادات تحصل من جانب أوغندة لتوسيع رقعة هذه المحمية

البريطانية على حساب السودان في وضعه الحديد ، أى الإنجليزى المصرى .
أما المادة الثانية في المشروع فقد نصت على « استعمال العلم البريطانى
والعلم المصرى معاً في البر والبحر بجميع أنحاء السودان ماعدا مدينة سواكن فلا
يستعمل فيها إلا العلم المصرى فقط » . وقال كرومر تفسيراً لهذه المادة : « إن
العلمين البريطانى والمصرى يفرقان معاً على الخرطوم والمراد الآن ، للإشارة لأن
يكون الوضع السياسى في جميع السودان هو نفس الشئ » ، أن يتخذ إجراء
مماثل في كل أنحاء البلاد ماعدا سواكن ؛ لأن رفع العلم البريطانى على سواكن
يشير عاصفة احتجاج كبيرة ، وليس هناك ما يدعو لفعل ذلك . وكما سأوضح
حالاً ، إن المقصود هو التمييز بين سواكن وسائر السودان فيما يتعلق بامتداد ولاية
المحاكم المختلطة القضائية » .

وجاءت المادتان الثالثة والرابعة خاصتين بطريقة الحكم في السودان ، من
حيث بيان الكيفية التى تمارس بها شئون الحكم كل من السلطتين التنفيذية
والتشريعية في السودان . فالمقترح بمقتضى المادة الثالثة أن « تفوض الرئاسة العليا
العسكرية والمدنية في السودان إلى موظف واحد بلقب (حاكم عموم السودان)
ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل
عن وظيفته إلا بأمر عال خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية » . فقال
كرومر إن إجراء التعيين هذا هو نفس الإجراء المتبع في تعيين (مندوبى
صندوق الدين) . ثم يقول إنه كان يميل إلى أن يتضمن الأمر العالى الخديو
إشارة صريحة إلى أن هذا التعيين نال موافقة الحكومة البريطانية ، ولكنه لم ير
ضرورة لذلك حيث إنه مفروض على الخديو أن يأخذ بالنصيحة الإنجليزية
إلزاماً طالما بقى الاحتلال البريطانى في مصر .

وأما المادة الرابعة ، فخاصة بالقوانين وكافة اللوائح التى يكون لها قوة
القانون والتى يصدرها الحاكم العام ، فجاء في هذه المادة أنه يشترط حصول
الموافقة عليها سلفاً من جانب الخديو ، « وهو يعمل بموجب نصيحة مجلس
نظاره » ، ومن جانب الحكومة البريطانية ممثلة في شخص قنصلها العام . ومع
ذلك فمن حق هذين اللذين يشترط الحصول على موافقتهما سلفاً ، أن يعفيا الحاكم
العام من هذا الواجب من وقت لآخر في المسائل الإدارية أو التنفيذية التى ينص

عليها عندئذ في الوثيقة التي تصدر بهذا الإعفاء . والقوانين واللوائح التي يكون لها قوة القانون ، والتي يصدرها الحاكم العام بناء على هذا الإعفاء يجب تبليغها فوراً إلى القنصل البريطاني الجنرال في القاهرة إلى رئيس مجلس نظار ابلخواب العالي الخديوي ، وتكون خاضعة للمراجعة والحذف حسب ما يحتفظ به الإعفاء من سلطات هذه الغاية .

وذكر كرومر في تعليقه على هذه المادة من المشروع .

أولاً : أنه كان بوسع الاستغناء عن عبارة « عمل الخديو بموجب نصيحة مجلس نظاره » على أساس أن الإرادة أو الأمر العالي الصادر في ١٨ أغسطس ١٨٧٨ في عهد الخديو إسماعيل افترض دائماً أن يعمل الخديو بنصيحة وزرائه . ولكن نزوع الخديو (عباس حلمي) لمحاولة التخلص باستمرار من هذا الواجب يجعل ضرورياً أن تنص المادة على هذه العبارة .

ثانياً : أن الغرض من الحصول سلفاً على موافقة الحكومتين المصرية والبريطانية لإنشاء نوع من الإشراف على أعمال الحاكم العام . ومن الواضح أن اضطلاع الحكومة البريطانية بهذا الإشراف يجعله فعالاً ؛ وكان يكفي أن يكون هذا الإشراف لها وحدها ، ولكن هناك ضرورة مزدوجة تدعو للذكر اسم الخديو باعتبار أن السودان لا يزال من الناحية النظرية أرضاً مصرية بالرغم أن له وضعاً سياسياً منفصلاً ، ولأن مصر تتحمل مسئوليات مالية نحو السودان وكلا هذين الأمرين يجعل ضرورياً ومرغوباً فيه أن يسمع للحكومة المصرية صوت في هذه المسائل (التشريعية) .

ولم يعتبر كرومر وهو يفسر هذه المادة ضرورياً أن ينص في كل لائحة يصدرها الحاكم العام على أن الحكومتين البريطانية والمصرية قد وافقتا سلفاً على استصدارها ، بل يرى من الأفضل أن يعمل المسئولون كل ما يمكن عمله لإظهار الحاكم العام في أعين أهل السودان ، صاحب السلطة كل السلطة في هذه البلاد . وفسر كرومر إمكان إعفاء الحاكم العام من الحصول مقدماً على موافقة الحكومتين البريطانية والمصرية على القوانين واللوائح التي يصدرها ، بأنه وإن كان ضرورياً وضع الحاكم العام تحت نوع من الإشراف والرقابة ، فمن الخطأ الكبير في الوقت نفسه تركيز شئون الإدارة في السودان في يد أية سلطة في

القاهرة سواء أكانت هذه سلطة بريطانية أم مصرية . ولذلك فقد أشارت المادة إلى أن هناك بعض المسائل التي يجوز إعفاء الحاكم العام من الحصول على الموافقة السابقة . وأما البحث في أى المسائل يمكن أن يتناولها هذا الإعفاء أو يجب الحصول مقدماً على موافقة الحكومة عليها ، فكان من رأى كرومر أن يرجأ ذلك إلى بحث مقبل .

على أنه مما تجب الإشارة إليه هنا ، أن هذه المادة الرابعة كما وردت في مشروع كرومر كانت محل مناقشة أسفرت عن تعديلها ووضع صياغة أخرى لها في وثيقة الاتفاق النهائي كما سنعرض له في حينه .

وأما المادة الخامسة من المشروع ، فكانت بشأن القوانين التي تسرى على السودان . وقال كرومر إنه في أثناء مناقشة هذه المادة ، كان هناك اقتراح بعدم سريان القوانين المصرية على السودان . إلا إذا صدر بها منشور من الحاكم العام ينص صراحة على وجوب تطبيقها في السودان . ولكن اعتراضاً أثير على هذا الاقتراح . فحواه أن الفترة التي لا يكون سارياً أثناءها أية قوانين — وذلك ريثما يمكن وضع مجموعة من القوانين للسودان — يكون السودان مسرحاً للقوضى التامة . ولذلك فقد رثى استبقاء التشريعات المصرية التي يمكن بالاستناد على المبادئ القانونية اعتبارها لا تزال سارية المفعول في السودان . وفي هذه الحالة ، كما يقول كرومر ، حسب الرأى الذى أدلى به الذين استشارهم في هذه المسألة ، أن التشريعات المصرية التي لا تزال تعتبر سارية قانوناً في السودان ، هي فقط التشريعات التي صدرت قبل ١٨٨٤ ، أى قبل السنة التي خضع فيها السودان خضوعاً كلياً لسيطرة الدراويش ، وهذا يشمل القوانين المصرية الصادرة في يونيو ١٨٨٣ . ويجب أن نذكر هنا أن المراد بذلك كان لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التي صدرت في ١٤ يونيو ١٨٨٣ ، والقانون المدني الصادر في ٢٨ أكتوبر وقانون التجارة ، والقانون التجارى البحرى وقانون المرافعات وقانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات في ١٣ نوفمبر ١٨٨٣ . ثم استمر كرومر يقول ، ومن المقترح أيضاً في الوقت نفسه جعل كل القوانين المصرية سارية المفعول في السودان كذلك . ومما لا يجب إغفاله أن المادة الرابعة هذه تجعل من حق الحاكم العام تحوير أو نسخ أى قانون من القوانين المصرية القائمة باستصدار منشور منه بذلك .

وتتناول المادة السادسة من المشروع ، مسألة هامة في نظر كرومر هي المسألة المالية . وكان كرومر يبغى من الترتيب المالى الذى يريده للسودان أن يحقق غرضين :

أولهما : أن يمتنع على صندوق الدين التدخل فى مالية السودان . وقد اطمأن بعد بحث هذه المسألة إلى أن النفقات التى تتحملها مصر من أجل السودان يمكن إدخالها فى حساب الميزانية المصرية تحت باب المصروفات وقد وافق صندوق الدين على هذا الإجراء ، وأن صندوق الدين إنما سوف يتدخل عندما يتضح أن هناك فائض فى ميزانية السودان من زيادة الإيرادات على المصروفات ، مما يقتضى البحث من جديد فى العلاقة المالية بين البلدين . ولم يكن كرومر يتوقع لزمن طويل أن يكون هناك فائض فى ميزانية السودان . وعلاوة على ذلك فعلى فرض حدوث صعوبات من جانب صندوق الدين ، فإن أية نصوص يتضمنها (الوفاق) فى هذه المسألة لن تساعد فى الوصول إلى تسوية . ولذلك يرى كرومر من الأفضل ترك هذه المسألة جانباً فى الوقت الحاضر .

أما الغرض الآخر ، فهو أن يجعل الحكومة المصرية مسئولة وحدها عن تحمل النفقات المدنية والعسكرية العادية فى السودان ، فى نظير وضع كل إيرادات السودان تحت تصرفها . فهو لا يريد أن تتحمل الخزينة البريطانية أية نفقات بشأن السودان ، ويعتقد كما يقول أن فى وسع الخزينة المصرية أن تتحمل وحدها ودون حاجة للمعونة البريطانية كل المصروفات العادية المدنية والعسكرية . ثم يستطرد كرومر فيقول : إن المادة موضع البحث تشتمل على الفقرة التالية : « تتعهد (أو تقوم) حكومة جلالة الملكة البريطانية بتحمل كل نفقات أى عدد من الجنود البريطانيين الذين قد يوضعون فى السودان ، بخلاف قوات الحملة الخاصة » . ويقول (كرومر) إن السير فرنسيس غرتفيل واللورد كتشير يريان ضرورة أن توجد بالخرطوم قوة دائمة من حوالى ٢٥٠ جندياً بريطانياً ، لأن وجودهم هناك إلى جانب أنه يشيع الثقة والطمأنينة فى النفوس ، يكون ذا فائدة فى مواجهة أية صعوبات من ناحية الجنود الوطنيين وبخصوصاً السود منهم . ولا شك فى أن نفقة هذه القوة سوف تكون ضئيلة لا سيما وأن هذا العدد سيؤخذ من القاهرة ودون حاجة إلى زيادة عدد الجيش البريطانى فى مصر . ويرجو كرومر

أن تقبل الحكومة البريطانية تحمل هذه النفقة الصغيرة لأنه لو طلب كرومر من الحكومة المصرية دفع هذا المبلغ لكان لذلك وقع سيئ للغاية . وعلى كل حال ، يرى كرومر من العدل أن تتحمل الخزينة البريطانية هذا المبلغ .

ويختتم كرومر ملاحظاته بقوله إنه لا يتوقع أن تكون هناك حاجة لإرسال قوات أخرى إلى السودان ؛ فإذا شاء سوء الحظ أن يحدث هذا ، فمن الممكن أن تتحمل إنجلترا ومصر النفقات مناصفة بينهما .

على أنه مما تجب الإشارة إليه هنا أن هذه المادة كانت موضع مناقشة فيما بعد ، انتهت بحذف هذه المادة أصلاً من وثيقة الوفاق النهائية .

والمادة السابعة من المشروع تضمنت الحق الذي يخول وضع الشروط التي بموجبها يمكن أن يقيم الأوروبيون في السودان أو يتاجرون معه أو يقتنون به الممتلكات . وقال كرومر إن من المؤكد للأسباب التي سبق أن ذكرها ، أن يكون هذا الحق موضع معارضة . ومن سوء الحظ أن يكون الأمر كذلك . ولكن لا حيلة في هذا . « فنحن ممتلكون للسودان ، وفي قدرتنا أن نؤكد ونثبت حقوقنا حتى ولو كنا عاجزين عن إقناع الغير بصحة مركزنا أو بصلاحيه حاجتنا . وفي الوقت نفسه في وسعنا أن نفعل شيئاً للتلطيف من حدة شعور العداء ضدنا وذلك إذا أعلننا العمل بالسياسة التجارية المعروفة باسم سياسة الباب المفتوح ، وإذا بينا أن الأوروبيين من كل الجنسيات سوف يلقون نفس المعاملة وعلى قدم المساواة في كل الأمور الأخرى » .

وقد صارت هذه المادة في وثيقة الوفاق المادة السادسة .

وأما المادة الثامنة من المشروع فتعلقة بمسألة الرسوم الجمركية . وقال كرومر إنه كان يريد من صياغة هذه المادة أن يساعد مدلولها على إدراكه أن هناك حقاً كاملاً يخول فصل النظام التجاري في السودان عن النظام التجاري في مصر ، ولو جاءت هذه المادة خالية من النص صراحة على وجود هذا الحق . وتوقع كرومر أن يلتي كذلك هذا الحق معارضة شديدة . وحينئذ لا مندوحة من الاعتماد مرة أخرى على (حق الفتح) لدفع الاعتراض المتظر على هذه المادة وفي وثيقة الوفاق صارت هذه المادة ، المادة السابعة .

وفي المادة التاسعة من المشروع ، تقرر عدم الاعتراف بامتداد سلطة

المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ، فيما عدا مدينة سواكن .
والتعليقات التي أراد كرومر أن يفسر بها هذه المادة على جانب عظيم من الأهمية
لأنها تبين الاعتبارات التي كانت ، إلى جانب المشاركة البريطانية في إدارة
السودان بالصورة التي تمكن بريطانيا من الاستئثار بكل سلطان عليه ، حجب
الزاوية في الوفاق الثاني ، من حيث استبعاد الامتيازات الأجنبية من السودان .
ولقد أرفق كرومر مع (مذكراته) التفسيرية هذه عن مشروع الوفاق
الثاني وثيقتين من إعداد المستشار القضائي المستر « ماكيلريث » / يثبتان مما جاء
فيهما أن هناك بعض الشك في جواز امتداد سلطة المحاكم الأجنبية على السودان
حتى على فرض أن تغييراً ما سوف لا يطرأ على الوضع السياسي لهذا القطر ،
وذلك لأن قرارات محكمة الاستئناف جاءت كلها متناقضة في هذه المسألة .
وقال كرومر إنه شخصياً بعد أن وزن كل الحجج المقدمة لتأييد وجهات النظر
المختلفة يذهب قطعاً إلى ترجيح الرأي القائل بعدم امتداد سلطة المحاكم المختلطة
على السودان . ومع ذلك فلا يجب نسيان أن المحاكم المختلطة تميل إلى أن تمتد
سلطتها ، ولا نسيان أن هذه المحاكم لا تخضع عملياً لأية رقابة تشريعية ، وأنه إذا
هي ادعت امتداد سلطتها على السودان ، فالطريق الوحيدة لمقاومة هذا التجاوز
إنما تكون فقط برفض تسليم إعلان الدعاوى المرفوعة منها ورفض تنفيذ أحكامها
ولذلك يرى كرومر أن من الحكمة عدم الاعتماد على الحجج التي يذكرها
(ماكيلريث) والتي بناها على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة ، والوثائق الأخرى
المتعلقة بالموضوع ، بل يرى العودة إلى الاستناد مرة أخرى على الوضع السياسي
الخاص الذي صار للسودان ، وعلى السبب الرئيسي الذي رفض من أجله امتداد
سلطة المحاكم المختلطة على السودان .

ثم انتقل كرومر من ذلك إلى ملاحظة أن سواكن قد استثنيت من تطبيق
هذه المادة ؛ فسمح هذا الاستثناء بامتداد سلطة المحاكم المختلطة عليها . وأخذ
كرومر يعلل هذا الاستثناء بقوله إن امتداد سلطة المحاكم المختلطة كان معترفاً
به في سواكن من سنوات عدة سابقة ، وسواء أكان من الخطأ أم الصواب
امتداد هذه السلطة عليها . ومن المتوقع لذلك إذا أدخل تغيير على الحالة هناك
أن يرتفع صوت الاستنكار عالياً ضد هذا العمل من كل جانب . وفي رأي

كرومر أن ليس هناك ما يدعو كثيراً لإجراء هذا التغيير ولذلك فالصواب ترك الأمور على ما هي عليه في هذه المسألة . وهذه المادة صارت المادة الثامنة في الوفاق الثنائي .

وأما المادة العاشرة فخاصة باعتبار السودان بأجمعه ، ما عدا مدينة سراكين تحت الأحكام العرفية بصورة مؤقتة . ويذكر كرومر من الأسباب التي تبرر في نظره وضع السودان تحت الأحكام العرفية ، أن إعلان هذه الأحكام سوف يزيد من قوة موقف أصحاب (الوفاق) في مسألة المحاكم المختلطة ، ومنع امتداد سلطتها على السودان . لأن كثيرين من القضاة الذين يرفضون الاعتراف بصلاحيه أو مشروعية الحقوق المؤسسة على استرجاع السودان ، أى على حق الفتح ، سوف يعترضون بأنه طالما بقى القانون المدني العام معطلا ، تعذر على المحاكم المختلطة ممارسة سلطتها القضائية .

ولكن كرومر لم يلبث أن استدرك قائلاً : إنه لم يكن من أجل ذلك ، يريد إعلان الأحكام العرفية في السودان . بل يريد ذلك لأن الحالة في السودان نفسه تستدعى في الوقت الحاضر هذا الإجراء . فالبلاد لا تزال في قلق واضطراب وتكثر فيها حوادث السلب والنهب وقطع الطريق : لذلك يرى كرومر أن يعطى المحاكم العام في هذه الظروف سلطات واسعة للمحافظة على الأمن والنظام . ويجب على بوجه الخصوص أن تكون لديه السلطة الكاملة والحق في طرد أى إنسان سواء أكان أوروبياً ، أم وطنياً من البلاد . ومع ذلك فإن إعلان الأحكام العرفية ليس معناه كما يقول كرومر أن يتولى المحاكم العام الفصل في كل الأمور أو أن يقوم بذلك أحد الضباط الذين يخولهم المحاكم العام السلطة في ذلك نيابة عنه فقد تأسست المحاكم في مديرية دنقلة ، ويبدو أنها تؤدي العمل المطلوب منها على خير وجه ؛ وقد خصص مبلغ في ميزانية السودان للتوسع في إنشاء هذه المحاكم . وعلى ذلك فالذى يريده كرومر من إعلان الأحكام العرفية هو إذاً أن تستخدم هذه السلطات الكبيرة المعطاة للمحاكم العام في الحالات الاستثنائية فقط . وعلاوة على ذلك فإن الجهود سوف تتوافر لجعل إدارة شئون القضاء في السودان متلائمة ومتفقة بمرور الزمن مع مبادئ القضاء المدني العامة المعترف بها . وهذه المادة صارت المادة التاسعة في الوفاق .

وكانت المادة الحادية عشرة من المشروع متعلقة « بتعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصليات السودان » ؛ فنصت على أن هؤلاء لا يمكنهم الإقامة بالسودان إلا بتصريح من الحكومة البريطانية بذلك . وقال كرومر إنه يرى اشتراط الحصول على هذا التصريح ضرورياً . ولكنه يتوقع أن يكون هذا الحق موضع معارضة من جانب أولئك الذين يقولون بأن الوضع السياسي للسودان لا يختلف في شيء عن الوضع السياسي لسائر أملاك الدولة العثمانية . وقد صارت المادة الحادية عشرة في الوفاق .

وأما المادة الثالثة عشرة والأخيرة في المشروع ، فخاصة بمنع « إدخال لأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها » وقال كرومر : ومع أن اتخاذ مثل هذا الإجراء لا يبدو ضرورياً كل الضرورة فمن المستحسن لفت النظر خصوصاً إلى مفعول معاهدة بروكسل المبرمة في ٢ يوليو ١٨٩٠ فيما يتعلق بشروط التجارة في الأسلحة والمثروبات الروحية وتصديرها وهذه المادة صارت المادة الثانية عشرة في الوفاق .

• • •

وبذلك تنهى مذكرة اللورد كرومر التي يفسر بهر مشروع الوفاق الثنائي وبعث بها مع المشروع إلى لندن من القاهرة في ١٠ نوفمبر ١٨٩٨ . ولما كان كرومر قد طلب في الخطاب المنفصل الذي بعث به مع هذه المذكرة إلى اللورد سولسبرى في نفس التاريخ أن تستشير الحكومة الإنجليزية في هذا المشروع السردار « كتشنر » الذي كان موجوداً في إنجلترا آنئذ ، فقد أطلع « سولسبرى » السردار على مشروع الوفاق ، وأبدى هذا الأخير ملاحظاته على المادتين الرابعة والسادسة خصوصاً .

فقال « كتشنر » في ملاحظاته على الجزء من المادة الرابعة من المشروع الخاص بإرجاء تحديد أو تعيين سلطات الحاكم العام إلى اتفاق على ترتيب يوضع فيما بعد ، أن من الواجب تحديد هذه السلطات فوراً ودون أي إرجاء ، لأن من المتوقع أن يكره الخديو هذه الفقرة وأن تنشأ صعوبات كثيرة عند النظر في التفاصيل . وأما فيما يتعلق بالحصول سلفاً على موافقة الخديو والقنصل الجنرال البريطاني على القوانين واللائح قبل أن يستصدر الحاكم العام منشوراً بها ،

فقد عارض « كتشنر » في ذلك ، واستبدل بهذا صيغة أخرى هي : « وجميع المنشورات واللوائح التي لها قوة القانون ، التي يصدرها من هذا القليل الحاكم العام عليه أن يبلغها على الفور بعد إصدارها إلى رئيس مجلس نظار الجنب العالي الخديوي وإلى وكيل وقنصل جنرال حكومة جلالة الملكة في القاهرة ، وفي كل الحالات تكون هذه المنشورات واللوائح التي لها قوة القانون ، خاضعة لما قد يقرره هذان الأخيران بالاتحاد ، من تحويل فيها أو نسخ لها » . وبما يجب ذكره أن ملاحظة « كتشنر » هذه أخذ المسئولون بها ؛ فاستبدل بالحصول سلفاً على موافقة رئيس مجلس النظار والقنصل الجنرال ، تبليغ هذه المنشورات واللوائح إليهما فور استصدارها ولكن من جهة أخرى ، حذفت من المادة التي اقترحها (كتشنر) العبارة الخاصة بخضوع هذه المنشورات واللوائح للتحويل والنسخ بناء على قرار رئيس مجلس النظار والقنصل الجنرال .

وأما في ملاحظته على المادة السادسة ، فقد اعترض « كتشنر » عن وضع كل إيرادات السودان تحت تصرف الحكومة المصرية ، لأنه إذا كان الغرض من ذلك أن يعهد إلى وزارة المالية المصرية في القاهرة إدارة مالية السودان ، فإن هذا الترتيب في رأي (كتشنر) أمر غير مرغوب فيه كلية ، لأن هذا الترتيب إذا كان مقصوداً — إنما معناه إعطاء القاهرة كل فرصة للتدخل في تفاصيل شؤون الإدارة في السودان ، باعتبار أن إيرادات السودان جزء لا يتجزأ من إيرادات مصر ؛ وعندئذ سوف ينتفي الغرض الذي ذكر اللورد كرومر أنه يريد تحقيقه ، وهو منع صندوق الدين في التدخل في مالية السودان . واقترح « كتشنر » صياغة أخرى لهذه المادة ، حاول بها تجنب إعلان أن من حق مصر التصرف في إيرادات السودان ، ولو أن (كتشنر) في صياغته الجديدة بقى متأثراً بفكرة « كرومر » الأصلية ، وهي خضوع مالية السودان لإشراف ومراقبة وزارة المالية المصرية في القاهرة . واقتنع لورد سولسبري بوجاهة هذه الملاحظة . ولكن لما كانت هناك صعوبات عديدة تحيط بهذا الموضوع الذي أثاره كرومر في مشروعه وفي مذكرته ، فقد رُئي أخيراً الاستغناء عن هذه المادة كلية .

وكان بعد الاستماع لكل هذه الملاحظات إذاً من جانب كتشنر والحكومة البريطانية أن تسلم الخبراء القانونيون في القاهرة صياغة المشروع في صورته النهائية .

وقبل أن يشرع هؤلاء الخبراء من مهمتهم ، قام الورد كرومر بأولى زيارته للسودان .

ح - خطاب كرومر في أم درمان (٤ يناير ١٨٩٩) :

فقد غادر كرومر القاهرة في ٢٨ ديسمبر ١٨٩٨ قاصداً إلى أم درمان ، فوصلها في مساء ٣ يناير ١٨٩٩ . وفي ٤ يناير ألقى كرومر خطبة في أم درمان « على جمع كبير من الأهالي والضباط وأركان حرب » . وللهذه الخطبة أهمية خاصة أولاً ، من حيث أنها تكشف لأول مرة لسواد الناس عن « نية الإنجليز في حكم السودان » - على نحو ما كتب المعاصرون ؛ وتبين لأهل السودان نوع الحكم الذي دُلل عليه رفع العلم البريطاني إلى جانب العلم المصري على أم درمان والخرطوم . ثانياً : لأن حادثاً معيناً وقع أثناء إلقاء الخطبة هو استفسار أحد المشايخ المستمعين إذا كانت أحكام الشريعة الإسلامية ستكون محترمة ونافذة المفعول في السودان ؛ ودل ما دار من مناقشات حول هذا الحادث على أن النية متجهة لفتح السودان للرسالات التبشيرية على نطاق واسع ، خصوصاً في السودان الجنوبي . ثالثاً : لأن كرومر أشار في هذه الخطبة بطريق غير مباشرة إلى استبعاد القضاء المختلط في السودان ، وأكد الاعتماد فقط على المحاكم الأهلية في توزيع العدالة ، وذلك كما قال من أركان (الوفاق) الأساسية في نظره . رابعاً : وأخيراً أن كرومر استند على دعوى سوء حكومة المصريين السابقة وفسادها في تبرير الوضع السياسي الجديد المنتظر ، وهو اشتراك بريطانيا في الحكم مع مصر ، واستئثارها بالنصيب الأوفر من الحكم كذلك ، على أساس أن في هذا الاشتراك والاستثناء ضماناً لتأمين أهل السودان ، هذا من جهة ، ولجعل هذا (النظام الثنائي) المنتظر من جهة أخرى مقبولا في الوقت نفسه لدى أهل السودان ، باعتبار أن انفراد المصريين وحدهم بالحكم ، على نحو ما كان عليه الحال قبل الثورة المهدية ، يهدد بعودة عهد المظالم والقسوة والفساد . ولقد ذكرنا أن تلك النظرية الخاطئة ، نظرية فساد حكومة المصريين السابقة كانت من الأسس التي بنى عليها كرومر ذلك الوضع السياسي الذي أوجد - على حد تعبيره - نظام (الدولة المولدة) في السودان .

وفيا بلى خطاب كرومر :

« إني أعد نفسي سعيداً بمقابلتي إياكم جميعاً هنا اليوم لأهنيكم على الخلاص من استبداد حكومة الدراويش بفضل ما أظهره السردار وضباط من الخلق في تدبير القتال ، وبما برهنت عليه الجنود البريطانية والمصرية من الشجاعة والثبات .
« وأنتم ترون العلمين البريطانى والمصرى يخفقان على هذا المكان . وفى هذا إشارة إلى أنكم ستحكمون فى المستقبل بملكة إنجلترا وخديو مصر . والنائب (الممثل) الوحيد فى السودان عن الحكومتين البريطانية والمصرية سيكون سعادة السردار الذى أودعت فيه جلالة الملكة وسمو الخديو تمام ثقتيهما . واعلموا أن البلاد السودانية لا تستمد أحكامها من القاهرة ولا من لندن ؛ بل إن السردار وحده هو الذى سيقوم بالعدل فيما بينكم . فلا يجب التعويل على أحد غيره . ولست أشك فى أنه يحقق أمانيتكم ، ويحقق لكم كل ما ترجون .

« إن جلالة الملكة وشعب جلالته المسيحى شديداً الإخلاص والمحبة لدينهما ولكنهما يعرفان أيضاً كيف يحترمان ديانة الآخرين . وجلالة الملكة تحكم رعايا من الغربيين أكثر مما يحكم أى عاهل فى العالم ، وهؤلاء يعيشون راضين تحت حكمها الرحيم . وديانتهم وعاداتهم (شعائهم) الدينية موضع احترام دقيق . ولكم أن تثقوا أن هذا المبدأ نفسه سوف يتبع فى السودان . ولن يكون هناك أى تداخل إطلافاً فى شئون دينكم » .

وكان عندئذ أن قاطع أحد المشايخ الحاضرين اللورد ، ليسأله إذا كان هذا التعهد بعدم التداخل فى شئون الدين معناه أن الشريعة الإسلامية سيكون معمولاً بها فى السودان . فأجاب اللورد كرومر بأن هذا كذلك . ثم استأنف خطابه ليقول :

« إني أعرف أن مساوئ كثيرة كانت موجودة أيام الحكم المصرى فى السودان فلم يكن هناك محاكم تستحق هذه التسمية ؛ وكانت الضرائب ثقيلة ، والإتاوات التى كانت تحصل زيادة على الضرائب ، كان كثيراً حدوثها . ولكن فى وسعكم أن تطمئنوا الآن لعدم عودة هذه المساوئ مرة ثانية . فأنتم ولا شك قد سمعتم أن الحكومة المصرية الآن تحدوها روح تختلف اختلافاً تاماً عن تلك التى كانت سائدة فى الأزمنة السابقة . وإني واثق من أن السردار سوف يكون فى وسعه قبل

مضى وقت طويل أن يؤسس نوعاً بسيطاً من المحاكم التي تقوم على توزيع العدالة بالتساوى على جميع الناس غنيهم وفقيرهم على السواء . سوف يطلب منكم بطبيعة الحال دفع الضرائب . ولكن هذه سوف تكون بمقادير معتدلة وفي مواعيد محددة ، حسب ما جرى به العرف القديم ، الأمر الذي هو مماثل تماماً لما هو واقع في كل بلاد الغرب . ولكم أن تتأكدوا أنه لن تطلب منكم إتاوات استثنائية أخرى ، بمجرد أن تدفعوا المقدار المطلوب منكم قانوناً أن تدفعوه . وسوف يقيم جماعة قليلة من الضباط الإنجليز في كل جهة حتى يروا تنفيذ هذه القواعد بدقة .

« ولكن لا يجب أن تنتظروا من الحكومة أن تفعل لكم كل شيء . فالواجب يقتضيكم أن تتحركوا وتنشطوا أنتم أنفسكم كذلك . وإني موقن أنكم وأنتم رجال هم نفوذ أن تستخدموا هذا النفوذ في صالح النظام والسكينة . وعلى وجه الخصوص أنكم تشجعون أولئك الذين تتصلون بهم على استئناف زراعة حقولهم . الأمر الذي في وسعهم أن يفعلوه الآن دون خوف من التعرض لأية مضايقات أو أذى . ورجائي قبل أن أزور السودان مرة ثانية أن يكون قد صار في وسع السردار أن يسمح لكم بالعودة إلى بيوتكم القديمة في مدينة الخرطوم التي سوف تتحسن حالها كثيراً قبل مضي وقت طويل .

« وإني أرجوكم أن تعوا في أذهانكم الكلمات التي تفوهت بها ، وأن تعيدوا ذكرها لإخوانكم ومواطنيكم . ولكم أن تثقوا أن هذه الأقوال إنما تعبر تعبيراً صحيحاً عن المبادئ التي سوف يسترشد بها السردار في إدارة شئون السودان في المستقبل . »

عاد كرومر من هذه الرحلة إلى القاهرة التي وصلها في ١٣ يناير ١٨٩٩ ، فكتب على الإثر إلى (سولسبرى) أن رحلته إلى الخرطوم أثارت اهتمامه بدرجة كبيرة ، وأنه وجد نفسه مضطراً لإلقاء خطبة صغيرة يرجو أن لا يكون تجاوز في ما ذكره في هذه الخطبة ما يريده (سولسبرى) ؛ وأن هذه الخطبة كان لها محلياً وقع حسن . وأنه كان من الواجب إزالة الخوف من المبشرين .

وكرومر في هذه العبارة الأخيرة يشير إلى ما جاء في الخطبة خاصاً بتأمين الناس على دينهم . من جهة ، ثم إلى ما حدث أثناء إلقائها من سؤال أحد

المشايع إذا كان المقصود أن يكون معمولاً بأحكام الشريعة الإسلامية في السودان وهو السؤال الذي عرفنا أن كرومر أجاب عليه بالإيجاب .

وقد هنا (سولسبرى) كرومر على خطبته هذه . ولكنه لم يلبث أن كتب إليه في ٣ فبراير ١٨٩٩ يستفسر عن الكيفية التي يمكن بها معالجة مسألة الرقيق الهارب (من أصحابه) عند تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية التي أكد (كرومر) في خطابه أنها سوف تكون مرعية في السودان . وذلك لأن المسؤولين في لندن — كما قال « سولسبرى » — اعتبروا هذا الوعد الذي قطعه كرومر على نفسه خطوة غير موفقة ما كان يجب اتخاذها ، لأن من المتعذر أن تتدخل الحكومة لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على الرقيق الهارب ، في الوقت الذي من سياسة الحكومة وأغراضها إلغاء الرق إلغاء تاماً من السودان ؛ وهذا إلى جانب اعتراف (كرومر) نفسه بصعوبة معالجة مسألة الرقيق المنزلي عموماً ، مما جعله — أي كرومر — يغفل في مشروع الوفاق — المادة الثانية عشرة — ذكر هذه المسألة ، ويكتفي بالنص على تحريم تصدير الرقيق وتوريده أي التجارة فيه . على أن الاعتراض الذي كان أكثر أهمية ، على هذه الخطبة ، كان مبعثه الخوف من تعطيل نشاط الرسائل التبشيرية ، ومنع ذهابها إلى السودان ، وذلك بعد أن أثير موضوع الشريعة الإسلامية وأكد كرومر في خطابه مراعاة أحكامها . ولذلك فقد تساءل رئيس الأساقفة في إنجلترا إذا كان تعيين أسقف للكنيسة الأنجليكانية في القاهرة يمتد سلطانه على السودان لا يضع الصعوبات في طريق (كرومر) . وقال (سولسبرى) وهو ينقل إلى (كرومر) سؤال رئيس الأساقفة ، إن هذا الأخير يرى أن هذه الخطبة قد تكون عقبة كأداء في سبيل هذا التعيين لمدة سنة أو سنتين على كل حال .

وعند التعليق على هذه المسألة يقول (زتلاند) (Zetland) في كتابه عن حياة اللورد كرومر : إن مقترح تعيين أسقف أنجليكاني في مصر يمتد سلطانه على السودان كان أسقف القدس الذي ذكر هذا الموضوع للقنصل البحترال ، وتحدث ضمن أشياء أخرى عن ضرورة اتخاذ الوسائل التي تمكن من تنصير (تعميد) الشلك . ولكن الشلك كانوا لا يزالون متبربرين . واعتبر (كرومر) لهذا السبب سابقاً لأوانه التفكير في اتخاذ الوسائل التي تمكن من

تنصيرهم . وفضلاً عن ذلك فقد كانت هناك اعتبارات كثيرة تجعل من غير المناسب اتخاذ هذه الخطوة في الوقت الحاضر . فليس من عادة الشرقيين أن يفكروا في المسائل بأمعان ؛ ومن العيب أن تجعل سواد الناس يدركون أن هناك فرقاً بين عمل تقوم به الحكومة الإنجليزية، وعمل يقوم به أفراد عاديون من الإنجليز . بل إن الناس سوف لا يرون في تعيين كبير من رجال الكنيسة المسيحية إلا أنه أول مظهر ملموس من مظاهر سيطرة الإنجليز في السودان ؛ وخطوة قصيرة تلك التي بها يكون الانتقال من هذا الظن إلى الاعتقاد بأن التنصير هو سياسة الإنجليز العامة في هذه البلاد . وينهى (زتلاند) ملاحظاته هذه بقوله : وكان طبيعياً أن يأسف رئيس الأساقفة لأن ذلك كان موقف الممثل البريطاني (كرومر) ولكن رئيس الأساقفة كان عاجزاً عن تنفيذ حجج (كرومر) ودعاواه . ولما كان آخر ما يريده هو أن يسبب (لكرومر) أية متاعب أو مزعجات ، فإن أحداً لم يثر هذه المسألة مرة ثانية .

وأما الاعتراض الأكبر على هذه الخطبة ، بل وعلى السياسة البريطانية التي اتضحت من هذه الخطبة الأسس التي سوف تقوم عليها في السودان ، فقد جاء من جانب المصريين عموماً ومن جانب الخديو ورجال بطانته — ولا نقول الحكومة — خصوصاً . فقد ذكر « كرومر » في رسالته إلى « سولسبرى » في ١٠ نوفمبر ١٨٩٨ ، أنه لم يبحث مع الحكومة المصرية النقاط التفصيلية الواردة في مشروع الاتفاق . ويبدو كذلك مما ذكره (كرومر) في رسالته هذه أن بحثاً جدياً لم يدر مع هذه الحكومة حتى في المبادئ العامة التي قال كرومر إنه فهم بقدر ما استطاع إدراكه من بعض ما بدر من الوزراء المصريين أثناء الحديث معهم حول هذه المبادئ أنهم موافقون عموماً عليها . ومن الثابت أن الخديو ورجال بطانته ما كانوا يعرفون شيئاً على وجه الدقة عن الرضع السياسي الذي يراد تقريره للسودان ، وعن تفاصيل نظام الحكم فيه . بل بقي الخديو وأهل بطانته وسواد الشعب المصري يعتقدون جميعاً أن استرجاع السودان معناه بكل جملة أن يعود (الوضع) الذي كان لهذه البلاد قبل المهديّة ، وأن تسترجع الخديوية المصرية منفردة سلطتها على غرار ما كان عليه الحال سابقاً .

ولذلك كانت كبيرة دهشة الضباط المصريين والأهالي السودانيّين الذين

كانوا يطالبون وعلى نحو ما عرفنا ، بعودة الحكم المصري إلى السودان ، من الأيام السابقة على حملة دنقلة (١٨٩٦) ، والذين كانت مطالبتهم هذه من أسباب هذه الحملة وتقرير استرجاع السودان - كانت دهشة هؤلاء والضباط المصريين ، كبيرة عندما تبين لهم في خطبة كرومر في أم درمان أن رفع العلمين البريطانيين والمصري جنباً إلى جنب ليس المقصود منه إلا التدليل على مشاركة البريطانيين في حكم السودان وتقرير سيطرتهم عليه عن طريق السردار الإنجليزي الذي قالت الخطبة عنه إنه « النائب الوحيد في السودان عن الحكومتين البريطانية والمصرية والذي لا يجب التعويل على أحد غيره » .

وكانت قد تألفت جمعية سرية في الجيش المصري من الضباط المصريين الموالين للخديو ، عرفت باسم (جمعية المودة السرية) سنة ١٨٩٤ ، وذلك عقب حادث الحدود المشهور في يناير من السنة نفسها . وسحدث الحدود هو حادث الأزمة التي أثارها الحكومة الإنجليزية بسبب بعض ملاحظات على الجيش أبداه الخديو أثناء رحلته إلى الحدود ، فانتقد تدريب بعض الأورط ونظامها وهو يستعرضها في وادي حلفا . وثارت ثائرة الإنجليز لما اعتبروه إهانة لحقت بهم وهم المسئولون عن تدريب الجيش المصري ونظامه ، وأرغموا الخديو على الاعتذار ، وهددوه بالخلع إذا لم يفعل . فتألفت هذه الجمعية السرية التي استمرت من ذلك الحين تهت بالأنباء الهامة عن كل نشاط يحصل أو سحدث يقع إلى الخديو . وعندما ألقى (كرومر) خطابه في أم درمان ، كان بعض الضباط المنضمين إلى هذه الجمعية من بين الذين سمعوا هذه الخطبة ، فبادر واحد منهم بإرسالها إلى الخديو ، وقال هذا الضابط : « إن جميع الضباط المصريين استاءوا لهذه الخطبة » ثم سأل « إذا كان تم شيء من الاتفاق بخصوص السودان حتى يقول اللورد (كرومر) مثل هذا الكلام » .

وكان للخطبة عند وصول خبرها إلى القاهرة وقع شديد في النفوس فيقول أحمد شفيق (ج ٢ قسم أول ص ٢٩٤) إن ما جاء بها كان : « إعلاناً صريحاً من الجانب الإنجليزي بأنه لا ينبغي الاشتراك فقط في حكومة السودان بل ويعتزم غل اليد المصرية نهائياً عن التدخل في شأنه ، ما دام السردار الإنجليزي هو الشخص الوحيد الذي سيتقدم بالأمر . وبهذه الخطبة وضحت نيات الإنجليز من رفع

العلمين معاً ، واتضح خطتهم المقبلة في السودان . ثم استمر يقول : « ولقد كانت تلك الخطبة مفاجأة ، وكانت موضع دهشة حتى إن الخديو عندما بلغته قال : « إننى لا أصدق أن يكون هذا نص خطبة اللورد كرومر ! » ولكن تبين فيما بعد أنه هو النص الصحيح » .

ومما يدل كذلك على أن الخديو لم يكن يعرف شيئاً عن تفاصيل الاتفاق المنوي إبرامه ، وكانت معلوماته حتى عن المبادئ العامة التي سوف يقوم عليها هذا الاتفاق ضئيلة . أن حدث عند مقابلة كرومر له في ١٧ يناير ١٨٩٩ — أى بعد عودته من السودان بأيام أربعة ودار الحديث بينهما بشأن هذه الخطبة — حدث أن اعترض الخديو بأنه « لم يكن له بها علم من قبل » . فاعتذر كرومر « بأنه قبل أن يذهب للسودان لم يكن ينوي إلقاء خطب أو تصريحات ولكنه اضطر إلى ذلك اضطراراً » . ثم إنه كان في هذه المقابلة على نحو ما يذكره أحمد شفيق باشا (ص ٢٩٥) أن « أشار (كرومر) في حديثه إلى أن اللورد سالسبرى بعث إليه بصورة اتفاق إنجليزي مصري يختص بالسودان ، وأنه سلم نسخة منه لبطرس غالى باشا ناظر الخارجية » .

د — اتفاق أو وفاق الحكم الثنائي :

انعقد مجلس النظار المصري للنظر في مشروع الاتفاق الذي أبلغه كرومر لوزير الخارجية بطرس باشا غالى . واتضح أن المجلس لم يكن لديه غير نسخة واحدة من هذا المشروع وأن أكثر النظار لم يكونوا قد اطلعوا على المشروع . كما اتضح أن النظار جميعاً كانوا مع ذلك متفقين على قبول الوفاق بالصورة التي قدم إليهم بها . وذلك بالرغم من أنهم كانوا يعرفون موقف الخديو من هذا الاتفاق ، وهو الذي اعتبر « أنه لا يجوز للحكومة المصرية عقد اتفاق كهذا لأن فيه اعتداء على السيادة التركية » . وأقر مجلس النظار المصري مشروع الاتفاق . وفي ١٩ يناير ١٨٩٩ وقع بطرس باشا غالى نائباً عن الحكومة المصرية ، واللورد كرومر نائباً عن الحكومة البريطانية وثيقة (وفاق بين حكومة جلالة ملكة الإنجليز وحكومة الجناح العالى خديو مصر بشأن إدارة السودان في المستقبل) . وفيما يلي نص الوفاق :

« حيث إن بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتنا جلالة ملكة الإنجليز والجناب العالي الخديوى .

« وحيث قد أصبح من الضرورى وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المفتوحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجناب العظيم من تلك الأقاليم على حال من التأخر وعدم الاستقرار إلى الآن ، وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة .

« وحيث إنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ماها من حق الفتح وذلك بأن تشترك فى وضع النظام الإدارى والقانون الآنف ذكره فى إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه فى المستقبل .

« وحيث إنه تراءى من جملة وجوه أصوبية إلحاق وادى حلفا وسواكن إدارياً بالأقاليم المفتوحة المجاورة لهما :

« فلذلك قد صار الاتفاق والإقرار فيما بين الموقعين على هذا بمالهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتى وهو :

(المادة الأولى)

تطلق لفظة السودان فى هذا الوفاق على جميع الأراضى الكائنة جنوبى الدرجة الثانية والعشرين فى خطوط العرض وهى :

أولاً : الأراضى التى لم تخليها قط الجنود المصرية منذ ١٨٨٢ .

ثانياً : الأراضى التى كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتياً ثم افتتحها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد .

ثالثاً : الأراضى التى قد تفتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعداً .

(المادة الثانية)

يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معاً فى البر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصرى فقط .

(المادة الثالثة)

تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية .

(المادة الرابعة)

القوانين وكافة الأوامر واللوائح التى يكون لها قوة القانون المعمول به والتى من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحويلها أو نسخها من وقت إلى آخر بمنشور من الحاكم العام ، وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ، ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمناً تحويل أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين واللوائح الموجودة . وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التى يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس مجلس نظار الجناح العالى الخديوى .

(المادة الخامسة)

لا يسرى على السودان أو على جزء منه شىء ما من القوانين أو الأوامر أو القرارات الوزارية المصرية التى تصدر من الآن فصاعداً إلا ما يصدر بإجرائه منهم منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

(المادة السادسة)

المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التى بموجبها يصرح للأوربيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول .

(المادة السابعة)

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها إلى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية ، إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانئ ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجارية تحصيلها حيثند على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن .

(المادة الثامنة)

فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة الحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

(المادة التاسعة)

يعتبر السودان بأجمعه ما عدا مدينة سواكن ، تحت الأحكام العرفية ، وذلك إلى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

(المادة العاشرة)

لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصليات بالسودان ولا يصريح لهم بالإقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

(المادة الحادية عشرة)

ممنوع منعاً مطلقاً إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه وسيصدر منشور بالإجراءات اللازمة اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

(المادة الثانية عشرة)

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليه سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية والدخائر الحربية والأشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها .
تحريراً بالقاهرة في ١٩ يناير ١٨٩٩ — الإمضاءات « كرومر » ، بطرس غالى .

هذا . وفي اتفاق لاحق بتاريخ ١٠ يوليو ١٨٩٩ ، ألغيت النصوص الواردة في وفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ ، « التى كانت بموجبها مدينة سواكن مستثناة من أحكام النظام الذى تقرر فى ذلك الوفاق لإدارة السودان فى المستقبل » . وهى النصوص التى كان معترفاً بفضلها بامتداد سلطة المحاكم المختلطة إلى سواكن فقط ومن دون سائر بلدان السودان . وبذلك يكون اكتمل للورد كرومر تحقيق أمنيته الرئيسية — دائماً إلى جانب استئثار الإنجليز بالسيطرة فى إدارة السودان — من ذلك الوضع السياسى الذى أوجد (الدولة المولدة) فى السودان .

• • •

كتب اللورد كرومر سنة ١٩٠٨ وهو يحاول تفسير المبادئ أو بيان الأسباب التى قام عليها اتفاق الحكم الثنائى فى السودان ما يمكن نقله إلى العربية فيما يلى بتصرف قليل :

« إنه فى سنة ١٨٩٨ ، كان للسيطرة العثمانية فى السودان سواء كانت هذه ممثلة فى شخص السلطان أم فى شخص الخديو ، من قوة الاعتبار ما يجعل ضرورياً الاعتراف بها كحقيقة واقعة ، ولا يمكن النظر إليها فى العرف الدبلوماسى كأنها مجرد خيال أو طيف ؛ وبالرغم من أنها فى بعض الأحيان كانت تبخر كشبح فى الهواء فإن الهيكل كان يبنى دائماً ملحوظاً وبدرجة كافية لا يتسنى معها إغفال هذه الحقيقة عند وضع النظام السياسى المطلوب للسودان .
« لقد تسبب عن سوء الحكم المصرى فى السودان قيام الثورة قبل خمس عشرة سنة . وبفضل الحكم البريطانى فى مصر أمكن أن تنهض مصر عسكرياً ومالياً بالدرجة التى تهرر السير فى سياسة ترمى إلى استرجاع السودان . ولكن الذى استرجع أو فتح السودان كان فى واقع الأمر إنجلترا وليس مصر .

حقيقة تحملت الخزينة المصرية أكبر قسط من النفقات ، وأن العسكر المصريين وضباطهم مع ذلك من الإنجليز — كانت جهودهم في الحملة مشرفة للغاية : ولكن يد إنجلترا كانت هي المرشدة سواء أثناء الاستعداد والتأهب أم عند تنفيذ السياسة التي هدفت لاسترجاع السودان . ومن السخرية افتراض أن من غير المعاونة البريطانية بالمال والرجال والإرشاد عموماً ، كان في وسع الحكومة المصرية أن تفتح السودان ثانية .

« وعلى هذا الأساس إذا ضمت إليها إنجلترا هذه الأراضي التي افتتحت فهناك ما يبرر هذا العمل جزئياً . ولكن هناك أسباب لها وزنها ضد هذا الإجراء . أولاً : أن الدور الذي قامت به مصر في هذا الجهد المشترك ، ولو أنه ثانوي ، كان دوراً مفيداً ومشرفاً بالرغم من أن إنجلترا هي الشريكة الأكبر بلا نزاع في الشركة الإنجليزية المصرية ، ومن الظلم تجاهل مطالب مصر عند تقرير الوضع السياسي للسودان .

« ثانياً : هذه الأسباب أن الحملة من أولها إلى آخرها كانت باسم الخديو . فإذا حدث مباشرة عقب انتهائها أن اتخذ إجراء له أثر حاسم باسم الحكومة البريطانية وبفعلها وحدها ، فمعنى ذلك أن تغييراً حصل بلامقدمات ، وموضع اعتراض ، قد طرأ على السياسة التي ظلت متبعة حتى هذه اللحظة . ثالثاً : الأسباب ، وهو سبب يكفي وحده لأن يكون قاطعاً في رفض إجراء ضم هذه الأراضي إلى إنجلترا ، أن ليس في صالح بريطانيا العظمى أن تأخذ على عاتقها مسئوليات جديدة إلى جانب مسئولياتها التي صارت في الوقت الحاضر ممتدة إلى كل أنحاء العالم ، وذلك بأن تتحمل أعباء الحكم المباشر في أراضى أخرى شاسعة في أفريقية .

« هذه الاعتبارات إلى جانب غيرها مما لا داعي لذكره . أفضت جميعها إلى نتيجة واحدة هي أن من الضروري اعتبار السودان أرضاً عثمانية ، وأن السودان لذلك يجب حسب الأوامر الشاهانية أن يقوم بالحكم فيه الخديو الذي هو تابع السلطان .

« ومع ذلك فإن هناك اعتراضاً يستند إلى أساس صحيح ضد الأخذ بهذا الإجراء ، هو أنه إذا جاء الوضع السياسي للسودان مطابقاً من كل الوجوه

للوضع السياسى الذى لمصر ، فالنتيجة المترتبة على ذلك بالضرورة هى أن إدارة هذه البلاد (السودان) سوف يكون عليها أن تتحمل عبء إدخال الامتيازات الأجنبية إلى السودان ، بل وفى واقع الأمر تحمل كل حواشى تلك الدولية التى تسبب كثيراً فى تعطيل تقدم مصر . ومن السخرية أن تضجى بريطانيا بأبنائها وأن تنفق أموالاً من أجل أن تزود الدول بأسلحة إلى جانب ما لديها منها ، وهى التى قد تصبح إحداها (أى إحدى هذه الدول) فى المستقبل من أعداء إنجلترا . وزيادة على ذلك فإن الأخذ بهذا الإجراء يؤذى أذى بليغاً المصالح المصرية . فقد أوديت مصر أكثر مما أوديت إنجلترا من هذا الكابوس الدولى .

« ومن هنا نشأت معضلة من وجهين وإن شئت من ثلاثة وجوه ، حيث كان لا بد من الملاءمة أو الموافقة بين حجج ثلاث هدامة .

« فلقد كان أولاً أمراً أساسياً أن يكون النفوذ البريطانى ، عملياً ، هو النفوذ المستعلى أو الذى له السيطرة الكاملة فى السودان . وذلك حتى لا ينال المصريون (حرية زئيمة) (Bastard Freedom) ليكرروا مساوى حكومتهم السابقة « وثانياً : ليس ممكناً استخدام النفوذ البريطانى وتحت شروط مثل تلك غير المحددة والشاذة السائدة فى مصر دون أن يؤدى ذلك إلى إدخال النظام الدولى الفتاك والذى يضر بالسودان .

« وثالثاً كان ممنوعاً لأسباب سياسية وتقوم على تحرى العدالة والإنصاف اتخاذ إجراء ضم السودان إلى إنجلترا . أى اتخاذ الإجراء الذى كان يحسم هذه العقدة الدولية .

« وبناء عليه فقد صار ضرورياً ابتكار الطريقة التى يتسنى بها أن يكون السودان مصرياً بالدرجة التى ترضى اعتبارات العدالة وضرورات السياسة ، وأن يكون مع ذلك بريطانيا بالدرجة التى تكفى لمنع تعويق أو تعطيل إدارة وحكومة البلاد بسبب تلك الطفيليات الدولية التى تعيش بالضرورة على جوانب الحياة السياسية فى مصر .

« وكان واضحاً أن كل هذه المطالب المتضاربة لا يمكن أن يحققها إلا ابتكار نوع من الحكم المولد لم يسبق أن عرفه الفقه الدولى شيئاً عنه .

« لقد تناول البحث المسألة وأنا موجود بلندن في يوليو ١٨٩٨ . ولكن في ذلك الوقت لم يكن اقترح حل للطريقة التي يتسنى بها تحقيق الأغراض المنشودة. غير أن التعليمات صدرت إلى اللورد كنشور بأن يرفع العلمين البريطانى والمصرى جنباً إلى جنب عند الاستيلاء على الخرطوم ، وذلك حتى يأتى هذا كإشارة ظاهرة إلى أن الوضع السياسى للسودان ، فى نظر الحكومة البريطانية ، إنما يختلف عن الوضع السياسى الذى لمصر . وهذه الأوامر نفذت . ولكن لم يلفت هذا الإجراء النظر كثيراً بسبب الحرب ، والانشغال بأفراح النصر . فلم تتضح أهميته إلا بعد مرور خمسة شهور . فقد أقيمت خطاباً فى أم درمان فى ٤ يناير ١٨٩٩ ، وكنت حينئذ هناك ، على المشايخ المجتمعين . وكما كنت أريد ، وأتوقع ، لفت هذا الخطاب الأنظار كثيراً . وكان المقصود أن يسترعى انتباه الناس فى مصر وأوربا بقدر ما كان مقصوداً أن يلفت نظر أولئك الذين استمعوا له . وقلت فى أثناء هذا الخطاب : أنتم ترون العلمين البريطانى والمصرى يخفقان على هذا المكان . إن فى هذا إشارة إلى أنكم ستحكمون فى المستقبل بملكة إنجلترا وخديو مصر ، وكان لا سبيل لعدم فهم المراد من هذه العبارة ، ولم يكن هناك رغبة فى أن يخطئ إنسان فهم المراد منها . ومعناها أن السودان سوف يحكمه شريكان ، وأن إنجلترا هى الشريك صاحب النفوذ أو السلطان الراجع .

« وقبل إلقاء هذه الخطبة كنت قدمت للورد سولسبرى مشروع اتفاق (Agreement) بين الحكومتين البريطانية والمصرية لتعيين وضع السودان السياسى . وقام بإعداد هذا المشروع وبناء على التعليمات التى أصدرتها إليه ، السير مالكولم ماكليريث المستشار القضائى للحكومة المصرية . وبعد عودتى إلى القاهرة بقليل ، صدر لى الأمر بالتوقيع ، وبناء عليه فقد وقعه وزير الخارجية المصرى ووقعته أنا أيضاً فى يوم ١٩ يناير ١٨٩٩ ...

« إن النقطة الأولى ، وهى أهم النقط فى هذا الوفاق : كانت إثبات أن للملكة إنجلترا حقاً فى ممارسة حقوق السيادة فى السودان بالاشتراك مع الخديو . ولا يمكن أن يستند ذلك إلا على أساس واحد ، هو حق الفتح . ومن مزايا الحق المستند على هذا الأساس أنه متفق مع واقع الموقف . ثم هو كذلك ، إن لم يكن متفقاً مع القانون الدولى ، — ومن الواضح أن من المتعذر إطلاق التزام قواعد

معينة منه إلا في بعض الحالات الخاصة - فهو على كل حال متفق مع ما يجرى العمل به بين الدول «دولياً» على نحو ما يقول به الثقات . وعلى ذلك فقد جاء النص في مقدمة الوفاق على « أنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح ، وذلك بأن تشترك في وضع النظام الإدارى والقانونى الآنف ذكره - وفي إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل » .

« وعند تقرير أو قبول هذا المبدأ تمهد الطريق للعمل مرحلة أخرى . فقد أزيلت بحجة قلم ادعاءات السيادة التى للأتراك من الناحية العملية وإن بقيت هذه من الناحية الاسمية . واختفاء هذه الادعاءات اقترن به إلغاء كل تلك الامتيازات التى كانت للدول الأوربية في أملاك الدولة العثمانية الأخرى من أجل منع السلطان من إساءة حقوق السيادة التى له . وكان كل الذى بقى بعد ذلك ، الوصول إلى تسوية المسائل الأخرى بالصورة المناسبة والمؤدية فقط إلى رعاية مصالح طرفى هذا الوفاق وحدهما ، وهما الحكومتان البريطانية والمصرية » .

ثم انتقل « كرومر » إلى بيان الأسباب التى جعلت في رأيه احتجاجات السلطان على هذا الوفاق تذهب سدى . وفحواها أن موقف إنجلترا من مسألة الحكم في السودان كان صحيحاً وعادلاً ، كما أنه كان ثابتاً فلم يزحزح لإنجلترا شيء عما أرادته ؛ ولأن الدول كانت مقتنعة بأن وجود إنجلترا في السودان معناه أن رعايا الدول سوف يلقون معاملة عادلة ؛ وأنه بفضل ما جاء في المادة السادسة من الوفاق سوف يلتقى ، في نشاطهم التجارى ، كل رعايا الدول من ألمان ، وفرنسيين ، وإيطاليين وغيرهم نفس المعاملة التى يلقاها رعايا ملكة بريطانيا .

واختتم « كرومر » ملاحظاته بقوله :

« وهكذا ولد السودان الجديد . الذى أعطى من القوة ما يكفيه لأن يعيش ومع ذلك فقد كان لدرجة ما بالضرورة مولود الفرصة السانحة . فإذا قدر له أن يموت في آخر الأمر ، ليسخلى مكانه لمولود آخر ، أقوى بُنية منه ، وذلك لأن الذى أوجده نظام سياسى حقيقى أكثر من الأول ، فلا على الذين ابتكروه أن يبكوا على ذهابه » .

هـ - تكييف الوفاق :

قوبل في مصر هذا الوفاق الثنائي بعاصفة استنكار شديدة . وسمخت الصحف العربية على ما اعتبرته سلباً لحقوق مصر « الإدارية » في السودان . وقالت إنه مقدمة لاستيلاء الإنجليز على السودان ذاته . وزاد السخط عندما قامت الحكومة المصرية (يوم ٢٩ يناير ١٨٩٩) ، بتسديد مبلغ « ٢١٥,٠٠٠ » جنيه إلى الحكومة الإنجليزية قيمة نفقات الجنود الإنجليز في حملة السودان في واقعي العطبرة وأم درمان . وكتب أحمد شفيق باشا تعليقا على ذلك : « وقد كان لمطالبة الحكومة الإنجليزية بهذا المبلغ الذي زعمت أنها من أجل إنفاقه ومن أجل الحملة التي أنفق عليها ، قد أصبحت شريكة مصر في السودان ، صدى دهشة . ولكن هذه التصرفات كانت تتكرر تباعاً بحيث لم يبق مجال للدهشة بعد » .

أما الصحف الفرنسية في مصر فقد حملت حملة عنيفة على الاتفاق خصوصاً « لوفارد لكسندري » (Le Phare d'Alexandrie) ، « لونيل » (Le Nil) ، « لاريفورم » (La Reforme) ، « لوكورييه دوريان » (Le Courrier d'Orient) ، « لوجورنال إجيبيسيان » (Le Journal Egyptien) ، وعنفت جريدة « لوجورنال إجيبيسيان » حتى إنها عطلت في ٢٥ يناير ١٨٩٩ بسبب اللهجة الشديدة التي تحدثت بها عن السودان .

وكان حينئذ أن أخذ كثيرون من رجال السياسة والقانون يبحثون في مشروعية هذا الوفاق الثنائي نفسه .

ويبدأ البحث في مشروعية الوفاق الثنائي بمحاولة تحديد « الوضع السياسي » في السودان أيام المهديّة عندما كان الدراويش يحكمون السودان فعلاً ، ولهم كل السلطة عليه . فقد اعتبر فريق أن السودان في عهد سيطرة المهديّة بلاد حكومة بها ولا سيد لها ، وأرض مباحة لا يملكها أحد . بينما اعتبر فريق آخر أنها جزء لا يتجزأ من مصر أو من الخديوية ، وأنها لذلك جزء لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية ، وأن الذي حدث بسبب المهديّة ، أن صار يحتل هذه الأراضي جيش ثائر على صاحب السلطان الشرعي . ففي الحالة الأولى تكون القوات المصرية البريطانية الزاحفة على السودان قد افتتحت هذه البلاد ، بينما في الحالة الثانية

لا يعدو هذا التعاون العسكري أن يكون بكل بساطة عملاً المقصود منه إخماد الثورة وإعادة الاحتلال، أى استرجاع الأراضي التى اعتبرت دائماً من أملاك الدولة العثمانية .

وترتب على كل من هذين الاعتبارين نتائج قانونية معينة . ففى الحالة التى تعتبر فيها حقوق السيادة العثمانية قائمة خلال الثورة المهدية ، فإن إنشاء نظام سياسى جديد للسودان من غير التشاور مع السلطان العثمانى صاحب السيادة الشرعية العليا على هذه البلاد أو نيل موافقته إنما هو إجراء لا يتفق مع ما جرى به العمل قانوناً فى العادة . وبالعكس من ذلك إذا كانت الثورة المهدية أزلت كل حقوق السيادة التى يمارسها السلطان عن طريق مصر ، وأن السلطة التى بقيت بالبلاد هى تلك التى تمارسها القبائل المختلفة تحت حكم الخليفة التعايشى ، فهناك إذاً ما يبرر تأسيس نظام جديد للحكم والإدارة ، بدون حاجة للحصول على موافقة السلطان العثمانى .

ومن المعروف ، وكما رأينا فى هذه الدراسة ، أن بريطانيا فى سنوات المهدية الأولى ، وحتى حوالى سنة ١٨٩٥ ، كانت تعتبر السودان « ملكاً مباحاً » ، ولا صاحب له (res nullius) ، أى أرضاً كانت من أملاك الدولة العثمانية ، ولكنها خرجت من حوزتها ، ولم يبق أى أثر فيها للسيطرة العثمانية . وكان على أساس هذا الاعتبار أن أبرمت إنجلترا مع ألمانيا فى أول يوليو ١٨٩٠ ، ذلك الاتفاق الذى ذكرناه عند الكلام فى موضوع « حاجز لادو » ، وقلنا إن الغرض منه تحديد مناطق النفوذ بين ألمانيا وإنجلترا فى أفريقية ، وأدخلت بمقتضاه إنجلترا فى دائرة نفوذها أجزاء من مديرية خط الاستواء المصرية القديمة . وكان على أساس هذا الاعتبار كذلك أن أبرمت إنجلترا مع إيطاليا « بروتوكول » روما فى ٥ مايو ١٨٩١ لتعيين مناطق النفوذ فى أفريقية الشرقية ؛ وبموجبه أعطيت هرر إلى إيطاليا ، بينما أخذت بريطانيا زيلع وبربرة « أى دخلتا فى منطقة نفوذها نهائياً » وكلها من أملاك مصر فى السودان . ولعل أكبر مظهر لاعتبار بريطانيا السودان ملكاً مباحاً ولا صاحب له ، هو إبرام المعاهدة الإنجليزية الكونغولية فى ١٢ مايو ١٨٩٤ التى أوجدت « حاجز لادو » ، والذى استأجره ليوبولد الثانى ملك بلجيكا من إنجلترا ، فى حين استأجرت ولاية الكونغو الحرة قسماً

آخر من الأراضي التي كانت من أملاك مصر في مديرتي بحر الغزال وخط الاستواء . وزيادة على ذلك فقد اعترفت هذه المعاهدة بامتداد النفوذ الإنجليزي على المنطقة ذاتها التي اعترفت بها المعاهدة الإنجليزية الألمانية التي أشرنا إليها « في أول يوليو ١٨٩٠ ، والواقعة تحت النفوذ الإنجليزي .

على أن موقف إنجلترا لم يلبث أن تغير عندما اتضح في سنة ١٨٩٦ أن فرنسا مصممة على الوصول إلى حوض النيل الأعلى ، بالصورة التي أفضت إلى بلوغ الكولونيل « مارشان » فاشودة في الظروف التي مرت بنا . فقد قررت الحكومة البريطانية منذ ١٨٩٦ مساعدة مصر على استرجاع السودان . وفي ٢ سبتمبر ١٨٩٨ انهزم الدراويش في واقعة أم درمان ، وسقطت نهائياً حكومة الخليفة عبد الله . وفي ٢١ سبتمبر ١٨٩٨ وصل كتشنر إلى فاشودة . فكان حادث فاشودة ، الذي تكلمنا عنه ، وأوضحنا أن إنجلترا في مطالبتها الفرنسيين بالانسحاب من فاشودة استندت إلى حقوق مصر في السيادة على السودان . وهكذا تنازلت إنجلترا عن موقفها السابق من حيث اعتبار السودان « ملكاً مباحاً » ؛ وأعلنت أنها إنما تحتل السودان ليس فقط ارتكازاً على حق الفتح - وقد تمسكت بهذا الحق - بل وكي يتسنى لمصر ممارسة الحقوق المشروعة التي لها في السيادة على السودان ؛ وأن هذه الأراضي كانت في الماضي من أملاك مصر ، فاسترجعها آلاف من جنود الحديو بالاشتراك مع الجنود البريطانيين ؛ ولذلك فالحقوق القديمة إنما تسترد قوتها وتنبعث فيها الحياة من جديد ، ثم يزيد عليها حق الفتح كذلك . وعلى هذا الأساس رفضت إنجلترا أن تسمح لفرنسا باحتلال جزء من أقاليم النيل العليا ، وطلبت انسحابها من فاشودة .

أولقد كان من المتعذر على فرنسا دفع هذه الدعاوى التي تقدمت بها إنجلترا ، حيث إن الحكومة الفرنسية كانت نفسها تنفي بشدة نظرية « الملك المباح » أي أنها كانت تنفي أن السودان بسبب الثورة المهدية وإخلاء المصريين له قد صار أرضاً لا صاحب لها ، ولا حكومة قائمة بها ؛ بل بقيت مصر صاحبة الحقوق الشرعية عليها . وكان على هذا الأساس - كما ذكرنا في موضعه - أن عارضت فرنسا المعاهدة الإنجليزية الكونغولية « في ١٢ مايو ١٨٩٤ » السالفة الذكر ، ثم إن وزير خارجيتها « هانوتو » (Hanotaux) كان قد أعلن في سنة ١٨٩٥ أن

السودان لا يزال تحت سيادة السلطان العليا ، وأن الخديو هو صاحب الحكم الشرعي فيه .

ولكن من المسلم به في نظر فريق من القانونيين ، وفي مقدمتهم « فرنون أوروك » (Vernon O'Rourke) ، أنه من المتعذر اعتبار السيادة العثمانية قائمة على السودان في حين أن الدراويش ظلوا يحكمون السودان حوالى خمسة عشرة عاماً ، أى مدة كانت كافية لإزالة أية بقايا للسيادة العثمانية هناك . لقد نجح السودانيون في ثورتهم على مصر ، وكان نجاحهم كبيراً للدرجة أنهم حاولوا غزو مصر نفسها . ولم يوقف هذا الغزو غير تدخل الإنجليز . ثم إن المهديين لم يحكموا السودان فحسب بدون أى تدخل من الخارج في شئونهم ، بل إنهم أوقعوا بالأحباش هزيمة بالغة - في واقعة القلابات في ٩ مارس ١٨٨٩ - عندما كان الأحباش يزحفون على بلادهم . وهذا وحده يكفي لإنهاء كل سيادة للعثمانيين على السودان . أضف إلى هذا أن شيئاً من الأوامر التي يصدرها السلطان العثماني أو الخديو لم يكن يتنفذ في السودان ، ولم يكن في وسع السلطان أو الخديو تحصيل أية ضرائب في هذه البلاد ، أو فرض أية إتاوات أو مطالب أخرى عليها ، بل إن الزعماء المحليين والخليفة عبد الله ، هم الذين كانوا يفرضون الضرائب ويحصلونها ، وهم الذين كانت أوامرهم أو القوانين التي يسنونها هي النافذة . وبدلاً من أن يعمل الدراويش بالتعليمات التي تصدر من القاهرة ، ساروا على سياسة كانت مناقضة تماماً لمصالح مصر وتركيا . وكان من رأى « أوروك » أن الدراويش نجحوا ليس فقط في اقتلاع السيادة العثمانية « والمصرية » من جذورها بل وفي إنشاء « سيادة سودانية » قانونية حلت مكان السيادة العثمانية المنتهية . ويقول « أوروك » إن مصر نفسها قد اعترفت بوجود الحكم الذي أنشأه الخليفة عبد الله ، ولو أنه اعترف جزئياً ، وذلك عندما قرر مجلس النظار المصري ، أثناء عتفوان سيطرة الخليفة ، في ٢٦ أبريل ١٨٨٨ جعل الحدود المصرية تقف عند نقطة في شمال الأراضي التي يحتلها الدراويش . وزيادة على ذلك فقد أرسلت الحكومة المصرية (في مايو ١٨٨٦) إلى وادي حلفا يوسف باشا شهدي للمفاوضة مع الدراويش كي يحاول منع زحفهم لغزو مصر .

وناقش « أوروك » وفاق « أو اتفاقية » الحكم الثنائي في ضوء هذه الاعتبارات

التي ذكرناها ، لمعرفة نوع أو طبيعة الحال الذي وصل إليه الذين عقدوا هذه الاتفاقية لتسوية مشكلة السيادة . هل اعترفوا بالمطالب العثمانية — أى بحقوق تركيا في السيادة ، فأنشأوا للسودان وضعاً أساسياً على هذا الأساس وحده ؛ أو أنهم اعتبروا السودان ملكاً مباحاً ولا صاحب له ، وبلداً لكل من يشاء ويقرر على ذلك أن يغزوه ويفتحه ؟ وفي رأى « أرورك » تعترف مقدمة الوفاق بهاتين النظريتين . فالحيثية الأولى في مقدمة الوفاق ، تقول « إن بعض أقاليم السودان خرجت عن الطاعة الخديوية فهي لذلك تعتبر أن السودان بقى جزءاً لا يتجزأ من مصر وبناء عليه بقى جزءاً لا يتجزأ كذلك من الدولة العثمانية . ومن ناحية أخرى فإن الحيثية الثالثة في المقدمة تقول إن لحكومة جلالة ملكة بريطانيا مطالب مرتبة على ما لها من حق الفتح . ولا جدال في أنه يتعلل الملازمة بين اعتبار السودان في حالة ثورة وقتية ضد مصر ، واعتباره ملكاً مباحاً تستطيع أية دولة أن تغزوه وتفتح . ولذلك فلا مفر من الاختيار بين هذين الاعتبارين . وفي رأى « أرورك » أن اتفاقية ١٨٩٩ بالرغم من التصريحات المتناقضة التي جاءت في مقدمتها ، والتي أعلنها الطرفان المتعاقدان ، إنما تقوم في الحقيقة على أساس اعتبار السودان ملكاً مباحاً وأرضاً لا صاحب لها . ويبنى « أرورك » هذا الرأى على أن السودان كان قبل الثورة المهدية تابعاً لتركيا ، وعلى أنه صار بعد الوفاق الثنائي من أملاك بريطانيا وتركيا (ومصر تنوب عن السلطان العثماني في هذه الحالة) . وذلك تغيير جوهري ولا يمكن تفسيره إلا بقبول نظرية « الملك المباح » ، ذلك بأن إنجلترا ما كانت تستطيع أن تطلب المساهمة « المشاركة » في امتلاك السودان — وعلى نحو ما فعلت في اتفاقية ١٨٩٩ — لو أن الاضطرابات التي قامت به أخذت شكل ثورة وقتية فقط ، وبقيت تركيا صاحبة السيادة القانونية على السودان .

وانتقل « أرورك » من موضوع السيادة — وهو يخص النظام الدستوري والإداري للحكم أو الوضع السياسي في السودان — إلى موضوع آخر لا يقل عنه أهمية في نظر القانون الدولي خصوصاً ، هو مشروعية الوفاق الثنائي نفسه من عدمه ، أى معرفة ما إذا كان هذا الوفاق غير صحيح من الناحية القانونية باعتبار أن مصر دخلت في معاهدة أو كانت طرفاً ثانياً في وفاق سنة ١٨٩٩ من غير

أن تنال موافقة صريحة من تركيا صاحبة السيادة الشرعية عليها تجيز لها إبرام هذا الاتفاق؛ ومن المعروف أن تركيا ليست فقط لم تعط هذه الموافقة ، بل إنها احتجت على هذا الوفاق . أضيف إلى هذا أن فرمان الصادر إلى محمد توفيق في ١٨٧٩ « ١٩ شعبان ١٢٩٦ » نص على « أن الامتيازات التي أعطيت إلى مصر هي جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية التي نخصت بها الخديوية وأودعت لديها لا يجوز لأى سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها أو ترك قطعة أرض من الأراضي المصرية إلى الغير مطلقاً » ، وأن فرمان الصادر إلى عباس حلمي الثاني في ١٨٩٢ نص على نفس ما ذكره فرمان السابق من « حيث أن الامتيازات التي أعطيت لمصر هي جزء من حقوق دولتنا العلية . . إلخ » ، وعلى ذلك فإن مشاركة بريطانيا في امتلاك السودان بطريق الاتفاق مع مصر وليس بطريق الاتفاق مع تركيا « صاحبة السيادة الشرعية على مصر والسودان » يجعل وفاق ١٨٩٩ اتفاقاً لاغياً وغير قانوني . وهذا بطبيعة الحال إذا اعتبرنا أن السودان بقى خاضعاً للسيادة العثمانية خلال الست عشرة سنة التي حكم فيها الدراويش . أما إذا أخذنا بنظرية « الملك المباح » فالبريطانيون يستمدون مشاركتهم في السيادة ، في هذه الحالة من حق الفتح المستند على واقع الاشتراك في عمليات استرجاع السودان .

أضيف إلى هذا أن فرمانات العثمانية . منعت الخديوية المصرية ، في غير ما يتعلق بشئون التجارة ، من عقد أية معاهدات أو اتفاقات سياسية . فإذا عقدت الخديوية معاهدات أو اتفاقات لها هذه الصفة السياسية ، أو عارض السلطان في إبرامها ، فإن للباب العالي الحق في اعتبارها ملغاة وكأنها لم تكن . « فرمان ٨ يولية ١٨٦٧ ، و فرمان ٨ يولية ١٨٧٣ » . ومن الواضح أن الاتفاقية الثنائية بين إنجلترا ومصر لا تدخل في نطاق الاتفاقات أو المعاهدات التي أجازت عقدها فرمانات التي حددت الوضع السياسي في مصر : وهي إلى جانب هذا اتفاقية وقعها الخديو وحده فقط دون أن يسميه السلطان العثماني نائباً عنه في عقد الاتفاقية ، ودون أن يأذن له بذلك . ومع ذلك فإن هذه الاتفاقية هي الأساس الذي قام عليه نظام الحكم في السودان ، وهو نظام لم تلبث أن اعترفت به الدول عندما أخذت تنشئ صلات مع حكومة السودان في الميدان السياسي وغيره من الميادين .

على أن كثيرين من رجال القانون اعتبروا — لهذا السبب ولغيره من الأسباب — اتفاقية الحكم الثنائي ملغاة ولا قيمة قانونية لها . فيقول « كوشري » (Cocheris) لا مجال للشك بتتاً في أن اتفاقية ١٨٩٩ ، من الناحية القانونية ، ملغاة ولا قيمة لها ، وذلك لاعتبارات أوردتها ، ويمكن بيانها فيما يلي :

أولاً : أن مصر ليست لها الصفة التي تخولها عقد اتفاق دولي كاتفاقية ١٨٩٩ — حيث إنها مقاطعة من مقاطعات الدولة العثمانية . وعلى فرض أن لها كدولة تابعة شيئاً من السيادة الذاتية ، فقد أجمع فقهاء القانون على أن هذا النوع من « الدولة التابعة » عاجز إطلاقاً عن عقد الاتفاقات الدولية التي على غرارها اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ .

وثانياً : أن الخديو ليس له الصفة التي تخوله التوقيع على الوفاق — لأن الخديو حاكم مقاطعة أو ولاية وليس سيداً « أو ملكاً » فهو لا يملك الأراضي التي عهد إليه بالحكم فيها فقط والمحافظة عليها — أي أودعت لديه ، ليتولى شئونها بوصفه نائباً ومفوضاً عن السلطان العثماني في ذلك ، ولهذا فسلطاته محدودة ومقيدة بالشروط التي تضمنتها فرمانات التي أنابته في حكم هذه الأراضي . وهو لا يملك أن يعقد اتفاقاً يربط به السلطان صاحب السيادة عليه ، ولا يستطيع كذلك أن يخرج على اشتراطات فرمانات التي هي العقد الذي استخدمه به السلطان في مهمة إدارة شئون الولاية . أضف إلى هذا أن هذا العقد «أي فرمان» اشترط عليه — والمقصود هنا فرمان ١٨٩٢ الذي صدر بتولية عباس حلمي الثاني — عدم التنازل للغير إطلاقاً عن شيء من الامتيازات المعطاة له أو الأراضي التي عهد إليه بالحكم فيها .

وثالثاً : أن إنجلترا ذاتها وهي مرتبطة بمعاهدات سابقة لا يمكنها أن تتخلص من العهود التي قطعها على نفسها . وذلك بأن إنجلترا قد اعترفت في كل المعاهدات الدولية بمبدأ المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية . فهي قد وقعت مع النمسا والمجر ، وبروسيا ، وروسيا . اتفاقية لندن في ١٥ يوليو ١٨٤٠ ، ومذكرة ٣٠ يناير ١٨٤١ ، والمذكرة المشتركة في ١١ مارس ١٨٤١ ، ووقعت معاهدة باريس في ٣٠ مارس ١٨٥٦ ، ثم معاهدة برلين في ١٣ يوليو ١٨٧٨ وبروتوكول النزاهة الصادر عن مؤتمر الآستانة في ١٨٨٢ . وهي فوق ذلك قد

اعترفت بكل القرارات العثمانية الصادرة إلى الخديويين بما في ذلك فرمان ١٨٩٢ ، أى القرارات التى تمنع مصر من عقد المعاهدات السياسية الدولية ؛ وهى قد أعلنت أن الأراضى السودانية أرض عثمانية كما فعلت عند إبرام المعاهدة الإنجليزية الكونغولية فى ١٢ مايو ١٨٩٤ « الخاصة بحاجز لادو وإقليم بحر الغزال » وهى قد استندت على نفس هذه الحججة لوقف الزحف الفرنسى على حوض النيل الأعلى فى حادث فاشودة « ١٨٩٨ » . وعلى ذلك فإن إنجلترا مرتبطة بما تعهدت به ولا يمكنها أن تدعى الجهل بالوضع السياسى والقانونى الذى كان لمصر . فلا يجوز والحالة هذه أن تخرق تعهدات دولية هى عاجزة فى واقع الأمر وبحكم هذه الارتباطات نفسها أن تفعل ذلك ، سواء فيما يتعلق بالاعتداء على حقوق السلطان العثمانى نفسه ، أو على الارتباطات التى كانت الدول الأخرى طرفاً ثانياً فيها . ولذلك كان اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ اتفاقاً ملغى ولا وجود له .

ورابعاً : أن ليس لإنجلترا ولا مصر الحق فى الاعتداء على حقوق معينة صارت للدول . والمقصود بهذه الحقوق ، الامتيازات الأجنبية . فقد منعت بحرة قلم المواد السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والحادية عشرة من الاتفاق امتداد سلطان المحاكم المختلطة على السودان ، وألغت الامتيازات المتعلقة بالضرائب الجمركية ، وتعيين القناصل وإقامتهم ، والذين صار لا يجوز تعيينهم ولا يصرح لهم بالإقامة قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

ولكن اعتبار أن الاتفاق الثانى بالرغم من هذا كله اتفاق لاغ ولا وجود له أمر تصعب الموافقة عليه للأسباب التى قد يكون من أهمها أن هذا الاتفاقبقى معمولاً به كنظام أساسى للوضع السياسى فى السودان منذ إبرامه سنوات عديدة — حتى أنه اتفاق ١٢ فبراير ١٩٥٣ بين مصر وإنجلترا — فنال اعتراف الدول التى ذكرنا أنها تعاملت مع السودان وأنشأت صلات معينة مع الحكومة التى أوجدتها الوفاق الثانى ؛ ولأن فريقاً من الفقهاء فى القانون يأخذون على كل حال بالنظرية القائلة بأن السودان عند الفتح الثانى « ١٨٩٨ » كان ملكاً مباحاً ولا صاحب له ، أى الذين يؤسسون الوفاق على نظرية أن الحقوق التى صارت لمصر فى السيادة مستمدة من حق الفتح — كما هو الحال فيما يتعلق بالحقوق التى صارت لإنجلترا فى السيادة كذلك ؛ ولو أن هذا القول يضعفه أن الخديوية

المصرية بحكم تبعيتها لتركيا عاجزة أصلاً من الناحية القانونية عن إبرام أية اتفاقات سياسية .

على أن الاتفاق الثنائي بفضل النظام الذي أوجده للحكم في السودان لاشك في أنه قد أنشأ للسودان كياناً دستورياً وإدارياً منفصلاً عن الكيان الذي لمصر . حيث قد صار للسودان « بمقتضى المواد الثالثة والرابعة والخامسة » حاكم عام يتبع لإجراء خاص في تعيينه وتنحيته وأعطى السلطات الواسعة في الناحيتين التنفيذية والتشريعية ؛ وحيث قد صار للسودان « بمقتضى المادة السابعة » ترتيب مستقل في نظام الضرائب الجمركية ؛ واتضح أن له كياناً منفصلاً « بفضل ما جاء في المواد السادسة والثامنة والعاشرة » بشأن القيود التي أبطلت في السودان انتفاع رعايا الدول بالمزايا التي كانت لهم في مصر بفضل الامتيازات الأجنبية ، وبشأن منع امتداد سلطان المحاكم المختلطة على السودان .

ولذلك وفي ضوء ما تقدم جميعه يمكن تلخيص الوضع في السودان على أثر اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ فيما يأتي :

أولاً : أن السودان بقي تحت السيادة العثمانية نتيجة على كل الأحوال لأن مصر التي تخضع لسيادة الدولة العثمانية الشرقية عليها ، كانت طرفاً في هذا الاتفاق . ولا يعني عندئذ أن يكون « الوفاق » قد قام على اعتبار أن الأراضي التي استرجعت كانت لا تزال ملكاً لتركيا « ولمصر » أو أن هذه الأراضي كانت « ملكاً مباحاً » استندت حقوق تركيا في السيادة عليها « وحقوق مصر » على واقع أن مصر افتتحت السودان .

ثانياً : أن بقاء السودان تحت السيادة العثمانية ينفي أن لإنجلترا حقاً في المشاركة مع تركيا « أو مع مصر » في السيادة على السودان . وواضح أن هذا القول يستند على الرأي القائل بأن الدواويش لم ينجحوا في إنشاء « دولة » معترف بها في السودان ؛ وأن كل الذي أحدثه قيام المهديّة كان تعطيل حقوق مصر « و تركيا » مؤقتاً في السيادة على السودان .

ثالثاً : أن الاتفاق الثنائي ، لا يعطي بريطانيا مشاركة في حقوق السيادة على السودان — للاعتبارين السالفين الذكر ، وللتعهدات الدولية التي جاءت من جانب بريطانيا نفسها — : وإن ادعاء بريطانيا أن لها أي حق في المشاركة في

ذلك يجعل من تلقاء ذاته هذا الاتفاق ملغى من الناحية القانونية ولا وجود له .
رابعاً : أن لبريطانيا الحق - بواقع وثيقة الوفاق - في المشاركة مع مصر
في إدارة شئون السودان ، وليس لبريطانيا أية حقوق أخرى . ولم يرد في الاتفاق
ما يدل على أن لبريطانيا الحق في الاستئثار بالحكم في السودان ، بل تدل نصوص
الاتفاق على أن يكون اشتراك الطرف الثاني « وهو مصر » في الحكم اشتراكاً
فعلياً .

خامساً : أن اتفاقية السودان ، في ضوء ما أوضحنا عن الحوافز لإبرامها ،
وما ذكره « كرومر » نفسه عن أغراضه منها ، لم تكن إلا إجراء « انتهازيّاً » أى
لمواجهة ظرف خاص ، وسيلة لإيجاد تسوية أو حل وسط لقيام نوع معين من
الحكم يفي بحاجات الطرفين المتعاقدين (Modus Vivendi) . فهي لذلك تسوية
مؤقتة ينتهى العمل بها بمجرد انتهاء الظروف التى أوجدتها « أو أدت إليها » وعندئذ
تنهى بانتهاء حقوق المشاركة التى لبريطانيا ، ولكن تبقى قائمة الحقوق التى كانت
واستمرت أيام الثورة المهدية وبعدها - ، لمصر منذ ١٨٢٠ فى السيادة على
السودان ، ما لم يطرأ بعد ذلك على هذه الحقوق ذاتها ما يتسبب عنه تعطيلها
أو إلغاؤها .

مصادر البحث

الغرض من ذكر المراجع التالية معاونة من يشاء من حضرات القراء على الاستزادة من المعرفة في الموضوعات التي يتناولها الكتاب . وقد يلاحظ حضراتهم أن أكثر اعتمادنا في هذه الدراسة كان على الوثائق الحكومية الموجودة في دور محفوظات الدول سواء في القاهرة أو في لندن وباريس وفيينا وواشنطن . وأكثر هذه الوثائق تتناول الفترة لغاية سنة ١٨٨٥ ، وجزء منها يشمل الفترة التالية لغاية ١٨٩٩ . وقد كنا أثبتنا قائمة مطولة بهذه الوثائق في كتبنا السابقة سواء ما ظهر منها بالعربية أم بالإنجليزية ، كما كنا أثبتنا « مجموعات للمراجع » خاصة بتاريخ مصر والسودان . ولذلك فسوف نكتفي الآن بذكر طائفة من المطبوعات التي هي في متناول اليد ، بالمكتبات العامة كدار الكتب ومكتبة جامعة القاهرة ، « مكتبة (الأمير) إبراهيم حلمي » ، ومكتبة قصر الجمهورية ، ومكتبة الجمعية الجغرافية وغير ذلك .

١ - وثائق مطبوعة :

1. Actes diplomatiques et Firmans Impériaux à l'Egypte (1408-1879). (1880)
2. Affaires d'Egypte. Documents diplomatiques. (1878).
3. Blue Books (Egypt) Parliamentary Sessional Papers (1863-190).
4. Cattani, J.E. Histoire des Rapports de l'Egypte avec la Sublime Porte du XVIII Siècle à 1814 (1919).
5. Conventions, Decrets, Reglements et Instructions relatifs à la suppression de la Traite des Esclaves. (1880).
6. Die Grossé Politik der Europäischen Kabinette 1871-1914 (vol XI). Documenti Diplomatici Presentati Alla Camera Dal Ministro Degli Affari Esteri Mancini nella Toranta del 14 dicembre 1882. Questione Di Egitto (1881-1882) Roma 1882.
7. Documents diplomatiques Français (1871-1914) 1 Serie (1871-1900). (1930)
8. Documents et extraits de journaux relatifs aux affaires d'Egypte. (1881).

9. Egypte, Affaires Etrangères Documents diplomatiques (1900).
10. Egypt-Firmans granted by the Sultans to the Viceroy of Egypt 1841-1873 with correspondence relating thereto. (1879).
11. Egypt No. (1878) Convention between the British and Egyptian Governments for the suppression of the Slave Trade. (1878).
12. Fragments des journaux relatifs aux années (1878 et 1879).
13. Gooch, G.P., and Harold Temperley. British Documents on the Origins of the War 1898-1914. Vol. 1. The End of British Isolation. (1927).
14. Martens, Le Bn. Ch. de, et Cussy, le Bn. Ferd. de — Recueil Manuel et Pratique de Traités... (1846).
15. Nahoun, Haim Eff. Recueil des Firmans impériaux ottomans adressés aux Valis et aux Khedives de l'Egypte (100 H. — 1322, 1597 J.C. — 1904).
16. Noradounghian, G. Recueil d'Actes Internationaux de l'Empire Ottoman. (4 vols). (1897-1903).
17. Slave-Trade No. (1881), Correspondence with British Representatives and Agents abroad etc.
18. Strupp, K. Ausgewählte Diplomatische Aktenstücke zur orientalischen Frage (1916).
19. Wolf, Sir H. Drummond — Report by ... on the administration of Egypt. (Egypt No. 5) 1887.
20. Wolf, Sir H. Drummond — Further correspondence respecting ... mission. (Egypt No. 7) 1887.

ب — في مسائل متنوعة :

1. Abbas, M. The Sudan Question. (1952)
2. Achkar, J. Le Khédivat d'Egypte. Etude de droit politique. (1912)
3. Allen, B.M. Gordon and the Sudan (1931)
4. Bonola Bey, F. Sommaire Historique des Travaux géographiques exécutés en Egypte... (1889)
5. Bréhier, L. Etudes d'histoire contemporaine. L'Egypte de 1798 à 1900 (s.d.)
6. Budge, A.E.W. The Egyptian Sudan. Its History and Monuments. 2 vols. (1907)
7. Cameron, D.A. Egypt in the Nineteenth Century etc... (1898).
- 7(a) Charles-Roux, F. L'Egypte de 1801 A 1882. (Hist. de la Nation Egyptienne t. VI. éditeur Gabriel Hanotaux.) Paris 1936.
8. Chirol, V. The Egyptian Problem. (1920).
9. Cocheris, J. Situation Internationale d'Egypte et du Soudan... (1903)
10. Crabitès, P. Americans in the Egyptian Army. (1938)

- 10(a) Dehérain, H. Le Soudan Egypten de Mohamed Aly à Ismail Pacha
(Hist du la Nation Egyption t. VI.) (1986)
11. Duncan, J.S.R. The Sudan. A Record of Achievement. (1952).
12. Elgood, P.G. The Transit of Egypt (1928)
13. Fitygerald, P. The Great Canal et Suez... (1876).
14. Freycinet, C. de La Question d'Egypte. (1905).
15. Galatoli, A.M. Egypt in Midpassage. (1950).
16. Gordon, Sir H.W. Events in the Life of Charles George Gordon.
(1886).
17. Grunan, Von. W. Die Staats-und Vol Kerrechtliche Stellung
Egyptens. (1906).
18. Hallberg, Ch. W. The Suez Canal... (1931).
19. Hamilton, J.A. De. C. (Editor) the Anglo-Egyptian Sudan from
Within. (1935).
20. Hasenclever, A. Geschichte Agyptens im 19 Jahr hundert 1798-
1914 (1917).
21. Hassan, Chaffik - Statut Juridique International de l'Egypte (1928)
22. Heyworth-Dunne, J. An Introduction to the history of Education
in Modern Egypt (1938).
23. Hill, R. A Bibgraphical Dictionary of the Anglo-Egyptian Sudan
(1951).
24. Johuston, H The Nile Quest. (1903)
25. Lamba, H. Droit public et administratif de l'Egypte, (1909).
26. Low, S. Egypt in Transition. (1914).
27. Mac Michael, Sir H. The Anglo-Egyptian Sudan. (1935).
28. Michels; Baron de. Souvenirs de Carrière. (1901).
29. Milner, A. England in Egypt. (1894).
30. Neumann, Th. Das Moderne Egypten. (1893).
31. Omar, Abdel-Moneim. The Sudan Question Based On British
Documents. (1952).
32. O'Rourke, V.A. The Juristic Status of Egypt and the Sudan. (1935)
33. Rifaat, M. The Awakening of Modern Egypt. (1947).
34. Sabry, M. Le Soudan Egyptien (1821-1898). (1947).
35. Sabry, M. L'Empire Egyptien Sous Mohamed Ali... (1930).
36. Sabry, M. L'Empire Egyptien Sous Ismail... (1983).
37. Sabry, M. La genèse de l'Esprit national Egyptien (1863-1882).
38. Sammarco, A. Les règnes de Abbas, de Said et d'Ismail. (1935).
39. Traill, H.D. England, Egypt and the Sudan. (1900).
40. Trimingham, J.E. Islam in the Sudan. (1949).
41. Weigall, A.E.P.B. A History of Events in Egypt from 1789 to
1914. (1914).

— في تاريخ مصر والسودان لغاية ١٨٧٩ —

1. Anonym. The Present Crisis in Egypt in Relation to Our Overland Communications with India. (1851).
2. Anonym. La Politique d'Ismail Pacha et les intérêts de l'Europe dans la question d'Egypte... (1869).
3. Abbate Pacha. Le Soudan sous le Règne du Khédive Ismail... (1905).
4. Abbate, Dr. L'Afrique Centrale ou Voyage de S.A. Mohamed Said Pacha dans les Provinces du Soudan. (1858).
5. Audouard, O. — Les Mystères de l'Egypte dévoilés... (1865).
6. Baker, S.W. — The Nile Tributaries of Abyssinia. etc... (1872).
7. Baker, S.W. — Ismailia : A narrative of the Expedition... 2 vols (1874).
8. Barthélemy Saint — Hilaire, J. Lettres sur l'Egypte. (1857).
9. Bemmelen, P. van. L'Egypte et l'Europe par un ancien juge mixte... (2 vols) — (1882-4).
10. Billard, F.L. Les Mœurs et Gouvernement des l'Egypte... (1867).
11. Bordeano, N. L'Egypte d'après les traités de 1840-41. (1869).
12. Burton, R.F. First footsteps in East Africa, or an Exploration of Harrar. (1856).
13. Burton, R.F. Wanderings in Three Continents... (1901).
14. Carliles J. Egypt Under Ismail. (1883).
15. Cattauï, J. Le Khedive Ismaï'l Et La Dette De l'Egypte. (1935).
16. Charmes, G. Un essai de Gouvernement europeen en Egypte — Revue de deux Mondes 15 aout, 15 sept. (1879).
17. Couvidou, H. Etude sur l'Egypte contemporaine. (1873).
18. Crabitès, P. Ismail The Maligned Khedive... (1933).
19. Crabitès, P. Gordon, the Sudan and Slavery. (1933).
20. Déhéraïn, H. Le Soudan Egyptien sous Mehemet Ali. (1898).
21. De Leon, (Edwin) — The Khedives' Egypt... (1877).
22. De Leon (Edwin) — Egypt Under Its Khedives (1882).
23. Douin, G. Histoire Du Regne Du Khédive Ismail (5 vol) 1936...
24. Duff Gordon (Lady). Letters from Egypt 1863-65. (1865).
25. Dyc, W. Mc. E. Moslem Egypt and Christian Abysoinia... (1886).
26. Engelhardt, Ed. La Turquie et le Tanzimat. 2 vols (1882).
27. Farman, E.E. Egypt and Its Betsayal... (1908).
28. Gay Lussac. L'Egypte et la Turquie. (1869).
29. Gellion — Dangler, E. Lettres sur l'Egypte contemporaine 1865-1875. (1876).

30. Gessi, R. Seven Years in the Sudan. (1892).
31. Gifoon (Ali Effendi). Menovis of a Sudanese Soldier-Dictated to and Translated by Captain Percy Machell. (Cornhill Magazine. New Series. vol I. July-Oct.) 1896.
32. Gobbetti, G. Reflexions sur la succession directe dans le Vice Royauté d'Egypte. (1868).
33. Guillaumont, H. le Khedive et le Sultan. (1870).
34. Hoskins, G.A. A Winter in Upper and Lower Egypt (1863.)
- 34(a) Hill, G.B. Colonel Gordon in Central Africa (1874-1879) (1899).
35. Jerrold, B. Egypt under Ismail Pacha... (1879).
36. Junker, W. Travels in Africa during the Years 1876-78. (1890).
37. Laury, F.V. Le Differend turco-egyptien... (1869).
38. Lesséps, F. de. Memoire à l'Academie... sur le Nil Blanc et le Soudan. (1857).
39. Lesseps, F. de — Egypte et Turquie. (1869).
40. Lesseps, F. de — Souvenirs d'un voyage au Soudan. (Nouvelle Revue 6 an. t. XXVI) Paris (1884).
41. Lesseps, F. de — Souvenirs de quarante ans. (2 vols). 1887.
42. Loring, W.W. A Confederate Soldier in Egypt. (1884).
43. Lucovich, A. Le Cas du Pacha d'Egypte (1867).
44. Lüttke, M. Agyptens neuzeit. 2 vols. (1873).
45. Malortie, Buron de. Native Rulers and Torign Interference. (1883).
46. McCoan, J.C. Egypt as it is. (1877).
47. McCoan, J.C. Egypt under Ismail. (1889).
48. Marriette, E. Marriette Pacha, Lettres et sonvenirs personelles (1904)
49. Melly, A. Souvenirs d'André Melly... (1852).
50. Melly, G. Khartoum and the Blue and White Niles. 2 vols. (1851).
51. Merruau, P.O. L'Egypte sous le gouvernement de Saïd Pasha (Revue des Deux Mondes 15 sep. 1857).
52. Merruau, P.O. L'Egypte contemporaine de Méhémet-Ali à Saïd Saïd Pacha 1840-1857. (1858).
53. Merruau, P.O. L'Egypte sous le gouvernement d'Ismail Pacha (Revue des Deux Mondes 15 Aout) 1876.
54. Mouriez. P. Des Intérêts Européens en Orient (Note A. Tanzimat Constitution du Gul-Hane...) (1852).
55. Petherick, J. Travels in Central Africa... 2 vols. (1889).
56. Petherick, J. Egypt, the Sudan and Central Africa... (1861).
57. Ravert et Dellard. Historique du bataillon nègre Egyptien au Mexique (1863-1867). Revue d'Egypte t. I. (1894).
58. Ronchetti, A. Quelques mots sur l'hérédité à la viceroyauté d'Egypte... (1866).
59. Ronchetti, A. L'Egypte et ses progrès sous Ismail pacha (1867).

60. Rothstein, Th. Egypt's Ruin. (1910).
61. Sacré, A. et Outrebon, L. L'Egypte et Ismail Pacha (1865).
62. Schweinfurth, S. An Cœur de l'Afrique (1868-1871) 2 vols. (1875)
In The Heart of Africa. 2 vols. (1890).
63. Shukry, M.F. The Khjdivé Ismail and Slavery in the Sudan (1863-1879). (1937).
64. Shukry, M.F. Equatoria Under Egyptian Rule. The Unpublished Correspondence of Col. (Afterwards Major-Gen.) C.G. Gordon with Ismail Rhedive of Egypt and the Sudan, During the Years 1874-1876. With Introd. and Notes. (1953).
- 64(a) Sibency, E.F. Gordon in Central Africa. (1881).
65. Taylor, B. A journey-to Central Africa... (1854).
66. Whately, R. The Present state of Egypt... (1858).

د - في تاريخ مصر والسودان بعد ١٨٧٩ :

1. Adams, W.H.D. Egypt past and Present... (1885).
2. Alfred, H.S.H. and Sword, W.A. The Egyptian Sudan. Its Loss and Recovery. (1898).
3. Anonym. Pictorial Records of the English in Egypt, with a full and descriptive life of General Gordon... (1885).
4. Anonym. Why Gordon Perished... (1896).
5. Archer, Th. The War in Egypt and the Sudan. (1886).
6. Arminjon, P. La Situation Sconomique et Financière de l'Egypte et le Soudan. (1911).
7. Atteridge, A.H. Towards Khartoum, the story of the Sudan War of 1886 (1887).
8. Baker, S.W. The Egyptian Question... (1884).
9. Bell (Moberly). Khedives and Pachas... (1884).
10. Bennet, B. Khartoum Campaign 1898-1899
11. Bennett, E.N. The Downfall of the Dervishes. A Sketch of the Final Sudan Campaign of 1898. (1898).
12. Bermann, R.A. The Mahdi of Allah... (1931).
13. Biovès, A. Français et Anglais en Egypte 1881-1882. (1910).
14. Blunt, W.S. Gordon At Khartoum. (1911).
15. Blunt. W.S. Secret History of the English Occupation in Egypt (1922).
16. Borelli, O. La Chute de Khartoum. (1893).
17. Borelli, O. Choses politiques d'Egypte 1883-1895. (1895).
18. Brackenbury, H. The River Column. (1885).
19. Broadley, A.M. How we Defended Arabi... (1884).

20. Buchta, R. The Story of the Rebellion in the Sudan... (1888).
21. Chaillé - Long, Ch. - Central Africa - naked truths of naked people. (1876).
22. Chaillé - Long, Ch. - Les Trois Prophetes - Le Mahdi, Gordon, Arabi (1886).
23. Chaillé. Long, Ch. L'Egypte Et Ses Provinces Perdues. (1892).
24. Chaillé - Long, Ch. My Life in Four Continents. 2 vols. (1912).
25. Charmes, G. L'Egypte et l'occupation anglaise (Revue des Deux Mondes 15 aout & 15 sept.) 1883.
26. Churchill, W. The River War (1889).
27. Colborne, J. With Hicks Pacha in the Sudan. (1884).
28. Colville, H.E. History of the Sudan Campaign. (1899)
29. Colvin, Sir Auckland. The Making of Modern Egypt. (1906).
30. Crabitès, P. The Winning of the Sudan. (1934).
31. Cromer, Earlof. Modern Egypt. 2 vols. (1908).
32. Daryl, Ph. Lettres de Gordon à Sa Sœur... (1884).
33. Delebecque, J. Gordon et le Drame de Khartoum. (1935).
34. Dicey, E. England and Egypt (1881)
35. Dicey, E. The Story of the Khedivate. (1902).
36. Dicey, E. The Egypt of the Future. (1907).
37. Dujarric, G. L'Etat Mahdiste Du Soudan. (1901).
38. Giffard, P. Les Français en Egypte (1883).
39. Girard, B. L'Egypte en 1882 (1883).
40. Gleichen, Count. With the Mission to Menelik 1897. (1898).
41. Gleichen, Count. Handbook of the Sudan. (1898).
42. Gleichen, Count. Report on the Nile and Country between Dongola, Swakin, Kassala and Omdorman. (1898).
43. Gleichen, Count. Handbook of the Sudan With A Supplement. (1899).
44. Gleichen, Count. The Anglo-Egyptian Sudan : A Compendium (1905).
45. Gordon, Ch. G. Unpublished Letters of ... (Sudan Wotes and Records. Vol. X. Khartoum) 1927.
46. Gordon, Ch. G. The Journal of ... at Khartoum. Introduction and Notes by Egmont Hake. (1885).
47. Gozzi, D. Note Alla Buona sugli avvenimenti di Egitto E. Sudan Dal 1882 al 1885 Con Atlante. (1890).
48. Graham, (General). Last Words With Gordon. (1887).
49. Hennebert, E. Les Anglais en Egypte. L'Angleterre Et le Mahdi, Arabi et le Canal de Suez (1885).
50. Hennebert, E. The English in Egypt. Arabi and the Suez Canal. (1884).

51. Hervé, J. *L'Egypte* (1883).
52. Heumann, Le Lapt. *Le Soudan. Gordon et le Mahdi.* (1885).
53. James, F.L. *The Wild Tribes of the Sudan...* (1884).
54. Junker, W. *Travels in Africa during the Years 1878-1883...* (1891).
55. Knight, E.F. *Letters from the Sudan...* (1897).
56. Kussel, Baron de — *An Englishman's Recollections of Egypt, 1863 to 1887...* (1915).
57. Malet, E. *Shifting Scenes or Memoirs of Many men in many hands.* (1901).
58. Malet, E. *Egypt 1879-1883* (1909)
59. Margoliouth, D.S. *On Mahdis and Mahdism* (Proceedings of the British Academy, 1915-1916). 1916.
60. Ninet, J. *Arabi Pacha, Egypte 1883-1884.* (S.D.)
61. Neufeld, Ch. *Aprisoner of the Khaleefa ..* (1899).
62. Ohrwalder, J. *Ten Years' Captivity in the Mahdist Camp ..* (1892).
63. Peel, S. *The Binding of the Nile and the New Sudan.* (1904).
64. Pensa, H. *L'Egypte et le Soudan Egyptien.* (1895).
65. Punblett, W.A. *Story of the Sudan War from the Rise of the Revolt of July 1881 to the Fall of Khartoum and death of Gordon. January 1885.* (1885).
65. Plauchut, E. *L'Egypte Et l'Occupation Anglaise.* (1889).
66. Power, F. *Letters From Khartoum. Written During the Siege...* (1885).
67. Rae, W.F. *Egypt To-day. The First to the Third Khedive.* (1892).
68. Rivoyre, D. *Aux pays du Soudan, Bogos, Mensch, Souakin.* (1885).
69. Royle, Ch. *The Egyptian Campaigns, 1882 to 1885 and the events which led to them. 2 vols.* (1886).
70. Royle, Th. *The Egyptian Campaigns, 1882-1885 ... continued to December, 1899.* (1900).
71. Russell, H. *The Ruin of the Sudan A Resumé of Events (1883-91)* (1892)
72. Sartorius, E. *Three months in the Sudan...* (1885).
73. Scotidis, N. *L'Egypte Contemporaine et Arabi Pacha.* (1888).
74. Shebeika, M. *British Policy in the Sudan, 1882-1902.* (1952).
75. Shukry, M.F. *Gordon at Khartoum 1884-1885.* (1951).
76. Slatin, R. *Fire and Sword in the Sudan...* (Trans. by Wingate) (1898).
77. Slatin, R. *Feuer und Schwert im Sudan* (1928).
78. Speedy (Mrs). *Wanderings in the Sudan. 3 vols.* (1884).
79. Theobald, A.B. *The Mahdiya.* (1951).
80. Wallace, M. *Egypt and the Egyptian Question* (1883).

81. Wilson, Sir Charles. W. From Korti to Khartoum. (1886).
82. Wingate, F.R. Chronological Index of Events in the Sudan for the years 1881-1889 in clasive (1890).
83. Wingate, F.R. Mahdism and the Egyptian Sudan... (1891).
84. Wingate, F.R. The Rise and Wane of the Mahdi Religion in the Sudan... (1892).
85. Wylde, A.B. '83 to '87 In the Soudan. 2 vols. (1888).
86. Vizetelly, E.A. Gordon and the Mahdi... (1885).

هـ — أملاك مصر والسودان المفقودة :

1. Alport, C.J.M. Hope in Africa (1949).
2. Ashe, R.P. Chronicles of Uganda (1894).
3. Ashe, R.P. Two Kings of Uganda. (1889).
4. Austin, Major. With Macdonald in Uganda... (1903).
5. Banning, E. Le Partage Politique De l'Afrique... (1885-1888). (1888).
6. Baratier, A.E.A. Au Congo, souvenirs de la Mission Marchand... (1921).
7. Baratieri, O. Memoire d'Afrique (1892-1896) (1899).
8. Barker, J. S.S. Eritrea. A history of the Italian possessions in the Red Sea... (1885).
9. Barré, P. Fachoda et le Bahr-el Ghazal... (1898).
10. Billot, A. La France et l'Italie (1881-1889). 2 vols. (1905).
11. Boulger, D.C. The Congo State or the growth of Civilization in Central Africa. (1898).
12. Boulger, D.C. The Reign of Leopold II King of the Belgians and Founder of the Congo State. (1925).
13. Bourne, H.R.F. The other side of the Emin Pacha Relief expedition. (1891).
14. Bujac, E. Les Egyptiens dans l'Afrique Equatoriale. (1878).
15. Bujac, E. Précis de quelques campagnes contemporaine, Egypte et Soudan. (S.D.).
16. Bujac, E. L'Etat Indépendant du Congo... (1905).
17. Caix de Saint-Aymour, R. de. Fachoda, la France et l'Angleterre (1899).
18. Casati, G. Ten Years in Equatoria and the return with Emin Pacha... 2 vols. (1891).
19. Castellani, C. Vers le Nil français avec la mission Marchand... (1898).

20. Castellani, C. Marchand l'Africain... (1902).
21. Colosimo, G. Relazione delle colonie italiane. Confini della colonia Eritrea... (1918).
22. Colville, H.E. The hand of the Nile Springs... (1895).
23. Darcy, J. La Conquête De l'Afrique... (1900).
24. Darcy, J. France et Angleterre. Cent Années De Rivalités Coloniales. (1904).
25. De Caix, R. Fashoda (1899).
26. Dubreucq, R. Les opérations militaires en Afrique. (1898).
27. Emily, J. Mission Marchand 1896-1899. (1913).
28. Fallot, E. L'Avenir colonial de la France. (1901).
29. Fraisse, G. Situation internationale des pays tributaires du bassin du Congo... (1904).
30. Giffen, M.B. Fashoda. The Incident and its Diplomatic Setting. (1930).
31. Hanotaux, G. Fachoda. (1900).
32. Hanotaux, G. La négociation africaine... l'incident de Fachoda. (1909).
33. Hanotaux, G. Le partage de l'Afrique : Fachoda (1909).
34. Hertslet, E. The Map of Africa By Treaty. 3 vols. (1896).
35. Jonston, H.H. The Uganda Protectorate .. 2 vols. (1902).
36. Jonston, H.H. Britain Across the Seas. Africa. (1910).
37. La Jonquière, C. de. Les Italiens en Erythrée ... (1897).
38. Langer, W.H. The Diplomacy of Imperialism 1890-1902. (1951).
39. Lebon, A. La politique de la France en Afrique, 1896-8 : la Mission Marchand... (1901).
40. Leclère, C. La formation d'un empire colonial belge. 3 vols (1931).
41. Le Jeune, L. Choquet, A. Histoire Militaire du Congo... (1906).
42. Liebrechts, C. Léopold II, fondateur l'empire. (1932).
43. Longrigg, S.H. A Short History of Eritrea. (1945).
44. Lugard, F.D. The Rise of Our East African Empire. 2 vols. (1893).
45. Manning, O. The Remarkable Expedition : The Story of Stanley's Rescue of Emin Pasha. (1947).
46. McDermott, P.L. British East Africa... (1895).
47. Michel, C. Mission de Bonchamps. Vers Fachoda, à la rencontre de la mission Marchand... (1901).
48. Michaux, O. Au Congo. Carnets de campagne de 1889 à 1897... (1907).
49. Monteil, P.L. Souvenirs vécus Quelques Fenillels de l'Histoire Coloniale... (1924).
50. Mounteney-Jephson, A.J. Emin Pasha and the Rebellion at the Equator... (1896).

51. Padmore, G. Africa. Britain's Third Empire (1948).
52. Parke, Th. H. My Personal Experiences in Equatorial Africa as Medical Officer in the Emin Pasha Relief Expedition. (1890).
53. Paulitschke, P. Le Harrar sous l'Administration Egyptienne 1875-1885. (Bull. Soc. Khéd. de Géog. de Caire. Sér. No. 11. Mars) (1887).
54. Père Schynse. (Publié par Charles Hespers) A travers l'Afrique avec Stanley et Emin Pacha... (1890).
55. Peters, Dr. Karl. New Light on Dark Africa. Being the Narrative of the German Emin Pasha Expedition... (1891).
56. Pimblett, O. Emin Pasha. His Life and Work. With an account of Stanley's Relief March. (1890).
57. Portal, Sir Gerald; An Account of the English Mission to King Johannes of Abyssinia in 1887 (Privately Printed) S.D.
58. Portal, Sir Gerald. The British Mission to Uganda in 1893. Edited with a Memoir By Rennell Rodd. (1895).
59. Reed, J.H. Fashoda and the Bahr-el-Ghazal (1899).
60. Rodd, Sir J. Rennell. Social and Diplomatic Memories. 3 vols (1922).
61. Schweinfurth, G. Au Cœur de l'Afrique... (1868-187) 2 vols (1875).
62. Schweinfurth, G. In the Heart of Africa. 2 vols. (1890).
63. Schweinfurth, Ratzel, Felkin, & Hartlaub — Emin Pasha in Central Africa... (1888).
64. Schweitzer, G. Emin Pasha. His Life and Work .. (1898).
65. Scott-Keltie, J. The Story of Emin's Rescue... (1890).
66. Scott-Keltie, J. The Partition of Africa .. (1893).
67. Slade, J.R. Eritrea and Abyssinia. A Short history of the relations between Italy and Abyssinia .. 1868-1896. (1896).
68. Stigand, C.H. Equatoria. The Lado Enclave. (1923).
69. Teisseire, R. Marchand et Fachoda. (1898).
70. Troup, J.R. With Stanley's rear column. (1890).
71. Velay, E. Les rivalités franco-anglais en Egypte 1870-1904 (1904).
72. Vita Hassan. Die Wahrheit Uber Emin Pasha .. (1893).
73. Wauters, A.J. Stanley's Emin Pasha Expedition... (1890).
74. Wauters, A.J. Histoire politique du Congo Belge. (1911).
75. White. A.S. Le développement de l'Afrique .. (1894).
76. White A.S. The Expansion of Egypt under Anglo-Egyptian Condominium. (1899).
77. Wilson, C.T. and Felkin, R.W. Uganda and the Egyptian Soudan. 2 vols. (1882).
78. Woolf, L. Empire and Commerce in Africa. (1920).
79. Zuccinetti, V. Souvenirs de mon séjour chez Emin Pasha .. (1890).

و - تراجم :

1. Arthur, Sir G. Lrd Kitchener (1920).
2. Barnes, R.H. & Brown, C.E. Charles George Gordon (1885).
3. Barnett Smith, G. General Gordon... (S.D.).
4. Bauer, L. Léopold le Mal-Aimé. (1935).
5. Beatty, Ch. His Country was the World. A Story of Gordon of Khartoum. (1954).
6. Bertrand, A et Ferrier, B. Ferdinand de Lesseps... (1887).
7. Biovès, A. Un Grand Aventurier du XIXe. Siècle, Gordon Pacha. (1907).
8. Black, C.E.D. The Marquess of Dufferin and Ava. (1903).
9. Boulger, D.C. Life of Gordon (1896).
10. Butler, W.F. Charles George Gordon. (1898).
11. Chaltin, L.N. Léopold II. (S.D.).
12. Childers, E.S.C. The Life of the Rt. Hon. Hugh C.E. Childers. (1901).
13. Dutreb, M. Marchand (1922).
14. Edgar-Bonnet, G. Ferdinand de Lesseps .. (1951).
15. Elton, (Lord). Gordon of Khartoum (1954-5).
16. Fitzmaurice, Ed. The Life of Granville (1815-1891) 2 vols. (1905).
17. Gardiner, A.G. The Life of Sir William Harcourt. 2 vols. (1923).
18. Gwynn, S.L. & Tuckwell, G.M. The Life of Sir Charles Dilke (1917).
19. Hanson, L. & E. Gordon : The Story of A Hero (1953).
20. Hiltbrunner, C. Ismail, vice-roi d'Egypte (1867).
21. Hodges, A. Lord Kitchener (1936).
22. Holynski, A. Nubar Pacha devant l'histoire. (1886).
23. Jackson, H.C. Black Ivory and White or the Story of El Zubeir Pacha... (1913).
24. Jackson, H.C. Osman Digna... (1926).
25. Levi, G. Osman Dckna Chez Lui... (1884).
26. Lichtervelde, L. de. Léopold II (1926).
27. Lichtervelde, L. de. Leopold of the Belgians (1929).
28. Lyall, A. The Life of the Marquis of Dufferin and Ava. 2 vols. (1905).
29. Mackay. — Mackay of Uganda... (1890).
30. Morley, J. The Life of William Ewart Gladstone. 3 vols. (1895).
31. Mourice, Sir F.D. & Arthur, C.C. Lord Wolseley. (1924).
32. Murray, D. & White. S. Sir Samuel Baker, A Memoir. (1895).
33. Ravaisse, P. Ismail Pacha Khédive d'Egypte (1890-1885). (1896.)

34. Strachey, (Lytton) Eminent Victorians. (1918).
35. Wilkins, W.H. The Romance of Isabel, Lady Burton. (1898).
36. Wingate (Roland). Wingate of the Sudan. London 1955.
37. Zaghi, C. Vita Di Romolo Gessi. (1939).
38. Zetland; Marquess of. Lord Cromer (1923).

ز - المراجع العربية :

- ١ - إبراهيم فوزى (باشا) - كتاب السودان بين يدى غردون وكتشنر .
جزءان . (١٣١٩ هـ) .
- ٢ - أحمد شفيق (باشا) - مذكراتى فى نصف قرن - ٣ أجزاء (١٩٣٤) .
- ٣ - أحمد صادق موسى - تاريخ الدين المصرى العام المالى والسياسى
(١٩٤٤) .
- ٤ - أحمد عرابى - كشف الستار عن سر الأسرار ... الجزء الأول (١٩٣٢) .
- ٥ - إسماعيل سرهنك (باشا) - حقائق الأخبار عن دول البحار - ٣ أجزاء
(١٣١٢ هـ) .
- ٦ - إلياس الأيوبى - تاريخ مصر فى عهد الخديو إسماعيل باشا
(١٩٢٣) .
- ٧ - أمين سامى (باشا) - تقويم النيل وعصر عباس حلمى باشا ومحمد سعيد
المجلد الأول من الجزء الثالث ؛ ثم عصر إسماعيل باشا المجلدان الثانى
والثالث من الجزء الثالث (١٩٣٦)
- ٨ - بنولا (بك) - كتاب مصر والجغرافيا ... تعريب أحمد زكى (١٨٩٢) .
- ٩ - توفيق أحمد البكرى - مهدى الله (١٩٤٤) .
- ١٠ - جبرائيل حداد (الطرابلس) - تاريخ الحرب السودانية (١٨٨٨) .
- ١١ - جمال الدين الأفغانى (السيد) والشيخ محمد عبده - العروة الوثقى (١٩٣٣) .
- ١٢ - سعد الدين الزبير - الزبير باشا رجل السودان (١٩٥٢) .
- ١٣ - جوليت آدم (تعريب على فهمى كامل بك) - إنجلترا فى مصر .
جزءان (١٩٢٥) .
- ١٤ - سليم خليل نقاش - مصر للمصريين ، ٩ أجزاء (١٨٨٤) .

- ١٥ - عبد الرحمن الرافعى - الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى (١٩٣٧).
- ١٦ - عبد الرحمن الرافعى - مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال . . . (١٩٤٢).
- ١٧ - عبد الله حسين - السودان - ٣ أجزاء (١٩٣٥).
- ١٨ - عمر طوسون (الأمير) - بطولة الأورطة السودانية المصرية فى حرب المكسيك (١٩٣٣).
- ١٩ - عمر طوسون (الأمير) - الجيش المصرى فى الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم ١٨٥٣ - ١٨٥٥ . (١٩٣٦).
- ٢٠ - عمر طوسون (الأمير) - تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية من فتحها لى ضياعها (١٨٦٩ - ١٨٨٩) م ٣ أجزاء (١٩٣٧).
- ٢١ - فيليب جلاد (بك) - قاموس الإدارة والقضاء . ستة أجزاء .
- ٢٢ - محمد أحمد البخارى - فى شأن الله أو تاريخ السودان كما يرويه أهله (١٩٤٧).
- ٢٣ - محمد رشيد رضا - تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده - ٣ أجزاء .
- ٢٤ - محمد صبرى (الدكتور) - مصر فى أفريقية الشرقية - هرر ، زيلع وبربرة . (١٩٣٩).
- ٢٥ - محمد صبرى (الدكتور) - الإمبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر (١٩٤٨).
- ٢٦ - محمد فؤاد شكرى - الإمبراطورية الأفريقية - صفحة من تاريخ مكافحة الرق والنخاسة فى السودان (كتاب إسماعيل بمناسبة مرور خمسين سنة على وفاته) . (١٩٤٥).
- ٢٧ - محمد فؤاد شكرى - صفحة من تاريخ السودان الحديث . رحلة محمد على إلى فازوغلى ١٨٣٨ - ١٨٣٩ (ونشر جريدة الرحلة) - فصلة من مجلة كلية الآداب العدد الثانى المجلد الثانى ديسمبر ١٩٤٦ .
- ٢٨ - محمد فؤاد شكرى - مصر والسيادة على السودان - الوضع التاريخى للمسألة . (١٩٤٧).

- ٢٩ - محمد فؤاد شكرى - الحاكم المصرى فى السودان ١٨٢٠ - ١٨٨٥ .
(١٩٤٧) .
- ٣٠ - محمود الحفيف - أحمد عرابى الزعيم المفترى عليه (١٩٤٧) .
- ٣١ - (محمود القبانى) - السودان المصرى والإنكليز . . . (١٨٩٦) .
- ٣٢ - محمود طلعت - غرائب الزمان فى فتح السودان - الكتاب الأول
(١٣١٤ هـ) .
- ٣٣ - محمود فهمى المهندس . البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل
والأواخر الجزء الأول (١٣١٢ هـ)
- ٣٤ - مكى شبيكة - السودان فى قرن ١٨١٩ - ١٩١٩ (١٩٤٧)
- ٣٥ - ميخائيل شاروبين (بك) - الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث
الجزء الرابع (١٨٩٨) .
- ٣٦ - نجيب مخلوف - نوبار باشا وما تم على يديه (بدون تاريخ) .
- ٣٧ - نعيم شقير (بك) - تاريخ السودان الحديث وجغرافيته فى ثلاثة أجزاء
(١٩٠٣) .

الكشاف

- أحمد شفيق باشا ٣١٠ ، ٤٥٢ ، ٤٨٣ ، ٥١٩
- أحمد عرابي ٤٣ ، ١٨٠ ، ١٨٤ ، ٢٠١ ، ٢٠٣ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢٢٦ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٣٨ ، ٢٤٢ ، ٢٦٩
- أحمد عفت الشركسي ٣١٦
- أحمد علي (القاضي) ٢٣٨
- أحمد مختار باشا (الغازي) ٣٩٣ ، ٤٣١ ، ٤٣٣
- أحمد ود علي ٤٢٢
- أرمانوف ٤٦٤ ، ٤٧٢
- أرثر سيلفا هوايت ٤١٧
- إرل (جنرال) ٣٥٢
- إرنلروب ١٢٨
- إريموئيلي ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤
- إستفان بك ٦٩
- إسماعيل الأزهرى ٢٦٢
- إسماعيل (الخديو) ١١ ، ٢٢ ، ٨٩ ، ٩١ - ١٠٨ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٣٢ - ١٣٥ ، ١٣٩ ، ١٤١ - ١٥٦ ، ١٥٩ - ١٦٥ ، ١٦٧ - ١٧٨ ، ١٨٠ - ١٨٤ ، ١٨٧ - ١٩١ ، ١٩٤ - ١٩٨ ، ٢٣٩ - ٢٤٢ ، ٢٥٥ - ٢٥٨ ، ٣٦٦ ، ٥٠٦
- إسماعيل الولي الكردفاني ٢٦٢ ، ٢٦٩
- إسماعيل أيوب باشا ١٢٥ ، ٢٧٤
- إسماعيل حق باشا الكردي ٦٩
- إسماعيل راغب باشا ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦
- أباته (الدكتور) ٧٩
- إبراهيم (سلطان دارفور) ١٣٨
- إبراهيم إلماي باشا ٣٧ - ٣٩
- إبراهيم بن محمد علي ٢٢ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٥٠ ، ٨٩
- إبراهيم عبد الدافع ٦٣
- إبراهيم فوزي ٣٢٤
- أبو بكر شعيم ٣٦٩
- أبو حمزة ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٤٣٦
- أبوروف ٣٨٤
- أبو قريجة (محمد عثمان) ٤٢٢
- أبونا متاؤس القبطي ٤٦١
- إدريس أبت ١٣٧
- أدولف هازنكليفر ١٠١
- إدوين دي ليون ٣٧ ، ٣٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٤ ، ٥٣
- أديب إسحاق ١٨٦
- إجرتون ٣٤٢
- إجمونت هيك ٣٤٨ ، ٣٤٩
- أحمد أسعد ٢٣٢
- أحمد الأزهرى ٢٦٢ ، ٢٦٩
- أحمد العقاد ٨٥
- أحمد المكاشش ٢٦٩ ، ٢٨٩
- أحمد النور ١٣٧
- أحمد باشا جركس ١٢ ، ٦٤ ، ٦٥
- أحمد حمدي ١١٤ ، ٢٨٠
- أحمد رفعت ٢٦

إسماعيل كامل بن محمد علي ٢٢ ، ٨
 إفلن بارنج (انظر أيضاً كرومر) ١٤٥ ،
 ١٤٧ ، ١٧٨ ، ٢٩٧ ، ٣٠٠ ،
 ٣٠٤ ، ٣٠٧ ، ٣١١ ، ٣١٤ ،
 ٣٢١ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ،
 ٣٣١ ، ٣٣٣ ، ٣٣٨ ، ٣٤٠ ،
 ٣٤٣ ، ٣٥٠ ، ٣٥٥ ،
 ٣٥٦ ، ٣٥٩ ، ٣٦٩ ، ٣٩٨ ،
 ٤٣٤ ، ٤٤٢ ، ٤٤٦ ، ٤٤٨ ،
 ٤٤٩ — ٤٥٥ ، ٤٥٧ ، ٤٧٣ ،
 ٤٧٤ ، ٤٨٤ ، ٤٨٨ ، ٤٩٠ —
 ٥٢١ ، ٥٢٤ ، ٥٢٨ ، ٥٣٨

ألبرتوني ٤٢٣

إلتون ٣٤٩

إلج ٤٦٠

الحر دلو أبو سن ٣٧٤

الزاكي طعل ٣٧٤ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ،
 ٣٩١ ، ٤٢٢

الزبير رحمت ١٢٥ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ،
 ٢٦١ ، ٣٢٨ ، ٣٣٤ — ٣٣٨ ، ٣٥٩

إمتيسا ٤٠٦

الملك عقيد ٨

الملك نمر ٨

النور الكنزي ٣٩٣

النور منقرة ١٣٧ ، ١٣٨ ، ٢٦٩

ألولة (الرأس) ٣٨٧ ، ٤٢٠

إلياس باشا أم برير الجمل ١٣٧ ، ٤٣٤

إليسون (أرشيبالد) ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٩

إميل ٨٥

إميل أوليفيه ١٠٤ ، ١٠٥

إميليان ١٣٧ ، ١٣٨ ، ٢٥٨

أمين (دكتور شيتزر) ١٣٧ ، ٢٥٨ ،

٢٩٥ — ٣٦٢ ، ٣٦٥ ، ٣٧٥ ،

٤٠٤ — ٤٠٨ ، ٤١٤

أنجيليو ٨٥

أنطاسي ٤٩

أنطونلي ٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٤٢١

أنطونيول ٨٥

أوجيني (الإمبراطورة) ١٠٣

أوكلانده كولفن ١٩٠ — ١٩٣ ، ١٩٥ ،

٢٢٤ ، ٢٣٢ ، ٢٣٩

أوهروالد ٣٢٧ ، ٣٢٩ ، ٣٦٢ ،

٣٨٦ ، ٤٣٩

أوين ٤١١ ، ٤٧٠

ب

باراتييه ٤٧٢

باراتيري ٤٧٢ ، ٤٢٣ ، ٤٤٣

بارافلي ١٤٥ ، ١٤٧

بارتلمي سانت ميلير ١٨٥ ، ١٨٦ ،

٢٣٩

بارثلمي ٨٥

باستريه ٤٩

بالزوسكي ٢٦٣ ، ٢٦٤

باولينو بك ٥٢ ، ٥٥ ، ٧٩

بتراكي ٣٣

براج ١١٢

براغاي ٥٢

براكنبري ٣٥٢

بران روليه ٨٣

براوت ١١٤ ، ١٣٧

بروس ٣٧ ، ٣٨

بريديف ٢١٠

بريلو ١٠٢

بساطي مدني ١٣٧

بسمارك ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ،

١٧٣ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٢٢ —

٢٢٤ ، ٢٣٠ ، ٢٣٥

بطرس غالي باشا ٤٨٤ ، ٤٩٤ ، ٤٩٨ ، ٥٢٠ ، ٥٢٤

بطلر (جورج) ١١٢

بلاق بك ١٢٢

بلان ١٠٢

بلرستون ١١ ، ١٤ ، ٣٢

بلنت ١٩٨ ، ٢٠٣

بلودن ٧٥

بلور (هنري) ٤٢ ، ٤٤ ، ٣٣

بن بطلر ١١٢

بنديقي ٧٥

بنيتو جوارز ٤٦

بولواني ٧٩

بورنال (جيرالد) ٤٠٩ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٩

بوردي ١١٢ ، ١١٤

بورفيديو دياز ٤٦

بوريجار ١٠٨

بوشامب سيمور ٢٣٣ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨

بول كامبون ٤٨٥

بولونيزي ٨٥

بولسيه ٨٥

بوشامب ٤٥٨ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥

بولفالو ٤٥٨ ، ٤٦٠

بير دسلي ١٢٦

ت

تريل ٢٤٠ ، ٤٨٦

تريكو ١١٠ ، ١٧٤

تريمو ٨٤

تشرسيه ٢٩٤ ، ٣٦٦ ، ٣٦٩

تيبر ٨٣

تيمو ٢١٦ - ٣١٨ ، ٢٢٥

ث

ثورفتون ١١١ ، ١١٢

ثيودور كاسا (الثاني) ٧٥ ، ٧٦ ، ١٠٢

ج

جاكسون ٤٨٠

جبارا ٥٢

جرامون ١٠٤ ، ١٠٥

جرانفيل ١٨٥ ، ١٨٨ ، ١٩٠ ، ١٩٤ ، ١٩٦

٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ - ٢٠٦ ، ٢٠٩

٢٠٩ ، ٢١٤ - ٢١٧ ، ٢١٩ -

٢٢١ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٦ ، ٢٣٥

٢٣٥ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٩ ، ٢٨٤

٢٨٤ - ٢٨٦ ، ٢٩٩ - ٣٠٤ ، ٣٠٧

٣٠٧ - ٣١١ ، ٣١٤ - ٣٢٢ ، ٣٣٦

٣٣٦ ، ٣٤٢ ، ٣٦٨ ، ٣٧٠ ، ٤١٩

٤١٩ ، ٤٩٥

جرانت ١١٢

جراهام ٢٩٤

جراي ٤٧٤

جرتشاكوف ١٥٨

جرچيس بولس ٨٤

جرکس رستم ٦٩

جرکس هل باشا ٧٣

جرمان ٤٧٩

جزائرل سليم باشا (المربوطي) ٦٩

جليخن (كونت) ٤٦٣

جمال الدين الافغاني ١٧٨

جمالي باشا ١٣٥

جوير ١٤٦ ، ١٦٩

جودو ١٦٥

جوشن ١٤٦ ، ١٦٩

جورج (ملك اليونان) ۹۸

جورج مللي ۶۷

جورج قري ۱۸۶

جون يتريك ۸۳ ، ۸۵

جون مورل ۲۲۱ ، ۲۹۶

جولكر (وللم) ۳۶۳

جيسى ۱۲۷ ، ۱۳۸ ، ۲۵۷

جيكور ۱۳۷ ، ۳۰۰

جيس بروس ۱۱

ح

حامد آغا ۳۶۴

حامد عل ۴۲۲

حسن صادق ۳۶۵

حسن عثمان ۳۶۵

حسن واصف ۱۱۴

حسين الزهرة ۳۸۸

حسين خليفه ۶۳ ، ۲۶۲ ، ۳۸۰ ، ۳۲۵

۳۲۸ - ۳۲۶

حسين عبد الرحيم ۲۶۲ ، ۳۳۱

حليم باشا ۲۱۵

حمدان أبو عنبة ۳۸۳ ، ۳۸۹ - ۳۹۱

۴۲۰

حمزة بن محمد إمام ۱۳۷

حياتو بن سعيد ۳۸۰

خ

خليل شامى ۸۵

خورشيد آغا ۸۵

د

دأورميد ۴۲۳

داربي ۱۵۰

داربي ۴۱۵

دجاج تاسا ۴۶۴ ، ۴۷۲

درويش باشا ۲۳۱ ، ۲۳۲ ، ۲۳۶

دزرائيل (لورد بيكونزفيلد) ۱۵۸ ، ۱۷۷

دفترين ۲۳۱ ، ۲۷۷ - ۳۷۹ ، ۳۸۴

۲۸۶ ، ۲۸۷ ، ۲۸۹ ، ۳۶۸

۳۶۹ ، ۳۹۷ ، ۴۴۴ ، ۴۵۱

دلکاسى ۴۱۶ ، ۴۴۳ ، ۴۴۵ ، ۴۷۳

۴۷۶ ، ۴۷۷ ، ۴۸۱ ، ۴۸۴

دوباريلك ۳۸۱ ، ۳۸۷

ديبونو ۸۵ ، ۸۶

ديلك ۳۱۷

دى بلنير ۱۴۵ ، ۱۴۷ ، ۱۴۹ ، ۱۶۵

۱۷۱ ، ۱۷۸

دى بوقال ۵۳

دى رودنى ۴۴۳

دى لا بورت ۳۸

دى مارتنس ۱۸

ذ

ذو الفقار باشا ۴۷

ر

رابيع الزبير ۳۸۰

راتب باشا ۱۲۸

راسام ۱۰۲

رد فرس بولر ۳۵۲ ، ۳۵۶ ، ۳۵۸

رسيل (لورد) ۱۳۳

رشيد باشا ۳۳

رضوان باشا البحرى ۳۶۸

رفاعة رافع الطهطاوى ۶۸

رينيل رود ۴۰۳ ، ۴۵۷ - ۴۶۴ ، ۴۹۴

رهط ۱۱۲

ستون (شارل بومروی) ۱۰۹ ، ۱۱۲ ،

۱۱۴

سدق لو ۲۱ ، ۴۸۸

سرور افندی ۱۳۷

سعید پاشا ۴۳۱

سکا کینی ۵۱

سلاطین ۱۳۷ ، ۱۳۸ ، ۲۸۲ ، ۲۹۲ ،

۲۹۵ ، ۳۲۴ ، ۳۲۸ ، ۳۳۹ ،

۳۶۰ ، ۴۳۹ ، ۴۴۰

سلطان پاشا ۲۱۴ ، ۲۲۶

سلیم بمباشی (قبودان) ۶۸

سلیمان الزبیر ۱۳۶ ، ۱۳۸ ، ۱۳۹ ،

۳۳۴ ، ۳۶۰

سلیمان سامی داود ۲۳۸

سلیمان نیازی پاشا ۱۷۱ ، ۲۸۹

سنکویش ۱۹۵ ، ۲۰۵ ، ۲۱۰ - ۲۱۲ ،

۲۱۷ ، ۲۲۶ ، ۲۲۹ ، ۲۳۴ ، ۲۳۸

سورما ۱۱۶

سولسبری ۱۵۷ ، ۳۵۸ ، ۳۹۸ ، ۴۲۸ ،

۴۲۹ ، ۴۳۱ ، ۴۳۴ - ۴۳۶ ،

۴۴۸ ، ۴۶۳ ، ۴۶۵ ، ۴۷۳ ،

۴۷۴ ، ۴۷۶ ، ۴۸۱ ، ۴۸۲ ،

۴۸۴ ، ۴۸۵ ، ۴۸۸ ، ۴۹۰ ،

۴۹۳ ، ۴۹۴ ، ۴۹۷ ، ۴۹۸ ،

۵۱۲ ، ۵۱۷ ، ۵۱۸ ، ۵۲۰ ،

۵۲۷

سوندرس ۴۶

سید برغش ۱۲۸ ، ۴۰۴

ش

شارل رو (جول) ۲۲۵

شارلن بیلک ۱۱

شارلس مری ۳۰ ، ۳۱ ، ۳۳ ، ۶۸

شالتان ۴۱۷

روبرت استفسون ۲۲ ، ۳۴ ، ۴۳ ، ۵۰ ،

روتشیلد ۱۴۸ ، ۱۵۹ ، ۱۷۰ ،

رون بری ۴۰۹ ، ۴۷۴ ، ۴۸۲ ،

روستان ۲۰۱ ، ۲۰۳ ،

روشنی ۴۹ ، ۵۲ ،

رومین ۱۴۶

ریاض پاشا ۱۴۷ ، ۱۷۹ ، ۱۸۴ ،

۳۱۰ ، ۴۳۴ ، ۴۴۰

ریجولیه ۱۳۷

ریفرز ویلسون ۱۴۷ ، ۱۴۹ ، ۱۵۱ ،

۱۵۸ ، ۱۵۹ ، ۱۶۵ ، ۱۷۱

ز

زتلاند ۵۱۷

زیرینیا ۴۹ ، ۵۱ ، ۷۳ ، ۸۲

س

ساباتیه ۳۹ ، ۵۱ ، ۷۳ ، ۸۲

سابیش ۴۱۸

ساغة ۳۶۱ ، ۳۸۵ ، ۴۳۷

سبلی ۱۰۹ ، ۱۱۲

سافل ۳۶۳ - ۳۶۵ ، ۴۰۴ ، ۴۰۶ ،

۴۱۴ ، ۴۰۷

ستانتون ۱۰۳ ، ۱۰۴ ، ۱۰۶ ، ۱۰۷ ،

۱۱۰ ، ۱۱۱ ، ۱۱۳ ، ۱۲۸ ، ۱۳۴

ستانفورد کانینج ۳۱ ، ۳۲ ، ۳۴

ستیفن کیف ۱۴۴

ستیوارت (الکولونیل) ۱۳۵ ، ۲۷۹ ،

۲۸۲ ، ۲۸۳ ، ۲۸۶ ، ۲۸۷ ،

۲۹۰ ، ۲۹۱ ، ۳۱۹ ، ۳۲۴ ،

۳۲۷ ، ۳۲۸ ، ۳۳۱ ، ۳۳۵ ،

۳۴۰ ، ۳۴۵

عبد الشكور (الأمير) ١٢٦ ، ٣٦٨ ، ٤٦٠

عبد المال حلمي ٢١١ ، ٢٢٨ ، ٢٣١

عبد العزيز (السلطان) ٤٤ ، ١٨١

عبد القادر حلمي ٢٦٥ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ -

٢٧٤ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٣١٨ ،

٣٢٧ ، ٣٥٧

عبد القادر (قاضي الكلاكلة) ٢٦٢ ،

٣٣١ ، ٣٣٩

عبد القادر ود الزين ٦٣

عبد الله التعايشي (الخليفة) ٢٥٠ ،

٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٩٢ ، ٣٥٨ ،

٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ،

٣٧١ - ٣٧٢ ، ٣٩٢ - ٣٩٥ ،

٣٩٩ ، ٤٠٢ ، ٤٠٤ ، ٤٠٨ ،

٤١٧ ، ٤٢٢ ، ٤٢٦ ، ٤٣٦ -

٤٤١ ، ٤٥٠ ، ٤٥٨ ، ٤٦٦ -

٤٦٨ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٨ ،

٤٨٦ ، ٥٣٠

عبد الله النجوي ٣٩٤

عبد الله بن حامد ٢٩٢

عبد الله بن فيصل بن مسعود ٣٨٠

عبد الله بن عبد الشكور ٣٦٨ ، ٣٦٩ ،

٤٦٠

عبد الله فوزي ١١٤

عبد الله ود سعد ٤٣٩

عبد الطيف باشا البحري (جركس لطيف

باشا) ٦٦ ، ٦٩

عبد الحميد (السلطان) ٣٧ ، ٤٢

عثمان آدم ٣٦١ ، ٣٨٠ - ٣٨٢ ، ٣٨٥

عثمان الحكيم ٤٨٣

عثمان دقنة ٢٩٢ ، ٣٠٢ ، ٣٢٥ ، ٣٣٨ ،

٣٥٣ ، ٣٦٥ ، ٣٨٨ ، ٣٩٥ -

٣٩٨ ، ٤٢٦ ، ٤٣٦ ، ٤٦٧

شاليل لاكور ١٨٩

شاييه لوليج ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٤ ، ١٢٧

شرايتر ٤٦ ، ٥٢ ، ٥٥

شرمان ١٠٨ ، ٦١١

شنوده ٨٣

شير ٤٠٠

ص

صالح فضل الله الكباشي ٣٨٣ ، ٤٣٤

صياحي ١٣٦ ، ١٣٨ ، ٢٤٨

صمويل بيكر ١١ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ،

١٣٣

ط

طلبة عصمت ٢٣٧

طبيب بك ١٣٧

ع

عباس الأول ١٨ ، ٢٢ ، ٢٦ - ٤١ ،

٤٣ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٦٠ ،

٦١ ، ٦٦ ، ٦٩ ، ٧٢ ، ٩٢

عباس حلمي الثاني ٤٤٤ ، ٤٤٨ ، ٤٥٢ ،

٤٥٤ ، ٤٦٠ ، ٤٨٣ ، ٤٨٩ ،

٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٦ ،

٥٠١ ، ٥٠٦ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ،

٥٣٥

عبد الحميد الثاني (السلطان) ١٨١ ، ٢٣٢

٣٨٠ ، ٤٣٣

عبد الحميد (تاجر) ٨٥

عبد الرحمن (أمير الأفغان) ٣٥٥

عبد الرحمن النجوي ٣٣٩ ، ٣٨٤ ، ٣٩٢ ،

٣٩٤ ، ٣٩٧ ، ٤٢٦ ، ٤٣٧

عبد الرزاق نظمي ١١٤

٢٥٥ ، ٣٥٧ ، ٤٠٩ ، ٤٢٨ ،

٤٣١

نخبنا ١٨٦ - ١٩٠ ، ١٩٤ ، ١٩٧ ،

١٩٨ ، ٢٠٤ - ٢٠٧ ، ٢٢٠ ،

٢٢٢ ، ٢٣٤

ف

فاسير ٨٥

فارمان ١٥٢ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦٨ ،

١٦٩ ، ١٧١ - ١٧٥

فاقر ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٧٢

فالتين بيكر ٢٦٨ ، ٢٧٧ ، ٢٩٣ ،

٣٢٥ ، ٣٥٠

فان كركهون ٤١٤

فاندلور ٤١١

فرائز بندر ٨٥

فراذك باور ٢٩١ ، ٣٣٠ ، ٣٤١ ،

٣٤٦

فردريك لاجارد ٤٠٨ ، ٤٠٩

فردنشد دلسيس ٤١ ، ٥٥ ، ٧٦ ، ٧٩ ،

٨٠ ، ١٠٥ ، ١٤٧ ، ١٦٢ ، ٢٢٨

فرج باشا الزيني ٢٦٢

فرسينيه ٢٠٤ ، ٢٠٧ ، ٢١٠ ، ٢١٥ -

٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ،

٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ،

٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ،

٢٣٩

فرنون ارورك ٥٣٥ ، ٥٣٣

فضل المكي ٣٦٤

فكتور عمانويل الثاني ١٠٣

فيكتوريا (الملكة) ٩٨ ، ١٣٠ ،

٣٤٤ ، ٣٨٠ ، ٤٣٣ ، ٤٦٠

فواد باشا ٢١٩

فوديه ٨٣

عثمان رقي ٢١٠

عثمان شيخ الدين ٣٨١ ، ٤٦٧

عدلان محمد ٦٣

عربي دفع الله ٣٦٥ ، ٤١٧

علاء الدين باشا ٢٧١ ، ٢٨٠ ، ٢٨٩ ،

٢٩٠

عل ابو عموري ٨٥

عل الروبي ١٨٠

عل دينار ٤٨٦

عل سري الارثوودي باشا ٧٣

عل فهمي ١٨٠ ، ٢٢٨ ، ٢٣١

عل ود حلو ٣٨١ ، ٣٨٦ ، ٤٦٧

عل ود سعد ٣٢٨ ، ٣٢٩

عمر ابراهيم (السنجق) ٣٤٧ ، ٣٤٨

عمر المكاشي ٢٨٩

عمر باشا لعل ٢٧٤ ، ٢٧٥

عمر صالح ٣٦٤

عوض الكريم ابو سن ٢٦٢ ، ٣٣٠ ، ٣٧٤

غ

غوردون ١٢١ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ،

١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٣٩ ، ٢٥٤ ،

٢٥٥ ، ٢٥٧ - ٢٦٠ ، ٢٦٣ ،

٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٥ ، ٣٠١ ،

٣٠٢ ، ٣١٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٨ ،

٣٥٩ ، ٣٨٣ ، ٣٩٤ ، ٤٠٧ ،

٤١٤ ، ٤٢٧ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤

غرغريل (السير فرنسيس) ٣٩٣ ، ٣٩٦ ،

٤٣٨ ، ٥٠٨

عطاس ٨٥

غلاستون ١٨٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ،

٢٢٤ ، ٢٨٥ ، ٢٩٠ ، ٢٩٦ ،

٣١٣ ، ٣١٥ ، ٣٢١ ، ٣٣٣ ،

٣٣٥ ، ٣٤٢ ، ٣٤٩ ، ٣٥٣ -

فوریج ۲۳۸

فیثاحسان ۳۶۴

فیثیان ۱۴۶ ، ۱۵۰ ، ۱۶۵

ك

کارتریت ۲۳۶

کارل پیترز ۴۰۶ ، ۴۰۸

کارل لوفل ۳۸۴

کافور ۴۳

کامبل ۱۴ ، ۱۱۴

کامرون ۱۰۲

کانشهام ۴۱۱

کباریجا ۴۱۱

کشنر ۳۴۵ ، ۳۵۶ ، ۳۹۴ ، ۳۹۵

۴۳۹ ، ۴۵۵ ، ۴۵۶ ، ۴۶۵

۴۶۸ ، ۴۷۳ ، ۴۷۶ ، ۴۷۷

۴۸۰ ، ۴۸۹ ، ۴۹۰ ، ۵۰۸

۵۱۳ ، ۵۳۱

کرم الله الشیخ محمد الکرکازی ۲۹۳

۲۹۵ ، ۳۶۱ ، ۳۸۳

کرورمر (انظر إفلان بارنج)

کرسبی ۴۲۱ ، ۴۴۳

کریمر ۱۴۵

کستلانی ۵۲

کفالی ۳۶۵

کلارنسون ۱۰۱ ، ۱۰۴ ، ۱۰۵

۱۱۱ ، ۱۱۲

کلوشیت ۴۵۷ ، ۴۶۴ ، ۴۶۵

کلیر فورد ۴۵۰

کیرل ۴۸۱

کنویلخر ۷۹ ، ۸۰

کوشک حل ۸۵

کوشیری ۹۵ ، ۴۸۰ ، ۴۳۵

کورسیل ۲۲۵ ، ۴۸۱ ، ۴۸۲

کوزی ۳۴۰

کوکسن ۲۳۳

کولسن ۱۱۴

کولفیل ۴۱۱ ، ۴۱۲ ، ۴۴۵ ، ۳۷۰

کولون ۱۴۷

کوزاد ۲۳۷ ، ۲۳۸

کومون ۲۲ ، ۴۲ ، ۴۵ ، ۵۲ ، ۵۴

کیرک ۱۲۸ ، ۳۶۳

ل

لاسال (سیر فرانک) ۱۷۴

لافارج ۸۵

لافالیت ۶۴ ، ۶۵ ، ۹۹ ، ۱۰۱

لاورین ۱۲ ، ۶۵

لبتون بک ۲۵۳ ، ۲۹۲ ، ۲۹۳ ، ۳۶۲

۴۰۴

لجارد ۴۵۷ ، ۴۶۴

لونج ۱۰۹ ، ۱۱۲ ، ۱۱۴

لیرون دیروول ۱۴۷

لیندولک مونکرییف ۲۹۳

لیوبولد الثاني ۳۶ ، ۳۹۹ ، ۴۰۷

۴۱۳ ، ۴۱۴ ، ۴۱۸ ، ۴۴۱

۴۴۴ ، ۴۴۵ ، ۴۴۷ ، ۵۳۰

لیوتار ۴۱۶ ، ۴۴۶ ، ۴۴۷ ، ۴۵۸

۴۶۵ ، ۴۶۹ ، ۴۷۱ ، ۵۷۴

لیوتیف ۴۵۸ ، ۴۹۰

لیونس ۱۰۴ ، ۱۰۵ ، ۱۸۸ ، ۱۹۰

۱۹۴ ، ۲۰۶ ، ۲۱۴ ، ۲۱۵

۲۱۶ ، ۲۱۸ ، ۲۱۹ ، ۲۲۷

۲۳۷ ، ۲۳۸ ، ۳۶۸

٢٢٩ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٥٤
 ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩
 ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦
 ٢٧٨ - ٢٨١ ، ٢٨٤ ، ٢٨٦
 ٢٩٥ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٤٠

محمد الحسين ٧٥

محمد الخير ٢٥٨ ، ٢٨٢

محمد الزين ٤٦٥

محمد الفضل ١٣٨

محمد المهدي السنوسي (٣٦١ ، ٣٧٢)

٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧

محمد إمام الخبيري ١٣٧

محمد بن علي السنوسي ٣٦١

محمد بك الملك ٢٦٢

محمد التهامي جلال الدين ١٣٧

محمد توفيق (الخديو) ١٢٩ ، ١٥١

١٥٢ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٧٤

١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٨

١٩٠ ، ١٩٤ ، ١٩٧ ، ٢٠٠

٢١٠ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢١٦

٢١٧ ، ٢٢١ ، ٢٢٩ - ٢٣٢

٢٣٩ ، ٢٤٢ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧

٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٨٠

٢٨١ ، ٢٨٨ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦

٣١٠ ، ٣١١ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧

٣٦٣ ، ٣٦٦ ، ٣٨١ ، ٢٢٨ ، ٢٣٣

محمد توفيق المصري ٢٩٣ ، ٣٩٤

محمد حمزة ٣٨٤

محمد خالد زقل ٢٩٢ ، ٣٦٠ ، ٣٧٤

٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٧

محمد خير ٨٥ ، ٨٦

محمد رؤوف ١١٤ ، ١٢٦ ، ١٣٦

٢٥٤ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩

٢٦٣ ، ٢٦٥

م

مادبر ٢٩٢

مارشان ٤١٢ ، ٤٤٧ ، ٤٥٨ ، ٤٦٤

٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٨ ، ٤٧٠

٤٧١ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ - ٤٨٣

٥٣١

ماريت بك ٤٥

ماكدونالد ٤١١ ، ٤١٢

ماكولي ٣٢ ، ٤٩

ماكولن ٤٢١ ، ٤٥٩ ، ٤٦٢ ، ٤٦٤

ماكيلريث ٤٨٨ ، ٥١٠ ، ٥٢٧

ماكيلوب باشا ١٢٧ ، ١٢٨

مالت ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ -

١٩٥ ، ١٩٩ ، ٢٠٢ ، ٢٠٥

٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٢١٣

٢١٥ ، ٢٢٠ ، ٢٢٦ - ٢٢٩

٢٣٤ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٧٣

٢٧٦ ، ٢٧٩ ، ٢٨١ - ٢٨٣

٢٨٧ ، ٢٨٩ ، ٢٩٢ ، ٣٠٠

مانرو ٢٥٨

مازون ١١٤ ، ٣٦٦

مانشيني ٣٧٠

متشل ١١٤

محبوب البصيل ٨٥

محمد أبو السمود المقاد ٢٦٣ - ٢٦٥

محمد أحمد المهدي ٥ ، ١٣٤ ، ١٣٥

١٣٨ ، ١٧٧ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠

٢٥٥ ، ٢٦٠ ، ٢٦٦ ، ٢٧٠

٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨

٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٦

٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٥

٢٩٩ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٢٤ -

٣٣١ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٨

محمد سعيد (الوالي) ٢٢ ، ٢٦ ، ٢٨ ،
 ٢٩ ، ٣٢ ، ٣٧ ، ٤٠ - ٥٥ ،
 ٧٢ - ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٩ ،
 ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ١٣٢ ، ١٤٢ ،
 ٢٥٢
 محمد سعيد (مدير كردفان) ٢٦٩ ، ٢٧٠ ،
 محمد شريف (الخليفة) ٣٧٢ ، ٣٨١ ،
 ٣٨٢ ، ٣٨٦ ، ٤٦٧ ، ٤٨٦ ،
 محمد شريف باشا ٥٣ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ،
 ١٧١ ، ١٧٩ ، ١٨٥ ، ١٩٢ ،
 ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٩ ، ٢٠١ ،
 ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٨ ، ٢١٠ ،
 ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٨٦ ،
 ٢٨٧ ، ٣٠٠ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ،
 ٣٠٧ - ٣١١ ، ٤٩٥
 محمد صادق ١١٤
 محمد عبد الحليم باشا ٧٣ ، ٧٤ ، ١٧٤ ،
 محمد عبد الكريم ٣٦٥
 محمد عبد ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٩٩ ، ٢٠٣ ،
 محمد عثمان أبو قريجه ٣٨٧
 محمد عثمان ود حاج خالد العمري ٤٦١
 محمد عزت ١١٤
 محمد علي ١٩ ، ٢١ - ٢٤ ، ٢٦ - ٢٩ ،
 ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ٤٨ ،
 ٤٩ ، ٥٥ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٤ ،
 ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٩ ، ٨٩ ، ٩٢ -
 ٩٥ ، ١٢٥ ، ٢٤١ ، ٣٠٥
 محمد كركساي ٣٨٣
 محمد ماهر ١١٤
 محمد مختار ١١٤
 محمد ود أرياب ٣٦٧ ، ٣٨٩
 محمد يوسف ٣٨٠
 محمود أحمد ٣٨٥
 محمود إمام ١٣٧
 محمود باشا طاهر ٢٩٣
 محمود بك ٣٨
 محمود الثاني (٣ السلطان) ٨ ، ٩ ، ١٤ ، ١٥ ،
 محمود ساهر البارودي ١٨٠ ، ٢٠٤ ،
 ٢٠٧ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ،
 ٢٢٦ ، ٢٢٨ - ٢٣١ - ٢٣٣
 محمود صبري ١١٤
 محمود عبد القادر ٣٨٢
 محمود القباني ٢٦٢ ، ٢٦٣ ،
 مصطفى فاضل ٥٥ ، ١٠٠ ،
 مصطفى فهمي (باشا) ٤٥١ ، ٤٥٤ ،
 ٤٨٤ ، ٤٩٨ ،
 مكسيميليان (أرشيدوق) ٤٦
 ملبرة (دوق) ٤٥٠
 ملزك ٨٥
 ملر ٨٣
 منير ١١ ، ٢١ ، ٢٩٧ ،
 ممتاز باشا ١٢٥
 منرو ٤٦
 منزجر ١٢٥ ، ١٢٨ ،
 مقتاشيا ١٢٠ ، ١٢٢ ،
 منليك الثاني ٣٦٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠٢ ،
 ٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٤١ ،
 ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٦٢ ، ٤٦٤ ،
 ٤٦٦ ، ٤٩١ ،
 موانجا ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤١٠ ، ٤١٢ ،
 موجيل بك ٨٩
 موسى العقاد ٨٢ ، ٨٥ ،
 موط ١٠٨ ، ١١٢ ،
 موتي ٤١٦ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ،
 موتيني جفسون ٣٦٤
 موتسون (إدموند) ٤٧٤ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ،
 ٤٨١ ، ٤٨٤ ،
 ميخائيل شاروويم ١٣٧ ، ١٣٨

محمد سعيد (الوالي) ٢٢ ، ٢٦ ، ٢٨ ،
 ٢٩ ، ٣٢ ، ٣٧ ، ٤٠ - ٥٥ ،
 ٧٢ - ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٩ ،
 ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ١٣٢ ، ١٤٢ ،
 ٢٥٢
 محمد سعيد (مدير كردفان) ٢٦٩ ، ٢٧٠ ،
 محمد شريف (الخليفة) ٣٧٢ ، ٣٨١ ،
 ٣٨٢ ، ٣٨٦ ، ٤٦٧ ، ٤٨٦ ،
 محمد شريف باشا ٥٣ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ،
 ١٧١ ، ١٧٩ ، ١٨٥ ، ١٩٢ ،
 ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٩ ، ٢٠١ ،
 ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٨ ، ٢١٠ ،
 ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٨٦ ،
 ٢٨٧ ، ٣٠٠ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ،
 ٣٠٧ - ٣١١ ، ٤٩٥
 محمد صادق ١١٤
 محمد عبد الحليم باشا ٧٣ ، ٧٤ ، ١٧٤ ،
 محمد عبد الكريم ٣٦٥
 محمد عبد ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٩٩ ، ٢٠٣ ،
 محمد عثمان أبو قريجه ٣٨٧
 محمد عثمان ود حاج خالد العمري ٤٦١
 محمد عزت ١١٤
 محمد علي ١٩ ، ٢١ - ٢٤ ، ٢٦ - ٢٩ ،
 ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ٤٨ ،
 ٤٩ ، ٥٥ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٤ ،
 ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٩ ، ٨٩ ، ٩٢ -
 ٩٥ ، ١٢٥ ، ٢٤١ ، ٣٠٥
 محمد كركساي ٣٨٣
 محمد ماهر ١١٤
 محمد مختار ١١٤
 محمد ود أرياب ٣٦٧ ، ٣٨٩
 محمد يوسف ٣٨٠
 محمود أحمد ٣٨٥
 محمود إمام ١٣٧

میخائیل هیکس بیش ۴۹۳

میرشر ۱۰۶

میرزا آمان خان ۸۳

میسدالیا ۱۳۷ ، ۱۳۸ ، ۲۷۹ - ۲۸۲

میثیل (البارون دی) ۱۴۶

ن

نابلیون الأول ۱۶۲

نابلیون الثالث ۳۴ ، ۴۱ ، ۴۳ ، ۴۷ ،

۱۰۳ ، ۱۰۵ ، ۱۰۶ ، ۱۴۲ ، ۱۶۳

ناتر ۸۳

نازلی هانم ۲۸ ، ۵۵

نجیب بطراکی ۲۶۲

نظامی باشا ۲۱۹

نعم شقیر ۲۱۶ ، ۳۲۳ ، ۳۳۱ ، ۳۸۱

نوال (المارکیز دی) ۲۳۱

نوبار باشا ۹۸ ، ۱۰۵ ، ۱۰۶ ،

۱۴۹ ، ۱۵۱ ، ۱۵۸ ، ۱۵۹ ،

۱۶۴ ، ۱۸۰ ، ۱۸۶ ، ۳۰۳ ،

۳۱۱ ، ۳۱۴ ، ۳۱۸ ، ۳۲۷ ،

۳۴۳

نورثبروک ۳۱۷

نیجرا (الکونت) ۳۷۰ ، ۴۱۹

نیراتزینی ۴۲۳

ه

هارتجستون ۳۱۷ ، ۳۲۱ ، ۳۴۳ ،

۳۵۱ ، ۳۵۶ ، ۳۵۷ ،

هارون ۱۳۶ ، ۱۳۸ ، ۲۵۴ ، ۲۶۰

هانتوت ۴۱۶ ، ۴۴۴ ، ۴۴۵ ، ۴۶۹ ،

۴۷۴ ، ۵۳۲

هربرت متیوارت ۳۴۵ ، ۳۵۲

هرین ۳۴۶

هترا ۳۶۸

هنری ایلوت ۱۳۴

هنری درموند وولف ۲۹۳ ، ۴۲۸ - ۴۳۱

هنری دورلیان ۴۱۶ ، ۴۵۸ ، ۴۵۹

هنری (قوندان) ۴۱۷

هنری لمبرت ۴۰۰

هنزل ۲۶۲ ، ۲۶۳

هوبر ۶۲ ، ۷۵ ، ۷۷ ، ۷۹ ، ۸۰

وهجلن ۷۰ ، ۷۷ ، ۷۹ ، ۸۰ ، ۸۴

هولد سمیت ۳۹۵ - ۳۹۸

هیکس ۱۷۷ ، ۲۷۲ ، ۲۸۵ ، ۲۸۶ ،

۲۸۷ - ۲۹۲ ، ۲۹۳ - ۳۰۰ ، ۳۰۴

۳۱۲ ، ۳۱۳ ، ۳۱۴ ، ۳۳۰ ،

۳۴۷ ، ۳۶۵ ، ۳۹۴

و

واد ابراهیم ۸۵ ، ۸۶

وادجستون ۱۵۸

والدوهیانوت ۴۵۹

والش ۳۶۸

واملسون ۳۳۴

ویلسون (سیر شارلس) ۲۷۳ - ۲۷۶ ،

۲۷۹ ، ۳۱۴ ، ۳۴۵ ، ۳۴۸

ودبرجوب ۲۸۹

ولسل ۳۱۵ ، ۳۱۷ ، ۳۲۰ ، ۳۴۴ ،

۳۴۸ ، ۳۵۱ ، ۳۵۲ ، ۳۵۴ ،

۳۵۸ ، ۳۵۷

وليام ثایر ۴۶

ولیم الثاني (امپراطور) ۴۰۶

ولیم لانجر ۴۰۳

ولیم ماکینتون ۴۰۵ ، ۴۰۷ ، ۴۱۵

ونجت (سیر ریچدال) ۳۲۷ ، ۳۶۱ ،

۳۹۴ ، ۴۳۶ ، ۴۶۷

رود (سیر ایفلن) ۲۶۸ ، ۳۰۰ ، ۳۰۱

ي

يوسف بن السلطان إبراهيم ٣٦٠ ، ٣٨٣ ،

٣٨٤

يوسف باشا شهدي ٣٩٣ ، ٤٣٣ ، ٥٣٢

يوسف حسن الشلالى ١٣٧ ، ٢٦٦

يوسف حلمي ١١٤

يونس الدكيم ٣٧٤ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٤٦٧

يعقوب (أخو الخليفة) ٢٨٢ ، ٤٦٧

يعقوب سامى ١٨٠

يوجناس (يوجنا الرابع) ١٢٨ ، ١٢٩ ،

٣٦٦ ، ٣٨٠ ، ٣٨٩ ، ٣٩١ ،

٤٢٠ ، ٤٥٧

موضوعات الكتاب

صفحة

مقدمة

- ١ - منشأ الوحدة السياسية (١٨٢٠ - ١٨٤٠) ٧
- ٢ - تسوية المسألة المصرية (١٨٤٠ - ١٨٤١)
- (أ) أصول التسوية ١٤
- (ب) نقد تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ ١٩
- (ج) أثر التسوية في توجيه السياسة المصرية في شطرى الوادى ٢٣
- ٣ - مصر من ١٨٤٨ إلى ١٨٦٣
- تمهيد ٢٦
- (أ) أزمة التعليمات العثمانية ٢٧
- (ب) آثار أزمة التنظيمات العثمانية ٣٥
- (ج) محاولات تقوية مسند الباشوية ٣٩
- (د) تغلغل النفوذ الأجنبى والقنصلى ٤٨
- ٤ - السودان من ١٨٤٨ إلى ١٨٦٣
- تمهيد ٥٧
- (أ) الحكم المصرى ٦٠
- (ب) التمسك بوحدة الوادى ٧٢
- (ج) تغلغل النفوذ الأجنبى وتجارة الرقيق ٨١
- ٥ - الخديوية : خديوية مصر والسودان (١٨٦٣ - ١٨٧٩)

٨٨	تمهيد
٩٢	(أ) الفرمانات وحقوق السيادة في وادي النيل (١٨٦٣-١٨٦٧)
٩٩	(ب) الأزمة المصرية العثمانية في عام ١٨٦٩
١٠٧	(ج) الضباط الأمريكان في الجيش المصري
١١٤	(د) الفرمان الشامل (١٨٧٣)
١٢١	(هـ) آثار تسوية العلاقات بين مصر وتركيا (١٨٧٣)
١٢٤	(و) استكمال وحدة وادي النيل السياسية ودعمها
١٣٤	(ز) معاهدة الرقيق مع بريطانيا (٤ أغسطس ١٨٧٧)

٦ - ضعف مسند الخديوية

١٤١	تمهيد
١٤٢	(أ) الأزمة المالية
١٥٥	(ب) المنافسة الدولية
١٦٠	(ج) تقرير فرمان (٨ يوليو ١٨٧٩)
١٧٣	(د) عزل الخديو إسماعيل (٢٦ يونيو سنة ١٨٧٩)

٧ - آثار ضعف مسند الخديوية

٨ - الحركة العربية (في مصر)

١٧٨	تمهيد
١٨١	(أ) التعاون الفرنسي - الإنجليزي
١٨٤	(ب) الوصاية الدولية والحركة العربية
١٨٦	(ج) سياسة فرنسا وأصول المذكرة المشتركة (٧ يناير ١٨٨٢)
١٩٥	(د) نص المذكرة المشتركة في ٧ يناير سنة ١٨٨٢
١٩٨	(هـ) آثار المذكرة المشتركة

صفحة

٢٠٤	(و) سياسة فرسينيه ومنشور ١٢ فبراير ١٨٨٢ للبول
٢٠٨	(ز) نشوء الحالة الفعلية الموجبة للتدخل
٢١٥	(ح) سياسة فرسينيه مرة أخرى : المظاهرة البحرية
٢٢٥	(ط) انفراد إنجلترا بالعمل
	(ي) « التدخل المادى » : ضرب الإسكندرية وبداية الاحتلال
٢٣١	البريطاني
٢٣٩	(ك) الخلاصة

٩ — الثورة المهدية (فى السودان)

٢٤٤	(ا) أسباب الثورة
٢٥٥	(ب) التمهيد للثورة : السودان بعد عزل إسماعيل
٢٦٠	(ج) الثورة : قيام المهدية

١٠ — الاحتلال البريطاني وإخلاء السودان

٢٦٨	(ا) بداية الاحتلال البريطاني والموقف فى السودان
٢٧٢	(ب) سياسة الاحتلال : الوجه الأول (عدم التدخل)
٢٧٩	(ج) بعثة الكولونيل ستيوارت
٢٨٥	(د) حملة هيكس
٢٩١	(هـ) انتشار (وامتداد) الثورة
٢٩٦	(و) سياسة الاحتلال : الوجه الثانى (إخلاء السودان)

١١ — مأمورية غوردون فى الخرطوم

٣١٣	(ا) اختيار غوردون لمأمورية الإخلاء
٣١٨	(ب) تعليمات حكومة المستر غلادستون إلى غوردون
٣٢٢	(ج) إضافة فى القاهرة إلى تعليمات غوردون
٣٢٣	(د) غوردون يخطئ تقدير الموقف فى السودان

صفحة

٣٣٠	(هـ) إجراءات غردون
٣٣٥	(و) حصار الخرطوم
٣٤٠	(ز) قوات الفرصة
٣٤٤	(ح) حملة الإنقاذ
٣٤٦	(ط) سقوط الخرطوم

١٢ - عهد سيطرة المهدي في السودان

٣٥١	(أ) انسحاب حملة الإنقاذ (أو الحملة النيلية)
٣٦٠	(ب) إخلاء بقية السودان
٣٧١	(جـ) حكومة عبد الله التعايشي
٣٩٩	(د) اقتسام أملاك مصر في السودان
٤٠٠	(أ) الأملاك المصرية في الصومال
٤٠٠	١ - الصومال الإنجليزي
٤٠٠	٢ - الصومال الفرنسي
٤٠٢	٣ - الصومال الإيطالي
٤٠٤	(ب) الأملاك المصرية في بحر الغزال وخط الاستواء
٤٠٤	١ - محمية أوغندة
٤١٢	٢ - حاجز لادو
	(جـ) الأملاك المصرية في ساحل البحر الأحمر والسودان
٤١٨	الشرق أرتريا وكسلا

١٣ - مصر واسترجاع السودان

٤٢٦	(أ) سياسة الاحتلال البريطاني : الوجه الثالث (استرجاع السودان)
٤٤٨	(ب) تجريدة دنقلة

صفحة

٤٥٧	(ج) بعثة (رينل رود) إلى الحبشة
٤٦٥	(د) حملة النيل - أم درمان
٤٦٨	(هـ) حادث فاشودة
٤٨٦	(و) احتلال بقية السودان

١٤ - اتفاق الحكم الثنائي (١٨٩٩)

٤٨٨	(أ) أصول الاتفاق
٤٩٧	(ب) مشروع كرومر للحكم الثنائي
٥١٤	(ج) خطاب كرومر في أم درمان (٤ يناير ١٨٩٩)
٥٢٠	(د) اتفاق أوفاق الحكم الثنائي
٥٢٩	(هـ) تكييف الوفاق
٥٣٩	مصادر البحث
٥٥٥	الكشاف

المحرايط التوضيحية :

- (١) خريطة تبين انتشار المهدي في السودان المصري (١٨٨١ - ١٨٨٩)
- (٢) خريطة توضيح اقتسام أملاك مصر والسودان في أفريقية الوسطى والشرقية - اتفاقات رسم الحدود لغاية سنة ١٨٩٩ .
- (٣) خريطة تبين الصومال البريطاني والصومال الإيطالي .
- (٤) السودان المصري - الإنجليزي (بعد الاتفاق الثنائي لسنة ١٨٩٩)

هذه السلسلة

تعد الثورة المصرية التي تفجرت في ٢٥ يناير ٢٠١١ موجة جديدة ورائعة من موجات ثوراتنا الوطنية من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. ولما كان تاريخنا الوطنى الحديث والمعاصر قد مر بثورات وطنية ضد النفوذ الأجنبى والاستعمار والاستغلال والاستبداد، فقد أرادت دار الكتب والوثائق القومية أن تقدم هذه الإصدارات - غير الدورية - التى تعالج قضايا النهضة والثورة والحرية والعدالة، سواء عن مصر أو غيرها من تجارب الأمم الأخرى، خاصة ونحن على أعتاب مرحلة جديدة من تاريخنا الوطنى، لتخاطب بها عقول الشباب وعامة المثقفين، ولتصلهم بتراث الفكر المصرى الحديث والمعاصر، والتراث العالمى على حد سواء.

ودار الكتب إذ تحيى ثورة الشباب فإنها تأمل أن تقدم بهذه الإصدارات - بسعر رمزى - زاد معرفياً يذكى معارك النهضة والتحرر بكل لبنى معاصر جديدة وطناً للحرية والعدالة كما كانت عبر تاريخها المجيد



دار الكتب والوثائق القومية

مَطْبَعَةُ دَارِ الْكُتُبِ وَالْوَثَائِقِ الْقَوْمِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ